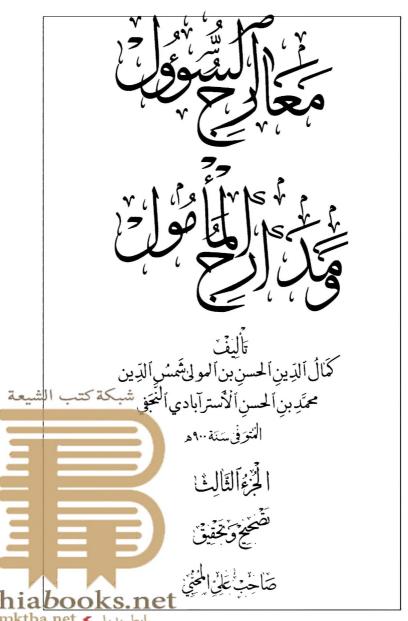
معارج السؤول ومدارج المأمول

ة أليف: كما اللدين الحسن بن السو لي شسر الدين محمد بن الحسن الاستر آبادي النجفي

> تصحيح وتحقيق: صاحب على المحبي



رابط بدیل ▼ mktba.net

استر آبادی نجفی، حسن بن محمّد، قرن ۹ ق.

[معارج السُّوول و مدارج المأمول]

معارج السَّوُول و مدارج المأمول / تأليف كمال الدين الحسن بن المِوليٰ شمس الدين محمَّدين الحسن الاسترآبادي النَّجفي الصحيح و تحقيق صاحب على محبّي. قم: أحسن الحديث، ١٣٧٩ _ . .

ج. ٣_ (أحسن الحديث)

ISBN 964 - 5738 - 14 - 8 (دوره) LISBN ۸۰۰۰۰ریال: (ج. ۳.) م 964 - 91872 - 6 - x

فهرستنويسي بر اساس اطلاعات فيپا.

ج. ۳ (۱۲۲۱ ق. = ۱۳۸۰).

۸۰۰۰۰ ریال: **9 - 21 - 5738 - 21 - 9**

١ . تفاسير ففهي _ شيعه. ٢ قرآن _ احكام و قولين. ٣. تفاسير شيعِه _ قرن ٩ ق. الف. محبّي ، صاحب علي ، مصحح . ب. عنوان. ج. عنوان: معارج السّؤول و مدارج المأمول. ٦ م ٥ الف / ٦ / BP ۹۹

٣ م ٥ الف / ٦ / BP

PAOY-PY)

كتابخانه ملى ايران رمحل نکهداری:



مؤسسة أحسن الحديث

معارج السؤول ومدارج المأمول / ج ٣ 🗉 الكتاب :

كمال الدين الحسن بن المولىٰ شمس الدين محمد 🗉 المؤلّف :

بن الحسن الاسترآبادي النجفي

◙ التصحيح والتحقيق : صاحب على المحبّى

مؤسسة أحسن الحديث 🗉 الناشر :

> الأولى ١٤٣٠ هـ 🗉 الطبعة :

> > 🗉 الجزء : الثالث

> > ياسين ■ المطبعة:

٣... 🗉 الكمتة :

۸۰۰۰ تو مان السع :

شابك: (جلد٣) ٣ _ ٢٣ _ ٥٧٣٨ _ ٩٧٨ – ٩٦٤ – ٩٧٨

شابك: (دوره) ١ _ ١٤ _ ٥٧٣٨ _ ٩٧٨ - ٩٦٤

قم ـ ص. پ ۲۲۹۷ - ۲۷۱۸۵ - هاتف ۲۵۱۸۱۵۱۲۵۲۸ - ۲۹۱۹۱۲۰ - ۲۰۹۲۲۳ - ۲۰

ساعدت المعاونية الثقافية من وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي على طبعه.









وَالْهَيْعَنِ الْمُنْكِرِ

ٯ<u>ؘڣٚۑڰ</u>ڿؖڛ۫ٚٲؾٳٮٛ







لِسُـــمِ الْلَهِ الزَكْمَٰنِ الزَكِيلِــمِ

كُتُتُم خَنِرَأُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهُونَ عَن المُنكَرِ وَتُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْءَ امِّنَ أَهْلُ الْكِتَبِ لَكَانَ خَيْزًا لَهُمْ مَنْهُمُ النَوْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَسِقُونَ (١)

بیان آیة «کنتم خير امة اخبرجت للناس...» وبيان الوجسوه فسي «کنتم»

أوَّ لها: قوله تعالىٰ: ﴿كنتم خير أُمَّة أُخرجت للناس﴾ قيل: في «كنتم» وجوه: أحدها: أنَّها ناقصة ، ومعناها الدلالة على وجود الشيء في زمان ماض مبهم، أي ليس فيها دلالة على عدم سابق، ولاعلى انقطاع لاحق.

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَكَانَ الله غَفُوراً رَحَماً ﴾ (٢) فيراد بالأُمَّة من كان عـلى شريعة محقد الله أو في الله و الله علم الله ، أو في اللُّوح المحفوظ، أو في الكتب السابقة، أو بين الأمم الغابرة، أي مذكورين فيها(٣)، أو أنّ هذا القول يقال لهم في الآخرة ، أي كنتم في الدنيا فيكون حينئذٍ متَّصلاً بجواب «أمّا» في قوله: ﴿ وأمّا الّذين ابيضّت وجوههم ﴾ (٤) مقابلاً لقوله تعالىٰ : ﴿ أكفرتم بعد إيمانكم * (٥)، في قوله: ﴿وأمَّا الَّذِينِ اسودَّت وجوههم *.

۱ _ آل عمران ۱۱۰:۳.

٢ ـ الفرقان ٥ ٢: ٧٠.

٣_فقه الفرآن: ج ١، ص ٣٦٠.

٤_ آل عمران ٢٠٧٣. ۵ _ آل عمران ۲:۳ ۱۰۸.

معنى المعروف والمنكر

وثانيها: أن تكون بمعنى «صار»، فيكون فيه دلالة على عدم سابق دون انقطاع لاحق، أي صرتم خير أمّة أخرجت للناس بأمركم بالمعروف وبنهيكم عن المنكر (١)، وعلى هذين التقديرين يكون نصب «خير أمّة» على الخبريّة.

وثالثها: أنَّها تامَّة و«خير أمَّة» حال، أي وجدتم حالكونكم خير أمَّة.

ورابعها: أنها «زائدة»كقوله تعالى: ﴿منكان في المهدصبيّا ﴾(٢)، واللام في «أُخرجت للناس» يجوز أن يتعلّق بدخير »كقولك: هذا خير لك، ويجوز أن يتعلّق بدأُخرجت»، أي أُظهرت لأجل الناس.

﴿ تأمرون بالمعروف و تنهون عن المنكر ﴾ ، إنّما خصّ الحسن باسم المعروف وإن كان القبيح أيضاً معروفاً قبحه لتنزيل القبيح منزلة ما لايعرف لسقوط مرتبته وخموله فكأ نّه ممّا لاينبغي أن يعرف.

والمعروف: كلّما وافق الشرع، وقيل: العرف أيضاً، والمنكر: ما خالفهما أو واحداً منهما، عن القشيري المعروف: خدمة الحقّ، والمنكر: صحبته النفس، المعروف: إيثار الحقّ، والمنكر: اختيار حقّ النفس، المعروف: ما يزلفك إليه، والمنكر: ما يحبك عنه.

وقال رحمه الله: وشرط الأمر بالمعروف أن يكون متصفاً به، وشرط النهي عن المنكر أن يكون منصر فاً عنه، وهذا الكلام استثنافي بيّن به وجه الخبريّة كقولك: زيد كريم يطعم ويكسو ولاير دّسائلاً إلى غير ذلك ﴿وتؤمنون بالله ﴿ أي بجميع ما جاء به رسول الله الله الله الله الله الله الله عبّر من المجموع بالجزء بشيءٍ ممّا جاء به لا يعدّ إيماناً، ولا يجدي نفعاً، أو أنّه غير من المجموع بالجزء الأعظم، وأنّ الإيمان بالله إيمان بالمجموع، فإن كذّب بشيءٍ ممّا أمر أن يصدّق به

۱ ـ مجمع البیان: ج ۱ ، ص ۶۸٦. ۲ ـ مریم ۲۹:۱۹.

لا يكون مؤمناً، ويدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿فلا وربّك لا يؤمنون حتى يحكّموك فيا شجر بينهم ثمّ لا يجدوا في أنفسهم حرجاً ممّا قضيت ويسلّمو ا تسلياً ﴿(١)، وقوله: ﴿ولو آمن أهل الكتاب ﴾(١) بما أنزل على محقد الله الكان ولكان ولك الإيمان ﴿خيراً لهم ﴾؛ لانّهم يدخلون بإيمانهم به في أمّنه، ويتصفون بما وصف الله أمّنه به من كونهم خير الأمم، وينالون به ما وعد الله أمّنه من الزلفي وينجون من العذاب المؤبّد ويفوزون بالنعيم المخلّد ﴿منهم المؤمنون ﴾، أي بعضهم المؤمنون كعبد الله بن سلام وأصحابه ﴿وأكثرهم الفاسقون ﴾، أي المتمرّدون المعاندون الخارجون عن دائرة أهل الحق، والجملة لم التئنافية، وتقديم الظرف لإفادة تقوية مضمونها، والمراد بالفاسقين هاهنا الكافرون لمقابلته ﴿ومنهم المؤمنون ﴾.

وَلٰتَكُن مِنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِوَيَا أَمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهُونَعَنِ الْمُنكِّرِ وَأُولَتِبِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (*)

بيان آية «ولتكن مسنكم أمسة يسسدعون...» والأحكسام المستفادة منها

الثانية: قوله تعالىٰ: ﴿ولتكن منكم أُمّة يدعون إلى الخيرويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ﴾ اللّام في «ولتكن» الأصل فيه الكسر لكن لمّا وقع بعد الواو نزّل الواو منزلة فاء الكلمة، فحذفت الحركة تخفيفاً، حذفها في «فخذ»، ومن قرأ بالتاء نظر إلى وقوع الفاصل، و «من» قيل: إنّها بالتاء نظر إلى واستُدلّ عليه بأنّ الدعاة إلى الخير إنّما هم العلماء، ووصف العلم لايشمل الناس كلّهم، ولا يتحلّى به منهم إلّا من بذل في تحصيله جهده وجدّه، وعانَ فيه كدّه ووكده، وهم الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى، ولعمري أنّهم في

١ _ النساء ١:٥٢.

۲_ آل عمران ۲:۱۱۰.

٣_ آل عمران ٢٠٤٣.

عصري هذا أعزّ من لبن العنقاء ، لم تر إلّا من تزيّا بزيّهم ، وهو متعرٍّ عن حليّهم ، فهو جدير بأن يؤمر لاأن يأمر ، حقيق بأن يُنهي لاأن يَنهي.

وكذلك الأمر بالمعروف فانِّه فرضكفاية، وهو إنَّما يجب على بعض غير معيّن.

واعتُرض عليه بأنّ فرض الكفاية يجب على الكلّ ، ويسقط بفعل البعض ، وكذلك لو ترك رأساً أثم الجميع ، ولو كان فرضاً غير معيّن لم يأثم منهم أحد؛ لأنّ كلّ بعض إذا اعتُبر بخصوصه كان معيّناً ، والإستدلال على أنّه لايجب على المجموع لعدم الوجوب على الجاهل ليس بشيءٍ؛ لأنّه مع ترك المجموع لايخرج الجاهل عن الإثم بجهله؛ فإنّه كان يجب عليه التعلّم ، كمن ترك الصلاة لعدم العلم بها أو بشرائطها؛ فإنّه لايعذر ولايخرج عن الإثم بجهله.

والأولىٰ أنّها للتبيين كقوله تعالىٰ: ﴿فَاجِتَنْبُوا الرَّجِسُ مَـنَ الأُوتَـانَ ﴾ (١) وقول الشاعر:

أخـو رغـائب يُعطيها ويُسـلبها يأبي الظلامة منه النوفل الزفـر(٢)

والمعنى حينئذٍ: كونوا أمّة تدعون إلى الخير، أي كونواكلكم داعين إلى الخير، وهذا أسلوب يرتكبه الفصحاء من العرب العرباء يقول أحدهم لصاحبه: ليكن منك كذا، والمرادكن أنت فاعلاً كذا و«من» في مثل هذا الكلام لتأكيد أمر المخاطبين، وتخصيصهم من بين سائر الأجناس، ويرجّح هذا الوجه قوله: مخكنتم خير أمّة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر أ"، ولايبعد أن يكون من باب التجريد، فكأنّه يشير بذلك إلى أنّه جدير بذلك الأمر حقيق به قد

١ ـ الحجّ ٢٠:٢٢.

٢ ـ التبيان في تفسير الفرآن: ج ٢، ص ٥٤٨.

٣_ آل عمران ١١٠:٣.

بلغ فيه مرتبة نازلة منزلة الجنس يمكن أن يتّخذ منه أفراد يقومون بذلك الأمر، وفي ارتكاب هذا الأسلوب في الآية من المبالغة ما لا يخفى، فإنّ فيه تشجيع لهم على هذا الأمر، فكأ نّهم فيه بمنزلة يمكن أن يجرّد منهم أُمّة يقومون به.

وذكر: «يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر» بعد ﴿يدعون إلى الخير ﴾(١)

مع شموله لهما لزيادة الإهتمام بشأنهما من بين أفراد الخير ، ويمكن أن يقال: إنّه لتخصيص الخير بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، عن النّبيّي النّبيّ أنّه سئل وهو على المنبر من خير الناس؟ قال: «آمرهم بالمعروف وأنهاهم عن المنكر وأتقاهم شوأوصلهم للرحم» (۱)، وعنه الله (من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر فهو خليفة الله في أرضه وخليفة رسوله وخليفة كتابه» (۱)، وعنه الله في أرضه وخليفة رسوله وخليفة كتابه» (۱)، وعنه الله في أرضه وخليفة رسوله وخليفة كتابه (۱)، وعنه الله في أرضه وخليفة رسوله وخليفة كتابه (۱)،

الأحاديث الحاثة عسلى الأمسر بـــالمعروف والنسهي عسن المنكر

وعن الشعبي أنّه قال: سمعت النعمان بن بشير يقول: أيّها الناس خذوا على أيدي سفهائكم فإنيّ سمعت رسول ألله الله الله يقول: «إنّ مثل ذلك كمثل قوم ركبوا سفينة في البحر فاقتسموها فأصاب كلّ رجل منهم حصّة من تلك السفينة فأخذ أحدهم طبراً وطفق يثقب مكانه الذي اختصّ به من السفينة فقال له شركاؤه: ما تصنع؟ فقال لهم: حصتي وأنا أحق بهاأصنع بها ما شئت فإن أخذوا على يديه ومنعوه ممّا أقدم عليه نجوا ونجامعهم وإن تركوه على ماهو عليه غرقوا جميعاً فخذوا على أيدي سفهائكم قبل أن تهلكوا» (٥).

وعن حذيقة على أنّ النَّبِيّ اللَّهِيّ قال: «والذي نفسي بيده لتأمرون بالمعروف

۱ ـ آل عمران ۱۰٤:۳.

٢_كنز العمّال: ج ٣، ص ٦٨٩، ح ٤٧٤.

٣_كنز العمّال: ج ٣. ص ٧٥. ح ٥٥٦٤.

[£]_كنز العمّال: ج ٣. ص ٦٤. ح ٥٥١٢.

٥ _ كنز العمّال: ج ٣، ص ٦٧، ح ٥٥٥٥.

ولتنهون عن المنكر أو ليوشكنّ أن يبعث الله عليكم عذاباً من عنده ثمّ لتدعُنّ فلا يستجاب لكم»(١).

هل أنَّ وجوبهما فـــرض عــين أوفـــــرض الكفاية...؟

هذا وقد اختُلف في كونهما فرض عين، أو فرض كفاية، فذهب علم الهدى الى أنهما فرضاكفاية (١٠)، واختاره أبو الصلاح (١٠)، وابن إدريس (١٠)، والعلامة (٥٠)، وابنه (١٠) حملاً له (من» في قوله: ﴿ولتكن منكم ﴿ (١٠) على البعضيّة، ولأنّ الغرض إرتفاع المنكر وإيقاع المعروف، فإذا حصل الغرض بتصدي البعض للأمر والنهي فلا يبقى لتعلّق التكليف بمن عداهم فائدة، وذهب الشيخ (١٠) إلى أنهما فرضا عين، واختاره ابن حمزة (١١) حملاً له (من» على البيان أو التجريد فتقيّد العموم.

هل أنّ وجـوبهما سمعي أو عقلي؟

واختُلف أيضاً في كون وجوبهما سمعيّاً أو عقليّاً، فذهب السيّد المرتضىٰ (١٠٠)، وأبو الصلاح (١٠٠) إلى أنّهما واجبان سمعاً وإلّا لم يرتفع معروف ولم يقع منكر ويكون [الله] _ تعالىٰ _ مخلاً بالواجب واللّازم بقسميه باطلً فالملزوم مثله.

بيان الشرطيّة: أنّ الأمر بالمعروف هو الحمل عليه، والنهي عن المنكر هو المنع عنه، فلو وجبا عقلاً لوجبا عليه تعالىٰ كلما وجب بالعقل يجب على كلّ من

١ ـ تفسير الفرآن العظيم: ج ٢، ص ٦١٢.

٢_نقله عنه في مختلف الشيعة: ج ٤ ، ص ٥٧ ٤.

٣_ الكافي في الفقه: ص ٢٦٧.

٤_ السرائر: ج ٢، ص ٢٢.

٥ _مختلف الشيعة: ج ٤ ، ص ٥٥٨.

٦ ـ إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٣٩٨.

٧_ آل عمران ٢٠٤٤.

٨_ الإقتصاد: ص ١٤٧.

۹_ الوسيلة: ص ۲۰۷.

١٠ ـ نفله عنه في مختلف الشيعة: ج ٤، ص ٥٥٦.

١١_ الكافي في الففة: ص ٢٦٤.

حصل وجه الوجوب في حقّه وكان يجب عليه تعالىٰ الحمل على المعروف، والمنع عن المنكر فإنّ فعلهما لزم الأوّل، وإلّا لجار وإلّا لزم الثاني.

بــــيان رأى المـــمنّف فــي المقام وذهب الشيخ(١)، والعلّامة(٢)، وابنه(٣) إلى وجوبهما عقلاً؛ لأنّهما لطف وكلّ لطفٍ واجب عقلاً.

هذا ما فهمته في هذا المقام من كلام الأصحاب الله وحمة واسعة، وعندي فيه نظر وهو إن أرادوا بالوجوب الوجوب على الله الله الله الآن في للخلاف؛ إذ لامعنى لكون الوجوب على الله سبحانه و تعالى سمعيّاً، أللهم إلا أن يقال: إنّ معناه أن علمنا بكونه واجباً عليه تعالى مستفاد من السمع لامن العقل، وهذا بعيد جدّاً، على أنّه لم نعثر على دليل سمعي يدلّ على أنّه واجب عليه تعالى، وإن أرادوا بالوجوب الوجوب على المكلّف وهو الظاهر فلامعنى حينئذٍ لقولهم: بأنّه لطف والطّف عليه تعالى واجب أصلاً.

إذا عرفت ذلك فنقول: إنّ وجوبهما على المكلّف لا يمتنع أن يكون عقليّاً أو سمعيّاً، فإنّ جميع الأحكام الشرعيّة موافقة للحكم العقلي، أللهمّ إلّا ما يعجز العقل القاصر عن درك وجهه، وذلك من قصور العقل، لامن عدم المطابقة في نفس الأمر.

إذا عرفت ذلك فاعلم أن وجوب نهي المنكر لااختلاف فيه، وأمّا الأمر بالمعروف فقد يختلف باختلاف متعلّقه، فإنّه إذاكان المتروك واجباًكان الأمر به واجباً، وإن كان مندوباً هكذا قيل (٤)، وقد يقال: إنّ المأتي إن كان حراماًكان النهي عنه واجباً، وإن كان مكروهاًكان النهي عنه مندوباً، ألّلهمّ إلّا

١ _ الاقتصاد: ص ١٤٦ _ ١٤٧.

٢ ـ مختلف الشيعة: ج ٤ ، ص ٥٦ ٤.

٣_ إيضاح الفوائد: ج ١ ، ص ٣٩٨.

٤ _ الوسيآة: ص ٢٠٧.

أن يمنع ندبيّة النهي عن المكروه لعدم صدق المنكر على المكروه ، بخلاف صدق المعروف على المندوب، ويشترط في وجوبهما أمور أربعة:

الأوّل: العلم بالمأمور به والمنهى عنه لئــلّا يأمـر بــالمنكر، ويـنهي عـن شد, وط الأمر ـــالمعرو ف المعروف، ويلين في موضع الغلظة، ويغلظ في موضع اللين.

الثاني: تجويز التأثير ، فلو علم عدمه سقط ، لإفضائه إلى العبث المنهي عنه. الثالث: إصرار المأمور والمنهى على ذلك المأمور، وارتكاب المنهى عنه، فلوظهر الإقلاع سقط لعدم الإحتياج إليه.

الرابع: إنتفاء الضرر عن الآمر والناهي، فلو ظنّ ضرراً في نفسه أو ماله أو بالنسبة إلى بعض المؤمنين سقط ، ويجب فيه التدرّ ج من الأضعف إلى الأقوى ، فلو علم الطاعة بالإعراض عنه وإظهار الكراهة والتململ لم يبجز التبجاوز إلى الزجر باللَّسان، وإلَّا باللَّسان، وإلَّا فباليد ضرباً إن احتُيج إليه، والإتكار القلبي واجب على كلِّ واحد سواء استطاع من إزالته بيده أو لسانه أو لم يستطع ، أمَّا إذا استطاع من اليد والإزالة لاتتيسّر إلّا بذلك وجب إزالتها باليد، فإن لم يتمكّن منه وأمكن إزالته باللسان وهو متمكّن منه وجب، وإلّا حينئذِ فبالقلب لقوَّله ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلكأضعف الإيمان»(١)، وفي هذا الحديث بحسب الظاهر إشكالان:

> اللذان اوردهما المنصنف عبلي حدیث «من رأی منکم منکراً...»

بيان الاشكالان

وثانيهما: أنَّ المسألة عند الفقهاء وجوب التدرِّج من الأضعف إلى الأقوى.

أحدهما: إنّ التغيير إنّما يكون باليد واللّسان، وأمّـا بـالقلب فـغير ظـاهر

والجواب عن الأوّل:بأنّ التغيير بالقلب معناه أنّه إذا عجز عن التغيير باليد

كسيفية التسدرج بالامر بالمعروف والنسهى عسن المنكر

١_كنز العمّال: ج ٣. ص ٦٦. ح ٥٥٢٤.

واللَّسا نَ فليلتجا في التغيير إلى عالم السّر والخفيّات بالإنابة والتـضرّع القـلبي، وهذا لاينافي قوّله ﷺ: «وذلك أضعف الإيمان»كما لايخفي.

وعن الثاني أنّه أراد بالتغيير في الحديث إمكان التغيير يعني إن كان التغيير موقوفاً على إعمال اليد وهو متمكّن منه فليغيّره بإعمالها، وإن لم يتمكّن من إعمال اليد فليغيّره بلسانه إن أنجع وتمكّن منه، وإلاّ فبقلبه أي إن لم يتمكّن من التغيير باليد واللّسان فبقلبه، أي يتعرّض للتغيير لاباليد ولاباللّسان، ويحمل ذلك التغيير إلى غير الله الله وقراه من التغيير باليد وقراه من التغيير باليد واللّسان إنّما يكون لضعف الإيمان، إذ لو ذلك؛ فإنّ عدم التمكّن من التغيير باليد واللّسان، إنّما يكون لضعف الإيمان، إذ لو كان للإيمان قوّة لتمكّن من إعمال اليد وإمرار اللّسان، وأمّا الأمر والنهي الموقوف لإفاذهما على القتال وإعمال الآلة الجارحة فالأقوى أنّهما مشروطان بإذن الإمام أو نائبه؛ لأنّ ذلك مفتقر إلى علم السياسة وهما أعلم به، ولإحتياجه إلى التأهّب للحرب، وذلك لا يجب بدون إذ نهما ودعاء أحدهما إليه.

وفي اشتراط اتصاف الآمر بما يأمر به من المعروف وتنزّه الناهي عمّا ينهى عنه من المنكر قولان:

فذهب بعض إلى عدم الإشتراط (١٠) وإلا سدّ باب الأمر والنهي، عن الحسن حمل يشترط أن يكون الأمر بهما أنه سمع مطرف بن عبدالله يقول: لاأقول ما لاأفعل فقال: وتفعل ما تـقول وذو متعناً بهما...؟ الشيطان إن يظفر بهذا منكم فلا يأمر أحد بمعروف ولاينهي عن منكر.

وآخرون إلى الإشتراط^(۲) مستدلّين بقوله تعالىٰ : ﴿أَتَأْمَرُونَ النَّاسِ بِــالبِّرِّ وتنسونأنفسكم ﴾ (^{۳)}؛ فإنّ الإستفهام إنكاري.

۱ _کنزالعرفان: ج ۱ ، ص 5۰۸.

٢_التفسير الكبير: ج ٣، ص ٤٤.

٣_البفرة ٢:٤٤.

وربّما يجاب عنه بأنّ الإنكار متوجّه إلى النسيان لا إلى الأمر مع النسيان وبقوله تعالى ﴿ وَلُولئك هم المفلحون ﴾ (١) ، فإنّه يدلّ على أنّ الآمر والناهي من المفلحين ، والمتصف بالمنهي عنه والمتخلّف عن المأمور به ليس بمفلح، فلا يصحّ أن يكون آمراً وناهياً.

ويجبان بالنسبة إلى المكلّف وغيره، أمّا المكلّف فمطلقاً، وأمّا غير المكلّف فإذا هم بضرر غيره أو بضرر نفسه صبيّاً كان أو مجنوناً فإنّه يجب على المتمكّن من النهي، والمنع أن ينهاهما ويمنعهما.

اَلَّذِينِ إِن مَّكَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُواْ الصَّلَوْةَ وَءَا تَوُااَلزَّكُوَةَ وَأَمَرُ واْبِا لَهَمُرُوفِ وَتَهَوْا عَنِ الْهُنكِيُّ وَكِلَّهِ عَقِبَتُهُ الْأُمُورِ^(٢)

بيان آية «والذين الثالثة: قوله تعالىٰ: ﴿الذين إِن مكنّاهم فِي الأرض أقاموا الصلاة و آتوا إِن مكنّاهم فِي الأرض أقاموا الصلاة و آتوا الأمروالله من المنكر ولله عاقبة الأمور ﴾ ، جسمع الأمر السنفادة منها بالمعروف والنهي عن المنكر مع إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وبالعطف في قرن،

بالمعروف والنهي عن المنكر مع إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وبالعطف في قرن، وجعل المجموع صفة مادحة لهذا الفريق، يدل على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولو لاهذا لم يحسن النظم ولامتنع هذا التركيب أن يجعل في سلك النظم القرآني، ولكان داخلاً في سلك خفيّ ضيّق، وعندي ألف بأ ذعانه، عتالي حكلام الله عن ذلك علو أكبيراً.

هذا، وقد قيل: إنّ هذا الموصول بدل من الموصول الأوّل فيكون وصفاً للمهاجرين والأنصار، وروي عن أهل البيئت الله أنّهم قالوا: «إنّ هذه الآية فينا نزلت»، وعن زيد بن على، ومحمد الباقر على أنّهما قالا: «إذا قام القائم من آل

١ ـ البفرة ٢:٥.

٢_ الحجّ ٢: ٢١.

محمّد يقول: أيّها الناس نحن الذين وعدكم الله في كتابه ﴿الذين إن مكّنّاهم فِي الأرض أقاموا الصلاة و آتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور ﴾ (١٠).

وفي تذييل الآية بقوله: ﴿ولله عاقبة الأمور ﴾ عدّة حسنة لإسجاز الوعد المستفاد من قوله تعالى: ﴿الذين إن مكنّاهم في الأرض ﴾ ، فإنّه لا يخفى على من له أدنى صبابة من الذوق الذي يفهم دقائق اللّفظ العربي، ويدرك به بعض من حقائق النظم القرآني أنّ الآية مسوقة لوعد من لم يمكّن في الأرض من الذين خلافة الأرض مفوّضة من عند ربّ السماء والأرض إليهم ، بسبب لستيلاء الذين تمكّنوا فيها بالغلبة والعصبيّة فغيّر وا الأحكام وأفسدوا في الأرض، وبدّلوا دين الإسلام الذين أشير إليهم بقوله تعالى: ﴿فهل عسيتم إن تـولّيتم أن تـفسدوا في الأرض وتقطّعوا أرحامكم أولئك الذين لعنهم الله فأصمّهم وأعمى أبصارهم ﴾ (١٠) بتمكينهم فيها وإيراثهم إيّاها.

بيان تلك العدّة الحسنة من ذلك التذييل أنّ «اللّام» في قوله: ﴿ولله عاقبة الأُمور ﴾ يجوز أن يكون بمعنى «إلى»، و«اللّام» في «الاُمور » قائم مقام المضاف إليه، فيكون المعنى إلى الله ترجع عاقبة أمور أهل الأرض طرّاً من الظالم، والعادل، والمؤمن، والكافر، والصالح، والطالح، والمتّقي، والفاسق، وأن تكون للملك فيصير المعنى أنّ عاقبة الأُمور أي الأمور وعواقبها ملك لله تعالى ، والمراد من هذين المعنيين لازمهما، أعني إظهار كمال القدرة فيكونان كنايتين عن التمكين إذا أمكن أقام الصلاة، وآتى بالزكاة، وأمر بالمعروف، ونهى عن المنكر، وفيه تعريض بأنّ من عداهم ممّن استولى على أهل الأرض ظلماً وقهراً وعدواناً

١ ـ شو اهد التنزيل: ج ١، ص ٥٢٣، ح ٥٥٦.

۲_محمد ۲۷:۲۷.

وقسراً متّصف بضدّ هذه الصفات فهو تارك للصلاة مانع للزكاة ناهٍ عن المعروف آمر بالمنكر.

وأَنذِ زعَشِيرَتكَ الْأَقْرَبِينَ

بيان آية «وأنـذر عشــــيرتك...» والأحكــــــام المستفادة منها

الرابعة: قوله تعالى: ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين ﴾ ، أي الأقرب فالأقرب، فإنّ الأقربين أولى بالمعروف قيل: لمّا نزلت صعد النّبيّي ﴿ السفا وناداهم فخذاً فخذاً وقال: «يا بني عبدالمطلّب يا بني هاشم يا بني عبد مناف ياعبّاس عمّ النبيّ ياصفية عمّة رسول الله إني لاأملك لكم من الأمر شيئاً ﴾ ((()) وروي أنّه جمع بني عبدالمطلّب وهم يومئذ أربعون رجلاً ، الرجل منهم يأكل الجذعة ويشرب العس ، على رجل شاة وقعب من لبن فأكلوا وشربوا حتّى صدروا ثمّ أنذرهم فقال: «يا بني عبدالمطلّب لو أخبرتكم أنّ على سفحة هذا الجبل خيلاً أكنتم مصدّقي؟ قالوا: نعم قال: فإنّي نذير لكم بين يدي عذاب شديد »(()) ، وأنّه قال: «يا بني عبدالمطلّب يا بني هاشم يا بني عبدمناف يا فاطمة بنت محمّد يا صفيّة عمّد يا عائشة بنت أبي بكر يا حفصة بنت عمر اشترين أنفسكن من النار فإني لاأغدني عنكم من الله بيئاً »(ا).

وروى أبوسعيد الخركوشي في تفسيره أنّ النّبُيّ ﷺ جمع بني عبد المطلّب في دار أبي طالب وهم أربعون رجلاً يومئذٍ يزيدون رجلاً أو ينقصون رجلاً فيما ذكره الرواة، وقد صنع لهم فخذ شاة مع مدِّ من البرّ، وأعدّ لهم صاعاً من اللبن وقد

١ ـ الشعراء ٢١٤:٢٦.

۲_الکشّاف: ج ۳، ص ۱۳۱.

٣_الكشَّاف: ج ٣، ص ١٣١.

٤ ـ الكشّاف: ج ٣، ص ١٣١.

كان الرجل منهم يأكل الجزعة في مقام واحدٍ، ويشرب القرب من اللبن ثمّ أمر بتقديمه إليهم فأكلت الجماعة من ذلك الزاد اليسير حتّى امتلؤا ولم يبن ما أكلوه وشربوه فيه ثمّ قال لهم: «يا بني عبد المطلّب إنّ الله بعثني إلى الخلق كافّة وإيكم خاصّة فقال: ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾ وأنا أدعوكم إلى كلمتين خفيفتين على اللَّسان ثقيلتين في الميزان تملكون بهما العربو العجم وتنقاد لكم بهمها الأمم وتدخلون بهما الجنَّة وتنجون بهما من النَّار شهادة أن لا إلَّه إلَّا الله وإنَّى رسول الله فمن يجيبني إلى هذا الأمر ويوازرني على القيام به علىٰ أن يكـون أخــى ووصــيى ووزيري ووارثي وخليفتي من بعدي فلم يجب أحد منهم ، فقام عَلَى ﷺ ، فقال: أنا يارسول الله أوازرك على هذا الأمر ، فقال له: إجلس فأعاد القول ثانيّة فأصمتوا وقام عَلَى ١١٤ فقال: مثل مقالته الأولى فقال له: إجلس فأعاد القول ثالثة فلم ينطق أحد منهم بحرف، فقام عَلَى الله فقال: أنا أوازرك يارسول الله على هذا الأمر قال: فاجلس فأنت أخىووصيى ووزيري ووارثي وخليفتي من بعدي فنهض القوم وهم يقولون لأبيطالب لتهلك اليوم إن دخلت في دين ابن أخيك قدجعل ابنك أمـيراً علىك»^(۱).

> يَّتَأَيُّهَا لَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوْااْ نَفْسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارَاوَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَامَلَتِكَةُ غِلَاظُ شِدَادُلَّا يَعْصُونَ اللَّهَ مَآاَ مَرُهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ (٢)

۱ _ مجمع البيان: ج ٤ ، ص ٣٠٦.

٢_ التحريم ٦:٦٦.

رجلاً قال: يا أهلاه صلاتكم صيامكم زكاتكم مسكينكم يتيمكم جيرانكم لعل الله يجمعهم معه في الجنّة»(١)، وقرئ «أهلوكم»، أي وليق أهلوكم أنفسهم "ناراً" منصوب بنزع الخافض، أي من نار، وحاصله: اجعلوا طاعة الله وقاية بينكم وبين نارٍ، ﴿وقودها الناس والحجارة ﴾، أي نوعاً من النار لاتتقد الآبالناس والحجارة، كما أنّ النوع الآخر منها لايتقد إلابالحطب، ﴿عليها ملائكة ﴾، أي استولى عليها أو تولّى أمرها، ويحكم فيها حكم الوالى في مملكته ومثل:

* ثمّ استوىٰ بشر على العراق *(٢)

*غلاظ شداد * غلاظ القول شداد الفعل، أو غلاظ الخلق شداد الخلق *لايعصون الله ما أمرهم * ، أي ليس من شأنهم المعصية في المأمور ، *ويفعلون ما يؤمرون * ، أي ولا يخلون بشيء ممّا يؤمرون به نقير أكان أو قطميراً، وقيل: من غير تأخير ولاإمهال ، فضلاً عن التقصير والإهمال ، وقيل: لا يكلّون عن العمل لكثرته وشدّته كلال البشر ، ولايسأموا سأمهم ، وقيل (٣): لا يعصون فيما مضى ويفعلون فيما يأتي.

تنبيه

بسيان بسعض النكات الستعلَّقة بالآية

يجب على المالك والوالد والزوج تعليم المملوك والولد والزوجة ما يجب عليهم معرفته من معرفة واجب الوجود، وما يجب وما يمتنع عليه، والنبيّ والأثمّة المعصومين، وما يجب لهم وما يمتنع عليهم، والحشر، والنشر، وأمور الآخرة، كلّ ذلك بالدليل لابالتقليد، وتعليم ما يتوقّف عليه ما يجب عليهم من العبادات،

١ _ الكشّاف: ج ٤، ص ١٢٨.

۲_مجمع البيان: ج ۱ ، ص ۷۱.

٣_ تفسير الطبري: ج ١٢، ص ١٥٧، ح ٣٤٤٤٢.

S 18

وبالجملة يجب عليهم تعليم ما لوجهله أحدهم استحقّ العذاب في الآخرة، والإهانة في الدنيا، ويجب عليهم أيضاً إلزامهم فعل ما يجب فعله، والإحتراز عمّا يجب تركه ممّا فيه وقايتهم من عذاب النار لقوله تعالى: ﴿قُوا أَنْفُسِكُم وَلَهْلِيكُم مِنْ يَجِبُ إِمَّامَ ناراً ﴾(١).

> ويجب عليه أيضاً زجرهم عن التقاعد عمّا يجب الإتيان بـ ، وعن الإرتكاب لما يجب عليهم تركه ما لم يصل إلى إقامة الحدّ عليهم، فإنّ في إقامته عليهم في أيّام الغيبة قولان: أحدهما المنع، وثانيهما الجواز، قال العلَّافة ﴿ فَيَ القواعد: وللمولى في حال الغيبة إقامة الحدّ على مملوكه (٢)، وفي إقامته على ولده وزوجته قول بالجواز (٣). قال السيّد عميد الدين في الإِشكالات(٤): القول المشار إليه هو قول الشيَّخ ١٠ فإنَّه قال في النهاية: وقد رخَّص في أيَّام قصور أيدي أنمَّة الحقّ وتغلّب الظالمين أن يقيم الإنسان الحدّ على ولده وأهله ومماليكه إذا لم يخف في ذلك ضرراً من الظالمين، وتبعه ابن البرّاج(٥). وقال ابن إدريس إنّـما يجوز له أن يقيم الحدّ على عبده فحسب دون من عداه من الأهل والقرابات(١٦). ويفهم من كلام الشيخ فخرالدين في إشكالاته أنَّ سلَّار منعه مطلقاً لقوله فيها: ومنع سلّار(٧). وقال ابن إدريس يقيم على عبده خاصّة، وقال الشيخ فخرالدين في شرح الإرشاد: والمفتى به قول الشيّخ ﷺ (٨)، ولعلّ وجه كونه مفتى به دلالة الآية

١ ـ التحريم ٦٦:٦٦.

٢_قواعد الأحكام: ج ١، ص ٥٢٥.

٣_قاله الشيخ في النهاية: ص ٣٠٠.

٤ _ كنز الفوائد: ج ١، ص ٣٦٨.

٥ ـ المهذَّب: ج ١، ص ٣٤٢.

٦_السرائر: ج ٢، ص ٢٤.

۷_کنز الفوائد: ج ۱، ص ۳٦۸ ۸_النهاية: ص ۳۰۱.

وجوب وقاية على وجوبه فضلاً عن جوازه، بيان ذلك أنّ قوله تعالىٰ: ﴿قواأنفسكم وأهليكم الأهل من النار على الإنسان، كما يجب عليه وقاية ناراً ﴾ يدلّ على وجوب وقاية الأهل من النار على الإنسان، كما يجب عليه وقاية نفسه منها، وفي إقامة الحدود على الأهل في دار الدنيا وقاية لهم من عذاب

الآخرة فيجب إقامتها إمتثالاً للأمر، وأيضاً الغرض من إقامة الحدود الإنزجار عن المعاصي وارتكاب الطاعات، وإذا كان الإنزجار لا يحصل إلا بالزجر، والزجر لا يحصل إلا بإقامة الحدود وجب إقامتها، وهذا الدليل عام يشمل وجوب إقامتها

بالنسبة إلى الأهلين وغيرهم.

إذا عرفت ذلك فاعلم: أنّ إقامتها حينئذٍ فرض عين لافرض كفاية، والمتعيّن بهما هم العلماء لقوّله والعلماء ورثة الأنبياء ورثة الأنبياء والمراد بالعلماء الذين هم ورثة الأنبياء هم الفقهاء لما رواه عمرو بن حنظلة عن الصادق عليه وعلى آبائه الصلاة والسلام في ذيل حديث طويل: «أنظروا إلى من كان منكم قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا فلترضو ابه حكماً فإني قد جعلته عليكم حاكماً فإذا حكم بحكنا ولم يقبل منه فإنما بحكم الله استخف وعلينا ردّ والرادّ على الله وهو على حدّ الشرك بالله (٢).

هل يجوز للفقيه العكسم حال الغية...؟

والفقيه إنما يجوز له الحكم في حال الغيبة من السلطان الجائر إذا علم من نفسه التمكّن من إجراء الأحكام على طريق أهل الحق ونوى النيابة عن الاخام الله علم الله على

هذا ، وقد قال العلَاقة ﴿ في القواعد: ولو ولي من قبل الجائر عالماً بتمكّنه من وضع الأشياء في مظانها ففي جواز إقامة الحدّبنيّة أنّه نائب عن السلطان الحقّ

۱ _ کنز العمّال: ج ۱۰، ص ۱۳۵، ح ۲۸۲۷۹.

۲_الكافي: ج ١٠، ص ٦٧، باب اختلاف الحديث، ح ١٠.

نظر (۱) ، وقال السيد في لشكالاته: جوّز الشيّخ في ذلك (۱) ، فقال: ومن استخلفه ظالم على قوم وجعل إليه إقامة الحدود جاز له أن يقيمها عليهم على الكمال ، ويعتقد أنّه يفعل ذلك بإذن سلطان الحق لابإذن سلطان الجور (۱) ، ويؤيد ما رواه الشيخ قبول حذيفة توليّة المدائن من قبل عثمان وعدم عزل أمير المؤمنيّن في إيّاه في أيّام خلافته ، والإجماع على عدالة حذيفة من دون قدح فيه بقبول تلك الولاية ، ووجه النظر من أنّه نوع من النهي عن المنكر فكان جائزاً ، بل واجباً من أنّ إقامة الحدود ولاية ثانية للإمّام في فليس لغير ه فعلها إلّا ببإذنه وهو منتف فيتفى الجواز لإنتفاء شرطه ، فضلاً عن الوجوب.

وإذا عرفت أنّه لا يجوز لغير الفقيه التصدّي للحكم بين الناس، وإذا لم يجز له التصدّي لا يكون حكمه نافذاً ولا يجب على المحكوم عليه القبول، ومن أكرهه على القبول أثم وضمن ما أخذمنه إن كان بغير حقّ.

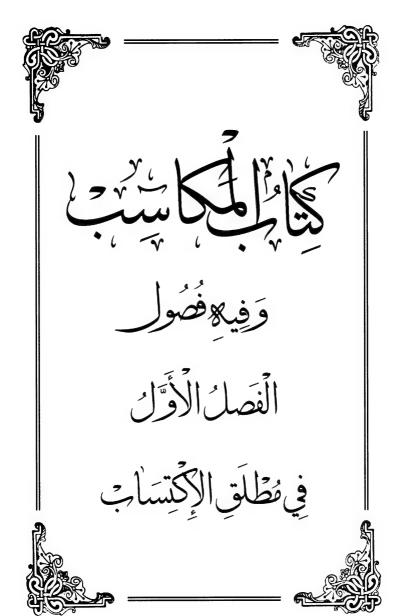
إذا عرفت ذلك فلابدً لك من معرفة الفقيه الذي يجب قبول فتواه ونفاذ حكمه، وهو المؤمن العدل العارف بالأحكام من الدلائل، القادر على استنباط المتجدّدات الفرعيّة من أصولها، فهو مفتقر حينئذ إلى معرفة الآيات المتعلّقة بالأحكام الشرعيّة التي نحن منتصبون لكشف القناع عن وجوه المخدّرات المستترة تحت حجب أستار ألفاظها، وإلى معرفة الأحاديث المتعلّقة بتلك الأحكام، ومعرفة الرواة، والناسخ والمنسوخ وأقاويل الفقهاء المتقدّمين، لشلًا يخرج عن الإجماع، ومعرفة الأصولييّن وما يتوقّف عليه معرفتهما من علم الميزان، والعلوم الأدبيّة، وحفظ الآيات والأحاديث، واستحضار مسائل الفنون

١ _قو اعد الأحكام: ج١، ص٥٢٥.

٢_كنز الفوائد: ج ١، ص ٣٦٨.

٣_ النهاية ونكتها: ج ٢، ص ١٧.

والقوانين التي يتوقّف عليه ذلك الإستنباط ليس بشرط، بل يكفيه القدرة على الرجوع إليها، وطلبها من مواطنها لدى الإفتقار، وإذا اجتمعت هذه الشرائط في رجل وجب على الأمّة الرجوع إليه في المحاكمات، والإنقياد لأوامره ونواهيه في الشرعيّات، وتقويته على من تمرّد عليه وإرفاده بما يحتاج إليه، وكلّ من أعرض عنه و آثر علماء الضلال عليه فهو آثم، وقال بعض بإرتداده عملاً بحديث عمروبن حنظلة، والله الموفّق للرشاد والهادي إلى طرق السداد.





لِسُـــمِ الْلَهِ الزَّكُمٰنِ الزَّكِيـــةِ

فى مطلق الإكتساب وفيه ستُّ آيات.

وَٱلْأَرْضِ مَدَدُنَهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوْسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِشَىٰءٍ مَّوْزُونِ ﴿ وَجَعَلْنَالَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لْسَتُمْ لَهُ بِرَزِقِينَ ﴿ وَإِن مِن شَيْءٍ إِلَّاعِنَـ ذَنَا خَزَ آبِنُـهُ وَمَانُنَزِلُهُ إِلَّابِقَدَرِمِّعْلُوم (١)

الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿وَالأرضَ مَدَدناها ﴾ ، أي بسطناها من تحت الكعبة ، بيان بعض الآيات المستعلَّة وقيل: فوق الماء^(٢)، روي أنّه تعالىٰ: خلق طينة ثمّ قال لها: أنبسطى فانبسطت^(٣)، ب_{الاكتسا}ب ﴿وأَلقينا فيها رواسِيَ ﴾ ، أي جبالاً ثابتة أو مرسيّة ترسى الأرض وتحفظها أن تميد، ﴿ وَأَنبتنا فِيها ﴾ ، أي في الأرض، وقيل (٤)؛ في الجبال ﴿ مِن كلُّ شيءٍ موزونِ ﴾ ، أي وزن بميزان الحكمة ، أو معلوم مقدّر كما يعلم الموزون بـوزنه ، وقيل: ما يوزن بالميزان كالذهب، والفضّة، والنحاس، والحديد، والرصاص،

١ ـ الحجر ١٩:١٥ ـ ٢١.

۲_تفسیر الفرطبي: ج ۱۰، ص ۱۰. ٣_راجع الدّر المنثور: ج ٤، ص ١٧٧.

٤ ـ تفسير الفرطبي: ج ١٠، ص ١٠.

والزرنيخ، والكحل وغير ذلك، فعلى هذا يكون الضمير عائداً إلى الجبال ﴿ وَجعلنا لَكُم فيها معايش ﴾ جمع «معيشة»، والقراءة المستفيضة فيها بالياء من غير همزة؛ لأنّ «معيشة» بسكون العين وكسر الياء على وزن «مَقْعِلَة» من العيش، فالياء أصليّة متحرّكة فلا تقلب همزة، وقرئ «معائش» بالهمزة تشبيهاً لمفاعل بفاعيل (١٠)، ﴿ ومَن لستم له برازقين ﴾ ، الموصول منصوب المحلّ، إمّا عطف على «معايش»، أو على محلّ «لكم».

والمعنى على الأوّل: جعلنا لكم في الأرض معايش، أي ما تعيشون به من الأقوات، أطلق المصدر على ما يعايش به، وجعلنا لكم فيها من لستم له برازقين من الخدم والعبيد، أو من الدواب، أو من الوحوش، أو من المجموع.

وعلى الثاني: أعشناكم فيها وأعشنا فيها من لستم له برازقين، ويحتمل الرفع على تقدير ومن لستم له برازقين «وجعلنا لكم فيها معايش»، قال الزمخشري: ولا يجوز أن يكون مجروراً عطفاً على الضمير المجرور في «لكم»؛ لأنّه لا يعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار(٢)، وقال الثعلبي: «من» في محلّ الخفض عطفاً على الكاف والميم في «لكم»، وقد تفعل العرب هذا كقول الشاعر:

هلّا سألت بذي الجماجم عنهم وأبي نعيم ذي اللّـواء المحـرّق^(٣) بعطف الظاهر على الكناية.

﴿ وإن من شيءٍ إلّاعندنا خزائنه ﴾ ، أي وما من شيء إلّا وهو مخزون عندنا يقسّم على العباد على مقتضى الحكمة والعلم ، والإرادة تخرج بأمرنا مخرج المال

۱ _ الكشّاف: ج ۲، ص ۳۸۹.

٢_ الكشّاف: ج ٢، ص ٣٨٩.

٣_ مجمع البيان: ج ٣، ص ٣٣٣.

المخزون في خزائن الملوك والسلاطين، فالكلام على التمثيل، ولاخرن، ولاخزانة، ولاإخراج، بل تكوين وتقدير وتصوير، وعن أبي عبدالله ﷺ جعفربن محمّد، عن أبيه، عن جدّه عليهم الصلاة والسلام أنّه قال: «في العرش تمثال لجميع ما خلق الله في البّر والبحر»(١)، فلا يبعد حينئذِ أن يكون الكلام على حقيقته، وقيل: أريد بالشئ المطر فإنّه أصل الأشياء(٢) قال تعالى: ﴿وجعلنا من الماء كللَّ شِيءٍ حيٌّ *(٣)، وعن ابن مسعود: ليس أرض، بأمطر من أرض ولاعام بأمطر من عام، ولكنّ الله عزّوجلّ يقسّمه ويقدّره في الأرض كيف يشاء عام هاهنا، وعام هنا(٤)، وعن الحكم بن عتيبة أنَّه قال: ما من عام بأكثر من عام ، ولا أقلَّ ، ولكن يمطر قوم ويحرم آخرون، وربّما أنّه كان في البحر، وروي أنّه ينزّل من الملائكة مع المطر أكثر من عدد أولاد آدم وأولاد إبليس يحصون كلّ قطرة حيث تقع وما تنبت(٥). ﴿وَمَا نَنزُّلُه ﴾ من سماء القدرة، أو من جهة السماء، أو مـن العـر ش ﴿ إِلَّا بـقدر معلوم؛ ، أي إلّا بمقدارِ قد علمه الله تعالىٰ ، أو بتقدير قد أحاط علمنا به ، أي بحدٌّ قد قدّره علمنا مقتضى حكمتنا، فإنّ تخصيص بعض المكوّنات ببعض الأوقات على وصف معيّن وحالة خاصّة من الأوصاف والحالات على وجه الحكمة، ومقتضى الصواب لابدً له من مخصص حكيم.

كشف

لمّا دلّت الآية على ما منّ الله سبحانه وتعالىٰ به على عباده من الإنسبات خلاصة ما أفاده العصنّف في الآية

١ _ بحار الأنوار: ج ٥٨ ، ص ٣٤، ح ٥٤.

٢_ مجمع البيان: ج ٣، ص ٣٣٤.

٣_ الأنبياء ٢١: ٣٠.

٤ ـ تفسير الطبري: ج ٧، ص ٥٠٣، ح ٢١٠٩٤.

٥ ـ تفسير الطبري: ج ٧، ص ٤٠٥، ح ٢١٠٩٦.

وجعل لهم ما يعتاشون به من الأقوات، وما يحتاجون إليه في التعاون من الخدم والعبيد والدواب وغير ذلك، وعلم عقلاً أنَّ عادة الله جارية في تتميم ذلك الفضل بالتعاون والمساعدة، وإلى هذه الإشارة بقولهم: الإنسان مدنى بالطبع، وجرت الحكمة الإلهيّة بأنْ يستعدّ كلّ فرد من أفراد الإنسان لفيض خاصِّ يتمكّن به من كسب خاصّ يتوقّف عليه عيش كلّ فر دبخصوصه ، والمجموع من حيث المجموع كلُّف عباده بكسب ما يتوقُّف عليه معاشهم بحسب ما يتمكُّنون منه ، وينقسم هذا التكليف باعتبار الأحكام الشرعيّة إلى واجب، وندب، ومباح، ومحظور، ومكروه، وذلك لأنَّه إمَّا أن يكون فعله راجحاً على تركه أولا، فإن كان الأوَّل: فإمّا أن يكون مع المنع من النقيض أو لا. فإن كان الأوّل فهو الواجب، وإن كان الثاني فهو المندوب، والثاني من الترديد، الأوّل: وهو الذي لا يكون فعله راجحاً على تركه، إمّا أن يكون مع المنع من النقيض أو لا فإن كان الأوّل فهو الحرام، وإن كان الثاني فهو المكروه، والواجب إن توقّف معيشة الشخص ومن يجب عليه إعالته فهو واجب العين، وإن توقّف عليه صلاح المجموع فهو واجب الكفاية. وسيأتي البحث عن كلّ من الأقسام في موطنه المختصّ به إنشاء الله تعالىٰ.

> وَلَقَدْ مَكَنَّكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَالَكُمْ فِيهَا مَعَـٰيِشَّ . قَلِيلاً مَّاتَشُكُرُوكَ (٢)

الثانية :قوله تعالى : ﴿ولقدمكنّاكم في الأرض ﴾ جعلناكم متمكّنين فيها من كسب ما تحتاجون إليه ممّا يتوقّف كونكم فيها عليه من الحرث، والغرس

بيان آية «ولقد مكّـنّاكــم فــي الأرض...» والأحكــــام المستفادة منها

۱ _ صحيح مسلم: ج ۱٦ ، ص ١٩٨ ، «بشرح النووي». ٢ _ الأعراق ٢٠:١٠

والصنائع، والتجارات، وما أشبه ذلك، وفي هذا تكليف للنهوض لما مكنهم منه *وجعلنا لكم فيها معايش * جمع «معيشة»، وأصلها «مَعْيشَة» على وزن «مفعِلة» بسكون الفاء وكسر العين إلا أنها أعلن إعلال الفعل لأنّ الإسم إذا وافق الفعل في البناء أُعلّ إعلاله كراباب» و «دار».

فإنقلت : لِمَ أُعلَّت في الوحدة ولم تعل في الجمع؟

قلت: لبعدها بالجمع المكسّر عن شبه الفعل؛ لأنّ الفعل لا يجمع جمع التكسير، فلمّا جمعت جمع التكسير وبعدت عن شبه الفعل ثبتت الباء فيها متحرّكة كأصلها؛ لأنّ جمع التكسير يردّ الأشياء إلى أصولها، ولوجود الجامع في الجمع، والجمهور من القرّاء على ترك الهمزة، وذلك لأنّ الهمزة في هذا البناء إنّما تكون إذا كانت زائدة، نحوصحيفة وصحائف، فإنّها من الصحف فالياء فيها زائدة، وإنّما همزت لأنّها لاحظّ لها من الحركة وقد قربت من آخر الكلمة ولزمتها الحركة فأوجبوا فيها الهمزة، وأمّا «معايش» فهو من العيش فالياء فيها أصليّة ولها حظّ من الحركة؛ لأنّ الأصل فيها الحركة، وقرأ نافع فيها بالهمزة (١)، ووجهه أنّها لمّا أعلّت مفردة وصارت على وزن صحيفة حمل جمعها، والمعيشة ما يعاش به من المطاعم والمشارب وغيرهما، أو ما يتوصّل به إلى ذلك.

*قليلاً ماتشكرون *(٢)، «قليلاً» منصوب به «تشكرون» و «ما» مزيدة لتأكيد القلّة، أي تشكرون شكراً قليلاً، والجملة في محلّ النصب على الحال من الضمير المنصوب في «مكنّاكم» أو من المجرور في «لكم»، وقيل: «ما» مصدريّة ف «قليلاً» حينئذ صفة لمصدر محذوف، أي شكراً قليلاً شكرهم، أو بظرف محذوف، أي شكراً قليلاً شكرون؛ لأنّ المصدر محذوف، أي كون معمولاً لتشكرون؛ لأنّ المصدر

۱ ـ التبيان: ج ٤، ص ٣٥٣.

٢_الأعراف ١٠:٧.

لا يعمل في ما قبله، ويجوز أن يراد بقلّة الشكر قلّة أعمال جوارحهم فيما خلقت هي لأجله، فإنّ هذا هو الشكر الحقيقي، ويكون حاصله مذمّتهم على قلّة الإكتساب مع تمكّنهم منه.

يَّتَأَيُّهَا النَّاسُ كُلُواْمِمَا فِي الْأَرْضِ حَلَىٰلاَطْيِبَا وَلَاتَتَبِعُواْ خُطُوَّتِ الشَّيَطَنِّ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُّ وَّمُّبِينٌ ﴿ إِمَّا يَأْمُرُكُ بِالسُّوِّ وَالْفَحْشَآءِ وأَن تَقُولُواْ عَلى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونِ (١)

بيان آية «يا أيّسها النّساس كملوا...» والأحكــــــام المستفادة منها

الثالثة :قوله تعالى : ﴿ يا أَيّهِ النّاسُ كُلُوا مُمّا في الأرض حلالاً طيّباً و لا تتبّعوا خُطُواتِ الشّيطانِ أنّه لكم عدوّ مّبين ﴾ بعد أن أمرهم بالتوحيد ونهاهم عن الشرك، وبيّن لهم حال المشركين في الآخرة ، وما يؤول أمرهم إليه تحذيراً لهم عنه ، شرع في بيان ما يحلّ لهم من المآكل وما يحرم عليهم منها ، والأمر نظراً إلى المتقيّد أعني مطلق الأكل للإباحة ، وإلى القيد أعني كون ذلك المأكول حلالاً طيّباً للوجوب ، وحيث كان الأكل على هذا الوجه موقوفاً على الاكتساب؛ إذ لا يحلّ المأكول و لا يطيب بدونه ، فإنّ جميع ما في الأرض ملك لمالكه الحقيقي الذي هو خالقه ، فاختصاص بعض من الأرزاق ببعض من البشر لا يصحّ بدون مخصّص ، والمخصّص ما عيّنه مالكه من جهة الإختصاص ، وهو كسبها بوجه شرعيّ ، وإنّما قلنا بوجه شرعيّ ، وانّما قلنا بوجه شرعي ، وانّما قلنا بوجه شرعي واحترازاً عن الغصب والسرقة وما أشبه ذلك .

فإن قلت: قد يحلّ الرزق بالهبة، واللقطة، والوقف، والتوريث، وما أشبه ذلك وليس شيء من هذامشتملاً على الكسب عرفاً.

قلت: المراد بالكسب هاهنا فعل يصدر عن المتصرّف في المال يكون سبباً

١ ـ البفرة ٢:١٦٨ ـ ١٦٩.

لوجه حليته، وهذا المعنى موجود في كلّ من هذه الأمور كالقبول، والقبض، والتصرّف، وما أشبه ذلك، وإذا عرفت ذلك علمت أنّ في الآية دلالة على وجوب الكسب، فإنّ ما يتوقّف عليه الواجب فهو واجب «ومن» تبعيضيّة على تقدير أن يكون «حلالاً» حالاً، وإن كان مفعولاً به كانت آبتدائيّة، إذ التبعيضيّة في موقع المفعول به لامحال، فإنّ المعنى حينئذ: «كلوا بعض ما في الأرض»، ولا يجوز أن يكون حالاً من حال للزوم وقوع التبعيضيّة ظرفاً مستقرّاً، أو كون اللّغو حالاً، وذلك مخالف لما عليه النحاة، وإذا كانت من التبعيضيّة مفعولاً به تعين «حلالاً» أن يكون حالاً، إذ لو كان مفعولاً به لتعدّى الفعل إلى مفعولين، وهو غير متعدّ إلّا إلى مفعول واحد، وإذا لزمت البعضيّة الحاليّة البعضيّة بالعكس فإذا كان «حلالاً» مفعولاً لاحالاً لم يجز أن تكون «من» تبعيضيّة، وإذا لم تكن تبعيضيّة كانت مفعولاً المعنى دائر بينهما، فإذا انتفى أحدهما تعيّن الآخر، و«ما» موصولة، والجار والمجرور مع متعلّقه صلتها.

و «طيّباً»، قيل المراد به: الطاهر، فيكون وصفاً تأكديّاً؛ إذكلّ نجس حرامُ (۱)، وقيل المراد به: المستلذّ المستطاب (۱)، والمسلم يستلذّ الحلال و يستطيبه ويعوف الحرام و يستكرهه، والا «خطوات» بضمّ الطاء وسكونها جمع خطوة، وبفتح الخاء أو ضمّها فهو بالفتح للمرّة من الخطو، وبالضمّ ما بين القدمين وهي طرقة، وعن ابن عبّاس عمله (۱)، وقيل: هي المحقّرات من الذنوب.

وعلى كلّ تقدير لابد من ارتكاب مجازٍ ، وحاصله النهي عن الإقتداء به في ترك المأمور به ، أو الإتيان به لاعلى الوجه المأمور به ، وفعل المنهى عنه ، أو

١ _ مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام: ج ٣، ص ٥.

۲_تفسير الفرطبي: ج ۲، ص ۱٤٠.

٣_ تفسير الفرطبي: ج ٢، ص ١٤٠.

الإنتهاء عنه لاعلى الوجه المنهي عنه، ﴿مبينُ ﴾ للعداوة مكاشف بها، وقيل: بين العداوة وإن كان مظهراً للصداقة للخدع والكيد (١١) ﴿ إِنَّا يَامُرُكُم بالسوء وَالفحشاء وأن تقولوا على الله مالاتعلمون ﴾ (١٦) هذا بيان لوجوب الإنتهاء عن الإقتداء به، ولاكون عداوته بيئة، أوّلاً باقية إيّاها، وفي التعبير عن الوسوسة والخديعة بالأمر المثارة إلى استعلائه واستيلائه على حزبه استيلاء الآمر على المأمور، و «السوء»، الأصل فيه كلّما يسوء صاحبه، وهو مصدر ساء يسوء سوءً أو مساءة، و «الفحشاء» مصدر أيضاً كالبأساء يطلق على المعاصي وما فحش من القول والفعل لتجاوز الحدّ؛ فإنّ الفحش تجاوز.

الفسرق بسين الفسسحشاء والمعاصي

ن عن ابن عبّاس الفحشاء من المعاصي: ما يجب فيه الحدّ، والسوء: ما لاحدّ فيه من الذنوب(٣).

وعن السدي هو الزنا^(٤)، وقيل: هو البخل «وأن تقولوا» في موضع الجرّ عطفاً على السوء، و«على الله ما لا تعلمون» في موضع النصب؛ لوقوع القول عليه وهو شامل لكلّ قول بلاعلم وان كان مطابقاً للحقّ إتفاقاً، فمن قال: عن الله من دون أن يعلم أو يظنّ ظنّاً راجحاً أنّه قوله فقد تقوّل عليه تعالى سواء كان في الأحكام أو الإعتقادات، قيل: نزلت في ثقيف، وخزاعة، وبني عامر بن صعصعة، وبني مدلج لمّا حرّموا على أنفسهم من الحرث، والأنعام، والبحيرة، والسائبة، والوصيلة، وألحام، ممّا أحلّه الشارع (٥).

١ _ مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام: ج ٣، ص ٦.

٢_البفرة ٢:١٦٩.

٣_ مجمع البيان: ج ١، ص ٢٥٢.

^{\$}_تفسير الطبري: ج ٢، ص ٨٢.

٥ _ مجمع البيان: ج ١ ، ص ٢٥٢.

كُلُواْمِن طَيِّبَتِ مَارَزَقْنَكُمْ وَلَاتَطَغَوْاْفِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبَّ وَمَن يَخلِلْ عَلَيْهِ غَضَيِي فَقَدْ هَوَى (١)

الرابعة : قوله تعالى : ﴿ كُلُوا من طَيِّباتِ مَا رَزَقناكم ﴾ قيل: إنّ هذا الكلام متصل بماقبله ، فيكون التقدير : وأنزلنا عليكم المنّ والسلوى ، وقلنا لكم كلوا من طيّبات مارزقناكم ، أي حلائله وهو ما اكتسبوه بجنيّهم المنّ واقتناصهم السلوى ، فلا يبغي فيه أحد منكم على صاحبه ، بأن يغصب أحد ما حواه أو اقتنصه غيره ، وقيل: الخطاب لمن كان من بني إسرائيل في زمن النَّبِي المُنْفِيّ (٢).

فإن قلت: إن كان هذا الخطاب في الآية مخصوصاً ببني إسرائيل، فيكون الحكم المستفاد من الآية أعني وجوب الكسب وحرمته ما اكتسبه أحد على غيره من غير وجه شرعي مخصوصاً بهم فما وجه إيراد هذه الآية في هذا الفصل؟

قلت: هذا الحكم من الأحكام الخمسة المسمّاة بالأصول الخمسة التي لم تغيّر ولم تنسخ أبداً، بلكلّ رسول جاء من عند الله الله الما الما يها وهدم أركان نقائضها:

بيان المراد من الأصول الخوسة أحدها: توحيد الله سبحانه وتعالى: فإنّ كلّ نبيّ أرسل إنّما أرسل للدعوة إلى التوحيد والنهى عن الشرك.

وثانيها :محافظة الفروج؛ فإنّه لم يستبح في ملّة من الملل ولادين من الأديان بدون نكاح شرعيّ، وكلّ نبيّ أرسل أمر بالنكاح ونهي عن السفاح.

وثالثها: الأموال؛ فإنّه لم يحلّ مال أحد على غيره بدون وجه شرعيّ في شريعة من الشرائع، وكلّ نبيّ جاء من عند الله أمر بكسب الأموال، ونسهى عن

¹_ds . ۲: ۱ A.

٢_ الكشّاف: ج ٢، ص ٥٤٧.

التصرّف في مال الغير بدون وجه شرعيّ.

ورابعها :محافظة العقل؛ فإنه لم يسغ في دين من الأديان تناول شيء يستر العقل، وكلّ نبيّ جاء من عند الله سبحانه وتعالى نهى أمّته عن تناول ما يغيّر العقل. وخامسها :محافظة اللّسان عن الكذب، والغيبة، والنميمة، وإلقاء الفتن بين الناس، فإنّه لن يسوغ شيء منها في دين من الأديان، وجميع الأنبياء نهوا أممهم عنها.

﴿ وَلا تَطَغُو افيه ﴾ (١) ، الضمير عائد إلى الموصول ، أي لا تطغو افيما رزقناكم بأن يعتدي فيه بعضكم على بعض ، بأن يأخذ أحدكم مال غيره بدون وجه شرعيّ ﴿ فيحلّ عليكم غَضَبي ﴾ ، أي أن تطغو افيه فيحلّ عليكم غضبي الذي لا تسعه الأرض و لا تحمله الجبال ﴿ وَمَن يحلل عليه غضبي فقد هوى ﴾ ، أي قد هلك ، أو قد تردّى في الهاوية.

إيقاظ

إيقاظ في أحكام الكسب وأقسامه

إذ قد علمت من هذه الآية أن من طغى في رزق الله سبحانه و تعالى فقد حلّ عليه غضبه وعلمت أنّ الطغيان فيه: هو التصرّف فيه بغير وجه شرعيّ، ومن الآيات السابقة وجه الكسب من الرزق الحلال ظهر لك أنّ التصرّف في رزق الله سبحانه و تعالى على قسمين:

حرام: وهو ما صدر الوعيد في الآية على فعله.

وواجب: وهو ما دعت الضرورة إليه كما دلّت الآيات السابقة عليه، هـذا وقد يستفاد تعلّق الأحكام الباقية بالكسب والأكل أيضاً.

أمّا المندوب: فهو الذي يترتّب على كسبه مدح ، ولا يترتّب على تركه ذمّ.

۱_طه۲۰۱۸

ومكروه: وهو ما فهم منه المدح على تركه.

ومباح ومندوب وواجب: وهو الذي لم يترتّب على فعله ذمّ ولا عـقاب، ولاعلى تركه مدح ولاثواب.

> وَنَزَلْنَامِنَ السَّمَآءِ مَآءَ مُّبَـٰرَكَا فَأَنْبَـٰتَنَا بِهِ جَنَّتِ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴿ وَالنَّفْلَ بَاسِقَتِ هَا طَلْعٌنَّضِيدٌ ﴾ رِّ زْقَاً لِلْعِبَادِ وَأَخْيَنَا بِهِ بَلْدَةً مَّيْتَأْكَذَ لِكَ الْخُرُوجُ (١)

بيان آية «ونـرّلنا مـــن السّـماء ماءً...» والأحكام المستفادة منها الخامسة : قوله تعالى : ﴿ وَنزَّلْنَا مِنَ السَّمَاء مِناءً مُّبَارِكاً ﴾ ، أي ذا بركات ومنافع ﴿فَلَّبِتنا﴾ ، أي أخرجنا من الأرض ﴿به ﴾ بسببه ﴿جنَّات ﴾ بساتين ذوات أشجار وأثمار ﴿وَحبُّ الحصيد﴾، أي وأخرجنا الشيء الذي من شأنه أن يحصد كالبرّ والشعير ﴿والنخل باسقاتٍ ﴾ ، أي طوالاً مرتفعات ، أو حوامل من بسقت الشاة إذا حملت، فيكون من باب أفعل فهو فاعل ﴿ لَهَا طُلُّع نَضِيدٌ ﴾ ، أي منضود بعضه على بعض، وذلك إذاكان في غلافة ﴿رزقاًللعبادِ ﴾، «رزقاً» منصوب على العليّة، أو على المصدريّة ﴿وأحيينًا بِهِ ﴾، أي بسبب ذلك الماء أو ذلك الإنزال ﴿بَلْدَةً مَيْتاً ﴾، أي أرضاً جدبة، أي مجدبة النبت فيها ﴿كذلك الخروج ﴾، أي خروجكم من قبوركم بعد إحيائكم، وجمع أجزاء جثثكم بعد تفرّقها وتمزّقها كلُّ ممزّق، وعودكلّ جزء عنصري إلى مستقرّه، وإعادة الروح إلى تلك الجثث مماثل ومشابه لخروج تلك الجنّات، وبروز ذلك النبات وظهورها أي تلك الباسقات، وحياة الأرض الموات وزينتها بأنواع الأزهار بسبب إنزال الماء المبارك منجهة السمو ات.

۱ _ ق ۵۰: ۹ _ ۱۱.

فإن قلت : ما وجه دلالة هذه الآية على الإكتساب حتّى نظمت في تلك الآيات المنظومة في عقد هذا الباب؟

قلت: لمّا دلّت الآية على أنّ إنزال الماء المبارك لإخراج ما هو رزق للعباد من الجنّات، والبساتين، وحدائق النخل، ومزارع الحبوب، وجرت عادة الله بأنّ إتمام هذه النعم منوط بكفاية الإنسان، ومتعلّق بسعيه من غرس الأشجار، والنخيل، وحرث الحبوب دلّت على وجوب قيام كلّ بما يسرّ الله له وجعله مستعداً للقيام به، ليتمّ النظام و تكمل الأنعام، على أنّها دلّت على أنّ جميع النعم المذكورة في الآية مشتركة بين جميع العباد لدخول لام التملّك على إسم الجنس المعرّف باللّام المفيد للعموم، فلا يجوز لأحدٍ من العباد التصرّف في شيء من هذه النعم؛ لتعلّق حقّ غيره بكلّ منها، كما لا يجوز لأحد الشريكين التصرّف في سلعة مشتركة بينهما على الإنفراد، فلابدّ حينئذٍ من مسوّغ مخصّص كلّ فرد من أفراد العباد بحصّة معيّة من تلك النعم، وما ذلك إلّا الإكتساب فيجب لتسويغ تلك النعم.

هُوَالَّذِى جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولَا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبَهَا وَكُلُوا مِن رِّ زَقِهِ ۗ وَإِلَيْهِ النَّشُورُ (١)

السادسة : قوله تعالى : ﴿ هو الّذي جَعَلَ لكُمُ الأرض ذلُولاً ﴾ ، أي خلقها مستوية مستقرة غير مضطربة إضطراب الدابة الشموس ، لتتمكّنوا من المسير فيها والمشي عليها ﴿ فَأَمشُو افي مَنَاكِبِها ﴾ ، أي فاسعوا لإكتساب الرزق في أطرافها ، وقيل: في طرقها (٢) ، وقيل: في جبالها (٣) وهو مثل في التذليل ، وشأنه أنّ منكب

يسيان آية «هو الذي جعل لكم الأرض...» والأحكــــام المستفادة منها

١ _ الملك ٧٧:٥١.

۲_تفسير الماوردي: ج ٦، ص ٥٥.

٣_ تفسير الماوردي: ج ٦، ص ٥٤.

الدابّة لا يتمكّن الراكب أن يطأه، فإذا وطئ منكب الأرض كان ذلك غاية في تذليلها ﴿وَكُلُوا مِن رزقِهِ ﴾، أي واطلبوا منه الرزق، فيكون الأكل مجازاً في الطلب؛ لأنّ الطلب إنّما هو للأكل هكذا قيل(١٠).

والأقوى أن يحمل الأكل على مطلق التصرّف، وعبّر عنه بهذا الفرد أعني الأكل؛ لأنّه أعظم المنافع، وأكثرها، فتخصيص الرزق حينئذ بالإضافة إليه تعالى لإخراج الحرام الذي لايكون حصوله بكسب المتصرّف، ويكون تصرّفه فيه على غير وجه شرعيّ، أو يكون بكسبه لكن لاعلى وجه غير شرعيّ، هذا إن كان الحرام رزقاً وكان الرزق أعمّ ممّا يـؤكل، وقد لخصّنا هذا المبحث وذكرنا الإختلافات فيه إن فات فتذكّر له.

* * *

۱ _ تفسير الطبري: ج ۱۲، ص ۱۲۹، ح ۳٤٥٠٥.







الْفَصِّ لِيُ الشَّافِي

فِي الْآيَاتِ الْمُتِعَلِّقَةِ

بتخريمِ مَا يُكْتَسِبُ بِهِ وَتَخْلِيلِهِ







الثانى: فى الآيات المتعلقة بتدريم ما يكتسب به وتحليله.

سَنَعُونِ لِلْكَذِبِ أَكَلُونَ لِلسُّحْتُ فَإِن جَآءُ وكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْأَعْضِ عَنْهُمْ وَإِن تُعْضِ عَنْهُمْ فَلَن يَضْرُّ وكَ شَيْئَآ وَإِن حَكَمْتَ فَأَحْكُرِ بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ ۚ إِنَ ٱللَّهَ يُحِتُ ٱلْمُقْسِطِينَ (١)

الأُولى : قوله تعالى : ﴿ سَمَّا عُونَ لِلكَذِبِ ﴾ كرِّر للتأكيد، والجمع بين هاتين بسيان أيسة الصفتين الشنيعتين ﴿ أَكَّالُونَ للسُّحتِ ﴾ السحت في أصل اللُّغة: الاستئصال، يقال: لِلْكَسَادَ بَالْ أكّ الون للسُّحت...» والأحكسام معنى السُّحت لغةً

سحته وأسحته ، أي استأصله (٢) قال الشاعر : وعـــضّ زمـــانٍ يـــابن مـــروان لم يدع من المال إلّامسخناً أو مجلّفاً السنفادة منها

سمّى به مال الحرام لأنّه يستأصل البركة ويقلعها بعروشها ، قيل: المراد بــه هاهنا: الرشي، عن الحسن كان الرجل يأتي الحاكم من بني إسرائيل ويضع الرشوة في كمّه، ويريه إيّاها، ويتكلّم بحاجته فيصغى إلى كلامه، ولاينظر إلى خصمه فيأكل السحت الذي هو الرشوة، ويسمع الكذب(٤)، وقيل: ما هو أعمّ منها.

١ _ المائدة ٥: ٢٤.

۲_ مجمع البيان: ج ۲، ص ١٩٥.

٣_ مجمع البيان: ج ٢، ص ١٩٦.

٤_الكشّاف: ج ١، ص ٢١٤.

روي أنّهم كانت عادتهم وهجيراهم أكل أنواع من الحرام كالرشوة، وثمن الكلب الغير المعلّم، وثمن الخمر، وثمن الميتة، وحُلوان الكاهن، ومهر البغي، وعسب الفحل، وكسب الحجامة، والربا و غير ذلك(١).

وأكثرهم الآن على كثير من هذه المعايب عليهم لعنة الله وغضبه إلى يوم الدين، ومعنى أكل السحت كمعنى قوله: ﴿ يَأْكُلُونَ فِي بطونهم ناراً ﴾ (٢) على ما قرّرناه، قرأ أهل مكة و البصرة ويزيدون، وعليّ على ضمّ الحاء، والباقون من السبعة على سكونها (٢)، وعلى كلا القراء تين اسم للشيّ المسحوت كالأكل والأكل للمأكول، وبفتحها وفتح الحاء، وبكسر السين وسكون الحاء ﴿ فَإِنْ جَآءُوكَ فَاحُكُمْ بينهم أو أعرض عَنْهُم ﴾ (٤)، «أو» للتخيير فإنّ النبيّ والأثنيّة الله مخيرون بين الحكم بينهم والإعراض عنهم، وفي ذلك إهانة لهم، وقيل: قلة مبالاة بهم (٥)، وقيل: إنّ الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿ احكم بينهم بما أنول الله ﴾ (٧)، وقيل: التخيير في حقوق الله من الحدود، فإنّهم قد صولحوا على شركهم، وهو مما التخيير في حقوق الله من الحدود، فإنّهم قد صولحوا على شركهم، وهو مما يستحقّون عليه الحدود، أنّ النبيّ يَشِيَّ رجم اليهوديين (٨).

وأُجيب عنه بأنّ الرجم كان قبل نزول آية الجزية ﴿وَإِن حَكَمَتَ فَاحْكُمُ بينهم بالقِسطِ ﴾ ، أي حكماً ملتبساً بالقسط هو رجم المحصنين ، دون الجلد والتحميم.

۱_مجمع البيان: ج ۲، ص ١٩٦.

٢ ـ النساء ١٠:٤.

٣ ـ تفسير البيضاوي: ج ١، ص ٢٦٧.

٤ _ المائدة ٥: ٤٢.

٥ ـ تفسير الفرطبي: ج ٦، ص ١٢٠.

٦ ـ التفسير الكبير: ج ١١، ص ١٨٦.

٧_ المائدة ٥: ٩٤.

٨ الكشّاف: ج ١، ص ١٦٤.

فإن قلت: كيف خصّهم بهذا الحكم أعني العدل في الحكم مع أنّه غير مختص بهم؟

قلت: لمّاكان هاهنا مظنّة جواز ترجيح جانب المسلمين عليهم لإسلامهم في الخصومات، وربّما طمع المسلمون منه في ذلك، صرّح بإيجاب العدل في الحكم بالنسبة إليهم رفعاً لذلك ودفعاً لذلك الطمع، على أنّ التخصيص بالذكر لايدّل على نفي الحكم عمّن عداهم، ﴿إنّ الله يُحِبُّ المُقسِطينَ ﴾، أي العادلين في الحكم الذين لا يعدلون عن الحقّ، والهمزة في «الأقساط» للسلب والإزالة، والمقسط مزيل القسط الذي هو الجور، وإزالة الجور عدل، ويفهم بالمفهوم المخالف أنّه لا يحبّ القاسطين، بل يبغضهم، أي يفعل بهم ما يفعل المبغض لمن يغضه.

لاخفاء في دلالة الآية على حرمة السحت، وهو كلّ مكتسب بما لم يسغ إكتسابه، ويدخل تحته أثمان كلّ ما لا ينتفع به سواء كان عدم الإنتفاع ذاتياً كالحشرات من الفأرة، والحيّة، والخنفساء، والعقرب، والسباع، ممّا لا يصطاد به.

حكم بيع السباع والمسوخ وقال العلامة: ولو قيل بجواز بيع السباع جمع لفائدة الإنتفاع بذكاتها إنكان ممّا يقع عليه الذكاة كان حسناً (۱)، ووجهه أنها عين طاهرة ينتفع بها فجاز بيعها، أمّا الصغرى فظاهرة، وأمّا الكبرى فلعموم قوله تعالى : ﴿ وأحلّ الله البيع ﴾ (۱)، ولرواية العيص بن القاسم عن أبي عبد الله ﴿ قال: سألته عن الفهو دوسباع الطير هل تلتمس التجارة بها؟ قال: «نعم» (۱)، والمسوخ بريّ كالقرد، والدبّ، أوبحريّة، كالسلحفاة، والتمساح، أو عرضيًا كالأشياء النجسة، فإنّ الشارع حرّم الإنتفاع

١ ـ قواعد الأحكام: ج ٢، ص ٧.

٢_ البفرة ٢:٥٧٧.

٣_ تهذيب الأحكام: ج ٦، ص ٣٨٦، ح ١١٤٨.

بالأشياء النجسة ، سواء كان نجاستها ذاتية كالخمر ، والنبيذ ، والفقّاع ، والميتة ، والدم ، والكلب ، والخنزير ، وأبعاضهما ، وأبوال ما لايوكل لحمه ، وأرواثها إجماعاً ، وفي أبوال ما يؤكل لحمه قولان: أقربهما التحريم للإستخباث ، إلا أبوال الإبل للإستشفاء؛ لأنها طاهرة ينتفع بها ، وكلّ طاهر ينتفع به يجوز بيعه ، وكلّ ما يجوز بيعه فثمنه حلال.

وفي جواز بيع كلب الصيدوالماشية، والزرع، والحائط، خلاف فذهب ابن الجنيد (١)، وابن إدريس (٢) وابن حمزة (٣)، إلى الجواز للإنتفاع بها معنجاستها، فإنّ النجاسة هاهنا لاتمنع من الإنتفاع بها على وجدٍ، وكلّ ما ينتفع به إنتفاعاً شرعيّاً فهو ذو قيمة يصحّ بيعه فيحلّ ثمنه.

وذهب الباقون إلى عدم الجواز لنجاستها عيناً إلاّ الشيخ (٤)، والمفيد (٥)، وابن البرّاج (٢)، إلى الجواز في كلب الصيد دون غيره، واحتجّ الشيخ بما رواه عن السكوني في الموتّق عن الصادّق في أنّه قال: «السحت ثمن الميتةو ثمن الكلب» (٧) الحديث، وبما رواه الوليد العماري قال: سألنا أبا عبد الله في عن ثمن الكلب الذي لا يصيد فقال: «سحت وأمّا الصيو دفلا بأس» (٨)، وقال الشيخ فخرالديّن في: وفي السند ضعف (١)، وأحتج من قال بالجواز في الجميع أنّه كلّما جاز بيع كلب الصيد جائز إجماعاً، فبيع الباقية جائز.

١ ـ نقله عنه في مختلف الشيعة: ج ٥ ، ص ١٢.

٢_ السرائر: ج ٢، ص ٢٢٠.

٣_ الوسيلة: ص ٢٤٨.

٤ ـ المبسوط: ج ٢، ص ١٦٦.

٥ ـ المفنعة: ص ٥٨٩.

٦ ـ نفله عنه في مختلف الشيعة: ج ٥ ، ص ١٢.

٧_ تهذيب الأحكام: ج ٦، ص ٣٦٨، ح ١٠٦١.

٨_ تهذيب الأحكام: ج ٦، ص ٣٦٧، ح ١٠٦٠.

٩ ـ ايضاح الفوائد: ج ١٠، ص ٤٠٣.

بيان الملازمة: أنّ علَّة الجواز في كلب الصيد الإنتفاع وهي موجودة في الباقية ، وكلَّما وجدت العلَّة وجب الحكم ، فيكون جواز بيع كلب الصيد مستلزماً لجواز بيع غيرها من الكلاب، ويلزم من هذا جواز بيع القر دلحفظ المتاع عند من يقول بنجاسته أيضاً، أو عرضيّة كالمايعات المتنجّسة التي لا تقبل التطهير ، وقـ د استثنى منها الدهن المتنجّس للإستصباح تحت السماء، بخلاف الدهن النجس كالإلية المقطوعة من الميّت أو الحي لعدم الفائدة فيه؛ لأنّه لا يجوز الإستصباح به أصلاً ، ووجه الفرق مع الإشتراك في علَّة المنع أعنى النجاسة الفرق بين النجاسة الذاتيّة والعرضيّة، فإنّ النجاسة الذاتيّة أفحش من النجاسة العرضيّة، وإن كان متنجّس طاهر الأصل بنجاسة ذاتيّة، وقولنا: «التي لاتقبل التطهير» احتراز عـن الماء النجس، فإنّ بيعه صحيح لقبوله التطهير بملاقاته المطهّر، واشتراط صحّة الإستصباح بكونه تحت السماء أمر تعبّدي، فإنّ دخّان الأعيان النجسة عندنا طاهر ، فلا يكون للاشتراط فائدة ظاهرة ، وأمّا عند أبي حنيفة فالفائدة ظاهرة؛ لأنّ دخّانها عنده نجس.

قاعدة:

هل يقع عقد على الأشياء آلـتي لم

ما لانفع فيه لا يقع فيه عقد شرعي، أمّا عقد المعاوضة فلاشتماله على أكل المال بالباطل وهو محرّم لقوله تعالىٰ: ﴿ولاتأكلو اأمو الكم بينكم بالباطل﴾ (١١)، ينتم بها؟ وأمّا عقد الوقف والعطايا فلعدم صحّة القربة فيه، وما فيهمنفعة مقصودة فإن كانت جميع منافعه محرّمة شرعاً فهو يلحق بالأوّل إجماعاً، فإنّ المنفعة المحرّمة ليست منفعة حقيقة ، بل في نفس الأمر إنِّما هي مضرّة ، وإن كانت جميع منافعه محلّلة

١ ـ الفرة ٢:٨٨٨.

فالعقد عليه صحيح إجماعاً، وإن كانت مختلفة فإن كانت المحرّمة مقصودة والمحلّلة في حكم المطرح ألحق بالأصل الأوّل، وإن كان الأمر بالعكس ألحق بالثاني، وذلك فإنّ المطرح في حكم العدم، وإنّما كان المطرح الحلالكان المجموع حراماً فيكون من قبيل القسم الأوّل، فلا يصحّ عليه العقد، وإن كان المطرح الحرام كان المجموع حلالاً، فيكون من قبيل القسم الثاني فيصحّ عليه العقد.

بقي هاهنا قسم يقع الإشكال فيه، وهو ما يكون فيه منفعة محرّمة مرادة، وسائر منافعه سواها محلّل مقصود، قال الشيخ فخرالدين في الإشكالات (۱)؛ فإنّ هذا ينبغي إلحاقه بالقسم الممنوع؛ لأنّ كون هذه المنفعة المحرّمة مقصودة يؤذن بأنّ لها حصّة من الثمن لأنّ العقد إشتمل عليها كما اشتمل على سائر المنافع سواها، وهو عقد واحد على شيء واحد لاسبيل إلى تبعيضه، والمعاوضة على المحرّم منه ممنوع فيمتنع الكلّ، ثمّ قال: وإذا وقع من هذا النوع مسائل لُشكل على العالم؛ إذيرى المنفعة المحرّمة ملتبساً أمرها هل هي مقصودة أم لا؟ ويرى ما سواها منافع مقصودة محلّلة فيمتنع من التحريم لكنّه لا يطلق القول بالإباحة لأجل الإشكال في تلك المحرّمة، وقد يتساهل آخر فيقول: بالكراهة.

١ ـ إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٤٠٢.

وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَايَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْحِتَبَ مِمَا مَلَكَتْ أَيْنُهُمُ اللَّهُ فَكَايَبُوهُمْ إِنْ عَلِنتُمْ فِيهِمْ خَنُراً وَءَا تُوهُم مِن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَنْ كُمْ وَلَا تُكْرِهُواْ فَتَيْنِتِكُمْ عَلَى الْبِغَآءِ إِن أَرَدْنَ تَحَضُّنَا لِتَبْتَعُواْ عَضَ الْحَيَوْةِ الدُّيْاْوَمَن يُكْرِهِهُنَّ فَإِنَ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَهِهِنَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (١)

بسيان آيسة «ولاتكسرهوا فتياتكم على البسغامس» والأحكسام المستفادة منها الثانية: قوله تعالى: ﴿ولاتكرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى البِغَآءُ ﴾، أي على الزنا، نزلت في عبدالله بن أبيّ كانت له ستّ جوارٍ، فجاءته إحداهما بدينار، والأخرى ببرد فقال لهما: ارجعا وازنيا فقالتا: لاوالله لانفعل قد جاءنا الله بالإسلام، وقد حرّم الله الزنا فيه، فأتيتا رسول الله فشكتا إليه فنزلت (٢)، ﴿إِن أردنَ تحصُّنا ﴾، تعفّفاً وامتناعاً عن الزنا، وإنّما قيّد النهي بهذا الشرط تحقيقاً بمعنى الإكراه، فإنّ الراغبة في الزنا الملتبسة به طوعاً ورغبة لا تسمّى مكرهة، وقيل: إخراجاً للكلام على الوجه الذي نزلت عليه الآية.

وقيل: إنّما أتى به توبيخاً للمكرِه وحثّاً له على ترك الإكراه، فإنّهُنّ إذا أردن التحصّن، مع ما في أنفسهن من الإنجبال على الميل إلى الزنا والتلذّذ به مع خسّتهن و دناء تهنّ فليأنف المولى على نفسه مع شرفه وفضيلته عليهنّ، وعدم انطباع جبلّته على الميل إليه أن يكرههنّ، وقيل: إنّه متعلّق بقوله: ﴿وانكحوا الأيامي منكم ﴾ (٣)

﴿ والصَّالَحِينِ من عبادكُم وإمائكُم ﴾ ، تعليل للإكراه وتوبيخ على سقوط

١ ـ النور ٢٤: ٣٣.

٢ _ أسباب نزول الفرآن: ص ٣٣٦ _ ٣٣٧، ح ٦٤٣.

٣_ النور ٢٤: ٣٢.

الهمّة ودناءة السجيّة لأمر حقير لاينبغي للعاقل أن يميل إليه أصلاً ﴿ وَمن يكرههن *، من بعد إرادتهن التحصّن، ﴿فإنّ الله من بعد إكراههن غفورٌ رحيمٌ *، يغفر لهنّ ما فعلن من بعد الإكراه ويرحمهنّ لعدم رغبتهنّ فيه، وفائدة هذا الشرط وعيد بالتسجيل بالعذاب على المكره، وذلك لأنّ ترتّب العذاب على الزنامتحقّق، فإذا منّ الله عليهنّ بالمغفرة والرحمة تعيّن إختصاص العذاب بالمكره.

وفي مصحف ابن مسعود: من بعد إكراههنّ لهنّ غفور رحيم(١١)، فيكون القصر قصر قلب، ويجوز أن يكون قصر إفراد، ودلالة الآية على حرمة مهور الزانيات ظاهرة ، فإنّ تعليل الإكراه بإبتغاء عرض الحياة الدنيا الذي هو أجرة الزنا تقبيحاً له يدلُّ على قبح ذلك الأجر ، ولانعني بالحرام إلَّا مااشتمل على وجه قبح.

> يَ أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوٓ الِنَّمَا الْخَفْرُوۤ الْمَيْسِرُ وَٱلْأَنْصَابُ وَٱلْأَزْلَهُ رِجْسُ مِن عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَأَجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَعْضَاءَ فِ الْخَمْرِوَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّحُمْ عَن ذِكْرَاللَّهِ وَعَنَ ٱلصَّلَوْةَ فَهَلَ أَتُم مُّنتَهُوكَ (٢)

الثالثة : قوله تعالى : ﴿ يَا أَتُّهَا الَّذِينِ آمنُوا إِنَّا الْخَـمَرُ وَالْمَيْسِرُ ﴾ ، قـد مـرّ الخسمر» تفسيرهما في سورة البقرة ، وذُكر أنّه نزل في تحريم الخمر أربع آيات هذه آخرها والأحكسام الستفادة منها أنزولاً ﴿ والأَنْصَابُ والأزلام رِجسٌ من عَمَل الشَّيطان ﴾ ، أي قذر ورجس ، وقيل: حرام وقيل: ما هو عمل الشيطان فهو رجس.

بيان آية «يا أيُّها

الذين آمنوا إنَّــمَا

١ ـ تفسير القرآن العظيم: ج ٦، ص ٤٧٧.

٧_ المائدة ٥: ٩٠ _ ٩٠.

والمرادب «عمل الشيطان» ما يدعو إليه الشيطان ولايليق أن يصدر إلامنه، أو من حزبه بوسوسته، وهو إمّا نعت للرجس أو خبر بعد خبر، ﴿فَاجِتَنِبُوهُ ﴾، أي الرجس، أو عمل الشيطان، أو الشيطان، أو المذكور الذي هو رجس من عمل الشيطان، والكلام مسوق لتحريم إتّخاذ الخمر وبيعه و آلات القمار، والأنصاب، والأزلام؛ فإنّ صنعتها وبيعها مشتمل على قبح عظيم، وما هو كذلك فهو حرام، ويفهم منه حرمة شرب الخمر واللّغب، وعبادة الأنصاب والأزلام؛ لأنّ وجه قبح اتّخاذ الخمر وبيعه ما يفضي إليه من شربه، وما هو وجه القبح، وعليه أجدر أن يكون قبيحاً، وما هو أجدر أن يكون قبيحاً، وما هو أجدر أن يكون قبيحاً، والأركام.

"لعلّكم تفلحون ، في هذه الآية أنواع من التوكيد لحرمة الخمر والميسر، خاتمها ما يستفاد من قوله: "لعلّكم تفلحون ، فإنّه إذا كان الفلاح في اجتنابها و تركهاكانت الخبثة في التلوّث، ولاغبن للمرء أفحش من الغبن في الصفقة الواقعة في المعاملة بينه وبين بارئه، فإنّه إذا خاب فيما أتاه الله ممّا ينال الله به السعادة السرمديّة و الدولة الأبديّة فقد خسر خسراناً مبيناً ، وبعد أن بيّن حرمتهما وأكّدهما بأداة الحصر وجعلهما مع الأنصاب المراد بها عبادة الوثن في قرن كما يوضح عنه قوّله الله الله المنارب الخمر كعابد الوثن» (١٠) ، وحكم عليهما بكونهما رجساً ، وأنّهما من عمل الشيطان بيّن ما فيها من المضار الدالّة على قبحها المقتضي لتحريمها تأكيداً لذلك بقوله: "إنّا يريد الشيطان بأن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر اتخاذها وبيعها وشربها "أنْ يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر أؤ دهما بالذكر تقبيحاً لهما، و تنفيراً عنهما تحذيراً منهما؛ ولأنّ مورد الآية إنّما هو

١ ـ كنز العمال: ج ٥، ص ٣٤٨، ح ١٣١٧٦.

٢ _ المائدة ٥:١٩.

لتحريمهما، فإنّ الخطاب للمسلمين وإن كان الحكم عامًا ﴿ وَيصدُكم عن ذكر الله وعن الصلّوة * تخصيص بعد التعميم تفضيلاً للصلاة من بين الأذكار والعبادات ﴿ فَهَلْ أَنتم منتهون * ، في هذا نهي عنها على أبلغ وجه و آكده، ومحصّله: أنّه قد بين لكم عدم الفائدة فيهما وما اشتملا عليه من المفاسد والمضارّ مع قبحهما في حدّ ذاتهما، فهل أنجع فيكم ذلك البيان فصرتم ممتثلين الأمر منتهين عن القرب إيهما، أم لم ينجع فيكم ولبثتم على ماكنتم عليه؟ وفي هذا نوع شديد من الوعيد.

لَيْسَعَلَى اَلْأَعْمَى حَنَّ وَلَاعَلَى الْأَعْنِ حَنَّ وَلَاعَلَى الْأَعْنِ حَنَّ وَلَاعَلَى الْمَنِيضِ حَنَّ وَلَاعَلَى الْفَيصِ حُمْ اَن تَأْكُواْ مِنْ بُيُوتِكُمْ اَلْمَيْوِتِ اَمْمَنِتِكُمْ اَوْبُيُوتِ اَمْمَنِتِكُمْ اَوْبُيُوتِ اَمْمَنِتِكُمْ اَوْبُيُوتِ اَمْمَنِتِكُمْ اَوْبُيُوتِ اَعْمَنِهِ مَا اَوْبُيُوتِ اَعْمَنِهِ مَا وَبُيُوتِ اَعْمَنِهِ مَا وَبُيُوتِ اَعْرَاكُمُ اَوْبُيُوتِ اَخْوَلِكُمْ اَوْبُيُوتِ اَخْوَلِكُمْ اَوْبُيُوتِ اَخْوَلِكُمْ اَوْبُيُوتِ اَخْوَلِكُمْ اَوْبُيُوتِ مَنْ اللَّهُ الْمَامَلَكُ مُ مَقَاتِحَهُ اَوْصَدِيقِكُمْ اللَّهُ الْمُعْلِمُ الْمُلْكُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلِمُ الْمُؤْمِنَ اللَّهُ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِلِي الْمُؤْمِنُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ اللْمُؤْمِنُ اللْمُؤْمِنُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ اللْمُؤْمِنُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُلْمُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِلُولُمُ اللْمُؤْمِنُ الْمُل

الرابعة :قوله تعالىٰ : ﴿لَّيسَ عَلَى الأَعْمَىٰ حَرَجٌ ولاعَلَى الأَعْرَجِ حَرَجٌ ولاعلى المريض حرجٌ ﴾.

فإن قلت : جنس الحرج قد رفعه الله سبحانه وتعالى بفضله وكرمه عن جميع

بـــيان آيــة «ليسءــــلى الأعمى حرج...» أ والأحكـــام المستفادة منها

١ ـ النور ٢٤:٢٤.

من منّ الله عليه بكرامة الإيمان، وزيّنه بإحسان الإسلام، فما وجـه تـخصيص هؤلاء المسلمين بنفي الحرج عنهم؟

قلت: الحرج المرفوع عن المؤمنين طراً هو مطلق الحرج، والحرج المرفوع عن هؤلاء المذكورين فردمن أفراده، وإنّما خصّ بالذكر فيهم لأنّه حرج بالنسبة إليهم لابالنسبة إلى غيرهم، وذلك هو النهوض إلى الجهاد عند الدعوة إليه، فإنّه كان الأمر به عاماً بالنسبة إلى جميع المؤمنين وكانوا من جملتهم وجب بيان إخراجهم، فالمعنى حينئذ نفي هذا الحرج الخاص أعني النهوض إلى الجهاد مع وجود أحد هذه الموانع أعني العمى والمرض، ويجوز حمل الحرج على الجناح، أي ليس عليهم ذنب في التخلّف عن الجهاد، وإنّما عبر عنه به ليشير إلى أنّ إتنفاءه بسبب أنّ التكليف بالجهاد مع وجود المانع حرج، وما جعل الله عليهم في الدين من حرج، وقيل: كانوا يتحاجّون مجالسة الناس ومواكلتهم ظنّاً منهم أنّ الناس كانوا يستقذونهم، ويكرهون مواكلتهم، فعلى هذا تكون الآيـة مسـوقة لاهـاحة مجالسة ذوي العاهات الأصحّاء ومواكلتهم.

وعن ابن عبّاش في أنّه قال: لمّا نزل قوله تعالى: ﴿ولاتأكلواأموالكم بينكم بالباطل ﴿(١) ، تحرّج المسلمون عن مؤاكلة المرضى والزمنى والعمى والعرج (٢) ظنّاً منهم الحيف عليهم في المؤاكلة ، فإنّ الأعمى لا يبصر موضع الطعام، والزمن والأعرج والمريض لا يستطيعون المزاحمة ، وليس للمريض شهوة صادقة تحثّه على استيفاء حقّ الأكل ، وقضاء الوطر منه فأنزل الله سبحانه و تعالى هذه الآية.

وعن سعيد بن جبير: أنّ الناس كانوا يستقذون هـؤلاء تـفرّداً فأنـزل الله

١ ـ البفرة ١٨٨٢.

٢_ أسباب النزول للواحدي: ص ٣٣٩. ح ٦٥٠.

سبحانه و تعالىٰ هذه الآية(١).

وأورد عليهما أنّ الظاهر حينئذٍ أن يقال: ليس عليكم جناح أن تأكلوا معهم. وأجيب عنه بأنّ «على» بمعنى «في» ، أو في الكلام حذف ليس عليكم جناح في مواكلتهم ، وهذا لا يخلو عن تحمّل ، والأحسن أن يقال على تقدير صحّة النقل: إنّ الكلام مخرج مخرج القلب للمبالغة في نفي الحرج كقولهم: عرضت الناقة على الحوض وكقوله:

* كما طيئت بالعدن السماعا *

وعلى هذين الروايتين تكون الآية مسوقة لإباحة مؤاكلة الأصحاء من ذوي العاهات، على عكس الرواية الأولى، وقيل: كانوا يخرجون إلى الغزو ويخلفون هؤلاء المبتلين في بيوتهم، ويأذنون لهم في الأكل من عند أهلهم، وكانوا يأكلون ظناً منهم أنّ ذلك الإذن ضروري غير مقرون بطيب خاطر منهم فنزلت(٢)، وعلى هذا القول يكون القول فيها كالقول الأوّل.

﴿ والاعلى أَنفُسِكُم ﴾ ، «لا» لنفي الجنس واسمها محذوف أي الحرج والابأس.

فإن قلت :كيف أُقمحت النفس بين «على»، والضمير؟ والظاهر أنْ يـقال: ولاعليكمكما هو المعهود في كلامهم قال الشاعر:

على نظم القوافي من معادنها وما علي إذا لم يفهم البقر وقال الآخر:

على وجوب الفيافي لم يتغي سعةً وما عليّ إذا لم يسعد القدر قلت: لما كان الإمتناع عن الأكل المذكور غالباً إنّما يكون لخوف عار

۱ ـ أسباب النزول للواحدي: ص ۳٤٠، ح ٦٥١. ٢ ـ أسباب النزول للواحدي: ص ٣٤٠.

يلحقهم في الدنيا بأن يقال: فلان كان يأكل زادنا، نبّه بأنّ الحقيق بهم أن يكون مطمح نظرهم، وغاية أفكارهم ومنتهى همّهم إنقاذ نفوسهم من عذاب الله وسخطه، وما أباحه لهم لاينبغي أن يتركوه عند الاحتياج إليه بسبب لحوق عارٍ غير مدنس لأعراضهم، ولاقادح في مروّتهم، علّمهم أن ينبذوا القضيّة المتعارفة التي وجدوا عليها آباءهم وتوارثوها كابراً عن كابر: «النار ولاالعار»، وراء أظهرهم فلذلك على: «ولاعلى أنفسكم»، أي لاحرج يوبق أنفسكم في القيامة، ويقذفها في ورطة الهلاك التي لامنقذ منها، وأن لحقكم من ذلك عار عند المتقهقهين المتكبّرين أرباب الخيلاء والتيه فلاتعباؤا به، ولاترعوا إليه، وإنّما يقتطف هذه النكت والدقائق من زهر شجر كلام ربّ العزّة من منحه بمزيد عناية ذوقيّة، وفضل هداية إدراكيّة يدرك بها لطائف كلام لاينبغي أن يوجد في كلام متكلّم يحتاج في إخراجه إلى مخرج، وفي إبداعها تلك الألفاظ الى فكر ورؤية فتبارك الله أحسن إخراجه إلى مخرج، وفي إبداعها تلك الألفاظ الى فكر ورؤية فتبارك الله أحسن القائلين، وأصدق المتكلّمين.

*أَنْ تأكلُوا * منصوب بنزع الخافض * مِنْ بيوتكم * ، أي من بيوت أزواجكم وأولادكم ، أضافها إليهم لما بين الزوجين من الإتحاد السببي ، ولما بين الوالد والولد من الإتصال النسبي ، فإنّ ولد الرجل بعضه ، وحكمه حكم نفسه قلل ﴿ : «أَنت ومالك لأبيك وأنّ أطيب ما يأكل الرجل من كسبه وأنّ ولده من كسبه »(١) ، ويؤيّد ما ذكرنا عدم ذكرهما بين الأقارب مع أنّ العلّة المبيحة للأكل إنّما هي القرابة ، أو ما هو منزّل منزلتها على أنّهما أقرب الأقارب.

فإن قلت : على الوجه الأوّل في قوله: ﴿ليس على الأعمى حرج﴾ ، لاجامع ظاهراً بين المعطوف والمعطوف عليه.

۱ ـ سنن أبي داود: ج ۲، ص ۲۵۹.

قلت: لمّاكان نزول هذه الأحكام مبنيّاً على استفسار منهم، أو على توهّم خالج صدورهم جعل تقاربهما في الوقوع وتلازرها في الإحتياج إلى البيان جامعاً، والحوادث إذا تقاربت في الوقوع حسن عطف بعضها على بعض وإن تباينت كلّ التباين كمستفتٍ عرض له إشكال في الطهارة، و آخر في ميراث الخنثي لا يبعد أن يجمعهما في قرن، ويعرضهما على المفتي طلباً لرفع الإشكال، ولاحرج على المفتي في أن يعطف جواب أحدهما على الآخر رفعاً للإشكال عنها.

إذا علمت ذلك فاعلم: أنّ في هذه الآية دلالة على لماحة أكل الزوجة من بيت زوجها، وأكل الولد من بيت والديه، والوالدين من بيوت أولادهم، ففي صور وجوب نفقة كلّ منهم على الآخر عند وجود شرائط الوجوب كما سنذكره في موضعه إنشاء الله لا يحتاج إلى الإذن، إلاّ فيما هو خارج عن مقدار الفرض، ومع عدم الوجوب لابدّ من الإذن إلا مع العلم بعدم الكراهية، ﴿أو بيوت آبائكم أو بيوت أمّها تكم أو بيوت أخوا الكم أو بيوت أعمامكم أو بيوت عماتكم أو بيوت أعمامكم أو بيوت التي ملكتم مفاتحه ﴾، أي المواضع التي ملكتم مفاتحه الأشياء التي ملكتم مفاتحه الدامفات حدم مفتح وهو ما يفتح.

فإن قلت: ما يفتح هي المواضع أو الأشياء التي ملكتم مفاتحها فكيف يصحّ المعنى على التقدير الأوّل، وحاصله حينئذٍ المواضع التي ملكتم مواضعها؟

قلت: ما يفتح كما يطلق على الموضع أعني البيت والصندوق، وقد يطلق على المواضع الذي يقع عليه الفتح أوّلاً أعني القفل والغلق وأمثالها، وهو على الأوّل عطف على البيوت، والتقدير حينئذ: أو بيوت الذين ملكتم مفاتح بيوتهم، وعلى الثاني على ما بعد «من» ، أي ليس عليكم جناح أن تأكلوا مما ملكتم

مفاتحه.

فإن قلت : ما بعد «من» هي البيوت.

قلت: لفظاً نعم، ومعنىً لا وإلّاكانت البيوت مأكولة بل التقدير: لاجـناح عليكم أن تأكلوا من المآكل التي في بيوتكم.

فإنقلت: ما فحوى قوله تعالىٰ: ﴿ أُو مَا مُلَكُمْ مُفَاتِّحُهُ ﴾؟

قلت: لابدّ من تجوّز ، إمّا في الملك أو الفتح، فإنّك إن حملت الفتح على حقيقته إلجأتك الضرورة إلى حمل الملك على التمليك، ليكون المعنى لاجـناح عليكم في الأكل من المواضع التي ملكتم فتحها وغلقها، وجعلتم قيّمين عليها، وحافظين لها منزّلين فيها منزلة الملّاك ،كالبساتين والحدائق والجنان بالنسبة إلى المزارعين، و الأكّارين والمجاور للعلّة بالنسبة إلى الدهّاقين، و البيوت بالنسبة إلى المخلِّفين فيهالحفظها أولحفظ متاعها إلى إياب ملَّاكها، وإن حمل الملك على ا حقيقته فلابدّ من التجوّز في الفتح بأن يحمل على المنافع، ومنه الفتوحات للمنافع الفائضة من المبدأ الفيّاض، وبه سمّى جلَّت عزَّته الفتّاح، وعليه ورد قوله تعالىٰ: ﴿ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ١١٠٠ ، والمعنى حينئذِ: لاجناح عليكم أن تأكلوا ممّا ملكتم مفاتحه ، أي منافعه ، كالعبيد ، أي لاجناح عليكم أن تأكلوا من كسبهم، وممّا تجدونه من المآكل في بيوتهم، ﴿أَوْ صَدِيقِكم ﴾ ، عطف على بيوتكم، أو على ما بعد من، أو على ما ملكتم مفاتحه بأحد الإعتبارين، أي لاجناح عليكم أن تأكلوا من بيوت أصدقائكم، أو من المآكل التي تجدونها في بيوت أصدقائكم.

فإنقلت : لِمَ لم يقل من بيوت أصدقائكم؟

۱_فاطر ۲:۳۵.

الصداقة

قلت: ليشير إلى قرب منزلة الصديق، وإلى وجوب شدّة الإمتزاج بين الصديقين، وأنَّهما ينبغي أن يكونا في مرتبة من الإتَّحاد تأبي أن يعبّر عنهما بما يقتضى التعدُّد أعنى الجمع، ويؤكُّد هذا المعنى ما روي عن عليَّيَّ اللَّهِ:

وهمّى من الدنيا الصديق المساعدُ همـــوم رجـــال في امــور كــثيرةٍ يكون كروح بين جسمين قسّـمت فجسهاهما جسهان والروح واحـدُ(١)

وحذفَ المضاف ليفيدالمبالغة في تجويز الأكل، فكأ نَّه يوهم أنَّ الأكل منه جائز فضلاً عمّا يكون في بيته، وفي هذا إيماء إلى أنّ حقّ الصداقة أقوى من حقّ القرابة؛ لأنَّ القيام بحقَّ القرابة قد يكون جبليًّا ليس فيه فضل مخالفة للنفس، وأمَّا رعاية حقّ الصداقة فإنّما يكون لمجرّد رضا الله وطلباً للتقرّب إليه، والنفس قـ د تتكاسل عن القيام به لاسيّما إذاكان الشيطان بمرصد ليثبّط عن القيام به.

هذا وقد حثّ الله تعالىٰ ورسوَّله ﷺ على الصداقة ورغّبا ، فيها وروى أنّ الروايَّاتُ النيِّ تسعت عسلى الله سبحانه و تعالىٰ أوحى إلى مُوسَتَّى ﷺ: «هل عملت لي عملاً قطّ؟ فقال: إلْهـــي صلَّيت لك وصمت لك و تصدّقت لك وزكّيت لك فقال تعالىٰ: إنّ الصلاة لك برهان والصوم جنّة والصدقة ظلّ والزكاة نور فأيّ عملٍ عملت لي؟ فقال يا إلهي دلّني على عمل هو لك قال الله سبحانه و تعالىٰ : يا موسى هل و اليت لى وليّاً قطِّ؟ هل عاديت لى عدوّاً؟»^(۲).

نبِّهه بذلك على أنَّ أفضل الأعمال الحبِّ في الله ، والبغض في الله ، وقال الله سبحانه وتعالىٰ منّاً على نبّيّه على الله بتأليف قبلوب المؤمنين: ﴿ لُو أَسْفَقَتُ مِنْ فَي الأرض جميعاً ما ألَّفت بين قلوبهم ولكنّ الله ألَّف بينهم *(٣) ، وعن النَّبْيِّي ﷺ: «من

١ ـ الديو أن المنسوب لأمير المؤمِّثين لمَا عنه : ص ١٤٦.

٢_ثواب الأعمال وعهابها: ص ٢٥، الباب ٢٥، ح ٣.

٣_ الأنفال ٨:٦٣.

أراد الله به خيراً رزقه خليلاً صالحاً إن نسى ذكره وإن ذكر أعانه (()) وعنه الله (من آخى أخاً في الله رفع الله له درجة في الجنة لاينالها بيشيّ من عمله (()) وعنه الله وعنه الله وعنه الله وعنه في البداء وعله وعنه الله وعنه وعنه الله وعنه الله وعنه وعنه الله ومن البيّن الجلي في توضيح هذا الأمر الخفي مو آخاة النبّيّ الله المحبّة مرتبة واختاره من بينهم لنفسه أرسخهم في المودّة قدماً، وأرفعهم في المحبّة مرتبة وواعلاهم في صدق الصداقة علماً من فداه بنفسه حتّى باهى الله به ملائكته، ودعاه عند المباهلة بنفسه ، وعنه الله الله قال لابنه الحسّن الله والآخرة ألاتسمعون حبيب (()) وعنه الله الله النار : ﴿ فَا لَا النار : ﴿ فَا النار من شافعين * ولاصديق ويمم * (()) (()) وعن بعض العرفاء صديق مساعد عضيد وساعد.

وقال الشاعر:

إنّهم ظهير إذا استنجدتهم ونـصير وإنّ عــــدوّاً واحـــداً لكـــثير (٧) تكثّر من الأخوان ما استطعت وليست كثيراً ألف خلّ وصاحبٍ وقال الآخر:

ألذٌ من أنس صديق أمـين فذلك المغبون حــق اليــقين ما ذاقت النفس على شهو أ من فاته أنس أخ صادقٍ

والدليل العقلي مؤيّد للدليل النقلي، فإنّ العقل يشهد بأنّ التصادق يــثمر

١ ـ نهج الفصاحة: ص ٦٢٢، الكلمة ٣٠٦٤.

٢_ المحجّة البيضاء: ج ٣، ص ٢٨٥.

٣_سفينة البحار: ج ٢، ص ٢٧.

[£] ـ نهج البلاغة: ص ١١١، الكلمة ٣١.

٥ ـ الشعراء ٢٦: ١٠٠ ـ ١٠١.

٦_مستدرك الوسائل: ج ٨، ص ٣٢٣، من أبواب أحكام العشرة، ح ٦. ٧_مستدرك الوسائل: ج ٨، ص ٣٢٣، ح ٤، «وأنشده لأمير المؤمنين المجلِّق ».

التناصر والتعاضد، وينتج التعاون والتساعد، وبهذا يحصل نـظام العـالم، لأنُّـه وسيلة إلى تحصيل المآرب واقتناص المطالب، وفيه تنمية الأموال، وتتمّة الآمال، وتكميل النفس وتحصيل الأنس، والتحلّي بحلية الأنس وماسمّي البشر بالإنسان إِلَّا لأنسه، ولاالمضغة الصنبورية بالقلب إلَّا لأنَّه يتقلُّب، هذا ولا ينبغي لأحدٍ أن يتّخذ صاحباً إلّا بعد أنّ يسرّه، فإن وجد فيه ما يجب أن يوجد في الصديق أقدم على مصادقته ، وإلا أحجم عنها قال علي الله:

لاتبصحب أخ الجهل وإيّاك وإيّاه فكم من جاهل أردى حكماً حين آخاه وللشي [من الشيء](١) مقائيس يقاس المرء بالمرء إذا ما هو ماشاه

ولنعم ما قيل أيضاً:

و أشــــاه (۲)

ذا عَـفافِ وحـياءِ وكـرم وإذا قبلت: نعم قبال: نعم. واذا صاحبت صاحب صاحباً قرله للشي لاأن قبلت: لا

فحذار حذار من مصادقة المبتدعين، فقد نهى عن مصادقتهم، فإنّ الطبع السليم يسرق من الطبع السقيم غالباً لغلبة النفس والهوى والشيطان العقل، فـقد قيل: لاتربط الجرباء قرب صحيحة منها ولكنّ الصحيحة تجرب.

وإذا وجدت من وصفت لك فقد ظفرت بما هو من أُصول السعادات، فألزم وابذل في رضاه الروح تغنم، فإنّه قد يجب للصديق على الصديق الموافقة بحيث يحبّ ما يحبّ، وببغض ما يبغض، ويقصد ما يقصد قال النبّي الشُّن المثل الأخوين مثل اليدين تغسّل إحداهما الأُخرى»(٢)، وإنّماشبههما لشدّة تشابههما و توافقهما

١ ـ اثبتناها من الديوان المنسوب للإمام غُلَي لَكِيُّ .

٢ ـ الديو أن المنسوب لأميرالمؤ مُثَيِّن عَلَيُّ : ص ٢٤.

٣_نهج الفصاحة: ص ٥٦٦ ، الكلمة ٢٧٣٤.

غالباً بخلاف اليد و الرجل وقال عليَّ اللَّهِ:

ومين يضر نفسه لينفعك

إنّ أخاك الصدق من يسعى معك ومن إذا عاين أمراً قطعك شتّت فيه شمله ليجمعك (١)

ولقد روي عن السلف أنّ الصديق منهم كان يستحلّ مال صديقه من غير إذن،كما يشعر به ظاهر الآية، روي عن الحسن أنّه دخل داره فرأي جماعة من أصحابه قد استلُّوا سلالاً من تحت سريره فيها الخبيص، وأطايب الأطعمة، وهم مكبّون عليها يأكلون فتهلّلت أسارير وجهه سروراً وضحك وقال: هكذا وجدناهم يريد كبراء الصحابة ومن لاقاهم من البدريين (٢)، ونقل أنّ الفتح الموصلي دخل إلى منزله فأخبر ته جاريته أنّ صديقاً لك قد دخل بيتك، وفتح صندوقك، وأخذ منه حاجته فقال لها: إن صدقت في ذلك فأنتِ حرّة قربة إلى الله فرحاً بما أخبر ته

وقال الشريف على:

أقسول والحسلوة كسل المني من لي بسن يحمل أثقالي مــــالى له دونى إن رأيته وماله إن رمّه مالي(٣)

﴿ليسعليكم جناحُ أن تأكلوا جيعاً أو أشتاتاً ﴾ قيل: نزلت في قوم من كنانة كان أحدهم يكاد أن لايأكل وحده، وربّما ذهب أحدهم منتظراً من يؤاكله، وقد وقعوا من ذلك في حرج(٤)، وقيل: في قوم من الأنصار كان إذا نزل بهم ضيف لا يأكلون إلّامعه (٥). وقيلَ: في فئة كانوا يتكرزون عن الأكل مع غيرهم (٦)، ولا يبعد

١ ـ الديوان المنسوب لأمير المؤمَّثين النُّخ : ص ٢٥٣ _ ٢٥٦ ٢.

٢ _ الكشّاف: ج ٣، ص ٢٥٧.

٣- لايوجد كتابه لدينا.

٤ ـ تفسير الماوردي: ج ٤، ص ٥ ١٢.

٥ ـ تفسير الماوردي: ج ٤ ، ص ١٢٥.

أن يكون هذا تتميماً لكمال الإتحادبين الأصدقاء، وبياناً لرفع التكليف بينهم، بأنّ الأكل من مال بعضهم بعضاً لا ينبغي أن يكون مقيّداً بالتفرّق، ولابالإجتماع بل كيف ماسهل و تيسّر؛ لأنّ وضع الإخوة إنّما هو لطلب الرفاهيّة والراحة، والتقييد بالجانبين يوجب الحرج، ﴿فَإِذَا دَخَلتم بيوتاً فسلّموا على أنفسِكم *، عبر عن المسلّم عليهم بالأنفس لئلّايعم الكلام ما قبله من الدلالة على الإتّحاد واتّفاق الكلمة ووقوع كلّ منهم موقع الآخر، وكونه نازلاً منه منزلة النفس ﴿تحييّة مِنْ الكلمة عِنْدِاللهِ *، «تحيّة »منصوبة على المصدر و «من عند الله » ظرف مستقرّ أي كائنة من عند الله ، ويجوز أن يكون لغواً والعامل فيه «تحيّة»؛ لأنّ فيها معنى الطلب.

فإن قلت: على تقدير أن لايكون العامل فيه «تحيّةً» لانسلّم أنْ يكون مستقرّاً، لجواز أن يكون التقدير مشروعة من عند الله، فيكون العامل خاصّاً، ومن شرائط الإستقرار أن يكون مقدّراً عامّاً.

قلت: خصوص العامل لاينافي الإستقرار؛ لأنّ المراد بالإستقرار إستقرار الستقرار الستقرار العامل فيه وفهمه منه، فإن لم يفهم منه سوى الأفعال العامة لم يقدّر إلّا من جنسها وإن فهم معها شيّ من خصوص الأفعال، فالمقدّر معنى فعل خاصّ، وقد يقدّر الفعل العام لتوجيه الإعراب فقط، وقد صرّح بذلك المحقق الشريف الجرجاتي عين ومن ثمّ قدّره القاضي (٧) بثابتة مشر وعيته.

رمن عندالله مباركة و لحصول البركة بسببها ﴿ طَيّبَة ﴾ ، لأنها تكون سبباً لطيب خاطر لطيب الخاطرين ، فإنها تطيب خاطر المسلّم عليه ، وقد تكون سبباً لطيب خاطر المسلّم ، عن أنس قال: قال لي النبّي الله الله عليه يكثر خير بيتك »(^).

٦ _ الكشّاف: ج ٣، ص ٢٥٨.

٧ ـ تفسير البيضاوي: ج ٢، ص ١٣٢.

٨_الكشّاف: ج ٣، ص ٢٥٨.

وروي عن السلف: أنّهم كانوا إذا دخلوا بيوتهم خالية قالوا: السلام علينا من ربّنا، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، السلام على أهل البيت ورحمة الله وبركاته، وعن ابن عبّاس (۱): إذا دخلت المسجد فقل: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين «كذلك يبيّن الله لكم الآيات لعلّكم تعقلون »، التكرار لتعظيم الأحكام، والحتّ على امتثالها، والتحريض على القيام بها، وتغيير الأسلوب في التذييل لإقتضاء كلّ من الأحكام المذكورة زيادة مناسبة لما ذيّلت به تظهر بالتأمّل الصادق.

تنبيه

هذه الآية وإن دلّت ظاهراً على إباحة أكل هؤلاء الأقارب والأصدقاء، خلاصة ما أناده السنف في الآية والكارين ، لكنها ليست مطلقة ، بل تفتقر الإباحة إلى الإذن صريحاً، أو فحوى لعموم ما ورد في حرمة التصرّف في مال المؤمن إلا بوجه شوعة.

فإنقلت :كما أنّ الإذن يبيح الأكل من بيوت هؤلاء المذكورين كذلك يبيح من بيوت غيرهم فما وجه تخصيصهم بالذكر؟

قلت: شدّة الإختلاط، وكثرة الوقوع، وغلبة الإكتفاء، وبدلالة الفحوى، وعدم الإفتقار إلى الإذن الصريح غالباً على أنّ بعضهم ذهب إلى أنّ الحكم كان سائعاً بدون الإذن، لكنّ الآية منسوخة بقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَأْكُلُو الْمُوالْكُم بِينَكُم بِالْبَاطِلُ ﴾ (٢).

۱ _ الكشّاف: ج ۳، ص ۲۵۸.

٢_البقرة ٢:٨٨٨.

بيان آية «قال

عسلى خسزائتن الأ رض...»

المستفادة منها

قَاكَ أَجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَآبِنِ ٱلْأَرْضِ ۖ إِنِّي حَفِيظُ عَلِيمٌ (١)

الخامسة : قوله تعالى : ﴿قالَ اجعلني على خزآئن الأرض ﴾ قيماً لأحفظ ما فيها من الأموال وزيَّنها لحسن الكفاية ﴿ إِنِّي حَقيظ ﴾ حاسب كاتب لايشذَّ من والأحكيم حسابي وكتابي شئ من نقيرها وقطميرها ﴿عليمٌ ﴾ بكيفيّة تلك المحافظة.

وقيل: حفيظ لما استودعتني، عليم بما وليتني (٢) وقيل: عليم بشدّة المجاعة، خبير بشين الذراعة.

فإنّه لايعرف العشق إلّا من يصالحه ولاالضيانة إلّا من يقاسها (٣) وقيل: وبالألسن أعلم لغة من يأتيني ليمتار ، أو عليم بكيفيّة كتابة البيع والشراء(٤)، فامتثل الملك إتماسه وألقى إليه مقاليدملكه، وإنّما وصف يوسق ﴿ إِلَّهُ نفسه بما يحتاج إليه الملوك من الحفظ والعلم اللَّذين يسعان كلِّ صفة حميدة من العلم والعمل حثًا لقلب الملك بذلك إلى محبّته ويستجلبه له إلى مودّته ، لينقاد إلى طاعته فيتمكَّن بذلك من تبليغ الرسالة ، والقيام بماكلُّفه الله به من دعوة الخلق إلى الحقّ.

وفي هذه الآية دلالة على صحّة الإجارة، فإنّ يوسڤ ، ﴿ طلب من الملك الجعل على محافظة الخزائن من يسأل بذلك ما يستحقّه من الأجر على ذلك الصنيع، وفيها أيضاً دلالة على جواز مدح الأجير نفسه بما في نزعة المستأجر في إيقاع عقد الإجارة.

۱_یوسف ۱۲:۵۵.

٢ ـ تفسير الفرآن العظيم: ج ٤، ص ٧٨١.

٣_ مجمع البيان: ج ٣، ص ٢٤٣.

٤_ مجمع البيان: ج ٣، ص ٢٤٣.





ڥۜٚڣۣێڔۣعَڜؘڕۜٳۧۑٳؾؙ<u>ٚ</u>







لِسُمِ اللَّهِ الزَّهُ إِلَا لَكِيالُمُ الزَّكِيالِمُ

يَّتَأَيُّهَا لَذِينَ اَمَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ أَمْوَلَكُم بَيْنَكُم بِالْبَطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَنرَةً عَن تَرَاضٍ مِنكُمْ وَلَا تَفْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِمًا (١)

بيان آية «يا أيّها السذين أصنوا لاتأكسلوا...» والأحكسام المستفادة منها

الأولى: قوله تعالى: ﴿يا أيّها الّذين آمنوا لاتأكلُوا أموالكم بينكم ﴾، أي لاتتصرّفوا فيها، وعبّر عنه بالأكل؛ لأنّه أكثر التصرّفات وقوعاً؛ ولأنّ مآل جميع التصرّفات إليه غالباً، وعن الحسن وعكرمة أنّها نزلت في تحريم أكل طعام الغير وكانوا لا يتضايفون (١) حتّى نزل قوله: ﴿ليس على الأعمى حرج ﴾(١)، وعلى هذا يكون لستعمال الأموال في الأطعمة مجازاً لستعمال العام في الخاص و «الأكل» على حقيقته و «بينكم» ظرف عامله مقدّر، أي الدائر بينكم لنظام أموركم، ومتاع معاشكم ﴿بالباطل ﴾، أي: على غير وجه شرعيّ مثل الربا والغصب والسرقة، وأجرة ما لا يستحقّ عليه الأجرة، وما يؤخذ في الميسر، وأمثال ذلك من أثمان المحرّمات، وما يؤخذ بالتلبيس، والتذوير، والتغرير وغير ذلك.

وقيل: هو أن يأكل الرجل مال نفسه في المعاصي ﴿ إِلَّا أَن تكون تجارةً ﴾، وهي عقد معاوضة ماليّة محضة، وقد تطلق على ما يتّجر فيه، ومنه قولهم: «رجل قدم بتجارة من المشركين فيبيعها».

١ _ النساء ٤: ٢٩.

٢ ـ تفسير الطبرى: ج ٤، ص ٣٣، ح ١١٤٤.

٣_النور ٢٤: ٦١.

أقسام التجارة

وهي تنقسم إلى واجبة: وهي التي يحتاج الإنسان إليها إضطراراً. ومندوبة: وهي التي يقصد بها التوسعة على عياله، أو البرّ إلى من يستحقّه. ومباحة: وهي ما يقصد به الزيادة في المال لاغير مع الغناء عنه. ومكروهة: وهي ما اشتملت على وجه نهي شرعيّ، نهي تنزيهٍ لا تحريم. ومحظورة: وهي ما اشتملت على وجه قبح.

و «تجارة» قرئت منصوبة ومرفوعة (١)، وعلى كلا التقديرين الإستئناء منقطع، أمّا على الرفع، فالتّقدير: «إلّا أن تقع تجارة»، والمعنى لكن تكون تجارة عن تراضٍ منكم غير منهي عنه، وأمّا على النصب فالتقدير: «إلّا أن تكون التجارة تجارةً عن تراضٍ»، فالمعنى لكن اقصدوا كون تجارة عن تراض وهي صفة لتجارة أي تجارة صادرة عن تراض، وتخصيص التجارة بالذكر إجراء للكلام على وفق الغالب؛ لأنّ أسباب الرزق الحلال غالباً في التجارة.

والتراضى: هو تراضى المتبايعين عند العقد بالإيجاب والقبول.

فإن قلت: يجوز أن يكون التقدير إلاّ أن تكون الأموال أموال تـجارة، أو أموالاً ذات تجارة على حذف المضاف فحينئذ يكون الإستثناء متصّلًا.

قلت: ليس أموال التجارة الصادرة عن تراضٍ من جنس المال المأكول بالبالطل فلا يكون متصلاً، أللّهم إلّا أن يقال: إنّه من قبيل ﴿ولاتنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلّا ما قدسلف ﴾ (٢)، ﴿ولاتقتلوا أنفسكم ﴾ (٣)، أي لا يقتل بعضكم بعضاً كما كان معنى ﴿لاتأكلوا أمو الكم بينكم بالباطل ﴾، لا يأكل بعضكم مال بعض، وإنّما عبر عنه بد «تقتلوا أنفسكم» إشارة إلى أنّ المسلمين كنفس واحدة،

۱ _ تفسير الطبري: ج ٤، ص ٣٤.

٢_ النساء ٤: ٢٢.

٣_ النساء ٤: ٢٩.

وفي هذا زجرٌ وردع عن أن يقدموا على هذا الفعل، فإنّه كما لا يجوز للرجل عمداً أن يقدم على إهلاك نفس أخيه المؤمن الذي هو بمنزلة أحد أعضائه، وقيل: هو نهي عن قتل الرجل نفسه كما قد يقع عند إصابة مكروه يضيق عنه نطاق الصبر كما هو صنيع بعض الجهلة ﴿إنّ الله كان بكم رحياً ﴾، فكونوا رحماء بعضكم على بعض، فإنّ الراحمين يرحمهم الرحمان.

الَّذِينَ يَأْكُونَ الْحِبَوْ الْاَيْقُومُونَ إِلَّاكَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَنُ مِنَ الْمَسَّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِمَّا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبُواْ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِيَوْأَ فَنَ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِن رَّبِهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِيكَ أَصْحَبُ النَّالِهُ إِنَّهُ فَيهَا خَلِدُونَ في يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّيُواْ وَيُرْبِي الصَّدَ قَتِ وَاللَّهُ لا يُحِبُ كُلَّ صَمَّا رِأَثِيمٍ (١)

الثانية: قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرَّبُوا﴾، بعد أن حثّ عباده على بيان آية «الذين يأكلون الرّبوا...» الصدقات والإنفاق في سبيل الله ليصلوا بذلك إلى النعيم المقيم والسعادة والأحكام السنفادة منها السرمديّة، زجرهم عمّا يفضي بهم إلى العذاب العظيم، والعقاب الأليم بالوعيد الشديد على أكل الرّبا.

وهو في اللُّغة: الفضل والزيادة (٢)، قال الله تـعالىٰ: ﴿ وَمَاءَ آتِيتُمْ مَـنَ رَبُّ مَنَىٰ الرِّبَا لَغَة

١ _ البفرة ٢:٥ ٢٧ _ ٢٧٦.

٢_ففه اللسان: ج ١، ص ٣٢٦.

> مسعنى الرّبس اصطلاحاً

وهو في الإصطلاح: إعطاء المكيل أو الموزون ليردّ عليه من جنسه مع زيادة، سواء كانت تلك الزيادة من جنسه أو من غيره، عيناً كانت أومنفعةً، لها أجرة بشرط أن يكون المعطي والمعطى له غير الولد والوالد، والسيّد والعبد المختص، والزوج والزوجة، والمسلم والحربي، فلا ربا بين الوالد والولد، ولا الزوج والزوجة، ولا العبد والسيّد، ويجوز لكلٌ منهم أخذ الفضل من صاحبه إلّا في الحربي والمسلم، فإنّه يصحّ للمسلم أخذها في دار الحرب وغيرها، دون العكس.

واختلف في ثبوته بين المسلم والذّمي، فذهب السيّد (٢) إلى عدم الفرق بين الحربي والذمّي هاهنا، فكما أنّه لايثبت الربا بين المسلم والحربي كذلك لايثبت بين المسلم والذمّي، وادّعى الإجماع على ذلك، واحتجّ أيضاً برواية الصدوق عن الصادّق الله أنّه قال: «ليس بين المسلم والذمّي ربا» (٣).

وذهب الشيخ (٤)، وابن إدريس (٥)، وابن البرّاج (٢) إلى الثبوت واحتجّ الشيخ بعموم النهي، وبعصمة أموال أهل الذمّة ﴿لايقومون﴾ من قبورهم يوم ينفخ في الصور، والجملة خبر المبتدأ أعني «الذين يأكلون»، ﴿إِلّاكَهَا يقوم ﴾، أي قيام أمثل قيام ﴿الذّي يتخبّطه الشّيطان مِنَ المسّه، أي يعتريه الصرع من مسّ الشيطان،

۱_الروم ۳۰:۳۰.

٢_الانتصار: ص ٢١٢_٢١٣.

٣_ الوسائل: ج ١٢، ص ٤٣٧، الباب ٧ من أبواب الربا، ح ٥.

٤_النهاية وتكتها: ج ٢. ص ١١٨.

٥ _ السرائر: ج ٢، ص ٥٦ ٢.

٦_نفله في مختلف الشيعة: ج ٥، ص ٨١.

فهو يقوم ويسقط، وعنه عليه المناعدة الربايعرفون في الآخرة كمايعرف المجنون في الدنيا يقومون ويسقطون»(١١)، «والخبط» في الأصل: ضرب البعير الأرض باليدين، والرمح بالرجل، وقيل: هو مختصّ بالفرس، والبغل، والحمار، قال الجوهري: يقال رَمَحه الفرس والحمار والبغل إذا ضربه برجله (١)، والزين بالركبتين، وإسناده إلى الشيطان مجاز إسناد الإغواء الذي يلقى المرء في مصارع وخمة إليه.

وأصله من الخبط: وهو فعل على غير لستقامة واستواء، ومنه المثل يخبط خبط عشواء وقول الشاعر:

* ومختبط ممّا تطيح الطوائح **(**)

واصطلاحأ

و «المسّ» في اللّغة: الإصابة، وفي الإصطلاح: إصابة تـورث خبطاً في الأفعال، ومنه قوله تعالى حكاية عن أيَّوبَ إليَّا: ﴿ أَنِّي مسَّنَى الشيطان بنصب وعذاب ﴾ (١)، وقول النَّبْقيِّ ﷺ: «لاتسبُّوا عليّاً فإنَّه مسوس في ذات الله» (٥).

* ذلِكَ بأنَّهُم قالوا إنَّا البيع مثل الرَّبوا *، «ذلك» مبتدأ والجملة الكبرى خبره، والباء للسببيّة والمشار إليه بذلك قيامهم من قبورهم قياماً مثل هذا القيام. وحاصله أنّ سبب قيامهم على هذه الهيئة أنّهم نظّموا البيع والربا في سلك واحد، لإفضاء كلُّ منهما إلى الربح، ولم يفرِّقوا بينهما مع وضوح الفارق، وهو من أخــذ درهماً وأعطى درهمين فقد ضيّع درهماً ألبتة، ومن اشترى سلعة تساوى درهماً بدرهمين فلعلّ مساس الحاجة إلى السلعة، أو توقّع رواجها يجبر ذلك النـقص،

۱ _ مجمع البيان: ج ۱، ص ۳۸۹، «مضموناً».

۲_ الصحاح: ج ۱، ص ۳۲۳ مادة «رمح».

۳_ تاج العروس: ج ۱۹، ص ۲۳، مادة «خبط». ٤ ـ ص ۲۸:۲۸.

٥ _ البحار: ج ٣٩. ص ٣١٣. ح ٥.

على أنّه قد يتدارك ذلك بدعوى الغبن وجواز ردّ العين فتأمّل.

والأصل في هذا الكلام أن يقال: إنّما الربا مثل البيع، لكن عكس للمبالغة تشنيعاً عليهم، وتنبيهاً عليهم وتشويهاً لماكانو اعليه من الإكباب على الربا، فجعل الربا أصلاً وقيس عليه البيع، وفي هذا بيان لشدّة ميلهم إلى الربا واشتغال بالهم به وهذا كقول الشاعر:

* وليلٍ كوجه البرّيعبدي قطعته *

وقول الآخر:

* ورملكاعجاز الغدادي سلكته

﴿ وَأَحَلُّ اللهُ البيعَ وَحَرَّمَ الرّبُوا ﴾ ، هذا بيان للفارق بينهما، وهدم للقياس الذي قاسوه ﴿ فَنَ جاء هُ مَوْعظة من رّبّهِ فانتهى ﴾ عمّا نهاه الله عنه، واتعظ بما وعظه ربّه به، و ترك الربا وأكله ﴿ فَلَهُ ماسَلَفَ ﴾ ، أي ما أخذه من الربا قبل نزول آية التحريم، فلايؤاخذ بما مضى عليه ﴿ وأمرُه ﴾ في ذلك ﴿ إلى الله ﴾ يجازيه على انتهائه، وقبوله الموعظة والحِكم ﴿ ومَنْ عَادَ ﴾ إلى استحلال الربابعد التحريم، فيعد إبلاغ الموعظة مصراً على ماكان عليه قبل نزول آية التحريم ﴿ فَلُولئك أصحابُ النّار هم فيها خالِدُون ﴾ ؛ لأنّه استحلّ ما حرّم الله وقال: ما نهاه عن قوله ولا يفعل مثل هذا إلّا الكافر ، وأنّ الكافر مخلّد في النار، وقرئ بتذكير فعل الموعظة ؛ لأنّ التأنيث غير حقيقي، وضمير المفعول وقع فاصلاً وقيل ؛ لأنّ الموعظة في معنى الوعظ (١٠) وقرأ أبيّ والحسن بالتأنيث حملاً على الظاهر (٢) قوله: في معنى الوعظ (١٠) ، وقرأ أبيّ والحسن بالتأنيث حملاً على الظاهر (٢) قوله: وخبره «فله ماسلف»، و«عاد» في موضع جزم في الشرط والتقدير : ومن يعد، إلّا وخبره «فله ماسلف»، و«عاد» في موضع جزم في الشرط والتقدير : ومن يعد، إلّا وخبره «فله ماسلف»، و«عاد» في موضع جزم في الشرط والتقدير : ومن يعد، إلّا وخبره «فله ماسلف»، و«عاد» في موضع جزم في الشرط والتقدير : ومن يعد، إلاً وخبره «فله ماسلف»، و«عاد» في موضع جزم في الشرط والتقدير : ومن يعد، إلاً وخبره «فله ماسلف»، و«عاد» في موضع جزم في الشرط والتقدير : ومن يعد، إلاً وخبره «فله ماسلف»، و«عاد» في موضع جزم في الشرط والتقدير : ومن يعد، إلاً المؤلية وسلته مؤلية والمحرّ المؤلية والمحرّ المؤلية والمحرّ المؤلية والمؤلية وا

۱ ـ التفسير الكبير: ج ۷، ص ۸۱

٢_ التفسير الكبير: ج ٧، ص ٨١

كتاب البيع ٢٣

أنّه وضع الماضي موضع المضارع، ويبجوز أن تبجعل «من» الأولى شرطيّة، والثانية موصولة وأن يجعلا موصولتين وشرطيّتين، ﴿ يَعْمَقُ اللهُ الرّبُوا ﴾ (١), أي يزيل بركته ويهلك المال الذي يدخل فيه ﴿ وَيُربي الصدقات ﴾، أي يزيد أجرها، ويكثّر المال الذي أخرجت منه قال الله إلى الله والله الله الذي أخرجت منه قال الله الله الله عنه مال قطّ »(١)، وعن ابن عبّاس الربا وإن كثر فإلى قلِّ (١)، ﴿ والله لا يحبُّ كلّ كفّارٍ أثيم ﴾ ، عظيم الكفر شديد الإثم منهمك في المحرّمات، وفي هذا التذييل تغليظ على أكل الرباكما لا يخفى.

تنبيه

شروط الرّبا

لايتحقّق الربا إلّا بعد تحقّق أمور:

أحدها: التماثل في الجنس بين الثمن والمثمن، والضابط فيه شمولهما لفظ خاص كالحنطة، والأرز، والذهب، والفضّة، وقد اختلف في الحنطة والشعير، فذهب الشيخان (٤)، وسلّار (٥)، وأبو الصلاح (٢)، وابن البرّاج (٧)، وابن حمزة (٨)، إلى أنهما جنس واحدمحتجّين برواية الحلبي عن أبي عبد الله ﴿ لايصحّ بيع الشعير بالحنطة إلّا واحداً بواحد (١)، وكأنّه نظر هاهنا إلى هيئة الحبّة منهما، وقيام أحدهما مقام الآخر فيما يتخذ منهما للقوت بالنسبة إلى حالة الصحّة التي هي غالبة في

١ ـ البقرة ٢:٢٧٦.

۱ _ البقرة ۲۱۱ ۱۱۰. ۲ _ الكشّاف: ج ۱، ص ۳۲۱.

٣_ تفسير الطبري: ج ٣، ص ١٠٥، ح ٦٢٥٠.

٤ ــ المفنعة: ص ٢٠٤، النهاية ونكتها: ج ٢، ص ١٢٠.

٥ _ المراسم: ص ١٧٩.

٦ ـ الكافي في الفقه: ص ٣٥٧.

٧_ المهذّب: ج ١، ص ٣٦٢.

٨_ الوسيلة: ص ٥٣ ٢.

٩_ تهذيب الأحكام: ج ٧، ص ٩٤، ح ٣٩٨.

أحوال الإنسان، ولم يلتفت إلى التفاوت بحسب اللون والطبع والخاصية والإسم. وذهب ابن الجنيد (١١)، وابن أبي عقيل (١١): إلى أنهما جنسان محتجّين بعموم قوّله ﴿ الإلا اختلف الجنسان فبيعو اكيف شئتم ﴿ ١١)، وهما جنسان لاختلافهما صورة ولوناً وطعماً ونطقاً وإدراكاً، ومع صحّة الرواية عنه ﴿ لاينبغي أن يلتفت إلى هذا القول، واختار الصدوق فيما لا يحضره الفقيه: القول الأوّل؛ لصحّة الرواية (١٤)، وابن إدريس الثاني للإجماع على الحكم باختلافهما في باب الزكاة لعدم تكميل نصاب أحدهما بالآخر، وعدم إجزاء أحدهما عن الآخر إلا بالقيمة (١٠)، وأنواع كلّ من ثمر جنس الشجر جنس، فالطبر زد، والتركي والحيّاوي والأشرسي، والشيص والدقل من ثمرة النخل جنس، وكذا أنواع العنب من ثمر الكروم، وأصل كلّ شيّ وفرعه جنس، فلا يجوز بيع الحنطة والدقيق والخبز متفاضلاً، وكذا العنب وخلّه ودبسه والتمر ودبسه وخلّه.

وثانيها :المكيل والموزن فلا ربا في غير المكيل والموزون وإن اتّحد الجنس واختلف المقدار، ومعرفتها موكولة إلى صحّة الرواية عن حالهما في زمانه و في فإن لم تصحّ الرواية فالتعويل على عادة البلدان، فإن اختلفت في الرجوع في كلّ بلد إلى عادته خلاف، فذهب الشيخ في المبسوط (١٦)، وابن البرّاج (٧)، والعلّامة في القواعد (٨)، والمختلف (١) إلى عمل أهل كلّ بلدٍ بعادة بلدهم،

١ ـ نفله عنه في السرائر: ج ٢، ص ٢٥٥.

٢ ـ نقله عنه في مختلف الشيعة: ج ٥، ص ٨٩

٣_رواه ابن قدامه في شرحه على متن المفنع: ج ٥، ص ٤٤٠.

٤ ـ من لا يحضره الففيه: ج ٣، ص ٢٨١، ح ٢٠١٣.

٥ _ السرائر: ج ٢، ص ٥٤ ٢ _ ٥٥ ٢.

٦ ـ المبسوط: ج ٢، ص ٩٠.

٧_ المهذّب: ج ٦٠، ص ٣٦٣.

٨_قواعد الأحكام: ج ٢. ص ٦١.

٩ مختلف الشيعة: ج ٥، ص ٩٨.

محتجّين بأنّ الخطاب الشرعيّ محمول على المعهود في زمن النَّبِّيّ ﷺ، ومع فقده فعلى الحقيقة العرفيّة عند كلّ قوم بحسب إصطلاحهم؛ ولأنّ الأصل عدم التحريم.

وقال الشيخ في النهاية: يغلب جانب التحريم(١١). وقال المفيد: يحكم للأغلب، فإن كان متساويًا عُلّب جانب التحريم (٢)، وقال ابن العلّامة: والأقـوى عندى أنّه يغلب جانب التحريم للإحتياط(٣).

وثالثها : البيع فلا ربا في الهبة، ولا الصلح ولو تماثل الموهوبان، وتفاضلاً في الوزن والكيل إذا كانا مكيلين أو موزونين، وكذا القول في مال الصلح مع المماثلة لما وقع عليه التصالح والتزايد في المقدار.

> بسبم اللَّهِ ٱلرَّحْمَانِ ٱلرَّحِيمِ ﴿ وَيَلُّ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴿ ٱلَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أُووَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿ أَلَا يَظُنُّ أُوْلَتِهِكَ أَنَّهُمْ مَّبْعُوثُونَ ﴾ لِيَوْمِ عَظِيمٍ ۞ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِـرَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ كَلَّمْ إِنَّ كِتُنَبَ ٱلْفُجَّادِلَفِي سِجَن ﴿ وَمَآ أَذْرَنَاكَ مَاسِحِينٌ ﴿ كِتَنْبُ مَرْقُومٌ ﴿ وَيْلُ يَوْمَبِذِلِّلْمُكَذِّبِينَ (٤)

الثالثة :قوله تعالىٰ : ﴿بسم الله الرّحمٰن الرّحمِ * ويلُ لّلْمُطفّفين *، «ويل» بيان آية «ويلُ اسم وادٍ في جهنّم. وقيل: كلمة تستعمل لمن لايرجي فلاحه، وقد تدخلها اللّام،

والأحكسام المستفادة منها

١ _ النهاية ونكتها: ج ٢. ص ١٢٣.

٢_المفنعة: ص ٢٠٤_ ٦٠٥.

٣_ إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٤٧٦.

٤ ـ المطفِّفين ١٠٨٣ ـ ١٠٠.

من هو المطَّفَّف؟

كقوله تعالى: ﴿ولكم الويل ممَّا تصفون ﴾ (١).

والمطفّف: من بخس الناس حقّهم في الكيل أو الوزن أو فيهما، مأخوذ من الطيف وهو الشيّ الحقير النزير، وقيل: بمعنى الناقص، وإنّما سمّي الباخس مطفّفاً؛ لأنّه لا يبخس في الكيل إلّا الحقير النزير.

وقيل: إنَّ قوله: ﴿ الَّذِينَ إِذَا اكتالوا على النَّاسَ يَسْتُوْفُونَ * وإذَاكُالُوهُم أو وزنوهم يخسِرُونَ ﴾ (٢) وصفكاشف لهم كقوله الألمعي:

الذي يــظنّ بك الظـنّ كأن قد رأى وقد سمعا

و «كالوهم أو وزنوهم» في تقدير: كالوا لهم ووزنوا لهم على الحذف والإيصال، وهو في كلام العرب غير قليل، وهما بمعنى أوقعوا الكيل أو الوزن، ويجوز أن يكون المفعول الثاني محذوفاً، أي الذين كالوالهم المكيل أو وزنوالهم الموزون، وقيل: إنّهم في الموضعين في محلّ الرفع تأكيداً للواو.

فإن قلت: كيف قيل على الناس والإستيفاء أنّما يكون في الإستكالة منهم؟ قلت: قيل إنّ «على» بمعنى «من»، وحروف الجرّ كثيراً ما يقع بعضها موقع بعض (٣). وقال بعض: إنّ المعنى أخذوا ما عليهم، والأحسن أن يضمن الإكتيال معنى الإستيلاء بقرينة قوله: «يستوفون»؛ فإنّه لايتمكّن من الإستيفاء إلّا مع الإستيلاء، وقيل: إنّ إبدال «من»، ب «علىٰ» للدلالة على أنّ اكتيالهم لما لهم على الناس.

وقيل: إنّ «على» متعلّق بـ «يستوفون»، والتقديم لإفادة الإخـتصاص أي يستوفون على الناس خاصّة، وأمّا أنفسهم فيستوفون لها.

قيل: إنَّ أهل المدينة كانوا أخبث الناس كيلاً ووزناً فلمَّا نزلت هذه السور

١ ـ الأنبياء ١٨:٢١.

٢_ المطفّقين ٨٣ ٢ _ ٣.

٣_الكشَّاف: ج ٤، ص ٧١٩.

صاروا أحسن الناس فيهما (١)، وقيل: إنها نزلت في رجل من أهل المدينة يقال له: أبوجهينة كان له صاعان يكتال بأحدهما ويكيل بالآخر (١). وعن النّبيّ الله وخمس بخمس ما نقض قوم العهد إلا سلّط الله عليهم عدوهم، ولاحكوا بغير ما أنزل الله إلا فشا فيهم الفقر، ولاظهرت فيهم الفاحشة إلا فشا فيهم الموت، ولاطفّفوا الكيل إلا منعوا النبات وأخذو ابالسنين، ولا منعوا الزكاة إلا حبس عنهم القطم »(١).

لفة لطيفة من المصنّف واعلم: أنّ هذا الحكم ليس مخصوصاً بالتطفيف في الكيل والوزن الصوري، بل ترتبه على التطفيف في الميزان المعنوي أجدر، فكلّ مؤمن يستوفي حقّه من أخيه المؤمن ممّا يجب له عليه من حقّ الإخوة، ويبخسه شيئاً من حقّه فهو داخل تحت هذا الوعيد، عن قتادة: أوفِ يا ابن آدم كما تحبّ أن يُوفى لك وأعدل كما تحبّ أن يعدل لك (٤)، وذكر أنّ أعرابياً قال: لعبد الملك بن مروان: قدسمعت ما قال الله سبحانه وتعالى في المطفّقين، فما ظنّك بنفسك وأنت تأخذ أموال المسلمين بلكيل ولاوزن (٥).

﴿ أَلا يَظُنُّ أُولَتِكُ أَنَّهُم مَّبُعُوثُونَ ﴾ (١)، يعني أنّهم لوظنّوا البعث والجزاء على الأعمال لما أجسروا على الإقدام على مثل هذا الفعل فضلاً على نفسه، ﴿ليّوم عظيم ﴾ (١)، أي مبعوثون لأجل أمر عظيم، أعني الجزاء والحساب في يوم عظيم وصفه بالعظم لعظم الأمر فيه ﴿يَوْمَ يَقُومُ النّاسُ لُربّ العالمينَ ﴾ (٨)، «يوم»

۱ _ الكشّاف: ج ٤، ص ٧١٨.

٢_ الكشّاف: ج ٤، صّ ٧١٨.

٣_ الكشّاف: ج ٤، ص ٧١٨.

٤ _ الكشّاف: ج ٤، ص ٧٢٠.

٥ _ الكشّاف: ج ٤، ص ٧٢٠.

٦ ـ المطفّفين ٤:٨٣.

٧_ المطفّفين ٨٣:٥.

٨_ المطفّفين ٦:٨٣.

منصوب على البدل من «يوم» بحسب المعنى، أو من الجار والمجرور، أو منصوب الامبعوثون»، أي مبعوثون يوم يقوم الناس الأجل حكم ربّ العالمين، أو بمعنى «إلى»، أي متوجّهين إلى حكم ربّ العالمين.

وروي أنّ عبدالله بن عمر (۱) قرأ هذا السورة فلمّا بلغ هذه الآية بكى منتحباً، وامتنع عن قراءة باقي السورة ﴿كَلّا ﴿ ١٦ ، ردع عن التطفيف، وتأكيد للمبالغة المستفادة من كون صاحبه منزّ لا منزلة من لايظنّ البعث وإن كان موقناً به، ومن وصف ذلك اليوم بالعظم وابدال يوم يقوم الناس منه، ومن كون من يقام لأمره وحكمه ربّ العالمين، ومن إدخال صاحبه في حكم الفجّار بقوله: ﴿إنّ كتّابَ الفجّار لفي سجّين ﴾، هو ديوان أعمال الكفرة والفسقة لايثبت فيه إلّا الشرّ كما يفصح عنه قوله: ﴿وما أدراكَ ما سجّينٌ ﴿ كتابٌ مرقومٌ ﴾ (١)، أي معلّم بعلامة يعرفه بهاكلٌ من شاهده، أو مسطور بين الكتابة، وقيل: هو جبّ في جهنّم، وهو فعيل من السجن؛ لأنّه على هذا القول موضع السجن، وعلى الأوّل سبب له.

فإن قلت : على تقدير تفسيره بالجبّ كيف يجوز بيانه بالكتاب المرقوم؟ قلت : الكتاب حينئذٍ من قبيل ﴿كتب عليكم القتال ﴾ (٤)، والمعنى أنّ سجّين مفروض مقدّر قد أبيح لهم في الأزل، وحكم عليهم بأن يكون لهم منزل ومأوى يأوون إليه، وهو علم منقول من الوصف كخاتم، أي يخرج ذلك الكتاب، أو يفتح ذلك الجبّ ﴿ويلٌ يَومئذِللمكذّبينَ ﴾ (٥).

۱ ـ الکشّاف: ج ٤، ص ٧٢٠.

٢_ المطفّقين ٨٣٧.

٣_ المطفّفين ٨٤/٨_ ٩.

٤ ـ البعرة ٢:٦٦٢.

٥ ـ المطفّفين ٨٣ ١٠.

بيين

خلاصة ما أفاده المصنّف في الآية دلّت الآية على تحريم التطفيف، فلو بخس البائع المشتري تخيّر المشتري بين الفسخ وأخذ النقيصة، وكذا لو بخس المشتري البائع في الثمن تخيّر البائع بين الفسخ وأخذ النقيصة إذا لم يقع العقد إلاّ على تمام الثمن والمثمن، وكذا لو اشترى صبرة طعام على أنهاكذا قفيز فزادت أو نقصت غلطاً أخذ المشتري حقّه وردّ الزائد، وفي النقيصة إن شاء فسخ البيع وإن شاء أجازه بحصّة من الثمن، وكذاكل ما لايتساوي أجزاؤه، فلو اشترى أرضاً على أنهاكذا جريباً أو ثوباً على أنّه كذا ذراعاً فبان زائداً تخيّر البائع بين الفسخ والإمضاء، وإن بان ناقصاً تخيّر المشتري في الفسخ والأخذ بجميع الثمن، ويستحبّ إعطاء الراجح وأخذ الباقي.

يَّاأَيُّاالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِبَتِ مَاكَسَبْتُمْ
وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِنَ الْأَرْضِ وَلَاتَيَمَمُوا الْخَبِيثَ
مِنْهُ تُفِقُونَ وَلَسْتُم بِتَاجِدِيهِ إِلَّا أَن تُغمِضُوا فِيةٍ
وَاعْلَمُواْ أَنَ اللَّهَ غَنِ حُمِيدُ (١)

بيان آية «يا أيّها السذين أمنوا السسفقوا...» والأحكسام المستفادة منها

الرابعة: قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الّذِينَ آمنوا أَنفقتم من طيّباتِ ماكسبتُم ﴾ ، أي: من حلال كسبكم ، وقد يحمل الطيّب على الجيّد، فيكون متضمّناً للنهي عن إنفاق الردئ لعلمه تعالى أنّ الأنفس منجبلة على إنفاق الردئ وادّخار الجيّد، وعلى القول الأوّل يكون الأمر متضمّناً للنهي عن كسب الحرام وإنفاقه، فإنّكسبه يوجب العقاب فإنفاقه لا يجدي نفعاً.

﴿ وممَّا أَخْرِجِنَا لَكُم مِن الأرض ﴾، أي من طيّبات ما أخرجنا لكم من

١ ـ البفرة ٢:٧٦٧.

الأرض، وهو يعمّ الزروع والثمار والمعادن، ويحتمل أن يراد به جميع صنوف الإنفاق من الفرض والتطوّع، ويكون الأمر محمولاً على الوجوب في موضعه، وعلى الندب في موضعه، ويحتمل أن يراد به أحدهما، وهو الأنسب بالقواعد الأصوليّة؛ لانتفاء توهم الجمع معنى اللهظ المشترك، أو الجمع بين الحقيقة والمجاز.

والذي يغلب عليه ظنّي أنّه أمر بإخراج الواجب أعمّ من الزكاة والخمس؛ نظراً إلى المخرج منه؛ فإنّ بعضه ممّا تتعلّق به الزكاة، وبعضه ممّا يتعلّق به الخمس، فالمال المكتسب كمال التجارات والصنائع ما لم يبلغ النصاب، ويحول عليه الحول، ويكون زائداً على نفقته ونفقة من يجب عليه نفقته، فإنّ بعضه ممّا يتعلّق به الخمس، وما بلغ النصاب وحال عليه الحول من النقدين تتعلّق به الزكاة، وما أخرج من الأرض بعضه ممّا تتعلّق به الزكاة كالحنطة والشعير والتمر والزبيب مع وجود شرائط الوجوب كما حقّق في موضعه، وبعضه ممّا يتعلّق به الخمس كما لايخفى، ويؤيّد القول بأنّ الأمر للوجوب قوله تعالىٰ: "ولاتيمّموا الخبيث منه تنفقون *، فإنّ اشتراط عدم الرداءة إنّما في الإنفاق الواجب بخلاف المندوب.

وقد يقال: انّه كما يجب في الواجب يستحبّ في المندوب، لكنّه قد يقال: إنّ الظاهر أنّ النهي للتحريم، كما أنّ الظاهر أنّ الأمر للوجوب، إذ لاصارف يصرف اللفظ عن حقيقته، وفي الآية أيضاً دلالة على وجوب الكسب إذا كان الإنفاق واجباً، وعلى استحبابه إذا كان مستحبّاً وعلى لهاحته إذا كان مباحاً، وقد يستفاد منها وجوب رعاية ما يتوقّف عليه طيب الكسب، والإحتراز عمّا نهي عنه في المعاملات في الكتاب والسنة «ولاتيمّموا»، أي لاتقصدوا، وقرأ ابن مسعود (١٠)

۱ _ تفسير الفرطبي: ج ۳، ص ۲۱۱.

كتاب البيع كتاب البيع

«ولاتؤمّموا» وابن عبّاس (۱): «ولاتُيمّموا» بضمّ التاء. و «الخبيث» الحرام أو الرديّ، عن عبدالله بن مسعود قال: قال رسول الله يَشْنَيّ : «لايكتسب العبد مالاً حراماً فيتصدّق منه، فيقبل منه، ولاينفق منه فيبارك له فيه، ولايتركه خلف ظهره، إلّاكان زاده إلى النار إن الله سبحانه و تعالى لا يحو السيء بالسيء ولكن يحو السيء بالحسن» (۱).

«مِنه» أي من المال أو ممّا أخرجنا «تنفِقُون» حال من فاعل «تيمّموا» ويجوز أن يكون، «منه» متعلّقاً ب«تنفقون» والضمير في «منه» حينئذٍ راجع إلى خبيث، والجملة منصوبة المحلّ على الحال ﴿ولَسُتُم بآخِذِيهِ ﴾، منصوب المحلّ على الحال أنكم لو أعطيتموه لن تأخذوه ﴿ إلّا أن تغضّوا الخبيث، والحال أنكم لو أعطيتموه لن تأخذوه ﴿ إلّا أن تغضّوا أبصاركم عن قبحه، وتسامحوا في أخذه يقال: أغمض فلان عن كذا أي لم ينفر عنه، وتساهل فيما أمكنه أن يبحث عنه، وقيل: المعنى: لن تأخذوه إلّا على استحياء من ردّه، فإنّ الحياء في العين. وعن ابن عبّاس (٣)؛ إلّا أن تحطّوا من الشمن شيئاً. وعن الزجّاج: إلّا بوكس (٤)، وقرأ الزهريّ (٥)؛ تغمضوا من التغميض، فإنّه والإغماض بمعنى، وعنه: بالتخفيف بكسر الميم وفتحها، من غمّض يغمّض. وقتادة (٢): تغمضوا مبنيّاً للمفعول ﴿ وَاعْلَمُوا أَنّ الميم وفتحها، من غمّض يغمّض. وقتادة (٢): تغمضوا مبنيّاً للمفعول ﴿ وَاعْلَمُوا أَنّ الميم وفتحها، من غمّض يغمّض. وتتادة (٢): تغمضوا مبنيّاً للمفعول ﴿ وَاعْلَمُوا أَنّ الميم وفتحها، أو للمفعول أي يستحق أن تحمدوه بما أسدى إليكم من النعم.

١ _ الكشّاف: ج ١، ص ٢١٤.

٢_البحار: ج ١٠٣، ص ١٤، ح ٦٧.

٣ـ تفسير الماوردي: ج ١، ص ٣٤٣.

٤ ـ مجمع البيان: ج ١، ص ٣٨١.

٥ _ الكشَّاف: ج ١، ص ٥ ٣١٥.

٦ _ الكشّاف: ج ١، ص ٣١٥.

قيل(١):كانوا يتصدّقون بالحشف ورديّ التمر فنهوا عن ذلك.

إِنَّ هَاذَ ٱلْجَى لَهُ تِسَعُّ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِى نَعْجَةُ وَ لِى نَعْجَةُ وَحِدَةٌ فَقَاكَ أَكْفِلْنِهَا وَعَنَّ نِي فِي ٱلْخِطَابِ (١)

بيان أية «إنّ هذا أخسي له تسمعً وتسمعون نسمجة...» والأحكسمام المستفادة منها

الخامسة :قوله تعالى : ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تَسْعُ وتَسْعُونَ نَعْجَةً ﴾، في هذا الكلام إيجاز أي فقال داود الله للمدّعي: حرّر دعواك لأحكم بينكما بالحق فقال مؤكّداً مدّعاه كما يقتضيه مقام الدعوى، وأشار إلى المدعى عليه بإسم الإشارة القريب، وعبّر عنه بالأخ تصويراً لقبح البغي، فإنّ البغي في حدّ ذاته قبيح لاسيّما بين الأقارب، خصوصاً بين الشقيقين ﴿ وَلَىٰ نَعْجَة وَاحِدَةٌ ﴾ أكدت الوحدة المستفادة من الصيغة بالواحدة طلباً لإظهار التظلّم، والمبالغة في بغي أخيه عليه، وقرئ تَسعون بفتح التاء، ونِعجة بكسر النون(٣). وقرأ عبدالله بن مسعود(٤): «نعجةً أنثي» ولعلّ فائدة وصفها بالأنثىٰ مع أنّ النعجة لاتكون إلّا أنثى الإشارة إلى كثرة نتاجها، فإنّ النتاج لمّا لم يكن إلّا من الأنشى كان في تأكيدصفة الأنوثة إشارة إلى كثرة الفائدة الموجودة فيها التي لاتحصل إلّا منها، هذا إذا حملت النعجة على معناها الحقيقي، أمّا إذا حملت على المعنى المجازي بأنّها مستعارة للمرأة فالوجه ما ذهب إليه صاحب الكشّاف من أنّه يقال: امرأة أنثى للجميلة الحسناء، والمعنى وصفها بالعراقة في لين الأنُوثة وفتورها، وذلك أملح لها وأزيد في تكسّرها(٥٠).

واعترض عليه بأنّه لايناسب مقام الاستعداد. وأجاب عنه صاحب

١ ـ تفسير الماوردي: ج ١، ص ٣٤٣.

۲ _ ص ۲۸:۳۸.

٣_الكشَّاف: ج ٤، ص ٨٣

٤ ـ التبيان: ج ٨، ص ٥٥٥.

٥ _ الكشّاف: ج ٤، ص ٥ ٨

الكشّاف: أنّ فيه توفية حقّ القسمين، أعني ما يرجع إلى الظالم، وما يرجع إلى الطلام كأنّه قيل: مع لمستغنائه وظهور شدّة حاجتي ظلمني حقّي (١)، وأنا أقول: إنّ هذا الوصف لادلالة له على ظهور لمستغناء الظالم وإن دلّ على شدّة احتياج المظلوم، بل قد يدلّ على شدّة احتياج الظالم أيضاً، فإنّ الكثرة لا تعارض الحسن والجمال اللذين من شأنهما سلب الألباب، وجذب القلوب إلى التمتّع بوصال الأحباب، والله أعلم بالصواب.

﴿ فَقَالَ اكفِلْنيهَا ﴾ ، أي ملكنيها واجعلني كافلاً لها بتمليكك إيّاي إيّاها ، ويجوز أن يراد اجعلها لي نصيباً من جملة أنصابي ، فإنّ الكفل جاء بمعنى النصيب ﴿ وَعَرِّنِي فِي الخِطابِ ﴾ ، أي غلبني في خطابه إيّاي ، بمعنى أنّه ليس على ودِّله بإفصاح البيان وسد أبواب المعذرة بحيث لم يدع لي عذراً أعتذر به ، وقيل (٢٠ : صار أعزّ منّي في الخطاب ، فإن تكلّم كان أبين منّي بياناً ، وإن بطش كان أشد منيّ بطشاً . وقيل : هو من خطبة النساء يعني خطب على خطبتي ، وغلبني فيها بأن زوّج بها دوني ، وقد يستدلّ بالآية في بعض الوجوه على حرمة التغرير ، واستدلّ بعضهم على عدم صحّة العقد مع الإكراه وعدم الإختيار .

فَلَمَّا دَخَلُواْ عَلَيْهِ قَالُواْ يَعَأَيُّ اَلْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا اَنْضُرُّ وَجِنْنَا بِضَعَةِ مُّنْجَنَةٍ فَأَوْفِ لَنَا اَلْكَيْلَ وَتَصَدُّقْ عَلَيْنَا أَإِنَّ اللَّهَ يَغِنِى الْمُتَصَدِّقِينَ (٣)

السادسة : قوله تعالىٰ : ﴿فلمَّا دخل عليه ﴾، أي: على يوسف، وفي الكلام

بيان آية «فلمًا دخلوا عليه...» والأحكـــام المستفادة منها

۱ _ الكشّاف: ج ٤، ص ۸۷

٢ ـ تفسير الماوردي: ج ٥، ص ٨٧

۳_یوسف ۱۲:۸۸

إيجاز وهو أنّه لمّا أمرهم أبوهم بالخروج للتحسّس خرجوا إلى مصر، فلمّا دخلوا جاؤا إلى باب العزيز واستأذنوا للدخول عليه فلمّا دخلوا عليه ﴿قالوا يا أيّها العزيزُ مَسّناو أهلنا الضُرُّ وجِئنَا ببضاعة مزجاة *، أي حقيرة لاتقبل، ومن شأنها أن تدفع و تردّ على صاحبها، ويطرد من أتى إليه بها صاحبها من قولهم: أزجيته إذا طردته قال الشاعر:

أصاب من الدواة مدادها(١)

تزجي أغنّ كأنّ لمرة روقه قلم وقال الآخر:

تزجي من اللّيل من صرّ ادها صرماً (٢)

وهـــبّت الريح مـــن تــلقاء ذي أرُل وقال الآخر :

ليبك على ملحان ضيف مدافع وأرملة تزجي مع اللّيل أرملاً (٣) قيل: كانت دراهم زيوفاً لاتنفق إلّا بوضيعة (٤)، وقيل: كانت خلق الغرارة

والحبل ورثاث المتاع^(ه)، وقيل: الصوف والسمن، وقيل: الصنوبر وحبّة الخضراء، وقيل: الأقط وسويق المقل، وقيل: الأقط وسويق المقل، وقيل: كانت قليلة (٢) لا تبلغ ما يشترى به الكيل.

وفي هذا دلالة على وجوب إطلاع البائع المشتري على ما في سلعته من العيب ليصحّ العقد خالياً عن التعويذ والتدليس، ﴿ فَأُوْفِ لِنَا الكيل ﴾ ، أي أعطنا بها ماكنت تعطينا، قيل: بالثمن الوافي الجيّد.

وفي هذا دلالة على جواز بيع السلعة المعيّنة بأزيد من ثمنها، وشراء السلعة بدراهم زيوف مع علم المشتري في الأوّل، وعلم البائع في الثاني، والدلالة على

۱ ـ تفسير الماوردي: ج ۳، ص ۷۲.

۲_مجمع البيان: ج ٣، ص ٢٥٩.

۳_ تفسیر ابن کثیر: ج ٤، ص ٧٩١.

[؛] ـ الکشّاف: ج ۲، ص ۵۰۰.

٥ ـ التفسير الكَبير: ج ١٨، ص ١٦١.

٦ ـ تفسير البيضاوي: ج ١، ص ٤٩٤.

كتاب البيع م

الأوّل على تقدير كون بضاعتهم غير الدراهم على، أنّـه يـجوز أن يـجعل غـير الدراهم ثمناً.

واختص عرفاً بما ينبغي به الثواب من الزكاة وغيرها، واتصدّق التفضّل مطلقاً واختص عرفاً بما ينبغي به الثواب من الزكاة وغيرها، و تحريم الصدقة على النبيّ النبيّ الدين المسلم النبيّ الدين المسلم المسلم النبيّ الدين المسلم ال

يَتَأَيُّكَ الَّذِينَ اَمَنُواْ اَتَقُواْ اللَّهَ وَذَرُ واْمَا يَقِى مِنَ الرِّبَوَّا إِنْ كُنْتُمُ مُّوْمِنِينَ ﴿ فَإِن لَّرْتَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبِ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِةٌ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُ وسُ أَمَوْ لِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ (""

السابعة :قوله تعالىٰ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمنوا اتَّقُوا الله وذَّرُوا مَا بَـقَّى مَـنَ بِيانَ آيةِ «يا أيِّها

اقه و دروا مـ ۱ ـ الکشاف: ج ۲. ص ۵۰۰. ۲ ـ کاتا اسام د د ۲۷ م ۱۳۳۶ فررسانا استوری

٢_مشكاة المصابيح: ج ١، ص ٤٢١، ح ١٣٣٥، وفيه: «فاقبلوا صدقته». ٣_الغرة ٢٧٨.٢_ ٢٧٩.

الذين أمنوا اتقوا الله و ذروا مسا بــــــقى...» والأحكــــام المستفادة منها

الرّبا ﴾، قرئ بكسر القاف وفتح الياء، وهي اللّغة الفصيحة (١). وقرأ بعض: بسكون القاف للتخفيف كما يقال: في عَلِم عِلُمَ وقرأ الحسن: «بقى» بقلب الياء ألفاً (٢)، وعنه بسكون الياء ""، قيل: نزلت في العبّاس وخالد بن الوليد (٤)، وقيل: نزلت في أربعة إخوة من ثقيف أو لاد عمرو بن عمير بن عوف الثقفي كانوا يداينون بني المغيرة، وكانوا يربون، فلمّا ظهر النبّي المعلى على الطائف أسلموا وطلبوا رباهم من بني المغيرة، فقالوا: والله ما نعطي الربا في الإسلام وقد وضعه الله عن المؤمنين، فاختصموا إلى عتاب بن اسيد وكان عامل رسول الله الله على مكّة فنزلت (٥)، وقال النبّي الله في حجّة الوداع يوم عرفة: «ألاكلٌ من أمر الجاهليّة تحت قدمي موضوع ودماء الجاهليّة موضوع ودماء الجاهليّة موضوع وأوّل رباأضعه من ربا الجاهليّة دم ابن ربيعة بن الحارث وربا الجاهليّة موضوع وأوّل رباأضعه من ربا الجاهليّة ربا العبّاس بن عبدالمطّلب فإنّه موضوع» (١).

﴿إِنْ كَنتَم مُوْمنِينَ ﴾ بقلوبكم كما أنتم مؤمنين بألسنتكم فإنّ علامة الإيمان القلبي إمتثال الأوامر والإنتهاء عن النواهي، ﴿فلاوربّك لايؤمنون حتى يحكّوك فيا شجر بينهم ثمّ لايجدوا في أنفسهم حرجاً ممّا قضيت ويسلّموا تسلياً ﴾ (١٠) ﴿فإن لم تَفْعَلُوا فأذنوا ﴾ (١٠) أي فأعلموا، وقرئ: فآذنوا أي فأعلموا غيركم ﴿بِحَرْبٍ ﴾ كائن ﴿مِنَ اللهِ ورَسُولِهِ ﴾ ، أي لا يجمع الإسلام والربا فإن لم تومنوا وتوثروا

١ ـ تفسير الفرطبي: ج ٣. ص ٢٣٨.

٢_ تفسير الفرطبي: ج ٣، ص ٢٣٩.

٣_ تفسير الفرطبي: ج ٣. ص ٢٣٨.

^{\$} _أسباب النزول للو احدي: ص ٩٦. ح ١٨٥.

٥ _ مجمع البيان: ج ١، ص ٣٩٢.

٦ ـ سنن أبي داود: ج ٣، ص ٢٤٤، ح ٣٣٣٤.

٧_ النساء ٤:٥٥.

٨_البفرة ٢:٢٧٩.

الإيمان على الربافأعلموا أنّ الله يحاربكم فتهيّؤا لحربه إن كنتم قادرين على ذلك، فالأمر للتعجيز، ومعنى حرب الله لهم غضبه عليهم ومقته لهم وإحلال العذاب عليهم، قيل: حرب الله النار وحرب الرسول السيف، وفي هذا مبالغة عظيمة في تحريم الربا، وإن حملناه على الظاهر دلّ على كفر آكل الربا سواء استحلّه أم يستحلّه ﴿وإن تُبنّمُ فَلَكُمْ رُءُوسُ أموالكُم لاتظلمون ﴾، غيركم بأن تطلبوا ما تقرّر بينكم من الفضل ﴿ولاتظلمون ﴾، بأن تبخسوا رؤوس أموالكم أو شيّ منها، وروي العكس، وهذا الكلام نهي في صورة النفي، وهو في محلّ النصبّ على الحال من ضمير «كم»، أي غير ضالمين ولامظلومين، وإن حملناه على الظاهر دلّ على عدم استحقاقهم رؤوس أموالهم، فإنّهم إذا حكم عليهم مع عدم الإمتثال بالكفر كان حكمهم حكم المرتدّين فتكون أموالهم مباحة كأموالهم.

يَتَأَيُّكَا الَّذِينَ امَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ الْزِبَوْاْ اَضْعَفَا مُضَعَفَّةً وَاتَقُواْ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفلِحُونَ ﴿ وَاتَّقُواْ النَّارَ الَّيِّ أُعِدَّتْ لِلْكَفِيرِينَ (١)

الثامنة :قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمنوا لا تأكُلُوا الرَّباأ ضعافاً مُضاعفةً ﴾ ، قد علم تحريم أكل الربا نقيره وقطميره من الآيات المتقدّمة نزولاً وترتيباً، فهذه الآية وإن أكّدت ما علم مبالغة في تغليظ التحريم إهتماماً في شأن الإمتناع لكن سببها مخالف لها في المورد، فإنّ النزول على ما ورد أنّ طائفة من أهل الطائف كانوا يربون فإذا بلغ الدين أجله، ويصير على المديون الأداء زادوا في الربح وضاعفوه حتى يستغرق ما تحت تصرّف المديون من الأملاك والأسباب

۱ _ آل عمران ۱۳۰:۳ _ ۱۳۱.

والأثاث والمتاع فيستنقذوه من يده (۱)، كما هو هجير بعض الأشقياء في عصرنا هذا فنزلت هذه الآية ردعاً لهم عمّا كانوا عليه من الظلم الشنيع، والفعل القبيح، فيكون على هذا «أضعافاً» حالاً من الربا وقيل: المعنى لاتزيدوا أموالكم أضعافاً مضاعفة ﴿واتّقُوا النّار الّق أُعِدّت للكافرين ﴾ (۱)، بترككم أكل الربا، وفي الآية تشديد وتغليظ عظيم على أكل الرباحيث أعلم سبحانه وتعالى أنّ عقابهم عقاب الكفّار مع وصفهم بالإيمان، وفي هذا إنذار بأنّ الإصرار عليه قد يكون سبباً للعديله، وإعلام بأنّه لا يجامع الإيمان.

خُذِ الْعَفْوَوَأَمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْضِ عَنِ الْجَهْلِينَ ٣٠

بيان آية «خذ العسسفو...» والأحكسسام المستفادة منها

التاسعة : قوله تعالىٰ : ﴿خُذِ العَفْوَ ﴾، أي إستدم على التخلّق بمحو سيّئات المسيّ، أومن خذوه واستصفه لنفسك من بين الأخلاق، والعفو جاء بمعان:

منها: محوالسيّثات وعدم المؤاخذة بها ومنه قولهم: عفونا عنك أي محونا لسيّثاتك، ومنه قوله تعالى : ﴿عفا الله عنك ﴾ (٤) أي تجاوز عنك ولم نؤاخذك بترك الأولى والذي هو منك بمنزلة الذنب من غيرك.

ومنها: الفضل من المال أي خذها فضل من أقواتهم بطيب من أنفسهم، ورغبة منهم ولاتسألهم من وراء ذلك، وهي حينئذٍ منسوخة بآية الزكاة.

ومنها: الطاقه والقسوة التي هي مقابلة الجهد والعسر اللّتان هما متقابلان أي خذ ما أتاك مسهّلاً على الناس، ولاتركب معهم ما يصعب ويشقّ عليهم، يعني

۱_تفسير البيضاوي: ج ۱، ص ۱۸۰.

۲_ آل عمران ۱۳۱:۳٪ ۱۳۸.

٣_الأعراف ١٩٩٠٧.

٤ ـ التوبة ٢:٣٤.

كتاب البيع عتاب البيع

لاتناقشهم في أفعالهم فتجهدهم على ما لاطاقة لهم به، والظاهر أنّ المراد به أمره وين المداومة على هذا الحُلق الذي فيه قمع سورة الغضب، والتحلّي بحلية الحلم والحكمة تخصّصه بالمقام الذي يحسن فيه العفو فهو غير باقٍ على عمومه، فإنّ مدار النّبوّة على مكارم الأخلاق، ومدار مكارم الأخلاق على ما تقتضيه الحكمة، وهو حدّ الوسط.

﴿ وَأُمُرُ بِالْعُرُفِ ﴾ ، أي بالمعروف وقرئ بضمّتين (١) مثل الحِلِم والحُلُم وهما لغتان.

مـــا مــعنىٰ العرف...؟

والعرف: هو كلّ صفة جميلة تر تضيها العقول وتطمئنٌ بها النفوس. قال الشاعر:

من يفعل الخير لايعدم جوازيه لايذهب العرف بين الله والناس(٢)

فيدخل فيه الأمر بالعدل في المبايعات دخولاً أوليّاً؛ لأنّ مدار إنتظام أمور المعاش التي أمور المعادمنوطة به عليه، فيتضمّن النهي عن الربا أو ما فيه شيّ من ضرار المتبايعين، وهو مشتق ممّا يتعارفه الناس ولاينكرونه ممّا هو متداول بينهم، وفيه نظام أمور معاشهم ومعادهم، وقيل: المراد بالعرف كلمة التوحيد (٣).

﴿ وأَعْرِضْ عَنِ الجَاهِلِينَ ﴾ إعراض حكمة ومداراة وإمهال لاإعراض ترك وإهمال، قيل: «لمّانزلت سأل النَّبِيّ ﷺ جبرئيّل ﴿ عن معناها فقال: لأأدري حتى أسأل ربي وعرج ثمّ نزل فقال: إنّ ربّك يقرؤك السلام وقد أمرك أن تصل من قطعك، وتعطى من منعك، وتعفو عمّن ظلمك» (٤٠).

فإن قلت : ما وجه دلالة الآية على هذه الأمور الثلاثة؟ وما وجه تخصيصها

۱ ـ تفسير الفرطبي: ج ۷، ص ۲۲۰.

٢_ تفسير الفرطبي: ج ٧، ص ٢٢٠.

٣_ تفسير الفرطبي: ج ٧، ص ٢٢٠.

٤ ـ تفسير الفرطبي: ج ٧. ص ٢١٩.

بالذكر مع شمول الآية على غيرها من مكارم الأخلاق؟ وقال أبو عبدالله في: «أمر الله سبحانه و تعالى نبيّه على في هذه الآية بمكارم الأخلاق وليس في القرآن آية أجمع لمكارم الأخلاق منها»(١).

قلت: أمّا الدلالة عليها فلأنّ صلة القاطع وعدم مقابلة قطعه بالقطع محو لسيئته وتسهيل عليه وهو أخذ بالعفو، وفي إعطاء المانع أمر للنفس بالعرف فإنّه أعمّ من أن يكون أمراً للنفس أو للغير، وفي الإعراض عن الظالم والعفو عنه إعراض عن الجاهل؛ لأنّ الظالم جاهل، وأمّا تخصيصها بالذكر فلكونها أمّهات يندرج تحتها كثير من مكارم الأخلاق، على أنّ فيها إراضة لشموس النفس لكراهتها إيّاها، ويلزم منها ما عداها بطريق الأولويّ، ولقد أحسن من نظمها فقال: مكارم الأخلاق في ثلاثة من كملت فيه فذلك الفي اعطاء من تحرمه ووصل من تقطعه والعفو عمّن اعتدى (٢)

وقد يقال: إنّ ما عداها كان مذكوراً في الكتب السماويّة والشرائع النبويّة غير شريعتنا وكتابنا فذكرت فيه تتميماً لها على الوجه الأتمّ الأكمل قال الله المعثت لأتمّ مكارم الأخلاق»(٣).

۱_تفسير الفرطبي: ج ٧، ص ٢١٩.

۲ _ تفسير الفرطبي: ج ٧، ص ٢١٩.

٣ ـ تفسير الفرطبي: ج ٧. ص ٢١٩.

ٱلَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ فَإِن كَانَ لَكُمْ فَتْحُ مِنَ ٱللَّهِ قَالْوٓاْ أَلْزِنَكُن مَّعَكُمْ وَإِن كَانَ لِلْكَفِيرِينَ نَصِيبٌ قَالُوٓاْٱكْرَنَسۡتَحُوذُعَلَيۡكُمۡ وَنَمۡنَعۡكُم مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَۚ فَاللَّهُ يَحْكُمُ يَنْكُمْ مَيْوْمَ ٱلْقِينَمَةُ وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا (١)

المستفادة منها

العاشرة : قوله تعالىٰ : ﴿فَإِن كَانَ لَكُم فَتَحُّ ﴾ ، أي غلبة وشوكة كائنة ﴿مِنَ بيان آية هَانِ كان الله ﴾ ليس لهم في كونها مدخل أصلاً ﴿قَالُوا ﴾، أي قال المنافقون للمؤمنين: ﴿أَكُمْ نكُنْ ﴾ حاضرين ﴿مَعَكُم ﴾ في المعركة فأسهمونا من الغنيمة ﴿وإِن كَانَ لِلكَافرينَ نُصيبٌ ﴾، أي حظٌ من حطام الدنيا ينالونه من المسلمين.

> فإنّ الحرب سبجال فيوم لنا ويوم علينا ويوم نساء ويوم نسرّ (٢) ﴿ قَالُوا ﴾ ، أي قال المنافقون للمشركين: ﴿ أَلَمْ نستحوِذْ عليكُمْ ﴾ ، أي ألم نتمكُّن من قتالكم والنصرة للمؤمنين ولم نفعل، وقيل: ألم نكن جواسيساً وعيوناً لكم على المؤمنين وقيل: ألم نكن نمنعكم من الدخول في الإيمان ولم نقل لكم أنّ هؤلاء لشر ذِمة قليلون، لن يتم لهم أمر وسيتفرّقون «شغر بغر»(٣)، فقد روي عنهم عليهم اللُّعنة والعذاب إلى يوم المآب أنَّهم كانوا يـقولون مـثل هـذا للـمشركين، ويثبّطون من أراد الدخول في الإسلام بتسويفاتهم وتسويلاتهم (٤٠)، ﴿وَعُنْعُكُم مِن المؤمنين ﴾ ، أي نجعلكم في منعة منهم بعدم النصرة لهم ، أو بإعلامكم ما هم عليه من

۱ _ النساء ١:١٤١.

٢ ـ مجمع البحرين: ج ٥، ص ٣٩٣، مادة: «سجل».

۳_لسان العرب: ج ٤، ص ١٨٤، مادة: «شغر».

٤_ التفسير الكبير: ج ١١، ص ٦٦.

الآراء والأفكار، أولنمنعكم من الدخول في سلك المسلمين، والحاصل أنّهم كانوا يقولون: استحوذنا عليكم ومنعناكم فآتونا نصيبنا ممّا غنمتم من المؤمنين.

ولا يخفى ما لتسمية ظفر المسلمين بالفتح، وظفر الكافرين بالنصيب، من إصابة المخر و تطبيق المفضّل، إذا ظفر المسلمون فتحت له أبواب السماء ونزلت به الملائكة، وانفتحت به خزائن العلم ومخازن الحكمة، و تفجّرت به عيون المعارف، وجرت به أنهار العوارف، وانشرحت به صدور الأولياء، وانكشفت به غموم الأصفياء، وفتحت له أبواب الجنان، وأحاطت به رحمة الرحمٰن.

وظفر الكافرين يصيب به الشيطان شرك الشرك المشركين ليصطادهم ويجعلهم بما أصابوا من المؤمنين من حزبه الضالين المضلين، وفئة الطاغين الباغين فما هو إلا نصب أصابهم، وهو في الظاهر نصيب وفي الحقيقة مصاب.

*ومايذكر إلّا أُولُوا الألباب *(١)، *فَالله يحكم بينكم *(٢) أيّها المؤمنون والمنافقون والمشركون *يَوْمَ القيامة * بأن يرفع لكم الدرجات في أعالي الجنات، ويخفض لهم الدركات في قعر جهنّم، بما أحطبوه فوق ظهورهم من السيّتآت *ولّن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً *، أي يد إستيلاء في الدنيا، والمراد بالجعل هاهنا الحكم الشرعي و «سبيلاً» نكرة وقعت في سياق النفي، فتفيد العموم أي لن يجعل الله سبحانه في حكمه المنزل على نبيّه للكافر من الكفّار على مسلم من المسلمين يد إستيلاء أصلاً، فكلّ عقد يتضمّن شيئاً من الإستيلاء يكون باطلاً.

وقيل: أريد به نفي الحجّة في الآخرة لاتّصاله بما قبله أعني قوله تعالىٰ: ﴿ فَاللّٰهُ يَحَكُمُ بِينَكُم يوم القيامة ﴾ ، وقد يجعل هذا الاتّصال قرينة القول الأوّل؛ فإنّه

۱ _ آل عمران ۷:۳.

٢ _ النساء ١٤١٤.

لمّا علم الحكم في الآخرة من قوله: ﴿ فَالله يحكم بينكم يوم القيامة ﴾ فالأولى أن يحمل قوله: ﴿ ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ﴾ على بيان الحكم بينهم في الدنيا، فإنّ التأسيس خير من التأكيد.

وأمّا ما روى عن أميرالمؤمنيَّن ﴿ أَنَّه جاءه رجل فقال له: أرايت قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَنْ يَجِعُلُ اللَّهُ لَلْكَافُرِينَ عَلَى المؤمنينَ سَبِيلاً ﴾ ، وهم يقتلوننا فقال له: «إدنه، فدنا فقال له: ﴿فالله يحكم بينكم يوم القيامة ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ﴾ في يوم القيامة»(١)، فلا يخلوا عن ضعف، ويقوّى ضعفه ما عرفت من تفسيرنا الجعل، فإنّ قتل الكافر المؤمن ليس بحكم الله، بل حكمه أنْ لايقتله ولايقتل المؤمن. فالكافر بالحكم الشرعي ولوكان مستأمناً أو ذمّيّاً، أو منافقاً ظهر نفاقه، وبهذا أخذ الشافعي (٢) خلافاً لأبي حنيفة (٩).

فروع:

لمستصنّف إلى

الأوّل: لا يصحّ شراء الكافر عبداً مسلماً؛ فإنّ شراءه إيّاه يتضمّن التملّك وتملُّكه سبيل عليه ﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ﴾ أللُّهمّ إلَّا أن بعض المكاسب ينعتق عليه بمجرّد الشراء كشراء أباه المسلم.

> الثاني : لا يصحّ شراؤه المصحف لتضمّنه التملُّك، و تضمّن التملُّك السبيل وإذا دلَّت الآية على انتفاء السبيل بالنسبة إلى المؤمن، فتدلُّ بطريق الأولويَّة على انتفائه بالنسبة إلى المصحف؛ لأنّ حرمة المصحف أعظم وأشدّ من حرمة المؤمن، ولقوله تعالىٰ: ﴿لايمسُّه إِلَّا المطهِّرون﴾(٤)، والكافر نجس لقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا

١ ـ تفسير الطبري: ج ٤، ص ٣٣١، ح ١٠٧١٩.

٢ ـ تفسير البيضاوي: ج ١، ص ٢٤٤.

٣ ـ تفسير البيضاوي: ج ١، ص ٢٤٤.

٤ _ الو اقعة ٥٦:٧٩.

المشركون نجس ألا اله وهو غير مؤتمن على أن يجاء بالمصحف عن أن يلو ثه بمسه المسلم عليه فعل حرام يأ ثم به الوقد يعدّ من الكبائر ؛ لأنّه قريب من رمي المصحف في القاذورات، وإذا لم يصحّ البيع لم يحلّ الثمن الله يجب عليه ردّه واستر داد المصحف.

الثالث: في صحة استيجاره أي، استيجار الكافر المؤمن وارتهانه المسلم تردّد ينشأ من كونهما سبيلين ﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ﴿(١)، ومن أنّ الاستيجار مثبت حقّاً في ذمّته فهو والدين في قَرن، إذ لافرق بينهما، وأنّ الرهن تسليط على استيفاء دينه من ثمنه، وهذا ليس لسبيل عليه؛ إذ بيع العبد المسلم لأجل الكافر صحيح، واستيفاء دينه من ثمنه غير ممنوع، والأقرب فيهما عدم الصحّة؛ لأنّ الرهن يستلزم القبض، إمّا لاشتراطه في الصحّة عند من شرطه، وإمّا لجوازه عند من لم يشترطه، والقبض سبيل وكذا الاستيجار.

الرابع : في جواز إيداع العبد المسلم الكافر وإعادته له تردّد ينشأ من ثبوت اليد في الجملة وإن كانت منزّلة، ومن عدم ثباتها.

وذهب أكثر الأصحاب إلى ترجيح الصحّة؛ لعدم التسلّط؛ إذ الوديعة لستيمان والإعارة تسويغ، للانتفاع بحسب اختيار المالك فهو عقد جائز خالٍ عن التسليط؛ لأنّه غير لازم بخلاف الاستيجار والرهن، لكن قد ذهب الشيخ فخرالدّين إلى ترجيح عدم الصحّة، قال في الإشكالات: والأقوى عندي عدم الجواز في المسألتين (٣). هذا ويلزم منه أن يكون الراجح في المصحف عدم جواز الإيداع والإعارة بطريق الأولويّة، لعدم استيمانه عن الامتناع من المسّ، ولأنّها

١ ـ التوبة ٢٨:٩.

٢ ـ النساء ٤:١٤١.

٣_ إيضاح الفوائد: ج ١، ص ٤١٣.

كتاب البيع ما

تسليط في الجملة، ويجب امتناعهما في جانب المصحف أصلاً ترجيحاً لجانب احترام المصحف على جانب احترام العبد المسلم.

الخامس: إذا أسلم عبد الكافر دون مولاه وجب الزامه ببيعه أو عتقه؛ لوجوب قطع سبيله عنه لقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجِعُلُ اللهُ للكَافِرِينَ عَلَى المؤمنينُ سَيلًا ﴾.

السادس: يلزم على ما ذهب إليه علم الهدى(١) عدم جواز بيع العبد الإثنا عشري على غيره، والزامه مع التمكّن منه على البيع أو العتق بعد طريان الإيمان.

السابع: يملك المولى الثمن وما دخل تحت تصرّف العبد من الكسب قبل البيع، ويجوز له ردّ الثمن لو وجد به عيباً، وفي استر داد العبد والقيمة تردّد ينشأ من أنّ الإستر داد تملّك للمسلم اختياراً، ومن أنّه موضوع على القهر كالإرث، وعلى الثاني يجبر على البيع أو العتق أو الهبة ثانياً، ولا يكفي الرهن والإجارة وما أشبههما ممّا لا يرفع اليد ويقطع السبيل، ويرد على الثاني: أنّ إسلام العبد إزالة لملك المولى الكافر فبيعه وإن كان بالنسبة إلى المشتري كالبيع لترتّب أحكام الشراء عليه، لكنّه بالنسبة إلى البائع ليس بيعاً بل إستنقاذاً، وصحّته من جانبه ليس بالتمليك، بل لتعلّق ثمنه برقبته وانحصار إستيفاء حقّه في بيعه، فهو كبيع المرتهن الرهن، والحاكم مال المفلّس فظهر الفرق بينه وبين الإرث، فلا يكون موضوعاً المي القهر مبتنياً على البيع.

الثامن : في الإكتفاء بالكتابة المطلقة تردّد ينشأ من الحاقها بالبيع الاشتراكهما في قطع السلطنة، ومن كون المكاتب مملوكاً؛ لأنّه لو مات قبل أداء

۱ ـ لم نعثر عليه.

المال أخذ مولاه جميع ماله، للحكم عليه بأنّه مات رقيقاً. وقال العلّامة: الأقرب الحاقها بالبيع (١) وقال ابنه _رمها الله _: الأقوى عندي عدم الإلحاق (٢).

التاسع : لو أسلمت أمّ ولد الكافر ففي وجوب عتقها وجواز بيعها تردّد ينشأ من التخسير ، ومن تعارض الدليلين.

بيان ذلك: أنّ في الحكم بعتقها تخسير لمالكها، وفي الحكم بـجواز بـيعها ترجيح أحد المتعارضين من دون مرجّح، وذلك من عموم النهي عن بيع أمّهات الأولاد، ومن الأمر ببيع المسلم عبد الكافر على مسلم.

وقال الشيخ فخرالد ين الله والأقوى عندي وجوب دفع القيمة من الزكاة، أوبيت المال ومع عدمها يجب عتقهما (٣). وقال والده: فإن منعناه لستكسبت بعد الحيلولة في يد الغير (٤).

العاشر: في وجوب إلزام الكافر على بيع عبده الصغير الطفل بإسلام أحد أبويه تردّد ينشأ من قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا المؤمنون الّذين ءَآمنوا بالله ورسوله وإذا كانوامعه على أمرٍ جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه ﴿ (٥)؛ فإن الآية تدلّ على انحصار الإيمان في المباشرة، و الأصل بقاء الملك ما لم تحصل مباشرة الإيمان، ومن قوّله على الفطرة وإنّا أبواه يهودانه أو يسترانه أو يجسانه (٢)، والأقوى وجوب الإلزام؛ لاعتبار التبعيّة في سائر أحكام الإسلام؛ فإنّ اعتبارها في بعض دون بعض تحكم، ووجه قوّة التردّد في إسلام الجدّ ظاهر.

١ _قواعد الأحكام: ج ٢، ص ١٨.

٢_ ايضاح الفوائد: ج ١، ص ٤١٤.

٣- ايضاح الفوائد: ج ١، ص ٥ ١٤.
 ٤ ـ قواعد الأحكام: ج ٢، ص ١٨.

ه ـ النور ۲:۲۶.

٦ ـ السنن الكبرئ: ج ٦، ص ٢٠٣.

كتاب البيع كتاب البيع

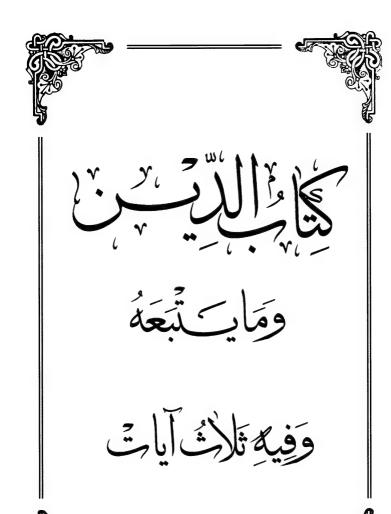
أمّا أوّلاً: فلوجود التردّد في بيعه حال حريّتهما في الإسلام: فمع افتراقهما في الملك يكون التردّد أقوى لامحال.

وأمّا ثانيّاً: فإنّ التردّد في وجوب الإجبار مع لسلام الأب يستلزم قوّته في لسلام الجدّ لضعف تبعيّته الجدّ.

وأمّا ثالثاً: فلأنّ الأب لقربه ربّما كانت تبعيّته أرجح من عدمها بخلاف الجدّ لعده.

* * *











بِسُ مِاللَّهِ الزَّهُ إِلزَالِهِ الزَّهِ فِي الزَّهِ عَمْ

يَتَأَيُّهَا لَّذِينَ ءَامَنُوۤ اإِذَاتَدَايَنتُم بِدَيْنِ إِلِّ أَجَلِمُسَمًّى فَأَكْتُبُوهُ وَلٰيَكْتُب بِّينَكُمْ كَاتِبُ بِٱلْعَدْلُ وَلَايَاب كَاتِبُأْنِ يَكْتُبُ كَمَاعَلَٰمُهُ ٱللَّهُ فَلْيَكْتُبُ وَلَيْمَلِل الَّذِي عَلَيْه الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللهَ رَبَّهُ وَلَايَبَخَسْ مِنْهُ شَنَأْفَإن كَارَ الَّذِي عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِهًا أَوْضَعِيفًا أَوْلَايَسَتَطِيعُأَن يُمَلَّ هُوَفَلْمُلِلْ وَلِيُّهُ بِٱلْعَدْلَ وَاسْتَشْهِدُواْ شَهدَ نِن مِن رَجَالِكُمْ فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْن فَرَجُلُ وَأَمْرَأَتَانِ مِنَ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَآءِ أَن تَضِلُّ إِخْدَ نِهُمَا فَتُنَكِّرَا خِدَيهُ مَا ٱلْأُخْرَىٰ وَلَامَا بَالشَّدَآءُ إِذَامَا دُعُواْ وَلَاتَسْنُمُواْأَرِ تَكْتُبُوهُ صَغِيرٌ الَّوْكَبِيرٌ االِّكِ أَجَلِكُ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَدَة وَأَذِنَى ٱلْأَتَزَبَّ ابُوٓاْ إِلَّاآَنِتُكُو نَجَبَرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَلَاتَكَ تُبُوهَا أُوَأَشْهِ دُوٓ الإِذَاتَ بَايَعْتُمْ وَلَا يُصَارَّ كَاتِبُوَلَاشَهِيدٌ وَّإِنْ تَفْعَلُواْ فَابَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَٱتَّقُواْ اللَّهُ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ('')
الأُولىٰ: قوله تعالىٰ: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايِنَتُم بِدِينَ ﴾.

المداينة: المعاملة بالدِّين أخذاً وإعطاءً، وقد تطلق على معنى المجازاة،

بيان آية «يا أيّها الدين آصنوا إذا تداينتم بدين...» والأحكــــــام المستفادة منها

١ ـ البقرة ٢:٢٨٢.

وكذلك ذكر «بدين» بعد: «تداينتم»، ليتميّز ما هو المقصود من لفظ «تـدايـنتم»، وتبيين الإضمار في «فاكتبوه»، وإلاّ أوجب أن يقال: فاكتبوا الدين إلى مـؤجّل وحالٍّ، وليعلم أنَّه علَّة الكتابة ﴿ إلى أجل مسمَّى ﴾، أي مـدَّة مـعيَّتة بـالسنين، أو الشهور، أو الأيّام، واحترز بقوله تعالىٰ: ﴿مسمّى ﴿ أَن يؤجِّل إلى مدّة غير معيّنة كقولك: إلى وقت الديّاس، أو اصفرار البسر، أو قدوم الحاج، ﴿فَاكتُبُوه ﴾، الأمر للمندوب وندب إليه دفعاً للإنكار، وحفظاً للأموال، واحترازاً من وقوع الخصومات، وقيل: للوجوب(١)، وقد نسخ بقوله: ﴿فليؤدُّ الَّذِي اؤَتَمَن أَمَانِتِه ﴾ (١)، ﴿وَلِيَكَتُبُ ﴾، قيل: الأمر للوجوب(٣)، وقد نسخ بقوله تعالىٰ: ﴿وَلايضارُّ كَاتُب والاشهيد﴾، وقيل: هو فرض كفاية ويتعيّن بالتعيين (٤)، وقيل: هو الندب ومفعول «ليكتب» محذوف للعلم به، أي ليكتب الدين الواقع "بينكم كاتبٌ بالعدل *، أي متّصف بالعدل أي لايجور في كتابته بأن يزيد أو ينقص، أو يقدّم أو يـؤخّر فـي الأجل، بعد أن يكون جامعاً لشرائط صحّة الكتابة بأن يكن فقيهاً عدلاً ﴿ولا يأبِ كاتب أن يَكتُبَ ﴾، أي لايمتنع منها من هو قادر عليها إذا طلبت منه ﴿كَمَّاعلُّمهُ الله * يجوز أن يتعلَّق بر «أن يكتب، وليكتب»، والمعنى على الأوَّل نهي عن الإمتناع عن الكتابة المقيّدة وأمر بالإتيان بتلك الكتابة، وعلى الثاني نهي عن الإمتناع عن مطلق الكتابة، وأمر بالكتابة المقيّدة يعني ليكتب مثل ماعلّمه الله من غير زيادة ولانقصان، ومن غير تبديل ولاتحريف على الوجه الشرعي الذي بيّنه الله في كتابه، وقيل: المعنى فليكتب ولايظلم بالكتابة كما أنعم الله عليه بتعليمه إيّاها، ولم يحرمه إيّاها فيكون من قبيل قوله تعالىٰ: ﴿وَأَحْسَنَ كُمَّا أَحْسَىٰ اللَّهُ

۱ ـ تفسير الطبري: ج ۳، ص ۱۱۷، ح ۲۳۲۳.

٢_البفرة ٢:٢٨٣.

٣_ تفسير الطبري: ج ٣، ص ١١٩، ح ٦٣٤٠.

٤ ـ تفسير الطبري: ج ٣، ص ١١٩، ح ٦٣٣٩.

إليك ﴾ (١)، ﴿ وَلَكِملِل الذي عليه الحقّ ﴾، أي ليكن المملي على الكاتب من عليه الحقّ، أي المقرّ المشهود عليه، والإملال والإملاء لغتان.

﴿ وليتّق الله رَبّه ﴾ ، أي الكاتب أو المملي ووصف الله بالربوبيّة حثّاً على اتفائه ﴿ ولا يبخَس منه ﴾ ، أي من الحق ﴿ شيئاً ﴾ التنكير للقلّة أي شيئاً قليلاً غير معتدّ به فكيف بالكثير المعتدّ به ، وقرئ «شياً» بحذف الهمزة، وقرئ بتشديد الياء.

﴿ فَإِنْ كَانَ الذَى عليه الحقّ سفيها ﴾ ، أي غير حاذقٍ في أمور معاشه مبذّراً لأمواله قد حكم عليه الحاكم كذلك معتوهاً كان أو مجنوناً أو غير ذلك ﴿ أَوْ لا يستطيعَ أَن يُمِلّ هُوَ ﴾ بسبب عارض ضعيفاً ﴾ صبيّاً كان أوشيخاً خرفاً ﴿ أَوْ لا يستطيعَ أَن يُمِلّ هُو ﴾ بسبب عارض مرض أو غيره، كالعمى والخرس، وعدم تمكّنه من الحضور في حضرة الكاتب، وهو هاهنا تأكيدللضمير المستتر ليفيد العجز عن الإملال الحقيقي، أي لا يستطيع أن يملّ هو بنفسه ﴿ فَلَيُملل وليَّهُ بالعَدْلِ ﴾ غير مضرّ لمن عليه بزيادة أو لمن له الحق بنقصان ﴿ واسْتَشْهَدُوا ﴾ ، أي اطلبوا أيّها المدينون ﴿ شهيدَينِ مِن رجالِكم ﴾ أي المرأتان هكذا قيل (").

وأُورد عليه أنّ المراد الأمر بحضور الواقعة لإداء الشهادة، فلايحسن هذا التقدير حينئذٍ، فقدّر فليكن رجل وامرأتان، وعلى هذا التقدير ينبغي أن يكون المقدّر هي كان التامّة؛ لأنّ الناقصة يحتاج فيها إلى تقدير شيءٍ، أي فليكن من الذين يشهدون رجل وامرأتان، وأمّا على تقدير كان التامّة فالتقدير فليحدّث رجل وامرأتان، وعلى التقديرين لابدّ من تقدير مضاف، فعلى الأوّل فليكن فيمن يشهدون شهادة رجل وامرأتين، وعلى الثاني فليحدّث شهادة رجل وامرأتين، وعلى الثاني فليحدّث شهادة رجل وامرأتين؛ إذ

۱ ـ القصص ۲۸:۷۷.

۲_الکشّاف: ج ۱، ص ۳۲٦.

الغرض فعلهما لاعينهما وشخصهما.

هذا والأصوب أنّه لا يحتاج إلى تكلّف تقدير، سواء كانت تامّة أو ناقصة، والتقدير: «ممّن يشهد رجل وامرأ تان»، على أنّ الموصول مع صلته مبتدأ ورجل خبره، أو فالشاهد رجل وامرأ تان على أنّ المراد بالشاهد حينئذ الجنس، وهذان الوجهان منسوبان إلى أبي عليّ، أو فالذي يستشهد رجل وامرأ تان يشهدون، أو فليستشهد رجل وامرأ تان، والوجه الأوّل من هذه الوجوه منسوب إلى الرّجاج، والوجه الأخير أنسب بما قبله، والأخيران أصحّ، للزوم الوجوه الأول الفصل بين أجزاء صلة الموصول أعني المصدر وعامله كما لا يخفى.

﴿ مُمِّن تَرْضُونَ مِنَ الشَّهَدَاء ﴾ ، أي ممّن كان مرضيًا من الشهداء ف «ترضون» منصوب المحلّ و «من الشهداء» بيان لا «من» ، و «من ترضون من الشهداء» في محلّ الرفع نعت لا «رجل وامرأتان» ﴿ أَنْ تَضِلَّ إحداهما ﴾ مفعول له، والعامل فيه ما قدّر في «فرجل وامرأتان» من الفعل أو اسم الفعل، أو كان التقدير: استشهدوا إرادة أن تضلّ إحداهما، أي تنسى إحدى الإمرأتين.

*فَتُذَكّر إحداهما الأخرى * والعلّة في الحقيقة التذكّر ، لكن لمّا كان الإضلال سبباً له نزل منز لته ، كقولهم: أعددت الدعامة لأن يميل الحائط، وحاصله إرادة أن تذكّر إحداهما الأخرى إن نسيت، وقد قيل: إنّ نكتة ايثار «أن تضلّ فتذكّر» على أن تذكّر إن ضلّت شدّة الإهتمام بشأن الأذكار بحيث صار ما هو مكروه في نفسه مطلوباً لأجله من حيث كونه مفضياً إليه، وقرئ «إن تضلّ» بكسر «إن»، ورفع فتذكّر على أنّ «إن» حرف شرط، فالفاء في الجزاء لتقدير المبتدأ، وهو ضمير القصّة و «تضلّ» مفتوح لإلتقاء الساكنين، وتكرار إحداهما لكون المذكّرة غير الناسية، فلم يحسن الإضمار، ولم يكن هذا من وضع المظهر موضع المضمر، وقرئ فتذكّر مخفّفاً ومشدّداً.

وقيل: معنى «أن تذكّر» أن تجعل إحداهما الأخرى في مرتبة التذكّر، أي ليكونا في منزلة رجل واحد (١٠)، وفي هذا شهادة بقلّة عقولهنّ، وضعف ضبطهنّ، وشهادة النساء مقبولة مع الرجال في غير رؤية الهلال والطلاق، وقبوله منهنّ على الإنفراد فيما يتعذّر أطّلاع الرجال عليه، ويكون الشاهد مرضيّاً بشرائط:

منها: البلوغ فلاتقبل شهادة من لم يبلغ الحلم، وإن كان مراهقاً، وتقبل في شراط الشاهد الجراح بشروطٍ ثلاثة: عدم التفريق، والإجماع على المباح، وبلوغ عشر سنين، ونقل عن الشيخ في بعض أقواله عدم اشتراط العشر (٢). وقيل: تقبل مطلقاً إذا بلغ العشر (٣)، وقال الشيخ فخرالد ين فوالد يقبل عطلقاً نقله والدي (٤)، وشيخنا ابن سعيد (٥)، والأصحّ أنّه لا تقبل شهادته مطلقاً لقوله تعالى : ﴿واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان (١) والصبي لا يصدق عليه اسم الرجل؛ ولأنّ الصبي لا يقبل قوله على نفسه بالإقرار، فلا يقبل على غيره بالشهادة؛ لأنّه من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى؛ ولأنّه يعلم عدم مؤاخذته على الكذب فلامانع له عنه فلا يكون مرضياً (١).

ومنها: العقل فلاتقبل شهادة المجنون، وفي المعتوه، ومن يشهد في حال الإفاقة مع الإعتوار موكول إلى رأي الحاكم دائر مع الوثوق وعدمه.

ومنها: الإيمان فلاتقبل شهادة من لم يتّصف به مطلقاً، وإنكان مسلماً؛ فإنّه غير مرضيّ عند المؤمنين.

۱_التفسير الكبير: ج ۷، ص ۱۰۰.

٢_الخلاف: ج ٣، ص ٣٣٣.

٣_كنز الفوائد: ج ٣. ص ٥٤٠.

٤ _ إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ١٧ ٤، قواعد الأحكام: ج ٣، ص ٤٩٣.

٥ _ شرائع الإسلام: ج ٤، ص ١٢٥.

٦ ـ البفرة ٢: ٢٨٢.

٧_ إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٤١٧ ـ ٤١٨.

شــروط شـهادة الذمــــى عــلى

إذا عرفت ذلك فاعلم: أنّ شهادة الحربي غير مقبولة إجماعاً، وأمّا الذمّي فقد ذهب أكثر الأصحاب إلى قبول شهادته في الوصيّة على المسلم للمسلم بشروط:

أحدها :كونه عدلاً يعدّ الكذب في ملّته من الكبائر.

وثانيها: فقدان عدول المسلمين، لما رواه بعض العدول من أصحابنا أنّه سأل الباقر الله عن شهادة أهل ملّة هل تجوز على رجلٍ من غير أهل ملّتهم؟: «فقال: لاإلا أن لايوجد في تلك الحال غيرهم، فإن لم يوجد غيرهم جازت شهادتهم في الوصيّة»(١).

وثالثها: السفر ومنهم من لم يشترط السفر، والظاهر أنّه لايجب إعتباره؛ لأنّ علّة التجويز محافظة حقّ الموصى له، وعدم وجدان العدل من المسلمين، فإذا وجدت العلّة وجب اعتبار المعلول سواء كانت تلك العلّة في السفر أو الحضر، لعدم تأثير السفر والحضر في شيء من المقصود.

وأمّا على غير المسلم فقد قيل: إنّه كلّما يقبل فيه على المسلمين يقبل فيه على على المسلمين يقبل فيه على غير هم (٢)، وأمّا في غير ذلك فيه إختلافات الأقوى منها ما اختاره ابن البرّاج (٣)، وقوّاه العلّامة (٤) وابنه - رحمه الله - (٥): وهو أنّها لاتقبل مطلقاً وقد استدلّ عليه بوجوه:

الأوّل: أنّه كلّما لم تقبل شهادة الفاسق يجب أن لاتقبل شهادة الكافر، وشهادة الفاسق غير مقبولة إجماعاً لقوله عروجل : ﴿ إِن جماءكم فاسق بنباً

الوجيوه التي استدل بها العلامة على عدم قبول و شهادة الذمي على المسلم

١ ـ تهذيب الأحكام: ج ٦، ص ٢٨٦، ح ٥٩.

٢ ـ إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ١٨٤.

٣_المهذَّب: ج ٢، ص ٥٥٧.

^{\$}_نفله عنه في إيضاح الفوائد: ج \$، ص ١٩\$.

٥ ــ إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ١٩٤.

فتبيّنوا ﴾ (١)؛ ولأنّ كلّ كافر فاسق وإن اختصّ الفاسق بالمسلم فهو أولى بعدم القبول، فيجب أن لا تقبل شهادته.

الثاني: إنّ كلّ من تقبل شهادته فقد ركن إليه، والكافر غير مركون إليه فيجب أن لاتقبل شهادته، أمّا الكبرى فظاهرة، وأمّـا الصغرى فلقوله تعالى: *والكافرون هم ولاتركنوا إلى الذين ظلموا (٢٠)، والكافر ظالم لقوله تعالى: *والكافرون هم الظالم ن (٣٠).

الثالث: أنّ الذمّي صاغر، ومقبول الشهادة غير صاغر، فالذمّي غير مقبول الشهادة، أمّا الكبرى فلقوله تعالىٰ: ﴿حقّ يعطوا الجزية عن يدوهم صاغرون ﴾ (٤)، وأمّا الصغرى فظاهرة، وهذه الدلائل تدلّ على عدم القبول مطلقاً، وخرج قبولها في الوصيّة بالإجماع، وقال الشيخ في النهاية: يجوز شهادة بعضهم على بعض ولبعض على بعض إذا اتّحدوا في الملّة محتجّاً بما روي عن الصادّق ﴿ الانجوز شهادة الذمّي إلّا على أهل ملّتهم فإن لم يوجد غيرهم جازت شهادتهم في الوصيّة لأنّه لايصح ذهاب حق أحدٍ (١٠)، وذهب ابن الجنيد إلى قبولها من العدل منهم في دينه مطلقاً على أهل ملّته وغيرهم (١).

ومنها: العدالة وهي ملكة باعثة على ملازمة المروّة والتقوى، وقد اختلف في تفسير التقوى هاهنا، والمختار منها: اجتناب الكبائر طرّاً، وعدم أغلبيّة الصغائر فضلاً عن الإصرار عليها، وحقيقتها اجتنابهما معاً طرّاً، وإنّما قلنا هاهنا:

١ ـ الحجرات ٦:٤٩.

۲_هود ۱۱۳:۱۱.

٣_ البفرة ٢:٤٥٢.

٤ ـ التوبة ٢٩:٩.

٥ _ تهذيب الأحكام: ج ٦، ص ٢٨٥، ح ٥٧.

٦_نفله عنه في مختلف الشيعة: ج ٨، ص ٥١٩.

بأنّ ندرة الصغيرة لاتخلّ بالتقوى؛ لأنّ اشتراطها في العدالة واشتراط العدالة في قبول الشهادة يقتضي عدم إخلال ندرة الصغيرة بالتقوى وإلّا لزم اشتراط العصمة في قبولها وهو خارق للإجماع للإخلال بالنظام، وإنّما اشترطت العدالة لقوله تعالى : ﴿ واشهدوا ذوى عدل تعالى : ﴿ واشهدوا ذوى عدل منكم ﴾ (٢)، وقوله تعالى : ﴿ والفاسق ليس بمرضي وقوله تعالى : ﴿ أَهْن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لايستوون ﴾ (١)، وقبولها من غير العدل يثبت المساواة المنفية.

ومنها: ملازمة المروّة، فمن ارتكب ما لايليق بمثله من المباحات لاتقبل شهادته؛ لأنّ مخالفتها يدلّ على ضعف في العقل أو قلّة مبالاة بما ينسب إليه من عدم الوقار وكلاهما يفقدان الثقة والإعتماد.

هل تـقبل شـهادة ولدالزّنا؟

ومنها: طهارة المولد، وفي قبول شهادة ولد الزنا، أقوال ثلاثة، قال علم الهدى (٥)، والشيخ في الخلاف (٢)، والمفيد (٧)، وابن البرّاج (٨)، وابن إدريس (١٠)؛ إنّها لا تقبل مطلقاً؛ لأنّها سلف الإمامة في المنصب، فكما لا تجوز إمامته لا تجوز شهادته، وهذا قياس مع الفارق، فإنّ كثيراً ممّا يقدح في صحّة الإمامة لا يقدح في صحّة الشهادة، واين هذه من تلك، والأقوى في الإستدلال تواتر الروايات عمّن لا تجوز مخالفة شئ ممّا أمر به أو نهي عنه في عدم صحّتها.

١ _ الحجرات ٢:٤٩.

٢_ الطلاق ٥٦: ٢.

٣_ البفرة ٢:٢٨٢.

٤_السجدة ٢٢:١٨.

٥ _ الإنتصار: ص ٢٤٧.

٣_الخلاف: ج ٣. ص ٣٠٩، المسألة ٥٧.

٧_نفله عنه في إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٥ ٤٢.

٨_المهذَّب: ج ٢، ص ٥٧ ٥٠.

٩_السرائر: ج ٢، ص ١٢٢.

منها: ما رواه زرارة عن الباقر ﴿ قال: سمعته يقول: «لو أنّ أربعة شهدوا على رجل بالزنا وفيهم ولد زنا لحددتهم جميعاً لأتّمه لاتجوز شهادته ولايومّ الناس»(١٠).

وما رواه أبوبصير عنه على قال: سألته عن ولد الزنا أتجوز شهادته؟ قال: «لا، قلت: إنّ الحكم يزعم أنّها تجوز قال: أللّهم لاتغفر ذنبه» (٢).

وهذا الدعاء يدلُّ على أنَّ الإفتاء بقبول شهادته من الكبائر.

وما رواه محمّد بن مسلم في الصحيح عن الصادّق ﴿ أَنَّهُ قال: «لاتجوز شهادة ولد الزنا»(٣).

وفيه عن الحلبي عَنه اللهِ قال:سألته عن شهادة ولد الزنا قال: «لا»(٤).

ومنها: ما روي عن النَّبِي الله قال: «ولد الزنا شرّ الثلاثة» فأ فإذا كان شرّاً من الزاني والزانية وهما لاتقبل شهادتهما فبالحري أن لاتقبل شهادته، وأستضعف هذا الحديث رواية ودراية، أمّا الرواية فلضعف السند، وأمّا الدراية فلأنّه مخالف لنصّ القرآن، أعني قوله تعالى : ﴿ولاتزر وازرة وِزر أُخرى ﴿ (')، واحتج بما وقال الشيخ في النهاية: إن كان عدلاً قبلت شهادته في الشيّ الدّون (')، واحتج بما رواه عيسى بن عبدالله عن الصافق ﴿ قال: سألته عن شهادة ولد الزنا فقال: «لاتجوز إلّا في الشيّ اليسير إذا رأيت منه صلاحاً » (٨).

١ ـ تهذيب الأحكام: ج ٦، ص ٢٧٧، ح ١٠٦.

٢_ تهذيب الأحكام: ج ٦، ص ٢٧٦، ح ١٠٢.

٣_ تهذيب الأحكام: ج ٦، ص ٢٧٧، ح ١٠٥.

٤ ـ تهذيب الأحكام: ج ٦، ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧، ح ١٠٤.

۵ ـ سنن أبي داود: ج ٤٠ ص ٢٧١، ح ٣٩ ٣٩. -- سنڌ الله عام الله

٦_الأنعام لا: ١٦٤٠٥.

٧_ النهاية: ص ٣٢٦.

٨_ تهذيب الأحكام: ج ٦، ص ٢٧٦، ح ١٠٣.

وأُجيب عنه بالقول بالموجب، فإنّ تقييد قبول شهادته بالشيّ اليسير يقتضي المنع عن قبولها مطلقاً.

بيان ذلك: أن تقييد قبولها بالشي القليل يقتضي عدم قبولها في الشيء الكثير من حيث المفهوم المخالف ولايسير إلا وهو كثير بالنسبة إلى ما دونه، فإذن لاتقبل شهادته إلا فيما لادونه شي وهو أقل الأشياء، ومثله لايتملّك ولايقع فيه تنازع فلايكون لقبول الشهادة فيه فائدة أصلاً.

ونقل الشيخ في المبسوط عن جماعة أنّه إن كان عدلاً تقبل شهادته في الزنا وغيره (١٠).

ومنها: إنتفاء التهمة، فلاتقبل إذا كانت متضمّنة لجلب نفع أو دفع ضرّ، وفي قبول شهادة الولد على والده خلاف، ذهب الشيخان (٢) وابنا بابويه (١) وسلار (٤) وابن البرّاج (٥) وابن حمزة (١) وابن إدريس (١) إلى عدم القبول، وهو المختار عند العلّمة (٨) وابنه (٩) واحتج بقوله تعالى : ﴿فلاتقل لهما أفّ و لاتنهرهما وقلْ لهما قولاً كريما ﴾ وإنه (١)، فإنّ الآية تدلّ على تحريم تكذيبه، والشهادة عليه مع إنكاره تكذيبله فيكون منهيّاً عنه فلاتقبل (١١).

١ ـ المبسوط: ج ٨، ص ٢٢٨.

٢_ المفنعة: ص ٧٢٦، النهاية: ص ٣٣٠.

٣ - المفنع: ص ١٣٣، وإنظر الفقه المنسوب للإمام الرُّتَضا لمَا إِنَّ ص ٢٦١.

٤ ـ المراسم: ص ٢٣٢.

٥ ـ المهذّب: ج ٢، ص ٥٥٨.

٦ ـ الوسيلة: ص ٢٣١.

٧_ السرائر: ج ٢، ص ١٣٤.

٨_مختلف السيعة: ج ٨، ص ٥١٠.

٩_ إيضاح الفوائد: ج ك، ص ٤٢٧.

١٠ ـ الإسراء ٢٣:١٧.

١١_نفله عنه في إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٤٢٧.

ويردعليه أنّ قوله تعالىٰ: ﴿يا أَيّها الّذين آمنواكونوا قوّامين بالقسط شهداء لله ولوعلى أنفسكم أو الوالدين ﴾(١)، ويردعليه أيضاً دلالتها على تساوي الوالدين في وجوب التعظيم، ويلزم منه التساوي في ردّها بالنسبة إليهما، والإجماع منعقد على صحّتها بالنسبة إلى الأمّ، وقد يجاب عنه بأنّ الإجماع مخصّص، ونقل ابن إدريس عن المرتضّى الصحّة (٢) لقوله تعالىٰ: ﴿يا أَيّها الّذين آمنو اكونو اقوّامين ﴾(١)، الآية ولما رواه داودبن الحصين عن الصادّق على أنّه قال: سمعته يقول: «أقيموا الشهادة على الوالدين والولد»(١).

وقال الشيخ فخرالدين في الإشكالات(٥): أجاب عنه والدي في المختلف بأنّ الأمر بالإقامة لايستلزم قبول الحاكم إيّاها، بل فائدته تذكير الأب إذاكان ناسياً أو مشتبهاً عليه.

وفيه نظر؛ لأنّ الأمر بالإقامة مع عدم القبول غير معقول، وما ذكره إنّما يتمّ لوكان مأموراً بالتحمّل لابالإقامة.

واختلف علماؤنا في شهادة العبد على أقوال:

الأوّل : عدم القبول مطلقاً لقوّله ﴿ لمّا سأله الحلبي عن شهادة ولد الزنا،

قال: «لاولاعبد»(٢)، ولكونهما في النقصان متقاربان، ولذلك لم يصلح كلَّ منهما هل تقبل شهادة العبد؟ للإمامة فكما لم يصلح للإمامة لايصلح للشهادة، وإليه ذهب ابن أبي عقيل(٧)، ولقد عبد عبد عبد عبد في ما فيه.

١ _ النساء ٤:٥ ١٣.

٢ ــ السرائر: ج ٢، ص ١٣٤.

٣_النساء ٤:٥ ١٣٥.

٤_ تهذيب الأحكام: ج ٦، ص ٢٩١، ح ١٦٧.

٥ _ إيضاح الفوائد: ج ٤٠ ص ٤٢٧.

٦ ـ تهذيب الأحكام: ج ٦، ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧، ح ١٠٤.

٧_نفله عنه في مختلف الشيعة: ج ٨، ص ١٧٥، مسألة ٨٦

الثاني: القبول مطلقاً، وقد نقله صاحب الشرائع (١١) لكنّه لم يعلم المنقول عنه، ولعلّه نظر إلى ما رواه عبدالرحمان بن الحجّاج في الحسن عن الصادّق الله قال: «قال أمير المؤمنيين الله لابأس بشهادة الملوك إذاكان عدلاً» (١٢).

الثالث: أنّها لاتقبل على حرِّ من المؤمنين مطلقاً، وهو قول إبن الجنيد (٣) فاحترز بالحرّ عن العبد وبالمؤمن عن الكافر؛ وبأنّ شهادته على كلّ منهما صحيحة عنده.

الرابع: أنَّ شهادتهم على غير ساداتهم صحيحة مطلقاً، وعلى ساداتهم غير صحيحة، لكنَّها لهم صحيحة، وعلى هذا أكثر الأصحاب كعلم الهدى (٤)، والشيخ في النهاية (٥)، والمفيد (٢)، وسلّار (٧)، وابن البرّاج (٨)، وابن زهرة (١)، وابن إدريس (١٠).

وقال الشيخ فخرالدَّين في الإشكالات: وهو اختيار والدي في المختلف وهنا، وهو الأقوى عندي (١١١)، ولعلَّهم نظروا إلى ما رويناه عن أميرالمؤمنيَّن الله واستثنوا الشهادة على المولى لأنها إهانة له بتكذيبه إيّاه وهو منهي عنه فلاتقبل منه.

الخامس : أنّها غير صحيحة بالنسبة إلى المولى مطلقاً سواء كانت له أو عليه،

١ ـ شرائع الإسلام: ج ٤، ص ١٣١.

٢_ تهذيب الأحكام: ج ٦، ص ٢٨١، ح ١٢٦.

٣_نفله عنه في مختلف الشيعة: ج ٨، ص ٥١٥.

ع الإنتصار: ص ٢٤٦.

٥ ـ النهاية: ص ٣٣١.

٦ ـ المفنعة؛ ص ٧٢٦.

٧_ المراسم: ص ٢٣٢.

٨_المهذّب: ج ٢، ص ٥٥٧.

٩_ الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): ٥٦٢.

١٠ ـ السرائر: ج ٢، ص ١٣٥.

١١_ إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٤٢٩ ـ ٤٣٠.

و تقبل إلى من عداه مطلقاً، وهو قول أبي الصلاح (١)، والظاهر من قـول إبـني بابويه (٢)، فإنّهما قالا: لابأس بشهادة العبد إذاكان عدلاً لغير سيّده.

﴿ولايأْبَ الشُّهداءُ إذا مَا دُعُوا﴾ (٣)، إلى أداء الشهادة، وقيل: إلى تحمّلها(٤) وتسميتهم حينئذ شهداء مجاز و «ما» مزيدة، وعلى الأوّل نهي تحريم، وعلى الثاني قيل: نهي تحريم (٥)، وقيل: نهي تنزيه (٢) ومدار الخلاف هاهنا على الوجوب نفياً و إثباتاً.

فإذاعرفت ذلك فنقول: إنّ إقامة الشهادة بعد تحمّلها فرض كفاية إجماعاً؛ فإن أقامها غيره ممّن يثبت به الحكم سقطت عنه، ولو امتنع الجميع أثموا، ولو فقد من عدا الإثنين تعيّنت عليهما، هذا إن أمِن الشاهد عند إقامتها من غير ضررٍ مستحقٍّ يلحقه من إقامتها سواء لحقه لنفسه أو لأهله أو لبعضٍ من المؤمنين، ولا تحلّ له الإقامة إلّا عند التذكّر القطعي، وفي جواز أدائها مع عدم التذكّر ومعرفة خطّه معرفة يقينيّة وشهادة عدل بمضمون ما يُستشهد عليه خلاف، ذهب الشيخ المفيد (٧)، وابن الجنيد (١) والشيخ في النهاية (١٠) إلى الجواز، محتجّين بما رواه عمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبد الله الأولاكثيراً قال: فقال: «إذا كان صاحبك ثقة فأعرف خطّي وخاتمي ولم أذكر قليلاً ولاكثيراً قال: فقال: «إذا كان صاحبك ثقة

١ _ الكافي في الفقه: ص ٤٣٥.

٢ ـ المقنع: ص ١٣٣، وانظر: الفقه المنسوب للإمام الرُّضَاءُ لِيُّ : ص ٢٦١.

٣_ البفرة ٢: ٢٨٢.

٤_ تفسير الماوردي: ج ١، ص ٣٥٧.

٥ ـ تفسير الطبري: ج ٣، ص ١٢٦، ح ٦٣٦٤.

٦ _ تفسير الطبري: ج ٣، ص ١٢٩، ح ٦٣٩٢.

٧_ المفتعة: ص ٧٢٨.

٨_نفله عنه في مختلف الشيعة: ج ٨، ص ٥٣٠.

٩ _ المراسم: ص ٢٣٤.

١٠ _ النهاية: ص ٣٢٩ _ ٣٣٠.

ومعك رجل ثقة فأشهد له»(۱)، وذهب الشيخ في الاستبصار (۲)، وأبو الصلاح (۳)، وابن حمز ق الله و العكمة (۵)، وأبوه (۲)، وابنه (۱)، إلى عدم الجواز محتجّين بقوله تعالى: ﴿ولاتقفُ ما ليس لك به علم ﴾ (۸)، وبقول النّبيّ الشيّس هل ترى الشمس على مثلها فاشهد أو دع (۱)، وأجابوا عمّا رواه عمر بن يزيد بضعف الرواية، ومخالفته للأصل وللآية والحديث، وفي الحكم بدخوله في الآية وخروجه من الحديث مع قطعه بمعرفة خطّه وخاتمه وعدالة المدّعي والشاهد توقّف.

وأمّا وجوب تحمّلها على من له أهليّتها في حقوق المسلمين إذا دعاه إليها ربّ الحقّ من غير ضرر غير مستحقّ يلحقه، أو لأحدٍ من المؤمنين في الدنيا، أو الدين في حين التحمّل والأداء خلاف، فذهب الشيخ في النهاية إلى الوجوب على الكفاية مطلقاً (١٠٠)، وقال في المبسوط: وقد يتعيّن إذا لم يكن هناك غيره (١٠٠)، واختاره ابن الجنيد (١٢٠)، ولاشك أنّ هذا حكم فرض من الكفايات، وذهب أبو الصلاح (٢٠٠)، وابن البرّاج (٤٠) وسلّار (٥٠)، وابن زهرة (٢٠١، إلى الوجوب العيني.

١ ـ من لا يحضره الفقيه: ج ٣، ص ٤٣، ح ١٤٥.

٢ ـ الإستبصار: ج ٣، ص ٢٢، ذيل ح ٤.

٣_ الكافي في الفقة: ص ٤٣٦.

٤٤ عنه في إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٤٤٤.

٥ _مختلف الشيعة: ج ٨، ص ٥٣٢.

٦ ـ نفله عنه في إيضآح الفوائد: ج ٤، ص ٤٤٣.

٧ ـ إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٤٤٣.

٨_الإسراء ٢٦:١٧.

۹ کنز العمّال: ج ۷، ص ۲۳، ح ۱۷۷۸۲.

١٠ ـ النهاية: ص ٣٣٠.

١١_ المبسوط: ج ٨، ص ١٨٦.

۱۲ ـ نفله عنه في مختلف الشيعة: ج ۸، ص ٥٣٣.

١٣ ـ الكافي في الفقه: ص ٢٣٦.

١٤_ المهذّب: ج ٢، ص ٥٦١.

١٥ _ المراسم: ص ٢٣٤.

وروي عن الشيخ المفيد (۱٬۷۰ أنّه قال: ليس لأحدٍ أن يدعى إلى شيّ ليشهد به أو عليه فيمتنع من الإجابة إلّا أن يكون حضوره يضرّ بالدين، أو بأحدٍ من المسلمين ضرراً لا يستحقّه في الحكم، ولا يخفى أنّ ظاهر هذا الكلام يدلّ على الوجوب عيناً، وذهب ابن إدريس (۱٬۸۰ إلى عدم الوجوب أصلاً لاعيناً ولاكفاية؛ لكون الأصل عدم الوجوب إذا لم يكن موجباً شرعيّاً حملاً لقوله تعالىٰ:

*ولايأبَ الشّهداء إذا ما دعوا (۱٬۵۰) على النهى عن الأداء بعد التحمّل.

وأجاب عنه العلّامة (٢٠٠) بأنّ الآية وردت للإرشاد لأنّه تعالىٰ أمر بالكتابة حال المداينة ونهى المكاتب عن الإباء وأمر بالإشهاد، ونهى الشهداء عن الإباء والآية إذا دلّت على وجوب التحمّل.

ويؤيده ما روى أبوالصباح عن الصادّق الله في قوله تعالى: ﴿ولايأبَ الشُّهداء إذا ما دعوا ﴾ قال: ﴿لاينبغي لأحد إذا دعي إلى شهادة ليشهد علها أن يقول: لاأشهدلكم عليها (٢١)، وما يقال من أن: ﴿لاينبغي موضوع للكراهة لاللتحريم، فيكون النهي للتنزيه لاللتحريم مندفع بعدم تسليم كونه موضوعاً للكراهة ﴿ولاتسئموا ﴾، أي لاتملّوا وتكسلوا، وقرئ بالياء للغائب أي لايسأم الكاتب ﴿أن تكتبُوهُ ﴾، أي الحق ﴿صَغِيراً ﴾ كان الكاتبون الحق ﴿أو كَبيراً إلى أجلِهِ ﴾ متعلّق بريكتبوه » أي لا تكسلوا أن تكتبوا الحق سواء كان جليلاً، أو حقيراً إلى وقته الذي ضرب بين العزيمين ﴿ذَلِكُم ﴾ إشارة إلى «أنْ تكتبوه»، والميم

١٦ _ الغنية (ضمن الجوامع الفقهية): ص ٥٦٣.

١٧ ـ نفله عنه في إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٤٤١ ـ ٤٤٢.

۱۸ ـ السرائر: ج ۲، ص ۱۲۲.

١٩ ـ البفرة ٢٠٢٢.

٢٠_نفله عنه في إيضاح الفوائد: ج ٤، ص ٤٤٢.

٢١ ـ وسائل الشيعة: ج ٢٧، ص ٣٠٩، الباب ١ من كتاب الشهادات، ح ٢.

للجمع أي ذلكم الكتاب أو الكتب ﴿أقسط ﴾ أي أعدل ﴿عِندَاللهِ ﴾ لأنّه أمر واتباع الأمر عدل عندالله ﴿وأقومُ للشَهادَةِ ﴾ أي لأداء الشهادة؛ لأنّ الكتابة تذكّر الشهود ﴿وأَدْنَى ﴾ أي وأقرب من ﴿ألّا ترتابوا ﴾ وتشكّوا في شهادتكم وأفعلا التفضيل يجوز أن يكونا مشتقين من المزيد، أعني الأقساط والإقامة لامن المجرّد؛ إذ القسط معناه الجور والعدل، قال تعالىٰ: ﴿وأمّا القاسطون فكانو الجهنّم حطباً ﴾ (١)، وكذا «أقوم» معناه أشدّ إقامة لاقياماً، ويجوز أن يكون تفضيلاً في القاسط بمعنى ذي القسط، أي العدل على طريقة:

«لابن وتأمر» فيكونكأحنك الشاتين.

وكذا «أقوم» من «قويم» بمعنى مستقيم أي أشدٌ لستقامة ﴿إلّا أن تكون تجارة منصوب المحلّ على أنّه لستثناء منقطع و «تجارة حاضرة» قرئ فيهما بالرفع والنصب، أمّا النصب فعلى أنّ «تجارة» خبر كان، والتقدير: إلّا أن تكون المعاملة تجارة حاضرة، وأمّا الرفع فيجوز أن تكون تامّة وأن تكون ناقصة و «تديرونها» خبراً، وعلى التقديرين الأوّلين تكون «تديرونها» صفة أو حالاً من «تجارة» لوصف النكرة بحاضرة، والمراد بالتجارة الحاضرة بيع الأمثال سواء كان بعينٍ أو بدينٍ، والمراد بالإدارة التعاطي وهو بيع يد بيدٍ.

ورد بأن المعاملة اسم معنى والمراد بالتجارة ما يتبر به بقرينة وصفه بدحاضرة» و «تديرونها» وما يتبر به اسم عين فقيل: يكون التقدير: التجارة تجارة حاضرة كما قيل:

۱ ـ الجن ۷۲:۵۱.

٢_ البفرة ٢: ٢٨٢.

بني أسد هل تعلمون بلاءنا إذا كان يوماً ذاكواكب أشنعا(١) والأولى أن يكون التقدير: إلاّ أن تكون الأموال تجارة تديرونها؛ إذ المقام يدلّ على هذا المقدّر وإن لم يذكر صريحاً ليعود إليه الضمير.

﴿ فَلَيْسَ عليْكُم جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ﴾ ، «أن لاتكتبوها»،منصوب المحلّ بنزع الخافض، ويجوز أن يكون مجروراً بتقديره، والحاصل أنَّه إذاكانت التجارة بيعاً منجّزاً فلاإثم في ترك الكتابة؛ فإنّ وقوع النسيان فيها قليل الوقوع، والباعث على الأمر بالكتابة إحتمال وقوع السهو والنسيان ﴿وأشهدُوا إِذَا تَبَايِعِتُم ﴾ الكلام في هذا الأمر كالكلام فيماسبق من الأوامر ﴿ولا يُضارّ كاتِبُ ولا شَهِيدٌ ﴾، «يضارّ» أصله يضارر فأدغمت أحدى الرائين، وفتحت الراء لإلتـقاء السـاكـنين، وقـرأ الحسن بالكسر (٢). وقد أختلف في أصله فذهب بعض إلى أنّ أصله يضارر بكسر الراء مبنيّاً للفاعل، وبعض إلى فتح الراء مبنيّاً للمفعول وهو نهى الغائب، والمعنى على الأوّل النهي عن إيصال الضرر من الكاتب والشهيد، بأن يأبي الكاتب أن يكتب أو أن يضرّ ما أملي عليه بزيادة أو نقصان وتحريف وتبديل، وبأن يأبيي الشهيد أن يشهد ، أو أن يشهد بخلاف ما استُشْهد عليه، وعلى الثاني النهي عن إيصال الضرر اليهما، بأن يجبر الكاتب على الكتابة وقد أبي عنها لعذر شرعي أو أن يبخس من جعله شيئاً، وأن يكلُّف الشهيد أداؤها في وقت يتعذَّر عليه أداؤها أو أن يتعسّر أو أن يحتاج إلى مؤونة يتكلّف بها ﴿وإنْ تفعلوا﴾ ذلك الضرر أوشيئاً من المنهي عنه ﴿ فَإِنَّه فَسُوق بِكُم ﴾ أي خروج عن الطاعة وميل بكم عن الحقّ أو فسوق لاحق بكم ﴿واتَّقُوا اللهُ﴾ أي احذروا عقابه ولاتغيّروا أحكامه.

﴿ يُعَلِّمُكُم اللهُ ﴾ ما فيه مصالحكم من تغيّر أحكامه وإنتظام أموركم ﴿ وَاللَّهُ

۱ _ الكشّاف: ج ۱، ص ۳۲۷.

٢ ـ تفسير البيضاوي: ج ١، ص ١٤٥.

بِكُلِّ شَيءٍ عَليمٍ ﴾ وإعادة لفظ الله جلّ وجلاله في الجملتين الأخيرتين بعد ذكره في الجملة الأولى وعدم الإكتفاء بالضمير لإستقلال كلّ منهما بمفهوم مغاير للآخر، وللتعظيم وللتبرّك ولكونه أدخل في إمتثال الأمر.

[الثانية : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسَرَ وَ فَنَظِرَةً إِلَى مَيسَرَ وَ وَأَن تَصَدُّقُوا خَيرٌ لَكُم إِن كنتم تعلَمُونَ ﴾ (١).

كان هنا تامّة لاتفتقر إلى خبر كقول الربيع ابن ضبع الفزاريّ. (٢) إذا كان الشتاء فأدفئوني فإنّ الشيخ مدمه الشتاء

أي إن وجد ذو عسرة والفاء جواب الشرط، والنظرة بمعنى الانظار وهو التأخير، والمراد بالمعسر عندنا من يعجز عن أداء ماعليه من الدِّين، ولا يحسب عليه قوت يومه ودست ثوبه ودار سكناه وخادمه المعتاد. فإنَّ ذلك لا يجب صرفه في الدِّين، فإذا تحقق العجز عمّا عدا ذلك وجب الانظار، وحرم المطالبة والحبس ومع القدرة تحلُّ المطالبة ويجوز الحبس قال المالي الواجد يحلُّ عقوبته وعرضه (٢)» والليُّ المطل، والعقوبة الحبس، والعرض المطالبة.

قوله «وأن تصدّقوا»، أي تسقطوا عن المعسر الدّين «فهو خير لكم»، وفيه فوائد:

١ _أنَّ الإبراء صدقة فيستلزم قصد القربة.

٢ ـ أنَّ الإبراء لارجوع فيهكالصدقة.

٣ ـ عدم اشتراط القبول فيه فيقع وإن لم يقبل المديون فلايشترط حضوره
 ولامشافهته.

١ ـ البفرة ٢: ٢٨٠.

٢_هو كما في سمط اللالي: ص ٨٠٢

٣-رواه الطبرسي في المجالس: ص ٣٣١، وبعده ما لم يكن دينه فيما يكر ه الله عزُّ وجلَّ.

٤ - فهم بعضهم من هذا أنَّ المندوب أفضل من الواجب لأنَّ الانظار واجب والإبراء ندب، وقد جعله خيراً فيكون أفضل، وهو غلط فإنَّ الإبراء جامع للنظرة والصدقة، فالخيرية باعتبارهما معاً.

قوله «إن كنتم تعلمون»، أي إن علمتم حقيقة الصدقة، علمتم خيريتها فإنّ العلم التصديقيّ مسبوق بالعلم التصوّريّ وموقوف عليه لأنّ المراد إن كنتم تعلمون أنّه خير لكم، كما قاله الزمخشريُّ.

الثالثة: ﴿ من ذا الَّذِي يُقرضُ اللهَ قرضاً حسناً ﴾ (١).

وفي معناها ثلاث آيات أخرى:

الف: إن تُقرِضُوا الله قرضاً حسناً يُضاعِفْهُ لكم (٢).

ب: وأقرِضُوا اللهُ قرضاً حسناً "".

ج: إنّ المُصَّدِّقينَ والمُصَّدِّقاتِ وأقرَضُوا اللهَ قرضاً حسناً ٤٠٠.

هذه أربع آيات استدلَّ المعاصر بها على أرجحجيّة القرض المؤمن، وأنَّ فيه أجراً عظيماً وأنَّ الله هو المكافي، عليه إذ الحقيقة ممنوعة لإستحالة الحاجة عليه تعالى، فيحمل على إقراض عبيده.

وعندي في ذلك نظر فإنَّ إطلاق القرض الذي هو إعطاء شيء ليستعيد عوضه وقناً آخر استعارة للأعمال الصالحة فإنَّ الأعمال الصالحة يفعلها العبد ويحصل له العوض في الدار الآخرة وحينئذٍ لادلالة في الآية على مشروعية القرض، وقوله «إنَّ الحقيقة ليست مرادة» مسلم، لكن حمله على إقراض المؤمنين من غير دلالة حمل من غير دليل، ولاضرورة إليه مع إمكان المجاز الذي ذكرناه.

١ ـ البفرة ٢٤٥٤٢ ؛ الحديد ١١:٥٧.

٢_التغابن ٢٤:٧٧.

٣_ المزمل ٧٣ ٢٠٠٧.

٤ ـ الحديد ١٨:٥٧.

فإن قال: حيث صدق لفظ القرض ومعناه بين الله وبين عباده، دلُّ ذلك على مشروعيَّته. قلنا فحينئذِ كان ينبغي له أن يتعرَّض لذلك في دليله ولم يفعل. هذا مع أنَّه لاوجه للملازمة خصوصاً مع الفرق بين القرضين، فإنَّ قـر ض العـبد للــربُّ ليسعيض أضعافه، والقرض بين العبيد يحر، فيه الزيادة على المثل.

ولو استدلٌ عليه بغير ذلك من العمومات القرآنيّة كـقوله «وتـعاونوا عـلي البرِّ(۱)»، وقوله ﴿وأحسنوا إنَّ الله يحبِّ الحسنين ﴾(۲)، وقوله «إلَّا من أمر بصدقة أو معروف (٣)»، وعن الصادِّق ﴿ إِنَّ المعروف القرض (٤) لكان أولى والله أعلم.] (٥)

* * *

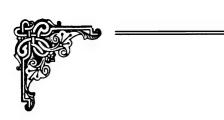
١ _ المائدة ٥:٣.

٧_ القرة ٢:١٩٥٠.

٣_ النساء ١١٣:٤.

٤ ـ تفسير العياشي: ج ١، ص ٢٧٥.

٥ ـ ذكر صاحب المعارج المرحوم الأستر آبادي في أوّل كتاب الدّين ثلاثة آيات ولكن بعد مراجعة النسيخ الخطية لم نجد إلَّا الآية الأولى فقط، وإنِّما ما للفائد أكمانا ما نقص من كتاب كنز العرفان: ج ٢. ص ٥٦ ــ ٥٩، لشيخه المفداد السيوري ولذا أشرنا اليه و وضعناه بين معفوفتين.





وَفِيهِ آيت واحِلَة







لِسُــمِ الْلَهِ الزَّكُمٰ إِللَّهُ الزَّكِيا لِيَّ

وَإِنكَ نَتْمَ عَلَى سَفَرِ وَ لَرْ تَجِدُ وِ أَكَاتِبَا فَرِهَنَّ مَقْبُوضَةً فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُوَدِّ الَّذِي اَ وْتُمِنَ أَمَـٰ نَتَهُ وَلْيَتَقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُوا الشَّهَدَةُ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ مَا اِثْمُ قَلْبُهُ مُواللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ (١)

بيان آية «وإن كنتم على سغر ولم تـــجدواً كـــاتبأ...» والأحكــام المستفادة منها

وهي قوله تعالى: ﴿وإن كُنتُم على سفرٍ ﴾، أي مسافرين، ويجوز أن يكون التقدير: عازمين على السفر، فإنّه قد يكون الإشتغال بنهيئة أمور السفر مانعاً عن الكتابة، ويكون ثبوت الحكم في السفر بالفعل معلوماً بطريق الأولويّة ﴿ولم تَجِدُوا كَاتِباً ﴾، قرأ ابن عبّاس وأُبيّ: كِتاباً (٢) فإنّ عدم وجدان الكتاب قد يكون بسبب فقدان الكاتب، وقد يكون بفقدان شئ ممّا يتوقّف عليه أمر الكتابة، ولذلك قال ابن عبّاس (٢) وقد يكون بفقدان الكاتب ولم تجد الصحيفة والدواة، وأبوالعالية: كتباً (٤) والحسن: كتّاباً جمع كاتب (٥)، ﴿فَرِهان ﴾، أي فالذي يستوثق به رهان ﴿مَقبُوضَة ﴾، وقرئ: «فرهُن» بضمّ الهاء وسكونها تخفيفاً و«فرهان»، وكلاهما جمع رهن كسقف وسقف، وجبل وجبال، وسخل وسخال، يقال: رهنت الرهن

١ ـ البفرة ٢:٢٨٣.

٢ ـ تفسير الفرطبي: ج ٣، ص ٢٦٣.

٣_الكشَّاف: ج ١، صَ ٣٢٨.

٤ ــ تفسير الفرطبي: ج ٣. ص ٢٦٣.

٥ _ الكشّاف: ج ١، ص ٣٢٨.

وأرهنته (١) قال الشاعر:

نجوت وأرهنتهم مالكا(٢)

فللمّا خشيت أظافيرهم وقال الآخر:

يراهنني فيرهنني بنيه وأرهنه بني بماأقول (٣)

هل صحّة الرهـن مشروطة بالسفر؟

وليس صحّة الرهن مشروطة بالسفر وعدم وجدان الكاتب كما توهمه مجاهد والضحّاك من ظاهر اللفظ (٤)، فإنّ إنتفاء الحكم عند إنتفاء الشرط إنّما يكون إذا لم يكن مخرجاً مخرج الأغلب، ولمّا كان الإحتياج إلى الإستيثاق بالرهن عند السفر وفقدان الكتابة غالباً على أحوال الحضر ووجدان الكاتب والتمكّن أُجري مجرى الشرط.

هـل أنّ اشـتراط القبض شرط في الصحّة...؟

وقد اختلف في اشتراط القبض، فذهب بعضهم إلى أنّه شرط في الصحّة، وهو قول الشيخ في النهاية (٥)، وموضع من المبسوط (١)، ومختار المفيد (١)، وابن الجنيد (٨)، وأبي الصلاح (١)، وابن حمزة (١٠)، وابن البرّاج (١١)، وسلّار (١١)، وأبي منصور الطبرسي، واحتجّوا بقوله تعالى: ﴿فَرهَان مقبوضة ﴾، وبر واية محمّدبن قيس عن الباقر ﴿﴿ذَا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّا الللللَّا

۱_الکشّاف: ج ۱، ص ۳۲۸.

۲_مجمع البيآن: ج ۱، ص ٤٠٠.

٣_ مجمع البيان: ج ١، ص ٤٠٠.

٤_الكشَّاف: ج ١، ص ٣٢٨.

٥ ـ النهاية ونكتها: ج ٢، ص ٢٤٤.

٦_المبسوط: ج ٢، ص ١٩٦.

٧_ المفنعة: ص ٦٢٣.

٨_نقله عنه في مختلف الشيعة: ج ٥، ص ٣٩٩.

٩ ـ الكافي في الفقه: ص ٣٣٤.

١٠_ الوسيلة: ص ٢٦٥.

١١_ المهذّب: ج ٢، ص ٢٣.

١٢ ـ المراسم: ص ١٩٢.

١٣ ـ تهذيب الأحكام: ج ٧، ص ١٧٦، ح ٧٧٩.

كتاب الرّهن م

وبعض إلى عدم الاشتراط وهو قول الشيخ في الخلاف(١) وموضع من المبسوط(١)، وابن إدريس(١)، والعلامة(١)، وابنه(١)، واحتجّوا بأنّ الأصل عدم الاشتراط وبعموم قوله تعالى: ﴿أُوفُو ابِالعقود ﴾(١).

وأجابوا عن الآية بأنها تدلّ من حيث الخطاب، وهو عندنا ليس بحجّةٍ، على أنّه لوكان شرطاً كالإيجاب والقبول لكان قوله: ﴿مقبوضة * تكراراً لافائدة فيه، وكما لايحسن أن يقال: «مقبولة لذلك» لايحسن أن يقال: «مقبوضة».

وأيضاً الآية مسوقة لبيان الإرشاد إلى حفظ المال، وذلك لايتم إلا بالإقباض والقبض كما لايتم إلا بالرهن، وكما أنّ الرهن ليس مشروطاً في الدين كذلك القبض ينبغي أن لا يكون شرطاً في الرهن.

فإن قلت : فإذا لم يشترط القبض فعلى ماذا يحمل قوله: ﴿مقبوضة ﴾؟

قلت: على اشتراط كون الرهن ممّا يقبض ليحترز بذلك عن المنافع، فإنّها ليست ممّا يستوثق بها، وعن الدين، وعن ملك الغير مع عدم الإجازة، وعن الطير في الهواء والسمك في الماء، وعمّا لا يملكه المسلم إن كان أحدهما مسلماً، وعن العبد المسلم، والمصحف عند الكافر، قال العلّامة (١٠٠٠)؛ فإن وضعا على يد مسلم فالأقرب الجواز، ووجه الأقربيّة وجود المقتضي وارتفاع المانع، أمّا وجود المقتضي فهو رشد المتعاقدين، ونفاذ الأحكام الشرعيّة، وملكيّة الراهن و ثبوت الدين للمرتهن، ووقوع الإيجاب، ونحن نعني بوجود المقتضي تحقّق الأركان

۱ _ الحلاف: ج ۳. ص ۲۲۳.

٢_ المبسوط: ج ٢، ص ١٩٦.

٣_السرائر: ج ٢، ص ٤١٦.

٤ ـ مختلف الشيعة: ج ٥، ص ٣٩٩.

٥ _ إيضاح الفوائد: ج ٢، ص ٥ ٧.

٦ _ المائدة ٥:١.

٧_قواعد الأحكام: ج ٢، ص ١١٠.

الأربعة، أعني الصيغة والمحلّ والعاقد والحقّ، وأمّا ارتفاع المانع فإنّه هاهنا الكفر لاغير، وهو إنّما يتحقّق منعه إذا اقتضى ثبوت سبيل الكافر عليهما وهو منتفٍ هاهنا؛ لأنّ المرتهن لايملك الرهن بالإرتهان، بل يتعلّق له به حقوق لمحافظة حقّه ليس شيء منها مثبتاً للسبيل:

الأوّل: منع المالك من التصرّف فيه بالبيع والهبة والوقف إلّا بإذن المرتهن. الثاني: تعيّن جهة إيفاء دَينه من ثمنه، وعدم خطر أداء دَين الكافر من ثمن المصحف والعبد المسلم.

الثالث: استحقاقه بيعهما في وجه دينه، والبائع اتما هو الوكيل والحاكم وليس شيء من هذه الأمور مقتضياً لسبيل الكافر عليهما، وأمّا وجه القرب المستفاد من الأقربيّة الذي هو مختار ابن الجنيد (۱) أنّ الرهن إثبات حقّ للمرتهن في الرهن في الجملة، وهو منع المالك من التصرّف فيه وإيجاب بيعه وإن لم يكن هو البائع، ووجوب إيفاء حقّه من ثمنه، وكلّ من هذه الأمور سبيل في الجملة، وعن رهن الوقف والمكاتب ولوكان مشروطاً؛ إذ ليس كلّ ممّا ذكرنا ممّا يجوز قضه.

إذا عرفت ذلك فاعلم: أنّ المراد من اشتراط كون الرهن مـمّا يـقبض هـو اشتراط التمكّن من بيعه، ليصحّ كونه وثيقة يحترز بها عن إضاعة مال الدائن، لكنّه قد اختلف في أنّه هل يشترط التمكّن من البيع بالفعل دائماً أو إمكانه في الجملة؟ والأقوى هو الأوّل؛ لأنّ الغاية من الرهن استيفاء الدين من الثمن، ومحافظة مال الدائن وهما لا يحصلان إلّا بالتمكّن من البيع دائماً.

ويحتمل الثاني؛ لأنّ منع المالك من التصرّف في ملكه وإمكان البيع في الجملة يدعو المالك إلى إيفاء الدين، ويترتّب على هذا الإختلاف الخلاف في

١ ـ نفله عنه في مختلف الشيعة: ج ٥، ص ٤٢٢.

كتاب الرّهن ١٢٧

صحّة رهن أمّ الولد في ثمن رقبتها مع إعسار المولى، فمن قال بالأوّل منعه؛ فإنّه لاسبيل إلى بيعها مع بقاء ولدها فلا تترتّب فائدة الرهن عليه فلا يصحّ، ومن قال بالثاني جوّزه لجواز زوال المانع بموت ولدها، ومن لم يجوّزه في ثمن رقبتها مع الإعسار فبالحري أن لا يجوّزه في غيره وفيه مع الإيسار، ومن جوّزه بالشرطين فقد لا يجوّزه عند فقدان أحدهما.

ومن هاهنا قال العلّافة الله وفي رهن أمّ الولد في ثمن رقبتها مع إعسار المولى الشكال، ومع يساره أشكل، وغير الثمن أشدّ الشكالاً(١)، ووجه شدّته أنّ امكان البيع ثمّ أقرب، وقال ابن العلّامة في الإشكالات(٢): إنّ ابن الجنيد ذهب إلى جواز رهن أمّ الولد مطلقاً، والأصحّ عندي بأنّه لا يجوز مطلقاً.

﴿ فإن أمِنَ بَعضكم بِعَضاً ﴾ (٣) هذا دليل على أنّ الأمر في الكتابة والإشهاد والإرتهان ليس للوجوب، وقد يقال: إنّه ناسخ، والمراد بالبعض المؤتمن الدائنون، وبالبعض المؤتمن المديونون، وقرأ أُبيّ: (٤) «فإن أومن من أمنته» أي كنت في أمن منه، أو من أمنته غيري، أي جعلني في أمن منه، وحاصله أنّ وصف المديون بالأمانة والوفاء ﴿ فليؤدّ الّذي أُوتِينَ ﴾ ، أي الموصوف بالأمانة والوفاء ﴿ أمّانتَهُ ﴾ ، أي ما أُوتمن عليه من الدين ولم يؤخذ منه عليه وثيقة ولكن عند الظنّ به، ويجب أن ينطق بهمزة أو ياءساكنة بعد الذال فيقال: الذي أُوتمن، أو الذي تمن، وقرأ عاصم (٥)؛ بإدغام الياء في التاء كإتّسر.

واعتُرض عليه بأنّ الياء منقلبة عن الهمزة فهي في حكمها ﴿وليتّقِ الله ربّه﴾، هذا تحذير من أن يخلف فيأتي بعكس ما ظنّ فيه فينكر أو يمطل

١ ـ قواعد الأحكام: ج ٢، ص ١١٠.

٢_ إيضاح الفوائد: ج ٢، ص ١٢.

٣_ البفرة ٢:٢٨٣.

٤ ـ الكشّاف: ج ١، ص ٣٢٩.

٥ _ الكشّاف: ج ١، ص ٣٢٩.

الشهادة

﴿ وِلا تكتموا الشهادَة وَمِن يَكتُمها فإنَّهُ أَثِمٌ قَلْبُهُ ﴾، قرئ بالرفع على الفاعليَّة، أو على الإبتدائيّة أي قلبه اثم، والجملة خبر «إنّ»، والنصب على أنّه مفعول «اثم» كقوله تعالىٰ : ﴿ إِلَّا مِن سَفِّه نفسه ﴾ (١)، وقرأ ابن أبي عبلة (٢): أثمَّ بالتشديد من التأثيم.

وإسناد الإثم إلى القلب أو إيقاعه على القلب يتضمّن نكتاً شريفةً يقتضيها المقام ويجب أن يراعيها المتكلّم البليغ:

الأُولىٰ : الإِشارة إلى العدل، فإنّه لمّاكان كتمان الشهادة فعل القلب اقتضى النكات المدتية عسلى كستمان العدل أن يكون ما يترتّب على الفعل عائداً إلى الفاعل.

الثانية : الإشارة إلى عظم ذلك الذنب الذي هو الكتمان، فإنّه لمّا كان تبعيته راجعة إلى القلب الذي هو أشرف الأعضاء وعلم أنّه من أعظم الذنوب كما روى عن ابن عبّائش ﴿ أَكبر الكبائر الشرك بالله وشهادة الزور وكتمان الشهادة (٣٠).

الثالثة : أنَّه لمَّا كان موردها اللَّسان أمكن أن يتوهِّم أنَّ الإثم راجع إليــه فدفع ذلك الوهم بقوله: ﴿ أَثُم قلبه ﴾ (٤).

الرابعة : إفادة شمول الإثم لجميع الأعضاء، فإنّه إذا أثم الرئيس أثم المرؤوس.

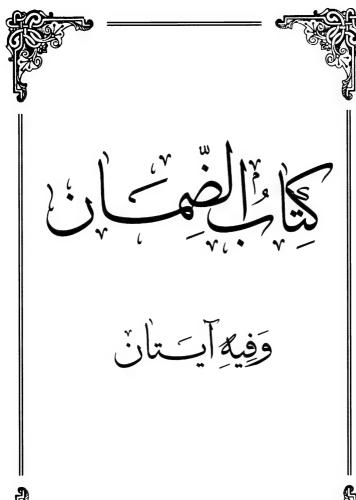
الخامسة : الإشارة إلى أنّ أداءها ممّا يفيد القلب حياةً ونوراً، فإنّ الإثم يظلُّم القلب ويميته، فإذا خلَّص قلبه ممَّا هو سبب للـظلمة والمـوت خـلصت له الحياة والنور ﴿ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلَيمٍ ﴾ وعيد لمن خالف أحكامه تعالى ووعـد للممتثل.

١ _ البعرة ٢: ١٣٠.

۲_الکشّاف: ج ۱، ص ۳۳۰.

٣_ الكشّاف: ج ١، ص ٣٣٠.

٤ _ البفرة ٢: ٢٨٣.









لِسُـــمِ الْلَهِ الزَكْمَٰنِ الزَكِيلِيِّ

اختلف في تفسير الضمان فعرّفه بعضهم بنقل المال من ذمّة إلى ذمّة، وآخرون بضمّ ذمّة إلى أُخرى، فعلى الأوّل يبرأ المضمون عنه، ويتعلُّق الحقّ بذمّة ما معني الضمان؟ الضامن، فلايجوز لربّ الحقّ أن يرجع على المضمون عنه، وعلى الثاني لا يـبرأ فيكون للمضمون له الخيار على من شاء منهما، والأوّل غير مـطّر د؛ لأنّ ضـمان العهدة لانقل فيه بل إنِّما هو ضمّ، وفي الضمان آيتان:

> قَالُوانَفْقِدُ صُوَاعَ الْمَالِكِ وَلِمَن جَاءَبِهِ عِمل بَعِيرِ وَأَنَابِهِ زَعِيمٌ (١)

بيان آية «قالوا نسفقد صواع المسلك...» والأحكىمام المستفادة منها

الأولىٰ : قوله تعالىٰ : ﴿ قَالُوا نفقدُ صُواعَ المَلِك ﴾ ، قرئ «صاع» و «صوع» بالفتح على الإفراد، كصواع وصوع بالضمّ على الجمع (٢) لاصوع كـجرد واجـرد وعلى الإفرادكقفل وبرد، وقرئ بالفتح والضمّ في صوغ بالعين المعجمة من الصياغة(٣)، ﴿ ولِمَن جاء به حَمْلُ بعيرِ ﴾ ، «حمل بعير » مبتدأ و «لمن جاء به » خبر ه والباء للتعدية، والجملة الإسميّة في محلّ النصب على الحال من صواع، والعامل فيه نفقد أي نفقد صواع الملك جاعلين لمن يأتينا به حمل بعير من الطعام، قيل:

۱ ـ بوسف ۲:۱۲.

۲_الکشّاف: ج ۲، ص ۶۹۰.

٣ ـ تفسير الماوردي: ج ٣، ص ٦٢.

وفي هذا دلالة على حلِّيّة الجعل، وجواز ضمان الأُجرة قبل العمل، وقد نـوقش بأنّه يجوز أن يكون هذا القول حكاية عمّاكان جائزاً في تلك الملّة.

﴿ وَأَنَّا بِهِ زَعِيمٌ ﴾ ، أي بحمل البعير الذي هو الجعل كفيل وضامن لمن يأتي بالصواع ويردّه عليّ، أو يخبرني عمّن هو معه، وأصل الزعيم القائم بأمر القوم، ولذلك قيل للرئيس زعيم قالت الأخيلية:

تحت اللّواء على الخميس زعماً (١) حتى إذا رفع اللُّـواء رأيـته فإن قلت : كيف جمع الضمير في قوله: ﴿قالوا نفقدوا ﴾ وأفرد في قوله: ﴿وأنابه زعم ﴾؟

قلت : لأنَّ من جاء لطلب الصاع كانوا جماعة كما هو المتعارف من شأن الملوك لاسيّما فيما يهتمون بشأنه، وأمّا المتكفّل فإنّما يكون واحداً منهم، وهـو زعيمهم ورقيبهم ومتولِّي أمورهم، ويجوز أن يكون من تتمَّة قول المؤذِّن والناشد، وهو لايكون إلّا واحداً.

سَلْهُمْ أَيُّهُم بِذَالِكَ زَعِيمُ (١)

الثانية : قوله تعالى : ﴿ سَلَّهُم ﴾ يامحقد الشُّن سؤال تبكيت وإفحام ﴿ أَيُّهُم بذلك ﴾ الحكم الذي حكموا به ﴿ زعيمُ ﴾ ، أي قائم بالدعوى والحجّة فهو ضامن والأحكام ومتكفّل اثباتها، ففي هذين الآيتين دلالة على أنّ هذا الحكم أعني الضمان كان مشروعاً في الأمم السابقة، وقد استمرّت مشروعيّته إلى دين محقد الشُّلَّ فإنّ أمره جل جلاله رسوَّله المسائلة بالسؤال عن الضامن ليؤاخذ بضمانه دليل على

بيان آية «سلهم أيسهم بسذلك

زعـــــم...»

المستفادة منها

١ ـ تفسير الفرطبي: ج ٩، ص ١٥٢.

٢_ الفائم ٦٨: ٠٤.

كتاب الضّمان

مشروعيَّته في دينه، والإجماع منعقد على صحَّته، والسنَّة جارية بـثبوته، روى أَنَّه ﷺ قال: «الأمانة مؤدّاة والدين مقضى والزعيم غارم»(١)، وروي أَنَّه ﷺ حضر ته جنازة فقال: «هل على صاحبكم دين؟ قالوا: نعم درهمان فقال على على صاحبكم صلُّوا على صاحبكم فقال عَلِيٌّ ﴿ هما عليٌّ يارسول الله وأنا لهما ضامن فصلَّى عليه ثمَّ أقبل على على على الله عن الإسلام خيراً وفك رهانك كها فككت رهان أخيك»(٢)، وهذه الرواية تدلّ على أنّ الضمان ناقل.

تُقسبِّمُ

المضمون : إمّا مال أو نفس، والأوّل إمّا ممّن عـليه مـثله أولا، ويـختصُ الأقــــام الــني الكتابة مع الإشارة وعدم القدرة.

> وإلى الضامن وشرطه البلوغ، والرشد، وصحّة التصرّف، والملاءة حين الضمان إن لم يعلم المضمون له الإعسار، وإلى المضمون عنه ولا يشترط علمه فضلاً عن رضاه؛ لأنَّه كالأداء ولامعرفته، نعم لابدَّ من إمتيازه عند الضامن بـما يصحّ معه القصد إلى الضمان عنه، وإلى المضمون له ويشترط رضاه، وفي اشتراط قبوله تردّد من حيث هو عقد، فلابدٌ فيه من إيجاب وقبول كسائر العقود، ومن حيث الله الله ضمن ما في ذمّة الميّت، وصحَّخه الله من دون قبول من المضمون له.

١ ـ أمالي السيد المرتضى: ج ١، ص ١٠٩، المجلس الثامن.

٢ ـ وسائل الشيعة: ج ١٨، ص ٤٢٣ ـ ٤٢٤، الباب ٣ من أبواب كتاب الضامن، ح ٢.

مسعنى الحسوالة وأركانها

ولقوله تعالى: ﴿وأنابه زعيم ﴾ (١)، فإنّه مشتمل على إيجاب فقط، وقال ابن العلّمة (٢): والأولى عدمه: لأنّه إلتزام وإعانة للمضمون عنه، وليس هو على قواعد المعاملات.

وإلى الماليّة وشرطها الثبوت في الذمّة وإنكان متزلز لاً، وإن لم يكن لازماً كالثمن في مدّة الخيار والمهر قبل الدخول وكمال الجعالة قبل الفعل لقوله تعالى:
﴿ وأنا به زعيم ﴾ ، ويختصّ الأوّل بإسم الحوالة وهي عقد شرع لتحويل ما يستحقّ من المال من ذمّة إلى ذمّة وتفتقر إلى المحيل وهو الذي عليه الحقّ للمحال.

والمحال: وهو الذي له الحقّ على المحيل.

والمحال عليه: وهو الذي يتحوّل الحقّ إلى ذمّته من ذمّة المحيل.

وما به الحوالة: وهو الحقّ المالي، ويشترط فيها رضا الشلاثة وعلمهم بالقدرة ولزوم الدين أو الصيرورة إليه؛ وملاءة المحال عليه بما يحال عليه أو علم المحال بعجزه عنه، فعلى هذا لو أحاله على معسر لم يعلم بإعساره، ثمّ تجدّد له يساره قبل العلم بكونه وقت الحوالة معسراً هل للمحال الفسخ أم لا؟ فيه تردّد ينشأ من زوال الموجب، وعدم العلّة علّة العدم، ومن أصالة بقاء الخيار، فلا يسقط باليسار المتجدّد عنه، وفي وجوب إشتغال ذمّة المحال عليه بمثل ما يحال عليه تردّد، يظهر من تردّد الشيخ فيه (٣)، وهذا الكلام يتضمّن أمرين قد وقع من الشيخ خلاف في كلّ منهما.

أحدهما: لو أحال على مشغول الذمّة هل يشترط تماثل الحقين أم تصحّ الحواله مع تخالفهما؟ فإنّه قال في المبسوط (٤): لاتصحّ الحوالة إلاّ بشرطين: أوّلاً:

۱_یوسف ۷۲:۱۲.

٢ ـ إيضاح الفوائد: ج ٢، ص ٨٤

٣_ المبسوط: ج ٢. ص ٣١٣ و ٣١٦.

٤ _ المبسوط: ج ٢، ص ٣١٣.

كتاب الضّمان كتاب الضّمان

إتَّفاق الحقِّين في الجنس والنوع والصفة، وثانياً: كون الحقّ ممّا يصحّ فيه أخــذ البدل قبل قبضه، فإنّا لو لم نراع اتّفاق الحقّين أدّى إلى أن يلزم المحال عليه أداء الحقّ من غير الجنس الذي عليه، ومن غير النوع وعلى غير الصفة وهو غير جائز، وإنَّما شرطنا أن يكون الحقِّ ممّا يقبل أخذ البدل فيه قبل قبضه؛ لأنَّـه لايـجوز الحوالة بالمسلَّم فيه قبل قبضه؛ إذ الحوالة ضرب من المعاوضة، وهي لا تصحّ في المسلِّم فيه قبل قبضه، ثمَّ قال في المبسوط (١١) بعد ذلك: قال قوم: الحوالة بيع إلَّا أنَّه غير مبنيّ على المكايسة والمغابنة، وإنّما هو مبنيّ على الإرفاق والمعاونة، فلا تجوز إلّا في دينين متّفقين في الجنس والصفة، ولاتجوز إذا كانا في جـنسين مختلفين، ولا في جنس مع اختلاف الصفة فيجب أن يكونا حالين أو مؤجّلين أجلاً واحداً، فلايجوز أن يكون أحدهما حالاً والآخر مؤجّلاً، ولاأن يكون أحدهما صحيحاً والآخر مكسوراً، ولاأن يكون أحدهما أكثر؛ لأنّ المقصود الرفق دون المكايسة والمغابنة ثمّ قال: ويقوى في نفسي أنّها ليست ببيع، بل هي عقد منفرد، ويجوز خلاف جميع ذلك إلّا زيادة أحد النقدين على صاحبه؛ لأنّه ربا فلايمتنع أن نقول: إنَّ الحوالة تجوز فيما له مثل وفيما يثبت في الذمَّة بعد أن يكون معلوماً، وهذا مخالف لكلامه السابق فقد ظهر تردّده في هذه المسألة وأنّ اختياره موافق لإختيار العلّامة(٢).

وثانيهما : أنّ إثنتغال ذمّة المحال عليه بمال المحيل هل هو شرط في صحّة الحوالة أم تصحّ الحوالة على البرئ؟

وله في هذه المسألة أيضاً قولان ذكرهما في المبسوط أيضاً.

أحدهما: الإشتراط وعدم صحّة الحوالة على البريّ، ذكره في أوّل باب

۱ _ المبسوط: ج ۲، ص ۳۱٦ _۳۱۷. ۲ _قو اعد الأحكام: ج ۲، ص ۱٦٣.

الحوالة(١).

وثانيهها: عدمه، وصحّتها على البريّ ذكره بعد ذلك (٢)، وهذا موافق لما اختاره العلّامة (٣)، وابنه (٤) ـ رحمها الله ـ عملاً بأصالة الجواز، وأصالة عدم الاشتراط، ولعموم قوله تعالى : ﴿أوفو ابالعقود ﴾ (٥)، فلو أحال مشغول الذمّة على بريّ فهو اقتراض، والمحتال وكيل المحيل في قبضه من المحال عليه، فلا يصحّ رجوعه بما أقبض على القابض الذي هو وكيل، بل إنّما يرجع على من قبض له الذي هو الموكّل، فلو تصرّف فيه القابض عوّض ما له في ذمّة الموكّل، ولو أبرأ المحال عليه المحتال لم يصحّ الإبراء لمن لادين عليه، ولو انعكس الفرض كانت وكالة مختصّة لا اقتراضاً لكنّها جازت بلفظ الحوالة لإشتراكهما في المقصود، أعني لستحقاق المطالبة، ولو أحال من لاحق عليه على مثله فهي وكالة في اقتراض وهي ناقلة فتبرأ ذمّة المحيل من حقّ المحتال ويتعلّق بذمّة المحال عليه وتبرأ ذمّة المحال عليه من حقّ المحيل، هذا مذهب ابن إدريس (٢)؛ لأنّها تحويل للحقّ من ذمّة إلى عليه من حقّ المحيل وإن لم يبرأه المحتال.

ويؤيده ما رواه عقبة بن جعفر عن أبي الحستن الله قال: سألته عن الرجل يحيل الرجل بمال على صيرفي ثمّ يتغيّر حال الصيرفي أيرجع إلى صاحبه إذا احتال ورضى؟ قال: «لا»(٧). وترك الإستفصال في حكاية الحال مع قيام

١ ـ المبسوط: ج ٢، ص ٣١٣.

٢_المبسوط: ج ٢، ص ٣٢١.

٣_قواعد الأحكام: ج ٢، ص ١٦٣.

٤_ إيضاح الفوائد: ج ٢، ص ٩٢.

٥ ـ المائدة ٥:١.

٦ ـ السرائر: ج ٢، ص ٨٠.

٧_ وسائل الشيعة: ج ١٨، ص ٤٣٤، الباب ١١ من كتاب الضمان، ح ٤.

كتاب الضّمان كتاب الضّمان

الإحتمال يدلّ على العموم، وذهب الشيخ (١)، والمفيد (٢)، وابس البرّاج (٣)، وابس حمزة (٤) إلى أنّه لاتبراً ذمّته ما لم يبرأه المحتال وله الرجوع عليه مطلقاً بدون إبرائه، واشترط ابن الجنيد (٥) في صحّة الرجوع على المحيل بدون الإبراء عسر المحال عليه أو موته، احتج الشيّخ شها رواه زرارة في الحسن عن أحده المن في الرجل يحيل الرجل بمال كان له على رجل آخر فيقول الذي احتال: برأت من مالي عليك قال: «إذا برأه فليس له أن يرجع عليه وإن لم يبرئه فله أن يرجع على الذي أحاله» (٢)، وأظن أن ترك الإستفصال في حديث أبي الحسين المن على ما رواه عقرة بن جعفر إعتماداً على الإستفصال في حديث أبي الحسين المن على ما رواه عقرة بن جعفر إعتماداً على الإستفصال في حديث أبي الحسين المن على ما رواه عقرة بن جعفر إعتماداً على الإستفصال في هذا الحديث.

وأمّا ما احتجّ به ابن الجنيد(٧) من أنّها معاوضة ومع تعذّر العوض يـرجـع مستحقّ لستيفائه إلى عوضه كالبيع.

مجاب بأن قول المحتال «برأت من مالي عليك» قبول فلايكون معاوضة وإلاّ لم تصح كالبيع، ويختص ما إذا كان المضمون نفساً بإسم الكفالة وهي عقد شرع للتعهد بالنفس ويفتقر إلى كفيل ومكفول له ويشترط فيهما رضاهما دون رضاء المكفول، نعم يشترط تعيينه وتنجيزها فلو قال: أناكفيل أحدهذين الشخصين فأيهما أتيت به برأت ذمّتي من الكفالة لم تصحّ.

وكذا لوقال: إن قدم الحاج فأناكفيل لفلان، ويعلم من هذا أنّ التعليق مبطل للكفالة؛ لأنّه على تقدير صحّته يكون المؤثّر في الحكم الشرعيّ وقوع الشرط،

١ ـ النهاية ونكتها: ج ٢، ص ٤٠.

٢_المفنعة: ص ١٤٨ـ٥ ٨١٥.

٣_نقله عنه في مختلف الشيعة: ج ٥، ص ٥٨ ٤.

٤ ـ الوسيلة: ص ٢٨٢.

٥ _ نفله عنه في إيضاح الفو اثد: ج ٢، ص ٩٣.

٦ _ وسائل الشيعة: ج ١٨، ص ٣٣٤، الباب ١١ من كتاب الضمان، ح ١.

٧_نفله عنه في إيضاح الفوائد: ج ٢، ص ٩٣.

والمؤثّر في الحكم الشرعي لايكون إلّا ماجعله الشارع مؤثّراً، والشارع إنّما جعل المؤثّر العقد لاوقوع الشرط، وهذا ماصرٌ - به الشيخ في المبسوط(١)، وذهب بعض إلى عدم منافاته للصحّة محتجّاً بما رواه أبان بن عثمان عن أبي عبّاس قال: قلت لأبي عبدالله ﴿ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَيك اللَّهُ ال خمائة درهم» قال: «عليه نفسه ولاشيء عليه من الدراهم فإن قال: على خمسائة درهم إن لم أدفعه إليه قال الله : تلزمه الدرهم إن لم يدفعه إليه "٢)، ويلزم منه أنه يلزمه دفعه إن لم يدفع الدراهم؛ لأنَّها في تقدير منع الخلوِّ عن دفعه وثبوت خمسمائة درهم عليه وعدم أحد طرفي مانعة الخلوّ يستلزم ثبوت الآخر، فيدلُّ حينئذِ على أنّ تحمّل التعليق لايخلّ بها، فلايكون التنجيز شرطاً لصحّتها، وهذا مخالف لما عليه أكثر الأصحاب، وليس صحّتها مقيّدة بالحلول والتنجيز، بل يصحّ كفالة كلّ من يجب عليه حضور مجلس حكم الحاكم الذي يجب الإنقيا دلحكمه، ولايشترط على الكفيل العلم بكميّة الحقّ ولاكيفيّته، فإنّ الكفالة بالبدن لابه، ولا يصحّ على حدود الله لأنّه لا تأخير فيها، وقيل: لأنّ مبناها على التخفيف، ويجوز ترامي الكفالات، وإذا أبري الأصل برؤا بأسرهم، ولو تعذّر على الكفيل هل يصع ترامى إحضار المكفول بهربه، أو غيبته غيبة منقطعة فهاهنا ثلاثة إحتمالات:

الكفالات؟

أحدها : الزامه إداء ما عليه من الحقِّ؛ لأنَّ الكفيل وثيقة، فإذا تعذَّر إستيفاء الحقّ من المكفول استوفى من الوثيقة كالرهن، فإنّه يباع عند عجز المديون عن الأداء و تمرّده عنه.

وثانيها : براءته منها لتعذِّر إحضاره فكان كالموت في بطلان الكفالة، ولأنَّ الحضور سقط عن المكفول فيبرأ الكفيل من الإحضار، وهو ملتزم به لابأداء ما في

١ ـ المبسوط: ج ٢، ص ٣٣٩.

٢_ وسائل الشيعة: ج ١٨، ص ٤٣٢، الباب ١٠ من كتاب الضمان، ح ١.

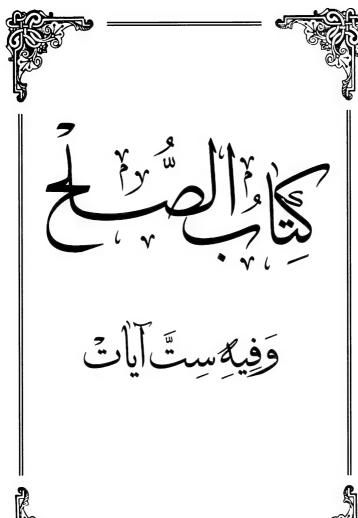
كتاب الضّمان كتاب الضّمان

ذمّة المكفول من الحقّ.

وثالثها: عدم خروج الكفيل من الكفالة ووجوب الصبر عليه إلى حين تمكّنه من الإحضار؛ لأصالة بقاء الكفالة مع امتناع التكليف بما لايطاق، ويجب على الحاكم الزام المكفول بالحضور إن امتنع عن الحضور مع الكفيل، وإن كان الكفيل متبرّعاً كان وجوب الحضور والزام الحاكم مشر وطأ بطلب المكفول له وإلا

ولو حكم الحاكم على الكفيل بأداء ما في ذمّة المكفول عند تعذّر إحضاره رجع على الكفيل بما أدّى، وعلى تركته إن مات بعد الأداء، وعلى المكفول له إن ظهر سبق الموت على الأداء.











لِسُــمِ الْلَهِ الزَّهُ إِل الزَّكِياحِ مِ

وهو عقد شرع لقطع التنازع غالباً، وقد يكون لنقل الأعيان، ونقل المنافع معنى الصلح وإبراء الذمم، فلمّا صلح لهذه الأمور المذكورة ولقطع التنازع اختلف فيه هل هو عقد منفر دبرأسه أم متفرّع على غيره؟ فذهب أكثر الأصحاب إلى الأوّل.

> وقيل: إنّه نوع من البيع والإجارة والهبة والإبراء والصرف، فيثبت له أحكامها وفيه ستّ آيات.

> > وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَنْيِهِمَا فَأَنِعَثُواْ حَكَمًا مِن أَهْلِهِ وَحَكَمَا مِنْ أَهْلِهَآلِن يُرِيدَ آإِصْلَحَا يُوفِقِ ٱللَّهُ بَنْهُمَّآ إِنَ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا (١)

بيان آية «وإن خفتم شقاق بسينهما...» والأحكسام المنفادة منها

الأولى: قوله تعالى: ﴿وإن خِفْتُم ﴾، الشقاق المشاقّة: وهي المخالفة والمعادات أخذت من الشَّق بالفتح، وهو القريّ والقطع؛ لأنّ كلّا من المتعاديين يطلب قطع عرى الإتصال وهتك ستر المجاملة، أو من الشَّق بالكسر وهو الطرف والناحية، فإنّ كلّ واحدمنهما يكون في ناحية، و ﴿شقاق بينهما ﴾ أصله منوّن حذف التنوين وأضيف إلى الظرف على الإتساع كقوله تعالى: ﴿بل مكر اللّيل والنهار ﴾ (٢) من إضافة المصدر إلى المشبّه بالمفعول، فإنّ أصل «مكر اللّيل» مكر

۱ _ النساء 2:0 ٪.

۲_سأ ۲:۳۳.

في الليل، فتجوّز فيه إلى مكر الليل، أو على أن جعل البين مشاقاً، واللّيل والنهار ماكرين، فهو على هذا من إضافة المصدر إلى المشبّه بالفاعل كقولهم: نهارك صائم، ﴿ فَلِعِثُوا ﴾، الضمير للولاة ﴿ حَكَماً من أهلِهِ ﴾، أي من أهل الزوج ﴿ وَ حَكَماً مِن أهلِها ﴾، أي من أهله ومن أهلها؛ لأنّ واحدمنهما أعلم بسرائر صاحبهم، وأشفق عليه من الأجانب.

فإنقلت :كون أحدهما أبرّبصاحبه يحتمل الميل إليه وذلك يوهم الزيغ عن الحقّ.

قلت : إنّما يجب أن يتّخذ الحكم منّن لم يكن أهلاً لمظنّة الميل، ومن يعلم أنَّه يعرف أنَّ الشفقة على صاحبه هو أن يحدوه على أن لا يخالف أمر الله، وأن لايتبع الهوى كما قيل في توجيه: «أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»(١)، إنّ نصرة الأخ ظالماً هو أن يردعه عن الظلم، ﴿إِن يُسريدا ﴾، أي الحكمان وقيل: الزوجان، * إصلاحاً * ، لحال الزوجين على الأوّل ولحالهما على الثاني، * يُوفّق الله بَيِّنَهُما ﴾، أي يجمعهما على الحقّ على الأوّل، ويلقى بينهما المودّة والمحبّة على الثاني وقيل: الضمير في «يريدا»للحكمين، وفي «بينهما» للزوجين، والمعنى حينئذِ إن قصدا إصلاح ذات البين بنيّة صادقة صافيّة عن شوائب كدورات الأعراض النفسانيّة أوقع الله ببركة صدقهما ونصحهما المحبّة والألفة بمين الزوج والزوجة وقيل: الضميران للزوجين (٢)، والإصلاح بمعنى المصالحة أي إن يـريد إصلاح ما بينهما من الكدورات ويطلبا سلوك طريق الحقّ بعقدٍ يرفع المنازعة والخصومة بينهما يصطلحان عليه، بأن يوجب كلُّ منهما على نفسه ما يرضي بـ ٩ صاحبه عنه يؤلُّف الله به بين قلبهما بتوفيقه إلى يوم القيامة بما أوجب كلُّ منهما

١ ـ السنن الكبر ي للبيهفي: ج ١٠، ص ٩٠.

۲_الکشّاف: ج ۱، ص ۵۰۸.

لصاحبه، وكذا إذا كان الضميران عائدين إلى الحكمين، فإنَّ الإصلاح أيـضاً قـد يطلق على قصد المصالحة، وذلك بأن يوقعا بينهما عقداً لقطع المنازعة بينهما ويوجب الصلاح والإصلاح لهما.

ويشترط فيهما العقل، والذكورة، والحريّة، والعدالة ويجوز أن يكونا من شروط العكمين غير أهلهما حملاً للأهليّة على الإيمان، فإنّ من ليس مؤمناً ليس أهلاً للمؤمن.

> ﴿ إِنَّ الله كان علماً خبيراً ﴾، فيعامل كلّاً من الزوجين والحكمين بما يـعلمه منهما من إرادة الإصلاح وعدمها.

> والخبير: جودة العلم أي عالم بالبواطن وعالم بتوافقهما وتخالفهما. فيعلم كيف يرفع الشقاق ويوقع الوفاق قيل: ليس للحكمين ولايــة الجـمع ولاولايــة التفريق وقيل: لهما ولاية كليهما، والحقّ أنّ لهما ولاية الجمع بدون إذن إن رأياً صلاحهما في ذلك وليس لهما ولاية التفريق الاّ بإذن الزوج وإذن المرأة وإن كان التفريق خلعاً.

> > لَّحَيْرَ فِ كَثِيرِ مِن نَجْوَنهُ مَ إِلَّامَنِ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْإِصْلَاجِ بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَالِكَ ٱبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ فَسَوْفَ نُوْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا (١)

الثانية :قوله تعالىٰ : ﴿ لَّاخير في كثير من نَّجوائهم إلَّا من أمـر بـصدقةٍ أو بيان أية «لاخير معروفٍ ﴾، «من» يجوز أن تكون مجرورة المحلّ، إمّا على التبعيّة لـ«كثير»، أي إلّا فيمن أمر بصدقة أو بمعروف، فتكون النجوي بمعنى المتناجيين، أي لاخير فيي المستفادة منها كثيرٍ من المتناجيين إلّا في متناجٍ أمر بصدقة كقولك: لاخير في القوم إلّا في نفرٍ

حير فـي کـثير من نـ سجو اهسم...» والأحكىمام

١ _ النساء ١٤٤٤.

منهم، وإمّا من نجوي بتقدير مضاف أي إلّا في نجوي من أمر بصدقة، وإمّا من لهم بدونه، ويجوز أن تكون منصوبة المحلِّ على أنَّ الإستثناء منقطع فالمعنى حينئذٍ لكن من أمر بصدقة نجواه خير.

فإن قلت : ما فائدة إقحام كثير ، وهلَّا قيل: في نجو اهم؟

قلت: الإشارة إلى كثير التناجي بما لاخير فيه وقلَّة ما خير فيه جدًّا، وعلى تقدير الوجهين الأخيرين تكون النجوي بمعنى التناجي وهو ما يتعاورونه بينهم من الكلام.

ما هو المراد من

والمعروف: كلّ ما يستحسنه الشرع ولايستقبحه العقل، وقد فسّر ه بعضهم المعروف في المعروف في الحسنة، وقيل: هو عام يشمل كلّ عملٍ صالحٍ من إغاثة الملهوف، وهداية الضالُّ، وصدقة التطوّع، وتشييع الجنازة، وعيادة المريض، وزيارة الأخوان والسعي في حوائجهم، وزيارة قبور الأنبياء، والأَنمّة المعصومين، وأمثال ذلك.

ويجوز أن يرادبالصدقة الواجب منها، وبالمعروف ما هو على سبيل التطوّع منها ﴿ أُو إصلاح بين النَّاسِ ﴾ ، بأن يسعىٰ في رفع التنازع ودفع الخصومات، وفي إيقاع الألفة بينهم بطريق شرعى، عن النَّبْقَ عَلَيْكَ : «كلام ابن آدم كلَّه عليه، لاله إلَّا ماكان من أمرِ بحروفٍ،أو نهى عنمنكر،أو ذكر الله»(١).

وعَنه وَهِذَا اللَّهِ عَالَ لأبي أيُّوبِ الأنصاري: «ألا أدلَّك على صدقة هي خير لك من حمر النعم تصلح بين الناس إذا تفاسدوا وتقرّب بينهم إذا تباعدوا»(٢)، وعطف الإصلاح على المعروف بـ «أو» مع أنّ الإصلاح داخل في المعروف ليس من قبيل «ملائكته وجبرئيل»، بل لأنّ الإقتصار على الدخول فيه مخلّ بإفادة الإهتمام الذي يقتضيه المقام فتأمّل.

١ ـ الكشّاف: ج ١، ص ١٦٥.

٢_تنبيه الخواطر: ج ١، ص ٦.

كتاب الصّلح ١٤٧

﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ﴾ المذكور لعظم الشأن العالي المرتبة ﴿ لِمِتَعَاءَ مَـرْضَاتِ اللهِ ﴾، مفعول له أي لإبتغاء مرضات الله ﴿ فسوف نؤتيه أجراً عظياً ﴾، قرئ بالياء لتقدّم ذكر الله ورجوع الضمير إليه وبالنون التفاتاً من الغيبة إلى التكلّم إظهاراً للعظمة والكبرياء كقوله: ﴿ سنلق في قلوب الذين كفروا الرعب ﴾ (١) بعد قوله: ﴿ بلله مولاكم ﴾ (١).

رتّب الجزاء على الفعل بعد أن بني الكلام على الأمر إشارة إلى أنّ مجرّد الأمر بدون الفعل كمن، أمر بالصدقة ولم يتصدّق مع تمكّنه منها ووجوبها عليه، ويأمر بالمعروف ولم يأتِ به، ويأمر بالإصلاح ولم يصلح لن يترتّب عليه الأجر العظيم، بل لايترتّب عليه أجر أصلاً، بل قديترتّب عليه عقوبة وعذاب، كما يدلُّ عليه الإنكار المستفاد من قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُونِ النَّاسِ بِالبِّ وتنسون أنفسكم ﴾ (٣)، وقيّدالفعل بابتغاء مرضات الله، فإنّه لو فعل ذلك رياء وطلباً للشهرة، أو لنفع دنيوي لم يستحق عليه أجراً أصلاً، فضلاً عن أن يستحقّ الأجر العظيم، بل ربّما استحقّ بذلك العقاب الأليم، ولو فعل ذلك ولم ينو به شيئاً لم يؤثم، ولربّـما أوجر عليه تفضَّلاً، بل الأجر العظيم لايترتَّب عليه، وقيل: لايترتَّب عـليه أجـر أصلاً؛ لأنَّه ليس بعمل بل في حكم العبث لقوَّله ﴿ إِنَّهَا الأعمال بالنيّات ولكلِّ امرئ مانوي»(٤)، ويعلم من هذه الآيات سواغ عقد الصلح، فإنّه إذا ترتّب الأجر العظيم على الإصلاح لزم سواغ عقد الصلح بطريق الأولويّة، بل قد يفهم منه حصول الأجر في الآخرة، فإنّ قطع الخصومات ورفع المنازعات من أفعال البرّ، وكلّ برّ فعل لوجه الله فلابدّ له من أجر.

۱ _ آل عمران ۱،۱۵۱:۳

۲_ آل عمران ۲:۰۵۰.

٣_البفرة ٢:٤٤.

٤ _ كنز العمال: ج ٣، ص ٧٩٢ _ ٧٩٣، ح ٨٧٧٨

وَإِنِ اَمْرَأَةُ حَافَتْ مِنْ بَعْلِهَ انْشُوزَاأَوَا ِعْرَاصًا فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِإَ أَن يُصْلِحَ ابْيَنُهُمَا صُلْحًا وَّالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنفُسُ الشُّحَّ وَإِن تُحْسِنُواْ وَتَنَّقُواْ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا (١)

> بيان آية «وإن أمرأة خافت من بعلها نشوزاً...» والأحكــــام المستفادة منها

الثالثة: قوله تعالى: ﴿وإن اَمرَا أَةٌ خافت من بعلها نُشُوراً أو إعراضاً ﴾، «امرأة» مرفوعة بفعل يفسّره هذا المذكور يجب تقديره وحذفه، أمّا وجوب التقدير فلئلا يدخل حرف الشرط على اسم، وأمّا حذفه فلئلا يلزم اجتماع المفسّر والمفسّر، وارتكاب هذا الطريق إيماء إلى بناء الحكم على شدّة الخوف و «خافت نشوزاً»، أي خافت وقوع نشوزٍ أو إعراض، وتفسير الخوف بالتوقّع ليس واقعاً في موقعه؛ لأنّه لا يستعمل إلا فيما هو مرغوب للنفس، والنشوز هو أن يمنعها نفسه أو نفقته، وما يجب لها عليه من المودّة والرحمة، وترك الإيداء بالسب والضرب والدمدمة.

والإعراض: هو أن يقل الإقبال عليها بما هو متعارف بين الزوجين من المجالسة، والمؤانسة، والمحادثة والإنبساط، والبشاشة وأمثال ذلك سواء كان بسبب أو بغيره، والمعنى أنّه إذا ظهر مخائل أحد هذين الأمرين عليه، وحذرت من وقوع أحدهما أو وقوعهما، ﴿فَلاجناح عليهما أن يصلحا بينهما صُلحاً ﴾، «يصلحا» أصله يتصالحا أدغمت التاء في الصاد، أي أن يوقعا فيما بينهما صلحاً وهو أن تسقط عنه شيئاً من بعض حقها لمستمالة واستجلاباً لقلبه، عسى أن لايقع منه شيئ ممّا عزم عليه من الأمور المذكورة، وإن كان قد وقع فعسى أن يزول عنه

١ _ النساء ١:٨٢٨.

كتاب الصّلح ١٤٩

هذا من جانبها، ومن جانبه أن يزيل ماكان عليه من أمارات النشوز والإعراض. وقرئ: «يصلحا» من الإصلاح بين المتنازعين، أو صلحاً على هذا يجوز أن يكون مفعولاً به، ويجوز أن يكون منصوباً على المصدر كالوجه الأوّل، وقرئ: في الشواذ «يصلحا» من أصلح ونحوه أصبر بمعنى إصطبر.

﴿ والصلحُ خيرٌ ﴾ ، «خير » يجوز أن يكون للتفضيل يعني خير من الخصومة، أو من الفرقة، أو من سوء العشرة، أو لا يكون، والمعنى حينئذٍ أنّه خير من الخيور، أي خير في نفسه لا يتطرّق إليه من حيث إنّه صلح شرُّ أصلاً، كما أنّ الخصومة شرُّ في نفسها لا يتطرّق إليها من حيث إنّها خصومةٍ خير أصلاً، ﴿ وَالحضرتِ الاَتفْسُ الشحَّ ﴾ ، «أحضرت » من الإحضار بمعنى جعل الشيَّ حاضراً، ومنه أحضرت فلاناً القاضيّ أي جعلته حاضراً عنده، والمعنى جُعلتْ الأنفس حاضرة للشحّ غير غائبة عنه، أي منطبعة منجبلة عليه لا يكاد تنفك عنه، ولا يمكن أن يفارقها.

والجملتان معترضتان الأولى للترغيب في المصالحة، والثانية تمهيد للعذر في المماكسة والمشاحة، والمعنى أن أنفس العباد منطبعة على المشاحة والمماكسة في الحقوق، لا يكاد أن تسمح نفس بترك حقّها، و تجود على خصمها بما يجب لها عليه ﴿ وَ إِنْ تُحْسِنُو ا ﴾ ، بأن تتركوا ما لكم من الحقوق لأجل إصلاح ذات البين ﴿ وَ تَتَكُو ا ﴾ ، أن تجوزوا و تتركوا ما يجب عليكم من الحقوق، أو أن تطلبوا ما ليس لكم من الحقوق ﴿ فَإِنَّ الله كان بما تعتقلونَ ﴾ من الإحسان والإتقاء ﴿ خبيراً ﴾ شديد العلم والخبرة، فيجازيكم على أعمالكم بما تقتضيه خبرته، وضع العلم والخبرة بالعمل موضع الجزاء عليه مبالغة في ترتب الثواب والجزاء على العمل، فإنّ المجاز أبلغ من الحقيقة، قيل: كان عمران بن حطّان الخارجي من أدمّ بني آدم وكانت إمرأته في غاية الجمال فحدّقت النظر إليه يوماً فحمدت الله فسألها عن ذلك فقالت: لأنّي وإيّاك من أهل الجنّة؛ لأنّك رزقت مثلي فشكرت، وإنّي قد

رزقت مثلك فصبرت، وقد وعد الله الجنّة لعباده الصابرين والشاكرين.(١)

تِّنَبي*ٽ*هُ

خلاصة ما أفساده المصنّف في الآية

في الآية دلالة على أنّ عقد الصلح سائغ، وإن كان على ترك أمر غير مشروع، فإنّ النشوز والإعراض من الزوج بالنسبة إلى الزوجة في حالة الزوجية غير مشروع، لكنّه مخصوص بمورد الآية، فلايصح الصلح مع قاطع الطريق للإمتناع عنه، ولاعلى ما لايجوز أخذ العوض عنه كالصلح مع امرأة لتقرّ له بالزوجيّة، أومع شاهد من إقامة الشهادة، أوليمتنع عن كتمها، وكذا إذا كان المدّعي كاذباً فصالحه المنكر فراراً من توجّه اليمين عليه إلّا أن يرضى به باطناً، وكذا لو صالحه مع إنكاره ظاهراً على بعض ما عليه سواء عرف المدّعي مقدار المال أو لا، فإنّ الصلح في مثل ذلك لايشر ملكاً ولاابراءً إلّا أن يعرف المالك ما عليه فيسقطه إختياراً لااضطراراً، فإنّ الصلح لايحلّ حراماً، ولايحرّم حلالاً فلايصح الصلح على استرقاق حرّ، ولااستباحة بضع، ولاعلى خمر أو خنزير.

يَسْتُلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنْفَالِّ قُلِ ٱلْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِّ فَاتَقُوااَللَّهَ وَأَصْلِحُواٰذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُواْاللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَكُمْ مُؤْمِنِينَ (٢)

الرابعة : قوله تعالىٰ : ﴿يَسئلونك عَنِ الأَنْفَالِ قُل الأَنْفَالُ شَهِ وَ الرَّسُول ﴾ ، «الأَنْفَال» جمع «نفل» كالأَنْقَال جمع «ثقل» وهو الزيادة على الشي يقال: لهذا على هذا نفل أي فضل وزيادة ومنه النافلة للصلاة الزائدة على الفرض ومنه قول

بسيان آيسة «يسئلونك عن الأنسفال قسل الأنسفال قسل الأنسفال...» والأحكسام المستفادة منها

۱ ـ الکشّاف: ج ۱، ص ۷۱ ـ ۵۷۲ ـ ۵۷۲.

٢_الأنفال ٨: ١.

كتاب الصّلح

بيد:

* أن تقوى ربنا خير نفل *(١)

وجاء بمعنى العطية، ومنها النوافل للرجل الكثير العطاء، وقد اختُلف في معناه هاهنا عن أبي عبد الله النخال كلُّ ما أخذ من دار الحرب بغير قتال وكلَّ أرض إنجلى عنها أهلها بغير قتال _أيضاً _ وساها الفقهاء فيئاً والأرضون الموات والآجام وبطون الأودية ورؤوس الجبال وقطائع الملوك وميراث من لاوارث له وهي لله وللرسول ولمن قام مقامه بالحق»(١)، ﴿فَاتَقُوا الله ﴾ واحذروا التخاصم والإختلاف فيما بينكم ممّا يأمركم به، ﴿وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْتِكُم ﴾، أي حقيقة الأحوال الواقعة بينكم، أو الخصلة أو الحالة الحاصلة في الإتصال الواقع بينكم الذي هو مناط نظام أموركم، ومدار صلاح أحوالكم ﴿وَأَطِيعُوا اللهُ وَرسولهُ إن كنتم مؤمنين ﴾، فإنّ التّقوى والإصلاح والإطاعة من لوازم الإيمان.

پ**َ**نَّبلیٽ

خلاصة ما أفاده المصنّف في الآية في هذه الآية دلالة على الأمر بالإصلاح بين الناس، وهو إيقاع الصلح بينهم بما يقطع التخاصم ويرفع التنازع، والأصل في الأمر الوجوب فهو فرض كفاية، فإنّه من شعب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد يصير فرض عين بتعيّن الشخص له، والآية نزلت في فتيان المهاجرين والأنصار وشيوخهم ممّن شهدوا بدراً، فإنّهم كانوا قد اَختلفوا فقال الشبّان: نحن أحقّ بالأنفال؛ لأنّا نحن المبادرون إلى ما أمرنا رسول الله، وقدجعل لنا الجعل على ما أمرنا أن نبادر إليه

۱ ـ الكشَّاف: ج ۲، ص ۱۹۳.

٢_جوامع الجامع: ج ٢، ص ١ _ ٢.

وقال الأشياخ: كنّا لكم رداءً ولو أنهزمتم لاتّخذتم إلينا فلاتذهبوا بالغنائم دوننا فنز لت.(١)

> وَإِن طَآبِهَتَانِمِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْهُمَّا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُواْ ٱلِّي تَبْغِيحَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ اللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓ أَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (١)

> > بــيان آيـة «وإن طــــانفتان مــن المسومنين...» المستفادة منها

الخامسة : قوله تعالى : ﴿ وإن طآئفتان مِنَ المُّؤمِنينَ ﴾، وصفت الطائفتان بكونهما من المؤمنين إحترازاً عن الطائفتين اللَّتين ليستا منهم، فإنَّه لايجب على والأحكسام المؤمنين الإصلاح بينهما، بل ربّما يجبعلي المؤمنين إلهاب الفتنة مع التمكّن من إلهابها إطفاءً لنائرة الكفر عملاً بالمثل السائد: أللَّهم سبعاً وذئباً، ﴿ الصَّتَكُوا ﴾ . أي طلب كلّ طائفة منهما قتال الأخرى أو قتلها.

روي أنّ حمار رسول الله ﷺ راث وهو راكبه فأمسك عبدالله بن أبيّ على أنفه وقال جدَّد الله عليه اللَّعنة والعذاب: خلِّ عن حمارك فقد آذانا بنتن روثه، فقال عبدالله بن رواحّه ﷺ الروث حمار رسول الله ﷺ لأطيب ريحاً منك ومضى رسول الله عليه السبيله، وطال الخوض بينهما حتّى تسابا وغضب لكلّ واحدِمنهما جمع من قومه فتضاربا بالجريد والنعال، فنزلت فجاء رسول الله عليه فأصلح بینهما.(۳)

وعلى هذه الرواية، الآية لاتدلُّ على إيمان عبدالله بن أبي، فإنِّها منزلة على

١ _ الكشّاف: ج ٢، ص ١٩٤.

٢_الحجرات ٩:٤٩.

٣_ الكشَّاف: ج ٤، ص ١٣٦٤ صحيح مسلم: ج ٣. ص ١٤٢٤، ح ١٧٩٩.

كتاب الصّلح ٢٥٢

ظاهر حاله، وأيضاً يجوز أن يقال: إنها محمولة على التغليب؛ إذ كان من قومه من كان مؤمناً حقيقة، وقيل: إن الطائفتين هما الأوس والخزرج، ﴿فَأَصْلِحُوابِينَهُما ﴾، أي فادعوهما إلى الصلح وترك القتال إذا وقع بينهما عقد المصالحة، وهو عندي هو الأقوى، وقد مرّ لم بسيفاء تفسير هذه الآية قبل ذلك فتذكّر له.

﴿فَإِن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغى ﴾ على أختها ﴿حتى تولى ﴾، أي ترجع ﴿إلى أمرِ الله ﴾، أي إلى حكم الله وهو ترك التعدّي والبغي، وقيل أمر الله: هو الصلح، ﴿فَإِن فاءت ﴾، أي رجعت عن الإصرار على البغي، ﴿فَأَصلحُوا بَيْنَهُم ابالعَدْلِ ﴾، أي ملتبسين بترك الميل مع إحداهما، وقيل: العدل هو مقتضى كتاب الله فيدخل فيه الأمر بترك الميل دخولاً أوّليّاً، ﴿وأقسِطُوا ﴾، أي أزيلوا القسط بالعدل ﴿إنَّ الله يحبُّ المقسطين ﴾، فإنّه عادل ومقتضى العدل الرضا به، وهذا المعنى يحبّه الله سبحانه وتعالى .

إِنَّمَاٱلْمُوْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْبَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونِ (١)

السادسة : قوله تعالى : ﴿ إِنَّا اللَّوُمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ الدخولهم تحت أب واحد بيان آية «إنّما وهو النّبْقي الله واحدة وهي زوجاته المطهّرات، وتعدّدهن لايخلّ بمعنى إخروا الله والأحكام الوحدة لدخولهن تحت معنى الوحدة الزوجيّة، وقيل: لأنّهم منتسبون إلى أصل المسفادة منها واحدوهو الإيمان.

*فأصلحُوا بين أخويكُم * وضع المظهر موضع المضمر إيذاناً بترتب الحكم على الوصف المناسب، وتخصيص الإثنين بالذكر، لأنهما أقل من يقع بينهما

١ ـ الحجرات ٤٩:١٠.

الشقاق والعدوان، وقد يراد بالأخوين الطائفتان، ويؤيّد ذلك قول من فسرهما بالأوس والخزرج وإضافة الأخوين إلى ضمير المخاطبين أعني المؤمنين للاستعطاف ﴿وَاتّقوا الله ﴾ من المخالفة فيما أمركم به ﴿لعلّكم ترجمون ﴾ بسبب التقوى .

ئ<u>ۇ</u> تاھىيىپ تىرىر

لابدّ للصلح من أركان أربعة: المُصْطَلَح، والمُصْطَلِح ويشترط فيهما: العقل، والبلوغ، والحريّة فلا يصحّ الصلح إذا كان أحدهما صبيّاً أو مجنوناً أو عبداً غير مأذون، فضلاً عن أن يكون أحدهما.

والمصطلح عليه، والمصطلح به، ويشترط فيهما: التملّك، فلايصح إذا كان لحدهما غير متملّك، فضلاً عن أن لايكون شيء منهما متملّكاً، ولايشترط في شيء منهما العينيّة، بل يصحّ الصلح لوكان أحدهما عيناً، والآخر منفعة، وكذا لوكانا منفعتين فيصحّ جعل خدمة العبد المضبوطة بالعمل أو الزمان عوضاً، فلواعتق مالك العبد صحّ العتق ولم يبطل عقد الإجارة، لكن في جواز رجوع العبد على سيّده بأجرة الخدمة نظر، ينشأ من أنّ العتق سرى إلى رقبته دون خدمته، فكا نها مستثناة معنى لوجوبها على العبد باشتغال مولاه رقييّته بها في حين جواز الاشتغال، أعني زمان الرقيّة كما لو أوصى لرجل برقيّته، والآخر بخدمته فأعتقه ربّ الرقيّة، ومن اقتضاء العتق زوال الملك عن الرقبة، وهذا زوال فلزم منه زوال تسلّطه عليه ضمان لوازم الرقيّة كالخدمة وغيرها وآثار الرقيّة الذي من جملتها استحقاق الخدمة قد انمحى بالعتق فيجب له الأجرة على المعتق، وعلى هذا التقدير هل يجوز له الإمتناع من الخدمة؟ فيه إحتمالان:

أركـــان الصـــلح وشروطه كتاب الصّلح كتاب الصّلح

أمّا إحتمال جواز الإمتناع فلكونه حينئذٍ أجيراً ولم ينعقد بينهما عقد الإجارة.

وأمّا إحتمال عدم الإمتناع فلإمتثاله أمر السيّد في حين عقد الصلح وجوباً، ومن ثمّ تعلّق حقّ الخدمة الذي مدار صحّة عقد الصلح عليه برقبته فلا يصح له الإمتناع منه، وإن وجب أجرته على السيّد لزوال وجوب نفقته عليه.

* * *









وَفِيهِ ثَلاثُ آيَاتُ







لِسُـــمِ الْلَهِ الزَّكُمٰنِ الزَّكِيـــيِّ

وَإِن طَلَقَتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُم هُنَّ فَرِيضَةً فَنِضفُ مَافَرَضْتُمْ إِلَّا أَن يَعْفُونَ أَوْتَعْفُواْ الَّذِي بيَدِه عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ۚ وَأَن تَعْفُوۤ أَأَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۚ وَلَاتَنْسَوُاٱلْفَضْلَ يَيْنَكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَاتَعْمَلُونَ بَصِيرُ (١)

الأُولىٰ : قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِنْ طَلَّقَتُمُوهُنَّ مِنْ قِبِلَ أَنْ تَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضَتُم لَمنَّ طلقتمو هنّ من قبل فريضةً ﴾، أي سمّيتم لهنّ مهراً ﴿فنصف مافرضتم ﴾، أي فالواجب عليكم نصف ما أن تحسوهنّ...» والأحكسسام المستفادة منما

سمّيتم، وهذا دليل على أنّ المراد بالجناح في الآية المتقدّمة تبعة المهر؛ لأنّ قوله: «فنصف ما فرضتم» إثبات للجناح المنفى هناك، وفيه دلالة أيضاً على أنّ «أو» في

الآية السابقة ناصب بمعنى إلّا أن يوجد، أو إلى أن توجد تسمية المهر فتدبّر.

* إِلَّا أَنْ يَغْفُونَ ﴾ ، أي النساء المطلّقات ف «يعفون» في محلّ النصب بـ «أنْ»، والنون ضمير جماعة المؤنّث فلايسقطه؛ لأنّها ليست علامة للرفع والواو لام الفعل، ووزنه «يفعلنَ»،بخلاف قولك في جماعة المذكّر الرجال يعفون، فإنّ الواو ضمير، والنون علامة الرفع فيقال في نصبه: لن يعفوا، ﴿ أُو يَعْفُوا ﴾ عطف على محلِّ «يعفون» وقرئ بسكون الواو تشبيهاً بالألف، فإنّ الواو والياء أخوان له، ﴿الذي بيده عقدةُ النكاح *، وهو الولي والوكيل على قول، وحمله على الزوج غير جائز

١ ـ البفرة ٢: ٢٣٧.

لفظاً ومعنيً.

أمّا لفظاً؛ فلأنّ تسمية الزيادة على الحقّ عفواً غير معهود، والقول بأنّـه إن أعطاها الجميع لترك الرجوع في النصف عفو، وأنّه قد أر تكب فيه طريق المشاكلة لايخلو عن تكلّف سمج لااحتياج إليه.

وأمّا معنى ؛ فلأنَّ عقدة النكاح إنّما هي بيد الزوجة، أو بيد الولي أو الوكيل، لابيد الزوج، وأنّ الذي بيده إنّما هو حلّ تلك العقدة، على أنّ الإستثناء حينئذٍ غير صحيح؛ لأنّ التقدير حينئذٍ فالواجب على الأزواج نصف المهر إلّا أن يعفوا، فالواجب عليهم الجميع، وفساد هذا القول ظاهر لايخفى.

هذا، وقدسنح لي في صحّة الإستثناء على تقدير أخذه توهّم اجحاف من وجهٍ، وقلّة إنصاف من آخر عقّب الحكم بأخذه وإعطائه بالعفو من جهة الزوجة والزوج، فإنّ في أخذ الزوجة النصف مجّاناً من غير طلاق بينهما، وخدمة منها له واستمتاع بها منه قد يوهم قلّة إنصاف منها، وإعطاء الزوج النصف ومنعها النصف الآخر بعد استحقاقها تمام المسمّى لو دخل بها يوهم الإجحاف، لاسيّما إذاكان الطلاق الذي هو سبب التنصيف من جهته، فذكر العفو من جهتها بقوله: ﴿إلّا أَن يعفون ﴾ إزاحة لتوهّم عدم الإنصاف بالنسبة إليها، ثمّ ذكر العفو من جهته بقوله: ﴿وأو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ﴾، إزاحة لتوهّم الإجحاف في حقّه، وإن جاز كلّمنهما لكلّمنهما.

فإن قلت : عقدة النكاح بعد العقد وقبل الطلاق بيد الزوج، فلايلزم فساد المعنى.

قلت : الذي هو في يد الزوج بعد العقد وقبل الطلاق إنّـ ما هـ و النكـاح لاعقدته، وبعد العقد لامعنى لأن يقال عقدة النكاح في يد الزوج.

فإن قلت :كما أنّه لامعنى لأن يقال بعد العقد للزوج الذي بيده عقدة النكاح

كتاب الوكالة ٢٦١

كذلك لامعنى له بالنسبة إلى الولي والوكيل.

قلت : التقدير الذي كان بيده عقدة النكاح ذلك صحيح بالنسبة إلى الولي والوكيل، وأمّا بالنسبة إلى الزوج فلايصح.

ولقائل أن يقول: إنّ المراد بعقدة النكاح ما عقد ولزم من أثر الإيجاب والقبول، ممّا يتفرّع عليه أحكام الزوجيّة الواقعة بين الزوجين، وهو في يد الزوج إن شاء استمرّ عليه وإن شاء حلّه بالطلاق ﴿ وَأَنْ تعفواْ أَقرَبَ للتّقوى ﴾ قرئ بالتاء على الخيبة، والخطاب للرجال والنساء على ما روي عن ابن عبّائش ﴿ وَأَنْ تعفواْ)، والتذكير للتغليب، وعن الشعبي: أنّه مخصوص بالرجال (١٠)، والجمع لأنّه لكلّ زوج، ومحلّ «أن تعفواْ » على الإبتداء أي والعفو أقرب للتقوى، واللّم في «للتّقوى» أجليّة أي العفو أقرب من أجل التقوى، وحاصله أنّ العفو أدعى إلى إتّقاء معاصى الله، وقيل: لإتّقاء كلّ واحدصاحبه.

*ولاتنسُواالفَضلَبينكُم * قرئ بضم الواو وكسرها؛ لأن الساكن إذا حرّك حرّك بالكسر «وبينكم» منصوب على الظرفيّة و «الفضل» بمعنى الإفضال والتفضّل، وهو الإتيان بما لايجب من الإحسان، وحاصله الوصيّة بإحسان كلّ إلى صاحبه أي لاتتركوا الإحسان فيما بينكم راكبين إلى محض ما أوجبه الله عليكم، ومآل هذا النهي الأمر بعدم الإقتصار على الإتيان بالواجب على كلّ من المتصاحبين على الآخر، وهذا الأمر للإستحباب *إنّ الله بما تعملون بصيرٌ *(")، فيجازيكم على حسن صنيعكم أنّه لايضيع أجر المحسنين.

تتميم

ر. الآية تدلّ على صحّة عقد النكاح إذا أوجبه الولي، فإنّ نفاذ العفو موقوف على كون العافي متصف بأنّ عقدة النكاح في يده أي هو الولي والوكيل، أمّا كون عقدة النكاح في يد الولى فظاهر.

خلاصة ما أفــاده المصنّف في الآية

وأمّاكونها في يد الوكيل، فإنّه كلّماكان في يد الموكّل من الأمر الذي وقع فيه التوكيل فهو ينتقل إلى الوكيل، وعقدة النكاح كانت في يد الموكّلة فقد انتقلت إلى الوكيل، فيصحّ إيجاب العقد منهما على من وليا أمره، لكن يشترط في الوكيل البلوغ والعقل، وفي صحّة توكيل الصبيّ المميّز إذا بلغ عشراً تردّد، فمن قال بصحّة عتقه وصدقته ووصيّته بالمعروف جوّز توكيله، ومن لم يجوّز منه شيّ من ذلك لم يجوّز التوكيل، وفي اشتراط الحريّة تردّد الأقرب جواز توكيل عبدها؛ لأنّه لامانع منه، والأصل الجواز وكذلك عبد غيرها إذا كان مأذوناً، ولايشترط الذكورة، فيجوز للمرأة أن توكّل مثلها في عقدة النكاح، وعلى أنّ للولي أن يعفو عن حقّها إذا طلقها الزوج قبل الدخول، لكن قد اشترط الأصحاب في صحّة عفو الولي شرائط:

شرائط صحّة عفو الولي

أحدها : وقوع الطلاق فلو عفى قبله لم يصح.

وثانيها :كون الطلاق قبل الدخول.

وثالثها :كونها صغيرة سواءكانت بكراً أو ثيّباً.

ورابعها: أن يكون الولي أباً أو جدّاً.

وخامسها : أن يكون العفو عن بعض حقّها لاعن جميعه.

قيل: وللوكيل أيضاً ولاية العفو بالشروط المذكورة، فيسقط شرط كون الولي أباً أو جدًا، وهذا قول الشيخ في النهاية، فإنّه قال فيها: والذي بيده عقدة كتاب الوكالة ١٦٣

النكاح الأب، أو الأخ إذا جعلت أمرها إليه أو من وكلته في أمرها(١)، وإليه ذهب ابن البرّاج (٢)، وقال في الخلاف: هو الأب أو الجدّ(٣)، وهو مذهب ابن إدريس (٤)، واختاره العلّامة في المختلف(٥)، وادّعى الشيخ على ما اختاره في الخلاف الإجماع، فإنّه قال هناك: دليلنا على ذلك إجماع الفرقة وأخبارهم(٢).

وأنت خبير بأن مخالفة ابن البرّاج فيه، ونقل العلّامة والشيخ نجم الدين بن سعيد (٧) أبداً ما يحلّ عدا الإجماع، وأيضاً لا خلاف بين القوم في صحّة توكيل المرأة الغير فيه، وأنّ إيقاع الوكيل العقد الصحيح فيصدق عليه الذي بيده عقدة النكاح فيصح عفوه بظاهر نصّ الآية.

فإن قلت : على تقدير حمل «الذي بيده عقدة النكاح» على الزوج ما معنى عفوه؟

قلت: إذا قبضت المرأة المهر بعد العقد وقبل الدخول وتصرّفت فيه وطلّقها الزوج قبل الدخول فللزوج أن يعفو عن نصفه، ويصحّ هذا العفو بلفظ الهبة والإبراء، وكذا لو أتلفه الزوج صحّ أن تهبه بلفظ الهبة والإبراء والعفو، ولا يفتقر إلى القبول، ولو كان المهر عيناً موجودة لم يزِل الملك بلفظ الإبراء والعفو، ويفتقر في الهبة إلى القبول والإقباض، وفي إجراء العفو مجرى الهبة نظر، ينشأ من عموم قوله تعالىٰ: ﴿فنصف ما فرضتم إلّا أن يعفون أو يعفو أ الذي بيده عقدة النكاح ﴾، فهو يتناول الدين والعين، ومن أنّ المفهوم منه عرفاً لمنقاط ما في الذمّة.

۱ _ النهاية ونكتها: ج ۲، ص ۳۱۷.

٢_المهذَّب: ج ٢، ص ١٩٦.

٣_ الخلاف: ج ٤، ص ٣٨٩، المسألة ٣٤.

٤_السرائر: ج ٢، ص ٥٧٢.

٥ _ مختلف الشيعة: ج ٧، ص ١٣٣.

٦ ـ الخلاف: ج ٤، صَ ٣٩٠، ذيل المسألة ٣٤.

٧ ـ شرائع الإسلام: ج ٢، ص ٢٢٢.

وَكَذَالِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَ تَسَاءَ لُواْ بَيْنَهُمْ قَالَ قَابِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُهَ قَالُواْلَبِثْنَا يَوْمًا أَوْبَعْضِ يَوْمٌ قَالُواْ رَثِكُمُ أُعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَأَنِعَثُواْ أَحَدَكُم بِوَرِقَكُمْ هَـٰلَهۦٓ إِلَى المَدِينةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقِ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَ بِكُمْ أَحَدًا (١)

الثانية :قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِك بِعِثْنَاهِم لِيتَسآ ءلُّو ابِينَهُم ﴾ ، أي بعثهم كإنامتهم

بيان آية «وكذلك بعثناهم ليتساءلوا المستفادة منها

بمسام بيسيار. بينهم...»والا حكام في الغرابة، وكون كلّ منهما أمراً خارقاً للعادة، حقيقاً بأن يتعجّب منه شاهداً على كمال قدرة الصانع القدير أنّه يفعل ما يشاء حسب ما يريد، واللّام في «ليتساءلوا» للعلِّيَّة، وقيل: للعاقبة أي ليسأل بعضهم بعضاً، وليوقعوا التساؤل بينهم، ويجعلوا ذلك مبحثاً يدلُّ به بعضهم بعضاً على كمال قدرة الله وحكمته، وليعلم سائر الناس أحوالهم فينقله كابر عن كابر ليصير على وجه الأرض عبرة لدوى النهي "قال قائلٌ منهُم كَمْ لبثتُم ﴾ بيان للتساؤل و «كم» في موضع النصب بـ «لبثتم» والمميّز محذوف، والتقدير: عشرين يوماً لبثتم أو أقلِّ أو أكثر، وإنَّما قال ذلك لشك اعتراهم، واللبث المكث لايطلق إلّا على بقاء أكثر من ساعة، ﴿قَالوالبثنا يوماُّ أُو بعض يوم ﴾، إنّما قالوا ذلك لأنّهم كانوا في مكان مظلم فلم يدروا أنّهم في يومهم أو في غدهم، فإنَّهم إذا كانوا في يومهم كان لبثهم بعض يوم، وإذا كانوا في غدهم كان لبثهم يوماً أو بعض يوم ﴿قالوارَبُّكم أَعْلُمُ بِمالبِثُمُ ﴾ هذا قول بعض آخر منهم قد علم طول مدّة المكث إمّا من الأمارات والعلامات، أو بوحي منه تعالى و «ما» مصدريّة، أي ربّكم أعلم بلبثكم لايعلمه إلّا هو، وحاصله أنّكم لاتعلمون بــه

١ _ الكهف ١٩:١٨.

كتاب الوكالة كتاب الوكالة معادر المركالة معادر المركالة معادر المركبات المر

تحقيقاً، وإنّما ترمون فيه رجماً بالغيب، وإنّما يعلمه تحقيقاً الله العالم بكلّ شيء.

﴿ فَابْعَتُوا أحدُكم بَورِقِكم هذه إلى للدَينةِ ﴾ . يجوز أن يكون ترتب ما بعد الفاء على ما قبلها بإعتبار ظنّهم كسب العلم بمدّة المكث من أهل المدينة، فإنّهم إذا علموا يوم الأسبوع والشهر والسنة يوشك أن يفتسوا عنه ويتوصلوا بذلك إلى مدّة اللّبث، ويجوز أن يكون ذلك من أسلوب كلام الحكيم، أي اؤعرضوا عن التفتيش عن مدّة اللّبث، فإنّه لا يتعلّق به حينئذٍ مزيّة فائدةٍ ، واشتغلوا بما هو أهمّ منه من ترتيب أمر المعاش من المأكل.

قيل: دخلوا الكهف وقت الصباح وانتبهو ابعد الزوال.

والورق الفضّة مسكوكة أو غير مسكوكة، ووصفها باسم الإشارة القريب للقلّة، أو للحقارة، أو لقربها من أيديهم بالنسبة إلى ما خلّفوه وراءهم، وفي هـذا دلالة على جواز ادّخار النفقة، وأنّه لاينافي التوكلّ، وعلى جواز التوكيل.

"فلينظر أيّها أزكى طعاماً"، في الكلام حذف أي فلينظر إلى أهل المدينة «أزكى» أي أجل، أو أطيب طعاماً "فليأتكم برِزْق منه "، أي من ذلك الطعام الذي هو أزكى "وليتلطّف"، أي وليتخذ اللطف شعاراً في الأمر المبعوث فيه فلايعيّن أو فلا يطلع أحداً على أمره، فإنّهم كانوا فرقين من قومهم.

فَلَتَاجَاوَزَاقَاكَ لِفَتَىٰهُ ءَاتِنَاغَدَآءَ نَالَقَدْلَقِينَامِن سَفَرِنَاهَٰذَانَصَبًا (۱)

الثالثة :قوله تعالى : ﴿فلمّا جاوَزَ ا﴾ ، الموعد وهي موضع الصخرة ﴿قال﴾ ، بيان آية «فلمّا جساوزا قبال جساوزا قبال أي موسى ﴿لفتُهُ آتِنَا غداءَنَا ﴾ ، أي ما أعددناه من الغداء لنأكله في الغداة ﴿لقَدَ لفستا والأحكام والأحكام السفادة منها

۱ ـ الکیف ۲:۱۸.

لقَينَا من سَفَرِنَا هَذا نَصِباً ﴾ أراد بهذا السفر السير عن الصخرة إلى حيث كان في تلك المسافة.

تذييل

خلاصة ما أفاده المسصنّف فسي الآيتين ال

في هذين الآيتين دلالة على مشروعيّة الوكالة في غير هذه الشريعة، ويعلم استمرار مشروعيّتها إلى شريعتنا الغرّاء أدام الله أنوارها وأعلى آثارها بالإجماع، وبفعل النَّبِيِّ سَيَّتُ ، فإنّه وكّل السعاة في أخذ الصدقات، وروي أنّه وكّل عروة البارقيّ في شراء شاة للأضحية، ووكّل أبا رافع في قبول نكاح ميمونة (۱۱)، وعن جابر في أنّه قال: أردت الخروج إلى خيبر فذكرت لرسول الله الله الله الله الله قال: «إذا أتيت وكيلي فخذ منه خمسة عشر وسقاً» (۱۲).

وهي مبنيّة على أربعة أركان:

أركان الوكالة

الأوّل: العقد: وهو ما يدلّ من جانب الموكّل على استنابةٍ في التصرّف، ومن جانب الوكيل على قبول لها، وهي عقد جائز لكلّ من المتعاقدين فسخه، لكنّه من طرف الوكيل مطلق، ومن طرف الموكّل مشروط بالعلم، فلو عزل الموكّل الوكيل ولم يعلم الوكيل بالعزل نفذت تصرّفاته؛ لأنّه لم ينعزل ما لم يعلم، ولو عزل نفسه بطلت سواء علم الموكّل أم لم يعلم، و تبطل بموت كلّ منهما وبخروجه عن التكليف ولو بالإغماء وبفعل الموكّل ما وكّل فيه.

وشرط صحّتها التنجيز، فلو علّقت بشيء أو أخّرت إلى زمان لم ينعقد أمّا تنجيزها وتأخير التصرّف فليس بمخلٍ، وعند الفساد بالشرط هل يجوز للوكيل التصرّف عند حصول الشرط؟ إحتمالان:

۱ ــ المغني في فقه أحمد بن حنبل: ج ٥، ص ٥١. ٢ ــ مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٨٨٥. ح ٢٩٣٥.

كتاب الوكالة ١٦٧

أحدهما: جوازه؛ إذ الموكّل أذن له في التصرّف، غاية ما في الباب آنّه علّقه بشرط وقد وجد المعلّق عليه، فيكون تصرّفه تصرّفاً مأذوناً فيه فلا يكون فاسداً. وثانيهما: عدمه؛ لأنّ العقد باطل فلا يترتّب عليه أثره، وعلى تقدير صحّة

التصرّف تظهر الفائدة في الحكم بالفساد في صورة يكون للوكيل جعلاً، فإنّه على تقدير الفساد لم يستحق الجعل . تقدير الفساد لم يستحق الجعل بل أجرة المثل، وعلى تقدير الصحّة يستحقّ الجعل.

وقال الشيخ فخرالد ين يَتُن في الإشكالات (١٠): والأصح الثاني، وهو منعه من التصرّف مطلقاً، وعلّله بأنّ الكلّي لا يوجد إلّا في أحد الجزئيّات، وليس هاهنا إلا الوكالة وقد ارتفعت، وعلّل الأوّل بوجود المقتضي، وهو الإذن وانتفاء المانع، إذ ليس إلّا رفع الوكالة، ورفع الخاصّ لا يستلزم رفع العام فلم يرفع الإذن ولالازمه بل ملزومه.

الثاني: الموكّل، وشرطه صحّة تصرّفه فيما يـوكّل فـيه بـملك أو ولايـة، فلايصحّ توكيل الصبيّ ولو كان مميّز ألعدم صحّة تصرّفه أصالة ونيابة، وقيل: تصحّ إذا بلغ عشراً، وقد تقدّم الخلاف ووجهه، ولاالمجنون و تبطل بـطريان الجـنون، و تصحّ في دور الإفاقة و تختصّ به، ولاالقن إلّا بالإذن إلّا فيما لا يتوقّف عـليه، ولاالوكيل إلّا به صريحاً أوكناية.

وهل علوّ شأن الوكيل عن الموكّل فيه وعدم وفاء طاقته به إذن أم لا؟ فيه إحتمالان: أقربهما نعم: لدلالة الحال عادة وعرفاً على الإذن معنىً فيهما، ويحتمل لا؛ لأنّ التصرّف في مال الغير مبنيّ على الاحتياط التامّ، وهو مقصور على أحد الدلالات الثلاث ولاشيء منها هاهنا.

وهل العجز عن البعض إذن في التوكيل بالجميع أم مقصور على البعض؟

١ ــ إيضاح الفوائد: ج ٢، ص ٣٣٤.

أقربه الثاني؛ لأنّ التوكيل للحاجة، فاختصّ بما مسّت الحاجة إليه.

وقال الشيخ في المبسوط: يحتمل العموم لجوازه في كلّ من الأجزاء (۱)، وتخصيصه بالبعض ترجيح بلامرجّح، ولاالمحجور عليه إلّا فيما لايمنع الحجر التصرّف فيه، ولامحرماً في نكاح أو ابتياع صيدسواء كان الموكّل محرماً أو محلّاً. وفي صحّة توكيل الزوج الحاضر غيره في طلاق زوجته قولان: ذهب الشيخ في النهاية (۱)، وابن البرّاج (۱)، وأبو الصلاح (۱) إلى المنع؛ لرواية زرارة عن الصادق المنع؛ لرواية في الطلاق، (۱)، فهذا وإن كان مطلقاً لكن حمله الشيخ على الحضور والأخبار المجوّزة على الغيبة جمعاً بين الأدلّة.

وذهب ابن إدريس (٦)، والعلّامة (٧)، وابنه (٨) إلى الجواز؛ لأنّـه فـعل يـقبل النيابة فصحّ دخوله فيها وضعّفا رواية زرارة.

الثالث: الوكيل، وشرطه البلوغ والعقل، وليس الإيمان، ولاالعدالة شرطاً فتصحّ وكالة الفاسق ولو في إيجاب النكاح، ووكالة الكافر على مثله.

ولو ارتد المسلم لم تبطل وكالته، لكن لايصح وكالة ذمّي على مسلم لذمّي أو مسلم؛ لأنّ الوكالة سبيل ﴿ ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ﴾ (١٠) ويكره أن يتوكّل المسلم للذمّي على المسلم.

الرابع :متعلَّق الوكالة، وشرط صحَّته يصرَّف الموكّل فيه وقبوله للـوكالة،

١ ـ نقله عنه في إيضاح الفوائد: ج ٢، ص ٣٣٥.

٢_النهاية ونكتها: ج ٢. ص ٤٤.

٣_نفله عنه في مختلف الشيعة: ج ٦، ص ١٩.

[£]_الكافي في الفقه: ص ٣٣٧.

۵ ـ تهذیب الأحکام: ج ۸، ص ۳۹، ح ۱۲۰.

٦_السرائر: ج ٢، ص ٨٣٠

۷_مختلف الشيعة: ج ٦، ص ٢٠.

٨_ إيضاح الفوائد: ج ٢، ص ٣٣٥.

٩ _ النساء ١:١٤١.

والضابط فيه أن لايكون غرض الشارع فيه متعلّقاً بصدوره من شخصٍ واحدٍ معيّن، كالطهارة مع القدرة عليها، والصلاة الواجبة، والصوم مادام حيّاً، والإعتكاف، والحجّ الواجب مع القدرة، والنذر وما أشبهه، وكونه معلوماً علماً يرتفع به كثرة الغرر فيفتقر صحّة توكيله في شراء عبد إلى وصفه بوصفٍ يرتفع معه الإبهام، وفي الإطلاق إحتمالان: أقربه الجواز، ووجهه أنّ الموكّل أقام الوكيل مقام نفسه فيما وكّله فيه فقد جعل التعيين والإختيار إليه، فكما أنّ التوكيل يقتضي صحّة الشراء كذلك الإطلاق يقتضى جعل التعيين والإختيار إليه.

وذهب الشيخ في المبسوط (١١) إلى عدم الجواز؛ لأنّه غرر، ولأنّه كلّما صحّ التوكيل فيه صحّ مباشر ته بالفعل إجماعاً، ويلزمه كلّما لايصحّ مباشر ته بالفعل فلايصحّ التوكيل فيه، وشراء المجهول لايصحّ مباشر ته فلايصحّ التوكيل.

وأُجيب عنه (٢) بمنع جهالة الموكّل فيه، فإنّه وكّله في شراء عبد والإطلاق يقتضي جعل التعيين إليه فلاجهالة في الموكّل فيه.

ولو قال الموكّل لوكيله: أنت وكيلي في كلّ قليل وكثير، أو في مالي من قليل وكثير ففي صحّة الوكالة خلاف.

ذهب الشيخ في المبسوط (٣)، والخلاف (٤)، والعلّامة (٥)، إلى عدم الصحّة، واحتجّ بإفضائه إلى الغرر العظيم المستلزم للتصرّ فبالنسبة إلى حال الموكّل؛ لأنّه ربّما التزم في العقود بما لا يمكنه الوفاء به وما يؤدّي إلى ذهاب ماله.

وأيضاً لادليل على صحّة هذه الوكالة.

۱ ــ المبسوط: ج ۲، ص ۳۹۱.

٢ ـ إيضاح الفوائد: ج ٢. ص ٣٤١.

٣_المبسوط: ج ٢، ص ٣٩١.

٤_ الخلاف: ج ٣٠ ص ٥٥ ٣. المسألة ١٤.

٥ _مختلف الشيعة: ج ٦، ص ٢٣.

وذهب ابن إدريس (١)، والمفيد (٢)، وسلّار (٣)، وابن البرّاج (٤) إلى الصحّة وهو ظاهر كلام الشيخ في النهاية (٥)، ومنع ابن إدريس (٦) لزوم الغرر أو الضرر محتجّاً بأنّ الوكيل ليس له أن يفعل ما يضرّ الموكّل فيصحّ فيتقيّد بالمصلحة.

واعترض بعض المحقّقين بأنّ وجه الصحّة منافٍ لأصل المسألة؛ لأنّـه إذا كان وكيلاً فيما تقتضيه المصلحة لم يكن وكيلاً في كلّ قليل وكثير.

وقد يقال: إنه أراد بالقليل والكثير ما هو مقيد بالمصلحة، والمطلق لفظاً قد يقيد فحوى، والعام قد يخصّص حكماً شرعاً أو عرفاً، والحاصل أنّه إن أراد بالقليل والكثير ما يعمّ المصلحة وغيرها فالعقد واضح البطلان؛ لأنّه يدلّ على سفه الموكّل فيكون باطلاً، وإن أراد بالعموم والإطلاق ما هو مخصّص ومقيد بالمصلحة فالعقد ظاهر الصحّة.

ولو قال: وكُلتك في إبراء زيد من كلّ قليل وكثير تعلّق لي بـذمّته جـاز، ولايشترط علم الموكّل ولاالوكيل ولامن عليه الحقّ بالمقدار.

* * *

۱ _ السرائر: ج ۲، ص ۸۹.

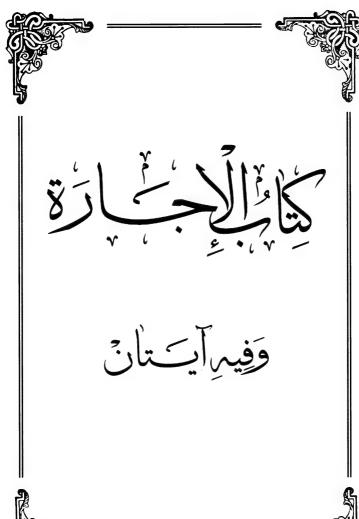
٢_المفنعة: ص ٨١٦

٣_ المراسم: ص ٢٠١.

٤_جواهر الفقة: ص ٨٠ المسألة ٢٩٤.

٥ _ النهاية ونكتها: ج ٢، ص ٤١.

٦ ـ السرائر: ج ٢. ص ٩٠.









لِسُ مِاللَّهِ الزَّكُمْ إِنَّ الزَّكِيدُ مِ

معنى الإجــارة اصطلاحاً وشرعاً وهي مشتقّة من الأجر: وهو عوض العمل، وفي الشرع: عقد يفيد إنتقال المنافع المعيّنة بعوض معيّن مع بقاء العين لمالكها.

واحترزنا بالعوض عن العارية وبانتقال المنافع عن النكاح فإنّه لاستباحة المنافع لالانتقالها، وبالعقد عن الجعالة فإنّه لابدّ فيه من إيجاب وقبول، والجعالة وإن اشتملت على الإيجاب لكنّه لاقبول فيها.

والإجارة عقد لازم الطرفين إلّا أن يشترط فيها خيار الفسخ، أو يظهر بالمستأجر أو الأجرة عيب، أو يكون الموجر على خلاف ما وصف مع عدم الرواية فلايبطل بالبيع، ولاالعذر إذا أمكن الاندفاع، وفي الفسخ بموت أحد المتعاقدين خلاف نقل ابن إدريس عن علم الهدى من المسائل الناصريّة (١) عدم الفسخ لقوله تعالى: ﴿أوفوابالعقود ﴾؛ ولأنّ المنفعة كانت حقّاً للموجر وهو جائز التصرّف، وتصرّف بعقدٍ لازمٍ فلايجوز إبطاله وقد انتقل إلى المستأجر، فإن مات انتقل الحق إلى ورثة الميّت، واختاره ابن إدريس (٢)، وأبوالصلاح (٣)، والعلّمة في القواعد (٤)، وقال الشيخ المقيّد ﴿ الموت يبطل الإجارة (٥)، وإليه ذهب الشيخ في

١ ـ المسائل الناصريّات: ص ٤٣٦ (المسألة المائتان).

٢_السرائر: ج ٢، ص ٤٤٩.

٣_ الكافي في الفقه: ص ٣٤٨.

٤_قواعد الأحكام: ج ٢. ص ٢٨١.

٥ ــ المفنعة: ص ٦٤٠.

النهاية (١)، والخلاف (٢)، واختاره سلّار (٢)، وقال في المبسوط: والأظهر عند أصحابنا أنّ موت المستأجر يبطلها، وموت الموجر لايبطلها (٤)، وقال ابن الجنيد: فلو مات المستأجر قام ورثته مقامه (٥).

وقال العلّامة في القواعد (١٦)؛ لا تبطل بالموت إلّا إذا كان الموجر موقوفاً عليه فيموت قبل انتهاء المدّة فالأقرب بطلان الإجارة في الباقي؛ لأنّه يتجدّد لنا العلم بموته إنّ ما تخلّف من مدّة الإجارة وكان ملكاً للبطن الثاني عن الواقف لاعنه فلم يكن داخلاً في ملكه فكانت باطلة، فيرجع المستأجر على ورثة الموجر بباقي الأجرة، بخلاف إيجار ما ليس وقفاً، فإنّ الورثة يرثون عنه؛ لأنّه ملك له مكان إيجار هلكه فلا تبطل بموته.

فإن قلت : ماذا يدلُّ على مشروعيَّته؟

بيان أدلَّة الإجارة قلت: الإجماع والسنَّة، أمَّا الإجماع: فلأنَّه لم يخالف أحد من علماء الأمَّة في مشروعيَّته.

وأمّا السنّة: فلما روي عَنه ﷺ أنّه قال: «مابعث الله نبيّاً إلّا رعى الغنم فقال أصحابه: وأنت فقال: نعم كنت أرعى على قراريط لأهل مكّة» (٧).

وعنه ﷺ أنّه قال: «قال الله: ثلاثة أناخصمهم يوم القيامة رجل أعطى بي ثمّ غدر، ورجل باع حرّاً فأكل ثمنه، ورجل إستأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه

١ ـ النهاية ونكتها: ج ٢، ص ٢٧٧.

٢_الخلاف: ج ٣، ص ٤٩١، المسألة ٧.

٣_ المراسم: ص ١٩٦.

٤_ المبسوط: ج ٣، ص ٢٢٤.

٥ ـ نفله عنه في مختلف الشيعة: ج ٦، ص ١٤٣.

٦ _قواعد الأحكام: ج ٢، ص ٢٨٢.

٧_مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٨٩٩، ح ٢٩٨٣.

كتاب الإجارة

أجره»^(۱).

وعَنه ﷺ أنّه قال: «اعطوا الأجير أجره قبل أن يجفّ عرقه، واعطو االسائل وإن جاء على فرس» (٢)، ويدلّ على مشروعيّته فيما عدا ما نقلنا أيضاً آيتان:

قَالَتْ إِخْلَاهُمَايَنَأَبَتِ أَسْتَغْجِزُهُ إِنَ خَيْرَمَنِ أَسْتَغْجَرْتَ ٱلْقَوِئُ ٱلْأَمِينُ (٣)

الأولى: قوله تعالى: ﴿قالت إحداهما يا أَبْتِ اسْتَنَجْرَت ﴾، لرعبي الغنم، بيان آية «يا أبت الستنجره...» والإستيجار: طلب الإجارة، وقد مرّ تفسيرها، وقيل: هي عقد بين شخصين على والأحكام فعل معلّق بنفع معيّن، والأصحّ أنّها عقد يقتضي نقل المنفعة المعيّنة من مالك جائز المستفادة منها التصرّف إلى غيرٍ مثله بعوض مقدّر.

وقيل: هي إنتقال منفعة مقدّرة بنفسها أو بزمانها من شخص إلى غيره بعوضٍ معيّن على جهة التراضي، ﴿إنَّ خيرَ من استأجَرْتَ القوى الأمينُ ﴾، «خير » إسم إنّ و «القويّ الأمين » خبر ها، أي خير الأجراء الذين استأجرتهم، خبر متصف بصفة القوّة والأمانة، قيل: إنّ قائلة هذا القول هي التي جاءته تدعوه على الإستحياء، وروي أنّ أباها قال لها: من أين عرفتِ قوّته وأمانته؟ فقصّت عليه ما رأته من رفع الحجر الذي كان على رأس القليب وحده، وأمرها بالمشي خلفه، وغضّ البصر عند محاورتها (٤).

١ ـ مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٨٩٩، ح ٢٩٨٤.

٢ ـ مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٩٠٠، ح ٢٩٨٧.

٣_ الفصص ٢٦:٢٨.

٤ ـ الكشّاف: ج ٣. ص ٤٠٣.

بيان آية «قال إنّى

والأحكسام

المستفادة منها

قَالَ إِنِّ أُرِيدُأَن أُنصِحَكَ إِخدَى أَبْنَقَ هَنَيْنِ عَلَّ أَن تَأْجُرُ فِي ثَمْنِي حِجَجٍّ فَإِن أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَيْن عِندِكَ وَمَا أُرِيدُأَن أَشُقَ عَلَيْكَ شَتَجِدُ فِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِن الصَّلِحِينَ (۱)

الثانية :قوله تعالى : ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَن أُنكحك إحدى ابنَتَى ﴾، أي على أن تأجرني نفسك لرعاية غنمي وسقيها مدّة ثمان سنين.

فإن قلت : هلّا قيل: فقال إنّي أريد ليترتّب قوله على قولها، ويكون إجابة لسؤالها؛ فإنّ محصّل قولها: لستأجره إنّ خير من استأجرت القويّ الأمين، لستأجره فإنّه قويّ أمين؟

قلت: أخرج الكلام مخرج الإستئناف مبالغة في الإهتمام بشأنه، فكأن قائلاً قال لمّاسمع حكاية ما قالت لأبيها: ماذا قال أبوها؟ فقيل: قال إنّي أريد أن لُكحك إحدى ابنتي هاتين، وفي قوله: ﴿هاتين ولالة على أنّه كان له غيرهما لئلّا يفوت فائدة التعيين بالإشارة.

فإن قلت : ما موقع قوله: ﴿على أن تأجرنِي ثمانِي حجج ﴾؟

قلت : هو قولك أنكحتك فلانة بنت فلان على كتاب ألله وسنّة نبيّه على مهر مبلغه كذا وكذا، أي كائناً على إيجار ثماني حجج.

فإن قلت : على ما ينتصب «ثمان»؟

قلت : إن جعلْت «تأجُرني» من الإيجار بمعنى جعله أجيراً كان ظرفاً، أي تأجرني نفسك مدّة ثماني حجج، وإن جعلته من آجرك الله بمعنى أثابك كان

١ ـ القصص ٢٨:٧٧.

مفعولاً به بتقدير مضاف تثيبني خدمة ثماني حجج.

والحِجّة بكسر الحاء العام، ﴿فَإِنْ أَتَمْتَ ﴾ الثمانية بسنتينِ وجعلتها ﴿عَشْراً فَينْ عِنْدُكَ ﴾، أي فذاك الإتمام تفضّل قد تبرّعت به من ذات نفسك من غير أن أحمّلك إيّاه، ﴿وَمَا أُريد أَن أَشقّ عليكَ ﴾، أي لم أقصد في هذا الأمر أن أحمّلك مشقّة تلقى فيها عرق الغربة بأن أكلّفك أبعد الأجلين، أو بأن أكلّفك في الخدمة ورعي الغنم ما يعسر عليك القيام به، كما هو دأب المستأجرين الخائفين من غير أهل الصلاح.

﴿ سَتَجِدُني إِنْ شَاء اللهُ مِن الصّالحِينَ ﴾ ، أي من الذين لا يكلفون أجراءهم ما يعسر عليهم من الخدمة ، بل يوكلون الأمر في الخدمة إلى مروّة الأجير، وما يتيسّر له من العمل ممّا يحسنه، و يجوز حمله على عموم الصلاح، و تدخل حسن المعاملة فيه دخولاً أوّليّاً لإقتضاء المقام إيّاه، والتقييد بالإشارة للإستعانة وطلب التوفيق لاللتردّد وعدم القطع بوقوعه، وإنّما فضل ستجدني لأنّه تأكيد لقوله: ﴿ وما أريد أن أشُقّ عليك ﴾ وقوله: ﴿ أريد ﴾ دليل على أنّ ذلك لم يكن عقداً، بل وعداً به، فلم يرد السؤال بالترديد، ولا بعدم جواز جعل ما في الذّمة مهراً على مذهب أبي حنيفة (١)، على أنّ اختلاف الشرائع أمر محقّق، وأنّ المذاهب في هذه الشريعة فيه مختلفة.

الحاق

أركان الإجارة ثلاثة:

الأوّل: الموجر: وهو كلّ ما يصحّ إعارته، ويشترط فيه صحّة التصرّف على

أركان الإجارة

١ ـ الكشّاف: ج ٣. ص ٤٠٤.

وجه يصحّ إجارته، فيصحّ إجارة الموجر مع عدم شرط الإختصاص ومعه لا.

والمشاع كالمقسوم، وتجب مشاهدته كالمبيع إن لميرفع الوصف الإبهام، والبيع بالجهالة لايبطل الإجارة كما أنّ الإجارة لاتبطل البيع، وللمشتري مع عدم العلم الفسخ والإمضاء مجّاناً، ومعه يجب عليه الإمضاء، وفي جواز البيع على المستأجر إحتمالان: أقربهما الصحّة؛ لكون المبيع عيناً قابلة للنقل بالبيع، والمستأجر أهلاً لتملُّك العين وإن كان مالكاً للمنفعة، فإنّ تملُّك المنفعة لايـنافي إنتقال العين، وحينئذٍ تجتمع عليه الأُجرة والشمن؛ لأنَّ كلًّا من إنتقال العين واستحقاق المنفعة ثابت بعقدٍ على حدّة، ويحتمل عدم الصحّة إحــتمالاً ضـعيفاً لتوهّم لزوم تبعيّة النفع للعين فيلزم شراء ما هو ملكه، وقد عرفت الجـواب عـنه، ويتخيّر الصبي عند البلوغ في إيجار الولي إيّاه بين الفسخ والإمضاء،سواء كانت المدّة قابلة للبلوغ أو لم تكن، فإن فسخ لزمت المستأجر الأُجرة وإلّا لزمه الجميع، ولاتبطل الإجارة بموت الولي، ولابانتقال الولاية، ولابعتق العبد لو اجره مولاه ثمّ أعتقه، ويجب على العبد القيام بما أُوجر عليه، وفي رجوعه على مولاه بالأجرة إحتمالان: أقربهما عدم الرجوع، ونفقته بعد العتق على المعتق إن لم يشترط في عقد الإجارة على المستأجر، وإن شرطت عليه فهو على ماكان عليه.

الثاني : العوض، ويشترط فيه الماليّة، وكونه مشاهداً إن لم يرفع الوصف جهالته، والأجزاء الوصف الأصلي الكاشف، هذا إذا لم يكن مكيلاً أو موزوناً.

وإذاكان أحدهما ففي الإكتفاء بالمشاهدة تردد، ينشأ من أنّ الغرر منتف بحصول المشاهدة، والأصل صحّة العقد مع انتفاء الجهالة المستلزمة للغرر، ومن أنها معاملة، وكلّ معاملة يجب فيها العلم بالعوض، وكون العوض المكيل أو الموزون مشاهداً لايفيد العلم؛ لأنّه لايرفع الجهالة، ولذا عهد الشارع فيهما الكيل والوزن إذا كانا عوضاً للمبيع، ولاعلّة لذلك إلّا جهالتهما، وكلّ مجهول لايصلح

كتاب الإجارة كتاب الإجارة 1٧٩

للعوضيّة لاتصحّ الإجارة به، والمجوّز هو الشيخ (١)، والمانع هو ابن إدريس (٢). وحيث اشتُرط في الصحّة إرتفاع الجهالة فلايصحّ لستيجار السلّاح بالجلد، ولا الراعى باللّبن، أو بالصوف المتجدّد والنسل، ولا الطّحان بالنخالة.

وفي استيجاره بصاع من الدقيق، والمرضعة بجزء من المرتضع الرقيق، والحاصد بجزء من المرتضع الرقيق، والحاصد بجزء من الزرع إحتمالان: أقربهما الجواز لوجود المقتضي الذي هو العقد، وارتفاع المانع هكذا قيل، وفي ارتفاع المانع نظر يعرف وجهه ممّا سنقرّره لاحقاً، وحمله بعض على المساقاة، فإنّ أحد الشريكين لو ساقى صاحبه وشرط له زيادة من الثمرة لجاز، وإنكان عمله يقع في المشترك فهاهنا أيضاً وقوع العمل في المشترك لايمنع من صحّة الإجارة.

وأمّا إحتمال عدم الصحّة فلاستلزام العمل لنفسه العوض من مال الغير ويملك الأجير الأجرة بنفس العقد سواء كانت على عمل أو غيره، والفرق بينهما أنّها إذا كانت على عمل لا يجب على المستأجر تسليم الأجرة قبل إتمام العمل.

وهل يشترط وجوب تسليمها بتسليم الأجير ما عمل فيه أم لا؟ أقربه ذلك؛ لأنها معاوضة فلايستحق تسليم العوض إلّا بتسليم المعوّض، وقيل: لا يتوقّف على تسليم المعوّض؛ لأنّ الأجير ملك الأجر ة بنفس العقد فيجب عليه تسليمه إلى مالكه.

ويرد عليه أنّه حينئذٍ لايتوقّف على العمل كما لايتوقّف على التسليم فلايبقىٰ فرق بين الإجارة على العمل وغيره، وكلّ موضع يبطل فيه العقد تثبت فيه أجرة المثل مع استيفاء المنفعة أو بعضها سواء زادت على المسمّى أو نـقصت، ويصحّ تأجيلها نجوماً وإلى أجلٍ واحدٍ، ويشترط فيه التعيين والعلم به.

١ _ المبسوط: ج ٣، ص ٢٢٣.

٢_ السرائر: ج ٢، ص ٤٥٩.

وليس استيفاء المنفعة شرطاً في استحقاقها سواء كانت المنفعة عملاً أو لم تكن، فإن قبض المستأجر العين التي وقعت عليها الإجارة وانقضت مدّة الإجارة استقرّ الأجر وإن لم يحصل المنفعة كالدابّة وإن لم يركبها، والدار وإن لم يسكنها، والثوب وإن لم يلبسه، وكذا لو بذل له العين فلم يأخذها حتّى انقضت المدّة من دون أن يتصرّف الموجر فيها.

ولو مضت مدّة العمل مع تعيين وقت ابتدائه وقبض العين فطلب الموجر العين فلم يسلّمها إليه كان غاصباً، فيضمنها إن تلفت، ويضمن أجرة منافعها مدّة المنع، ولو استعملها بعد انقضاء المدّة كانت أجرة المثل لازمة.

ولو استأجره ليخيّط له ثوباً في يوم معيّنٍ، وكانت خياطته فيه ممكنة ولم يخطه فيه وطلب الصاحب الثوب، فلم يعطه إيّاه كان غاصباً ضامناً، فإن خاطه في أجرٍ لم يستحقّ الاجرة؛ لأنّه صار متبرّعاً، وللموجر الخيار في الفسخ والأرش في الأجرة المعيّنة إذا ظهرت معيبة، وفي المضمونة أعني ما في الذمّة العوض مع إلمكانه، وإلّا الخيار بين الفسخ والأرش، وللموجر الفسخ مع أفلاس المستأجر.

ولو قال: إن فعلت هذا اليوم فلك درهم، وإن فعلته غداً نصف درهم صـحّ على خلاف.

قال في شرح الإرشاد (١٠): قال شيخنا مدّ ظلّه: إنّ إشتراط إسقاط البعض إن لم يحمله إلى الموضع المعيّن في الوقت المعيّن لا يصحّ؛ لأنّ الإجارة تقتضي اللّزوم للموجر والمستأجر مع التردّد ولالزوم؛ لأنّه يستلزم عدمه تعيين الأجرة بخلاف ما لوقال: ليس لك شيء.

وإيجار المستأجر ما استأجره بأزيد منا استأجره فيه خلاف، ذهب ابن

١ ـ لا يوجد لدينا كتابه.

كتاب الإجارة ١٨١

إدريس (١)، والعلّامة (٢)، وأبوه (٣)، وابنه (٤) إلى الجواز لوجود المقتضي، وهو ملك المنفعة، وانتفاء المانع وهو الربا؛ إذ المعاوضة الثانية لم تقع على مال الإجارة الأولى، والأصل في الجواز ما رواه أبو المغرّا في الحسن، عن الصادّى الله في الرجل يؤاجر الأرض ثمّ يؤاجرها بأكثر ممّا لمستأجرها، فقال: «لابأس إنّ هذا ليس كالحانوت ولا الأجير إنّ فضل الحانوت والأجير حرام» (٩).

وذهب الشيخان (٢)، والمرتضى (٧)، وسلّار (٨)، والصدوق (١)، وأبوالصلاح (١٠)، وابن البرّاج في المهذّب (١٠)، إلى المنع مع اتّحاد الجنس، ومنع ابن الجنيد معه في الربوى (١٢).

احتج الشيخ بأنه ربا، وبما رواه الحلبي في الحسن عن الصادق الله في الرجل يستأجر الدار ثمّ يؤاجرها بأكثر ممّا استأجرها به قال: «لا يصلح ذلك إلّا أن يحدث فها شيئاً» (١٣).

وبما روي عن أبي بصير، قال: قال أبوعبدالله اللهِ: «إنّي لأكره أن أستأجر رحى وحدها ثمّ أو اجرها بأكثر ممّا استأجرتها إلّا أن يحدث فيها حدثاً أو يغرم فيها

١ _ السرائر: ج ٢، ص ٤٦٤.

٢_قواعد الأحكام: ج ٢، ص ٢٨٦.

٣_نقله عنه في إيضاح الفوائد: ج ٢، ص ٢٥٠.

٤ ـ إيضاح الفوائد: ج ٢، ص ٢٥٠.

٥ _ الوسائل: ج ١٣، ص ٢٦٠، الباب ٢٠ من أبواب أحكام الإجارة، ح ٤.

٦ ـ المفنعة: ص ٤٤٠، النهاية ونكتها: ج ٢، ص ٢٧٨.

٧_ الإنتصار: ص ٢٣١.

٨_ المراسم: ص ١٩٥.

٩ ـ المفنع (الجو امع الففهية): ص ٣٣.

١٠ ــ الكافي في الفقه: ص ٣٤٦.

١١ _ المهدَّب: ج ١، ص ٥٠٢.

۱۲ _نفله عنه في مختلف الشيعة: ج ٦، ص ١٤٥.

١٣ _ الوسائل: ج ١٣، ص ٢٦٢، الباب ٢٢ من أبو اب احكام الإجارة، ح ٤.

غرامة»^(۱).

وبما رواه محمد بن يحيئ، عن عبدالله بن محمد، عن عليّ بن الحكم، عن أبان، عن لسماعيل بن الفضل الهاشمي، عن أبي عبدالله الله قال: سألته عن رجلٍ لستأجر أرضاً من أرض الخراج بدراهم مسمّاة، أو بطعام معلوم فيؤ اجرها قطعة قطعة، أو جريباً جريباً بشيء معلوم فيكون له فضل ما استأجره من السلطان، ولا ينفق شيئاً؟ أو يؤاجر تلك الأرض قطعاً على أن يعطيهم البذر والنفقة فيكون له في ذلك فضل على إجارته وله تربة الأرض أو ليست له؟ فقال: «إذا استأجرت أرضاً فأنفقت فيها شيئاً أو رمّت فلا بأس بما ذكرت»(١).

وقال ابن العلامة على: والجواب المنع من الربا وحمل الأحاديث على الكراهيّة (٣).

وأنت خبير بأنّ حمل قوّله ﴿ في الحديث الأوّل «لايصلح»، وفي الثالث قوله: «فأنفقت أو رمّمت فلابأس» على الكراهيّة لايخلو عن بُعدٍ، وأنّ المنع عن الربا إنّما يتيسّر إذا لم يكن العوض دراهم، وأمّا إذا كان دراهم فالظاهر الربا متحقّق، يؤيّد ذلك ما رواه أحمد بن محمّد، عن عليّ بن الحكم، عن عبدالكريم، عن الحلبي قال: قلت لأبي عبدالله وأتقبّل الأرض بالثلث، أو الربع فأقبّلها بالنصف؟ قال: «لابأس به» قلت: فأتقبّلها بألف درهم وأقببلها بألفين قال: «لايجوز» قلت: كيف جاز الأوّل، ولم يجر الثاني؟ قال: «لأنّ هذا مضمون وذلك غير مضمون» (١٤).

إذا عرفت ذلك فاعلم: أنّ حمل ما أُوجر على العموم لا يخلو عن شيء، فإنّ

١ _ الوسائل: ج ١٣، ص ٢٦٣، الباب ٢٢ من أبو اب أحكام الإجارة، ح ٥.

٢_ الإستبصار: ج ٣، ص ١٣٠، ح ٤٦٨.

٣_ إيضاح الفوائد: ج ٢، ص ٢٥٠.

٤ _ الإستبصار: ج ٣، ص ١٣٠، ح ٤٦٦.

كتاب الإجارة كتاب الإجارة ١٨٣

ظاهر الأحاديث يدلّ على اختصاص الجواز بالأراضي لما عرفت من قوّله ﴿ اللَّهِ اللَّهِ عَلَمُ اللَّهِ اللَّهِ اللّ في الأحاديث المنقولة: «إنّ فضل البيت حرام وفضل الأجير حرام»(١).

الثالث: المنفعة، وشرطها الإباحة، فلا يصح الاستيجار لفعل محرّم، فلا تحلّ أجرة المغنية إلا في زفاف العروس، لما رواه أبوبصير عن أبي عبدالله ﴿ أَخْرَ المُغنيّة التي تزفّ العرائس ليس به بأس وليست بالتي يدخل عليها الرجال (١٠) ولما رواه أبوبصير قال: سألت أباجعفر ﴿ عن كسب المغنيّات، فقال: «التي يدخل عليها الرجال حرام، والتي تدعى إلى الأعراس ليس به بأس وهو قول الله يدخل عليها الرجال من يشترى لهو الحديث ليُضلّ عن سبيل الله ﴾ (٣) (٤).

وكذا النائحة، فإنّ النائحة بالحقّ أجرها حلال، والنائحة بالباطل أجرها حرام لما رواهسماعة قال:سألته عن كسب المغنيّة والنائحة «فكرهه»(٥)، ولما رواه أبوبصير قال: قال أبوعبد الله الله الله الله الله النائحة التي تنوح على الميت»(١).

قال الشيخ في الإستبصار: لاتنافي بين الخبرين؛ لأنّ الكراهيّة إنّما توجّهت في الخبر الأوّل إلى من يشترط الأجر ويقول الأباطيل(٧).

وأمّا الأذان وتعليم القرآن: فإنّ الأجر عليهما حرام لاالهديّة لأجلهما لما رواه محمّد بن الحسن الصفّار، عن عبدالله بن المنبّه، عن الحسين بن علوان، عن عمرو بن خالد، عن زيد بن عليّ، عن آباته الله عن عليّ عن عليّ الله أنّه أنه رجل، فقال:

١ ـ الإستبصار: ج ١، ص ١٢٩، ح ٢٦٤.

٢ ـ الوسائل: ج ١٧، ص ١٢١، الباب ١٥ من أبواب ما يكتسب به، ح ٣.

٣_لفمان ٣١.٣١.

٤ ـ الوسائل: ج ١٧، ص ١٢٠ ـ ١٢١، الباب ١٥ من أبواب ما يكتسب به، ح ١، «وفيه سألت أبا عبدالله...».

٥ _ الوسائل: ج ١٧، ص ١٢٨، الباب ١٧ من أبواب ما يكتسب به، ح ٨.

٦ ـ الوسائل: ج ١٧، ص ١٢٧، الباب ١٧ من أبواب ما يكتسب به، ح ٧.

۷_الإستبصار: ج ۳، ص ۲۰، ذيل ح ۱۹۹.

يا أميرالمؤمنين إنّي لأحبّك لله، فقال له: «إنّي أبغضك لله قال: ولَم ذلك؟ قال: تبغي على الأذان وتعليم القرآن أجراً»(١).

ولما رواه فضل بن أبي قرّة قال: قلت لأبي عبد الله إن هؤلاء يقولون إن كسب المعلّم سحت، فقال: «كذبو ا أعداء الله إذا أرادو ا ألا يعلّمو ا القرآن ولو أن المعلّم أعطاه الرجل دية ولده وكان للمعلّم مباحاً» (٢٠)، قال الشيخ في الإستبصار: ولاتنافي بين الخبرين؛ لأنّ الحظر إنّما توجّه إلى من لا يعلّم القرآن إلّا بـأجرة مشروطة، والثاني محمول على من يُهدى له شيء من غير شرط. (٣)

والتملّك إمّا بالأصالة، أو التبعيّة وأن يكون ذات قيمة، فلاتصحّ إجارة التفاحة للشمّ وما أشبه ذلك كالدراهم والدنانير، والطباع لتزيين المجلس.

وفي استيجار الأشجار لبسط الثياب عليها سواء كان للتجفيف أو للتظليل وجه بالجواز للضرورة الداعية إليه، ويحتمل عدم الجواز؛ لأنها لاتقصد لهذه الأغراض؛ ولأنّ الشارع لم يجعل لها قيمة على الغاصب مع ضمانه المنافع المتقوّمة، وقال ابن العلّامة: والأقوى البطلان. (1)

والإتفراد بالتقويم ، ونعني به أن يكون لتلك المنفعة قيمة من دون أن تضمّ إلى عينٍ ، ويكون المقصود الذاتي هو المنفعة لاالعين، إذ الإجارة إنّما تتعلّق بالمنافع لابالأعيان، فإن تبعت المنفعة العين كان بيعاً، فإن اشتمل على شرائط صحّة البيع كان بيعاً صحيحاً وإلاّ فاسداً.

فلو استأجر كرماً لثمره أو شاة لنتاجها أو صوفها أو لبنها كان فاسداً، أمّا بالنظر إلى الإجارة فإنّ المقصود الذاتي إنّما هو العين، أعنى الشمرة، والإجارة

١ ـ الإستبصار: ج ٣. ص ٦٥، ح ٢١٥، مع احتلاف.

٢_ الإستبصار: ج ٣، ص ٦٥، ح ٢١٦.

٣_ الإستبصار: ج ٣، ص ٦٥، ذيل ح ٢١٦.

٤_ إيضاح الفوائد: ج ٢، ص ٢٥٢.

كتاب الإجارة مما

لاتصحّ في الأعيان، وأمّا بالنظر إلىٰ البيع فلتضمّنه بيع المعدوم.

ولو استؤجرت الظئر للإرضاع والحضانة جاز؛ لأنّ الحضانة منفعة والإرضاع يتضمّن وضع الثدي في فم الطفل وهو أيضاً منفعة واللّبن وإن كان عيناً لكنّه تابع بالضّرورة، ويفهم من هذا صحّة استيجارها للإرضاع فقط، وإيه ذهب الشيخ في المبسوط(۱) لما ذكر، ولقوله تعالىٰ: ﴿فَإِنْ أَرضعن لكم فاتوهن أُجورهن ﴾(۱)، ومن هاهنا يعلم جواز إجارة الاستحمام؛ لأنّ العقد يقع على اللّبث في الحمّام وهو منفعة، وإباحة لستعمال الماء تابع للإذن المفهوم عرفاً، أو مكان وجودها، فاستيجار الأرض للزراعة مع فقد الماء باطل وبدون هذا القيد تنصر ف إلى ماعداها من المنافع.

والقدرة على تسليمها، فلاتصحّ الإجارة مع المانع من تسليم المنفعة سواء كان المانع عاديّاً كأجرة العبد الآبق، والحمل الشارد منفرداً في مدّة لايتيسر رجوعها فيها، أو شرعيّاً كما لو استأجر شخصاً لقلع ضرس صحيح، أو قطع يد صحيحة معصومة، وكاستيجار جنب، أو حائض لكنس المسجد.

وانهدام الدار وغرق الأرض وانقطاع الماء عنها مجوّز للفسخ، وفي زوال الاختيار بمبادرة المالك إلى الإصلاح تردد، ينشأ من بقاء ماكان على ماكان، فإنّه لمّاكان حدوث ما حدث مقتضياً لاختيار الفسخ والأصل بقاء ذلك الاختيار فلايزول بإعادة المالك المستأجر إلى ماكان عليه، ومن أنّه عند وجود المقتضي لميفسخ وبعد زواله فقد زال حكمه.

والحقّ أنّه إن كانت المبادرة قبل فوات شيء من المنافع لم يجز له الفسخ وإلّا جاز، ومثل هذا الخلاف جارٍ لو منع الموجر المستأجر من التصرّف في

١ ـ المبسوط: ج ٣. ص ٢٣٨.

٢_ الطلاق ٦:٦٥.

الموجر. قال العلّامة في القواعد (١٠)؛ فالأقرب تخيّره بين الفسخ فيطالب بالمسمّى، وبين الإمضاء فيطالب بأجرة المثل، ووجه الأقربيّة أنّـه مـلك المنافع بـالعقد وقد أفسدها الموجر عليه تعدّياً فله الخيار في الإمضاء بموجب العقد.

ومع الإمضاء فعلى تقدير الإمضاء ولستحقاق المطالبة بأجرة المثل، والغرض أنّ المستأجر قد سلّم الموجر المسمّى فإن كانت أجرة المثل مساوية للمسمّى لستعاد منه ما سلّمه من غير زيادة ولانقصان، وإن كانت زائدة على المسمّى أخذ منه ما سلّمه من المسمّى مع تلك الزيادة، وإن كانت أقلّ من المسمّى أخذ الموجر من المسمّى الذي تسلّمه من المستأجر مقدار مانقص من أجرة المثل عن المسمّى، وردّ على المستأجر الباقي، وإذا فسخ فله ما سلّمه من المسمّى، ولا يجب له ما زاد عليه من أجرة المثل، ولا يجب له ما زاد عليه من أجرة المثل، ولا يلزمه ما نقص.

إذا عرفت ذلك تحقّق لديك ما احتجّ به الشيخ (٢) على لزوم الفسخ وعدم جواز الإمضاء الكونه مستلزماً لإيجاب حياته إتلاف الموجر على من لايخفى الذي هو المستأجر، وهذا غير معقول الأنّه لزم منه الجمع بين العوض _ أعني ما أخذه الموجر من المستأجر _ والمعوّض _ أعني فوات المنفعة عند المستأجر _ فللمستأجر مطالبة الموجر بأجرة المثل زادت على المسمّى أو قلّت عوض ما أفسده على المستأجر من حقّه _ أعني المنفعة _ بمنعه من التصرّف في العين، وفي الفسخ لتعذّر وصول المنفعة إليه فإذا فسخ فله المسمّى _ أي فله أن يرجع على الموجر بالمسمّى _ إن كان قد سلّمه إيّاه الأنّ قد فسخ العقد المانع من التصرّف في المنفعة ناش من الموجر . وقال الشيخ : يتعيّن الفسخ وليس له الإمضاء الأنّه يكون كالمتلف للمعقود عليه، فكما أنّه في صورة الإتلاف يتعيّن الفسخ ولايجوز

١ _قواعد الأحكام: ج ٢. ص ٢٨٩.

٢ ـ نفله عنه في إيضاح الفوائد: ج ٢، ص ٢٥٤.

الإمضاء فكذا في صورة المنع.

احتج الشيخ (١٠) بأنه لا يعقل وجوب عوض ما أتلفه هو على غيره له؛ لأنّه يلزم الجمع بين العوض والمعوّض وهو محال، وهذا بيان كلامه والله أعلم أنّه على تقدير الإمضاء أو وجوب أجرة المثل، فعلى تقدير كون أجرة المثل أقل من المسمّى يجب على المستأجر أن يردّ على الموجر ذلك المقدار فقد وجب عوض ما أتلفه الموجر من المنفعة على الغير الذي هو المستأجر، وقد لزم منه الجمع بين العوض _ أعني ما أخذه الموجر من المستأجر _ والمعوّض عنه _ أعني فوات المنفعه عند المستأجر _ .

وأجاب عنه ابن العلامة في الإشكالات(٢): أنّه يجب عليه قيمته وله المسمّى فلم يجمع بين العوض والمعوّض، وحاصله أنّه لما وجب له المسمّى لم يكن ذلك جمعاً بين العوض والمعوّض، وقد وجب عليه للموجر مقدار التفاوت بين أجرة المثل والمسمّى في صورة كون أجرة المثل أقلّ من المسمّى، وإنّما يلزم الجمع بين العوض والمعوّض لو لم يكن له المسمّى.

ثمّ قال يُؤن ولهذا مثال في الشرع وهو أنّه إذا جنى البائع فعيب المبيع بعد القبض ثمّ أفلس المشتري مع بقاء العين والثمن في الذمّة فللبائع الرجوع بالعين، وللمشتري على البائع أرش جنايته، ويسقط منه أرش العيب أرش معاوضة فقد ضمن المشترى للبائع أرش جنايته فهنا أولى تمّ كلامه وقد فهم.

فما نقل عنه من إملائه أنّ الفرق بين أرش المعاوضة، وأرش الجناية أنّ الغرق بين أرش المعاوضة: هو نسبة نقصان القيمة من الثمن الصحيح، وأرش الجناية نقص الجناية قصة وأرش المعاوضة أكثر من المعابعة عن الصحيح، وعلى هذا إنّما تظهر الفائدة لوكانت القيمة أكثر من

١ ـ نقله عنه في إيضاح الفو اثد: ج ٢، ص ٢٥٤. ٢ ـ إيضاح الفوائد: ج ٢، ص ٢٥٤.

الثمن، فإنّه إذا كانت القيمة أكثر من الثمن فقد وجب للمشتري على البائع أرش الجناية، ووجب على المشتري للبائع أرش المعاوضة، وأرش المعاوضة أكثر من أرش الجناية، فقد وجب على المشتري ما جناه البائع للمبايع، ووجه الأولويّة أنّ الجناية بإتلاف العين أشدّ تأثيراً من الجناية المتعلّقة بإتلاف المنافع بالمنع مع بقاء العين.

هذا نهاية ماسنح للخاطر الفاتر من تحرير هذا المبحث على أنّه لم يحصل للخاطر طمأنينة ينشرح بها الصدر لانقباضه باختلاج إيرادات تكدّر ماصفا منه لوينا عنها عنان البراعة حذراً من الإطالة المستلزمة للإملال والله أعلم بحقائق الأحوال وهو الكبير المتعال.





عَالِبُ لِي الْمُعَالِقُ الْمُعِلِّقُ الْمُعَالِقُ الْمُعَالِقُ الْمُعَالِقُ الْمُعَالِقُ الْمُعِلِي الْمُعَالِقُ الْمُعَالِقُ الْمُعَالِقُ الْمُعَالِقُ الْمُعَالِقُ الْمُعَالِقُ الْمُعَالِقُ الْمُعَالِقُ الْمُعَالِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعَالِقُ الْمُعَالِقُ الْمُعَالِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعِلِي الْمُعِلِقِ الْمُعِلِقِ الْمُعَالِقِ الْمُعَالِقِ الْمُعَالِقِ الْمُعَالِقِ الْمُعَالِقِ الْمُعَالِقُ الْمُعَالِقُ الْمُعَالِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعَالِقُ الْمُعَالِقُ الْمُعِلِقُ الْمُعِلِي الْمُعِلِقِ الْمُعِلَّقِ الْمُعِلَّقِ الْمُعِلَّقِ الْمُعِلَّقِ الْمُعِلَّقِ الْمُعِلِقِ الْمُعِلَّقِ الْمُعِلِقِ الْمُعِلِقِ الْمُعِلِقِ الْمُعِلِقِ لِلْمُعِلِي الْمُعِلِي الْمُعِلِقِ الْمُعِلِي الْمُعِلِي الْمُعِلِي ا

وَفِيهِ ثَلاثُ آيَاتُ







لِسُ مِالْلِهِ الزَّهُ إِنْ الزَّكِيدِ مِ

وهي: إختلاط حقّ مالكين فصاعداً على وجه لايتميّز نصيب كلّ منهم عن معني الشركة الآخر.

ومن ثمّ علم إمتناع إتّصافها بالصحّة والبطلان، فإنّه إن صدق هذا الحّد فهي صحيحة وإلاّ فهي فاسدة هكذا قيل. وقد يقال: إنّ هذا الحكم ليس مخصوصاً بها بل هو جارٍ في كلّ معرّ في بالنسبة إلى تعريفه، بل المراد بالإتّصاف بهاصلاحيّة كلّ منهما لا إجمتاعهما فإنّ إجمتاعهما لتضادّهما ممتنع، فهي إمّا صحيحة أو فاسدة وهي أنواع أربعة:

أنواع الشركة

شركة الأبدان: وهي عقد دال على التراضي على الإشتراك في أجرة الأعمال على حسب ما يقع عليه التراضي، كاشتراك الحمّالين، والدلّالين وأرباب الصنائع.

وشركة المفاوضة: وهي عقد دالً على التراضي على الإشتراك في كلّ غُنمٍ وغُرم، إلّا في القصاص والخلع والصداق.

وشركة الوجوه: وفي حقيقتها خلاف قيل(١): إنّها إشتراك وجهين فصاعداً في ربح ما يشتريه كلّ منهما مؤجّلاً بعدبيعه إيّاه وأداء الثمن.

١ ـ إيضاح الفوائد: ج ٢، ص ٢٩٩.

وقيل: هي أن يشتري وجيه مبلغه في الذمّة، ويفوّض بيعها إلى خامل بشرط الإثنتراك في الربح.

وقيل: هي إشتراكُ وجيهٍ لامال له، وخامل ذي مال فيكون العمل من الوجيه، والمال من الخامل وهو في يد الخامل لايسلمه إلى الوجيه ويكون الربح بينهما.

وقيل: هي أن يبيع الوجيه مال الخامل بزيادة الربح ليكون بعض الربح له.

وشركة العنان: وهي إختلاط حقوق بالفعل في الشيء الواحد على وجه الشياع. والثلاثة الأُول باطلة باتفاق الإماميّة ما عدا ابن الجنيد(١١)، وباتفاق الشافعيّة أيضاً لعدم صدق التعريف على شيء منها لعدم حصول الاختلاط أو حكمه الرافع للامتياز في شيء منها ولاشتمال بعضها على الفور.

وتنقسم أيضاً إلى شركة ملك: بأن يملك إثنان فصاعداً أشياء إرثاً، أو شراء، أو هبة، أو صدقة، أو وصيّة، أو استيلاء وكلّ من المتشاركين أجنبي بالنسبة إلى نصيب صاحبه.

وشركة عقد: وهي المفتقرة إلى الإيجاب والقبول، لكن في شركة المعاوضة يجزي قولهما إشتركنا شركة المعاوضة أو تعاوضنا، أو يوجب في أحدهما بهذا اللفظ ويقبل الآخر، وهي عقد شرعيّ جائز من الطرفين لكلّ منهما فسخه، ودليل جوازه الكتاب، والسنّة، والإجماع.

أمّا الإجماع فلعدممخالفة أحد من علماء الأمّة في جوازه.

وأمّا السنّة فلما روي عَنه الله الله قال: «يقول الله تعالى : أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خانه خرجت من بينهما»(٢)، ولما روى أنّ

١ ـ نفله عنه في مختلف الشيعة: ج ٦، ص ٢٣٠.

٢_مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٨٨٥، ح ٢٩٣٣.

كتاب الشركة كتاب الشركة

وأمّا الكتاب فقد استدلّ منه بثلاث آيات:

فَكُلُواْمِمَّاغَنِمْتُمْ حَلَىٰلاً طَيِّبَ ۚ وَاتَّقُواْ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ عَنُورٌ رَّحِيمٌ (٣)

 وهاهنا بحث وهو أنّ هذا الإشتراك الذي دلّت عليه هذه الآية إنّ ما هو المتراك الملك كالمنتراك العقد، وقد تقرّر أنّ الشركاء في شركة الملك كلّ منهم أجنبي بالنسبة إلى نصيب صاحبه، ويلزم منه أنّه لايسوغ لأحدٍ منهم أن يتصرّف

١ _مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٨٨٤، ح ٢٩٣١.

٢_مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٨٨٤. ح ٢٩٣٠.

٣_الأنفال ١٩٨.

٤ ـ الكشّاف: ج ٢، ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

في المشترك فيه بدون إذن الآخر، فكيف يسوغ أكل كلّ من الغانمين من الغنيمة قبل القسمة؟

ويمكن أن يقال: إن كلا منهم يأكل من نصيب نفسه، ويعدي ما أكله من نصيب غيره بما أكله غيره من نصيبه، ويلزم من هذا وجوب تساويهم في الأكل. ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الله ﴾ أن تتجاوزا في الأكل مقدار ما أحل لكم، أو الوجه الذي أحل الله الغنائم جارية عليه.

﴿ إِنَّ الله غفور رحيم ﴾ قد رحمكم وغفر لكم ما استحقتم العذاب بالإقدام عليه، وأحلّ لكم ما رغبت فيه نفوسكم من الغنائم وأخذ الفدية.

وَلَكُمْ نِضَفُ مَا تَرَكَ أَذَ وَجُكُمْ إِن لَمْ يَكُن لَّمُنَ وَلَدٌّ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَا فَلَكُمُ الرُّنُعُ مِمَّا تَرَكَنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِين بِهَا أَوْدَيْنٍ وَلَهُ كَالرُّبُعُ مِمَّا مَن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِين بِهَا أَوْدَيْنٍ وَلَهُ كَانَ لَكُمْ وَلَدُّ فَلَهُ كَانَكُمُ مِمَا تَرَكُمُ مَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُون بِهَا أَوْدَيْنٍ وَإِن كَان رَجُلٌ يُورَثُ كَاللَّهُ أَوْا مَ أَذُو لَهُ أَخُ أَوْ أُختُ فَلِكُ فَهُمْ مَشْرَكَ آء فِي الثُلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى مِن ذَالِكَ فَهُمْ مَشْرَكَ آء فِي الثُلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْدَيْنٍ غَيْمُصُكَ آرِ وْصِيَّةً مِنَ اللَّهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ (۱)

وثانيها :قوله تعالىٰ: ﴿فَإِن كَانُوا أَكَثَرَ مِن ذَلِك ﴾، أي من واحدة ﴿فَــهُم

المستفادة منها

بيان آية هان كانوا أكثر من ذلك...» والأحكـــام

١ _ النساء ١: ١٢.

كتاب الشركة كتاب الشركة

شركاء في الثلث ﴾ من غير مزيّة للذكور على الإناث؛ لأنّ الفظ الشركة عند الإطلاق يفهم منه التسوية، وإنّما حكم بالتسوية هاهنا؛ لأنّ الأدلّة بمحض الأنوثة، وهذه الشركة التي دلّت عليها هذه الآية أيضاً إنّما هي شركة الملك لاشركة العقد

وقد يقال: إنّ الآيتين يدلّان على صحّة شركة الملك بالمطابقة، وهو على شركة العقد بالإلتزام، وإذا لابدٌ لنا من التعرّض لمجموع الآية في كتاب الوصيّة إكتفينا هاهنا بهذا المقدار منها.

إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَآءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَبْمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَيْرِمِينَ وَفِ سبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِّ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمُ حَكِيمٌ (١)

بيان آية «إنّما الصدقات للفقراء والمساكين...» والأحكسسام المستفادة منها

وثالثها: قوله تعالى: ﴿إِنَّا الصَّدقاتِ للفُقراءِ والمساكينِ ﴾ الآية، وإذ قد قضينا الوطر من تفسير هذه الآية في كتاب الزكاة فلا علينا أن لوينا عنان التعرّض عن تفسيرها هاهنا إحترازاً عن التكرار.

وهذه الآية إنّما تدلّ على المقصود أن لو كان مال الزكاة مشتركاً بين الأصناف، وكان لكلّ منهم فيه حقّ لأبراء ذمّة ربّ المال بإعطائها البعض منه.

تتميم

أركان الشركة

أركان الشركة الصحيحة _أعني شركة العنان(٢) الإثنان _ثلاثة.

المتعاقدان: ويشترط فيهماما يشترط في صحّة التوكيل والتوكّل؛ لإشتمالها

۱ ـ التوبة ۲۰:۹.

٢ ـ «فأمًا شركة البنانِ فهو أن يخرج كل واحد من الشريكين دنانير أو دراهم مثل ما بخرج صاحبه
 و يخلطاها... لسان العرب: ج ١٦، ص ٢٩٣.مادة «عنن».

علىكلّمنهما.

والصيغة: وهي ما تفيد الإذن لكلّ منهما في التصرّ ف، فكلّ منهما مأذون من الآخر في التصرّ ف في نصيب صاحبه، فيلزم على هذا ثبوت ولاية التصرّ ف لكلّ منهما في جميع مال الشركة، لكن جواز التصرّف لأحدهما مشر وط بإذن الآخر ورعاية الغبطة والمصلحة.

والمال: وهو كلّ ما يرتفع الإمتياز مع مزجه، ويلزم منه وجوب الإتّحاد في الجنس فلاتصح الشركة في القطن، والكتان، ولا الحنطة والشعير، وفي النوع فلاتصحّ في الصحاح والمكسّرة، ولافي المسكوكة وغيرها من النقدين، ومع الإتّحاد فالسبيل إلى الصحّة مع كلّ منهما ما يخصّه على الآخر بحصّة من الجنس أو النوع الذي هو للآخر.

ولوباعا بثمن واحدٍ أو عملاً بأجرة واحدة يثبت شركة الملك لاشركة العقد، فإن تساويا في المبيع والعمل تساويا في الثمن والأجرة، وإلا اقتسما بحسب التفاوت. هذا مع الإمتيّاز، ومع الإشتباه يحتمل المساواة؛ لأنّ الأصل عدم التفاوت، والأقرب الصلح؛ لأنّ التساوي إتّفاقي فلايحكم لندرة وقوعه ولابالتفاوت لعدم تحقّق وقوعسبه.

والحاصل أنّ أسباب التساوي والتفاوت غير مقطوع بها، وعند عدم العلم بالسبب لا يحصل العلم بالمسبّب الذي هو التساوي والتفاضل، فلا يحكم بشيء منها فليحكم بالصلح المقتضي للتراضي، وهذا أقرب إلى براءة الذمّة، وما هو أقرب إليها أصلح بأحوال المكلّفين والصلح خير.

تحقيق

إذ قد علمت أنّ الصيغة ركن من أركان عقد الشركة، وأنّها عبارة عمّا يفيد

كتاب الشركة كتاب الشركة

الإذن في التصرّف، ويلزم من هذاكون كلّ منهما مأذوناً من صاحبه في التصرّف فيما يخصّ صاحبه، وكان لكلّ منهما التصرّف فيما يخصّه، فيلزم من هذا أن يكون لكلّ منهما ولاية التصرّف في المجموع، فلايصح لأحدهما التصرّف في المال الممتزج إلا بإذن صاحبه، فإنْ اختصّ أحدهما بالإذن اختصّ بالتصرّف، وإن تاذنا فلا اختصاص، وإن قيّد الإذن بشيء فلا يجوز للمأذون التجاوز عنه، وإن أطلق تصرّف كيف شاء مع رعاية المصلحة والغبطة، فلو تجاوز مع التقييد، أو لم يراع مع الإطلاق أثم وضمن.

وإذا رجع الآذن في الإذن أو طلب القسمة وجب الإمتثال، وإن خالف فكذلك، ولا يجب الاقتصاص إلا إذا اتفقا عليه، ويبطلها التأجيل؛ لأنّها من العقود الجائزة لااللازمة، والتأجيل فرع اللّزوم ولازم له، والربح والخسران مقدّر بحسب رأس المال.

وفي اشتراط التفاوت مع التساوي في رأس المال وعكسه خلاف، ذهب علم الهدى (١) إلى صحّتها محتجّاً بقوله تعالىٰ: ﴿أُوفُو ابِالعقود ﴾ (٢).

وبقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَن تكون تجارةً عن تراض منكم ﴾ (")، والوفاء بالعقود هو إجراؤها على ما وقعت عليه. والتراضي إنّما وقع على ما اشترطاه فلايسوغ غيره، وذهب الشيخ (ن)، وابن إدريس (٥) إلى بطلانها، محتجّين بالإجماع على صحّة الشركة مع تقسيط الربح على قدر المال، ولادليل على صحّة خلافه، فإنّ عقد الشركة ليس عقداً حقيقةً؛ إذ ليس متضمّناً لمعاوضة، ولأنّها واقعة بدونه، وإذا

١ ـ الإنتصار: ص ٢٢٨.

٢ ـ المائدة ٥: ١.

٣_ النساء ١:٩٢٠.

٤ ـ المبسوط: ج ٢، ص ٣٤٩.

٥ _ السرائر: ج ٢، ص ٤٠٠.

لم تكن عقداً فلاتدخل تحت شيء من الآيتين، فلايجب الوفاء بها، ولابما اشترط فيها، ولاعلى ما وقع عليه التراضي فيها؛ لأنّ وجوب المصير إلى ما وقع عليه التراضي مشروط بالتجارة، والشركة ليست تجارة ولاإجارة ولامضاربة ولاغيرها ممّا هو عقد حقيقة، فالمملّك للربح هاهنا إمّا تبعيّة لرأس المال أو للعمل. إذا عرفت ذلك فاعلم: أنّه لا يخلو من انضمام العمل إلى رأس المال، ومن

إذا عرفت ذلك فاعلم: انه لايخلو من انضمام العمل إلى راس المال، ومن عدم إنضمامه، ومع إنضمامه هل هو صادر من أحدهما أو من كليهما؟ وعلى تقدير صدوره من كليهما هل هما متساويان فيه أو متفاوتان؟

فعلى تقدير صدور العمل من أحدهما أو من كليهما مع التفاوت فيه واشتراط الزيادة للعامل أو لمن هو أزيد عملاً لاتردد في الصحة، وإن اشترطت كغير هما ففيها تردد، وعلى تقدير عدم إضمام العمل وانضمامه مع صدوره من أحدهما، أو منهما مع فرض التساوي، ففي إشتراط التفاوت في الربح مع التساوي في المال أو التساوي فيه مع التفاوت في المال تردد.

قال العلّامة في القواعد (١٠)؛ ولو شرطا التفاوت مع تساوي المالين، أو التساوي مع تفاوته فالأقرب جوازه إن عملا أو أحدهما، سواء شرطت الزيادة له أو للآخر.

وقيل: تبطل إلّا أن يشترط الزيادة للعامل، ولعلّ وجه القرب قوله تعالىٰ: ﴿ أُوفُو ابالعقود ﴾ (٢)، وقوَّله ﷺ: «المؤمنون عند شروطهم» (٣).

وأمّا قول العلّامة و «قيل تبطل» إشارة إلى قول أبي الصلاح (٤)، فإنّه قال: بصحّة الشركة وبطلان الشرط إذا شرطت الزيادة لغير العامل، ويظهر من هذا لزوم

١ _قواعد الأحكام: ج ٢. ص ٣٢٧.

٢ _ المائدة ٥:١.

٣_ الوسائل: ج ١٥، ص ٣٠، من أبو اب المهور، ح ٤.

٤ ــ الكافي في الفقه: ص ٣٤٣.

كتاب الشركة كتاب الشركة

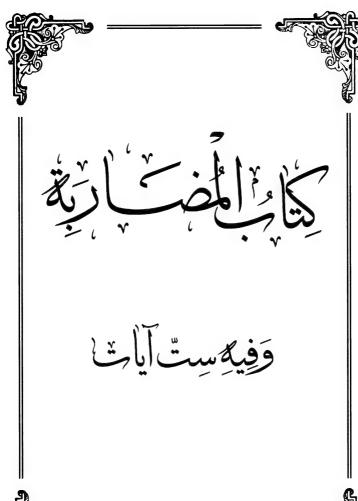
الشرط عنده إذا كانت الزيادة للعامل، والذي يفهم بما نقل الثقاة من مذهبه أنّ الشرط غير لازم أعمّ من أن تكون الزيادة للعامل أو غيره.

فإنّه قال: لايلزم الشرط ولصاحب الزياده الرجوع فيها مـا دامت العـين باقيّة.

ولو عمل أحدهما وشرط له زيادة لم تلزم، وكان له أُجرة عمله من الربح.













لِسُ مِاللَّهِ الزَّهُ إِلزَاهُ إِلزَّهُ إِلَّا الزَّهُ إِلَّ الزَّهُ إِلَّا إِلَّهُ إِلَّا إِلَّهُ الزَّهُ

وهي أن يدفع إنسان إلى آخر مالاً ليتّجر فيه بحصّة من الربح، وهي معنى المضاربة والقرض مترادفان، لكنّ المستفيض في لغة أهل الحجاز القراض، وأهل العراق المضاربة.

وقد قيل (١٠؛ إنّ القراض مأخوذ من القرض، بمعنى القطع، ومنه قولهم: قرض الفار الثوب إذا قطعه.

ومعناه هاهنا أنّ ربّ المال قطع قطعة من ماله وسلّمها إلى العامل، وقطع له قطعة من الربح، ومنه سمّي الدَّين قرضاً.

وقيل: إنَّ المضاربة مشتقَّة من الضرب بالمال و تقليبه، وقيل: إنَّ اشتقاقها من أنَّ كلَّ واحدٍ من ربِّ المال، والعامل يضربان في الربح.

والمضِارببكسر الراء: العامل؛ لأنَّه هو الذي يضرب فيه ويقلبه.

والمضارب بفتحها ربّ المال، وفي القِراض الأمر بالعكس فإنّ القارض بكسر الراء ربّ المال، والمقارض بفتح الراء العامل، وهي عقد جائز غير لازم لكلّ من ربّ المال والعامل فسخه.

ودليل صحّته الإجماع، واحتجّ من جعل القياس حجّته بـ حـملاً عـلى

۱ ـ لسان العر ب: ج ۷، ص ۱۷، مادة «قر ض».

المساقاة الثابتة بالنص، والجامع كون كلّ منهما معاملة يحتاج إليها المتعاملان بعجز أحدهما عن العمل، والآخر عن المال، ولاأظنّك يخفى عليك ما في هذا الكلام من الركاكة فلاأزيدك خبرةً فيه.

وذكر الأصحاب آيات ستّ، ثلاثة تتعلّق بلفظ المضاربة، وثلاثة تتعلّق بلفظ البضاعة، فأمّا ما يتعلّق بلفظ المضاربة:

> فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَوٰةُ فَانَتَشِرُ واْفِ الْأَرْضِ وَأَبْتَغُواْمِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُواْ اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (١)

> > بيان أية «فإذا قضيت الضلاة...» والأحكــــام المستفادة منها

أوّ لها: قوله تعالى : ﴿ فَإِذَاقُضِيتَ الصَّلاةُ ﴾ ، أي أدّيث، وفرغ منها ﴿ فَانتشروا فِي الأرض وابتغوا من فضل الله ﴾ ، أي أطلبوا ما يهتكم من أمر معاشكم، وأحوال دنياكم، فالأمر هاهنا للإباحة، ومن جملة ما يطلب به أمر المعاش عقد المضارب عرفاً وشرعاً يندرج تحت المأمور به بطريق العموم، فتدلّ الآية على إباحة عقد المضاربة، لكنّ تخصيصها بالدلالة على لفظ المضاربة دون القراض غير ظاهر، أللهم إلّا أن يحمل الإنتشار في الأرض على الضرب فيها.

وحمل بعضهم الفضل على عيادة المريض، وحضور مجالس العلم لتحصيله، وتشييع الجنائز، وزيارة المقابر، والأخوان المؤمنين، فيكون الأمر في بعض للوجوب، وفي بعض للندب، ولامدخل للآية حينئذٍ فيما نحن بصدده، لكنّ الظاهر العموم كما لايخفي.

﴿واذكرُوا الله كثيراً ﴾، أي ذكراً كثيراً في جميع أحوالكم، وسائر أوقاتكم ولا تخصّوه بالصلاة والجمعة.

١ ـ الجمعة ١٠:٦٢.

عن الصادّق الله : «الصلاة يوم الجمعة والإنتشار يوم السبت» (١) والعلّمة عن الصادّق الله الله الله الله الله الفي تفلحون أي ليكون ذلك سبباً لقرب حصول ما تطمعون فيه من الفلاح في الدارين.

وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِ ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَن تَقْصُرُ واْمِنَ ٱلصَلَوْةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ صَفَرُ وَاْ إِنَّ ٱلْكَفِيرِينَ كَانُواْ لَكُمْ عَدُوَّا مُبِينًا (")

ثانيها :قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا ضَرِيتُم فِي الأَرْضَ ﴾ ، أي سافر تم ﴿ فليسعليكم بيان آية ﴿ وَإِذَا جَنَاحَ ﴾ ، أي حرجُ وإثم، ﴿ أَن تقصروا ﴾ ، أي تنقصوا عدد ركعات الصلاة بأن الأرض ... والأحكام تصلّوا الرباعيات ركعتين ركعتين .

فإن قلت : ما وجدت دلالة هذه الآية على إباحة المضاربة؟

قلت: لمّاكان السفر المبيح للقصر، كلُّ سفرٍ مباحٍ وقد دخل تحت هذا العام السفر للتّجارة، وكانت التجارة عامّة شاملة للمضاربة وغيرها، والآية دلّت على المحة المضاربة.

ولمّا اشبعنا الكلام في كتاب الصلاة في تفسير هذه الآية اختصرنا في هذا المقام على هذا المقدار تجنّباً عن التكرار.

۱ _ مجمع البيان: ج ٥، ص ٢٨٩.

٢ _ النساء ١٠١٠.

إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَذَنَ مِن ثُلُثِي النَّيْ وَنِضْفَهُ وَتُلْمَّهُ وَطَالِهُ يُقَدِّرُ النَّيْلَ وَتُلُثَّهُ وَطَالِهَ يُقَدِّرُ النَّيْلَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ النَّيْلَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ النَّيْلَ وَاللَّهُ يَقَدِرُ النَّيْلَ وَاللَّهُ يَقَدِرُ النَّيْلَ وَاللَّهُ يَقَدِرُ النَّيْلَ وَاللَّهُ وَاللَّهُ يَقَدِرُ النَّيْلَ فَاقْرَءُ وَا مَا تَعْيَسَرَمِنَ الْقَرْءُ وَنَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَعُونَ مِن مَا تَكَيْسَرَمِنَ وَوَاللَّهُ وَالْمَا لَقَلَ مَ اللَّهُ فَا فَرَءُ وَا مَا تُقَدِّمُوا اللَّهُ فَا فَرَءُ وَاللَّهُ فَا فَرَءُ وَاللَّهُ فَا فَرَءُ وَاللَّهُ فَا لَكُونَ فِي سَلِيلِ اللَّهِ فَا قَرَءُ وَاللَّهُ فَا فَرَءُ وَاللَّهُ فَا فَرَءُ وَاللَّهُ اللَّهُ فَا فَرَءُ وَاللَّهُ اللَّهُ فَا فَرَءُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى مَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَالَقُونُ وَالْمَالُونَ وَالْمَالُونَ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ الْمَالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَالَةُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَالِقُونُ اللَّهُ الْمُؤْمِنَ اللَّهُ الْمُنْ اللَّعُونُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ الْمُؤْمِنَ اللَّهُ الْمُؤْمُ الْمُومُ الْمُؤْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ اللَّهُ

ثالثها :قوله تعالى : ﴿فاقر ءُوا ما تَيَسّر من القرآن ﴾، أي ما قدرتم على قراءته من غير ارتكاب مشقّة ومقاساة نصب في النافلة أو الفرض.

وقيل :خارج الصلاة إن لم تستطيعوا صلاة اللّيل، فاستعيضوا بقراءة القرآن فستأجرون أجر القيام إن عجزتم عنه.

وقيل المعنى: فصلُّوا من النافلة ما استطعتم.

﴿علم أنسيكون﴾ أن هي المخففة والسين بدل ما خفف ﴿مِنكُم مَرضىٰ و آخرون» عطف و آخرون» ، «و آخرون» عطف عليه أي، علم أنّه سيكون منكم آخرون ﴿يَبَتَغُونَ مِن فضل اللهِ ﴾، أي يسافرون طلباً لأرباح التجارة، وهي كما علمت تعمّ المضاربة وغيرها، فتدلّ على إلاحة

بيان آية «فلقر أوا ما تسيسر من القسسر آن...» والأحكسسام المستفادة منها

١ ـ المزمل ٢٠:٧٣.

كتاب المضاربة كتاب المضاربة

المضاربة، كما تدلُّ على إباحة ما عداها منها.

وقيل : المراد بفضل الله العلم أي، تسافرون لطلب العلم، فـلاتدلّ عـلى مانحن بصدده، والأوّل أظهر لما عرفت ممّا ذكرناه آنفاً فيما يضاهيها.

﴿ وَآخرون يقاتلون في سبيل الله ﴾ وهم القرّاء ﴿ فاقرء وا ما تيسر منه ﴾ الظاهر في الآية عدم التعيين، وعن سعيد بن جبير (١٠): خمسين آية، وعن ابن عبّاس: مائة آية، وعن السدي: مائتا آية، ولعلّ عدم التعيين في حالة الإضطرار. ﴿ وَأَقْيِمُوا الصّلَوٰةَ ﴾ المفروضة ﴿ وَآتُوا الزّكُوةَ ﴾ الواجبة، وقيل (٢٠): هي هاهنا صدقة الفطر، وعن ابن عبّاس (٣٠: الطاعة والإخلاص لله في العمل.

*وأقرضُوا الله قرضاً حَسَناً * أمر بالصدقات المستحبّة بعد الأمر بالواجب، وسميّت قرضاً إيماءً إلى تحقيق جزائها حثّاً وترغيباً فيها، وقيل (٤): هو شامل لجميع الطاعات، والمراد بالحسن الخالص لوجه الله *وما تقدّموا لأنفسكم *، أي لأجل أنفسكم *مِنْ خَيْرٍ * من عمل صالح *تَحِدُوه عند الله هو خيراً وأعظمُ أجراً * الضمير للفصل، و «خيراً» منصوب على أنّه مفعول ثانٍ «لتجدوا» * واستغفروا الله * بعد أعمالكم الصالحة معترفين بعد إصدارها بالتقصير، لئلًا يلحقكم بسببها شيء من العجب.

﴿ إِنَّ اللهُ غَفُورٌ ﴾ لمن استغفر عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «قال الله سبحانه و تعالىٰ : يا ابن آدم إنّك ما دعو تني ورجو تني غفرت لك على ما فيك، و لااُبالي يا ابن آدم لو بلغت ذنو بك عنان السهاء ثمّ استغفر تني غفرتُ لك، و لااُبالي يا ابن آدم لو لقيتني

١ _ مجمع البيان: ج ٥، ص ٣٨٢.

٢_البحار: ج ٩٦. ص ١٠٤، ح ٦.

٣- تفسير الفرطبي: ج ١٩، ص ٣٩.

٤ ـ التفسير الكبير: ج ٣٠، ص ١٦٦.

بقراب الأرض خطايا ثمّ لقيتني لاتشرك بي شيئاً لأتيتك بقرابها مغفر $\mathbf{s}^{(1)}$.

وعَنَه ﷺ: «لمَّا قضىٰ الله الخلق كتب كتاباً فهو عنده فوق عرشه إنّ رحمتي سبقت غضبي» (٥).

١_مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٧٢٣، ح ٢٣٣٦.

٢_مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٧٢٣، ح ٢٣٣٩.

٣_مشكاة المصابيح: ج ٢. ص ٢٧٤٠ ح ٢٣٤٠.

٤_مشكاة المصابيح: ج ٢. ص ٧٣٤. ح ٢٣٧٧.

٥ _ مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٧٣١، ح ٢٣٦٤.

بيان الآيات الّتي تتعلّق بالبضاعة

وأمّا ما يتعلّق بلفظ البضاعة:

وَقَالَ لِفِتْ نِهِ أَجْعَلُواْ بِضَعَتَهُمْ فِ رِحَالِهِمْ لَعَلَّهُمْ لِعَلَّهُمْ لِعَلَّهُمْ لَعَلَّهُمْ لَعَلِّهُمْ لَعَلَّهُمْ لَعَلَقُهُمْ لَعَلَّهُمْ لَعِلْمُ لَعَلَقُهُمْ لَعَلَيْكُ اللّهُ لَعَلَيْكُمْ لَعَلَيْكُمْ لَعَلَيْكُمْ لَعَلِيقًا لَعَلَيْكُمْ لَعِلْمُ لَعَلَقُهُمْ لَعَلَقُهُمْ لَعَلَقُهُمْ لَعَلَقُهُمْ لَعَلَقُهُمْ لَعَلِيقًا لِعَلَيْكُمْ لَعَلِيمُ لَعَلَقُهُمْ لَعَلَقُهُمْ لَعَلَقُهُمْ لَعُلِيقًا لِعَلَيْكُمْ لَعَلِيقًا لِعَلَيْكُمْ لَعَلِيقًا لِعَلَيْكُمْ لَعَلِيقُونَ كَاللّهُ لَعَلَقُهُمْ لَعَلَقُهُمْ لَعَلَقُوا لِلْعَلَقُولُ عَلَيْكُمْ لَعَلَقُولُ عَلَيْكُمْ لَعَلَقُولُ عَلَيْكُمْ لَعَلَقُهُمْ لَعِلْمُ لَعَلَقُولُ عَلَيْكُمْ لَعَلَقُهُمْ لَعَلَقُهُمْ لِعَلَقُهُمْ لِعَلَقُ عَلَيْكُمْ لَعَلَقُهُمْ لِعَلَقُهُمْ لَعَلَقُهُمْ لَعَلَقُهُمْ لَعَلَقُهُمْ لَعَلَقُهُمْ لَعُلِكُمْ لَعُلِكُمْ لِعَلَالِكُمْ لِعِلْمُ لَعَلَقُولُ عَلَيْكُمْ لِمُ لَعِلْمُ لِلْعِلْمُ لِلْعِلْمِ لَعِلْمُ لِعَلَالِكُمْ لِلْعِلْمُ لِعَلَقُلْمُ لِعَلَالِكُمْ لِمُ لِعِلْمُ لِعَلَالِكُمْ لِلْعِلْمُ لِلْعِلْمُ لِعَلَالِكُمْ لِلْعِلِمُ لِعَلَالِكُمْ لِلْعِلْمُ لِعُلِكُمْ لِعُلْمُ لِعَلَالِكُمْ لِعَلَالِكُمْ لِعِلْمُ لِعَلَالِكُمْ لِعَلَالِكُمْ لِلْعِلْمُ لِلْعِلْمُ لِعَلَقُلْمُ لِعُلْمُ لِعَلَقُلْمُ لِعَلَالِكُمْ لِلْعِلْمُ لِعَلَالِكُمْ لِعُلْمُ لِعُلْمُ لِلْعُلْمُ لِلْعِلْمُ لَعُلِمُ لِلْعُلْمُ لِلْعُلِمُ لِعُلِمُ لِلْعُلِمُ لِلْعُلِمُ لِعِلْمُ لِلْعُلْمُ لِعُلِمُ لِلْعُلِمُ لِلْعُلِمُ لِلْعُلْمُ لِ

بيان آية «وقال لفتيانه اجعلوا بـضاعتهم...» والأحكــــام المستفادة منها

فالأولى: قوله تعالى: ﴿وقالَ لِفِتْيانه اجعلُوا بِضاعَتَهُم في رحاهُم لعلّهم يعرفُونَهَا إذا انقلَبَوا إلى أهلهم لعلّهم يرجعون ﴾، قرأ حمزة والكسائي: «لفتيانه» بالألف والنون (٢)، والباقون: «لفتيته» بالياء والتائين من غير ألف، وهما لغتان مثل الصبيان والصبية (٣)، إلّا أنّ فعله للقلّة، وفعلان للكثرة، وأريد بها هاهنا غلمانه الكيّالون، وأريد بالبضاعة ماكان قد إعطاها إيّاهم من المتاع ليتّجروا به على أن يكون الربح له فتأمّل.

قيل: كانت النعال والأدام (٤)، وقيل: الورق ثمن الطعام.

و «الرحال» جمع «الرحل»، والمراد به هاهنا الأوعية عن ابن الأنباري (٥): يقال: للوعاء رحل، وللمنزل أيضاً، ومنه قوّله ﴿ إِذَا ابتلّت النعال فصلّوا في الرحال (١٠)، أي في المنازل.

۱ ـ يوسف ٦٢:١٢.

۰ ـــ يوس*ن* ۲۰۰۰۰. ۲ ــ أنوار التنزيل: ج ۱، ص ۵۰۱.

۳_تفسیر الفرطبی: ج ۹، ص ۱٤٦.

٤ ـ تفسير الفرطبي: ج ٩، ص ١٤٦.

۵ ـ تفسير الفرطبي: ج ۹، ص ١٤٦.

٦ _ مجمع البيان: ج ٥، ص ٣٨١، مادة «رحل».

فإن قلت : ما محلّ كلمة «بضاعتهم» من الإعراب؟

قلت : النصب على العلميّة، أي رجاء أن يعرفوا بـضاعتهم، ورجاء أن يرجعوا إذا عرفوها.

فإن قلت :كيف يجوز إجتماع علَّتين على معلول واحد؟

قلت : جعل البضاعة في الرحال معلّل بالمعرفة، والمعرفة معلّلة بالرجوع. فإن قلت : الرجوع معلّل بالمعرفة في نفس الأمر فكيف عكست؟

قلت: رجاء الرجوع علّة لرجاء المعرفة في الذهن، وهي علّة له في الخارج كقولك: ضربته تأديباً، فإنّ التأديب علّة الضرب في الذهن، والضرب علّة للتأديب في الخارج، فالتأديب معلول للضرب في الخارج.

وحاصل معنى الآية اجعلوا أيها الكيّالون ما أخذتم من ثمن الطعام الذي بعتموه على هؤلاء في أوعية طعامهم، عسى أن يعرفوا حقّ التكرّم والإحسان إليهم، بإعطاء البدلين، فتكون هذه المعرفة باعثة لهم على الرجوع، فإنّ الإحسان إلى الغرباء أشدّ باعث لهم على العود إلى من أحسن إليهم، بل كثيراً ما صار ذلك الإحسان إليهم باعثاً على هجر المنازل والأوطان قال الشاعر:

لاعيب فيهم سوى أنّ النزيل بهم يسألون عن الأهل والأوطان والحشم فإن قلت : ما الفائدة في هذا الجعل والتقييد بقوله: إذا انقلبوا إلى أهلهم؟ وهل كان في عدم التصرّف في بضاعتهم وميرهم مجّاناً غنية عن هذا الصنيع؟

قلت : لاريب أنّ هذا الصنع أدخل في نيل المقصود؛ لاشتماله على لطائف لم يوجدشيء منها فيما عدا ذلك:

منها: الأماني عب اليأس.

ومنها: لذَّة حصول الشيء، فإنَّ لذَّة حصول النعمة الغير المترقّبة لابكنية كنهها.

كتاب المضاربة

ومنها: التنزّة عن ثبوت الملقة.

ومنها: تنزيه إخوته عن عيارٍكاً نَّه الإستعطاء.

ومنها: الإيماء إلى أنَّ ما صنعه إنِّما هو لتكرَّمه أبيه وأخيه بنيامين.

ومنها: أنهم إذا رأوابضاعتهم التي هي ثمن الكيل، ولم يكن يوسق الله وردها عليهم صريحاً، وقبلوها منه صريحاً بعثتهم الديانة، وبراءة الذمة التي هي من شنشنة أرباب الديانة والأمانة، لاسيّما أولاد الأنبياء الذين قد عجنت طينتهم بماء العفّة والصلاح أن يردّوها إليه، فيكون ذلك سبباً لرجوعهم إليه، ومن ثمّ فسّر بعضهم قوله: "لعلّهم يرجعون ، بلعلّهم يردّونها.

وَلَمَّافَتَحُواْمَتَنَعَمُمْ وَجَدُواْ بِضَعَتَهُمْ رُدَّتَ إِلَيْهِمْ قَالُواْ يَتَأْبَانَامَا اَبْغِي هَنْدِهِ بِضَنعَتُنَارُدَّتْ إِلَيْنَا وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَخَفَظُ أَخَانَا وَنَزْدَادُكَيْلَ بَعِيرٌ ذَلِكَ كَيْلًا يَسِيرٌ (١)

بيان آية «ولقا فتعوا متاعهم وجسدوا...» والأحكسام المستفادة منها

والثانية :قوله تعالى : ﴿ ولمَّا فَتَحُوا متاعَهُم وجدُوا بضاعَتَهُم رُدّت إليهم قالُوا يا أبانامانَبغِي ﴾ ، أي: أيُّ شيء نريد فوق هذا الذي صنع هذا الملك بنا، أمارنا وردّ بضاعتنا إليناكما هي ف «ما» على هذا لم يتفهاميّة، ويجوز أن تكون نافية، أي ما نكذّ بك فيما نخبرك، أو ما نبغي منك بضاعة أخرى نستعين بها على الرجوع.

﴿ هَذِه بضاعتنا ردّت إلينا ﴾ ، هذا استئناف، وقرأ ابن مسعود (١٠) : «ما تبغي » بالخطاب خطاباً ليعقو ب الله في المحمل على هذا معيّد للإستفهام، ويجوز أن يحمل معناها على الجحد، أي لستَ تريد دراهم تبغى في تحصيلها ليتجهّز بها أيضاً

۱ ـ يوسف ۱۲:۹۳.

٢_الكشّاف: ج ٢، ص ٤٨٦.

لقوله: ﴿مانبغي﴾.

وقرئ: «ردّت» بكسر الراء على النقل (۱)؛ لأنّ أصل «ردّت» رددت، فرحَغَيرُ أهلُنا و على ما في على مقدّر، أي بضاعتنا ردّت إلينا، فنستعين بها، أو على ما نبغي إن فسرّ البغي بالكذب والإفراط في القول، أي لانكذب فيما نقول «ونمير أهلنا»، ويجوز أن يكون كلاماً مبتداً به، أي ينبغي لنا أن نمير أهلنا أي، نشتري لهم طعاماً فنحمله إليهم يقال: مار أهله يميرهم ميراً فهو مائر، إذا حمل إليهم طعامهم من بعدُ قال الشاعر:

*بعثتك مائراً فمكثت حوالاً *(١)

﴿ وَنَحْفَظُ أَخْانَا ﴾ إياباً وذهاباً ممّا يسؤه ويشئنه ﴿ وَنزدادُكَيْلَ بَعِيرٍ ﴾ حمل من الطعام، وإنّما عيّنوا المقدار؛ لأنّ يوسَف الله كان قد عيّن أن لايبيعوا على رجل أكثر من حمل، وعن مجاهد: أريد بالبعير الحمار. (٣)

فَلَمَّادَ خَلُواْ عَلَيْهِ قَالُواْ يَتَأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ مَسَنَاوَأَ هَلَنَا ٱلضُّرُّ وَجِنْنَا بِضَعَةٍ مُّرْجَنَةٍ فَأَوْفِ لَنَاٱلْكَيْلَ وَتَصَدُّقْ عَلَيْنَا أَإِنَ ٱللَّهَ يَغْزِي ٱلْمُتَصَدِّقِينَ (٤)

والثالثة: قوله تعالى: ﴿فلمّا نَخُلُوا عليهِ ﴾، في الكلام إيجاز، وهو أنّه لمّا أمرهم أبوهم بالخروج للتحسيس تجهّزوا وخرجوا إلى مصر، فلمّا دخلوا مصر جاؤا إلى باب العزيز، وأرادوا الدخول عليه فلمّا دخلوا عليه: ﴿قَالُوا يَا أَهَا الْعَزِيز

بيان آية «فلمّا دخلوا عليه...» و والأحكــــام المستفادة منها

۱ _ الكشّاف: ج ۲، ص ۶۸٦.

٢ ـ مجمع البيان: ج ٣، ص ٢٤٧.

٣_ تفسير الطبري: ج ٧، ص ٢٤٧، ح ١٩٤٨٤.

٤_يوسف ٨٨:١٢ آ

كتاب المضاربة كتاب المضاربة

مستناوأهلنا الضرّ وجئناببضاعةٍ مزجةٍ ﴾، أي حقيرة لاتقبل، ومن شأنها أن تدفع و تردّ على صاحبها، ويطرد من أتى بها إليه صاحبها من قولهم: أزجيته إذا طردته. قال الشاعد:

تـزجـي أغـن كأن إسرة روقـة قلم أصاب من الدواة مدادها(١) وقال الآخر:

وهــبّت الريح مــن تـلقاء ذي أُرُلٍ تزجى مع اللّيل من صرّ ادها صرما^(۱) وقال الآخر:

لبيكِ على ملحان ضيف مدفّع وأرملة تزجي مع اللّيل أرمّلا^(٣)
قيل: كانت دراهم زيوفاً لاتنفق إلّابوضيعة (٤).

وقيل: كانت خَلَق الغرارة والحبل ورثاث المتاع (٥)، وقيل: الصوف والسمن (٢)، وقيل: الصوف والسمن (٢)، وقيل: الصنوبر وحبّة الخضراء (٧)، وقيل: الأقط وسويق المقلّ، وقيل: كانت قليلة لاتبلغ ما يشترى به الكيل (٨).

﴿ فَأُوفُ لِنَا الكَيْلَ ﴾ ، أي أعطنا بها ما كنت تعطينا قبل بالثمن الوافي الجيد. ﴿ وَتصدّق علينا ﴾ ، أي تفضّل علينا بأزيد من ذلك، والتصدّق التفضّل مطلقاً، واختصّ عرفاً بما ينبغي به الثواب من الزكاة الواجبة و غيرها، وتحريم الصدقة على النّبيّ و آلمه الملاحظة لايستلزم تحريمها على سائر الأنبياء وأولادهم، ولو

۱ ــ لسان العرب: ج ۱۶، ص ۳۵۵ مادة «زجئ». ۲ ــ مجمع البيان: ج ۳، ص ۲۵۹.

۳۔ تفسیر الطبر ي: ج ۷، ص ۲۸۵، ذیل ح ۱۹۷۶. ٤۔ تفسیر الطبر ي: ج ۷، ص ۲۸٦، ح ۱۹۷۷.

٥ ـ تفسير الطبري: ج ٧، ص ٢٨٦، ح ١٩٧٤٩.

٦ ـ تفسير الطبري: ج ٧، ص ٢٨٦. ح ١٩٧٥٧.

۷_ تفسير الطبري: ج ۷، ص ۲۸۲. ح ۱۹۷۵۹. ۸_ تفسير الطبري: ج ۷، ص ۲۸۷. ح ۱۹۷۷۱.

وأمّا ردّ الحسن (١٠ قول القائل: أللّهمّ تصدّق عليّ بقوله: «يا هذا إنّ الله لايتصدّق وإنّما يتصدّق من يبغي الثواب»، مردود بقول النّبيّي ﷺ: «هذه صدقة تصدّق الله عليكم فاقبلوها» (١٠)، ﴿ إِنّ الله يجزى المتصدّقين ﴾.

تذييل للترغيب في الصدقة ومن قول من قال: إنّهم لم يقولوا: إنّ الله يجزيك لأنّهم لم يعلموا إيمانه ليس بشيء، وإنّما يحمل على ذلك ما لم يكن للتعميم وجه بليغ يربو على التخصيص.

تدقيق:

إعلم أنّ المضاربة مبنيّة على أركان خمسة:

أركان المضاربة

أوّ لها: العقد: وهو مشتمل على الإيجاب والقبول، وتعيين الحقّ من الربح لكلِّ من المتعاقدين متساويين أو متفاوتين، والشرط إذا لم يناف العقد وجب الوفاء به، وإلّا فالأقوى البطلان، فلو جعلا الربح لأحدهما مع التقييد بلفظ القراض والمضاربة بطل للمنافاة وإن لم يقيّد بشيء منهما، فإن كان للعامل فالمال قرض في ذمّته، وإن كان للمالك فبضاعة، ولذلك قيل: إنّها وديعة قبل العمل، وتوكيل عنده، وشركة مع الربح، وغصب مع المخالفة، وبضاعة مع شرط كلّ الربح للمالك، وقرض إن شرط للعامل، فلو تلفت في يد العامل قبل العمل بدون تفريط فلاضمان على المستودع مع التلف بدون التفريط، وكذا بعده بدونه عليه، كما أنّه لاضمان على المستودع مع التلف بدون التفريط، وكذا بعده بدونه

۱ ـ الکشّاف: ج ۲، ص ۵۰۰.

٢_مشكاة المصابيح: ج ١، ص ٢١٤، ح ١٣٣٥.

كتاب المضاربة كتاب المضاربة

دون المخالفة، كما لو تلف في يد الوكيل من دون تفريط ومخالفة، وإن خالف ما وقع عليه الشرط الغير منافٍ، مثل السفر بالمال مع البيع منه، أو مع عدم الإذن به ضَمِنَ إن تلف مع صحّة نفاد التصرّفات، واستحقاق الحصّة من الربح فلايصحّ قولهم: إنّه غصب مع المخالفة.

وفي قولهم: بضاعة مع شرط كلّ الربح للمالك، وقرض إن شرط للعامل يطارد المضاربة لما كانت شركة في الربح، فكيف تكون بضاعةً أو قرضاً؟ أللّهمّ إلّا أن يقول: خذ هذا المال فاتّجر به على أنّ الربح لك، أو على أنّ الربح لى.

وهي عقد جائز يجوز لكلّ من المتعاقدين فسخه، فلو شرط اللّزوم بطل.

وثانيها: المتعاقدان ويشترط فيهما ما يشترط في غيرهما من المتعاقدين في العقود الشرعية الصحيحة من البلوغ، والعقل، وجواز التصرّف، فلا يصحّ العقد لوكان أحدهما صغيراً، أو مجنوناً، أو كانا صغيرين، أو مجنونين، وكذا لوكان المال مغصوباً، وعلى الغاصب أجرة العامل مع عدم علمه والربح لمالك المال، ومع العلم فلا أجرة له والربح لصاحب المال.

ومع التلف يرجع إلى أيُّها شاء، فإن رجع على العامل كان للعامل الرجوع على العامل كان للعامل الرجوع على الغاصب مع عدم علمه بالغصب وإلَّا فلا رجوع.

وإن رجع على الغاصب فمع وقوع التلف في يده من غير تغرير من الغاصب علم العامل فللغاصب الرجوع على العامل؛ لاستقرار التلف في يده مع عدم التغرير من الغاصب.

ومع عدم العلم فالأقوى عدم صحّة الرجوع للتغرير، ويحتمل صحّته؛ لكون التلف وقع في يده.

ولو قارض المالك على مال غصبه منه صحّ العقد، وفي زوال الضمان تردّد ينشأ من أنّ المال إنتقل من الغصب إلى المضاربة، فيزول الضمان، ومن أنّ المالك لم يقبض المال المغصوب من الغصب فالضمان على حاله.

وثالثها: رأس المال، فيجب أن يكون نقداً، فلايصحّ المضاربة بالعروض، ولابما ليس مسكوكاً من الذهب والفضة، ولابالفلوس، ولابالدراهم، والدنانير المغشوشة.

وأن يكون معيّناً، فلا يجوز على دَين في الذمّة، وكذا لو أقرضه مبلغاً مؤجّلاً على أنّه بعد انقضاء المدّة يعود مضاربة.

ولو قال: ضارب به مدّة كذا، ثمّ هو بعدها قرض صحّ.

وأن يكون معلوماً ومسلّماً في يد العامل، فلو كان مجهول المقدار لم يصحّ، وفي المشاهد إشكال ينشأ من أصالة الجواز وكون العامل أميناً يقبل قوله في مقداره إمّا مع اليمين إن كذّبه المالك، أو بدونها إن لم يكذّبه، ومن إحتمال الفساد لكونه تغريراً قد يؤدّي إلى التنازع فلايصحّ، وذهب الشيخ في الخلاف إلى عدم الصحّة (١٠)، وفي المبسوط إلى الصحّة (٢).

وكذا لو شرط أن يكون تحت يد المالك بحيث لايخرج من تصرّفه بخلاف ما لو شرط المشاركة في التصرّف.

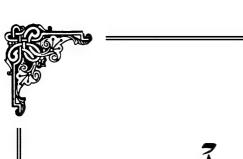
ورابعها : وشرطه الإسترباح بالبيع و الشراء، فلايصح عقد المضاربة في الحرف والصنائع.

خامسها : الربح وشرطه الإختصاص بالمتعاقدين، والإشتراك بينهما، ومعلوميّة قدر مال كلّ منهما، فلو قال: ولك النصف صحّ.

أمّا لو قال: ولي النصف فلشكال ينشأ من المفهوم عرفاً، ومن أنّ ذكر بعض العام لايقتضي التخصيص.

١ ـ الخلاف: ج ٢، ص ١١٦، مسألة ١٧.

٢_ المبسوط: ج ٣. ص ١٩٤.







وَفِيهِ خَس آيات







لِسُ مِاللَّهِ الزَّهُ إِلزَاهُ إِلزَّهُ إِلزَّاهِ إِلَّهُ الزَّاهِ لِيَا الزَّهُ إِلَّهُ الزَّاهِ ا

قيل: هي مشتقة من الدعة بمعنى الراحة (١)، وقيل: من ودع الشيء إذا معنى الوديعة سكن (٢)، فنقلت إلى عقد يفهم منه الإستنابة في الحفظ.

وإيجابه:كلّ لفظ دالٌ على الاستنابة فيه، وقبول لا يشترط فيه اللّـفظ بـل يكفي فيه النقل بأن يقبضها.

وهي: عقد جائز من الطرفين يجوز لكلّ منهما هدمه، وبعد انعقاد العقد يجب على المستودع الحفظ والردّ، أمّا وجوب الردّ فعقلي ونقلي، أمّا العقلي فلحكم بداهة العقل بحسن ردّ الوديعة، وأمّا النقلي فالإجماع والسنّة والكتاب.

أمّا الإجماع فلعدم مخالفة أحد من أصحاب الملل والنحل في وجـوب ردّها.

وأمّا السنّة، فلما روي عن النبّيّ ﷺ أنّه قال: «آية المنافق ثلاث إذا حدّث علامات المنافق كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان» (٣)، وفي رواية «وإذا صام وصلّى وزعم أنّه مسلم» (٤).

١ ـ المصباح المنير: ص ٦٥٣.

٢_ المهذب البارع: ج ٣. ص ٥.

٣_صحيح مسلم: ج ٢، ص ٢٦.

٤ ـ صحيح مسلم: ج ٢، ص ٤٨، وفيه: «وإن صام».

وعن حذيفة قال: حدّثنا رسول الله الله المنافقة حديثين قد رأيت أحدهما وأنا أنتظر الآخر، حدّثنا أنّ الأمانة نزلت في جذر قلوب الرجال ثم أنزل القرآن، فعلموا من القرآن وعلموا من السنّة الجذر (١١) بفتح الجيم وسكون الذال المعجمة أصل الشيء، وفي هذا الحديث دلالة على ما قلناه من أنّ دليل الأمانة عقلي ونقلي من الكتاب والسنّة فتنبّه له.

وروى أحمدبن محمّد عن البرقي، عن القاسم عن فضيل قال: سألت أبا الحسّن الله عن رجل استودع رجلاً من مواليك مالاً له قيمة، والرجل الذي عليه المال رجل من العرب يقدر على أن لا يعطيه شيئاً، والمستودع رجل خبيث خارجي شيطان، فلم يدع شيئاً من الأوصاف الذميمة إلّا وصفه بها، فقال لي: «قل له: ردعليه ماله، فإنّه ائتمنه عليه بأمانة الله» (٢).

وأمّا الكتاب فالآيات التي تدلّ على هذا المطلب [كثيرة] (٣) لكنّا اقتصرنا على بيان بعض منها حذراً عن إطالة الإفادة علماً بقصور الهمم عن اقتطاف زهر آيات كتاب الله.

إِنَ اللَّهَ يَا أَمْرُكُمْ أَن تُؤَدُّ وَاالْأَمْنَنتِ إِلَى أَهْلِهَ اوَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنِ النَّاسِ أَن تَخصُمُواْ بِالْعَدْلِّ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ عَإِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعُا بَصِيرًا (٤)

الآية الأولى : قوله تعالى : ﴿إِنَّ الله يأمركُم أَن تُؤَدُّوا الأماناتِ إلى أهلها ﴾.

بيان آية «إنَّ الله يأمركم أن تؤدّوا الأمــــانات...» والأحكــــــام المستفادة منها

١ ـ السنن الكبرئ للبيهفي: ج ١٠، ص ١٢٢.

٢ ـ الإستبصار: ج ٣، ص ١٢٣، ح ٤٣٩.

٣ ـ اثبتنها لسياق الكلام.

٤ _ النساء : ٥٨.

لاخلاف في أنّ الحكم عام، وقيل: إنّ الخطاب أيضاً عام لكلّ أحد من كلّ أمّة بأن يرد أمانات الله، وهي أو امره و نواهيه وأمانات عباده ممّا يأ تمن بعضهم بعضاً (۱) قيل: إنّ أوّل ما خلق الله سبحانه وتعالى من آدم فرجه و نودي هذه أمانة الله استودعكها و اضعها عندك و لاإيمان لمن لاأمانة له (۱)، وقيل: أهل الأمانات خمسة أصناف، السلاطين و العلماء و الأغنياء و التجّار و الفقراء.

أقسام الأمانات

فأمانة السلاطين العدل في الحكم قال على العلام واحد من سلطان عادل خير من مطرأر بعين يوماً»(٣).

وأمانة العلماء النصيحة وترك الطمع والخيانة في العلم وأن لا يكتموا ما أنزل الله.

وأمانة الأغنياء أداء الحقوق وإظهار النعمة وشكر المنعم.

وأمانة التجّار ترك البخس في الكيل والذراع والميزان وترك الربا والحيلة

وأمانة الفقراء الصبر على المحن واجتناب الشكاية والقلق والاضطراب، وعن أبي عبد الله الأمانة في حفظ أربعة أشياء اللسان والعين والفرج والقلب، فخصم اللسان الأنبياء، وخصم الفرج المؤمنون، وخصم العين الملائكة، وخصم القلب الله على (٤٠).

وروي أنّ ثلاثة طيور وقفن في موضع الطواف ثمّ طار واحداً وتبعه الآخر وبقي الثالث على الأرض، فتعجّب من ذلك عمربن عبدالعزيز، فقال الثالث: كنّا ثلاثة، الأمانة والرحمة والصلاة، فارتفعت الأمانة والرحمة وبقيت الصلاة إن

۱ _ مجمع البيان: ج ۲، ص ٦٣.

٢_ تفسير الماوردي: ج ٤، ص ٤٢٩.

٣ كنز العمال: ج ٦، ص ١٢، ح ١٤٦٢٤.

٤ ـ مستدرك الوسائل: ج ١١، ص ٥٤، الباب ٥ من أبواب جهاد النفس وما يناسبه، ح ٧.

ضيّعت نزل العذاب(١)، وقيل: الخطاب لولاة الأمر أمرهم الله بأداء الأمانات، وهي العدل في الحكم ثمّ أمر الرعيّة في الآية التي بعدها بالطاعة.

ويؤيّد ذلك ما رواه محمّدبن يعقوب الكليني عن عليّ بن إبراهيم عن أبيه عن حمّادبن عيسي، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن سليم "أبن قيس الهـلالي قال:شهدت أميرالمؤمنين عانيًا الله حين أوصى إلى لنه الحسن وأشهد على وصيته الحسين ومحمّد وجميع ولده ورؤساء شيعته وأهل بيته، ثـمّ دفع إليـه الكـتاب والسلاح ثمّ قال له: «يا بنيّ أمرني رسول الله أن أوصى إليك وأدفع إليك كـتبي وسلاحي كما أوصى إليَّ و دفع إليّ كتبه وسلاحه وأمرني أن امرك إذا حضرك الموت أن تدفع إلى أخيك الحسين الله ، ثم أقبل إلى لمنه الحسين الله ، وقال: أمرك رسول الله على إن تدفعها إلى لمنك هذا ثمّ أقبل إلى على بن الحسين الله وأخذبيده، وقال: أمرك رسول الله عليه الله الله الله الله الله الله ومنى الله ومنى السلام»(٤)، وهذا النقل عنهم الله يشهد بفساد ما قيل إنّها نزلت في عثمان بن طلحة بن عبد الدار وكان سادن الكعبة، وذلك أنّ عثمان بن طلحة أغلق بـاب الكـعبة وصعد على سطحها ومنع النبِّيّ ﷺ من الدخول إليها يوم الفتح، فلوى علنيّ ﷺ يده وأخذ المفتاح وفتح الباب، ودخل النبِّيّ ﷺ البيت، وصلَّى فيه ركعتين فنزلت

١ ـ لم نعثر عليه.

٢ ـ جوامع الجامع: ج ١، ص ٢٦٥.

٣_ورد في النسخ «سليمان» والصحيح ما أثبتناه.

٤ _ الكافى: ج ١، ص ٢٩٧، ح ١، مع آحتلاف يسير.

كتاب المضاربة ٢٣

الآية، فردّ المفتاح على عثمان (١١).

وأنت خبير بأنّه لوكان الأمر كذلك لكان المناسب أن تردّ الأمانة إلى أهلها. ﴿ إِنّ الله نعيّا يعظكم به ﴾ ، أي نعم شيئاً يعظكم به ، فيكون «ما» موصولة مر فوعة ، موصوفة به «يعظكم» أو نعم الشيء الذي يأمركم به ، فيكون «ما» موصولة مر فوعة ، والمخصوص بالمدح محذوف ، أي نعمًا يعظكم به ذاك ، وهو ردّ الأمانات ﴿ إِنّ الله كان سَمِيعاً بصيراً ﴾ ، يسمع أقو الكم ويبصر أفع الكم فيجازيكم على ما ترعونه فيهما من ردّ الأمانات، فإنّ الأمانات كما تجري في الأفعال تجري في الأقوال.

وَمِنْ أَهْلِ الْصِتَنبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنظَارِ يُؤَدِّهِ اللَّهِ لَكَ وَمِنْ أَهْلِ الْحِتَنبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنظَارِ يُؤَدِّهِ الْمِلْكَ إِلَّامَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَاتِمْ أَنْا فِي أَنَّهُمْ قَالُواْ لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِيِّيِنَ سَكِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْصَالِحَ ذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُورَ (٣) سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْحَاذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُورَ (٣)

بيان آية «ومن أهل الكتاب من إن تأمـــنه...» والأحكـــام المستفادة منها الثانية : قوله تعالى : ﴿ ومن أهلِ الكتابِ مَن إِن تَأْمَنهُ بِقِنطارٍ يُؤدِّه إليك ﴾ ، قيل : هو عبدالله بن سلام استودعه قرشي ألفاً وما تي أوقية ذهباً فردها عليه عند طلبه إيّاها (٣) ، وقيل: المراد بهم النصارى (٤) ، فإنّ الغالب عليهم الأمانة ، قرأ ابن وتّاب «تئمنه» و «دمت» بكسر التاء والدال (٥) وهما لغتان ، وكأنّه أراد بكسر التاء الإشعار بكسر العين في الماضي ، وبكسر الدال أنّه من «دام يدام» وقرئ في «يؤده» بكسر الهاء على حذف الياء ، وإقامة الكسرة دليلاً عليها ، وبالإختلاس

۱ ـ تفسير البيضاوي: ج ۱، ص ۲۲۰.

٢_ آل عمران ٧٥:٣.

٣_مجمع البيان: ج ١، ص ٢٦٤.

٤_ التفسيّر الكبير: ٓ ج ٨، ص ٨٨.

٥ _ الكشّاف: ج ١، ص ٥ ٣٧٥.

والإشباع وإيصال الفعلين بالياء، و«على» لغتان يقال «أتمنته» على كذا وبكذا.

﴿ وَمِنْهُم مَن إِن تَأْمَنَهُ بِدِينار لا يُؤَدُّه إليك ﴾ ، وقيل : هو فنحاصبن عازوراء أودعه قرشي ديناراً فجحده إيّاه (١٠) وقيل: المراد به اليهود (٢) طرّاً؛ لأنّ الغالب عليهم الخيانة، و «دينار» وزنه فعال وياؤه منقلبة عن النون والأصل دنار ويرشدك جمعه دنانير.

* إلّا مادُمتَ عليه قاعًا *، «ما» هاهنا ظرفيّة، والتقدير: إلّامدّة دوامك عليه قائماً، و «قائماً» منصوب على الخبريّة لا «دمت»، والاستثناء منقطع، والمعنى أنّه لايؤدّه إليك يا صاحب الحق إلّا مدّة دوام قيامك على رأسه ملازماً له متقاضياً إيّاه مضيّقاً عليه مسالكه مكدّراً عليه عيشه بتكرار مطالبتك إيّاه، أو مدّة قيامك على رأسه مجعجعاً إيّاه إلى الحضور بين يدى الحاكم لتلجئته إلى الأصل بعد الدعوى وإقامة البيّة بالحبس والتضييق عليه.

﴿ ذلك بأنّهم ﴾ ، أي اليهود ﴿ قالواليس علينا في الأُمّيين ﴾ ، أي في شأن المؤمنين والتغلّب عليهم والتصرّف في أموالهم ﴿ سبيل ﴾ ، أي طريق يتوصّل بـ ه إلى ذمّتنا في الدنيا وعقابنا في الآخرة، والمراد بد الأُمّيين » من لم يكن من أهل الكتاب أعني التوراة ، أي من هو على خلاف دين اليهوديّة ، ولا يبعد أن يريدوا به المسلمين لكونهم منسوبين إلى الأُمّي أعني محقد الشيرة .

*ويقولون على الله الكذب ، بادعائهم أنّ ما أدعوه من أحكام الله في التوراة *وهم يعلَمُونَ * أنّ ذلك كذب وافتراء افتر وابه على بارئهم، وهذا آكد في الذمّ؛ لأنّ الكذب عن عمد خصوصاً على الله سبحانه وتعالى ممّا لايماثله ذنب، وحيلة الخيانة ببارئه في الأمانة ممّا لم يثبت في ملّة من الملل.

١ _ مجمع البيان: ج ١، ص ٢٦٤.

٢_ تفسير الطبري: ج ٣، ص ٣١٠ والتفسير الكبير: ج ٨، ص ٨٨.

عن النبِّي ﷺ أنَّه قال عند نزولها : «كذَّب أعداء الله، ما من شيء في الجاهليّة إلّا هو تحت قدميّ، إلّا الأمانة، فإنّها مؤدّاة إلى البرّو الفاجر »(١).

> وَإِن كُنْتُمْ عَكَ سَفَرِ وَلَمْ تَجِدُ واْكَاتِبًا فَرِهَنُّ مُقْبُوضَاتُّهُ فَإِنِ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِي ا وْتُمِنَ أَمَـٰنَتَهُ وَلْيَـتَقِ اللَّهَ رَبَّةٌ وَلَاتَكْتُمُوا الشَّهَـٰدَةً وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ ءَاثِهُ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ (٢)

بيان آية «فان أمن بعضكم بعضأ فىلغۇد الىدى...» والأحكسسام المستفادة منها

الثالثة :قوله تعالى : ﴿ فَإِن أَمِنَ بِعِضُكُم بِعِضاً فليُؤدُّ الَّذِي اؤتُمِنَ أَمانَتَهُ ﴾ هذه الآية قد مرّ تفسيرها في كتاب الدَّين فلاعلينا من عدم التعرّض لها هاهنا تحاشياً عن التكرار،لكنّه يجب علينا أن ننبّه على جهة إدراجها في كلا الكتابين أعنى _كتاب الدَّين وكتاب الوديعة _ فنقول: عموم فاعل «أمِنَ» وفاعل «فليؤدّ» يدلَّان على وجوب ردِّكلِّ من أُؤتمن على شيء [ردِّ] ذلك الشيء على صاحبه، وهذا يشمل المديون الذي ائتمنه الدائن ولم يأخذ على دينه منه وثيقة ولارهنأ والودعي الذي ائتمنه المودع ولم يشهد عليه، فقد علم أنَّ الآية تدلُّ على وجوب الردّ والأداء، فاستدلّ بها ثمة على وجوب الأداء، وهاهنا على وجوب الردّ.

وَٱلَّذِينَهُمْ لِأَمَنَنتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَعُونَ (٣)

الرابعة : قوله تعالى : ﴿والَّذِينِ هُم لأماناتهم وعهدِهم راعونَ ﴾ ، القراءة بيان آية «والَّذين همه لأماناتهم المستفيضة «لأماناتهم» على الجمع؛ لأنّ الأمانة نـوعان أمانة الخـالق، وأمـانة

وعهدهم راعون» والأحكى المستفادة منها

١ ـ صحيح البخاري: ج ٣. ص ١٦١٦ ومجمع البيان: ج ١. ص ٢٦٤.

٢ ـ البقره ٢: ٢٨٣.

٣_ المعارج ٣٢:٧٠.

المخلوق، وتحتكلٌ نوع أصناف أمّا أمانة الخالق فهي المعرفة والإقرار بالتوحيد والنبوّة والإمام، وبما يمتنع عليه، والنبوّة والإمام، وبما يمتنع عليه، والصلاة والصوم والزكاة والحجّ والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وما يتعلّق بكلّ واحد من الشرائط،كالطهارة والقبلة والوقت وما أشبه ذلك.

وأمّا أمانة المخلوق، فكالودائع والبضائع والديون والضمان والكفالة وما أشبه ذلك، وقرأ ابن كثير بالإفراد (۱)؛ لأنّها مصدر، والأولى حمله على الإفراد قضاءً لحق المناسبة، وكذلك ما عاهدو اماعقد بعضهم لبعض من العقود، والمراعاة القيام بحفظ الشيء بحيث لايتطرّق إليه خلل ولاآفة بوجه، ومنه سمّي الوالي راعياً قال الله وكلّ راع مسئول عن رعيته (۱)، والتعهد لمحافظة الغنم كذلك والراعى هو الله تعالى؛ إذ لاحافظ حقيقة لله هو، ولذلك قيل: «راعون» ولم يقل «حافظون»، فإنّه تكليف بما لايطاق إذ الرعاية من العبد والحفظ منه تعالى.

إِنَّا عَرَضْنَااَ لَاَمَّانَةَ عَلَى السَّمَوَّتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنِ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنِ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنْسَانُ ۚ إِنَّه ،كَانَظُلُومًا جَهُولًا (٣)

الخامسة : قوله تسعالى : ﴿إِنَّا عَـرَضْنَا الأَمَّانَةَ عَـلَى السَّهَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَلَلْجِبَالِ فَأَبَينَ أَنْ يَحَمِلْنَهَا وَأَشْفَقَنَ مِنْهَا وَخَلَّهَا الإنسانُ ﴾، قيل : المسراد بـالأمانة

بسيان آية «إنّا عسرضنا الأمانة على السّنوات و والأرض...» والأحكــــــام المستفادة منها

١ ـ مجمع البيان: ج ٥، ص ٣٥٤.

٢_صحيح البخاري: ج ٢٣. ص ١٩٣. ح ٢٠٠٤. وفيه: «مع اختلاف». ٣_الأحزاب ٧٢:٢٣.

كتاب المضاربة كتاب المضاربة

هاهنا ما خصّ به الإنسان ممّا هو مناط الخلافة الإلهيّة من المجتمعات(١) التمي لم يتصد لقبولها أحد غيره، وذلك أنّه تعالىٰ أعطى السماوات والأرض والجبال ما يفهمون به الخطاب ثمّ ألقي إليهم أنّ في خزائن مواهبه ما يسمّى بالعقل والأنفس والأرواح والحالات والملكات، وأنَّ كلِّ من قبلها كان خليفة الله في خليقته، وأنَّه سوف يكلُّف بالأوامر والنواهي، وقد أعدُّ له ما أعدُّ من الثواب المترتّب على الطاعة، والعقاب المترتّب على المعصية، فأعرضن عن قبول تلك الأمانة، وخفن من تبعتها، وحملها الإنسان بعد أن عرضت عليه ولم يعرض عنها، ولمّاكان الذي حمله أمراً عظيماً هائلاً عمد _سبحانه وتعالى _إلىٰ التنبيه عـلى عـظم شأن مـا تحمّل، وأبرز الكلام في صورة من يتعجّب من ذلك الحمل إشارة إلى استعظام ذلك الأمر، وحثّاً على التحفّظ لتلك الأمانة والتهيء لإقتناص اكتساب أسباب محافظتها، فقال: ﴿ إِنَّه كَان ظلوماً جهو لا ﴾ ، أي أنَّه كان شديد الظلم لنفسه حيث حملها ما لم تقبله السماوات والأرض والجبال مع عظم جرمهنّ وحقارة جـتّته وضعف بنيته شديد الجهل بمقدار ما حمل، إذ لو علم كميّة ما حمل وكيفيّته كما هو حقّه لما تعرّض لقبوله كما لم يتعرّض له من هو أكبر منه جرماً وأعظم مقداراً، أو عبر عنها بالأمانة لوجوب محافظة كلّ منهما.

وقيل: إنّ الأمانة الطاعة (٢)، عبّر بها عنها للمشاركة في الوجوب والحمل عدم الأداء، والمعنى إنّا عرضنا الطاعة على هذه الأجرام فخرجت عن عهدتها وقامت بها ولم تخرج عمّا أردناه منها حيث لم تمتنع على مشئتنا وإرادتنا إيجاداً وتكويناً وتسويةً، ولم يخرج الإنسان عن تلك العهدة مع مامنحناه من العقل وما يتربّب عليه من الإدراك والنظر وحرمان تلك الجمادات من أنّه كان شديد

١ ـ في جميع النسخ «الجامعيَّة» و الصحيح ما أثبتناه.

٢_ الكشّاف: ج ٣. ص ٢٧٦.

الظلم لنفسه، حيث لم يؤد الطاعة شديد الجهل بما يجب عليه من قبول الطاعة، وما يتربّ عليها من السعادة وعلى تركها من الشقاوة، وحمل الحمل على عدم الخروج عن عهدة الأداء من قبيل قولهم فلان حمل حقّي على ظهره إلىٰ يوم القيامة، أي لم يؤدّه، ومن ذلك بحسب المعنى قولهم على فلان ديون، أي حملها، فكأ نّها راكبة عليه وهو حاملها حمل المركوب على الراكب.

وأنت خبير بأنّه قد حملت الأمانة هاهنا في هذا الوجه على الطاعة المجازيّة ليتناول ما يليق بالجماد، وما يليق بالحيوان ممّا يستعمل لفظها فيه، وكذلك العرض والاشفاق والإباء، وقد يحمل كلّ منهما على معناه الحقيقي، فيكون المعنى أنّ ماكلّف به الإنسان من الطاعة في مرتبة من العظم وثقل الحمل بحيث إنّه عرض على أعظم ما خلق الله من الأجرام فأبي أن يحمله وأشفق من حمله علماً بعظمته واعترافاً بالعجز عنه وحمله الإنسان، فهو لذلك شديد الظلم والجهل، والغرض تصوير عظم الأمانة، والكلام في الوجهين على سبيل التمثيل، ومداره على تشبيه الجماد بالمأمور الذي كلّما ورد عليه أمر سيّده المطاع بادر إلى امتثاله، وفيه تعريض بتقاعد الإنسان عن المبادرة مع كونه أخق بها، والطاعة بالنسبة إلى الجماد والنبات والملك والحيوان ماعدا الإنسان تسمّى طاعة تسخيريّة، وبالنسبة إلى الإنسان تسمّى طاعة تكليفيّة، وللإنسان من التسخيريّة بعسب العقول والأرواح والقوى حظّ وافر.

وقد قيل: إنّ المراد بالأمانة التقوى والقول السديد، وسياق الكلام يؤيّد هذا المعنى، وقيل: إنّه عنى به الخلافة، والعرض حينئذ بمعنى العرض، وقدّر بعضهم حرف الشرط يعني لو عرضنا وقيل: في الكلام مضاف مقدّر أي عرضنا الأمانة على أهل السماوات وأهل الأرض وأهل الجبال(١).

١ ـ تفسير الفرطبي: ج ١٤، ص ٢٥٦.

وقيل: الأمانة والعرض ائتمان آدم ابنه قابيل على أهله وولده حين خرج حاجًا، فقال للسماء احفظي ولدي هابيل بالأمانة فأبت، وكذلك كان الحال في الأرض والجبال ثم قال لقابيل ما قال لهنّ، فقبل قابيل الأمانة وخانها(۱)، والقصة مشهورة، والأولى حمل الأمانة على الجنس لتفيد العموم ولا تختص بفرد دون آخر، والمعنى كلّفنا الأجرام المذكورة قبول الأمانة أعني الوديعة وحفظها وردّها على صاحبها مهما كانت وأيّاً من كان.

وأمّا وجوب الحفظ فمستفاد من دلاتل وجوب الردّ، ف إنّ الردّ لما كان واجباً وهو موقوف على الحفظ؛ إذ الردّ مع التلف ممتنع وما يتوقّف عليه الواجب فهو واجب، فردّ الوديعة واجب فنقول عندكلّ دليل دلّ على وجوب الردّ هذا الدليل يدلّ على وجوب ردّ الوديعة، وكلّ دليل دلّ على وجوب ردّها يدلّ على وجوب حفظها، فهذا الدليل يدلّ على وجوب حفظها، وذلك ف إنّ ما دلّ على وجوب الردّ دلّ على وجوب الصلاة وجوب الردّ دلّ على وجوب رعاية ما يتوقّف عليه الردّ كدلالة وجوب الصلاة على وجوب الطهارة ودلالة وجوب الطهارة على وجوب تحصيل الطهور مع المكنة والردّ متوقّف على الحفظ لعدم التمكّن منه بدونه، فهذا الدليل كما يدلّ على وجوب الردّ يدلّ على وجوب الحفظ، على أنّ بعضاً من الآيات المذكورة يدلّ على وجوب الحفظ صريحة.

فإن قلت : ما النسبة بين الوديعة والأمانة؟

قلت : هي العموم والخصوص المطلق، فإنّ الأمانة أعمّ من الوديعة لصدقها عليها وعلى غيرها من العارية واللقطة والجعالة وما أشبه ذلك.

والحاصل: أنّ كلّ ما وجب ردّه على الغير ممّا دخل تحت التصرّف فهو أمانة يجب حفظه وردّه سواء كان دخوله تحت التصرّف اختيار يّا كالوديعة وما

١ ـ فتح الفدير: ج ٤، ص ١٣٠٨ تفسير الماوردي: ج ٤، ص ٤٢٩.

أشبهها أو اضطرارياً كثوب قذفه الهواء في منزل الغير، فإنّه يجب حفظه وردّه.

والوديعة غير مضمونة إلا مع التقصير في الحفظ أو قبولها ممن لم يكن له ولاية التصرّف، فلو قبلها من صبيّ أو مجنون و تلفت في يده ضمن، سواء فرّط في حفظها أو لم يفرّط أللهم إلا أن ظهرت أمارات التلف مع عدم قبوله إيّاها، فإنّ الأقرب عدم الضمان؛ لأنّه محسن ولاسبيل عليه لقوله تعالىٰ: ﴿ما على المحسنين من سبيل ﴾ (١)، والضمان سبيل، ولكونه معروفاً وهو مأمور به، فالشارع قد أوجب عليه القبول فلا يضمن بدون التفريط، ويحتمل الضمان بدونه، لأنّه قد استولى على مال الغير بغير إذنٍ من جائز التصرّف الذي هو الولي، وقد قال ﴿ «على اليد ما أخذت حتى تؤدّي »(١)، ولا يبرأ المستودع من الصبي والمجنون بالردّ إليهما، بل بالردّ إلى الولي، ولو أودع الصبي والمجنون فأتلفا الوديعة فالأقرب الضمان؛ لأنّ بالردّ إلى الولي، ولو أودع الصبي والمجنون فأتلفا الوديعة فالأقرب الضمان؛ لأنّ الإتلاف على ماله، فالتعريض للإتلاف إنّما نشأ منه فلايؤ اخذ به من هو غير مكلّف قد رفع عنه قلم التكليف.

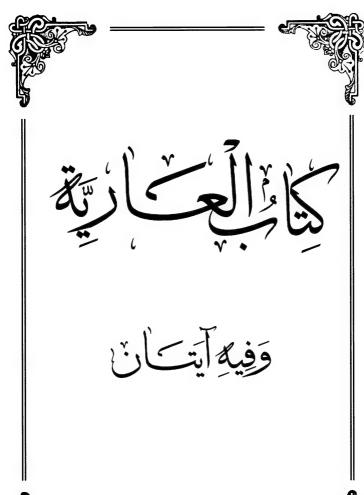
وقال الشيخ: الأقوى عدم الضمان (٣)، واختار ابن إدريس الضمان (٤)، ويتعلّق الضمان بذمّة العبد إذا لم يكن بإتلافه ما استودع، فيطالب به عند عتقه، وفي المأذون قيل: يتعلّق بذمّته؛ لأنّ الإذن في الإستيداع لايستلزم الإذن في الإيتلاف ولافي الضمان، وقيل: يتعلّق برقبته أو بكسبه؛ لأنّ الإذن في الشيء إذن في توابعه ومن جملتها الضمان عند الإتلاف.

١ ـ التوبة ٩١:٩.

٢_مستدرك الوسائل: ج ١٧، ص ٨٨، الباب الأوّل من أبواب العصب، ح ٤.

٣_المبسوط: ج ٤، ص ١٤٦.

٤ _ السرائر: ج ٢، ص ٤٤٠.









لِسُمِ اللَّهِ الزَّهُ إِلَّا لِهِ الرَّهِ الزَّهِ لِي اللَّهِ الرَّهِ اللَّهِ الرَّهِ الرَّهِ الرَّ

وهي الإذن في الإنتفاع بالعين تبرّعاً، وقيل: هي عقد على منفعة معنى العارية بلاعوض (١)، وقالت الحنفيّة: هي تمليك المنفعة بلاعوض، واحتجّو ابأنّ اللفظ ينبئ عن التمليك، فإنّ العرية العطية، والمنافع قابلة للتمليك كالوصيّة بخدمة العبد، وقال الشافعيّ والكرخي: هي إباحة الإتفاع لاتمليكه.

وهي منسوبة إلى العار؛ لأنّ في طلبها عاراً، وقيل : هي من التعاور بمعنى التداول (٢٠)، وقيل : من «عار، يعير» إذا ذهب وجاء (٢٠)، وشدّدت الياء لأنّها منسوبة إلى العارّة وهي اسم من قولك: أعرته المتاع إعارة وعارة، فالعارة الاسم والإعارة المصدر، ومنه قول الطرماح:

وجدنا في كتاب بني تميم أحق الخيل بالركض المعار⁽³⁾ قال أبو عبيدة: والناس يرونه «المعار» من الإعارة وهو خطأ⁽⁰⁾.

واعلم: أنّ المنافع قابلة للتمليك والإباحة كما أنّ الأعيان كذلك، فـتمليك العين بالعوض بيع وبدونه هبة وتمليك المنفعة بالعوض إجارة وبدونه إعارة.

ومشروعيَّتها ثابتة بالكتاب والسنَّة والإجماع.

١ _ نفله في الجامع للشرائع: ص ٣٣٢.

٢ ـ لفاله في الجامع للسرائع، ص ٢٠٠ ٢ ـ لسان العرب: ج ٤، ص ٢١٨.

٣ ـ التنفيح الرائع: ج ٢، ص ٢٣٧.

٤ ـ الصحاح: ج ٢، ص ٧٦٣.

٥ _ الصحاح: ج ٢، ص ٧٦٤. وفيه: «من العاريَّة».

أمّا الإجماع، فلعدم مخالفة أحد من العلماء في مشروعيّتها.

وأمّا السنّة فلمّا رواه أميّةبن صفوان عن أبيه أنّ النبّيّ ﷺ استعار منه أدراعه يوم حنين، فقال أغصباً يامحمد؟ قال: «لابل عارية مضمونة»(١).

ولما رواه أبو أمامة قال: سمعت رسول الله عليه على يقول: «العارية مؤدّاة و المنحة مردودة، والدين مقضيّ، والزعيم غارم»(٢).

وأمّا الكتاب ففيه آيتان:

وَتَعَاوَنُواْعَكَ الْبِرِ وَالتَّقْوَى ۚ وَلَاتَعَاوَنُواْعَكَ الْإِثْم وَٱلْعُدْوَنِ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۗ إِنَ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ (٣)

> بسيان أيسة «وتعاونوا على البرّ والتّقوىٰ...» المستفادة منها

الأُولىٰ : قوله تعالىٰ : ﴿وَتَعَاوَنُوا على البرِّ والتَّقُوىٰ ﴾، عبطف الأمر عبلي النهي للإشتراك في الطلب، والبرّ كلّ إحسان يتعدّى إلى الغير ويتفاوت بـتفاوت والأحكــــا، المنفعة المتعدّية إلى الغير، فتدخل فيه العارية دخولاً أوّلياً، والتـقوىكــلّ خـير وإصلاح يتعلَّق بذات العامل من متابعة الأمر والنهي ومخالفة النفس والهـوي، ويدخل فيها وجوب ردّ الأمانة سواء كانت وديعة أو عارية أو لقطة دخولاً أوّليّاً؛ لتعلُّقها بحقِّ العباد، وبراءة الذمّة من حقِّ العباد أليق بالتقوى من براءتها بحقِّ الله؛ لأنَّ التقصير فيه واشتغال الذمَّة به قد يسقط بالتوبة والإعتراف وهو أقرب إلى العفو من حقّ العباد، فإنّه لاتبرأ الذمّة منه بدون الردّ، والتعلُّق هو أن يعين بـعض بعضاً.

﴿ولاتعاونوا على الإثموالعدوان﴾، عطف العدوان على الإثم من عطف

١ ـ مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٨٩١، ح ٢٩٥٥.

٢_مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٨٩١، ح ٢٩٥٦.

٣_ المائدة ٥: ٢.

الخاص على العام للإهتمام بشدة الإنتهاء عنه، وقد يحمل الإثم على ما يترتب على ترك شيء من المأمور به، والإتيان بشيء من المنهي عنه من حق الله سبحانه وتعالى _ والعدوان بالظلم على أحد من العباد بأن يترك أداء أو قضاء، أو ردّ ما يجب عليه أداؤه أو قضاؤه، أو ردّه، وإن جاز حمل لكل واحد منهما على ما يشتمل الآخر، فإن الإثم يترتب على ترك كل من الحقين وكذلك العدوان، فإنه قد يتعلق بحقوق الله بأن يتجاوز حدوده وبحقوق العباد بأن يأخذ منهم ما ليس له ويمنعهم عمّا يجب لهم عليه، ويدخل تحت العدوان ما يتعلّق بالأموال كالغصب والخيانة والسرقة وعدم محافظة الوديعة والعارية واللقطة واللقيط والمستأجر، وعدم ردّ المستعار والوديعة واللقطة و اللقيط عند الطلب وما يتعلّق بالأعراض، فيدخل تحته القذف والغيبة والنميمة وما أشبه ذلك.

ويعلم من الآية وجوب إعانة المظلوم وزجر الظالم في هذه الأُمور المذكورة، لاسيّما بالنسبة إلى الحاكم إذا ترافع الخصمان إليه.

﴿ واتّقوا الله ﴾ ، أي احذروا أن تخلوا بشيء ممّا أمرتم به ونهيتم عنه، وكرّر الأمر بالتقوى بعد الأمر بالتعاون عليها المتضمّن للأمر بهاللـ تأكيد والمبالغة للإهتمام بشأنها.

﴿ إِنَّ الله شديد العقاب ﴾ ، فينبغي أن يحذر عقابه ، فلا يتجاوز أوامر ه ونو اهيه وأن يحيل عليه أمر الانتقام فهو المنتقم الحقيقي.

ٱلَّذِينَهُمْ يُدَرَّآءُونَ ﴿ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ (١)

و الثانية :قوله تعالىٰ : ﴿ الّذين هم يراؤن ﴾ ، أي الذين يعملون العمل غير بيان آية «الذين مقرون بالقربة والإخلاص، بل إنّما يقصدون به جلب النفع أو دفع الضرّ من الناس والا عكسام المتعادة منها المتعادة منها

«والمرائة»مفاعلة من الإرائة؛ لأنّ المرائي يُري عمله الناس وهم يرونه الشناء عليه وهو باب إذا وجده عدوّالله مفتوحاً لايبالي بغلق ما عداه، فإنّه هو الشرك الخفى.

عن النبَيِّ عَلَيْكُ أَنَّه قال: «الرياء أخلى من دبيب النسلة السوداء في الليلة الظلمة على المسح الأسود»(١).

﴿ وينعون الماعون ﴾ (٢)، قيل: هي الزكاة الواجبة (٣) قال الراعي: أخليفة الرحمن إنّا معشر حنفاء نسجد بكرة وأصيلا قوم على الإسلام لما يمنعوا ماعونهم ويضيّعوا التهليلا (٤)

وعلى هذا لامدخل للآية في هذا الباب، وقيل: هو ما يعرف استعارته بين الناس من غير أن يتطرّق إليه نقصان، كالفأس والمنشار والقدوم والقدر (٥) وأمثال ذلك، وقيل: هو الماء(٦)، قال الشاعر:

* يصب صبيرة الماعون صبّا **(\(^\))

والصبيرة السحاب، وقيل: ما هو قليل القيمة والقلَّة (^)، قال الشاعر:

* فإن هلاك مالك غير معن *(٩)

أي غير قليل.

۱ ـ الکشّاف: ج ٤، ص ٥ ۸٠.

٢_ الماعون ٧٠١٠٧.

٣_ تفسير الكشَّاف: ج ٤، ص ٢٩٠، مجمع البيان: ج ٥، ص ٥٤٨.

٤ ـ الكشَّاف: ج ٤، ص ٥ ٨٠٥.

٥ ـ تفسير الفرطبي: ج ٢٠، ص ١٤٥.

٦ ـ تفسير الكشّاف: ﴿ ٤، ص ٢٩٠.

۷_لسان العرب: ج ۱۳، ص ۱۰.

۸_تفسير التبيان: ج ۱۰، ص ۲۱٦.

٩_تفسير التبيان: ج ١٠، ص ٢١٦.

كتاب العارية ٧٠

فوائد

بعض أحكام الإعارة الأولى: تصحّ الإعارة والاستعارة بالمعاطاة بدون عقد شرعي مشتمل على إيجاب وقبول لفظي، بأن يقول المستعير: أعطني دابّتك لأركبها، فيقول له المعير: خذها، يدلّ على ذلك قول العلامة في القواعد: ولايختصّ لفظاً ولايشترط القبول نطقاً(١)، لكن قد يقع بالعقد وهو كلّ مادلٌ على تسويغ الإبتفاع بالعين مع إسقائها مطلقاً أو مدّة معيّة.

الثانية : أنّها عقد جائز من الطرفين إلّا إذا أُعيرت الأرض لدفن الميّت، فإنّه لايسوغ للمعير النبش قبل اضمحلال المدفون.

الثالثة: الرجوع في الأرض المعارة للبناء والغرس والزرع قبل التلبّس بشيء منها يقتضي الامتناع عنه مع العلم به، فلو لم يمتنع كان المعير مخيّراً بين القطع مجّاناً وطلب الأجرة مع الإبقاء، وله المطالبة بطم الحفر، فيه خلاف، ذهب الشيخ إلى الفرق بين الغرس والزرع، فقال في المبسوط: إذا أذن له في الغرس ولم يعيّن له مدّة، فغرس كان للمالك المطالبة بالقطع إذا دفع الأرش بأن يـقوّم ما ينقص، فتقوّم قائمة ومقلوعة ويغرم ما بين القيمتين (٢)، ولم يجر هذا الحكم في الزرع، فإنّه قال: لو أذن له في الزرع لم يكن له المطالبة بقلعه قبل إدراكه وإن دفع الأرش، فإنّ له وما ينتهي إليه (٣)، وتبعه ابن إدريس (٤) في هذا، وأمّا العلاقة المهنوق بينهما وقال: والأقرب إجابته لكن بعد دفع أرش الغرس والزرع ولو قبل إدراكه وأن الأرض، وحجّته أنّ الأرض عارية فيجوز الرجوع فيها متى شاء سواء كان ما

١ _قواعد الأحكام: ج ٢. ص ١٩٢.

٢_المبسوط: ج ٣، ص ٥.

٣_ المبسوط: ج ٣. ص ٥٦.

٤ _ السرائر: ج ٢، ص ٤٣٣. ٥ _قواعد الأحكام: ج ٢، ص ١٩٤.

أوقع فيها غرساً أو زرعاً، وقال الشيخ فخرالدّين: والأقوى عندي إجابته (١).

وأنت خبير بأنّ إذنه في الزرع يقتضي تأجيل مدّة الإذن لمدّة انتهاء الزرع، فمن قال أنّ تأجيل المعير العارية بمدّة يجب عليه الوفاء بها ولايجوز له الرجوع قبلها كما ذهب إليه ابن الجنيد (٢٠)، فهنا لا يجب إجابته، ومن قال له الرجوع مطلقاً سواء وقّت أو لم يوقّت، فهنا يجب إجابته في الزرع أيضاً، وكأنّ العلّامتين (٣) ذهبا إلى هذا القول بناء على أنّ هذا الشرط مناف لأصل العقد، فإنّه جائز من الطرفين غير لازم والشرط يدلّ على اللزوم.

هذا، وقداختلف أيضاً في وجوب دفع الأرش على المعير عند اختيار القلع تردد ذهب بعض إلى أنّه لايجب؛ لأنّ غرسه وزرعه غير مستحقّ البقاء، والكون وإنّما هو عارية وهي لاتستعقب الضمان، ولأنّ له المطالبة بتفريغ ملكه متى شاء، وقال الشيخ (٤)، وابن الجنيد (٥)، يضمن الأرش؛ لأنّه وضع مأذون فيه وإزالته لتفريغ ملكه يستلزم نقصه فيضمنه.

وقال الشيخ فخرالدين في إشكالات القواعد: وهو الأقوى عندي والأقرب عند المصنّف(٦).

الرابعة : إذا اختار المعير تملّك الأشجار المغروسة في أرضه بأداء قيمتها إلى المستعير الغارس هل يجب على المستعير الإمتثال أم هو موقوف على التراضي؟ اختار الشيخ (٧) الأوّل؛ لأنّه لاضرر عليه في ذلك، وقال العلّامة: الأقرب

١ _ إيضاح الفوائد: ج ٢، ص ١٢٦.

٢_ نقله عنه في مختلف الشيعة: ج ٦، ص ٧٨.

٣ ـ شرائع الإسلام: ج ٢، ص ١٩٢٠ قواعد الأحكام: ج ٢، ص ١٩٤.

٤ ـ المبسوط: ج ٣، ص ٥٦.

٥ ـ نفله عنه في إيضاح القوائد: ج ٢، ص ١٢٧.

٦_إيضاح الفوائد: ج ٢. ص ١٢٧.

٧_ المبسوط: ج ٣، ص ٥٥.

أنّه موقوف على التراضي (١)؛ لأنّه نقل أو منفعة، فيتوقّف على التراضي من المتعاقدين.

وأمّا قول الشيخ أنّه لاضرر عليه فيه، ففيه بحث أمّا أوّلاً، فلأنّه يحتمل أن يغرسه في موضع آخر فخيّره على تركه، وأخذ القيمة مشتمل على ضرر عليه في بيع سلعته أن يجب عليه بيعها عند طلبها بقيمتها.

و [أمّا ثانياً] يمكن أن يجاب عن هذا بأنّه قياس مع الفارق، فإنّ المغروس في أرض المعير مشوب بنوع من الحقّ وهو كونه مركوز في أرضه، وللأرض في ثباته ونموّه وصلاحه مدخل عظيم فلايلزم من صحّة الخبر هاهنا صحّة ثمنه فتأمّل.

وهذا الخلاف إنّما هو في اختيار التملّك، وأمّا اختيار الابـقاء بـالأجرة فتوقّفه على التراضي إجماعي.

الخامسة: المعار أمانة لاتضمن إلابالتفريط أو التعدّي في الانتفاع، أللهم إلا أن يشترط الضمان مع التلف مطلقاً، وذهب الشافعي وأحمد إلى أنها مضمونة مطلقاً (٢) لقوّله المشافعة «بل عارية مضمونة»، يعني إن بقيت أردّها عليك وإن تلفت فعلى قيمتها.

والجواب عنه أنّ هذا ليس بياناً لحكم العارية، بل شرط قد ألزمُّه المُشَاتُ تطميناً لقلب المعير، فإنّه كان قد توهّم الغصب.

روي أنّ صفوان بن أميّة كان كافراً فاستأذن رسول الله على في دخول المدينة ليسمع كلام الله وحديث رسول الله الله وتعلّم الأحكام على شرط إن اختار الدين أسلم، وإن لم يختر رجع إلى وطنه من غير أن يلحقه ضرراً، فأذن له

١ _قواعد الأحكام: ج ٢. ص ١٩٤.

٢_ المغني: ج ٧، ص ٨

ويؤيده مارواه الشيخ في الاستبصار عن الحسين بن سعيد عن ابن أبي عمير عن الحلبي عن أبي عبد الله لله في قال: «ليس على مستعير عارية ضان وصاحب العارية والوديعة مؤتمن»(٢).

وما رواه فضالة، عن أبان، عن محمّد بن مسلم، عن أبي جغفر الله قال: سألته عن العارية يستعيرها الإنسان فتهلك أو تسرق؟، فقال: «إذاكان أميناً فلاغرم عليه»(٣).

وما رواه النّضر، عن ابن سنان قال: سألت أبا عبدالله الله ، فقال: «لاغرم على مستعير عارية إذا هلكت إذا كان مأموناً» (٤٠).

وما رواه محمد بن أحمد بن يحيى عن هارون بن مسلم عن مسعدة بن زياد، عن جعفر بن محقد على قال: سمعته يقول: «لاغرم على مستعير عارية إذا هلكت أو سرقت أو ضاعت إذا كان المستعير مأموناً» (٥).

فإن قلت: تقييد عدم الضمان في هذه الأخبار بكون المستعير أميناً أو مأموناً يدلّ على أنّ العارية ليست غير مضمونة على الإطلاق، بل إذاكان المستعير أميناً أو مأموناً والمدّعيٰ أنّ الأصل في العارية عدم الضمان مطلقاً.

۱ _ الكافي: ج ۵، ص ۲٤٠، ح ۱۰، مجمع البيان: ج ۲، ص ۱۸.

٢_ الإستبصار: ج ٣، ص ٤٢٤، الباب ٨٣. ح ٤٤١.

٣_ الوسائل: ج ١٦٣، ص ٢٣٧، الباب الأوّل من أبواب العارية، ح ٧.

٤ ـ تهذيب الأحكام: ج ٧، ص ٢١٧. ح ٨٠١.

٥ _ الوسائل: ج ١٣، صَ ٢٣٧، الباب الْأَوَّل من أبو اب العارية، ح ١٠.

قلت: المرادبكونه أميناً أو مأموناً هو أن لاتقع منه خيانة بالتفريط أو بالتعدّي، ولامراء في أنّه ضامن معهما، فهذا التقييد لا يخلّ بالإطلاق، ولو كانت ذهباً أو فضّة فهي مضمونة وإن لم يشترط الضمان، أللّهم أن يشترط فيها عدم الضمان.

لما رواه الحسين بن سعيد، عن صفوان عن ابن سنان قال: قال أبوعبدالله: «لاتضمن العارية إلّا أن يكون اشترط فيها ضماناً إلّا الدنانير، فإنّها مضمونة وإن لم يشترط فيها ضماناً»(١).

ولما رواه زرارة قال سمعت أبا عبدالله الله يقول: «جميع ما استعرت فاشترط عليك»(٢)، وقد علم من هذين الخبرين وجوب حمل الذهب على الدنانير.

فإن قلت : إنّما علم من هذين الخبرين لزوم الضمان في الدنانير، فمن أين ساغ إجراء هذا الحكم في الدراهم؟

قلت : لإطّراد هذه العلّة فيهما، فإنّ العلّة في لزوم الضمان في الدنانير كون الإبتفاع بها موقوفاً على إتلافها هكذا قيل.

وفي هذا نظر، فإنه لو كان الصحّة بـقاء العـين، والأولىٰ أن يـقال دخـول الدراهم في هذا الحكم ثابت بالإجماع.

ولما رواه زرارة في الحسن قال: قلت لأبي عبدالله ﴿ العارية مضمونة قال: فقال: «جميع مااستعرته فتوى () فلا يلزمك تواه إلّا الذهب والفضة فإنّه الازمان إلّا أن يشترط أنّه متى توى يلزمك تواه () .

۱ _ الاستبصار: ج ۳. ص ۱۲۲. الباب ۸۳. ح ۸

٢ ـ الوسائل: ج ١٣، ص ٢٣٩، الباب ٣ من أبواب العارية، ح ٢.

٣- التوى مفصور: هلاك المال بفال: تُويّ المال بالكسر بُنُوّى توى، الصحاح: ج ٦. ص ٢٢٩٠.

٤ _ الوسائل: ج ١٣، ص ٢٣٩، الباب ٣ من أبواب العارية، ح ٢.

وفي رواية أخرى: «جميعما استعرت فاشترط عليك يلزمك، والذهب والفضة لازم لك وإن لم يشترط عليك»(١).

وقال العلّامة في القواعد: وفي دخول المصوغ نظر (٢)، ينشأ من رواية زرارة التي تقدّم ذكرها، فإنّ لفظ الذهبوالفضّة عام في المصوغ وغيره، فيلزم على هذا مساواة المصوغ للذهب والفضّة في الحكم.

ومن رواية الحلبي عن الصادق الله اليس على العارية ضان، وصاحب العارية والوديعة مؤتمن (٣)، فخرج الدراهم والدنانير بالإجماع، فبقي الباقي على الأصل، فدخل المصوغ فيما عدا الدراهم والدنانير أعني ما ليس مضموناً، وهذا الإستدلال لايتمّ على من قال بقول العام المخصوص لايصح الإحتجاج به، فوجب الركون إلى ما عداه وهو ما رواه الحسين بن سعيد في الصحيح عن صفوان، عن ابن مسكان قال: قال أبو عبد الله الله العارية إلّا أن يكون قد الشترط فيها ضهاناً، إلّا الدنانير، فإنّها مضمونة وإن لم يشترط فيها ضهاناً، إلّا الدنانير، فإنّها مضمونة وإن لم يشترط فيها ضهاناً» (٤).

ومارواه أحمد بن محمّد عن محمّد عن جميل بن صالح بن عبدالملك بن عمرو في الحسن عن أبي عبد الله الله الله الله الله الله الله الدراهم، فإنّه المضمونة، اشترط صاحبها أم لم يشترط»(٥)، ففي هذين الخبرين حكم بعدم ضمان العارية وهو عام ؛ لأنّ النكرة في النفي تفيد العموم وقد استثنيت الدراهم والدنانير، فيدخل المصوغ في عموم عدم الضمان؛ لأنّه ليس بدراهم ولادنانير، فيقال حينئذ المصوغ ليس بدراهم ولادنانير، وكلّما

١ ـ الاستبصار: ج ٣. ص ١٢٦، الباب ٨٣. ح ٥٠٤.

٢_قواعد الأحكام: ج ٢. ص ١٩٦.

٣_ الوسائل: ج ١٣، ص ٢٣٧، الباب الأوّل من أبواب العارية، ح ٧.

٤ ـ تهذيب الأحكام: ج ٧، ص ٢١٨، ح ٨٠٤.

٥ _ الوسائل: ج ١٣، ص ٢٤٠، الباب ٣ من أبواب العارية، ح ٣.

هو ليس بدراهم ولادنانير لايضمن بالعارية، فالمصوغ لايضمن بالعارية، فقد تعارض الدليلان في حكم المصوغ وهذا منشأ النظر فتدبّر.

تنبيه

أركان العارية

اعلم أنّ أركان العارية أربعة:

فإن قلت : قد صرّحت الفقهاء بكونها خمسة.

قلت : لمّا فهم من كلامهم أنّها قد تصحّ بدون لفظ الإيجاب والقبول فعلم أنّ العقد ليس ركناً؛ لأنّ الركن ما لاتتمّ العارية إلّا به، فلذلك قلنا أنّها أربعة.

الأوّل: المعير ويشترط فيه تملّكه المنفعة وجواز التصرّف، فلاتصحّ إعارة الغاصب ولاالصبي ولاالمجنون ولاالمحجور عليه ولاالمستعير إلّا عند من فسّر العارية بتمليك المنفعة لإباحتها، وتصحّ من المستأجر لأنّه مالك للمنفعة.

الثاني: المستعير وشرطه كونه معيّناً أهلاً للإنتفاع، فلا يجوز الإعارة لأحد الشخصين، ولا المصحف بمشرك أو كتابي أو ملحد، وقال العلّامة: بعقد يشتمل على إيجاب وقبول(١).

وفي هذا نظر ووجهه عقبه آنفاً، والظاهر أنّ عدم صحّة إعارة الصبي والمجنون من حيث أنّهما ليسا أهلاً للتبرّع والإنتفاع، لعدم كونهما أهلاً لمحافظة العين والإنتفاع بها على وجه لايتطرّق إليها خلل، لامن حيث أنّهما ليسا أهلاً للقبول الذي هو ركن العقد.

الثالث : المستعار وشرطه بقاؤه مع الإنتفاع به، ففي صحّة إعارة الدراهم والدنانير احتمالان أقربهما الصحّة ؛ لعدم انحصار المنفعة في إفاقهما لجواز

١ ـ قواعد الأحكام: ج ٢، ص ١٩٢.

التزيين بهما ورهنهما والضرب على طبعها، ويؤيّد ذلك ما أوردناه من الأخبار عنهم الله عنهما الله عنهما الله عنهما الله عنهما الله عنهما الله عنهما الله عنه ا

الرابعة: إباحة المنفعة، فلاتصح إستعارة آلات اللهو والطرب والقمار لما هي موضوعة له، وكذلك النبيذ والفقّاع وما أشبه ذلك لذلك، ولو تلفت في يد المستعير لم تكن مضمونة، وكذا لايصح إعارة الصيد للمحرم مطلقاً، فلو استعاره محرم من محرم وتلف في يده ضمن المعير؛ لأنّه تعدّى بالإعارة لما يجب إرساله، ولاشيء على المستعير لزوال ملك المحرم بالإحرام، ولو استعاره محرم من محل إعكس الأمر لما عرفت، فيضمنه المستعير وإن لم يشترط الضمان؛ لفساد العارية وتصرّفه في مال الغير بغير وجه شرعي.





الله المالة الما

وَفِيهِ ثَلاثُ آيات







لِسُمِ اللَّهِ الزَّكُمْ إِنَّ الزَّكِيمَ مِ

السبق بسكون الباء: المصدر، وبالتحريك: هو المال الذي يوجبه المسبوق معنى السبق على نفسه للسابق، ويقال له العوض والندب والرهن والتسبيق من الأضداد يقال سبقته إذا أخذ منه السبق وسبقه أعطاه إيّاه، ومنه حديث ركانة المصارع ما تسبقني أي ما تعطيني فقال: ثلث غنمي (١).

والسابق هو المتقدّم بالعنق والكتد، وقيل: بالأذن والأوّل هو قول الشيخ (٢) وتابعه ابن إدريس (٣)، والعلّامة (٤)، وعليه معظم الأصحاب والثاني قول ابن الجنيد، فإنّه قال: يخط في النهاية خط معترض، فأيّما خرج من الخيل بطرف أذنيه قبل صاحبه حكم لصاحبه أي لصاحب الفرس السابق بالأذنين بالسبق، وكذلك الرواية عن أميرالمومنيّن في رواها عن رسول الله الله المنافقة أيضاً بيضاً بقوّله الله المنافقة الأخر بأذنه» (١).

وأُجيب عنه أنّه مجاز ودليل أبلغها الإجماع لما نقل عن وقوعها بين جمع من الصحابة والتابعين بدون إنكار من الآخرين، والسنّة لقوّله على: «لاسبق إلّا في

۱ ـ سنن أبي داود: ج ٤، ص ٥٥، ح ١٤٠٧٨ سنن الترمذي: ج ٣، ص ١٥٧، ح ١٨٤٤.

٢_ المبسوط: ج ٦، ص ٢٩٥.

٣_ السرائر: ج ٣، ص ١٤٨. ٤ - تا الذكار الذكار

٤_قو اعد الأحكام: ج ٢، ص ٣٧٢.

٥ _ نقله عنه في مختلَّف الشيعة: ج ٦، ص ٥٧ ٢.

٦_كنز العمال: ج ١٤، ص ١٩٥، ح ٥١٨ و ص ٥٤٧، ح ٥٩١.

نصل أو حافر أو خف»(١)، وقواله المنتخاد «إنّ الملائكة لتنفر عند الرهان و تلعن صاحبها ماخلا الخف و الحافر و الريش و النصل»(٢).

ويدخل تحت النصل السهام والجراب والسيف، وتحت الخف الإبل وتحت الحافر الخيل والبغال والحمير ولايصح في غيرها، وفائدتها إظهار العزم على الاستعداد للقتال وشدة الرغبة في الوقوف على ما يتعلّق به والتهيؤلممارسته، ولربّما وجب لوجوب ما لايتمّ إلا به أعني الجهاد، وأورد الأصحاب فيما يتعلّق به ثلاث آيات:

وَأَعِدُ وَالْهُم مَّا اَسْتَطَعْتُم مِن قُوَةِ وَمِن رِبَاطِ اَلْخَيْلِ
تُرْهِبُو نَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَا خَرِينَ مِن دُونِهِمْ
لَاتَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ فَمَّاتُ نَفِقُواْ مِن شَّحْتَ ءِ فِي سَبِيلِ
اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَتُمْ لَاتُظْلَمُونَ (٣)

الأولى: قوله تعالى: ﴿وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوّةٍ ﴾، أي ممّا تتقوّون به على الأعداء من عدد الحرب، وعن النبّيّ ﷺ: ﴿إِنَّ القوّة رمي السهام»(٤)، وعن عقبة بن عامر الجهني أنّ النبّيّ ﷺ قرأ على المنبر: ﴿وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوّة ﴾ فقال: ﴿ألا أنّ القوّة الرمي»(٥)، والعموم المستفاد من الموصول وصلته يدلّ على مشروعيّة جميع ما استطاعوه ممّا يفيد القوّة على الخصم وجوباً أو ندباً،

بيان آية «وأعدّوا لهم ما استطعتم مسن قسوّ» ! والأحكــــــام المستفادة منها

١ ـ الوسائل: ج ١٣، ص ٣٤٨، الباب ٣ من أبواب السبق والرماية، ح ١.

٢ ـ الوسائل: ج ١٣، ص ٣٤٧، الباب الأوّل من أبواب السبق والرماية، ح ٦.

٣_الأنفال ٨: ٦٠.

[£] صحيح مسلم: ج ٣، ص ١٥٢٢، ح ١٩١٧.

٥ ـ تفسير الطبرى: ج ٦، ص ٢٧٥.

والأقوى الوجوب والحديث قدخصّص الآية بالرمي.

وإتقانه وجودته اللتان هما أساس مشروعيته موقوفان على الرهان كما لا يخفى على ذوي الأذهان، فتدلّ الآية صريحاً على مشروعيّة الرماية وضمناً على مشروعيّة السبق نظراً إلى ابقاء العام على عمومه إذ ربّما يمنع التخصيص حملاً للحديث على ترجيح الرمي على باقي أفراد ما يتقوى به على العدو وإفادة الرهان الجودة والإتقان فيها تفيد اباحته فيهما ويؤيّدها ما روي عنه المناه المعن صاحبها ما خلا الخف والحافروالريش والنصل»(۱).

*وَمِن رباطِ الخَيْلِ *، أي من علف الخيل و تسميتها على المرابط و تمرينها بالركوب والركض والمطاردة ليوم القتال، فيكون في هذا أيضاً دلالة على تسويغ التسابق أيضاً وقيل: إنّ الرباط بمعنى الربيط (٢) أي المربط من الخيل ويراد به حينئذ ما يقابل ما هو مرسل في الصحراء ير تع على رأسه، وفي هذا الصنف أيضاً قوّة بالنسبة إلى الصنف الآخر وقيل: المراد به المرابط (٢)، لأنّ الرباط مصدر «ربط» «ورابط»، فيكون بمعنى المصدر الميمي *تُرهبون بِهِ *، أي بكلّ واحد منهما عدو الله وقيل: إنّ الضمير عائد إلى ما استطعتم (٤) *عَدُوّ الله وعدو كم *.

فإن قلت : إن عدو الله عدوهم وعدوهم عدو الله ومن ليس بعدوالله فليس لهم بعدو.

قلت: ليعلم أن عداوة الله عداوتهم وعداوتهم عداوة الله، والقراءة المستفيضة ترهبون من الارهاب، وهو التخويف وقرئ: بالتشديد من الترهيب وهما لغتان يقال: «أرهبه» «ورهبه» أي خوّفه وعن ابن عبّائش في تخزون به

١ _ الوسائل: ج ١٣، ص ٣٤٧، الباب الأوّل من أبواب السبق والرماية، ح ٦.

٢_ تفسير البيضاوي: ج ١، ص ٣٨٩.

٣_ تفسير البيضاوي: ج ١، ص ٣٨٩.

٤ ـ تفسير الكشاف: ج ٢، ص ١٦٦.

عدوًّا الله وعدوَّكم (١٠)، قرئ بالياء على الغيبة أي المرابطون يخوفون.

﴿ وَآخِرِينَ مِنْ دُونِهِم ﴾ ، أي من غيرهم «و آخرين» الغيبة نصب عطفاً على عدو الله وقيل: خبر عطف على هم في لهم ﴿ لا تعلمونَهُم ﴾ ، في محل النصب أو الجر على النعت لا «آخرين» والمراد بد «الآخرين» الموصوفين بكونهم غير معلومي العداوة للمؤمنين قيل: لهم المنافقون (١) لأنهم كانوا يكونون معهم على أعدائهم ويقولون بأ فواههم لا إله إلا الله محمد رسول الله وقيل: بنو قريظة (١) وقيل أهل فارس (٤) وقيل: كفّار الجن (٥) وقيل كلّ عدو للمسلمين غير الذين أمر النبي النبي الله الله الله المسلمين غير الذين أمر

﴿ اللهُ يَعْلَمُهُم ﴾ ، قيل : المعنى الله يعرفهم على المشاكلة؛ لأنّ معنى الاتعلمونهم لايعلم عداوتهم إلّا الله ، ومن وقف على لايعلمونهم ، جعل «الله يعلمهم » جملة استثنافية ومن وصل جعلها صفة بعد صفة .

﴿ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيِّ ﴾، قلّ أو كثر جلّ أو حقر ﴿ في سَبيلِ الله ﴾، أي في الطريق الذي يوصلكم إلى رضوان الله أو إلى ثواب الله ﴿ يُوَفَّ لِيْكُم ﴾، أي يوصل إليكم أجره وثوابه وافراً وافياً ﴿ وَأَنتُم لا تظلمون ﴾، شيئاً ممّا لمُفقتموه في سبيله.

١ ـ تفسير الطبري: ج ٦، ص ٢٧٥.

۲_التبيان: ج ٥، ص ١٤٨.

٣_التبيان: ج ٥، ص ١٤٨.

٤ ـ التبيان: ج ٥، ص ١٤٨.

۵ ـ تفسير الكشاف: ج ۲، ص ١٦٦. ٦ ـ تفسير الطبري: ج ٦، ص ٢٧٦.

وَجَآءُ وَأَبَاهُمْ عِشَآءً يَنكُونَ ﴿ قَالُواْ يَتَأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبْنَاشَتَهُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَنعِنَا فَأَكَلُهُ الذِّنْبُ وَمَآأَنتَ بِمُوْمِنِ لَنَا وَلَوْكُنَّا صَدِ قِينَ (١)

بيان آية «وجاءوا آباهم عشاءً يـــبكون...» والأحكـــام المستفادة منها الثانية :قوله تعالى : ﴿وَجَاءُوا أَباهم عِشَاءٌ يَبْكُونَ ﴾ ، أي وقت العشاء باكين متباكين مجتهدين في الكيد والمكر ، وقيل : بكوا لبكاء أبيهم وإنّما خصّوا هذا الوقت بالمجيّ حذراً من أن يهتك ضوء النهار سترهم، فاستتر وابظلمة الليل خوفاً من ظهور ما يخفونه من المكيدة على سيماهم وأن تتلجلج أسنتهم في تمهيد المعاذير ، فيفتضحوا بين قبائلهم وعشائرهم، فقد قيل : لا تطلب بالليل فإنّ الحياء في العينين ولا تعتذر وابالنهار فتتلجلج في الاعتذار فلا تقدر على إتمامه.

وروي أنهم لمّا قربوا من منزلهم سمع أبوهم أصواتهم ففزع من ذلك فقال لهم: ماذا أنزل بكم هل أصبتم في غنمكم؟ فقالوا: لا، قال: فماذا أصابكم وأيسن يوسف؟ ﴿قَالُوا يَا أَبِانَا إِنّا ذهبنانستبقُ ﴾ (٢)، أي نترامي، وقيل: أرادوا تسابقاً في العدد، فالآية تدلّ على مشر وعيّة الاستباق في دين يعقوب ﴿إِنَّ، ولو لاذلك لما صحّ منهم جعلهم إيّاه وسيلة إلى الاعتذار عنده ولم يرد في دينناناسخ له، وكلّ حكم كان سائعاً في شريعة من الشرائع ولم ينسخ في شريعتنا كان باقياً على ما كان عليه، لاسيّما إذا ماورد من شريعتنا ما تقرّره وقد قرّر هذا الحكم الكتاب والسنّة والإجماع.

﴿ وَتركنا يُوسفَ عند متاعنِا ﴾ ، أي رحالنا ﴿ فأكله الذئب وما أنت بمؤمن النا ﴾ ، أي بمصدّق ما نقوله لفرط سوء ظنّك بنا ﴿ وَلو كنّا صادقين ﴾ ، لما صدقتنا،

۱ _ یوسف ۱۶:۱۲ _ ۱۷.

٢_ تفسير الفرطبي: ج ٩، ص ٦٩ والآية في سورة يوسف ١٧:١٢.

ويجوز أن يكون «لو»بمعنى إن الوصلية، فلم يحتج إلى تقدير الجزاء.

فإنقلت :كيف حسن هذا القول المبنى عن تقدير الصدق الموهم للتردّد في وقوعه مع أنَّ المقام يقتضي التأكيد والمبالغة لدفع توهَّم كذبهم؟

قلت : لمّا كذَّبهم فيما ادعوه قالوا له هذا القول اظهاراً لإستحالة تصديقه إيّاهم والمعنى أنّ تصديقك لنا أمر محال ولو كنّا معصومين نمتنع من الكـذب، فكيف تصدّقنا في هذا الإخبار مع احتمال صدور الكذب منّا لكوننا غير معصومين، وهذاكما يقال لمن يستبعد أمراً لو شاهدت هذا الأمر بعينك لم تصدّق وقوعه وقول البعض لو نزل عليك بهذا الخبر جبرئيل أو أخبرك بــه رســول ربّ العالمين لما صدّقته.

> وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَاۤ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِن خَيْلِ وَلَارِكَابِ وَلَاكِنَّ ٱللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلُهُ عَلَى مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلْ شَيْءٍ قَدِيرٌ (١)

> > بيان آية «وما أفساء الله عسلى رسوله منهم...» المستفادة منها

الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَمَا أَفَاء الله على رَسُولِه مِنْهُم ﴾، أي ما أعاده الله على رسوله من أموال بني النضير، وألفيء العود، وعبّر عن المال الذي كان في والأحكــــام أيدي الكافرين ثمّ انتقل إلى المسلمين بالفيء إيماء إلى أنّ أموال الكافرين في أيديهم في حكم الغصب، وأصله أن يكون للمسلمين، فإذا أخذه المسلمون منهم رجع إلى أصله؛ لأنَّه مال الله لعبده الطائع لالمن أبق وخرج.

﴿ فَمَا أُوجِفَتُم عليه من خيل و لاركابِ ﴾ ، «ما» نافية و «من» زائدة لتأكيد النفي، والإيجاف الحثّ على الوجيف وهو السير السريع، وحمل الإيجاف على

١ ـ الحشر ٥٩:٦.

المسابقة والمطاردة، وهذه الجملة المنفيّة خبر للموصول أعني «ما أفاء» ولذلك دخلها الفاء.

وحاصل الآية: تعليل تخصيص النبّي الله الفي عنى مال بني النضير أي المال الذي أفاءه الله سبحانه وتعالى على رسوله، وخصه به من بين سائر المجاهدين إنّما هو لتسليط رسوله عليهم من مقاساة تعب ومعاناة نصب من المؤمنين، فإنّهم لم يكدحوا في تحصيله بركض خيل ولاجنحة ركاب ولابطراد وسباق ولا برهانٍ وعقد عهد وميثاق كسائر الغزوات، فلايكون كسائر الغنائم المكتسبات.

﴿ وَلَـٰكِنَّ الله يُسَلِّطُ رُسُلَهُ على مَن يَشاء ﴾، أي يمكنهم مـتن يشاء مـن المشركين وسائر من خالف بالدين يظفرون بهم من غير أن يتوصّلوا إلىٰ ذلك بمقاتلة ولاحرب، فما جعل من الأموال على هذا الوجه فهو مختصّ بالنبّيّ عَلَيْتُ وبخليفته الله عند فقده ﴿ وَالله على كلّ شيّ قديرٌ ﴾، فيتر تّب ما تتعلّق به إرادته تارة بالوسائط و تارة بدونها.

فإن قلت : ما وجه دلالة هذه الآية على المقصود أعني إشاعة السبق والرماية?

قلت: بما دلّت على أنّ الإيجاف قد يكون علّة لإستحقاق الغنائم، ودخل تحت الإيجاف السبق والرماية كما لوّحنا إليه قبيل هذا في تفسير الآية، فكان السبق والرماية داخلين تحت عليّة الإستحقاق، وليس شيء ممّا ليس بمشروع علّة لاستحقاق شيء من الغنائم، فلايكون شيء من السبق والرماية غير مشروع، فيكونا مشروعين وهو المطلوب.

أحكام السبق فوأثد والزماية

الأولى: لابد في السبق والرماية من إيجاب وقبول بين المتعاقدين، وقيل: يكفي فيها الإيجاب (١)، أعني البذل لما كان بينهما وبين الإجارة والجعالة قدر مشترك وهو بذل عوض في مقابله عمل، جعلها الشيخ من قبيل الجعالة (٢) لوجود شيء من خواصها فيه وهو أنّ بذل العوض في كلّ منها على ما لايوثق بحصوله وعدم تعيين العامل، وجعلها ابن إدريش من قبيل الإجارة (١)، لوجود شيء من لوازمها فيهما وهو أنّ باذل المال في كلّ منهما يريد أن يستفيد من عمل صاحبه، فيلزم من قول الشيخ أن يكون عقد السبق والرمي جائزاً كعقد الجعالة، ومن قول ابن إدريس أن يكون لازماً كعقد الإجارة.

الثانية: لاتصح المسابقة بالطيور والسفن ولاالأقدام ولاالمصارعة ورفع الأحجار، وما أشبه ذلك، وفي تحريمها مع الخلو عن العوض تردّد ينشأ من قوطه الله في نصل أو خفّ أو حافر» (٤)، فإنّه قد روي بسكون الباء وفتحها (٥)، فعلى الفتح يكون المحرّم نفس العوض، فيبقى الفعل على أصله والأصل الإباحة؛ إذ لاحرمة في التطيّر والمشي والمصارعة ورفع الحجر، وعلى السكون لابد من إضمار، إذ لامعنى لنفي نفس الفعل، فإن قدّرنا المشروعيّة أي لامشروعيّة، فيحرم السبق فيما عدا المذكور وما أدخله الإشتراك في علّة المشروعيّة، فتبقى المسابقة بالطيور وما أشبهها داخلة تحت الحرمة، أللّهم إلا

١ _قواعد الأحكام: ج ٢، ص ٣٧٣.

۲_المبسوط: ج ٦، ص ٣٠٠.

٣ ـ السرائر: ج ٣، ص ١٤٩.

ة _ الوسائل: ح ١٣، ص ٣٤٨، الباب ٣ من أبواب السبق و الرماية، ح ١.

٥ _ مستدرك الوسائل: ج ١٤، ص ٨١، الباب ٣ من أبواب السبق والرّ ماية، ح ٧.

أن تحيل السبق على ما هو مشتمل على العوض وبذله وإن قدّر بالفضل، فكأنّ المنفي يبقى على أصل الإباحة والأقوى الأوّل؛ لأنّ إضمار المشروعيّة أقرب إلى الحقيقة وإن تركناه مجملاً محتملاً لنفي المشروعيّة ولنفي الفضيلة، فإعتبار الحرمة فيما وراء ما ورد فيه النص أقرب إلى الإحتياط في براءة الذمّة ولخلو ماعدا المذكور من الفائدة واندراجه تحت العبث واللعب ولكونه مثاراً للفتنة والنزاع، وأمّا مانقل عنه الله أنّه سابق بالأقدام (١) وأنّه أمر الحسن والحسيّن عليه بالصراع (١) فليس بثابت.

الثالثة: يجب تعيين ابتداء المسافة وانتهائها وتعيين العوض، وتعيين مايسابق عليه مشاهدة لاوصفاً واحتمال السبق والتساوي في الجنس، وفي الشتراط التساوي في الوصف احتمال إبل ا(٢) تردّد والأقرب عدم الإشتراط، فيجوز المسابقة على العربي والبرذون والمعيّة في الإرسال وجعل العوض المسابق والوافر له واعتبار الترتيب في التقسيط بين المصلي والتالي والبارع والمرتاح والحظي والعاطف والمؤمّل واللطيم والسكيت والفسكل، فلوجعل القسط الوافر المنازل في الرتبة والدون المعالي فيها لم يجز، وفي جعل العوض للمصلي لو كانوا ثلاثة إشكال ينشأ من اجتماع المسابقة والمسبوقيّة فيه؛ فإنّه سابق بالنسبة إلى التالي مسبوق بالنسبة إلى المجلي، وقد ورد النص على عدم جواز جعل العوض للمسبوق وجواز جعله للسابق، فمن حيث إنّه سابق يجوز جعله له ومن حيث إنّه مسبوق لا يجوز، فقد يعارض الجواز وعدمه فقد جاء جعله له ومن حيث إنّه مسبوق لا يجوز، فقد يعارض الجواز وعدمه فقد جاء الإشكال، والأصحّ عدم الصحّة لإقتضائه جعل المرجوح راجحاً؛ إذ غير المسبوق

۱ ـ سنن أبي داود: ج ۳، ص ۲۹، ح ۲۷۸ ۲.

٢_مستدرك الوسائل: ج ١٤، ص ٨٦، الباب ٤ من أبواب السبق والرماية، ح ١.

٣_ زيادة اقتضاها السياق.

راجحاً في استحقاق العوض على المسبوق وإن كان المسبوق سابقاً ويلزم منه عدم ترتّب الفائدة على الفعل التي هي التحريض على السبق.

الرابعة: في اشتراط المساواة في أوّل المسافة احتمالان: أقربهما عدمه؛ لأنّ الأصل عدمه ولزيادة حرص المتأخّر وإمكان السبق معه ويحتمله لإقتضاء التفاوت عدم الإطلاع على فروسيّة الفارس وجودة جري الفرس لإحتمال كون السبق ناشئاً من قصر المسافة، وكذا في اشتراط جعل الرهن لمن يسبق في خلال الميدان تردّد ينشأ من اقتضائه عدم رعاية الغاية، وهذا يقتضي الجهالة في عقد المعاوضة والجهالة مبطلة له، ومن أثنه مسجد بني زريق على غير المضمرة من الحفياء إلى ثنية الوداع ومن الثنية إلى مسجد بني زريق على غير المضمرة (١)، فقد عين المبدأ والغاية في كلا الشوطين ومن أنه كالسبق في تحصيل الفائدة.

وقال الشيخ فخرالدين في الإشكالات: والأوّل أصحّ؛ لأنّ من الخيل ما يقوى سيره في الإبتداء ثمّ يضعف وصاحبه يبغي قصر المسافة، ومنها ما يضعف سيره في الإبتداء ثمّ يقوى وصاحبه يطلب طول المسافة، فيختلف الغرض فلابد من تعيين المبدأ والمنتهى (٢).

الخامسة: قد عرف سابقاً الخلاف في كون العقد جائزاً أو لازماً، فعند من قال باللزوم لا يجوز لأحدهما الفسخ ولا الزيادة والنقصان بدون رضا الآخر، وعند من قال بعدم اللزوم يجوز لكل منهما الفسخ قبل الشروع وبعده قبل ظهور الفضل، كما عرفت في الجواز لكل منهما، أمّا بعد ظهور الفضل فللفاضل الفسخ وإن لم يرض المفضول، وفي جواز الفسخ للمفضول بدون رضا الفاضل تردّد ينشأ من فوات الغرض من المسابقة.

۱ ـ سنن أبي داود: ج ۳. ص ۲۹. ح ۷۵۷۵.

٢_إيضاح الفوائد: ج ٢، ص ٣٦٥.

وأمّا الرماية على تقدير الجواز، فإنّه متى تحقّق سبق صاحبه جازله الفسخ لم يثبت العوض للسابق على المسبوق، فإنّه لو جازله الفسخ لكان القول قوله في ادّعاء الفسخ مع إنكار السابق ومن كون حكم العقد الجائز جواز الفسخ لكلً منهما، ولقائل أن يقول: لواعتبرنا جواز الفسخ في العقد الغير اللازم مطلقاً لجاز الفسخ بعد الإتمام والتالي باطل فالمقدّم مثله، فالجواز إنّما هو متحقّق في العقد الجائز قبل ظهور الفضل، لتنزيل ظهوره منزلة تمامه في استحقاق العوض، والأصحّ أنّه ليس له الفسخ بعد الإتمام بل قبله.

السادسة: لو اشترك جماعة منهم في السبق كان السبق بينهم بالسوية ولو تساووا في السبق جميعاً لم يستحقّ أحد منهم شيئاً من السبق؛ لعدم صدق السابقيّة على أحد منهم؛ لأنّها معنى إضافي لا يتحقّق إلّا بعد تحقّق المسبوق، أمّا لو قال متبرّع: من سبق فله كذا فسبق من بينهم إثنان أو ثلاثة كان ما جعله للسابقين بالسويّة، ويحتمل أن يكون لكلّ واحد منهم مثل الجعل، والأوّل قول الشيخ (۱)، وهو مختار الشيخ أبي القاسم بن سعيد (۱)، وقال العلّامة في القواعد: يمكن حملها على الثاني، وهذا الكلام مبنيّ على أنّ «من» تفيد العموم، فهي بمعنى «كلّ» فكما أنّ «كلا» قد تكون مجموعيّة وقد تكون إفراديّة، فكذلك «من».

إذا تحقّق ذلك فنقول: الشيخ حمل «من» على المعنى المجموعي، فكأنّه قال: كلّ السابقين لهم كذا فلا تحمل أكثر ممّا صرّح به؛ لأنّه المتبادر عند الإطلاق، والأصل عدم الزيادة على المذكور، ولأنّ الحكم المعلّق على صفة لايتكرّر بتكرّرها والأصل براءة الذمّة من الزائد، ويجوز حملها على المعنى الإفرادي كأنّه كلّ سابق فله عشرة؛ لأنّ الحكم على القضية يتناول كلّ فرد فرد.

١ ـ المبسوط: ج ٦، ص ٢٩٥.

٢_شرائع الإسلام: ج ٢، ص ١٨٧.

تكيل

بعض مصطلحات ما ينصبه الرماة قصداً لإصابته من كاغذ وغيره يسمّى غرضاً، وما ينصب الرمي في الغرض من تراب وغيره يسمّى هدفاً، والرشق بفتح الراء الرمي وبكسرها عدد من الرمي.

والسهم الذي يقع قبل الغرض لم يثب من الأرض فيصيب الغرض يسمّى بالخابي بالحاءالمعجمة وبالحاءالمهملة لغة فيه، وقد يقال له المزدلف.

وما أصاب إحدى جانبي الغرض يقال له: الحاضر و منه الحاضرة.

وما أصاب الغرض على أيّ كيفية يقال له الخاصل بالحاء المعجمة و الصاد المهملة.

وما خدش الغرض ولم يثبت فيه يقال له الخازق بالخاء والراء المعجمتين وما فتح الغرض وثبت فيه يقال له: الخاسق بالسين المهملة والحاء المعجمة.

وما خرق الغرض وخرج من ظهره يقال له: المارق.

وما خرم طرفه من غير مروق يقال له الخارم.

والمبادرة: هي أن يبادر أحدهم إلى الإصابة مع التساوي في الرشق.

والمحاطة اسقاط ما تساويا فيه من الإصابة.

إذاعرفت ذلك فاعلم: أنّ اشتراط العلم بعدد الرشق في المحاطة مجمع عليه بين الأصحاب، وأمّا في المبادرة فقد اختلف فيه، فذهب الشيخ (١)، وابن إدريس (٢)، وابن سعيد (٣) إلى الاشتراط مطلقاً رفعاً للغرر وقطعاً لمادّة النزاع، ومن لم يعتبره في المبادرة توهّم عدم الإحتياج إليه فيها، إذ الغرض فيها أن يبادر

١ ـ المبسوط: ج ٦، ص ٢٩٧.

۲_السرائر: ج ۳، ص ۱۶۸.

٣ ـ شرائع الإسلام: ج ٢، ص ١٨٧.

أحدهم إلى إصابة العدد المشروط وهو حاصل عند انتفاء العلم بالعدد فـلامعني للإشتراط.

وقال الشيخ فخرالد يَن يَخُ: هو الأقوى عندي لأصالة عدم الإشتراط، وعلى القول باللزوم يجب تعيين العدد، وإلّا لوجب استمراره حتّى يسبق أحدهما وقد لا يحصل وهو محال(١٠).

ويشترط أيضاً العلم بكتية الإصابة وبصفتها، ولا يشترط الإتّحاد فيها، فلو شرط الخواسق بكيفيّتها والخواصل جاز، ومع الإطلاق ف الأقر ب الصحّة ويحمل على الخواصل؛ لأنّ مع الإطلاق لا يجب إلّا ما يصدق عليه اسم الإصابة وهو القدر المشترك بين الكلّ، وما عداه من الأوصاف التي امتازت بها أفراد الإصابة زيادة لا يحسن المصير إليها، لإمتناع المجموع ولزوم اعتبار البعض ترجيح بلامرجّح، وشرط الشيخ تعيين صفة الإصابة (۱۲)، فتبطل مع الإطلاق عنده. وقال الشيخ فخرالدّين عني والأوّل أقوى (۱۳)، والعلم بمقدار الغرض والمسافة إمّا بالمشاهدة أو بالوصف الكاشف.

وتعيين الرهن والرماة، وتماثل جنس الآلة لاشخصها والتساوي في أحوال الرمي كعدد الرشق بالكسر والإصابة وصفتها، فلا يجوز اشتراط التفاوت في الرشق أو الإصابة أو الوصف بأن يجعل رشق أحدهما ثلاثة والآخر أربعة أو إصابة أحدهما اثنتين والآخر واحدة، أو أحدهما خواسق والآخر خواصل، ولا يشترط تعيين السهم ولاجنس القوس، وعند الإطلاق ينصر ف إلى الأغلب في العادة، ويفسد العقد مع الإطلاق واختلاف العادة، ولو عينا السهم والقوس لم يتعينا و تلف ما يشترط تعيينه مفسد للعقد وماسواه يجوز إبداله مطلقاً.

١ ـ إيضاح الفوائد: ج ٢، ص ٣٧١.

٢_ المبسوط: ج ٦، ص ٢٠٤.

٣_ إيضاح الفوائد: ج ٢، ص ٣٧١.

تقسيم

المراماة تنقسم بإعتبار اشتراط السبق إلى الإصابة في عدد مخصوص من الرشق ومنها، الزيادة في الإصابة ولسقاط ما تساويا فيه من الإصابة إلى مبادرة ومفاضلة ومحاطة.

أمّا المبادرة فكقولهم: من بادر إلى إصابة خمس من عشرين فهو السابق، فلو أصاباً حدهما خمسة من عشرة والآخر أربعة منها، فالسبق قد ثبت لصاحب العشرة وليس في الإكمال فائدة، فلا يجب، وكذا في الخمسة والأربعة فيما دون العشرة، ولو تساويا في الإصابة المخصوصة مع اتّحاد العدد فلا سبق و لا وجوب للإكمال.

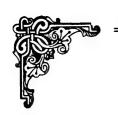
وأمّا المفاضلة فكما لو قالا من فضل صاحبه بإصابة أو أكثر فهو السابق، ويجب الإكمال مع إمكان الفائدة لابدونها، فلو حكما بالسبق لمن فضل صاحبه ثلاثة في عشرين، فأصاب أحدهما اثنتي عشرة وأخطأها الآخر ثبت السبق للمصيب ولايجب الإكمال لخلوّه من الفائدة، ولو أصاب أحدهما عشرة من اثنتي عشرة لزمهما رمي الثالثة عشر، فمع إصابتها إيّاها أو أخطأهما أو أصابه الأوّل ثبت السبق لصاحب العشرة ولاإكمال، ولو أصابها الآخر لزمتهما الرابعة عشر وهكذا.

وأمّا المحاطّة فكأن يسقطا ما تماثل من عدد الإصابة منها حتّى كأن يشترطا لسقاط ما تماثل من عدد الإصابة منها يبقى لأحدهما قدر العدد المشترط.

وهي تنقسم بإعتبار الفائدة في الإكمال وعدمها فيه إلى قسمين: أحدهما: ما يجب فيه الإكمال كما لو شرطا السبق لمن تفرّد بإصابة خمس من عشرين بعد إسقاط ما تساويا فيه وأصابا خمسة من عشرة و تحاطًا، وجب إكمال العشرين بعد المحاطّة لإمكان المساواة في الإصابة فيما بقي، و تفرّد أحدهما بما شرط، وكذا لو أصاب أحدهما تسعة من العشر والآخر خمسة والمسألة بحالها؛ لإمكان أن يصيب صاحب الخمسة في مجموع العشرة، وأن يخطئ صاحب التسعة فيها، فيصير لصاحب الخمسة خمسة عشر فتسقط تسعة بتسعة ويفضل لصاحب الخمسة ستّة، وكذا لوكان لأحدهما في العشر الأول تسعة وللآخر أربعة لإمكان إصابة ربّ الأربعة في المجموع الباقي وخطأ صاحب التسعة فيه، فيصير لصاحب الأربع أربع عشرة، فتسقط تسعة بتسعة ويفضل لصاحب الأربع خمسة فيفضل.

وثانيهما: ما لا يجب فيه الإكمال وهو ما لا يكون فيه فائدة من رجحان أو مساواة أو قصور عن العدد، وأمّا عدم إمكان الرجحان، فكما لو رميا عشرة من عشرين فأصابها أحدهما ولم يصب الآخر، فعلى تقدير الإكمال لا يمكن الرجحان لمن لم يصب في العشر الأول أصلاً وإن أمكن المساواة، وأمّا عدم إلى المساواة، فكما لو رميا أحد عشر أو أزيد من عشرين، فأصابها أحدهما وأخطأها الآخر، فلو أكملا العدد وفرضنا إصابة المخطئ في جميع ما بقي وخطأ المصيب فيها لم يساوي لمصيب الثاني المصيب الأوّل؛ لأنّ الأوّل له أحد عشر والناني له تسعة أو أقل، فتسقط تسعة في مقابلة تسعة فيفضل له اثنتان، وأمّا القصور عن العدد، فكما لو رميا خمسة عشر من عشرين فأصاب أحدهما ثلاثة عشر وأصاب الآخر خمسة، فإذا أكملا أمكن أن يصيب صاحب الخمسة ما بقي وهو عشرة ويحطّها الآخر، فيتحاطّان عشر بعشرة فيفضل لصاحب الثلاثة عشر، ثلاثة وهي قاصرة عن العدد.









وَفِيهِ أَرْبَعُ آيات







لِسُ مِاللَّهِ الزَّكُمْنِي الزَّكِيدُ مِ

كتاب اللقطة وفيه أربع آيات

وهي كلّ مال ضائع لا يعرف له مالك، وقد اختلف أهل اللغة بضمّ اللام وفتح معنى اللقطة القاف، فقال الفرّاء والأصمعي: هي اسم المال الملقوط(١١)، وقال الخليل: هو إسم المال الملتقط(٢)، فإنّ فعله إسم لذوى العلم كهمزة ولمزة وأمّا بسكون القاف فهو المال.

الملقوط إمّا إنسان أو حيوان أو غيرهما، فإن كان إنساناً سمّي لقيطاً وملقوطاً أو منبوذاً، وإن كان حيواناً سمّي ضالّة، وإن كان غيرهما فقد يختصّ باللقطة اصطلاحاً، والأوّل كلّ صبي ضائع لاكافل له والتقاطه فرض كفاية، وقال ابن سعيد: بالإستحباب (٥).

١ ـ لم نعثر عليه ونفله في المهذب البارع: ج ٤، ص ٢٩٣.

٢ ـ كتاب العين: ج ٣، ص ١٦٤٨.

٣_ العفاص هو الوعاء الذي يكون فيه النفقة، إن كان من جلد أو من حرقة أو غير ذلك: لسان العرب: ج ٧، ص ٥٥.

٤ ـ صحيح مسلم: ج ٣، ص ١٣٦٤، ح ١٧٢٢.

٥ ـ سَرانع الإسلام: ج ٣. ص ٢٢٦.

وَتَعَاوَنُواْعَكَ الْبِرِ وَالتَّقَوَىٰ وَلَاتَعَاوَنُواْعَكَ الْإِخْمِ وَالْعُدُونِ وَاَتَّقُواْاللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ(١)

واستدلَّ عليه بقوله تعالى: ﴿وتعاونوا على البِرِّ والتقوى ﴾ . فحمل الجمهور الأمر فيه على الوجوب وابن سعيد على الندب، وهذه الآية قد مرَّ تفسيرها فلاعلينا إن لم نتعرض لهاهاهنا.

> وَلِكُلِّ وِجْهَةُ هُوَمُوَ لِيَهَّافَاَسْتَبِقُواْاَلْخَيْرَتْ أَيْرَ مَا تَكُونُواْيَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًاْ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ ثَنَىءٍ قَدِيرٌ (٢)

وممّا أستدلّ به أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلِكُلُّ ﴾، أي ولكلٌ فرقة من أهل الملل والأديان، حذف المضاف إليه وأقيم التنوين مقامه ﴿وِجْهَةٌ ﴾، أي قبلة أو شرعة ومنهاج أو سنّة معهودة، فقد عهدت إليه وكلّف بها يقال: هذه جهة ووجهة ووجه ووجهة كما يقال: وضعة ووضعه ووضعة.

﴿هُوَ مُولِّيها ﴾، قرئ بكسر اللام مبنياً للفاعل وبفتحها مبنياً للمفعول، والضمير على الثاني عائد إلى الكلّ باعتبار المضاف إليه ولاحذف في الكلام، وحاصله: أنّ الكلّ قد أُمر بالتوجّه إلى تلك الجهة وهي قد جيئت إليه وزيّنت له، فهو مولّي تلك الجهة وحذف الفاعل للعلم به، أو لأنّسوق الكلام ليس لبيانه وعلى الأوّل يجوز أن يعود إلى الكلّ وإلى الله وعلى كلا التقديرين لابدٌ من تقدير في الكلام والمقدّر هو المفعول المحذوف، فعلى الأوّل هو وجهة وعلى الشاني هوضير يعود إلى كلّ، والمعنى الله موليها إيّاه، وقرئ بحذف التنوين على الإضافة،

١ _ المائدة ٥: ٢.

٢ ــ البفرة ٢:٨٤٨.

كتاب اللقطة كتاب اللقطة

والضمير حينئذٍ لا يجوز رجوعه إلا إلى الله واللام زائد في المفعول لتقدّمه على الفاعل الذي هو اسم الفاعل أو قد يجوز زيادته في العامل الفعل كقولك لزيد ضربت، فجوازها في اسم الفاعل أوّلاً، ولابد في الكلام من تقدير، فإن قدرت المضاف استغنيت عن تقدير المفعول الثاني بجعلك لكلّ صاحب جهة تلك الجهة، وإن لم تقدّره احتجت إلى تقدير المفعول الثاني أي الله مولّ كلّ جهة أهلها.

وحاصله: أنّه مولّ أهل كلّ جهة تلك الجهة، والجملة أعني «هو مولّيها» مر فوعة المحلّ على الوصفيّة لوجهة.

"فاستبقوا الخيرات، الإستباق إن كان بمعنى السبق أو الملازمة فهو متعدً بنفسه و «الخيرات» منصوبة به، وإن كان بمعنى المبادرة والمسارعة فهو منصوب بنزع الخافض، و «الخيرات» هي الفعلات الحسنة أعمّ من استقبال القبلة وغيرها، فيدخل فيها التقاط اللقيط دخولاً أوّليّاً لشدّة خيريّته؛ لإشتماله على محافظة النفس الإنسانيّة، ولاخفاء في وجوب تلك المحافظة على الكفاية، وقد يصير فرض عين إذا لم يوجد أحد غير الملتقط ولشدّة خيريّة هذه الفعلة حتّ عليها سبحانه وتعالى بقوله: "ومن أحياها فكأمًا أحيا الناس جميعاً "(١).

﴿ أَيْنَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللهِ جَمِيعاً ﴾ ، أي يجمعكم جميعاً في المحشر للجزاء أو «أينما تكونوا» متوجّهين عن أيّ جهة كانت يجمع توجّهكم إلى جهة واحدة وهي القبلة.

وعن أهل البيئت ﷺ: أنّه لكلّ قوم في عصر من الأعصار إمام مأمورون بالتوجّه إليه والإمتثال لأوامره والإنتهاء عن نواهيه.

وفي هذه الآية إشارة إلى هذا المعنى، والمعنى حينئذِ أنَّ لكلَّ فرقة من أمَّة

١ _ المائدة ٥: ٣٢.

محقد الله في زمانها المخصوص بها إماماً مخصوصاً جعله الله والياً على تلك الفرقة فبادروا إلى أفعال الخيرات التي هي اتباع أوامره والإنتهاء عن نواهيه وسارعوا إلى نصر ته لتنالوا الخيرات في الدنيا والدين، ولئن كنتم متفرّقين متوزّعين في الأعمر والدهور أو في وجه الأرض من البلاد القاصية أيأت بكم الله جميعاً ، عند ظهور قائم أهل البيت الله في ذكر الشيخ المقيّد في كتاب الغيبة بلسناده عن جابر بن يزيد عن أبي جعفر في أنّه قال: المعنى بهذا الخطاب أصحاب القائم في ، قال بعد ذكر علامات ظهوره: ثمّ يجمع الله له أصحابه وهم ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً بعدد أهل بدر يجمعهم الله على غير ميعاد (۱)، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿أَينَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُم الله جَمِعاً ﴾ ، ولقد سمّاهم بأسمائهم وتعيين بلدانهم ولم نتعرّض لذلك هاهنا حذراً عن الإطالة واعتماداً على ذكرهم وتعيينهم ثمّة.

﴿إِنَّ الله على كلّ شيِّ قديرٌ ﴾، وجمعهم لذي قائمهم ومهديهم شيء، فيكون قادراً عليه وقد وعدهم به ووعده حقّ وكلامه صدق، فلابدٌ من وقوعه، وهذا المعنى مناسب للأسلوب الذي سيق الكلام السابق لأجله، فإنه بعد أن بين في الآية السابقة شأن النبيّ الله وأن أهل الكتاب يعر فونه معرفة جلية كمعرفة آبائهم ناسب أن يبين حال الإمام الذي هو خليفة النبيّ الله ويحتهم على معرفته ومتابعته، وأمّا على المعنيين الأوّلين يجب أن تلحق هذه الآية بما قبلها من الآيات المدكورة في شأن القبلة وتكون الآية على تقدير رجوع الضمير في أيعرفونه *(٢) إلى النبيّ الله خارجة عن الأسلوب أجنبيّة عن البحث.

١ ـ ورد في البحار: ج ٥٦. ص ٢٣٩، ضمن ح ١٠٥ هكذا: عن غيبة النعماني ولم نجده في غيبة المفيد. ٢ ـ البعرة ٢:٢١٨.

كتاب اللقطة كتاب اللقطة ٩

تأويل

تأويلات مبحث اللقيط

قد يقال: على تقدير التفسير الذي رويته عنهم الله ما وجه المناسبة بـين الآية والباب التي أُوردت فيه أعنى مباحث اللقيط؟

فيقال: إنّ ما روي عنهم الله من قبيل باب التأويل لامن قبيل التفسير، فيجوز أن يؤوّل اللقيط بالضال عن جادّة الإهتداء، عن طريق معرفتهم ومعرفة مايجب لهم على المكلّفين.

والملتقط من هدى إلى ذلك الطريق المستقيم، فإنّه كما يجب على كافّة المكلِّفين إلتقاط الصبي الضائع محافظة له عن التلف الصوري وإصانة لحياته الصوريّة وقد يتعيّن ذلك الوجوب بالنسبة إلى فرد منهم، كذلك يجب على كافّة المؤمنين التقاط الضالَّة عن الصراط المستقيم، وقد يتعيّن ذلك الوجوب بالنسبة إلى فرد منهم وهو المتمكِّن من إقامة الحجج والبراهين على إيضاح الحقِّ المبين، وإزاحة الشبهة الواهية التي تضلّها أئمّة الضالّين إذااستنشق رياح التوفيق من أحد المستضعفين وأمن بوائق اعتداء الضالّين المعتدين، فإنّ هذا التلف أشدّ من ذلك التلف وهذا الإحياء أعظم من ذلك الإحياء، فيكون وجوبه أشدٌ وأجر ه أعظم وثوابه أجزل، وممّا يدلّ على كون الإلتقاط سنّة قديمة، معهودة مستحسنة عقلاً، قد كانت في الأزمنة السابقة عندمن لم يتديّن بدين، ولم يرج بذلك ثواب الآخرة، فضلاً عن وجوبه على المؤمنين الموحّدين المتديّنين بدين الإسلام المتحلّين بحليًات الحقّ المبين المتردّين برداء هداية مالك يوم الدين، الذين وردهم إهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم والاالضالين.

فَالْتَقَطَهُ عَالُ فِرْعَوْكِ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوَّا وَحَـزَنَا أَبِنَ فِرْعَوْنَ وَهَنْمَنَ وَجُنُودَهُمَا كَانُواْ خَطِيرِكَ (١)

قوله تعالى: ﴿فالتَقَطَّه آلُ فِرعَوْنَ ﴾ في هذا الكلام إيجاز والتقدير: فارضعته فخافت عليه فألقته في اليم على الوجه الذي أمرت به، فساقه الموج في النهر إلى الموضع الذي قابل فرعون وآله ﴿فألتقطه آل فرعون ﴾، واللقط رفع الشيء عن الأرض، ومنه لقط الطائر الحب، والإلتقاط أخذ اللقيط أو اللقطة.

﴿ليكون لهم عَدُوّاً وحزناً ﴾، استعير اللام الذي هو للعليّة لما يترتّب على العليّة، فإنّهم إنّما التقطوه للمحبّة وللتبنّي، لكنّه لمّاترتّب على التقاطه العداوة والحزن نزّلنا منزلة العلّة، واستعمل اللام فيهما استعماله فيها، وقد يقال لمثل هذا: اللام لام العاقبة ومنه قول القائل:

*لدو اللموت و ابنو اللخراب **(۱)

وقرئ بضمّ الحاء وسكون الزاء وهما لغتان كالبُخْل والبَخل، وقيل : هو بالضمّ اسم وبالفتح مصدر (٦)، وفي التقاط آل فرعون أمارة على أنّ استحسان الإلتقاط أمر جبلّي يشهد به العقل، فإنّ آل فرعون مع اهتمامهم بقتل الأطفال وشدّة شغمهم على ذلك التقطوا موستى الله للمحبّة والتبنّي، فلولم يكن استحسان هذا الفعل أمراً جبليّاً تميل إليه الطباع و تستحسنه العقول لما صدر منهم.

﴿ إِنَّ فرعَوْنَ وهامان وَجنو دَهُمَاكانو اخاطئينَ ﴾ ، أي مستمرّين على الخطأ ، مستمرّين على حتى صار الصواب ممتنع الصدور عنهم، فيما صدر منهم كان خطأ

۱ ـ القصص ۸:۲۸

٢_ التفسير الكبير: ج ٢٤، ص ١٩٥.

٣_ مجمع البيان: ج ٤٠، ص ٢٤٠.

كتاب اللقطة كتاب اللقطة ٢٧١

منهم، وهذا من أمارات زوال الدولة، ولهذا قيل: إنّ الدولة موافقة التدبير للتقدير، والنكتة التي هي ضد الدولةمخالفة التدبير للتقدير قال الشاعر:

إذا ساء خطّ الموهبات ظنونه وأخطأ فياكل ما هو صانع أمر فرعون ـ لعنه الله ـ بقتل تسعين ألف طفل من بني إسرائيل ليقتل موسى ثمّ اشتغل بتربيّة موسئى الله وتكفّل أموره ليقضي الله أمراً كان مفعولاً، فإنّ الله إذا أراد شيئاً هيّا أسبابه ولو أصاب فرعون في أمرٍ ما لما جرى على لسانه قول: ﴿أَنَا رَبّكُم الأعلى ﴾(١)، ولو أصاب هامان وجنود فرعون في أمرٍ وأفلحوا في شيءٍ مالم ينقادوا له في أمر ما، فضلاً عن الإنقياد في هذه الدعوة البيّة البطلان.

قَالَ قَابِلٌ مِنْهُمْ لَاتَقْتُلُواْيُوسُفَ وَأَلَقُوهُ فِي غَيَنَبَتِ الْجُبِّ يَلْتَقِظُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِن كُنْتُمْ فَعِلِينَ (١)

وقوله تعالى: ﴿قَالَ قائل مِنهم لاتقَتُلُوا يوسف﴾، قيل: هو روبيل ابن خالة يوسف^(٣)، وقيل: يهودا^(١)، وهو الذي قال ﴿فلن لِمرح الأرض حتى يأذن لي أبي ﴾ (٥) وكان أحسنهم رأياً وأحزمهم فكراً وأشدّهم حياء.

﴿ وَأَلْقُوهُ فَيْ غَيَابِهُ لَجُبُّ ﴾ ، كلَّ شيءٍ غيّب عنك شيئاً فهو غيابة، وأصلها من الغيبوبة، وقرأ أهل المدينة غيابات والباقون غيابة على الإفراد، و «الجبّ» البئر الغير المطويّة، قيل: هو بئر بيت المقدس (١٦)، وقيل: بئر بأرض الأردن (١٧) وقيل: بين

١ ـ النازعات ٢٤:٧٩.

۲_یوسف ۱۰:۱۲.

٣_ مجمع البيان: ج ٣، ص ٢١٣.

٤_ تفسير الطبري: ج ٩، ص ٨٨

۵_یوسف ۱۲:۸۲

٦ _ تفسير البخاري: ج ٧، ص ١٥٣.

مدين ومصر (^)، وقيل: بينهما وبين منزل موستى الله ثلاثة فراسخ (١).

*يَلْتَقِطْهُ بعض السيّارة *، قيل: الإلتقاط الأخذ على غير طلب وقصد (١٠٠) ومنه قوله: لقيته التقاطأ ووردته التقاطأ إذا لم ترده ففحمت عليه نعته، قال الراجز: ومنهل وردته التقاطأ(١١).

وقيل: هو أخذ الشئ المطروح على الطريق (١٢)، والقراءة المستفيضة «يلتقطه» بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين نظراً إلى تـذكير البعض والحسـن بالتاء(١٣٠) نظراً إلى إضافة البعض إلى السيّارة، والعرب تفعل ذلك في كـلّ مـذكّر أُضيف إلى مؤنَّث يكون الخبر عن بعضه خبراً عن كلَّه كقولهم: سقطت بعض أنامله، قال الشاعر:

كما أخذ السَّرارُ من الهلال(١٤) أرىٰ مَرُّ السنين أخذن منى وقال الآخر:

فدانت له أهل القرى والكنائس (٥٠) إذا مـات مـنهم سيّد قـام سيّد

و «السيّارة» جمع «سيّار» من السير يريدبه المسافرون الذين يسيرون في الأرض، وعني بذلك أنَّهم يأخذونه، فيسافرون به إلى أرض بعيدة عن أرضكم فيكفونكم همّه.

﴿ إِن كُنتُم فَاعِلَين ﴾ ما أنتم عليه من الكيد والتفريق بينه وبين أبيه، وقيل: إن

٧_ مجمع البيان: ج ٣، ص ٢١٣.

٨_ مجمع البيان: ج ٣. ص ٢١٣.

۹ ـ تفسير الفرطبي: ج ۹، ص ۸۸

۱۰ ـ تفسير الفرطبي: ج ۹، ص ۸۹

۱۱_لسان العرب: ج۷، ص ۲۹۶.

۱۲_ التبيان: ج ٦، ص ١٠٣.

۱۳_ التبيان: ج ٦، ص ١٠٢. ١٤ ـ تفسير الفرطبي: ج ٩، ص ٨٩

١٥٥ ـ تفسير الفرطبي: ج ٧، ص ١٥٤.

كتاب اللقطة كتاب اللقطة ٧٣

كنتم فاعلين بمشورة، وقيل: إن كنتم فاعلين ما يجول في خواطركم من قصد يوسف.

قيل: إنهم فعلوا ذلك قبل أن يبلغوا الحلم على غرّة من أمرهم، وقيل: كانوا بالغين أقوياء، وقد اختلف في نبوّتهم بعد ذلك والحقّ أنّهم لم ينبّوا؛ لأنّ من شرائط صحّة النبوّة العصمة وقد فاتتهم بما صدر منهم، والقول يوجب العصمة لاقبلها غير مسلّم.

وفي هذه الآية دلالة على ارتكاب حسن الإلتقاط في العقول، ولولاذلك لما جزموا بالحكم به ولما اعتمدوا في نجاة يوسق الله عليه.

إذا تمهد هذا فنقول: إنّ الآيتين الأوليين تدلّان على وجوب الحكم في القسم الأوّل أعني اللقيط شرعاً، والآيتين الأخير تين تدلّان على وجوبه عقلاً، وليس بشيء منها دلالة على حكم القسمين الآخرين أعني الضالّة واللقطة، فلابد من التعرّض لهما تكميلاً للكتاب.

فنتول: أمّا القسم الثاني: أعني الضالة ففيه تفصيل باعتبار الآخذوالمأخوذ أمكام الضالة ومحلّ الأخذ، أمّا الآخذ فيشترط فيه البلوغ والعقل، فيجوز للعاقل البالغ أخذ الشاكة وإن كان عبداً أو كافراً أو فاسقاً على كراهيّة إلاّ مع تحقّق التلف، فلاكراهيّة حينئذ، وأمّا المأخوذ فإن كان المأخوذ إبلاً، فإن كانت في كلاء وماء فلايجوز أخذه على أيّ حال كان وإن لم يكن، فإن كان صحيحاً فكذلك لقوّله وسيّم «خفّه حذاؤه وكرشه سقاؤه فدعه و نهجه» (١٠)، وإن لم يكن صحيحاً جاز أخذه ويملكه الآخذ ولاضمان، وهل يجب ردّه إن طلبه المالك؟ فيه إشكال ينشأ من التردّد بين زوال المالك الأوّل وبقائه، فإنّ الملتقط كان مستقرّاً لربّه والأصل بقاء ذلك الإستحقاق؛ لأنّ ملك الآخذ إنّما يزيله لوكان مستقرّاً لازماً لا يحتمل الهدم وهو

١ ـ الوسائل: ج ١٧، ص ٣٦٤. الباب ١٣ من أبواب اللفطة، ح ٥.

ممنوع لكونه مال الغير، وقد إستولى عليه الملتقط من غير عوض ولاتمليك من المالك، فلا يكون مستقرّاً، وإذاكانت الهبة للأجنبي بغير عوض غير مستقرّة لكونها بغير عوض مع اشتمالها على التمليك ففي انتفاء العوض والتمليك معاً يلزم عدم الإستقرار بطريق الأولوّية، وأنّ الملك الثاني إنّما طرأ بعد زوال الملك الأوّل لامتناع اجتماع الملكين، والأصل بقاء زوال الملك، ومن يعارض العمومين أعني عموم قول أبي جغفر الله : «من وجد شيئاً فهو لمغليمتنع به حتى يأتيه طالبه، فإذا جاء طالبه ردّه إليه» (١).

وعموم قول أبي عبد الله الله الله عنه الله الله أو بعيراً في فلاة من الأرض قد كلت وقامت ونسيها صاحبها لما لم يتبعه، فأخذها غيره وأقام عليها وأنفق نفقة حتى أحياها من الكلال والموت، فهي له ولاسبيل له عليها وإنما مثلها مثل الشيء المباح» (٢٠).

فإن قلت : ما وجه التوفيق بين الخبرين، فإنّ المنافاة بينهما تقدح في صحّة أحدهما؟

قلت: التخصيص المفهوم من الخبر الثاني حيث قيّدت الضالّة بالكلالة وقيّد الأخذ بالإقامة والإنفاق والإحياء، هذا، وقد قال الشيخ فخرالدّين عُنِّه: والأقوى عندي أنّ لمالكها أخذها (٣)، وعلى هذا القول في وجوب ردّما أنفقه الآخذ وأجرة المثل لعمله إشكال ينشأ من الحمل على التبرّع، ومن أنّه إنّما أنفق وعمل لاعتقاده التملّك، وإن كانت شاة فتؤخذ إن كانت في فلاة، والآخذ مخيّر بين نية التملّك والضمان، وبين حفظها لمالكها أو دفعها إلى الحاكم ولاضمان، وفي الضمان مع نيّة التملّك إشكال ينشأ ممّا عرفته آنفاً.

١ _ الوسائل: ج ١٧، ص ٥٥ ٣، الباب ٤ من أبواب اللقطة، ح ٢.

٢ ـ الوسائل: ج ١٧، ص ٣٦٤، الباب ١٣ من أبو اب اللفطة، ح ٢.

٣_ إيضاح الفوائد: ج ٢. ص ١٤٨.

والدابّة والبقرة والحمار لهاحكم الإبل، وصغار الإبل والبقر لهاحكم الشاة، ومايمتنع بعدوه كالغِزلان المملوكة لايجوز أخذه، فإن أخذه ردّه على مالكه ومع التلف يضمن القيمة وليس له الرجوع على المالك فيما أنفق عليها، هذا حكم ما وجد من الضالَّة في الفلاة، وأمَّا ما وجد في العمران فلايجوز أخذه وإن لم تكن ممتنعة، فإن أخذ تخيّر بين حفظه لمالكه من غير رجوع عليه في الإنفاق ولو أنفق وبيّن دفعه إلى الحاكم، وإن كانت شاة حبسها وإلّا باعها وتصدّق بثمنها أو حفظها لمالكها، ويضمن على الأوّل دون الثاني، وفي اشتراط إذن الحاكم في صحّة البيع وجواز الصدقة بعينها بعد الثلاثة إشكالان:

أمّا الأوّل: فمنشاؤه من عموم إطلاق الأصحاب إذن البيع ومن أصالة عدم التسلُّط على ملك الغير بغير إذنه.

وأمّا الثاني: فمن مساواته للصدقة بثمنها، فإذا جاز ذلك جاز هذا، ومن أنّه تصرّف على خلاف الأصل، فيجب فيه الإقتصار على مورد النص، وفي جواز بيعها قبل تعريفها سنة احتمالان:

أحدهما : اشتراط البيع بالتعريف سنة لعموم الإذن في بيعها من غير اشتراط. فلوكان مشروطاً لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة.

وثانيهما : أنَّ الاشتراط لعموم الأمر بالتعريف حولاً وللإحتياط متحقَّقاً لو لم يجب عليه الضمان للثمن مجاب بأنّ هذا أحوط لإمكان نفس الأداء بعد التصرّف أو تعذّره، فبقاء العين أحوط.

وأمّا القسم الثالث أعنى اللقطة فأركانها ثلاثة:

الأوَّل : الالتقاط : وهو مكروه مع الوثوق من القيام بموجباته وبدونه. ففي الجواز تردّد ينشأ من عموم النص في الجواز ومن أنّها أمانة فـ لايأخذها مـن لم يأمن نفسه الخيانة، ومع قصد الخيانة فهو محظور لقوَّله ﷺ: «من آوى ضالَّة

أركان اللقطة

فهو ضال مالم يعرّفها»(١)، أي من أخذ لقطة فهو ضال أي مخطى، في أخذها لتكليف نفسه ما لم يكلّفه الله به ولربّما عجز عن القيام به.

ولما رواه جرّاح المدائني عن الصادّق الله : «لا يأخذ الضوال إلّا الضالّون إذا لم يعرّفوها» (٢) هذا في غير الحرم.

وأمًا في الحرم فحرام على رأي وهو الأقوى لقوله تعالى: ﴿أَو لَم يَرُوا أَنَّا جَعَلْنَا حَرِّماً آمِناً ﴾ (٣).

ولما رواه إبراهيم بن أبي البلاد عن بعض أصحابه عن الماضي الله قال: «لقطة الحرم المقسّ بيد والارجل ولو أنّ الناس تركوها الجاء صاحبها فأخذها» (٤).

ولما رواه عليّ بن حمزة عن العبد الصالح في قال: سألته عن رجل وجد ديناراً في الحرم فأخذه قال: «بئس ماصنع ماكان ينبغي له أن يأخذه»(٥) الحديث، ويفهم من ظاهر عبارة ابن البرّاج الجواز فيما دون الدرهم(٦).

الثاني: الملتقط: وهو كلّ من له أهليّة الإكتساب وإن لم يكن مكلّفاً أو لم يكن حرّاً أو غير مسلم أو غير عدل إلّا في لقطة الحرم، فإنّ العدالة شرط في صحّة أخذها، فإن التقط اللقطة صبي أو مجنون وجب على الولي إنتزاعها منهما ويتولّى التعريف إن بلغ الصبي وأفاق المجنون وإلّا ملّكها إيّاه الولي، ولو أتلفها أحدهما ضمن، ولو تلفت في يدأحدهما فإحتمالان أقربهما الضمان، فإنّ كلّ لقطة يصحّ تملّكها ويجب تعريفها يشتمل على حالتين.

إحداهما: في الإبتداء وهي الأمانة والولاية.

شروط الملتقط

١ ـ مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ١١٤، ح ٣٠٣٤.

٢ ـ الوسائل: ج ١٧ . ص ٣٥٠. الباب ٢ من أبواب اللفطة. ح ٤.
 ٣ ـ العنكبوت ٢٠:٧٠.

٤ _ الوسائل: ج ١٧، ص ٣٤٨، الباب الأوّل من أبواب اللفطة، ح ٣.

٥ _ الوسائل: ج ٧٧، ص ٣٤٨، الباب الأوّل من أبواب اللفطة. ح ٤.

٦_ المهذب: ج ٢، ص ٥٦٧.

كتاب اللقطة كتاب اللقطة

وثانيهما : في النهاية وهو الإكتساب إو إ(١) الإنتهاء، ففي مدَّة الحالة الأُولى يرتفع الضمان؛ لأنّ الأمانة غير مضمونة، وفي مدّة الحالة الثانية يجب الضمان مع نيّة التملُّك وحيث الصبي والمجنون ليسا أهلاً للأمانة فيضمنان مع التلف في حالة الإبتداء؛ لأنَّ إتقاطهما إكتساب محض غير مشوب بالأمانة والمكتسب ضامن والأمين غير ضامن فالملتقط إذاكان كبيراً عاقلاً فهو في مدّة التعريف غير ضامن للقَطة إذا تلفت من دون خيانة وتفريط والصبي والمجنون يضمنان. ومن حيث أنَّ إتقاطهما اكتساب ولاأمانة فيه صحّ إتقاطهما، فإنّهما أهلاً للإكتساب دون الأمانة . ولولم ينتزعه الولى منهما حتّى أتلفاه أوتلف ففي تضمين الولى إحتمالان أقربهما التضمين، ووجه وجوب الإنتزاع عليه والإخلال بالواجب موجب للضمان، امّــا وجوب الإنتزاع، فلأنَّه إكتساب لهما فله حكم مالهماكما لو احتطبا أو احتششا، فكما يجب عليه محافظة مالهما يجب عليه محافظة ما اكتسباه، وفي عدم إنتزاعها مظنّة للتلف والتضييع؛ ولأنّها في يده غير مضمونة وفي يديهما مضمونة فتخليّتها في يديهما مناف للحفظ الواجب عليه فالتخلية تفريط والمفرّط ضامن، ويحتمل عدم الضمان لعدم دخولهما تحت تصرّفه، والأقوى الضمان؛ لأنّها داخلة تـحت تصرّ فه حكماً بحكم الولاية الشرعيّة.

وقيل: لأمّ الولد والعبد والمدبّر الإلت قاط (٢)؛ لأنّ كلّ واحد منهم أهل للإكتساب، فإذا عرّفها هو والسيّد ملكها السيّد، فإن عرّفها أحدهم حولاً أولم يعرّفها ثمّ أبلغها تعلّق الضمان برقبته يتبع به بعد العتق، ومع علم المولى وعدم الإنتزاع والتلف إشكال ينشأ ممّا عرفته من وجه الإشكال في تضمين ولي الصبي والمجنون مع إهماله، وإذا وجد من نصفه عبد ومن نصفه حرّ ما دون الدرهم فهي

١ _ أضفناها لسياق الكلام.

٢ ـ المختصر النافع: ص ٢٦٢.

بينه وبين سيّده مناصفة، وإن كان بينهما مهاياة ووجدها في يومه فهي له، وقيل: المكاتب كالحرّ(١).

والفاسق إذا التقط وجب على الحاكم أن يضم إليه أميناً يطلع على تعريفه، فإن قصر منعه عن التقصير، ويجوز له نيّة التملّك مع التعريف وحولان الحول، والذمّي يلتقط في دار الإسلام ويعرّف ويملك ولايجب على الحاكم نصب الأمين عليه إذاكان عدلاً في ملّته.

مستى تسملك اللقطة ؟

الثالث: اللقطة فإن كانت دون الدرهم تملكها اللاقط وإن كانت درهماً فما فوق وجب التعريف حولاً كما عرفت سواء وجدت في الحلّ والحرم، فإن وجدت في الحرم تخيّر اللاقط بعد التعريف حولاً بين الصدقة والإحتفاظ ولاضمان في الإحتفاظ إجماعاً وفي الصدقة قولان كلاهما منقولان عن الشيخ قال في النهاية في باب آخر من فقه الحجّ (٢)، وفي المبسوط (٣)، والخلاف (٤)، يضمن، وعليه قول ابن إدريس (٥)، وابن الجنيد (١)، وقال في باب اللقطة من النهاية: لاضمان عليه (٧)، وهو قول المفيد (٨)، وابن البرّاج (١)، وسلّار (١٠)، وابن حمزة (١١)، واحتجّ على القول الأوّل بأنه إتلاف مال الغير بغير إذن منه.

وبما رواه علي ابن أبي حمزة عن موسى الكاظم إلى قال: سألته عن رجل

١ ـ راجع: جامع الشرائع: ص ٣٥٥.

٢_النهاية ونكتها: ج ١، ص ٥٥٨.

٣_ المبسوط: ج ٣، ص ٣٢١.

[£] الخلاف: ج ٣. ص ٥٨٥، المسألة ١٢.

٥ ـ السرائر: جَ ٢، ص ١٠١.

٦ _ إيضاح الفوائد: ج ٢، ص ١٥٤.

٧_ النهاية ونكتها: ج ٢، ص ٢٦.

٨_ المفنعة: ص ٦٤٦.

٩_المهذَّب: ج ٢، ص ٥٦٧.

١٠ ـ المراسم: ص ٢٠٦.

١١_ الوسيلة: ص ٢٧٨.

كتاب اللقطة ٢٧٩

وجد ديناراً في الحرم فأخذه، قال: «بئس ماصنع، ماكان ينبغي له أن يأخذه، قال: قلت له: قد اُبتلي بذلك، قال: يعرّفه، قلت: قد عرّفه فلم يجد باغياً، فقال: يرجع إلى بلده فيصدق به على أهل بيت من المسلمين، فإذا جاء طالبه فهو له ضامن» (١) وعلى الثاني بأنّه قد فعل ما أمره به الشارع من الصدقة، فكما لايتر تب على فعله العقوبة في الآخرة لكونه لم يخالف المأمور به كذلك لايتر تب عليه عقوبة الضمان في الدنيا.

واختار العلامة (٢)، وابته الله الأوّل وأجابا بأنه لامنافاة بين الأمر بالصدقة والضمان كلقطة غير الحرم إجماعاً.

وإن وجدت في الحلّ وظهر المالك كانت درهماً أو أزيد ضمن الملتقط إن تصدّق أو تصرّ ف لنفسه ولاضمان مع الإحتفاظ، وإن كانت دون الدرهم ففي الضمان بعد التصرّ ف وظهور المالك أيضاً قولان: قال ابن إدريس: بوجوب الضمان (٤)، وقال العلّامة بقربه (٥)؛ لأنّه تصرّ ف في ملك الغير بغير إذنه ولامنافاة بين إياحة التصرّ ف فيها مع عدم العلم بالمالك وبين الغرم له إذا علمه، وذلك فإنّ علّة الإباحة جهالة المالك، فإذا ارتفعت العلّة التي هي الجهل إرتفع المعلول الذي هو الإباحة وإذا ارتفعت وجب الضمان، وأيضاً تمليك الشارع اللقطة إذا كانت دون الدرهم من غير تعريف تمليك غير مستقر؛ لأنّه تمليك مشروط بعدم العلم بالمالك وبوجوب الردّ عند العلم به، فإذا انتفى الشرط أعني عدم العلم إنتفى المسروط أعني العلم بالمالك ثبت

١_ تهذيب الأحكام: ج ٦، ص ٥٥٤، ح ٣١١.

۲_مختلف الشيعة: ج ٦، ص ٨١

٣_ إيضاح القوائد: جُ ٢، ص ٥٤ ١.

٤_ السرائر: ج ٢، ص ١٠١.

٥ _قواعد الأحكام: ج ٢. ص ٢٠٩.

وجوب الردّ، وأيضاً المقتضي للضمان الذي هو التصرّف في ملك الغير بغير إذنه موجود والمانع أعني فتوى الأصحاب وورود النص بجواز تصرّفه غير صالح للمانعيّة، فإنّه غير منافٍ للضمان عند حضور المالك، وإذا وجد المقتضي للضمان وارتفع المانع وجب.

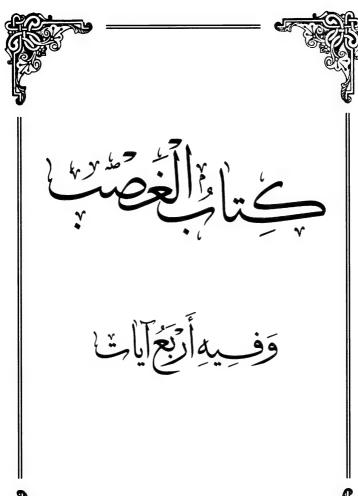
وقال الشيخ: في النهاية (١)، وأبو الصلاح (٢) لا يضمن؛ لأنّه تصرّف مشروع قد أباحه الشارع، فلاضمان عليه، فإنّ إباحة الشارع بمنزلة إباحة المالك ولأنّ ملك المالك قد زال بتضييعه العين والملتقط قدملكه بالتقاطه ما أباحه الشارع له أعني ما دون الدرهم، والشارع لم يبيّن وجوب الضمان عليه عند إساحته، فلو أوجب عليه الضمان من غير بيان كان ذلك قريباً من التغرير فتأمّل.

واعلم أنّ الخلاف إنّما هو واقع في صورة التصرّف، وأمّا إذا كانت العين موجودة فلاخلاف في وجوب الردّ، وفي هذا دلالة على أنّ الإلتقاط غير مملّك، فإنّه لو كان مملّكاً لم يجب عليه الردّ وإذا لم يكن مملّكاً لم يكن مبيحاً وإذا لم يكن مبيحاً وجب الضمان بعد التصرّف.

* * *

۱ ـ النهاية ونكتها: ج ۲، ص ٤٦.

٢_الكافي في الفقه: ص ٣٥٠.









لِسُــمِ الْلَهِ الزَّكُمْ إِنْ الزَّكِيالِمُ

الغصب: وهو أخذ الشيء ظلماً أو الإستقلال بإثبات اليد على مال الغير معنى الغصب عدواناً.

وقيل: الإستيلاء على مال الغير بغير حقّ (١١) هذا أعمّ لدخول أخذ المودع ثوبه مثلاً في غيبته لظنّه ثوبه في هذا التعريف وخروجه عن الأوّلين، وما يدلّ على تحريمه الكتاب والسنّة والإجماع.

أمّا الإجماع فلعدم مخالفة أحد من الأمّة في تحريمه، بل الإجماع منعقد على أنّه من الأصول الخمسة التي لم تحلّ في شريعة كلّ نبي بعث ورسول أرسل وبعث لتحريمها، والوعيد الشديد لمن حام حول شئ منها.

وأمّا السنّة فلقول النبّيّ الشّق : «من أخذ شبراً من الأرض ظلماً فإنّه يطوقه يوم القيامة من سبع أرضين» (٢)، وقال شَكَّ: «لايحلبنّ أحد ماشية امرى بغير إذنه، أيحبّ أحدكم أن يؤتى مشربته فتكسر خزانته فينتقل طعامه؟ فإنّا تخزن لهم ضروع مواشهم اطعهاتهم» (٢).

وقال المستنا: في حديث طويل: «لقد جيّ بالنار وذلك حين رأيتموني تأخّرت مخافة أن لايصيبني من لفحها وحتّى رأيت فيها صاحب المحسجن يجرّ قسصبه (٤) في

۱ _ إيضاح الفوائد: ج ۲، ص ۱۶۳.

٢_مشكأة المصابيح: ج ٢، ص ٨٨٧، ح ٢٩٣٨.

٣_مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٨٨٧، ح ٢٩٣٩.

٤ ـ القُصْبُ: المِعي والجمع أقصاب وقيل: القُصْبُ اسم الأمعاء كلّها، لسان العرب: ج١٠ ص ٦٧٦.

النار »^(۱).

وعن عبدالله بن زيد عن النبِّيّ ﷺ: «أنّه نهى عن النهبة والمثلة»(٢). وأمّا الكتاب فقد أورد الأصحاب منه في هذا الباب خمس [آيات [٣].

> وَلَاتَ أَكُلُوا أَمْوَ لَكُم بَيْنَكُم بِالْبَطِل وَتُدلُوا بِهَا إِلَى ٱلْحُكَّام لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِنْ أَمْوَلِ ٱلنَّاسِ بالإثم وأنتُم تَعَلَمُونَ (1)

الأُولى : قوله تعالى : ﴿ وَ لا تَأْ كُلُو اأَمُو الكم بِينَكُم بِالبَّاطِلُ وَتُدلُّوا بِهَا إِلَى الحكَّام لتأكلو افريقاً من أمو ال النَّاس بالإثم ﴾، أي لا يأكل بعضكم مال بعض بغير اموالحم بينم بـــــاباطل...» وجه شرعى قد أباح له ذلك الوجه ذلك المال، أي لاياً كل أحدكم مال الغير غصباً فهو نهى عن أكل مال الآخر.

فإن قلت : كيف يستفاد هذا المعنى من هذه العبارة؟

قلت : بأن تجعل الظرفين متعلَّقين بفعل النهي ليصير حاصل المعنىٰ امتنعوا عن أن يقع أكل أموالكم فيما بينكم بغير وجه شرعي ووقع أكل الأموال فيما بينهم بغير وجه شرعي، إنّما يكون اأكل ا(٥) بعضهم مال بعض عدوانــاً، إذ أكــل نـفسه لايتصوّر فيه العدوان، فهو ليس من مقابلة الجمع بالجمع كقولك: اركبوا دوابّكم أي ليركب كلّ منكم دابّته المختصّة به، وإلّا لزم أن يكون نهياً عن أن يأكل أحد منهم مال نفسه وهو باطل، و يجوز أن يجعل قوله: «بينكم» حالاً ولم يجعل حال المعنى

بسيان آيسة أموالكم بينكم والأحكسام المستفادة منها

١ ـ مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٨٨٨، ح ٢٩٤٢.

٢ ـ مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٨٨٨. ح ٢٩٤١.

٣_أثبتناها لسياق الكلام.

٤ ـ البفرة ٢: ١٨٨٨.

٥ _أضفناها ليساق الكلام.

كتاب الغصب كتاب الغصب

عمّا قرّرناه.

فإنقلت: لانسلّم انحصار وقوع الأكل على خلاف النهج الشرعي في أكل بعضهم مال بعض إذا أكل بعضهم مال نفسه في المحرّمات أو على وجه التبذير والإسراف أكل على خلاف النهج الشرعي.

قلت: لفظ «بينكم» يأتي جملة على هذا المعنى، على أنّه لو قصد هذا المعنى لناسب أن يقال مكان «بالباطل»، في «الباطل»، والإدلاء في الأصل: إرسال الدلو لإستقاء الماء، قال الله تعالى: ﴿فَأَدَلَى دَلُوه ﴾ (١)، وقال الشاعر:

ولمّا رأيت الناس أدلوا حبالهم ودلائهم إلى بحسرك التيّار حيث يجري ودلوتها: نزعتها ومن المجاز قولهم: دلوت به إلى فلان أي توسّلت به إليه، ومنه قول عمر في استسقائه: وقد دلونا به إليك أي توسّلنا به إليك، والآية كما تدلّ على حرمة التوسّل بالمال الحلال إلى اقتصاب المال الحرام.

قيل: إنّ في الآية دلالة على النهي عن مطلق الترافع (١)، فإنّ المدّعي إذا عرف عدم استحقاقه لما يدّعيه على خصمه حرم عليه رفع ذلك إلى الحاكم لستعانة به على أخذ ذلك السحت، والمدّعى عليه إذا عرف استحقاق مايدّعيه المدّعي وجب عليه الإعتراف به وإرضاه المدّعي بما أمكنه وحرم عليه اعواز المدّعي إلى رفع قصّته إلى الحاكم، فعلّة الإحتياج إلى الترافع إمّا ارتكاب الحرام وإمّا ترك الواجب.

عن أُمّ سلمة زوج النبّيّ ﷺ إنّ رسول الله ﷺ قال: «إنّما أنا بشر مثلكم وأنتم تختصمون إليّ، ولعلّ بعضكم يكون ألحن بحجّته من بعض، فأقضي له على نحو

۱ _ يوسف ١٩:١٢.

۲_التبیان: ج ۲، ص ۱۳۸.

ما أسمع منه، فن قضيت له بشيء من حقّ أخيه فلا يأخذن منه شيئاً، فإن ما أقضي له قطعة من نار»(١).

وقيل: المراد النهي عن الترافع إلى حكّام السوء والتشفّع إليهم بدسّ الرشوات، «وتدلوا» يجوز أن يكون مجزوماً عطفاً على «تأكلوا» ومنصوباً بتقدير «أن»، والضمير في «بها» راجع إلى «الأموال»، والباء سببيّة وهاهنا مضاف مقدّر أي بشأنها، واللام في «لتأكلوا» متعلّقة به «تدلوا»، وهي لام كي، والفعل منصوب بتقدير «أن» و «مِن» في «مِن أموال الناس» بيان لطائفة أي فرقة كائنة من أموال الناس، و «بالإثم» متعلّق به «تأكلوا».

والإثم قيل: المرادبه الظلم وهو حكم الحاكم إذا لم يطابق الواقع سواء علم الحاكم عدم مطابقته أولم يعلم، فإنّ حكم الحاكم لم يحلّ حراماً ولا يحرّم حلالاً. وقيل: المرادبه شهادة الزور(٢)، وقيل اليمين الكاذبة(٢) ﴿وَأَنتُم تَعْلَمُونَ ﴾، أنّكم على الباطل وإنّما قيّدنا النهي بهذه الحال؛ لأنّ المبطل إذا لم يعلم أنّه مبطل وكان يزعم أنّه محق لم يحرم عليه ما يأخذه بحكم الحاكم وإن كان مبطلاً في نفس الأم.

۱ ـ سنن أبي داود: ج ۳، ص ۲۰۱، ح ۳۵۸۳.

٢_ مجمع البيان: ج ١٠، ص ٢٨٢.

٣_ التبيان: ج ٢، ص ١٣٨.

أسباب نزول القرآن للواحدي: ص ٥٥.

يَتَأَيُّهَا أَذِينَ اَمَنُواْ إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَكَ النَّاسِ بِالْبَطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُ مِبِعَذَابٍ أَلِيمِ (١)

بيان أية «يا أيها الدين أصنوا إن كثيراً من الأحبار والرهــــان...» والأحكـــــام المسغادة منها الثانية :قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الّذِينَ آمنُوا إِنَّ كثيراً من الأحبار والرُّهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل ﴾ أكل الأموال بالباطل : هو أخذها بغير وجه شرعى . ﴿ ويصدّون عن سبيل الله ﴾ صدّهم عن سبيل الله هو منعهم الناس عن الدخول في دين الإسلام والحكم بالباطل، وحيث أنّا تعرّضنا لتفسير باقي الآية في باب الزكاة فلاعلينا من ترك التعرّض له هاهنا.

وفي هذين الآيتين دلالة على تحريم الله سبحانه وتعالى على الناس أكل الأموال أي التصرّف فيها بغير وجه شرعي، ولانعني بالأموال المغصوبة إلا الأموال المتصرّف بها كذلك ولابالغصب إلا التصرّف فيها كذلك، فالآيتان تدلان على حرمة الغصب، والتصرّف قد يكون بالإتلاف، وقد يكون بالتسبيب، وقد يكون بإثبات اليد، فالإتلاف كالقتل والأكل والإحراق والإغراق وما أشبه ذلك، والتسبيب إيجاد ما يحصل التلف معه لكن بعلّة أخرى بكون ذلك الفعل علّة للفعل الملقوت، كحفر البئر في الطريق وفتح رأس الرق والإكراه على الإتلاف وما أشبه ذلك، وأمّا إثبات اليد ففي المنقول إنّما يتحقّق بالنقل إلا في المركوب وما يفترش، فإنّ الركوب والافتراش كافٍ في تحقّق إثبات اليد وفي العقار بالدخول والإخراج، فلو دخل ولم يخرج المالك أو أخرجه بغير نيّة الإستيلاء فلم يدخل

١ ـ التوبة ٩٤٤٩.

لم يتحقّق الغصب ولايجب الضمان مع التلف.

والودعي إذا قصر في الحفظ أو خالف أمر صاحب المال فيما لا يتصوّر معه التلف أو النقصان أو أمسك مع الطلب أو جحد أو عزم على الجحود فهو غاصب من حيّز التقصير والمخالفة والإمساك والجحود والغريمة عليه.

الشَّهْرُالْحَرَامُ بِالشَّهْرِالْحَرَامِ وَالْحُرُمَتُ قِصَاصُّ فَمَنِ اَغْتَدَى عَلَيْكُمُّ فَاغْتَدُ واْعَلَيْهِ بِمِثْلِ مَااَغْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوااللَّهَ وَاغْلَمُوۤاأَنَ اللَّهَ مَعَ الْهُتَّوِينَ (١)

بيان آية «الشهر الشالفة: قوله تعالى: ﴿ الشّهر الحرام بالشّهر الحرام والحُـرُمات قـصاص ﴾ العسرام بالشهر المسام و «الشهر مبتدأ و «بالشهر» العسرام...» المراد بالشهر ذو القعدة و «الباء» باء العوض والمقابلة و «الشهر» مبتدأ و «بالشهر» والأحكام خبره.

وقيل: نزلت في عمرة القضاء وذلك أنّه لمّا طَدَّدَ الله في الحديبيّة في ذي القعدة سنة ستّ من الهجرة عن أن يدخل مكّة رجع في العام القابل ودخلها معتمراً وكان المشركون يعيّرون المسلمين بصدّهم عن دخولها في العام الأوّل معتمرين (٢) فنزلت تسلية لهم أي «الشهر الحرام» يعني ذو القعدة سنة سبع الذي دخلتم فيه مكّة معتمرين عوض الشهر الحرام أي ذو القعدة سنة ست الذي صددتم فيه عن الدخول.

وقيل : سأل المشركون رسول الله عن الشهر الحرام، هل يجوز فيه القتال؟ وكان غرضهم بذلك أن يتحقّقوا حرمة القتال فيه ليهجموا على المسلمين

١ ـ البفرة ١٩٤٤٢.

٢ ـ تفسير الطبري: ج ٢، ص ٢٠٢.

كتاب الغصب كتاب الغصب

فيه رجاء أن لايسلّوا فيه سيفاً ولايرمو فيه سهماً ولايهزّو فيه قناة، فيظفروا بهم فأنزل الله «الشهرُ الحرام بالشهرِ الحَرام»، أي قتال الشهر بدل القتال فيه «والحرمات قصاص» أي ذوات قصاص.

﴿ فَن اعتدى عليكم ﴾ ، أي فمن هتك حرمته واجترى عليكم فيه وقصد فيه سفك دمائكم وغصب أموالكم وسبي ذراريكم ، ﴿ فاعتدوا عليه عِثْلِ ما اعتدىٰ عليكُم ﴾ ، أي فاجترؤا عليه اجتراء مثل ذلك الاجتراء الذي اجتروه عليكم ، سمّي الثاني اعتداء لأنّه مجازاة الاعتداء، فسمّي بمثل لسمه؛ لأنّ صورة الفعلين واحدة وإن كان أحدهما طاعة والآخر معصية، فإنّ العرب تقول ظلمني فلان فظلمته أي جازيته بجهله قال الشاعر :

ألا لا يجهلن أحدع الينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا(١) ﴿ واتقوا الله ﴾ ، أي عذاب الله في مجاوز تكم إلى ما لا يحل لكم حال كونكم منتصرين مستوفين حقوقكم ﴿ وَاعلموا أنّ الله مع المتقين ﴾ ، بالنصرة في الدنيا والمغفرة في الآخرة.

١ ـ تفسير الفرطبي: ج ٢، ص ٢٣٨.

وَالَّذِينَ إِذَاۤ أَصَابَهُمُ الْبَغْ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴿ وَجَزَوْاُ سَيْئَةِ سَيْنَةٌ مِثْلُهَ الْفَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ الْأَيْحِبُ الظَّالِمِينَ ﴿ وَلَمَنِ النَّصَرَبَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَتِهِكَ مَاعَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴿ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِ الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَتِهِكَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِ الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَتِهِكَ المَّمْعَذَابُ أَلِيمٌ (١)

> بيان آية «والّذين إذا أصبابهم البسخي...» ا والأحكسام المستفادة منها

الرابعة :قوله تعالى : ﴿والَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ البَعْيُ هُم يَنتَصِرُون ﴾ ، أي إذا بغي أحد منهم على واحد منهم نصر وا المظلوم على الظالم.

وقيل: إذا بغي أحد منهم دفع الظلم عن نفسه على وجه لايتعدّىٰ فيه الحدّ الذي حدّه الله عزّ وجل.

قيل: نزلت في القصاص، وقيل: أريد بالبغي بغي المشركين على المؤمنين أي إذا بغى عليهم المشركون انتصروا بالسيف منهم، وهو إشارة إلى الجهاد، لكنّ قوله عقيبه: ﴿وجزاء سيّتَةٍ سيّتَةٌ مثلها ﴾ (٢)، فإنّ معنى المثلية أنّها لاتزيد عليها ولا تنقص عنها، وهذا الحكم غير جار في المشركين، فالظاهر أنّه مختصّ بالوقائع الواقعة بين المسلمين، والمعنى حينئذٍ أنّ جزاء السيّئة التي صدرت من بعض المسلمين بالنسبة إلى بعض آخر فيما سوؤهم في الأنفس والأموال والأعراض ينبغي أن تماثل تلك السيّئة، فلا يجوز للمنتقم أن يتجاوز في الإنتقام عن الحدّ الذي عيّنه الشارع أعني حدّ المثليّة، المثليّة تقتضي عدم النقصان كما أنّها تقتضي عدم الزيادة، مع أنّ تجاوز النقصان عفو وهو حسن.

١ _ الشورئ ٤٢: ٣٩ _ ٢٤.

٢_ الشوري ٤٠:٤٢.

كتاب الغصب كتاب الغصب

الآية مسوقة لبيان حق المجني عليه، وحسن التجاوز في طرف النقصان مستفاد من خارج حافٍ، ولفظ هذه الآية ممّا يدلّ على حسن العفو من الكتاب والسنّة والدليل العقلي، فإنّ نقصها صاحبها كان ذلك داخلاً في العفو، وتسمية الثانية سيّة للإزدواج أو لأنّ من شأنها أن تسوء من تقع عليه ﴿ فَمَنْ عَنَى وأصلح * أي ترك الانتقام وأصلح ما بينه وبين خصمه بالعفو ﴿ فَأَجْرُهُ عَلَى اللهِ * ، فإنّه عفى وأصلح لوجه الله، وفي إبهام العدّة تعظيم للأجر، عن النبّيّ الله أنه إذاكان يوم القيامة نادى منادٍ من كان له على الله أجر فليقم قال: فيقوم خلق فيقال لهم: ما أجركم على الله فيقولون: نحن الذين عفونا عمّن ظلمنا فيقال لهم: أدخلوا الجنّة ما بإذن الله *(١).

﴿ إِنَّ اللهَ لايحبّ الظّالمين ﴾ ، في هذا التذييل حثّ على العفو وترك الإنتقام وإغرار على ادّخار الحقوق للآخرة، وذلك لأنّ فيه إشارة إلى أنّ الآخذ حقّه بيده لايأمن التعدّي لاسيّما عند التهاب نار الغضب.

﴿ وَلَمَن النَّصَرَ بَعْدَ ظُلُمِهِ ﴾ (٢) من إضافة المصدر إلى المفعول، وقرئ من بعد ما ظلم.

ُ ﴿ فَأُولِئِكَ مَاعَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ﴾ . يسلكه المعاقب أو المعاتب أو المعايب إلى عقابهم وعيبهم؛ لأنهم آخُذون حقوقهم.

﴿ إِنَّمَا السبِيلِ ﴾ (٢)، في العقوبة والعتاب والعيب ﴿ عَلَى اللَّذِينَ يَنظُلِمُونَ النَّاسُ ﴾ بأخذهم ما لايستحقّونه من أموال الناس أو أبدانهم أو أعراضهم ﴿ وَيَبغُونَ فِي الأَرْضِ ﴾ ، أي يعتدون ويفسدون فيها بأخذهم وارتكابهم ما

١ _ مجمع البيان: ج ٥، ص ٣٤.

٢_الشوري ١:٤٢ ٤.

٣_الشورئ ٤٢:٤٢.

خلاصة ما أفاده المسصنّف فسي

لايستحقّون من أمور الدنيا ﴿يِغَيْرِ الحَقِّ أُولئِكَ لَهُم عَذَابُ أَلِيمٌ ﴾، في الدنيا بإجراء الحدود عليهم وفي الآخرة بالعذاب الذي أُعدّللمعتدين.

تحقيق

اعلم أنّ هذه الآيات تدلّ على تعلّق حقّ المغصوب بذمّة الغاصب، ووجوب الردّ مع وجود العين والضمان مع عدم وجودها، إمّا بالقيمة أو الأرش وذلك لعموم الألفاظ وإن كانت موارد الآيات خاصّة، أمّا في قوله تعالى: ﴿فَن اعتدى عليكم فاعتدو اعليه ﴾(١)، فلأنّ «من» الموصولة من أدوات العموم، فتشمل جميع أفراد الإعتداء ومن جملتها الإعتداء بالغصب، فيشمله الحكم المستفاد من قوله: ﴿فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ﴾، أعني إباحة الاسترداد والتضمين بالقيمة أو الأرش وإن كان المورد خاصًا أعني الاعتداء في الأشهر الحرم بالصدّ، ويعلم أيضاً وجوب المماثلة وعدم جواز التجاوز في جانب الإفراط.

١ _ البفرة ٢:١٩٤٤.

متر تّبة على عدوان الجاني، فعدوان الجاني الذي هو الغصب محرّماً.

وأمّا دلالتها على تعلُّق وجوب المثل بذمّة الغاصب فالأنَّه لو لم يتعلُّق الوجوب بها لم يُبَح المثل للمجنى عليه لكنّ التالي حقّ فالمقدّم مثله، وأمّا في قوله تعالى: ﴿وجزاء سيِّئةِ سيِّئةٌ مثلها ﴾ (١)، فلأنّ المعنى جزاء كلّ سيَّةِ سيَّةٌ مماثلة لها ولاشكّ أنّ الغصب سيّئة، وأمّا في قوله: ﴿ ولِمَن انتَصَرَ بَعَدَ ظُلِمِهِ ﴿ ١٧)، فلما عرفت من أنّ أدوات العموم يدخل تحتها من انتصر بإستر داد ما غصب منه أو بتضمينه القيمة أو الأرش، فيشمله الحكم أعنى عدم السبيل عليهم فيما أخذوه بطريق الإسترداد والتضمين وانتفاء السبيل عنهم، يدلُّ على استحقاقهم ما أخذوه؛ إذ لو لم يكونوامستحقّين له لما انتفي السبيل عنهم فيما أخذوه.

ردّ العين مع بقائها واجب وإن تعسّر كالخشبة من السقف واللـوح مـن بـعض أحكـام المركب إلّا مع التلف بالنزع أو تضمينه جناية محرّمة شرعاً، كأن يخاط بالخيوط المغصوبة جراحة حيوان محترم، فيضمن القيمة، ولو تعيّب المغصوب بالنزع ضمن الأرش، ولايضمن تفاوت السوق مع الردّ إذا كان بمجرّد الرغبة، بخلاف ما إذا كانت الزيادة بزيادة صفة أو صنعة، وفي المثلي يجب المثل ومع تعذّره تـجب

> القيمة يوم الغصب، وأعلى القيم من حين الغصب إلى حين التلف وهما منقولان عن الشيخ^(٣).

القيمة وقت الدفع وفي غيره أقوال ثلاثة.

١ ـ الشورى ٤٠:٤٢.

٢_الشوري ١:٤٢ ٤.

٣_ المبسوط: ج ٣. ص ٦٠.

والقيمة يوم التلف وهو منقول عن ابن البرّاج (١٠)، وقال الشيخ فخرالدّين في الإشكالات: والحقّ أعلى القيم؛ لأنّ نقصان الصفة أيّما ضمن نسبة نقصان القيمة، فيكون أولى بالضمان ولأنّه مال تلف على المالك في يد الغاصب؛ ولأنّه مأخوذ بأسوء الأحوال، ووجه يوم التلف أنّ المغصوب لم ينقص من عينه ولاصفاته الخارجيّة شيء فلا يضمن تفاوت الرغبات؛ لأنّه خارج عن المغصوب (١٠).

ويردّ عليه أنّ الغاصب كما يضمن العين يضمن المنفعة وقد فوّتها المالك باستيلائه على العين ومنعه عن التمكين من بيعها بالثمن الوافر قبل يوم التلف، فإذا نقصت القيمة يوم التلف عن قيمته يوم الغصب أو فيما بعده قبل يوم التلف ضمن التفاوت، ومع تلف العبد أو الأمة يضمن القيمة إن لم تـتجاوز ديـة الحـرّ، ومـع تجاوزها تردّد ينشأ من أنّ القتل أقوى من إثبات اليد وفي القتل لايؤاخذ بما هو زائد على دية الحرّ، فبإثبات اليد الذي هو الغصب بالطريق الأولى أن لايؤاخــذ بالأزيد، ومن أنَّ الغاصب قد يؤاخذبأشقّ الأحوال، فعلى القول الشاني لو قـتله أجنبي فعلى القاتل الدّية وعلى الغاصب الزيادة، والفارق بين الجاني والغاصب أنّ العبد في الجناية عليه بالنسبة إلى الجاني ملحق بالأحرار فكما لم يكن مضموناً بالجناية على العبد إلى الجاني فما استحقّ به العبد الزيادة لو فرضناه في الحرّ لم يستحق به الزيادة في الديّة على الجاني، فلا يستحقّها العبد بالجناية على الجاني بالطريق الأولى، وأنّ الغاصب مأخوذ بأشقّ الأحوال؛ ولأنّه لمّا كان ملحقاً فمي ضمان اليد بالأموال دون الأحرار وجب أن يكون مضموناً بقدر النقص كالأموال؛ لأنَّه إنَّما ضمن باعتبار إتلاف المنفعة المملوكة وضمانها بقيمتها، وما حدث فمي العبد من نقصان بالجناية أو تحت اليد العادية من أجنبي أو آفة سماوية، فإن كان

۱ ـ المهذّب: ج ۱، ص ۶۳۵.

٢_ إيضاح الفوائد: ج ٢، ص ١٧٣.

تتاب الغصب تتاب الغصب

نقصاناً لم يقدّر له الشارع في الحرّ مقداراً معيّناً ردّت العين مع أرشٍ، ويحتمل ردّه ودية الجناية.

ولاأظنّ أن يخفى عليك وجهي القرب والإحتمال ممّا قدّمته إليك آنفاً، وتضمن الأُجرة إن كان من ذوات الأُجرة كالدار والدكّان؛ لأنّها من المنافع، والمنفعة كالعين في الضمان وأُجرة المثل بعمله وإن لم يعمل وعليه مهر المثل إن وطء الأمة جاهلينَ بالتحريم وقيل: عشر القيمة مع البكارة والنصف مع الثيوبة.

وقال العلّامة: يحتمل مع البكارة الأكثر من الأرش والعشر ومع العقد جاهلين الأكثر من الأرش والعشر ومهر المثل^(۱) وقال الشيخ فخر الديّن ، وجه الإحتمال أنّ نقص الماليّة مضمون عليه، وأرش البكارة أرش جناية ومهر البكر العشر عوضاً عن الوطء للرواية، ومع فساد العقل يجب مهر المثل؛ لأنّه عوض منافع البضع (٢).

وإنّما قيّدنا هذا الحكم بكونهما جاهلين؛ لأنّه لوكانا عالمين بالتحريم فمع إكراهها فعليه المهر والولدللمالك والأرش بالولادة والأجرة، ويحدّ حدّ الزنا ومع المطاوعة يحدّان، وفي إلزامه بعوض البضع إشكال ينشأ من النهي عن مهر البغاة ومن كونه حقّاً للمالك.

ولوكانت بكراً فعليه أرش البكارة، وإن كان الولد للمالك فيضمنه الغاصب لو تُلِف في يده، وإن وضعته ميّناً فإشكال، وقد عرفت منشأه.

ولو تفرّد الغاصب بالعلم بالتحريم كان الولد للمالك ووجب على الغاصب المهر والحدّدونها، ولو تفرّدت بالعلم حدّت دونه والحق به الولد وعليه قيمته يوم

١ ـ قواعد الأحكام: ج ٢، ص ٢٣٦.

۲_إيضاح الفوائد: ج ۲، ص ۱۸۸.

ولد، وفي لزوم المهر إشكال.

وفوائد ما غصب مختصّة بالمالك ويضمنها الغاصب ولو حصلت عنده وكانت بسعيه، فولد المملوك وثمرة الشجرة وأُجرة الدار والحانوت للمالك ويضمنها الغاصب.

ولو تُلفت في يده سواء تـلفت بـجنايته أو لاوالنـماء المـتجدّد مـضمون كالأصل وإن كانمنفعة.

ويضمن التفاوت بالهزال بعدالسمن عنده ولو كانت مهزولة عند الغصب، فإن عاد السمن والقيمة سقط الضمان ولو تجدّد فضل غير السمن لم يجبر الهزال ولو ساواه قيمته، ويضمن تفاوت القيمة بنسيان الصنعة ولوكان هو معلّمها.

ولو غصب عصيراً فتخمّر ثمّ تخلّل عاد الملك ويـضمن الأرش لو نـقص وعلى خمريّته ضمن المثل.

وفي وجوب ردّه على البائع الشكال ينشأ من أنّه خرج بالخمريّة عن ملك المالك وقد بريء الغاصب بردّ المثل، ومن أنّ عينه ملك المغصوب منه فله لمساكه لعلّه يصير خلّاً في يده، وليس للغاصب لمساكه؛ لأنّ يده عادية، والأقوى وجوب ردّ المثل إشكال ينشأ من حيث أنّه أخذه عوضاً عن ملكه وقد عاد الملك فكان بمنزلة أخذ القيمة إذا فقدت العين ثمّ وجدت، ومن حيث إنّه ملك العوض بسبب الإتلاف الحاصل في يد الغاصب، فلاتزول بالملك [المتجدّد في يد المالك ولوكان المغصوب لم يكن مالاً معصوماً لجواز إرافته فلا يتعلّق بـه الملك] (١١) ولا يتحقّق فيه الغصب، والماليّة إنّما تحققت في يد الغاصب فيكون المال له، ولا يجب عليه الردّ، ويحتمل الوجوب لكون العين حقّ المالك واليدله لاحتمال

١ _ ما بين القوسين أثبتناه من نسخة «و».

نتاب الغصب

التحليل، فيد الغاصب يد عادية فلايفيد التملُّك، فيبقى التملُّك للمالك على حاله فيجب الردّ.

ويــؤيّد ذلك الاتّفاق على ملكيّته ولو تحلّلت عنده، وقال الشيخ فخرالدّيّن يَّخُ: والأصح الأوّل(١) والأظهر أنّه ينظر فيها إلى حال المالك، فإن كان قدصنعها خمراً فلا يجب الردّوإن كان قدصنعها خلّاً فتخمّرت عنده وجب الردّ.



۱ ـ إيضاح الفوائد: ج ۲. ص ۱۸٦.







عَجْفَ ' فَيْ سِي الْهُ إِلَى الْهُ الْمُ اللَّهِ الْمُ الْمُعْلِقِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ الْمُعِلَّالِمُ لِلْمُ الْمُعِلَّالِمُ لِلْمُ الْمُ الْمُعِلَّالِمُ لِلْمُ الْمُعِلِي الْمُعِلِي الْمُعِلِي الْمُعِلِي الْمُعْلِي الْمُعِلِي الْمُعِلِي الْمُعِلِي الْمُعِلِي الْمُعِلِي الْمُعِلِي الْمُعِلِي الْمُعِلِي الْمُعِلِي الْمُعِلْمِ الْمُعِلِي الْمُعِلَّ الْمُعِلَى الْمُعِلِي الْمُعِلِي الْمُعِلِي الْمُعِلَّ الْمُعِلَّ الْمُعِلَى الْمُعِلِي الْمُعِلِي الْمُعِلَى الْمُعِلَى الْمُعِلِي الْمُعِلِي الْمُعِلِي الْمُعِلِي الْمِعِلِي الْمُعِلِي الْمُعِلِي الْمُعِلِي الْمُعِلِي الْمُعِلِي ال

وَفِيهُ ثَلاثُ آيات







لِسُ مِاللَّهِ الزَّكُمٰنُ الزَّكِيدُ مِ

الشفعة: وهي استحقاق الشريك انتزاع شريكه حصة من عقار ثابت قابل معنى الشعة للقسمة باعه بمثل الثمن الذي باعه غيره.

فعلة من الشفع وهو الضمّ سمّيت بها؛ لأنّ الشفيع يضمّ بها ملك الغير إلى ملكه ويجعله شفعاً بعد ماكان وتراً، وقد كانت معروفة بين العرب في الجاهليّة، فإنّ الرجل منهم قد كان إذا أراد بيع منزل أو حائط أتاه الجار أو الشريك أو الصاحب يستشفع إليه فيما باع فيشفّعه ويجعله أولى بها ممّن بعد عنه، فسميّت شفعة وصاحبها شفيعاً، وقد اختصّت في الإسلام بالشركة بين شريكين وهي من الإضافة التي لا يتحقّق إلا بالمأخوذ والآخذ والمأخوذ منه، فلا بدّ من التعرّض لكلّ منها.

أمّا المأخوذ وهو المحل: فهوكلّ عقار ثابت مشترك بين اثنين قابل للقسمة، بعض أحكم وإنّما قلناكلّ عقار احترازاً عن المنقولات اختياراً لما ذهب إليه الشيخ في الثنعة الخلاف (١)، والمبسوط (١)، وابن حمزة (٣)، والطبرسي (٤)، والعكّمة (١)، وأبوه (١)

۱ _ الخلاف: ج ۲، ص ۲۵.

٢_ المبسوط: ج ٣، ص ١٠٧.

٣_ الوسيلة: ص ٢٩٨.

٤ ـ نقله عنه في مختلف الشيعة: ج ٥، ص ٣٢٧.

٥ _ مختلف الشيعة: ج ٥، ص ٣٢٧.

٦ ـ نفله عنه في مختلف الشيعة: ج ٥، ص ٣٢٧.

وإبنه (١)، لقول الصادّق الله: «ليس في الحيوان شفعة» (١).

وإنّما قيدنا العقار بالثابت احترازاً عن حجرة عالية مشتركة مبنية على سقف لصاحب السفلى، فإنّه لا ثبات لها؛ إذ لاأرض لها فلاشفعة فيها، وقال العلاقة :
ولوكان السقف لهما فلإشكال (١٠٠)، ينشأ من حيث إنّه في الهواء فلاثبات له ومن ثبو ته عادة هكذا قيل.

وفيه بحث وهو أنّ علّة صحّة استحقاق الشفعة كما [هو اظاهر من تعريفها إنّما هو الشركة بين شريكين وانتقال حصّة أحدهما إلى آخر بالبيع، وليس للثبات مدخل فيها، على أنّه لو سلّم عدم الثبات في المبيع لكان قادحاً في صحّة البيع، وإذا لم يكن قادحاً في الشفعة.

۱_ إيضاح الفوائد: ج ۲، ص ۱۹۷.

٢_ الوسائل: ج ١٧، ص ٣٢٢، الباب ٧ من أبواب الشفعة، ح ٦.

٣_ الوسائل: ج ١٧، ص ٣٢٢، الباب ٨ من أبواب الشفعة، ح ١.

٤ ـ الانتصار: ص ٤٤٨.

٥ ـ نفله عنه في مختلف الشيعة: ج ٥، ص ٣٢٦.

٦ ـ المهدَّب: ج ١، ص ٤٥٨.

٧_ السرائر: ج ٢، ص ٣٨٩.

٨_ الوسائل: ج ١٧، ص ٣٢٠، الباب ٦ من أبواب الشفعة، ح ٢.

۹ _ ابضاح الفوائد: ج ۲، ص ۱۹۸.

١٠ قواعد الأحكام: ج ٢، ص ٢٤٢.

كتاب الشفعة كتاب الشفعة

وبالمشترك احترازاً عمّا لم يكن مشتركاً، فلايثبت بالجواز (۱٬۰)، ولافي المقسوم احترازاً عمّا لم يقبلهما كالطاحونة والحمّام، وبين الماء والأماكن الضيّقة مع عدم الانتفاع على تقدير القسمة، وهذا مذهب الشيخ في النهاية (۱٬۰)، والمبسوط (۱٬۰)، وعلي بن بابويه (۱٬۰)، وسلّار (۱٬۰)، وذهب السيّد المرتضى (۱٬۰)، والمفيد (۱٬۰)، وابن إدريس (۱٬۰) إلى صحّتها، وقال الشيخ فخرالدّين ﷺ: كلّ ما هو على خلاف الأصل يقتصر فيه على الدليل كالنص والإجماع، وهو ثابت فيما يقبل القسمة فيبقي الباقي على الأصل (۱٬۰).

وأمّا الآخذ: فهو كلّ شريك مشتبه بحصّة مشاعة متمكّن من الثمن، فلايثبت للجار خلافاً لأبي حنيفة (۱۱)، ومااستدلّ به من قوله ﴿﴿: «الجار أحقّ بصقبه (۱۲)»، (۱۲) وهو بالتحريك القرب، والمراد الجار القريب، من قوله ﴿﴿: «الجار أحقّ بشفعة الدار» (۱۲)، أي من غير الجار مجاب بأنّ الحديث الأوّل على تقدير صحّته ليس فيه ذكر الشفعة، والثاني فلم يروه إلّا عبدالملك بن أبي سليمان وهو مطعون، فلا يعارض بهما ما رواه أبو سلمة وأبو الزبير عن جابر أكّنه ﴿﴿ قال:

۱ _ في بعض النسخ «الجو از ».

۲_النهاية ونكتها: ج ۲، ص ۲۲۹.

٣_ المبسوط: ج ٣، ص ١١٩.

٤ ـ نقله عنه في مختلف الشيعة: ج ٥، ص ٣٣٢.

٥ _ المراسم: ص ١٨٣.

٦ ـ الانتصار: ص ٤٤٨.

٧_ المفنعة: ص ٦١٩.

٨_المهذَّب: ج ١، ص ٤٥٨.

٩_السرائر: ج ٢، ص ٣٩٠.

١٠ ـ إيضاح الفوائد: ج ٢، ص ١٩٩.

١١ ـ المغني لابن قدامَّة: ج ٧، ص ١٤٤ ط مصر .

١٢ ـ الصفب بفتح الصاد والفاف: القرب لسان العرب: ج ١، ص ٥٢٥.

۱۳ _سنن أبي داود: ج ۳، ص ۲۸۲، ح ۳۵۱٦.

۱٤ ـ سنن أبي داود: ج ٣، ص ٢٨٦، ح ٣٥١٨.

«الشفعة في الايقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلاشفعة»(١)، يعني إذا قسّم الملك المشترك وأفرد نصيب كلّ واحد من النصيبين وظهر حدّ كـلّ واحد من الشريكين وصرفت طريق أحدهما عن الآخرة فلاشفعة.

ويجب أن يحمل الجار على الشريك؛ لأنّ الجار يطلق عليه بدليل قولهم: «للمرأة جارة» محافظة على الحديث الصحيح، ولأنّه مع تعدّد الشركاء على خلاف، ذهب الشيخان (۱)، وعليّ بن بابويه (۱)، والسيّد (۱)، وسلّار (۱۰)، وأبو الصلاح (۱)، والصدوق في المقنع (۱)، وابن البرّاج (۱)، وابن حمزة (۱)، والطبرسي (۱۰)، وابن زهرة (۱۱)، وقطب الدين الكيدري (۱۱)، وابن إدريس (۱۱)، ويوسف ابن المطهّر (۱۱)، وابن ابنه هذا (۱۱) إلى سقوطها مع تعدّد الشركاء لرواية يونس بن عبد الله بن سفيان في الصحيح عن الصادق المن أنّه قال: «لاتكون الشفعة إلّا لشريكين ما لم يتقاسها، فإذا صاروا ثلاثة فليس لواحد منهم «لاتكون الشفعة إلّا لشريكين ما لم يتقاسها، فإذا صاروا ثلاثة فليس لواحد منهم

١ ـ مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٨٩٣، ح ٢٩٦١.

٢ ـ المفنعة: ص ٦١٨؛ النهاية ونكتها: ج ٢، ص ٢٢٨.

٣_نفله عنه في مختلف الشيعة: ج ٥، ص ٣٣٢.

[£]_الانتصار: ص ٤٥٠.

٥ ـ المراسم: ص ١٨٣.

٦ ـ الكافي في الفقه: ص ٣٦١.

٧_ المفتع؛ ص ٥٠٥.

٨_ المهذب: ج ١، ص ٥٣ ٤٠.

٩ ـ الوسيلة: ص ٥٨ ٢.

١٠ _ نفله عنه في مختلف الشيعة: ج ٥، ص ٣٣٣.

١١ ـ الغنية (الجو امع الفقهية): ص ٥٢٨.

١٢_نفله عنه في مختلف الشيعة: ج ٥، ص ٣٣٣.

١٣_ السرائر: ج ٢، ص ٣٨٧.

١٤ _ نفله عنه في مختلف الشيعة: ج ٥، ص ٣٣٣.

١٥ ـ المختلف: ج ٥، ص ٣٣٣.

١٦_ إيضاح الفوائد: ج ٢. ص ٢٠١.

كتاب الشفعة كتاب الشفعة

الشفعة»(١).

وفي هذا الحديث دلالة على عدم استحقاق الجار الشفعة، فإنّ التقاسم إنّما يزيل الشركة لاالجواز وذهب ابن الجنيد إلى ثبو تهامعه (٢).

وذهب الصدوق في كتاب من لايحضره الفقيه: إلى أنّها لاتثبت مع الكثرة في الحيوان وتثبت معها في غيره (٣).

احتج ابن الجنيد بما رواه السكوني عن الصافق الله عن آبائه الله الله الله على عدد الرجال» أنّه قال الشيخ فخر الدّين الله وهذه الرواية ضعيفة السند(٥).

واحتج الصدوق بهذه الرواية، وبرواية أحمدبن محتدبن أبي نصر عن عبدالله بن سنان قال: سألته عن معلوك بين شركاء أراد أحدهم بيع نصيبه، فلمّا أقدم على البيع قال له شريكه أعطني قال: «هو أحقّ به، ثمّ قال الله فيه في حيوان إلّا أن يكون الشريك فيه و احداً» (١٠)، ثمّ قال الشيّخ الله في هذه الرواية أيضاً وهى ضعيفة السند (٧).

١ _ الوسائل: ج ١٧، ص ٣٢٠، الباب ٧ من أبواب الشفعة، ح ١.

٢_نقله عنه في إيضاح الفو اثد: ج ٢، ص ٢٠١.

٣_من لا يحضره الفقيه: ج ٣. ص ٤٩، ذيل ٍ ح ١٦٢.

٤ ـ الوسائل: ج ١٧، ص ٣٢٢، الباب ٧ من أبو اب الشفعة، ح ٥.

٥ ــ إيضاح الفوائد: ج ٢، ص ٢٠١.

٦ ـ من لآيحضره الفقيه: ج ٢، ص ٤٦، ح ١٦٣.

۷_ إيضاح الفوائد: ج ۲. ص ۲۰۱.

أحدهم: أنا أحقّ به أله ذلك؟ قال: «نعم إذاكان واحداً» (١).

ولا يخفى عليك ممّا ألقيناه لديك ضعف ادّعاء ابن إدريس الإجماع على سقوط الشفعة مع التعدّد، وعلى تقدير صحّتها مع التعدّد اختلف في كيفيتها، فذهب الصدوق إلى أنّها على عدد الرؤوس (٢) محتجّاً بما روي عن أميرالمؤمنيّن الله «أنّ الشفعة تثبت على عدد الرجال» (٣) ولأنّ المقتضي هو مطلق الشركة، وذهب ابن الجنيد إلى أنّها على تقدير السهام، ولو حكم بها على عدد الشفعاء جاز (٤)، محتجّاً بأنّ المقتضي للشفعة الشركة والمعلول يتزايد بتزايد علّته وينقص بنقصانها إذا كانت قابلة للزيادة والنقصان.

وذهب بعض إلى أنّها على قدر السهام ألبتّة؛ لأنّ المقتضي لها الملك؛ ولأنّها من مرافقه فيقدّر بقدره كالنماء، وفي أنّها تختصّ بمن عدَّ المشتري من الشركاء أو أنّه يشاركهم فيها.

ذهب الشيخ في الخلاف إلى الأوّل (٥)؛ لأنّ الشفعة ولوازمها أمور إضافيّة لا يعقل إلّا بين اثنين، فإنّها استحقاق قهري لنقل الملك من المشتري إلى غيره، فلا يعقل ذلك بين الإنسان.

وإلى الثاني فيه واختاره في المبسوط (١٦)، والشيخ جمال الدّين في المختلف (١٧) للتساوي في العلّة الموجبة للشفعة، والتغاير الاعتباري كافٍ في الإستحقاق القهري، وأيضاً الشفعة مع الكثرة تقتضى أمرين:

۱ _ الاستبصار: ج ۳، ص ۱۱۲، ح ۲۱۶.

٢ ـ نفله عنه في محتلف الشيعة: ج ٥، ص ٣٣٦.

٣_من لايحضره الفقيه: ج ٣. ص ٤٥، ح ١٥٦.

٤_نفله عنه في مختلف الشيعة: ج ٥، ص ٣٣٦.

٥ ـ الخلاف: ج ٣، ص ٥٣٥، مسألة ١١.

٦ _ المبسوط: آج ٣، ص ١١٣.

٧_مختلف الشيعة: ج ٥، ص ٢٣٦.

كتاب الشفعة

أحدهما: استحقاق الأخذ.

وثانيهما: دفع الشريك الآخر عنه، والثاني لامانع منه ولايتوقّف على التغاير، فتثبت الشفعة بهذا الأثر.

وأمّا المأخوذ منه: فكلّ متجدّد الملك بالبيع، واحترز بالتجدّد عن شريكين الشتريا معاً، فإنّه ليس لأحدهما الأخذ من الآخر بالشفعة، وبالبيع عن الهبة والميراث، فلو وهب أحد الشريكين حصّته لأجنبي لميكن للشريك أخذ ما وهب بالشفعة، وكذا لو أُخذت حصّة أحد الشريك بالإرث لميكن للآخر أخذها بالشفعة، واختلف في كونها موروثة، فذهب السيّد المرتضى (۱٬ والمفيد (۲٬ في أحد هل تورّث الشفعة قوليه، وقال الشيخ في النهاية (۲٬ والخلاف (٤) أنّها لاتورّث، وإليه ذهب ابن البرّاج (۵٬ والطبرسي (۲٬ وابن حمزة (۷٬ والمفيد في قوله الآخر (۸٬ لما صحّ عندهم من قول أمير المؤمنيّن ﴿ والشفعة لاتورّث (۱٬ والمفيد أي قوله الآخر (۸٬ لما صحّ عندهم من قول أمير المؤمنيّن ﴿ والشفعة لاتورّث (۱٬ والمفيد أمير الشفعة الاتورّث (۱٬ والمؤمنيّن المؤونة المؤمنيّن المؤونة المؤمنيّن المؤونة المؤمنيّن المؤمنيّ

وعلى القول بالوراثة، فلو ورثها إثنان وعفا أحدهما ومات المطالب وورثه العافي، فهل يتجدّد له الشفعة بعد عفوه؟ فيه إشكال ينشأ من لزومه تجزّي الشفعة لعدم جواز جريانه في الحصّة التي عفا منها، فحيث سقط حقّه في تلك الحصّة لا يجوز له أخذ الأخرى؛ لأنّ عفوه في إحدى الحصّتين مسقط الإستحقاق في الأخرى، ومن أنّ الميّت استحق أخذ الجمع بالشفعة فهو يأخذ الجميع بالميراث

١ _ الانتصار: ص ٥١.

٢_المفنعة: ص ٦١٩.

٣_النهاية ونكتها: ج ٢، ص ٢٣٣.

[£]_الخلاف: ج ٣. ص ٤٣٧، مسألة ١٢.

٥ ـ المهذَّب: ج ١، ص ٥٩٤.

٦ ـ نقله عنه في مختلف الشيعة: ج ٥، ص ٣٤٨.

٧_ الوسيلة: ص ٢٥٩.

۸_لم نعثر عليه.

٩ ـ الوسائل: ج ١٧، ص ٣٢٥، الباب ١٢ من أبواب الشفعة، ح ١.

بحقّ متجدّد بالإرث.

والشفعة ثابتة بالكتاب والسنّة والإجماع، واستدلّ أصحابنا على ثبوتها من الكتاب بآيات ثلاث:

يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَايْرِيدُ بِكُمُ الْفُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَنْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (١)

> بيان أية «يريدالله بكم اليسر...» والأحكما المستفادة منها

الأولى: قوله تعالى: ﴿ يُريدُ الله بكم اليُسْرَ ﴾ ، أي السهولة والرفقة برفع الحرج عنكم في الدين بكون أحكام الحاكم عليكم بها الحكيم العلام، جارية على سنن لم يلحقكم في ارتكابه مشقّة ولاكلفة تصادفون في التلبّس بها عرق القربة، كالتكاليف للذين من قبلكم.

﴿ ولا يُريدُ بِكُمُ العُسْرَ ﴾ ، أي ولم يقصدبتكليفكم الأحكام الشرعيّة أن يعسّر عليكم في أمور معادكم ومعاشكم، فقد نفى عنكم الضنك والحرج وأمركم بالملّة الحنيفيّة السمحة التي لاإصرَ فيها ولاضنك، ومنه وضع الصوم عليكم في السفر تعويضاً لقضائه في الحضر، فلوكلفكم بأدائه في السفر كماكلفكم به في حضر لشق عليكم الأمر ووقعتم في العنت.

فدلالة الآية على نفي عموم ما يشتمل على العسر، وإرادة عموم ما يشتمل على اليسر في أمور المعاش والمعاد، اقتضت أنّه تعالى لم يحكم على عباده بما هو مشتمل على ضيق وحرج في عباداتهم ومعاملاتهم مع التمكّن من سلوك هو ما يشتمل على السهولة والرفق. ولاخفاء في أنّ بيع أحد الشريكين حصّته على أجنبي تقتضي شركة الأجنبي لشريكه، وهي مشتملة على العسر بالنسبة إلى

١_ البفرة ٢:١٨٥.

المنفر دبالملكيّة، ولم يلحق البائع من أخذ الشريك تلك الحصّة واعطاء الثمن عسر أصلاً، فقد دلّت الآية على ثبوت الشفعة للشريك دفعاً للعسر وإرادة لليسر، وممّا ذكر علم الفرق بين الجار والشريك، فإنّ الجار لايلزمه من البيع شركة تـقتضي العسر.

نعم لو باع المالك على من نفاء ذي الجار بمجاورته فلشكال ينشأ من لزوم العسر بالنسبة إلى البائع، ومن لزوم بالنسبة إلى المشتري مع أجنبية الجار؛ إذ لاشركة بخلاف الشريك فإنّه غير أجنبي لشركته.

وَلُوشَآءَ اللَّهُ لَأَغَنَ تَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزُ حَكِيمٌ (١)

بيان آية «ولو شــــاء الله لأعــنتكم...» والأحكـــام المستفادة منها

الثانية : قوله تعالى : ﴿ وَلو شاء الله لاَعنتكُم ﴾ ، أي لأو تعكم في العنت أعني المشقّة والجهد وهو في اللغة: كسر في رجل البعير بعد جبرها، والمعنى لوشاء الله تكليفكم بأمور من شأنها أن توقعكم في العنت والنصب لكلفّكم بها، ولكنّه لمير د ذلك بل أراد تكليفكم في جميع الأمور ممّا يتعلّق بأمور دنياكم وأخراكم ممّن يسهل عليكم القيام به ولا يصعب عليكم التوجّه إليه، فإنّه رؤوف بعباده لطيف بعبده.

﴿إِنَّ الله عزيزٌ ﴾، أي غالب على أمره لايغلبه ما أراده ولايعنته ما شاءه، فهو قادر على أن يكلّف عباده بما بلغهم في العناء ويقذفهم في البلاء لكنّه ﴿حكيمٌ ﴾، لا يكلّفهم ما لاطاقة لهم به.

١ ـ البفرة ٢: ٢٢٠.

وَجَهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهْ هُوَ ٱخِنْبَىٰ كُمْ وَمَا جَعَلَ ۗ عَلَيْكُمْ فِ ٱلدِينِ مِنْ حَرَجٌ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَهِيمَ هُوَ سَمَّنكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفي هَنذَ الِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى النَّاسُ فَأَقِيمُواْ الصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ الزَّكَوٰةَ وَاعْتَصِمُواْ هُوَمَوْلَنْكُمُّ فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعُمَ النَّصِيرُ (١)

> بسيان أيسة الله...» والأحكام المستفادة منها

الثالثة : قوله تعالى : ﴿ وَجَـاهِدُوا فِي اللهِ ﴾ ، أي فـي سبيل الله يـعني فـي «وجاهدوا في الطريق الذي يوصلكم إلى رضوان الله وعفوه ورحمته، ويحضركم حظيرة القدس فيما بين أرباب الأنس الذي لاخوف عليهم ولاهم يحزنون، أو في الذبِّ عن دين الله بأن تمنعوا المشركين والمنافقين والمبتدعين من أن يحوموا حول حمى حدود الله بالتغيير والتبديل والتهوين.

﴿ حَقَّ جِهَادِهِ ﴾، أي جهاد سبيل الله أو جهاد الذبِّ عن دين الله، أو حقّ الجهادكما يقال: هو حقَّ عالم وجدَّ عامل أي عالم حقًّا وعامل جدًّا.

ويجوز أن يكون هذا أمراً بجهادالنفس،كما روي عَنه ﷺ بعد الرجوع من الغزو: «رجعنا عن الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر»(٢)، والإضافة على كلّ وجه من التقادير المذكورة لأدنى ملابسة وتظهر الملابسة في كلِّ وجه من الوجوه المذكورة بأدنى تأميل.

﴿هُوَ اجْتَبَاكُم ﴾، أي إصطفاكم واختاركم من بين عباده لنصرة نبَّيَّه ﷺ، والخطاب إنكان خاصًاً، فالآية مسوقة لبيان فضيلة من جاهد مع رسول الله ﷺ،

١ ـ الحجّ ٧٨:٢٢.

۲_بحارالأنوار: ج ۷۰، ص ۷۱، ح ۲۱.

كتاب الشفعة كتاب الشفعة

وإن كان عاماً فهي مسوقة لبيان فضل الأمّة وهو الأظهر نظراً إلى قوله: "وَمَا جَعَل عَلَيْكُم في الدِّين مِن حَرَج "، فإنّ هذا الحكم عام وهذا الفضل لن يختص به بعض من الأمّة دون بعض آخر، فإنّه سبحانه عظيم منّة وعمّت نعمته قد فتح في هذا الدين باب التوبة على العصاة والحدود على الجناة والكفّارات على المقصّرين في حقوق بارئهم والرخص في أمور داريهم، قال المناة والكفّارات على المقصّرين في ما استطعتم، فإنّ هذه الأمّة المرحومة لكون نبيّها رحمة للعالمين»(۱۱)، ولذلك دعي في الكتب السابقة على ألسن الأنبياء الماضية بنبيّ الرحمة وأمّته الأمّة المرحومة، فنسألك اللهمّ بفضلك وكرمك ونتوسل إليك بحرمة نبيّك ورسولك وحبيبك كما جعلتنا من أمّته أن لا تحرمنا شفاعته وأن تحشرنا تحت لواء دولته مع أهله وآله وصحبه وذريّته.

ولاأظنّك يخفى عليك ممّا عرفته من الآية السابقة أعني: ﴿يريد الله بكم اليسر ﴾ (٢)، من طريق الإستدلال على ثبوت المطلوب في هذا الباب طريق ثبوته في هاتين الآيتين والله الملهم للصواب وإليه المرجع والمآب.

*مِلّةَ أبيكُم لِمِرَاهيمَ *، «ملّة» منصوب بفعل مقدر مدلول عليه بالكلام السابق أي وسع عليكم في الدين توسعة ملّة أبيكم إبراهيم أي ألزموا واتبعوا.

«ملّة إبراهيم» مجرور بأنّه عطف بيان «أبيكم»، وإنّماكان أباً للأمّة لأنّه أب لنبيّهم، والنبيّ أب للأمّة؛ لأنّه لاينفك عن كونه عطوفاً بهم وهو سبب لحياتهم، كما أنّ الأب الصوري سبب للوجود الصوريّ وأب الأب أب أو أنّه أب العرب، فأجرى الكلام على التغليب.

﴿ هُوَ سَمَّاكُم المسلمين ﴾ ، الضمير المرفوع المنفصل والمتصل عائد إلى الله -

١ ـ عواليُّ الَّلآلي: ج ٤. ص ٥٨. ح ٢٠٦.

٢_البفرة ٢:٥٨٥.

تعالى _ ويؤيده قراءة من قرأ «الله سمّاكم المسلمين»، وقيل: هو عائد إلى إبراهيم (١) ﴿من قبل ﴾ أي من قبل تسميتكم الآن أي تسميتكم بهذا الإسم ليست حادثة في هذه الملّة وفي هذا الكتاب، بل هي قديمة بقدم علمه _ تعالى _مسطورة في اللوح المحفوظ نزلت بها سائر الكتب السماويّة، ونطقت بها أسنة جميع الأنبياء والرسل أو سمّاكم به إبراهيم من قبل أن يسمّيكم به محتد الشيرة.

﴿ وَفِي هذا ﴾ ، أي سمّيتم به في سائر الكتب وفي هذا الكتاب، وذلك حكاية عنه في قوله: ﴿ ومن ذريّق أُمّة مسلمة ﴾ (٢) ، لك ﴿ليّكُونَ الرسول ﴾ متعلّق برسمّاكم » ﴿ شَهِيداً عَلَيكُم ﴾ بتبليغه الرسالة إليكم وقبول شهادته وحده، مع أنّ الحكم في شريعته موقوف على شهادة عدلين لعصمته ﴿ وتكُونُوا شُهَداءَ عَلى الناسِ ﴾ بأنّ رسلهم بلّغو االرسالة ولم يألوا في ذلك جهداً، وذلك لتصديقهم الرسل في دار الدنيا.

فإن قلت : كيف تقع التسمية علّة لكون الرسول شاهداً عليهم وكونهم شهداء للرسل على الأمم؟

قلت: حكم الله وقضاؤه أنّ الأمّة المسمّاة بالمسلمين تكون شاهدة على الناس بتبليغ الرسل الرسالة إليهم، وأنّ رسولها شاهد عليها بتبليغ رسالته إليهم، فسمّيت هذه الأمّة بهذا الاسم لتسبّب بتلك التسمية إلى الاتصاف بحلية الإسلام، فإنّه لمّا سمّاهم بهذا الاسم حصلت لهم العناية والتوفيق الأزلي واللطف والفضل الأبدي والمقربة لهم إلى التحلّي بحلى الإسلام والتزيّن بـزينة محمّد والتـجمّل بجمال ملّة إبراهيم والتحسّن بمحاسن منهاج عليّ الله، فاستعدّوا بـذلك لتحمّل الشهادة على الأمم ولشاهدة نبيهم الله الهم وإن كانت بحسب الظاهر

١ _ نفله في تفسير الكشّاف: ج ٣. ص ١٧٣.

٧_ البفرة ٢:١٢٨.

كتاب الشفعة كتاب الشفعة

عليهم، فقبلت كذلك الشهادة للأنبياء على أممهم وشهادة رسولهم لهم وعليهم بتبليغ الرسالة إليهم.

فإن قلت: قوّله على: إنّي بلّغت الرسالة إليهم دعوى فكيف سمّيت شهادة؟ قلت: قيل: إنّ المعنى ليكون شاهداً عليكم بالطاعة والقبول وكونكم مسلمين، ومن ثمّ قيل: إنّها شهادة لهم حقيقة وإن كانت عليهم صورة، وقيل إنّ شهادته الله بركة لهم.

وقد يناقش في هذين المقيلين بأنّ الظاهر حينئذ بأن يقال: ليكون الرسول شهيداً لكم لاعليكم، والأولى أن يقال: إنّماسمّيت شهادة لقبولها مُنه والأولى أن يقال: إنّماسمّيت شهادة وسمّي مدّعيها شاهداً إن بيّتة ويمين نزلت منزلة الشهادة، فلذلك سمّيت شهادة وسمّي مدّعيها شاهداً إن حمل الشهيد على معنى الشاهد وإن عني به أنّه مطّلع عليهم رقيب حفيظ لهم وأنّ أداء تلك الشهادة سوف يكون بمحضر منه، فالأمر ظاهر.

﴿ فَأَقِيمُوا الصَّلاةَ و آتُوا الرَّكاةَ ﴾ ، أي فإذا كان الأمر كذلك من كونكم محظوظين بهذه المنزلة العليا والمقام الأسنى، فأدّوا ما فرض عليكم من الصلاة قائمين بشرائطها وأخرجوا زكاة أموالكم بفرائضها.

﴿واعتصِمُوا بِالله ﴾، أي تمسكوا به واعتمدوا عليه وثقوا به في جميع الأمور واصبروا على مضض الحاسدين وكيد الكائدين، ولا ينبغي أن يأخذكم في دينه لومة لائم واصبر فإنّ الله مع الصابرين ﴿هو مَولاكُم ﴾، يتولّى أموركم وكافيكم ما يهمّكم وناصركم على أعدائكم.

﴿فَنِعمَ المولى ونعم النصير ﴾ ، أي نعم المولى مولاكم ونعم النصير نصيركم، وإذا عرف العبد أنّ مولاه نعم المولى وأنّ نصيره نعم النصير قرب من مقام الإعتصام.

فإن قلت : قد ورد في موضع آخر الأمر بالإعتصام بحبل الله فهل ترى فرقاً

بين الإعتصامين؟

قلت: نعم قال الشيخ أبو لسماعيل عبدالله بن محمّد الأنصاري في كتابه منازل السائرين: الإعتصام بحبل الله هو المحافظة على طاعته مراقباً، والإعتصام بالله هو الترقي عن كلّ موهوم والتخلّص عن كلّ تردّد (۱).

فإذا عرفت ذلك، فاعلم أنّ المقام الأوّل حال أهل البداية، فإنّ المحافظة على الطاعة هي التقوى التي أمر بها في أوّل السورة في قوله _ تعالى _ : ﴿يا أَيّها النّاس اتّقو اربّكم ﴾ (٢)، وقوله مراقباً، أي مراقباً الله أو مراقباً طاعته أي حافظاً لها مما يهدم بنيانها.

وفيه إشارة إلى أنّ العبد ينبغي له أن يعبد الله مخلصاً لالأجل شيء يرجوه ولامن أجل شيء يخافه، بل امتثالاً لأمره تعالى كما روي عن أمير المؤمنيّن ﴿ ﴿ وَلَا مُن نَارِكُ وَلَا شُوقاً إلى جَنْتُكُ وَلَكَن رأيتك أَهَا لا للعبادة فعيدتك (أيتك أهالاً للعبادة فعيدتك) (﴿).

وقيل: إنّ المراقبة هي ملازمة نظر القلب في الأمر بصفة الامتثال، فقد روي عن بعض العارفين أنّه قال: أوقفني ربّي فقال لي: إذا أمرتك بأمر، فامض لما أمرتك به ولاتنتظر به علمه، إنّك إن تنتظر بأمري عِلمَ أمري تعص أمري، وأنّك إن لم تمض لأمرى حتّى يبدولك علمه، فلعلم الأمر أطعتَ لاللأمر (1).

وأنّ المقام الثاني مقام ذوي النهايات وهم فرقتان خاصّة وخاصّة الخاصّة. أمّا اعتصام الخاصّة وهم المتوسّطون، فهو قطع النفس عن الإرادة وهو المقام الذي طلبه أبو يزيد البسطامي حيث قال: قيل لي ما تريد؟ فقلت: أريد أن

١ ـ منازل السائرين: ص ٧٦.

٢_الحجّ ١:٢٢.

٣_بحار الأنوار: ج ٧٠، ص ١٨٦، ذيل ح ١.

^{\$} _ نفله عنه في منازل السائرين: ص ٧٧.

كتاب الشفعة كتاب الشفعة

لاأريد (۱)، و تحليتها مكارم الأخلاق ويدخل حمل الأذى وكفّه وإيصال الراحة وكفّها، وهو المقام الذي أشار إليه سيّد المرسليَّن اللَّيُ بقوله: «خَيرُ الناس مَن يَنفع الناس وشرّ الناس مَن يَضُرّ الناس» (۱).

ودلٌ عليه قول روح الله الله الله الذه «من لطمك على خدّك فَأدر له الخدّ الآخر، ومن أخذ قميصك فزده ردائك، ومن سخرك ميلاً فَأمض عليه ميلان» (٣).

وأمّا اعتصام خاصّة الخاصّة، فهو الوصول بعد ذلك الإقطاع وهو عبارة عنشهود الحقّ تفريداً أي يشهد الحقّ ولاشيء معه، وهو مقام الفناء في الله ومعنى فناء من لم يكن بقاء من لم يزل ما بديع الجمال:

فإنّ محب بلذيذ الوصال منك تهنّا كيف يرجو الحياة وهو مع الهجر قتيل وعند وصلك يعنى عصمك الله عن أناكنت ليكون هؤلاء أنت.

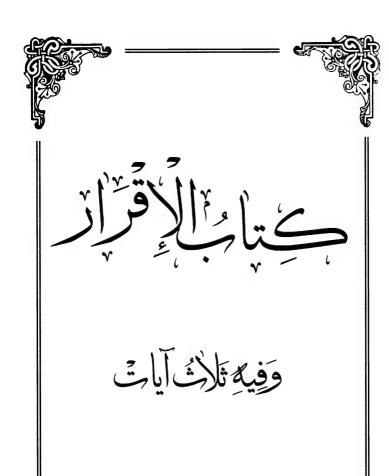
* * *

١ ـ نفله عنه في منازل السائرين: ص ٧٩.

۲ _ کنز العمال: ج ۱٦، ص ۱۲۷. ح ۱۵٤٤.

٣_تحف العفول: ص ٥١٠.











بِسُمِ اللَّهِ الزَّكُمٰ الزَّكِيمِ مِ

الإقرار: وهو إخبار عن تعلّق ذمّته بحقّ سابق، فلا يفيد تمليكاً، بلكشفاً معنى الإقرار عن ملك سابق، ومن حيث إنه إخبار عن حقّ سابق لم يصحّ مع التعليق بشرط، فلوقال: لك عندي أو على ً أو في ذمّتي كذا إن قدم زيد أو إن سافر عمر ولم يلزمه شيء للمنافاة بين الأخبار بتحقّق الحقّ في الزمان الماضي وتعليقه بما يمكن أن يقع في الزمان المستقبل.

الفـرق بـين نـعم وبلئ في الإقرار وفرّق بعض بين «بلى» و«نعم» إذا وقعا في جواب الإستفهام إثباتاً ونفياً، فلوقال واحد لآخر: أليس لي عليك كذا؟ فقال: بلى كان إقراراً، ولوقال: نعم لم يكن إقراراً، وذلك لأنّ «نعم» تصديق لما دخل عليه حرف الإستفهام سواء كان نفياً أو إثباتاً، و«بلى» تكذيب له من حيث أنّ أصل «بلى» «بل» زيدت عليها الياء و«بل» للإستدراك والرد، وإذا ثبت هذا كان قوله «بلى» ردّ لقوله: ليس لي عليك كذا ونفي له ونفي النفي إثبات، فيكون محصل «بلى» في جواب أليس لي عليك كذلك عليّ كذا، وقوله: «نعم» تصديق له فكأنّه قال: ليس لك عليّ ألف، والقرآن وارد على هذه القاعدة قال الله تعالى: ﴿أَلَستُ بِربّكم قالُوا بَلَى ﴾ (١٠)، أجمع المفسّرون على أنّهم لو قالوا «نعم» لكفروا، وعليه قوله تعالى: ﴿أَمُ يَحسِبون أنّا لانسمع سِرَّهم ونَجُواهُم بلى ﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿أَيُحسَبُ الإنسان أن لَن نَجَمع

١ _ الأعراف ١٧٢:٧.

۲_الزخز ف ۲۰:۵۳.

عظامه بَلى ﴾ (١)، وقوله تعالى : ﴿ فَهَل وَجَدتُم ما وَعَدَ رَبّكم حَقّاً قَالُوانَعَم ﴾ (١)، وقوله تعالى : ﴿ إِنّ لَنَا لَأَجِراً إِن كُنّا نَحَنُ الغالِبين قالَ نَعَم ﴾ (١)، وذهب بعض إلى عدم الفرق بناءً على العرف، فإنّه لم يفرّق بينهما والأحكام الشرعيّة مبنيّة عليه لاعلى دقائق العلوم العربيّة.

وقال الشيخ فخرالدين في: والأصح الأوّل(1).

وربّما يقال بترجيح أحد القولين نظراً إلى المقرّ، فإنّه إن كان ممّن له إطّلاع على أسرار دقائق أهل العربيّة فالأولى بحاله اعتبار الفرق، وإن من الهمج الرعاع، فالأولى به عدم اعتبار الفرق، ومثله الإضافة والتنوين في اسم الفاعل في مثل أنا قاتل زيد وزيداً، فقد قال بعض: إنّه مع الإضافة إقرار وبدونها ليس بإقرار، نظراً إلى أنّ الأصل في الألفاظ أن تحمل على حقائقها وإن امتنع حملها عليها وجب حملها على أقرب مجازاته، ولفظة المشتق إن صدقت حقيقة على من وجد له المشتق منه وإلّا كان ذلك، لا أنّ ما يثبت له الوجود بالفعل وقياماً أقرب ممّا لم يثبت له بعد خصوصاً هنا لتحقّق أثره ولوجود قرينة دالة عليه وهي عدم الإعمال، فإنّ اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل، فلمّا أضيف هاهنا وسلب عنه العمل علم فأنّ اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل، فلمّا أضيف هاهنا وسلب عنه العمل علم أنه بمعنى الماضي، فيفيد وقوع الفعل في الزمان الماضي، فيكون إقراراً وإذا نُوّن أونُصِبَ ما بعده عَلِمَ أنّه ليس بمعنى الماضي وإلّا لم يعمل، فيكون بمعنى المستقبل؛ إذ الحال معلوم، فلا يكون إقراراً.

وقال العلَّاهَة ﴿: والوجه التسوية في عدم الإقرار (٥)، بيانه: أنَّ العـمل وإن

١ ـ الفيامة ٥ ٧:٣.

٢_الأعراف ٧:٤٤.

٣_الأعراف ١١٣:٧.

٤ ـ إيضاح الفوائد: ج ٢، ص ٢٤٤.

٥ _قواعد الأحكام: ج ٢، ص ١٣٤.

كان مشروطاً بالحال أو الإستقبال لكن الإضافة ليستمشروطة بالماضي؛ لجواز الإضافة مع كونه للإستقبال، على أنَّه فرق بين العمل والإعمال، فإنَّ الإعمال أخصّ، فإنّ العمل تأثير العامل في المعمول لفظاً ومعنى كما في الإعراب التقديري، والإعمال تأثير العامل في المعمول لفظاً خاصّة وعدم الخاص لايستلزم عدم العام، والماضي وإنكان أقرب من وجه فالمستقبل أقرب من آخر وهو الإمكان، فإنّ ما عُدِم امتنع وجوده لإمتناع إعادة المعدوم بخلاف مالم يوجد، فإنّ وجوده غير ممتنع، فقال المحقّق عَيَّة: والأصحّ عدم كونه إقرار في الحالين؛ لأنَّ كلِّ صيغة احتمل فيها لغةً أو عرفاً أن لايكون إقراراً لايكون إقراراً؛ خصوصاً فيما هومبني على الإحتياط التام كالدماء(١١)، ومن هاهنا علم أنَّ في هذه المسألة لافرق بين العالم وغيره بخلافالمسألة الأولى، وقد ذكر الأصحاب في هذا الباب ثلاث آيات:

> وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَقَ النَّبيِّنِ لَمَا ءَاتَيْتُكُم مِن كِتَب وَحِكْمَةِ مُّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِقٌ لِمَامَعُكُمْ لَتُوْمِنُنَ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ قَالَ ءَ أَقْرَ رَحْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِضرِيٌّ قَالُوٓاأَقْرَ زِنَاقَاكَ فَأَشْهَدُ وِاْوَأَنَاْمَعَكُمْ مِنَ ٱلشَّهدينَ (٢)

الأُولى : قوله تعالى : ﴿قال ﴾ ، أي قال الله تعالى للنبيين أو لهم ولأممهم بسيان آســة أيضاً ﴿ أَعْورُ رْتم ﴾ ، الهمزة للتقدير أي صدر منكم هذا الإقرار البتّة ﴿ وَأَخَذْتُم على ذَلِكُم ﴾، أي على ما أقررتم به وعهدته أنا إليكم.

«أمقــــررتم وأخسذتم عسلي ذلك_____ناك والأحكسام المستفادة منها

۱ ـ لم نعثر عليه.

۲_ آل عمران ۸۱:۳.

فإن قلت : هذا إنّما يصلح على بعض الوجوه المذكورة آنفاً في إضافة الميثاق إلى النبيّين.

قلت :بل على جميع الوجوه فإنّ العهد بمعنى المعاهدة وهو مأخوذ فيها من الطرفين ﴿ إِصِرِى ﴾، أي عهدي وعبّر به عنه؛ لأنّه يوثق ويشدّ، والإصار هو الحبل أو القد الذي يشدّ به الشيء وقرئ بضمّ الهمزة، فهو إمّا لغتان كحمل عبر وعبر، وإمّا جمع إصار.

﴿قَالُوا أَقرَرنا قالَ فاشهَدوا ﴾، أي فليشهد بعضكم على بعض، وقيل الخطاب للملائكة(١٠).

﴿ وَأَنَّا مَعَكُم مِن الشاهِدِينَ ﴾ ، في هذه الحال تأكيد لطلب الشهادة وتحذير للأمم أن ينقضوا ما عاهدوا عليه الله ﴿ فَمَن تَولّى بعدَ ذَلْكَ ﴾ (٢) ، أي فمن نقض العهد وأنكر الإقرار ولم يؤمن بالرسول ولم ينصره بعد العهد المؤكّد والإقرار والشهادة.

﴿ فَأُولئكَ هُم الفّاسِقُونَ ﴾ ، أي المتمرّدون الخارجون عن طريق الصواب إلى طريق الفسلد الذي لايرجى له الصلاح، وفي إيراد اسم الإشارة وضمير الفصل و تعريف الخبر من المبالغة في الذمّ ما لايخفى.

فإن قلت : لِمَ جاز وقوع الماضي موقع المستقبل في هذا التركيب ولِم يجز أن يقال: قام زيد غداً بمعنى يقوم غداً؟

قلت: لأنّ الإسم الذي تضمّن حرف الجزاء لمّاكان مختصّاً بالفعل قـوى على نقله من الماضي إلى الإستقبال وليس كذلك «غداً» وما أشبهه ممّا يدلّ على الإستقبال.

١ ـ مجمع البيان: ج ١، ص ٢٦٤.

٢_ آل عمران ٣: ٨٢.

كتاب الإقرار كتاب الإقرار

نوجيه

خلاصة ما أفــاده المصنّف في الآية في هذه الآية دلالة على أنّ قول المخاطب: بلى عليك ألف أنا مقر إقراراً بألف، ووجهنا أنّ في الآية سجّل عليهم بالإقرار من قولهم «أقررنا» بدون التقييد بربه» ولا برذلك» فلو لم يدلّ العام على الخاص لوقوعه في جواب الإستفهام عن الإقرار الخاص أعني الإقرار بنبوّة محقد المحدد المحدد القولهم: «أقررنا» مجرّداً عن «به» وعن «ذلك» على الإقرار بنبوّته وأخذ العهد منهم على ذلك، لكنّه قد حكم عليهم بذلك، فقد أفاد وقوع الإقرار العام في جواب الإستفهام عن الإقرار العام أله الخاص، فيفيد هنا ذلك فتلزمه الألف.

فإن قلت : هذا قياس مع الفارق، فإن علمه تعالى في أن قصدهم ذلك مخصّص الإقرار العام هنالك وليس هذا موجوداً في قوله: أنا مقرّ في جواب أليس لى عليك ألف فيبقى على عمومه ولادلالة للعام على الخاص.

قلت: أنّ المراد في الآية أخذهم بإقرارهم المستفاد من كلامهم لابقصدهم لعلمه تعالى بدون ذلك لقوله تعالى «فاشهدوا» أي بعضكم على بعض، وقد يقال أيضاً يجب حمله على الإقرار الصحيح دفعاً للهذرية وصوناً لكلام العقلاء عنه، فإنّ من ادّعى عليه بدينار فقال إنّي مقر بأنّي كنت معك في مجلس كذا عدّسفيها، وذهب بعضهم إلى أنّه ليس باقرار ولايلزمه بذلك شيء، إذ العام لادلالة له على الخاص إذ يحتمل أن يكون مراده أنا مقر بالشهادة أو ببطلان دعواك، بل لوقيده به لم يكن إقراراً بالألف لإحتماله الوعد به في الزمان المستقبل؛ لأنّه مشترك بين الحال والإستقبال والمشترك لا يحمل على كلا معنييه ولاعلى أحدهما بدون القرينة الوعد بالوقوع في المستقبل لا يكون إقراراً؛ لأنّ العرف يستعمله في الثابت في الذمّة والألفاظ محمولة في الشرع على معانيها العرفية. العرف يستعمله في الثابت في الذمّة والألفاظ محمولة في الشرع على معانيها العرفية.

فَنَ أَظْلَمُ مِّنَ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْكَذَ بَ بِايَتِةً أُولَتِ لِكَ يَنَالُهُ مِ نَصِيبُهُم مِنَ الْكِتَ بِ حَقَّ إِذَا جَآءَ تُهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ قَالُوۤا أَيْنَ مَا كُنثُم تَذَعُونَ مِن دُو نِ اللَّهِ قَالُواْ ضَلُواْ عَنَا وَشَهِدُواْ عَلَى أَنفُسِمْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَفِي يِنَ (١)

بيان أية هنين الثانية : قوله تعالى : ﴿ فَسَن أَظَلَمَ مِمَّن اَفَتَرَى عَلَى الله كَـنِباً أَو كَـذَّب أَطلم متن افترى على الله بقوله عنه مالم يقله، وممّن كذّب على الله بقوله عنه مالم يقله، وممّن كذّب والأ محسسام ما ينقله وإذا لم يكن أحد أفحش منهم ظلماً والأشدّ منهم كفراً، فلا يكون أحد المستفادة منها أفضع منهم عذاباً والأنكل منهم عقاباً.

﴿ أُولئك يناهُم نصيبهُم مِنَ الكتابِ ﴾ ، أي من القرآن، والمعنى على القلب أي ينالون نصيبهم منه، والنكتة فيه جعلهم بمثابة الجمادات في عدم الحسن والحركة والإدراك وسلب النيل والوصول عنهم، والمعنى أنّ هؤلاء الفرقة المفترين المكذّبين يصل إليهم نصيبهم من الكتاب، وهو الإفتراء والتكذيب وما يتر تبعليهما من الخزي والعذاب كقوله تعالىٰ: ﴿ أَفْهِذَا لَلْحَدِيثِ أَنتُم مُدهِنُون لللهُ وَجَعَلُون رِزْقَكُم أَنكُم تُكذّبُون ﴾ (٢)كما يصل إلى المؤمنين نصيبهم منه ما ذكر فيه من عقابهم في الآخرة من سواد الوجوه وزرقة العيون.

وقيل: هو العذاب الأكبر الذي أعدّه الله لهم (٣)، وقيل: ما أوجب الله لهم فيه من حفظ العهود، إذا أدّوا الجزية أو دخلوا في زمام المسلمين، ويجوز أن يراد

١ _ الأعراف ٣٧:٧.

٢_ الواقعة ٥٦:١٨_ ٨٢.

٣_ تفسير الماوردي: ج ٢، ص ٢٢١.

ب «الكتاب» كتاب الحفظة وبال «نصيب» ما كتب عليهم من الكفر والمعاصي، وقيل: المراد به اللوح المحفوظ (١٠)، وبالنصيب ما قسّم وأنتج لهم من الأعمار والآجال والأرزاق كما ينال المؤمنين، ثمّ تتغيّر أحوالهم عند الموت.

﴿حتى إذا جَاءَتهُم رُسُلُنا﴾ أي مَلِكَ الموت وأعوانه ﴿يتوفّونهم﴾ في محلّ النصب على الحال أي قابضين أرواحهم و «حتّى» غاية لنيلهم نصيبهم و «إذا» الفجائية ﴿قالوا﴾ أي رسلنا.

﴿ أَيْنَاكُنْتُم تدعون من دون اللهِ ﴾ ، «أي» استفهاميّة للتوبيخ وزيادة التحسّر، و «ما» موصولة أي أين ذهب الذين كنتم تعبدونهم من دون الله و تدعونهم من مواطن الدعاء والعبادة دعاء المؤمنين وعبادتهم إيّاه؟

﴿قَالُواضَلُواعَنَّا﴾، أي ضاعوا منّا وغابوا عنّا، فـــلانشاهدهم ولانــراهــم كماكنّا نشاهدهم ونراهم في الحياة الدنيا.

﴿ وَشَهِدُوا عَلَى أَنفسهم أَنّهم كانواكافِرينَ ﴾، أي اعترفوا بكفرهم بعد إنكارهم إيّاه في دار الدنيا.

وَءَاخَرَ وَكَ اَعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُواْ عَمَلًاصَـٰلِحًاوَءَاخَرَ سَيِّنَا عَسَى اللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمُ (٢)

الثالثة: قوله تعالى: ﴿ وَء اخرونَ اعترفو ابذنوبهم ﴾ ، أي أقرّوا على أنفسهم بسيان آيسة «وآخرون اعترفوا على أنفسهم بسينون اعترفوا الذنب منهم. بوقوع الذنب منهم. والأحكسام والأحكسام ﴿ خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحاً وَآخر سيّناً عسى الله أن يتوب علهم إنّ الله غفور السيفادة منها

﴿خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحاً وَآخر سيّئاً عسى الله أن يتوب عـليهم إنّ الله غـفورٌ ﴿ رحيمٌ ﴾، في هذه الآية دلالة على أنّ العمل الصالح قد يتقبّل من غير المتّقي يظهر

۱ ـ تفسير الطبري: ج ٥، ص ٤٧٨. د ١١ - م د ١

٢_التوبة ١٠٢٩.

أنّ من حمل قوله تعالى: ﴿ إِنَّهَا يتقبّل الله من المتّقين ﴾ (١) ليس عصيب بل هو مخصوص بوروده، وأيضاً تدلّ على بطلان القول بالإحباط؛ لأنّه لو كان أحد العملين محبطاً لم يكن لقوله «خَلَطُوا» معنى ؛ لأنّ الخلط يستعمل في الجميع مع الإمتزاج كقوله بالماء وبدونه، كقولهم: خلطت الدراهم بالدنانير.

فإن قلت : ما هذه الواو والظاهر أن يقال خلطوا صالحاً بآخر سيتاً؟

قلت: لماكان الواوللجمع والباء للإلصاق وفي الإلصاق جمع استُعْمِلَ الواو موضع الباء، والفائدة جعل كلّ واحدٍ منهما مخلوطاً ومخلوطاً به، وقال سيبويه الواو هاهنا بمعنى الباء كقولك: بعت الثوب ثوباً ودرهماً، وقيل: إنّها بمعنى «مع»، وقد تحمل على مطلق الجمع أي جمعوا بينهما.

فإن قلت: الضمير في «منهم» إلى أين يرجع؟

قلت: قيل: إلى أهل المدينة (٢)، وقيل: إلى الأعراب (٢)، وقيل: إلى المنافقين (٤)، وفي هذا القيل قيل، وحمل العمل الصالح على التوبة والسيُّ على النفاق ليس بشيء.

فإن قلت :كيف حلّ هذا التركيب؟

قلت: «آخرون» مبتدأ محذوف الخبر أي ثمة آخرون، و «اعترفوا» يجوز أن يكون خبر بعد خبر، وأن يكون صفة لـ «آخرون»، وأن يكون استثنافاً وكذلك «خلطوا».

نزلت في المتخلِّفين عن رسول الله والشُّخَّةُ في غزوة تبوك. (٥)

١ _ المائدة ٥:٢٧.

۲_التبيان: ج ٥، ص ٢٩٠.

٣_ تفسير الطبري: ج ٦، ص ٤٦٢.

٤ ـ تفسير الفرطبي: ج ٨، ص ٥٤٠.

٥ ـ تفسير الفرطبي: ج ٨، ص ٥٤٠.

كتاب الإقرار كتا

قيل: كانوا عشرة (١)، وقيل: كانوا ثمانية (٢)، وقيل: كانواسبعة (٣)، وقيل: خمسة (٤)، وقيل: ثلاثة (٥)، وعلى كلِّ قولٍ كان أبو لبابة بن عبدالمنذر أحدهم.

قيل: لمّا تخلّفوا عن رسول الله ندموا على ما فعلوا ولاموا أنفسهم وقالوا: نكون في الظلال والكِنّ مع النساء ورسول الله عليه الصحابه في الجهاد واللأواء والله لنوثقنّ أنفسنا بالسواري، فلمّا رجع رسول الله ﷺ دخل المسجد وكـان عادّته عليه الله الله الله المسجد وصلّى فيه ركعتين قبل أن يدخل منزله، فلمًا رآهم قال: من هؤلاء؟ قالوا: الذين تخلُّفوا عنك عاهدوا الله أن لا يطلقوا أنفسهم حتّى تكون أنت الذي تطلقهم و ترضى عنهم فقال عليه الله أن السم بالله أن لاأطلقهم ولاأمر بإطلاقهم حتّى لَومر». قيل : فـمكثوا سـبعاً لايـذوقون طـعاماً ولاشراباً حتّى غشى عليهم، فنزلت، فأمر رسول الله بإطلاقهم، فقالوا: لايكون ذلك حتّى يكون رسول الله ﷺ هو الذي يطلقنا، فجاء رسول الله فحلُّهم بيده، فقالوا: هذه أموالنا التي خلَّفتنا فتصدَّق بها عنَّا وطهَّرنا واستغفر لنا، فـقة ل الشُّنَّة: «ما أمرت بأخذ أمو الكم»، فنزل قوله تعالى ﴿خذ من أمو الهم صدقة تُطهر هُم وتُزكِّيهم بها ﴾ (٦) الآية، ومن هاهنا علم ضعف ما قيل من أنَّ الضمير في «منهم» عائد إلى المنافقين.

۱ ـ تفسير الطبري: ج ٦، ص ٤٦٠.

٢_تفسير الطبري: ج ٦، ص ٤٦٠.

٣_ تفسير الطبري: ج ٦، ص ٤٦١.

٤_نفله عنه في تفسير الفرطبي: ج ٨، ص ١٥٤.

٥ ـ تفسير الكشّاف: ج ٢، ص ٣٠٦.

٦ ـ أسباب نزول الفرآن: ص ٢٦٣. والآية في سورة التوبة ٢٠٣١.

٧_ الأعراف ٣٧:٧.

لاإخباراً عن نفسه بإشتغال ذمّته بحق الغير وفي هذا دفع لتوهم المغايرة في الشهادة بين الشاهد والمشهود عليه، وهذا إنّما يعتبر في الشهادة على الغير، وأمّا في الشهادة على النفس فإنها بمعنى الإقرار، فالمغايرة غير معتبرة فيها، بل يجب فيها الإتّحاد.

وفي الآية الأخيرة دلالة على أنّ الإعتراف بمعنى الإقرار فلو قال: لفلان على ألف درهم اعترافاًكان ذلك إقراراً منه بالألف.

تعقيب

معنى الاستثناء وأقسامه

قد يعقّب الإقرار بما ينافيه، وذلك بطرف، ومنها الإستثناء وهو مشتقّ من الثني، وهو الردّ والصرف يقال: ثنيٰ عنان فرسه إذا صرفها عن الجهة المتوجّهة إليها، والجمهور قسّموه إلى متّصل ومنقطع، وعرّفوا المتّصل بالمخرج عن متعدّد لفظاً أو تقديراً به «إلّا» وأخواتها، والمنقطع بالمذكور بعدها غير مخرج، وخصّ صدر الشريعة الإستثناء حقيقة بالمتّصل، وقال: إنّ المنقطع تسميته استثناء مجاز فلم أجعل المنقطع قسماً منه، لكن أوردته في ذاته الإستثناء الحقيقي، وعرّفه بالمنع عن دخول ما تناوله صدر الكلام بـ «إلّا» وأخـواتها، وإنّـما قـال بـعض ما تناوله؛ ليخرج الإستثناء المستغرق ثمّ قال: وهذا تعريف تفرّدت به وهو أجود من سائر التعريفات؛ لأنّ من قال: هو خرج بر الله وأخواتها إن أراد حقيقة الإخراج ممتنع؛ لأنَّ الإخراج ما يكون بعد الحكم، فيكون تناقضاً والإستثناء واقع في كلام الله تعالى أو قبل الحكم، وحقيقة الإخراج لاتكون إلّا بعد الدخول والمستثنى ليس داخلاً في حكم صدر الكلام من حيث التناول؛ لأنَّ التناول بعد الإستثناء باق، فعلم أنّ حقيقة الإخراج غير مرادة، على أنّهم صرّحواباً نّه إخراج

كتاب الإقرار ٢٩

مالولاه لدخل، فعلم أنّ المراد بالإخراج المنع من الدخول مجازاً وهو غير مستعمل في الخير.

وقال الفاضل التفتازاني: وأنت خبير بأنّ تعريفات الأدباء مشحونة بالمجاز، على أنّ الدخول المذكور في تعريفه مجاز كالخروج المذكور في تعريفهم، فإنّ الدخول هو الحركة من الخارج إلى الداخل والخروج بالعكس، وأمّا قوله: إنّ الإخراج إمّا أن يكون بعد الحكم، فيكون تناقضاً والإستثناء واقع في كلام الله أو قبل الحكم، وحقيقة الإخراج لاتكون إلّا بعد الدخول فسقطه لا يحسن من ساقط وقوعه فضلاً عن لاقط، وذلك فإنّ كل أحدممن له أدنى صيانة من الحسن يفهم أنّ الإخراج بعد الحكم ومثل هذا لا يكون تناقضاً يمتنع وقوعه، بل هو من قواعد الإستثناء.

قال العلامة في القواعد: حكم الإستثناء والمستثنى منه متناقضان، فالإستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي (١)، لعدم اتتحاد الموضوع، ووقوعه في القرآن مع عدم خلوه من هذا التناقض أنّه عدم امتناع مثل هذا التناقض، ولولاهذا التناقض لم تكن كلمة التوحيد مفيدة له.

وقال بعض: إنّ الثلاثة في قولك: لزيد على عشرة إلّا الثلاثة مثبتة في ضمن العشرة منفية صريحاً في ضمن الإستثناء، فقد اجتمع النفي والإثبات في شيء واحد وهذا تناقض لامحال لإتّحاد الموضوع، ولما تراءى له ما ذكر انتصب لرفعه بوجوه ثلاثة:

أحدها: أنَّ العشرة مجاز عن السبعة وإلَّا الثلاثة قرينة المجاز.

وثانيها: أنَّ المراد بعشرة معناها الحقيقي، أعنى عشرة أفراد، فيتناول

١ _قواعد الأحكام: ج ٢. ص ٤٢٩.

السبعة والثلاثة ثمّ أخرج منها الثلاثة حتّى بقيت سبعة، ثمّ أسند الحكم إلى العشرة المخرج منها الثلاثة فلم يقع الإسناد إلّا على السبعة.

وثالثها : أنّ المجموع أعني عشرة إلّا ثلاثة موضوع بإزاء سبعة حتّى كأنّه وضع له لٍسمان مفرد وهوسبعة ومركب وهو عشرة إلّا ثلاثة.

هذا، وقد اختلف في الإستثناء من الإثبات هل هو نفي أم لا؟ فذهب السافعي إلى الأوّل(١٠)، فيكون معنى إلّا ثلاثة ليس له عليّ عشرة، وذهب أبو حنيفة إلى الثاني(٢)، حتى يكون معناه عدم الحكم بثبوت الشلاثة وجعلها في حكم المسكوت عنه، فلا يفيد النفي ولا الإثبات بخلاف التخصيص بالمستقبل، فإنّه يفيد حكماً مخالفاً لحكم صدر الكلام إتّفاقاً.

وأنت خبير بما في القولين من الوهن أمّا الأوّل فلأنّ علمك محيط بأنّ ليس مراد المتكلّم ثلاثة على عشرة إلّا ثلاثة نفي الإقرار بالعشرة، بل نفي الشلاثة وإثبات السبعة وأمّا الثاني، فلأنّ عدم الحكم بثبوت الثلاثة نفي للحكم، فكيف يصحّ قوله بأنّ ثلاثة في حكم المسكوت عنها لايفيد إثباتاً ولانفياً؟

تحقيق

إذ تكرّر الإستثناء وتوسّط حرف العطف عاد إلى المستثنى منه كقولك: له على عشرة إلّا إثنين والإثنين؛ لإمتناع إستثناء اللاحق من السابق للمساواة بينهما واقتضاء الواو الجمع والمنع من التأكيد، ووجوب صون الكلام العاقل من اللاغية، فيسقط الإستثناء أربعة فيستقرّ إقراره على ستّة، وكذا لو زاد اللاحق على السابق، كقولك: له على عشرة إلّا ثلاثة وإلّا أربعة لما ذكرنا أنفاً، فتسقط سبعة، ويستقرّ

۱ ــ السراج الوهاج: ج ۲، ۲۹۰. ۲ ــ بدائع الصنائع: ج ۷، ص ۲۱۱.

الإقرار على ثلاثة، وكذا لو تساويا مع العطف كقولك: علىّ عشرة إلّا ثــلاثة وإلّا ثلاثة لمجموع العطف، وفي المساواة بدون العطف تردّد، لإحتمال كون اللاحق تأكيداً للسابق كقولك: علمٌ عشر ة إلّا ثلاثة إلّا ثلاثة، فيحتمل أن يكون إقراراً بسبعة وأن يكون إقراراً بأربعة والأخير أقوى؛ لأنّ التأسيس خير من التأكيد وبدون العطف، وكون اللاحق زائداً على السابق يرجع اللاحق إلى السابق كقولك: له على عشرة إلّا تسعة إلّا ثمانية إلّاسبعة إلّاستّة إلّا خمسة إلّا أربعة إلّا ثلاثة إلّا اثنين إلّا واحدة، فاللازم خمسة بناءً على أنّ الإستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي؛ لأنَّك إذا قلت: إلَّا تسعة لزم واحد وصار التقدير ليس له تسعة، فإذا قلت: إلَّا ثمانية فقد إستثنيت إلَّا ثمانية من ليس له علىّ تسعة، والإستثناء من النفي اثبات، فتكون قد أقررت بثمانية وقد أقررت من الإستثناء الأوّل بواحد فيصير المقرّ به تسعة، فيكون تقدير الكلام له عليّ تسعة، فإذا قلت: إلّاسبعة كان تقدير الكلام ليس له على سبعة فإذا سقط من التسعة سبعة بقى إثنان، فإذا قلت: إلا ستّة فقد استثنيت الستَّة من ليس له على سبعة المنفى، فيفيد إثبات الستة وكان قد ثبت من الإستثناء السابق إثنان فيصير مجموع المقرّ به ثمانية، فإذا قلت: إلّا خمسة فقد إستثنيت من المقرّ به المثبت أعنى الثمانية خمسة، فيكون التقدير ليس له عليّ خمسة فيبقى ثلاثة، فإذا قلت: إلا أربعة فقد إستثنيت من ليس له على خمسة المنفى أربعة فيفيد إثبات الأربعة وكان قد بقي من الإستثناء السابق ثلاثة فيصير المجموع سبعة، فإذا قلت: إلَّا ثلاثة فقد إستثنيت من السبعة المثبتة ثلاثة فيكون التقدير ليس له على ثلاثة فيبقى من السبعة أربعة.

فإذا قلت: إلّا إثنين فقد استثنيت من ليس له علىّ ثلاثة إثنين فيفيد إثبات الإثنين وكان قد بقي من الإستثناء السابق أربعة فيصير المجموع ستّة.

فإذا قلت: إلَّا واحد فقد استثنيت من الستَّة المثبتة واحد فيبقى المقرِّ به خمس.

تستقيق فيما إذا وقسعت الجسمل

المعطوفة استثناء

تدقيق

إذا وقعت الجمل المعطوفة إستثناء كقوله تعالىٰ: ﴿ وَالذينَ يَرَمُونَ المُحصناتِ مُمّ لَم يأتو ابأربعة شهداء فَاجلِدُوهُم مَانين جَلْدَةً ولا تَقبَلُوا هَمُ شهادةً أبداً وأُولئك هُم الفاسِقُون ۞ إلّا الذين تابُوا من بعد ذلك وأصلَحُوا فَإِنّ الله غَفُورٌ رَحيم ﴾ (١) هل يرجع إلى الجميع أو إلى الأخيرة خاصّة ؟ اختلف في ذلك، فذهب جماعة إلى الأوّل وهو مذهب أبي حنيفة (١) وذهب السافعي (١) وذهب العرضي علم الهدى إلى القول بالاشتراك (١)، وقال العلّامة في القواعد: الأقرب عود الإستثناء إلى الجملة الأخيرة إلّا مع القرينة (٥)، وقال الفاضل التفتازاني: لاخلاف في جواز ردّه إلى الجميع وإلى الأخير خاصّة، وإنّما الخلاف في الظهور عند الإطلاق، فمذهب الشافعي أنّه ظاهر في العود إلى الجميع، وذهب بعضهم إلى التوقف، وبعضهم إلى التفصيل، ومذهب أبي حنيفة أنّه ظاهر في العود إلى الأخيرة وذلك لوجوه:

أحدها: أنّ الجملة الأخيرة قرينة من الإستثناء متّصلة بـ م مجاورة له والأقربون أولى بالمعروف، ولا ينبغي لحقّ الجواز أن يهمل وإلّالحق الإتّصال أن يفصل.

وثانيها : أنّ الجملة الأخيرة منقطعة عن الجملتين اللتين هما قبلها أعني «فاجلدوا» و«لاتقبلوا» لمفارقتها إيّاهما في الحكم، وإن اتّصلت بها باعتبار ضمير

١ ـ النور ٤٢:٤ ـ ٥.

٢_السراج الوهاج: ج ٢، ص ٢٦٠.

٣_بدائع الصنائع: ج ٧، ص ٢١١.

٤ ــ رسائل الشريف المرتضى مسألة في الإستثناء: ج ٢. ص ٧٩.

٥ _قواعد الأحكام: ج ٢، ص ٤٣٠.

كتاب الإقرار ٣٣

أو إسم إشارة، فيصير بسبب الإنقطاع منزّلة منزلة الحائل بين المستثنى والمستثنى منه كالسكوت من غير جعل المجموع بمنزلة جملة واحدة، فلا يتحقّق الإنّصال الذي هو شرط الإستثناء.

وثالثها: أنّ الأصل في الجملة المتقدّمة أن تحمل على المعنى المستفاد من منطوقها، فلمّا عقبّت بالإستثناء دعت الضرورة إلى ارتكاب خلاف الأصل، ولمّا كانت الضرورة مندفعة بعوده إلى إحدى الجمل، وكان عوده إلى الجملة الأخيرة متّفقاً عليه لم يستحسن العدول عنه، أللّهمّ إلاّ أن توجد قرينة العموم أو التخصيص بغيرها، فعلى هذا يكون المعنى في آية القذف: أولئك الذين يرمون المحصنات محكوم عليهم بالفسق إلاّ التائبين، فإنّهم غير محكوم عليهم به؛ لأنّ التائب من الذنب كمن لاذنب له، والفسق هو المعصية والخروج عن طاعة الله، فيكون الإستثناء حينئذٍ متصلاً ويخرج التائب عن الإتصاف بالفسق لكنّه لايسقط عنه الجلد بها.

وفي ردّ الشهادة تردّد ينشأ من عدم شمول الإستثناء للجملة المفيدة للردّ أعني «ولاتقبلوا» ومن كون التائب غير فاسق وغير الفاسق مقبول الشهادة، لكنّ قوله: «أبداً» يأبى ذلك.

وتحرير البحث في هذا المقام يستدعي تحقيق معنى اسم الفاعل واتصافه بالمعنى المصدري، وقد اختلف فيه، فذهب بعض إلى أنّ المراد بالفاسق المتّصف بالفسق الثابت عليه.

وبعض إلى أنّ المراد به من اتّصف به في الزمان الماضي، وبعض إلى أنّ المراد به من قام به في الجملة ماضياً كان أو حالاً، فإن حملناه على المعنى الأوّل كان الإستثناء متّصلاً لدخول التائب عن القذف في الفاسقين بسبب قذفه و ثباته عليه قبل التوبة وخروجه عنه بتوبته، لكن لايتيسّر لنا هذا الحمل لمخالفته الآية،

فإن خروجه عن زمرة الفاسقين يدل على قبول شهادته، وقوله: «ولاتقبلوا لهم شهادة أبداً»، يدل على عدم القبول، فتعين وجوب حمله على أحد المعنيين الأخيرين وحينئذ لايكون التائب مخرجاً عنهم؛ لأنّه فاسق بمعنى صدور الفسق منه في الزمان الماضي؛ لأنّه كان قاذفاً فيه والقاذف فاسق فلاتقبل شهادته بإعتبار ما صدر منه في الزمان الماضي وإن لم يصدر منه في زمان الحال.

ويؤيد هذا القول ما رواه السكوني عن جعفر عن علي الله قال: «ليس أنه قال: «ليس أحداً يصيب حداً فيقام عليه ثمّ يتوب إلّا جازت شهادته، إلّا القاذف، فإنّه لاتقبل شهادته، إنّ توبته فيابينه وبين الله تعالى»(١).

فإن قلت: يشكل حينئذ بالتوبة عن جميع الذنوب، فإنّه يصدق على التائب عنها أنّه فاسق بإعتبار ماكان، فيجب أن لاتقبل شهادتهم هناك كما أنّها لات قبل هاهنا.

قلت: قد غلّظ الشارع الحكم على القاذف ردعاً له عنه لعظمته عنده تعالى فافتر قا.

فإن قلت: إذا لم يفد هذا الإستثناء الخروج فما هذا الإستثناء وما فائدته؟
قلت: أمّا الإستثناء فعلى هذا التقدير يكون منقطعاً، فإنّ القاذف التائب وإن
كان داخلاً في الفاسقين بإعتبار ما صدر منه في الزمن الماضي لكنّه ليس مخرجاً
عنهم بالتوبة لصدق الفسق عليه مجازاً، نظراً إلى ما صدر منه من القذف في الزمن
الماضي، وحيث كان الدخول والخروج معاً معتبرين في الإستثناء المتصل بفوات
أحدهما يخرجه عنه ويدخله في المنقطع.

وأمّا فائدته: فإفادته أنّ إطلاق الفاسق على هذا التائب ليس كماكان

١ ـ الوسائل: ج ١٨، ص ٢٨٣، الباب ٣٦من أبو اب الشهادات، ح ٦.

كتاب الإقرار كتاب الإقرار

حقيقة، بل إنّما يطلق عليه مجازاً وأنّ التوبة قد أسقطت حقّ الله، كما يدلّ عليه قوله تعالى : ﴿ فَإِنّ الله غَفُورُ رحيمٌ ﴾ وإن لم يُسقط حقّ المقذوفة، وهذا ممّا تفرّدتُ به وإن كان مخالفاً لما يظهر من عبارة أئمّة التفسير، والكلام هاهنا مسوق على ظاهر النصّ ممّا يفهم من ظاهر عبارة الآية، لكنّ الفتوى منعقدة على قبول شهادة القاذف بعد توبته وأنّه خرج عن زمرة الفاسقين فتأمّل، فإنّ الطريق عميق والله الموفّق للتحقيق.

والتحقيق هاهنا أنّ توبة القاذف لمّا كانت عبارة عن تكذيب نفسه لا أن لايصدر منه ذلك الفعل مرّة أخرى،كما هو فيما عدا هذه التوبة، فكأنّ ذلك القذف لم يصدر منه بذلك خرج عن زمرة الفاسقين، ولذلك قبلت شهادة التائب عنه.

ويؤيد ما قلناه ما رواه محمد بن الفضيل عن أبي الصباح الكناني قال: «يكذّب سألت أبا عبد الله الله عن القاذف بعد ما يقام عليه الحدّ ما توبته؟ قال: «يكذّب نفسه، قلت: أرأيت إن كذّب نفسه وتاب أتقبل شهادته؟ قال: نعم»(١).

وما رواه محمّد عن ابن محبوب عن بن سنان قال: سألت أبا عبد الله الله عن المحدود إن تاب تقبل شهادته ؟ فقال: «إذا تاب، و توبته أن يرجع ممّا قال، و يكذّب نفسه عند الإمام وعند المسلمين، فإذا فعل فإنّ على الإمام أن يقبل شهادته بعد ذلك» (٢).

فإن قلت : ما تصنع حينئذٍ بما رواه السكوني؟

قلت: احمل التوبة هناك على المتعارف لاعلى التكذيب وأمّا ما يقال إنّه محمول على التقيّة فليس بشيء؛ لأنّها بالنسبة إلى أمير المؤمنيّن الله غير معقولة، وبالنسبة إلى جغفر الله وإن صحّت لكنّها ليست حاملة على أن تروى عن

۱_ الوسائل: ج ۱۸، ص ۲۸۲، الباب ۳٦ من أبواب الشهادات، ح ۱.

٢_ الوسائل: ج ١٨، ص ٢٨٣، الباب ٣٧ من أبواب الشهادات، ح ١.

أمير المؤمنيَّن ﴿ مَا لَمُ نَقِلُ وَإِنْ كَانَ قَدْ قَالُهُ ﴾ فالقول ما قالت حذام.

وقال بعض: إنّ المستثنى منه ليس هو الفاسقين، بل الذين يحكم عليهم بذلك وهم الذين يرمون المشار إليهم بقوله «أولئك»، ولاشك أنّ التائبين داخلون فيهم فيخرجون عن حكمهم وهو الفسق، كأنّه قيل جميع القاذفين فاسقون هاهنا إمّا أن يكون بمعنى الفاسق على قصد الدوام والثبات، أو بمعنى من صدر منه الفسق في الزمان الماضي، أو من قام به الفسق في الجملة ماضياً كان أو حالاً، فإن أريد الأوّل فالتائب ليس بفاسق، ضرورة قضاء الشارع بأنّ التائب ليس بفاسق حقيقة، ومن شرط الاتّصال أن يكون الحكم متناولاً.

مسائل في أحكام الاستثناء

مسألة : للمستثنى على تقدير السكوت عن الإستثناء وإن أريد الشاني أو الثالث، فلاصحّة لإخراج التائب عن الفاسقين؛ لأنّه فاسق بمعنى صدور الفسق عنه في الجملة.

مسألة: المستثنى إذا كان من جنس المستثنى منه كقولك: على عشرة دراهم إلا درهماً، فلا خلاف في صحّة الإستثناء، لدخول المستثنى في المستثنى منه تحقيقاً، وإذا لم يكن من جنسه كقولك: له على عشرة إلا ثوباً ففيه خلاف، ينشأ من عدم دخوله بالفعل، ومن دخوله بالقوّة؛ لأنّ الأجناس تقوّم بالدراهم والدنانير، فإن لم يستوعب ثمن الثوب المبلغ المستثنى منه صحّ الإستثناء، وإلاّ لم يصحّ لامن جهة الموافقة في الجنسيّة بل من جهة الإستغراق. وقال العلاقة في الجنسيّة بل من جهة الإستغراق. وقال العلاقة في الجنسيّة بل من جهة الاستغراق مول العلاقة في المنتفاء والدخول مطلقاً؛ لصحّة الإستثناء المنقطع، والدخول والإخراج إنّما هو من شرائط الإستثناء المتقطع، والدخول والإخراج إنّما هو من شرائط الإستثناء المتصل.

١ _قواعد الأحكام: ج ٢، ص ٢٩.

كتاب الإقرار كتاب الإقرار ٣٧

مسألة: استغراق الإستثناء جميع أفراد المستثنى منه يبطله سواء كان بلفظه نحو عبيدي أحرار إلاّ عبيد، أو لم يكن نحو عبيدي أحرار إلاّ مماليكي، وقال بعض من أهل الحقيقة: إذا كان المستثنى أخصّ بحسب المفهوم صحّ، وإن ساوى المستثنى منه بحسب الوجود نحو عبيدي أحرار إلاّ هؤلاء إذا لم يكن له عبيد غيرهم، وفي صحّته مع لهقائه فرداً واحداً، نحو: له عليّ عشرة دراهم إلاّ تسعة خلاف، وقد قوّى العلامة جانب الصحّة (۱)؛ لأنّ اشتراط بقاء ما فوق الواحد خلاف الظاهر.

ومنها: العطف على المقرّبه بر «بَل» ولمّا كان «بل» للإضراب، ومعنى الإضراب جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه محتملاً للنفي والإثبات فقولك: جائني زيد بل عمر و يفيد الحكم على عمر و بالمجئ، واحتمال مجئ زيد وعدم مجيئه كان الظاهر من قولك: له على ألف بل ألفان، القطع بأنّه إقرار بالألفين، واحتمل الإقرار بالثلاثة، فإنّه لمّا كان المتبوع أعني الإقرار أوّلاً بالألف محتملاً للإثبات ألزم به، فيكون إقراراً بالألف أوّلاً وبالألفين ثانياً، فيلزمه ثلاثة آلاف.

وإلى هذا ذهب زفر وقال: لأنّه لايملك إيطال الأوّل والرجوع عنه على ما هو مقتضى «بل» حتّى لو لم يكن «بل» للإضراب والإعراض، بل لتغيّر صدر الكلام لم يلزمه الثلاثة، وتوقّف أوّل الكلام على آخره، فلزوم الثلاثة متفرّع على أنّ «بل» للإعراض لاللتغيير.

وأورد عليه أنّ الأفراد جازٍ فيحتمل التدارك إلّا أنّ التدارك في الأعداد يراد به نفي انفراد ما أقرّبه أوّلاً نفي أصله، فكأنّه قال أوّلاً له علىّ ألف ليس معه غيره، ثمّ تدارك ذلك الانفراد وأبطله وقال: بل له مع ذلك الألف ألف آخر، وذلك بحكم

١ ـ قواعد الأحكام: ج ٢، ص ٢٩٤.

العرف كما يقال: سنّي ستّون بل سبعون، فإنّه يقصد زيادة العشرة فقط بخلاف ما إذا اختلف جنس المال مثل له على ألف درهم بل ألفاثوب، فإنّه يلزم الجميع؛ لأنّ عند اختلاف الجنس لايمكن اعتبار إعادة القدر الأوّل والزيادة عليه كما في قولك سنّي سبعون والزيادة عليه؛ لأنّ ما أقرّ به أوّلاً غير موجود في الكلام الثاني، فيلزمه الإقرار الأوّل والثاني معاً.

ولهذا قال العلّانة الله إذا عطف بربل»، فإن كانا أي المعطوف والمعطوف عليه معيّين كقولك: له هذا الدرهم بل هذا، ومختلفين نحو: له قفيز حنطة بل قفيز شعير لزمه الأمران (۱) أي الدرهمان في المثال الأوّل، والقفيزان في المثال الثاني لعدم قبول إضرابه فيهما، ولوقال: له هذا الدرهم أو درهم بل هذا الدرهم لزمه المعيّن، ويحتمل لزوم الدرهمين إمّا لزوم المعيّن وإمّا احتمال الدرهمين، أمّا لزوم المعيّن، فلعدم المنافاة بين المعيّن والمطلق، والأصل براءة الذمّة من غيره، فيلزمه المعيّن، وأمّا احتمال الدرهمين فلأنّ الإقرار المطلق يقتضي براءته بأيّ درهم كان، والمعيّن يقتضي عدم براءته إلّا به فالمقرّ به متغاير فيلزمه الاتيان، فإن إضرابه عن أحدهما بعد الإعتراف به غير مقبول.

ومنها: تعقيب الكلام بر «لكن» وهي للإستدراك، وهو رفع توهم ينشأ من الكلام للتقدّم دفعاً شبيهاً بالإستثناء، وهي مثل «لا» في الرد إلى الصواب إلا أنّ «لا» لنفي الحكم عن التابع بعد إثبا ته للمتبوع، و «لكن» لإيجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع، ومن ثمّة علم لزوم ما بعدها للمقرّ، فلو قال: ماله على عشرة لكن خمسة، وهذا الكلام لايقال إلّا لمن اعتقد أنّه له عليك عشرة، ومن هاهنا علم أنّ وقوع «بل» بعد الكلام المنفي تفيد لزوم ثبوت ما بعد «بل» نحو: ماله على عشرة بسل

١ _قواعد الأحكام: ج ٢. ص ٣٢.

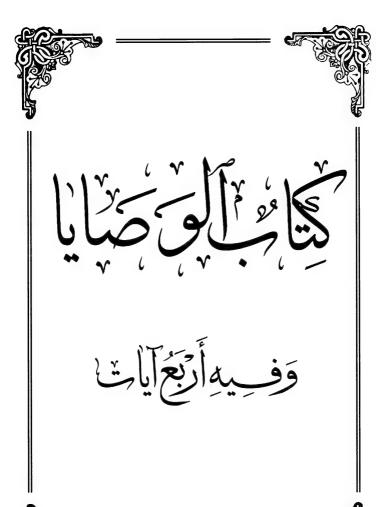
كتاب الإقرار كتاب الإقرار

تسعة يكون إقرار بالتسعة، وهذا مخالف لما عليه الجمهور، فإنّه عندهم يفيد الإثبات المتابع مع السكوت عن المتبوع نفياً وإثباتاً، فمعنى ما جاء زيد بل عمر و ثبوت المجئ لعمر، ومع احتمال مجئ زيد وعدم مجيئه، فيلزم هذا في الإقرار ماعرفته في المثبت.

وذهب المبرّد إلى أنّ الحكم منتفٍ عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه، أو الحكم تحقّق الثبوت له، فنحو ما جاءني زيد بل عمر و بل ما جاءني عمر و، فعدم مجئ عمر و متحقّق ومجئ زيد وعدم مجيئه على الإحتمال أو مجيئه متحقّق فيلزم على هذا في قولك: ماله على عشرة بل تسعة أنّ التسعة متفقة عنه و العشرة على الإجمال أو الحكم بهامتحقّق عليه، وهذا لم يذهب إليه أحد من الفقهاء، نعم لو قال له على عشرة لابل تسعة لزمته العشرة؛ لأنّ الإنكار بعد الإعتراف لايقبل منه.

ومنها: تعقيبه بالبدل، فإن كان بدل الكلّ من الكلّ كقولك: له علىّ عشرة خمسة وخمسة أوستة وأربعة أوسبعة وثلاثة وما أشبه ذلك، فللاختلاف في صحّته بكونه مؤكّداً للمقرّ به وموضّحة، وإن كان البدل البعض نحو هذه الدار له نصفها أو ثلثها لإسكال ينشأ من صحّته لغة، ومن كونه متضمّناً الانكار بعد الإعتراف، وإن كان بدل الإشتمال، فإن لم يرفع مقتضى الإقرار فالأقرب صحّته لتنز يله منزلة الاستثناء، وكونه غير هادم بيان الإقرار، فإن رفعه فإشكال ينشأ من صحّته لغة، ومن كونه رافعاً الإقرار، فهو إنكار بعد الإعتراف فلايقبل منه، والفرق بين الصور تين بالأقربيّة، فإنّ الأقرب في الأولى الصحّة، وفي الثانية البطلان، وكذا الحال لو نصبت هبة وعارية في الحال.











بسے اللہ الزنمیٰ الزیہے

الوصيّة والوصاة إسمان في معنى المصدر، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿حدين الوصيّة ﴿(١) ثمّ سمّى الموصى به وصيّة، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿منْ بعدِ وصيَّةِ يوصينَ

والوصاية بالكسر مصدر، وقيل: الإيصاء طلب شيء من غيره ليفعله على معني الوصيّة غيب منه حال حياته و بعد و فاته (۳).

> والوصي من يقبل الوصيّة، والإيصاء قد يتعدّى بـ «إلى» فيقال أوصيت إلى فلان بكذا أي جعلته وصيّاً وذلك موصى إليه، وباللام فيقال أوصيت له بكذا أي جعلت له نصيباً من مالي بعد وفاتي، وبالياء يقال أوصيته بكذا أي عهدت إليه أن يفعل كذا.

> وهي في عرف الفقهاء تمليك عين أو منفعة بعد الموت، وقد تطلق على تفويض الإختيار في المال والأولاد الصغار بعد الموت، وهي من العقود تفتقر إلى إيجاب وقبول، هي واجبة إن تعلَّق بذمَّته حق لله وللعباد، ومستحبَّة استحباباً مؤكَّداً مع براءة الذمّة من الحق، ويستحبّ تجديدها صباحاً ومساءً، وما يتعلُّق بها فمي كتاب الله أربع آيات:

١ _ المائدة ٥:٦٠١.

٢_ النساء ٤: ١٢.

٣- لاحظ لسان العرب: ج ١٥، ص ٢٩٤ ـ ٣٩٦.

أحــــدكم

المسسوت...» والأحكسمام

المستفادة منها

كُثِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَأُ حَلَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُ وفِتْ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَاۤ إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ ﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيتُم ﴿ فَمَن خَافَ مِن مُوصٍ جَنَفًا أُوْإِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (١)

الأُولَىٰ : قوله تعالىٰ : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُم إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُم المُوتَ إِنْ ترك خيراً بیان آیة «کتب عِلِكُم إذا حِضر الوصيَّة للوالدِّين والأقْرَبِينَ ﴾.

حضور الموت بدو أماراته، وهذا بيان للوقت المضيّق للوصيّة، فإنّ وقتها للموسع قبل حضور الموت، أو بيان لوقت الوجوب، وفي الآية دلالة صريحة على أنّ الموت وجودي، والخير قيل: المال مطلقاً (٢)، وقيل: المال الكثير (٣)، واستدلّ بما روى عن علني الله أنّه نهي مولى له عن الوصيّة، وكان لهسبعمائة درهم، وقال: على الله تعالى ﴿ إِن ترك خيراً ﴾ (٤)، وذكر الفعل للفصل، أو لأنَّها بمعنى الإيصاء، أو بمعنى أن يوصى.

والوصيّة مرفوعة إمّا لقيامها مقام الفاعل، وقيل: إنّها خبر حذف مبتدأه (٥). وإنّها مبتدأ، و«للوالدين» خبره، والجملة في محلّ الرفع؛ لأنّ الكتابة بمعنى القول، والتقدير حينئذِ: قيل لكم هذه الوصيّة، أو قيل لكم الوصيّة «للوالدين» هكذا قيل.

١ ـ البقرة ٢:١٨٠ ـ ١٨٢.

٢_ تفسير البيضاوي: ج ١٠ ص ١٠٣.

٣_ تفسير الكشَّاف: ج ١٠. ص ٣٣٣.

٤_ تفسير التبيان: ج ٢، ص ١٠٩.

٥ ـ تفسير الرازي: ج ٥، ص ٥٢.

كتاب الوصايا كتاب الوصايا

وهو عندي غير مرضي لما فيه من التحميل من غير ضرورة ملجئة إليه. وقيل: هو جواب الشرط بتقدير الفاء مثل قول الشاعر:

* من يفعل الحسنات الله يشكرها *(١)

وَرُدَّ أَنَّ هذا إن صحّ فمن الضرورات، والعامل في «إذا» كتب أي كتب عليكم عند المرض.

وقال الزجّاج: «كتب عليكم» في حال الصحّة قائلين: إذا حضرنا الموت فلفلان كذا ولفلان كذا في ذلك الموت الوقت. الوقت.

﴿بالمعروف حقاً على المتقين ﴿ فن بدّله بعد ما سمعه فإنّما إثمه على الذين يبكّونه ﴾ ، «بالمعروف» أي بالعدل بأن لا يحيف الموصي في الوصيّة على الورثة، بأن يتجاوز في الوصيّة إليك، أو أن يرجّح بعضاً على بعض من غير جهة شرعيّة، وهو منصوب على الحال، و «حقّا» منصوب على المصدر، وإنّما قال: «على المتقين» ولم يقل: «على المكلّفين» ترغيباً في القيام بالوصيّة أي هي لازمة للمتقين، فمن أتى بهاكان من زمرتهم.

والضمير في «بدّله» عائد إلى الوصيّة بالتأويل المذكور، وفي «إتمه» إلى التبديل المدلول عليه بقوله: «فمن بدّله»، أو إلى الإيصاء المغيَّر، والفاء في «فمن بدّله» فصيحة، و«من» شرطيّة مر فوعة المحل على الإبتدائية و«بعد» ظرف «بدّله» «فإنّما إثمه» خبر المبتدأ، وحاصله: من غير الإيصاء عن وجه المشروع من الأوصياء أو الشهود أو الحكّام، فما إثم ذلك الإيصاء المغيّر والتبديل إلّا على المغيّر المبدّل ﴿ إِنّ الله سميع ﴾ للوصيّة على وجهها ﴿ عليم ﴾ بمن بدّلها عنه في فيه

۱ ـ تفسير البيضاوي: ج ۱، ص ۱۰٤.

۲_التبیان: ج ۲، ص ۱۰۹.

پوعيدللمبدّل.

إذا تقرّر ذلك فنقول: أنّه لامراء في أنّ صريح الآية يـدلّ عـلى وجـوب الوصيّة عند الوقت المذكور بالشرط المذكور للـوالديـن والأقـربين، لكـن فـي استمرار الوجوبلعلماء أقوال:

بيان أقوال العلماء في نسخ الوصيّة ووجوبها

فمنهم من ذهب إلى أنّه منسوخ بآية المواريث (١)، أو بقوّله على الأوصيّة لوارث (٢)، أو بها، ومنهم ذهب إلى أنّ النسخ إنّما هو بالنسبة إلى الوالدين، وأمّا بالنسبة إلى الأقربين والذين لاير ثون فالوجوب على حاله.

وفي الأقوال نظر يظهر وجهه للمتيقّظ عند التأمّل، وقال بعض بندبيّة الوصيّة للوالدين والأقربين، وبعض بوجوبها للأقربين إذا لم يرثوا.

واعترض على القول بالنسخ أنّ آية المواريث تؤكّد أمر الوصيّة والخبر الواحد لاينسخ حكم الآية وتلقّي الخبر الواحد بالقبول لايخرجه عن كونه واحداً، والقول بأنّ الناسخ المجموع حيث بيّن أنّ الآية مؤكّدة والخبر الواحد لاينسخ إلّا به لا يلتفت إليه (٣).

وقال الفاضل التفتازاني في شرح الكشّاف اعتذاراً عمّن قال بالنسخ: والظاهر الوصيّة للوارث المدلول عليه بقوله: «للوالدين والأقربين» كانت واجبة بحكم هذه الآية من غير تعيين لإيصائهم، فلمّا نزلت آية المواريث بياناً للإيصاء بلفظ الإيصاء فهم منها بتبينه الذي والمنتقق أنّ المراد من هذه الوصيّة التي كانت واجبة، كأنّه قيل: إنّ الله أوصى بنفسه تلك الوصيّة ولم يفوضها إليكم، فقام الميراث مقام الوصيّة.

ثمّ قال الله : وكان هذا معنى نسخ وجوب الوصيّة بآية المواريث على ما

١ _ النساء ١٠١٤ _ ١٢.

٢_مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٩٢٥، ح ٢٠٧٤.

٣_التبيان: ج ٢. ص ٧٠١_ ١٠٨، تفسير البيضاوي: ج ١. ص ١٠٤.

كتاب الوصايا

اشتهر فيما بينهم، لاأنَّ فيها دلالة على رفع ذلك الحكم، هذاكلامه.

وأنت خبير أنّ الحكم المستفاد من الآية المختلف في بقائه ونسخه هو وجوب الوصيّة على المحتضر التارك خيراً، وإذا أوصى الله تعالى بنفسه تلك الوصيّة ولم يفوّضها إلى المحتضر قطعاً فكيف يقال ليس فيها دلالة على رفع ذلك الحكم؟ ويحكم أنّهم أرادوا من النسخ معنى غير المعنى المتعارف هذا.

والوصيّة على من ذمّته مشغولة بحقّ الله، أو بحقّ العباد مع ترك الخير، وهي بالنسبة إلى البريّ منهما سنّة مؤكّدة لقوّله ﷺ: «ما حق امرى مسلم له شيء يوصى فيه يبيت ليلتين إلّاو وصيّته مكتوبة»(١).

وقد روي من طريق أهل البيئت ﷺ أنّه يجب على الرجل أن يحسن وصيّته ويخلّص نفسه فيما بينه وبين الله تعالى من حقوقه من مظالم العباد(٢).

وقد روي عن النبّي الله قال: «من لم يحسن الوصية عند موته كان ذلك نقصاً في عقله ومروءته، قالوا يا رسول الله وكيف الوصية؟ قال: إذا حضرته الوفاة واجتمع الناس عنده قال: أللهم فاطر السهاوات والأرض عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحم، إنّي أعهد إليك إنّي أشهد أن لاإله إلّا أنت وحدك لاشريك لك، وأنّ محمّداً عبدك ورسولك، وأنّ الساعة آتية لاريب فيها، وأنّك تبعث من في القبور، وأنّ الحساب حقّ، وأنّ الجنّة حقّ وما وعد فيها من النعيم من المأكل والمشرب والنكاح حقّ، وأنّ النار حقّ وأنّ الدين كها وصفت وأنّ الإسلام كها شرعت، وأنّ القرآن كها أنزلت، وأنّك أنت الله الحقّ المبين، وأنّي أعهد إليك في دار الدنيا، إنّي رضيت بك ربّاً، وبالإسلام ديناً، وبمحمّد الله نبيّاً وبعليّ وليّاً، في دار الدنيا، إنّي رضيت بك ربّاً، وبالإسلام ديناً، وبمحمّد الله نبيّاً وبعليّ وليّاً، وبالقرآن كتاباً وبأهل بيّته لله أنّ أنت ثقي عند شدّتي، ورجاني عندكربتي،

١ ـ مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٩٢٤. ح ٣٠٧٠.

٢ ـ وسائل الشيعة: ج ١٣، ص ٣٥١، الباب ١، ٣، ٦ من أبو اب أحكام الوصايا.

"فَن خَافَ مِن مُوصِ جنفاً و إِتمَّا فأصلح بينهم فلا إثم عَلَيْهِ "، أي من توقع ظانّاً ظنّاً غالباً قائماً مقام العلم لوجود الأمارات الدالّة على الوقوع غالباً، وقد شاع استعمال هذا اللفظ في موقع توقع مخوّف مظنون لامطلقاً كما يفهم من عبارة صاحب الكشّاف "، إذ لايقال أخاف أن يعطيني إذا كان عدم الإعطاء مظنوناً، وهو مرغوباً إليه، بل إنّما يقال أخاف أن لا يعطيني إذا كان عدم الإعطاء مظنوناً محذوراً، و «الجنف» عن العدالة خطأ، و «الإثم» الميل عنها عمداً، والفاء في «فأصلح» عاطفة، وفي «فلا إثم عليه» جزائيّة، والضمير في «بينهم» راجع إلى الموصى لهم، وقيل: إلى الموصى إليهم (٤)، وضمير «عليه» إلى «من»، وقيل: إلى الموصى ألهم وهوصى (٥).

وقد اختلف في معنى الآية، فذهب أكثر المفسّرين إلى أنّه لمّا حـذّر مـن تبديل الوصيّة بما حذّر رخّص فيه إذا كانت جارية على غـير سـنن المـعروف، وذلك أن يجوّر الموصي في الوصيّة، فللوصي أو للولي أن يغيّر تلك الوصيّة إلى ما

۱_مریم ۱۹:۷۸

٢ ـ الوسائل: ج ١٣، ص ٣٥٣. الباب ٣ من أبواب أحكام الوصايا، ح ١.

٣_تفسير الكَشَّاف: ج ١، ص ٣٣٤.

٤ ـ لاحظ التبيان: ج ٢، ص ١١٣.

٥ _ففه الفرآن: ج ٢٠ ص ٣٠٥.

يصلح حاله، وحال الموصىٰ لهم أو حالهم وحال الورثة، إذ هو تبديل باطل إلى حقّ بخلاف التبديل المنهى عنه(١٠).

وقيل: المعنى أنّ من حضر مجلس الوصيّة ممّن يخاف الجنف والإثم من الموصي، فله أن ينصحه ويرغّبه في ارتكاب طريق المعروف والعدالة، ويصلح بينه وبين الموصىٰ لهم.

لكن قوله: «فلاإثم عليه» أي لاحرج بالمعنى الأوّل ألصق كما لايخفى، اللّهمّ إلّا أن يجعل ضمير «عليه» راجعاً إلى الموصى.

> مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَآ أَوْدَيْنِّ ءَابَآوُكُمْ وَأَبْنَ آوُكُو لَاتَذْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعَاً فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَصِيًا (٢)

الثانية :قوله تعالىٰ : ﴿من بعدوصيّةٍ يوصى بها أو دين ﴾ أي تقسم التركة بيان آية «من بعد وصيّة يوصى بها وصيّة الورثة على الوجه المذكور من بعد إخراج ماكان وصيّة أو دين.

او ديــــن...» والأحكــــام المستفادة منها

و «أو» للإباحة وهي هاهنا التسوية في الحكم، وهو وجوب التقديم في الوصية والدين سواء كانا معاً أو كان أحدهما على الإنفراد، وجعل هذه مثل التي جالس الحسن أو ابن سيرين لايحسن كلّ الحسن، إذ المراد هاهنا التسوية في الوجوب، وهناك التسوية في الإباحة.

أللَّهم إلاّ أن يراد مطلق التسوية، واختلف في وضعها فمنهم من ذهب إلى أنَّها في الخبر للشك، وفي الأمر للإباحة والتخيير.

ومنهم من لميفرّق، فعلى الأوّل يحتاج إلى تأويل الخبر بالأمر، فالمعنى

۱ ـ تفسير الطبري: ج ۲، ص ۱۳۱.

٢_ النساء ١١٠٤.

حينئذ اعطواكل صنف نصيبه الذي ذكر واقتسموا المال تلك القسمة من بعد انجاز الوصية وأداء الدين، أي قدّموها على الإقتسام وإيثارها على الوارث، ولأنّه «إنّما» يفيد وجوب التقديم إذا وجدا معاً ولايفيد الوجوب في أحدهما على الإنفراد بخلاف «أو»، وتقديم الوصية على الدّين في اللفظ مع تقديم الدين على الوصية في الحكم، كما يدلّ عليه قول أمير المؤمنيّن ﴿ اللّه عَمْ اللّه الوصية قبل الدين، وقد شهدت رسول الله الله الدين قبل الوصية (١٠).

وقيل لإبن عبّاش في إنّك تأمر بالعمرة قبل الحجّ، وقد بدأ الله سبحانه وتعالى بالحجّ فقال تعالى: ﴿ وَأَقَوّا الحجّ والعمرة ﴾ (٢)، فقال: كيف تـقرؤن آيـة الدّين، فقالوا: «من بعد وصيّة يوصى بهاأو دين»، قال: فبماذا تبدؤن قالوا: بالدين قال: هو ذاك (٢)، وروي أنّ رجلاً أعتق عبداً في مرض موته فاستسعاه رسول الله يهين (١٤).

وعن أبي بكر أمّا تقدّم الوصيّة على الدَّين في القراءة وقد تأخّر حكمها عن الدَّين بالإجماع فللإعتناء بشأن الوصيّة لاشمئزاز نفس الورثة من قبولها والعقمص بها لكونها مجّاناً، بخلاف الدّين فإنّه ممّا وطنّوا أنفسهم على التطوّق، وإخراج رقابهم من ربقته، فلمّا كانت مظنّة للتفريط اعتنىٰ بشأنها فقدّمت للحثّ والتحريض (٥).

١ _ الوسائل: ج ١٣، ص ٤٠٧، الباب ٢٨ من أبو اب الوصايا، ح ٥.

٢_الفرة ٢:٥٩٥.

٣_سنن البيهفي: ج ٦، ص ٢٦٨.

٤ ـ سنن البيهفي: ج ١٠، ص ٢٨٣.

٥ ـ تفسير الرازي: ج ٩، ص ١٧٥ ـ ١٧١٤ تفسير القرطبي: ج ٥، ص ٩٠.

كتاب الوصايا ٢٥

مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوحَىٰ بِهَاۤ أَوْدَيْنٍ غَيْرَمُضَ آرِّ وَصِيَّةً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ (١)

بيان آية من بعد وصيّة يوصى بها أو ديــــن...» والأحكــــام المستفادة منها الثالثة :قوله تعالى : ﴿من بعد وصيّةٍ يوصى بها أو ديـن ﴾ ومثلها قـوله تعالى : ﴿من بعد وصيّةٍ يوصين بها أو دين ﴾ (٢)، والكلام فيهما مامرٌ في أختهما.

الرابعة :قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم بيان آبة «يا أيُّها

ألسذين أمسنوا شهادة بينكم...» والأحكسسام السيغادة منها

۱ ــ النساء ۲:۶ د. ۱۲ ـ د ۱۱ ـ ۲ ۲ د

۲_النساء ۱۲:۶.

٣_ المائدة ٥:٦٠١ _ ١٠٨.

الموت حين الوصيّة اثنان ذوا عدلٍ منكم ﴾.

«شهادة» مرفوعة بالابتداء و «اثنان» بالخبريّة، ولابدّ حينئذٍ من تقدير مضاف في الخبر ليصحّ الحمل، والتقدير «شهادة بينكم» شهادة اثنين.

و «بين» ظرف اتسع فيه وجعل اسماً فأضيفت الشهادة إليه، لأنها واقعة فيه، فتكون الإضافة لأدنى ملابسة كقوله تعالىٰ: ﴿مكر الليل والنهار ﴿(١) وضرب اليوم ومثله.

وقرأ الشعبي برفع «الشهادة» وتنوينها على الأصل، والحسن بنصبها وتنوينها على معنى ليقم شهادة اثنان (٢٠)، «فاثنان» حينئذٍ فاعل.

و «بين» منصوب على الظرفيّة على أصله، و «إذا» ظر ف معمول للشهادة. فإن قلت: هل يجوز أن يتعلّق بالوصيّة؟

قلت: لا؛ لأنّه لو تعلّق بها لعملت فيه، والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف وإلّا لزم صحّة وقوع المضاف وهو باطل قطعاً، وأيضاً «الوصيّة» مصدر فلا يتقدّم عليه معموله «هو».

و«حين الوصيّة» بدل من «إذا حضر أحدكم الموت»؛ لأنّ ذلك الزمان في المعنى وهو ذلك الزمان، فيبدّل منه كما يبدّل من الشيء إذا كان إيّاه، وفائدته بيان وجوب الوصيّة عند ظهور أمارات الموت، ووجهه أنّ الإبدال حين الوصيّة من زمان حضور الموت ينبئ بأنّ الوصيّة من لوازم ذلك الحين كالموت، فكما أنّ الموت في ذلك الوقت واجب لقضاء الله به كذلك الوصيّة لحكمه تعالى بها.

۱ _ سبأ ۲۲:۳۶.

٢_جامع الشواهد: ج ١، ص ٨٩.

٣_تفسير الكشّاف: آج ١، ص ٦٨٧.

كتاب الوصايا ٢٥٣

وذهب بعض الأفاضل إلى أن هذا الوجوب هو الوجوب الشرعي، والظاهر أن المراد به المبالغة والتأكيد، إذ ليس المراد به في زمان حضور الموت الوجوب الشرعي، وإنّما المراد به معنى اللزوم، فلايلزم من كون الوصيّة في ذلك الزمان إلّا لزومها فيه فتدبّر.

و «منكم» صفة «إثنان» كما أنّ «ذوا عدلٍ» كذلك يعني أهل دينكم أو من قبيلتكم ﴿أَو آخران ﴾ وجهه أنّه ربّما يقال إنمّا يجب في ذلك الزمان بالمعنى الشرعي، وذلك إذا كانت ذمّته متلبّسة بأمور لايمكن التخليص منها إلابالوصيّة. وأجيب عنه: بأنّ الوجوب حينئذ إنّما هو بالتلبّس.

ونقل عن الإمام فخرالدين الرازي أنّه قال: قيل فيه دلالة عليه؛ لأنّه جعل زمان حضور الموت زمان الوصيّة، وهذا إنّما يكون إذاكانا متلازمين، وإنّما تحصل الملازمة لوجوبها(١).

ويرد عليه أنّه أريد بالوجوب الوجوب الشرعي فلانسلّم توقّف الملازمة عليه، وإن أريد تحقّق الوقوع فمسلّم، لكن لاتدلّ على المقصد ﴿مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ نفت الآخران أي من غير دينكم، أو من غير قبيلتكم ﴿إِنْ أَنتَم ضربتم في الأرضِ فأصابتكم مصيبة الموتِ ﴾.

حذف الجزاء لدلالة ماقبله عليه، و «الفاء» في «فأصابتكم» للعطف، والجملة الشرطيّة مع ما عطف عليها اعتراضيّة بين الموصوف أعني «آخران» والصفة أعني ﴿تَحْبِسُونَهُمُ امِن بَعْدِ الصَّلَوةِ ﴾ يعني إن ضربتم في الأرض أي سافر تم فيها فلحقكم الموت، فليشهد شاهدان من غيركم تقفونهما «من بعد الصلاة» أي صلاة العصر؛ لأنّه وقت اجتماع الناس ولذا كانت عندهم معروفة

۱ ـ تفسير الرازي: ج ۱۲، ص ۹۵.

بالتحليف بعدها أغنى ذلك عن التقييد.

وقيل: صلاة الظهر (١)، وقيل: أي صلاة كانت من الصلوات الخمس (٢)، و «من بعد الصلاة» متعلَّق ب «تحبسونهما» وحاصله: أنَّ الرخصة في استشهاد أهل الذمّة مخصوصة بحالة السفر وعدم وجدان المسلمين.

وقيل: هي منسوخة بقوله تعالىٰ: ﴿واشهدوا ذواعدل منكم ﴾ (٣)؛ لأنّ وجدان مسلمين للشهادة في حال السفر إنّما كان متعذّراً أو متعسّراً في صدر الإسلام لقلّة المؤمنين، وأمّا الآن فلا لكثرة المسلمين وانتشارهم في الأرض ولو في ديار الكفر.

لكن إذا ابتلى أحد بمثل هذا فلابأس بقبول الشهادة، بل يجب القبول، ومن هاهنا علم عدم النسخ ﴿ فَيُقسِمان بِ اللهِ إِنِ ارتَبْتُم ﴾ جواب الشرط محذوف لدلالة «فيقسمان» عليه.

والجملة اعتراضيّة بين القسم والمقسم عليه، أي إن ارتبتم وشككتم أيّها الورثة في الشاهدين الذين شهدوا فاحبسوهما وحلّفوهما بعد الصلاة، فالفاء في قوله «فيقسمان» لعطف الجملة على الجملة ويجوز أن يجعل جزاؤه كقوله:

وإنسان عيني يحسر الماء مسرةً فيبدو وتاراتٍ يجمّ فسيغرقُ (؛)

أي إذا حسر بدا وكذلك هاهنا أي إذا احبستموهما فيقسمان، وإنّـما قـيّد التحليف ببعد الصلاة، فإنّ القلوب بعدها أصفى وأجلى، وقد يؤثّر ذلك في قلب من حضر الجماعة وإن لم يكن من أهلها.

فجدير ممّن حضرها أن لايقدم على باطل ﴿إِنَّ الصلاة تنهى عن الفحشاء

۱ _ تفسير الفرطبي: ج ٦، ص ٢٢٨.

۲_تفسير الرازي: ج ۱۲، ص ۹۸.

۳_تفسیر الکشّاف: ج ۱، ص ۱۸۶.
 ٤ ـ تفسیر الفرطبی: ج ٦، ص ۲۲۹.

كتاب الوصايا كتاب الوصايا

والمنكر ﴾ (١) والبغي.

وإنّما قيّد التحليف بحالة الإرتياب؛ لأنّه لو اطمأنّ القلب بشهادتها لم يحلفا، عن على الله عنه الله عنه الله عنه عنه عنه عنه الله عنه عنه عنه الله عنه عنه عنه عنه الله ع

ويؤيده قوَّله على «وجدت الناس أخبر بنقله» قال الشاعر:

* قلّب الناس كيف شئت تجدهم عقاربا *

﴿لانَشْتَرِى بِهِ ثَمَناً﴾ مقسم عليه، والضمير في «به» راجع إلى القسم أو المقسم به، أو إلى الشهادة، ومعنى الإشتراء التبديل، والمراد بالثمن المثمن؛ لأنّ الثمن لايشترى والتقدير: يقسمان أنّهما لن يبدّلا بالله أو بالقسم أو شهادتهما ذا ثمن ﴿ولوكان ذاقربي﴾ أي ولوكان المشهود له ذا قربي.

وإنّما خصّ ذو القربي بالذكر لكثرة ميل الناس إلى أقاربهم، فإنّ الطباع منجبلة على ذلك ﴿ولانكُتُم شَهادَةَ الله ﴾.

عطف على «لاتشتري» فهي من تتمّة المقسم عليه، «ولو كان ذا قربي» اعتراضيّة، والمعنى لانكتم الشهادة التي أمر الله بأدائها.

وروئ روح وزيد عن يعقوب نقلاً عن الشعبي أنّه كان يقف على «شهادة» بالنصب والتنوين، ثمّ يبتدأ بالله بالمد على تعويض حرف القسم بهمزة الإستفهام. وروي عنه بغير مد أيضاً، كما نقل سيبويه أنّ بعضهم يحذف حرف القسم بلاتعويض فيقول الله لقد كان كذا(٣).

﴿ إِنَّا إِذاً لَمِن الآثِمِينَ ﴾ أي إنّا إذا اشترينا أوكتمنا لمن الذين كسبوا الإشم وحقّ عليهم العذاب، وقرئ الآثمين بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى اللام، وإدغام

١ ـ العنكبوت ٢٩:٥٤.

۲_تفسير الكشّاف: ج ۱، ص ٦٨٨.

٣_ تفسير الرازي: ج ١٢، ص ١٩٨ تفسير الكشّاف: ج ١، ص ٦٨٨.

نون «مِن» فيها ﴿فَإِنْ عُثِرَ ﴾(١) أي اطلع من العثور الذي هو مجاز عن الإطلاع وهو مبني للمفعول حذف فاعله لئلًا يتوّهم الإختصاص بشخص معيّن، وإن كان المعنى إن عثر أهل الميّت أو من يلى أمره.

ولعلّه قصد هاهنا العموم في الإطلاع سواء اطلعوا على ذلك بأنفسهم وأخبرهم به من يتقون به ممّن اطلع عليه ﴿عَلَى أَنّها﴾ أي أن الشاهدين الله ين هما آخران من غيرهم ﴿استَحَقّا إِثْماً ﴾ أي اكتسبا إثما يستحقّان به العقوبة بتحريفهما أوبكتمهما.

وقيل: اقتطعا بالشهادة أو اليمين عليهما إثماً، وهو المنقطع من المال الحرام؛ لأنّه يؤدّي صاحبه إلى الإثم، كما يقال للمال المأخوذ بالظلم مظلمة (٢) ﴿ فَتَاخَرَانِ يقومَانِ مَقَامَهُمَا ﴾.

أي مقام الشاهدين اللذين هما من غيرهم أي فليشهد شاهدان آخران ﴿ مِنَ الذين اسْتحقُّ عليهم الأوْليانِ ﴾.

قرأ حفص والأعشى: لُستحقّ مبنيّاً للفاعل، وهذه القراءة منقولة عن على الله عن على الله عنه الله عنه الله على على الله عنه الله على الله عنه عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه عنه عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه عنه الله عنه عنه الله عنه عنه عنه الله عن

ووجهها أنّ «الأوليان» فاعل «استحقّ» ومفعوله محذوف، وهو أن يجرّدوهما ويفر دوهماللحلف على أولوليّة شهادتهما، والمعنى فآخران من الورثة الذين استحقّ عليهم الأوليان من بينهم بالشهادة أن يجرّدوهما للقيام بالشهادة، ويُظهر وابهماكذب الكاذبين، وهما بالحقيقة الآخران اللذان يقومان مقام الأولين على وضع «من» في من بينهم صلة «للأوليان» لأنّه أفعل التفضيل.

١ ـ المائدة ٥: ١٠٧.

۲_تفسير الفرطبي: ج ٦، ص ٢٣١.

٣_ تفسير الفرطبي: ج ٦، ص ٢٣٢، تفسير ابن كثير: ج ٣، ص ١٨٧.

كتاب الوصايا كتاب الوصايا

والضمير في «بينهم» عائد إلى الورثة التي هي موصوف للموصول بالشهادة متعلّق بالأوليان، وللقيام متعلّق بتجرّدوهما، واللام أجلى.

وحاصل المعنى: أنّه إذا اطلع على الشاهدين اللذين هما من غيرهم، أنّهما قد خانا بوجه من الوجوه فلير د اليمين على المدّعي، أعني من يستحقّ مال الميّت بالميراث.

والحكم المستفاد من هذه الآية هو ردّ اليمين على المدّعي في حالة ظهور خيانة الشاهدين بعدحلفهما.

وصورة المسألة: أنّه إذا مات إنسان في السفر، ولم يحضره أحد من أهل ملّته ولامن أقاربه الذين يرثونه، وتصرّف رفقاؤه في ماله ثمّ شهدشاهدان قد أجنبيان على حصر المال في مقدار معيّن، ثمّ ظهر خيانتهما فليشهدشاهدان قد أعدّهما الورثة من بينهم للشهادة على ما يخالف به الشاهدان الأوّلان ويقتضي تكذيبهما.

وهاهنا إشكال وهو أنّ توجّه اليمين على الورثة إذا كان بسبب إنكارهم صدق الوصيّين، كانت اليمين عليهم جميعاً فما معنى تجريد الاثنين من بينهم.

وقد أُجيب عنه بأنّ المراد بالذين استحقّ عليهم أهل الميّت وقرابته أعم من الوارث وغيره، والأوليان هما الوارثان من بينهم بمعنى الأقربان إلى الميّت بحيث يرثان.

ويعلم حال الواحد والثلاثة وما فوقها بطريق دلالة النص قيل: وهذا إنّما إذا لم يقدّر لفظ الورثة موصوفاً للموصول (١٠).

والظاهر أن يقدّر مضاف إلى الورثة أي من أهل الورثة أو قرابتهم، ويراد

_

١ ـ لاحظ مجمع البيان: ج ٢، ص ٢٥٨، تفسير الرازي: ج ١٢، ص ١٠٠.

بهم أهل دينهم وقبيلتهم المظهر موضع المضمر.

وقد يقال: إنّ «الأوليان» بدل من الضمير في «استحقّ» وإن كان مفرداً لقيامهما مقام الواحد، لكنّه بعيد جدّاً، خصوصاً إذا اعتبرنا اكتنافه سابقاً ولاحقاً بذكره بلفظ التثنية، أعني «يقومان» و«الأوليان» وفيما ذكرنا آنفاً غنية عن هذا التكليف.

وقرأ العراقيّون غير أبيّ والكسائي «استحقّ عليهم الأوّلين» بناء الفعل للفاعل وجمع الأوّل (١)، ووجهها جعل الضمير المستكن في «استحقّ» الراجع إلى «إثماً» قائماً مقامه، فالتقدير حينئذٍ: فآخران يقومان "مقامها من الذين الستحقّ عليهم الإثم أعنى الورثة.

وإنّما عبّر عن الورثة ب «الذين استحقّ عليهم» الإثم؛ لأنّ معنى من استحقّ الإثم من صحّ أن ينسب إليه الإثم، والذي يصحّ أن ينسب إليه الإثم هو الذي حباه وارتكبه، ومن وقع عليه الإثم هو الذي ارتكب الإثم لأجله فالذين استحقّ عليهم الإثم ، أي جنى عليهم وارتكب الإثم بالنسبة إليهم هم الورثة، فقد ضمن لاستحقاق معنى الجناية والإرتكاب. و «الأوّلين» مجروراً على أنّه نعت للذين، أو منصوباً على المدح.

ومعنى الأولويّة التقدّم على الإجابة في الشهادة لكونهم أحقّ بها، وقيل: التقدّم في الذكر ألا ترى إلى قوله: ﴿يا أَيّها الذين آمنوا شهادة بينكم ﴾، وإلى قوله: ﴿اثنان ذوا عدل منكم ﴾ كيف ذكرا في اللفظ قبل ﴿أو آخران من غيركم ﴾ وقرأ الباقون «استحقّ عليهم» مبنيّاً للمفعول.

«الأوليان» على التثنية، وجهها أنّ «من الذين» صفة لـ «أخران»،

١ _ مجمع البيان: ج ٢، ص ٢٥٨.

كتاب الوصايا كتاب الوصايا

و «استحقّ» مسنداً إلى ضمير الإثم والإيصاء أو إلى الوصيّة، أو إلى الجار والمجرور، و «على» قيل: بمعنى من أي الذين استحقّ منهم الإثم، كقوله ﴿إِذَا الْكَتَالُوا عَلَى النّاسُ ﴾ (١) أي من الناس (٢).

وقيل: (٣) إنّه بمعنى «في»، فإنّ «على» تقوم مقامهماكما تـقوم هـي مـقام «على». قال الله تعالى *والمُصلبِنّكم في جذوع النخل * (٤).

و «الأوليان» قيل: إنّه مبتدأ و «آخران» خبره (٥)، والتقدير: ف «الأوليان» بأمر الميّت «آخران» من أهله أو أهل دينه، يقومان مقام الخائنين اللذين عثر على خيانتهما، كقولهم: تميمي أنا، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي هما الأوليان؛ كأنّه قيل: ومن هما؟ فقيل: هما الأوليان.

ويجوز أن يكون بدلاً من الضمير الذي في «يقومان»، فيصير التقدير: فيقوم الأوليان، ويجوز أن يكون صفة لقوله ف «آخران»، والتقدير ف «آخران» «من الذين استحقّ عليهم الأوليان» يقومان مقامهما؛ لأنّه لمّا وصف اختصّ فوصف لذلك بما وصف به المعارف، ويجوز أن ير تفعا ب «استحقّ» على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه أي من الذين استحقّ عليهم، ابتداء الأوّليس منهم للشهادة لاطّلاعهم على حقيقة الحال.

وقرئ الأوّلين جمع أوّلي على أنّه نعت «للذين» أو منصوب على المدح ﴿ فَيُقْسِمَانِ * ، أي «الأوليان» ﴿ بِاللهِ لشَهَادَتُنَا أَحَقُ * بالقبول وأصدق وأزكى ﴿ مِنْ شَهَادَتُهَا ﴾ ، أى شهادة الآخرين من غيرنا.

١ ـ المطفّقين ٢:٨٣.

٢_ مجمع البيان: ج ٢، ص ٢٥٨.

٣_ مجمع البيان: ج ٢، ص ٥٨ ٢.

²⁻da . Y : 1 V.

٥ _ مجمع البيان: ج ٢، ص ٥٨ ٢.

واللام في لدسهادتنا» جواب «فيقسمان بالله»؛ لأنّ لفظ القسم يقتضي من الأجوبة ما تقتضيه الألفاظ الموضوعة له نحو والله بالله وماأسبههما ﴿وَمَا اعتَدَيْنَا ﴾، أي ما تجاوزنا الحقّ في قولنا «للهادتنا أحقّ من شهادتهما» ﴿ إِنَّا إِذاً لِن الظّالِمِينَ ﴾ الذين وضعوا الباطل موضع الحقّ ﴿ ذَلِكَ ﴾ (١)، أي ما ذكر من الحكم في الآية ﴿ أَذْنَى ﴾، أي أقرب إلى ﴿ أَنْ يَأْتُوا ﴾، أي الشهداء ﴿ بِالشَّهَادَةِ على وَجْهِهَا ﴾ على نمط ما حملوها من غير تبديل ولا تغيير ﴿ أو يخافوا أن تردّ أيمان بعد أيمانهم فيفتصّحوا الظهور كذبهم.

كما وقع في قصّة بُديل بن أبي مريم، وقيل بُديل (٢) بن أبي مارية مولى عمر و بن العاص، وكان قد سافر مع عديّ بن زيد و تميم بن أوس، وكانا نصرا نيّين إلى الشام في تجارة، فمرض بُديل أو بريل، وكتب كتاباً فيه تفصيل ماكان معه من الأموال ودسّه في متاعه مخفيّاً له عن صاحبيه، فأمرهم أن يدفعا متاعه إلى ورثته بعد مو ته، فلمّا مات أخذا ممّا تركه إناءً من فضّة فيه ثلاثمائة مثقال منقوشاً بالذهب فغيّباه، فوقع أهل بريل على الصحيفة فطالباهما بالإناء فجحدا فترافعا إلى رسول الله يَشَيَّ فنزلت هذه الآية (٣).

وفي هذه(١٤) دلالة ظاهرة على جواز ردّ اليمين على المدّعي.

والحنفيّة (٥) صرفوا الآية عن ظاهرها فقالوا: إنّ الورثة ادّعوا على النصرانيّين أنّهما قد باقا الإناء فأنكر اثنين وحلفا، فلمّا ظهر كذبهما ادعيا شراءه، فأنكرت الورثة ذلك فتوجّهت اليمين عليهم لإنكارهم الشراء ﴿وَاتَّقُوا اللهَ ﴾ أي

١ _ المائدة ٥: ١٠٨.

٢ ـ في بعض النسخ «بريل».

٣_الكشَّاف: ج ١، ص ٦٥٠.

٤_في ب، ج «وفيه دلالة».

٥ ـ المغنى لابن قدامة: ج ١٤، ص ٧١.

كتاب الوصايا ٢٦٠

في معاملاتكم أن تخونوا فتفضحوا، ﴿واسمعوا ﴾ سماع واع ﴿والله لايهدي القوم الفاسقين، «والله الفاسقين، «والله لايهدي القوم الفاسقين» المائلين عن جادة الصواب إلى طريق الإحتجاج والجدل.

فرعان:

الأوّل: تقبل شهادة أهل الذمّة في الوصيّة بالمال خاصّة، مع فقد المســـلم بــعض أمكــام الوصيّة لقوله تعالىٰ : ﴿و آخران من غيركم﴾.

> ولايشترط في ثبوت المال يمين الموصىٰ له، بخلاف ما لوشهد مسلم عدل وذمّي.

> قال العلاقة الله والأقرب وجوب اليمين لو شهد عدل وذمّي (١)، ووجه القرب أنّه لااعتبار بشهادة الذمّي هاهنا؛ لإنتفاء شرط الإعتبار هاهنا وهو فقدان المسلم، فيكون الحكم هاهنا ثابتاً بشهادة مسلم واحد، فيحتاج إلى يمين المدّعي.

ويحتمل ثبوت الحكم بإجماع الشهادتين من دون يمين لقوله تعالى: ﴿ وَ آخران مِن غَيرِكُم ﴾ ، وإذا قبل شهادة ذمّي مع ذمّي آخر بدون شهادة المسلم فقبولها مع المسلم بدونه أولى.

والأصحّ الأوّل؛ لأنّ قبول تلك الشهادة للضرورة، فالأولى الإقتصار على محلّ النص، ومع وجود أهل الكتاب لاتقبل شهادة المجوسي، ومع فقدانهم ربّما تقبل.

وأمّا المشركون فلاتقبل لهم شهادة أبداً.

فإن قلت: قوله: ﴿ وَآخران من غيركم ﴾ خطاب للمؤمنين فالغيريّة حينئذٍ

١ ـ التذكرة: ج ٢، ص ٥٢٢.

تشمل المشرك.

قلت: خرج المشرك عن القبول بالإجماع.

وأمّا التعويض بالمجوسي مع فقد الكتابي، فلما رواه يحيى بن محمّد عن الصادق الله قال: سألته عن قوله تعالى: ﴿ يا أَيّها الّذين ءامنوا شهادة بينكم ﴾ إلى قوله: ﴿ و آخران من غيركم ﴾ قال: «من أهل الكتاب، فإن لمتجدوا من أهل الكتاب فن الجوس»(١).

وهذا الحديث يقصد الإجماع على ردّشهادة المشرك، وشهادة أهل الذمّة إنما تقبل مع العدالة لاشتراطها في المسلم، فاشتراطها في الذمّي والمجوسي أولى. الثاني: الأقرب عدم قبول شهادة أهل الكتاب في الولاية وإن كانوا اثنين عادلين في دينهما وإن فقد المسلمون.

فإن قلت: كيف قبلت شهادتهم في الوصيّة بالمال، ولم تقبل في الوصيّة بالولاية؟

قلت: لأنّ الأصل عدم قبولها لكونهم فاسقين، والفاسقون لاتقبل شهادتهم، فأهل الكتاب لاتقبل شهادتهم.

أمّا الأُولى فثابتة بالإجماع، وأمّا الثانية فلقوله تعالىٰ : ﴿ إِن جَاءَكُم فَاسَقَ بنبأ فتبيّتو ا﴾ (٢).

فإن قلت : ظاهر الآية لايدل على عدم قبول شهادة الفاسق مطلقاً، بل إنّما يدل على طلب البيّنة على قراءة «فتثبّنوا»، وعلى قراءة «فتثبّنوا» بالثاء المثلّثة فإنّما يدل على الأمر بالتثبيت وعدم المسارعة إلى قبولها.

وعلى كلِّ واحد من الأمرين يدلُّ على القبول بعد قيام البيَّتة على الصدق

١ ـ الوسائل: ج ١٣، ص ٣٩١، الباب ٢٠ من أبو اب الوصايا، ح ٦.

٢ ـ الحجرات ٦:٤٩.

كتاب الوصايا كتاب الوصايا

وبعد التثبّت.

قلت: أمّا بعد قيام البيّنة على صدق الخبر فالحكم إنمّا يثبت بتلك البيّنة لابقول الفاسق، وأمّا بعد التثبّت فالمرادمنه ظهور صدقه من مخبر آخر، وهذا نص على عدم قبوله من الفاسق.

فإن قلت : من الآية إنّما يعلم عدم القبول من فاسق واحد، فلايدلٌ على عدم القبول من اثنين.

قلت : لمّاكان مقتضى عدم القبول إنّما هو الفسق، وكلّما ثبت المقتضي الذي هو الفسق، هو عدم القبول.

إذا تقرّر ماذكرناه فنقول: عدم شهادة أهل الذمّة جارٍ على الأصل، وإنّما مخالفة الأصل في الشهادة على الوصيّة بالمال فللنص المستفاد من الآية.

فإن قلت : على ما ذكرت الظاهر القطع بعدم قبولها في الوصيّة بالولاية، فما وجه احتمال القبول ووجه الأقربيّة؟

قلت : أمّا وجه الإحتمال فلوجود المقتضي الذي هو تعذّر وجود العدول من المسلمين، المفضى إلى تعذّر إثبات الوصيّة.

وأيضاً إذا قبلت شهادتهما على الطفل في انتقال المال منه إلى الغير، فقبولها في الولاية المقتضية لحفظه، وحفظ ماله أولىٰ فتأمّل.

وأمّا وجه الأقربيّة فلترجيح الأصل على خلافه، والإقتصار في مخالفته على مورد النص.

ولقوله تعالىٰ: ﴿ولاتركنوا إلى الذين ظلموا﴾(١) وقبول شهادتهم ركون إليهم، ولميل أكثر المجتهدين إلى عدم القبول.





بَا جُلِلْتِا جَيْ

وَفِيهُ سِتَّهُ آيات







لِسُ مِالْلِهِ الزَّكُمْنِي الزَّكِيدِ مِ

وَءَاتُواَالْيَتَنعَىٰ أَمْوَهُمْ ۖ وَلَاتَ تَبَدَّلُواالْخَبِيتَ بِالطَّيِّ وَلَاتَأْكُلُوَاأَمْوَهُمْ إِلَىّ أَمْوَلِكُمْ إِنَّهُكَانَحُوبَاكَبِيرًا (١٠)

بيان آية «وأتوا اليــــــــــــــــــــــامئ أمـــوالهــم...» والأحكــــــام المستفادة منها

الأولى: قوله تعالى: ﴿وَءاتو البتامى أَمْوَاهُم ﴾ أي إنّ ما حملنا الإتيان هاهنا على الإنفاق والتسليم قضاءً لحق العموم المستفاد من إضافة الأموال إلى ضمير الأيتام، فإنّه حينئذ لايدلّ على الأمر بإيتاء بعض الأموال ليختص بأحد الأمرين، أنفقوا عليهم من أموالهم في حال الصغر، وسلّموها إليهم عند البلوغ وإيناس الرشد منهم، فتسميتهم باليتامى على التغليب، فإنّه قد غلّب حالة الإنفاق على حالة التسليم والانفاق.

ليس المراد بهذا التغليب التغليب الإسمي كالقمرين والعمرين أعني تغليب أحد الإسمين على الآخر، بل المراد تغليب أحد الوصفين، أو أحد الزمانين على الآخر، أي غلب حالة الإنفاق أو زمانه، وهما الحالة والزمان اللذان يكون إطلاق اليتيم فيهما على المعطي حقيقة شرعيّة على حالة التسليم وزمانه اللذان يكون إطلاق اليتيم عليه مجازًا شرعيّاً، واستعمل لفظة اليتامي باعتبار تغليب أحد الأمرين على الآخر، فيمن انفر دعن ابنه صغيراً كان أو بالغاً باعتبار اشتراكهما في ذلك الوصف أعنى الإنفراد.

١ _ النساء ٤: ٢.

وهذاكتغليب الذكور على الإناث باعتبار صفة مشتركة بينهماكقوله تعالى:
﴿ وَكَانَتُ مِنْ القَانِتِينَ ﴾ (١) وقوله: ﴿ بِل أَنتُم قوم تجهلون ﴾ (١).

وهذا باب واسع يجري في فنون كثيرة على التغليب، فإنّه قد غلب حالة الإنفاق على حالة التسليم، والإنفاق والتسليم كلاهما إيتاء المال.

وبعضهم حمل اليتامي على الحقيقة الشرعيّة، وهم الذين انفردوا عن آبائهم بموتهم قبل أن يبلغوا الحلم، وحمل الإيتاء على كفِ أكف التصرّف فيها ظلماً كتصرّف الأولياء والأوصياء الخائنين وولاة السوء وقضاته، وهذا يجوز في الايتاء.

وقد يقال: أراد به المعنى الحقيقي، وباليتامى من بلغ الحلم، وتسميتهم باليتامى من بلغ الحلم، وتسميتهم باليتامى جرياً على القياس أو بقرب عهدهم بالصغر في آن البلوغ، كما تسمّى الناقة عشراء بعد وضعها، تنبيهاً على أنّه يجب على المخاطبين وهم الأولياء والأوصياء والحكّام أن يؤتوهم أموالهم عند حدّ البلوغ، فلا يجوز لهم أن يؤخروها عن ذلك الحدّ، فإنّه حبس لمال الغير من دون ولاية الحبس.

قيل: نزلت في رجل من غطفان كان معه مال كثير لابن أخ يتيم، فلمّا بلغ وطلب ماله منعه عنه ترافعاً إلى رسول الله يَنْ ، فنزلت، فلمّا سمعها قال: أطعنا الله وأطعنا الرسول، نعوذ بالله من الحوب الكبير، ودفع ماله إليه، فقال النبيّ المنات «ومن يوق شحّ نفسه ويطع ربّه هكذا فإنّه يحل داره»، يعني جنّته، فلمّا قبض قال رسول الله ينت الأجر وبقي الوزر»، فقالوا: يا رسول الله إنّا قد عرفنا أنّه ثبت الأجر، فكيف يبقى الوزر وهو قد كان ينفق في سبيل الله؟

١ ـ التحريم ١٢:٦٦.

٢ ـ النحل ١٦:٥٥.

فقال ﷺ: «ثبت أجر الغلام، وبق الوزر على والده»(١).

قيل: إنَّما قال ذلك؛ لأنَّ والده كان مشركاً (٢)، وقيل: المعنى آتوا اليتامي إذن أموالهم إذابلغوا^(٣).

واليتيم في اللغة الإنفراد(٤)، يقال: رملة يتيمة أي منفردة، وإنَّما سمَّى هــذا معنى إلينيم لغة يتيماً؛ لأنَّه قد انفرد عن أبيه، وهو في الشرع مقيَّد بكونه قبل الحُلم، لقوَّله ﷺ: «لا يتم بعد الحلم»(٥)، فإنّه تعليم شريعة لاتعليم لغة، فإنّ القياس يقتضى أن لايختص بزمان ما قبل البلوغ؛ لأنَّ وجه التسمية الذي هو الإثفرادحاصلة فيه بعد البلوغ، لكن لمّاكان من شأنه أن يشتغل بعد البلوغ بتحصيل ماكان يحتاج فيه قبله إلى الأب ارتفع عنه ذلك الإسم شرعاً.

> فكأنَّ وجه التسمية ليس هو الإنفراد وحده، بل الإنفراد مع احتياج ماكان يكفيه إيّاه الأب ولذلك يسمّىٰ المنفرد عن الأم بموتها من البهائم يتيماً، ولايسمّىٰ ا المنفرد عن الأب منها به؛ لأنّ احتياج الولد من الإنسان إلى الأبأشد من احتياجه إلى الأم، فإنّ الأب يقوم بما يهمّه ويهّم أمّه، واحتياج غيره ممّا عداهم إنَّما هو إلى الأم، ولاحاجة لأحدهم بعد علوق أمَّه به إلى أبيه غالباً.

> وقول قريش لرسول الله ﷺ يتيم أبي طالب، قيل: جرياً عـلى القـياس اللغوى، وقيل: حكاية للحالة الماضية (٦) تعجّباً من قدرة الله تعالى، وما آلتاه ﴿ اللَّهُ عَلَّمُ اللَّ من فضله من سعادة الدارين بعد بلوغه إظهاراً للتفاوت العظيم بين الزمانين.

۱ ـ الكشّاف: ج ۱، ص ٤٦٤.

۲_ تفسير الفرطبي: ج ٥، ص ٨.

٣ ـ تفسير البيضاوي: ج ١، ص ١٩٩.

٤ ـ لسان العرب: ج ١٢، ص ٦٤٥.

٥ ـ سنن البيهفي: ج ٦، ص ٥٧.

٦ ـ الكشّاف: ج ١، ص ٢٤٤.

وقد يقال: أرادوا بذلك توضيعه واهباط رفعته، ويأبى الله إلا أن يتم نوره. وجمعه على فعالى مع أن فعيلاً لايجمع إلا على فعل كنذير ونذرا، وفعال ككريم وكرام، أو على فعلاء كضعيف وظريف على ضعفاء وظرفاء، أو أفعال كشريف على أشراف، أو على أفعله كشحيح على أشحة أو على أفعلاء كنبي على أبياء، أو على فعلى كمريض على مرضى إنّما هو جمع الجمع، فإنّ اليتيم جمع على يتمى، ثمّ يتمى على يتامى جمع أسير على أسرى، ثمّ أسرى على أسارى فيمن فتح الهمزة.

وقيل: إنّه جمع يتائم (١)، فإنّ فعيلاً إذا كان لسماً يجمع على فعائل، كأفيّل وأفائل، ولمّا قل ذلك في الصفات، قيل: أُجري اليتيم مجرى الأسماء كصاحب وفارس، فإنّهما أُجريا مجرئ الأسماء (٢).

ولهذا قلّما يذكر معها الموصوف، ثمّ بتأخير التاء وتقديم الميم، لو قيل بالقلب والحذف لكان أولى، فإنّ الهمزة في يتائم قد حذفت في يتامى، قلبت يتائم إلى يتامى.

وقد ورد على ما أورد صاحب الكشّاف في هذا البيت موضع حر حسن، وقال: إنّها علم إمرأة، وأورد التفتازاني موضع حسن حر يقال: طين لا رمل فيه، ورملة حرّة لاطين فيها، والبراق بكسر الباء جمع بُرقة بالضم وهو المكان الذي فيه حجارة بيض وسود.

قال الزمخشري: أنشد في الأمير الشريف ذو المناقب بشر النجدي هذا ثالث الأصل في قول اطلال حر بالبراق اليتائم سلام على أحجاركن القدائم، والقدائم أيضاً قد أجريت مجرئ الأسماء، على أنّ ذلك التأويل لا يجري فيها لذكر

١ ـ الكشّاف: ج ١، ص ٤٦٣.

٢_الكشَّاف: ج ١، ص ٤٦٣.

الموصوف معها ﴿وَلاتَتَبدُلُوا الخبيثَ بالطيّبِ ﴾ البدل العوض، وهو في الأصل مصدر قد جاء منه التفعّل كالتبديل، والإستفعال كالإستبدال، والتفعيل كالتبديل، والإفعال كالإبدال، وإن لم يستعمل المجرّد منه.

والتبديل والإستبدال كلاهما يستعملان في معنى الأخذ والترك معاً، والتبديل في معنى التحويل، وفي والتبديل في معنى التعيير من صورة إلى صورة، والإبدال في معنى التحويل، وفي التغيير والتحويل أخذ وترك أيضاً، وكلّ منها يتعدّى إلى مفعول أوّل بنفسه وإلى ثاني بحرف الجرّ.

لكن في الأوّل والثاني المأخوذ هو ما تعدّى إليه الفعل بنفسه، والمتروك تعدّى إليه بحرف الجرّ فقوله: ﴿من يتبدّل الكفر بالإيمان ﴾ (١) معناه من يأخذ الكفر ويترك الإيمان، وكذلك إذا قلت من يستبدل الشرّ بالخير يعني من يأخذ الشرر ويترك الخير.

وفي الثالث والرابع الأمر بالعكس، فإنّ المأخوذ ما تعدّى إليه المفعول بالواسطة، والمتروك ما تعدّى إليه بنفسه.

عن ثعلب: أبدلت الخاتم بالحلقة إذا أذبته وسويّته حلقة، وبـدّلت الحلقة بالخاتم إذا أذبتها وسويتها خاتماً، وأبدلت الخاتم بالحلقة إذا نحّيت هذا وجعلت هذا مكانه(٢).

وعلى هذا فُسر قوله: ﴿لامبدّل لكلهاته ﴾ (٣) بأن لاأحد يبدّل شيئاً من تلك بما هو أصدق منها، ومن ثمّة علم أنّ التبديل قد يستعمل بمعنى الإبدال.

١ ـ البفرة ٢:٨٠٨.

۲_لسان العرب: ج ۱۱، ص ۶۸.

٣_ الأنعام ٦:٥١١.

٤ ـ تفسير البيضاوي: ج ١، ص ٣١٨.

ويؤيّده مانقل عن المبرّد لمّا نقل إليه أبو عمر و الزاهد كلام ثعلب استحسنه، وزاد عليه أنّه يستعمل بمعنى الإبدال أيضاً (١).

وما استشكل من قوله تعالىٰ: ﴿وبدَّلناهم بجنَّتيهم جنَّتين ﴾ (٢)، بأنَّ المأخوذ فيها ما تعدّى إليه الفعل بنفسه، و المتروك ما دخل عليه الجر مندفع، بأنَّ الكلام فيما إذا كانت الباء باء تعدية متمّمة للفعل.

وأمّا إذا تعدّى بنفسه إلى عوضين كما في قوله: ﴿يببدّل الله سيّئاتهم حسنات ﴾ (٣)، أو إلى العوض وصاحبه كما في قوله: ﴿فأردنا أن يُبَدّهما ربّهما خيراً ﴾ (٤)، على كلّ من القراء تين فليس من هذا القبيل لإفضاء الفعل إلى المأخوذ بلاواسطة، وخروج الباء عن التكميل إن ذكرت على بيان المعوّض عنه، فهي حيننذ بالمقابلة وهي تصلح للمأخوذ والمتروك.

يؤيد ذلك قولك: بعت هذا بدرهم، وجواب مخاطبك اشتريته بدرهم، فالدرهم مأخوذك ومتروك مخاطبك.

وقد ظهر ممّا قرّر أنّ التبديل يستعمل على عكس التبدّل، وأنّ له استعمالات أخر:

منها: أنّه يتعدّى إلى مفعولين بنفسه.

ومنها: أنّه يتعدّى إلى مفعول واحد، مثل بدلّت الشيء أي غيرته كقوله: *فن بدّله بعد ما سمعه *(٥).

۱ _ لسان العرب: ج ۱۱، ص ۶۸.

٢_سأ ١٦:٣٤.

٣_ الفرقان ٥ ٧: ٧٠.

٤_الكهف ١٨:١٨

٥ ـ البفرة ٢:١٨١.

ومنها: أنّه يتعدّى إلى مفعولين بنفسه، وإلى الموهوب(١٠) به المبدّل منه بالباء، أو من مثل «بدّله» بحرّفه أو من حرّفه آمنا، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وبدّلناهم بجنّتيهم جنّتين ﴾(١٠).

إذا انتقش هذا على صحيفة خاطرك، فاعلم أنّ معنى قوله ﴿ولات تبدّلُوا الخبيث بالطيّب ﴾ لاتأخذوا الخبيث الذي هو مال اليتيم، وإنّما سمّيّ خبيثاً؛ لأنّه حرام وكلّ حرام خبيث، وتتركوا الطيّب، وهو ما قسّمه الله لكم من أرزاقكم التي يسّر لكم كسبها و تحصيلها على الوجه المشروع، غير مخالفٍ للمروّة.

وإنّماسمّيّ طيّباً لأنّ كلّ حلال طيّب، وكلّ ما ليس بحلال ليس بطيّب، وإنّما عدل عنها إليهما حثّاً على أخذ الحلال وترك الحرام.

قد يقال: معناه لاتأخذوا الخبيث الذي هوالتصرّف في أموال اليتامي على غير وجه شرعي وتضيّعها ومحقها على أربابها، ويتركوا الطيّب الذي هو حفظها والتصرّف فيها على الوجه الشرعي.

وحينئذ الأخذ والترك ليسا على حقيقتها، وإنّما سمّي التصرّف على غير الوجه الشرعى خبيثاً، والمحافظة والتصرّف على الوجه الشرعى طيباً؛ لأنّ الأوّل مثمراً لعذاب جهنّم الذي لاشئ أخبث منه، والثاني منتج لنعيم الجنّة الذي لاشئ أطيب منه.

وقد ظهر ممّا قرّرناه أنّ تفسير الآية بالاتعطوا رديّاً وتأخذوا جيداً، ولا تجعلوا شاةمهزولة مكان سمينة ليس ببعيد؛ لأنّه لا يخالف القاعدة المنقولة عن أهل العربيّة، وأنّه تبدّل لا تبديل كما توهّمه الزمخشري (٣)، فإنّها نهي للولي عن أن يجعل مهزولة من ماله، أو مال غيره مكان سمينة من مال اليتيم، فإذا فعل ذلك فقد

۱ _ في نسخة ج: «المذهو ب».

٢_سبأ ١٦:٣٤.

٣_الكشاف: ج ١، ص ٢٦٥.

أخذ اليتيم الخبيث وترك الطيّب فيكون تبدّلاً.

وإنّما يكون تبديلاً بالنظر إلى مال نفسه حيث أعطىٰ الخبيث وأخذ الجيّد.

فكان منشأ توهم الزمخشري واعتراضه على السدّي اعتبار حال الولي، والغفلة عن حال الصبي، على أنّه لو أعطى رديّاً وأخذ جيّداً من مال الصبي يصدق أنّه تبدّل الردئ من الجيّد للصبي وبدّل لنفسه.

وظاهر الآية أنّه أريد النهي عن التبدّل الخاصّ للصبي؛ لأنّ الأولياء هم المتصرّفون في أموالهم، فنُهوا عن بيع أموالهم بوكس من أنفسهم ومن غيرهم.

وحاصله: النهي من التصرّف في مال الصبي بما يضرّه، سواء كان ذلك التصرّف معاملة بالنسبة إلى نفسه وإلى غيره أو غيرها ﴿وَلاتاً كلوا أموالَهُم إلى أموالِكم ﴿ إِنّه كان حُوباً كبيراً ﴾ أي ذنباً عظيماً لمّا نهاهم أوّلاً عن أكلها مضافة الله اصرفة ، نهاهم ثانياً عن أكلها مضافة الله يتوهم أنّها إذا اختلطت بأموالهم ، واضمحلّت فيها زال عنها عنوان الحرمة .

فبيّن أنّ أكلها مطلقاً حرام، ولو اختلط منها قيراط بقنطار من المال الحلال مع عدم التمكّن من الإمتياز لصار الجميع حوباً وهو الذنب العظيم.

ومنه قوطه ﷺ «إنّ طلاق أمّ أيّوب لحوب»(١) وأكدّ عظمه ووصفه بالعظم مالغة.

وقيل: هو الإثم مطلقاً (٢)، وفي قوَّله ﷺ «إنَّ طلاق أمَّ أيّوب لحوب» معناه الوحشة، هكذا ذكره الزهري، وأنشد:

إن طريق مثقب لحوب ** (^(۲)

١ ـ تفسير الفرطبي: ج ٥، ص ٩.

٢_تفسير الرازي: ج ٩، ص ١٣٩.

٣_ لسان العرب: ج ١، ص ٣٣٨، وفيه «عن الهروي».

وقراً الحسن بفتح الحاء^(١)، وهو مصدر كالضرب، وقرأ بعضهم حاباً. والحوب والحاب كالقول والقال، وقيل: إنِّما نهاهم عن الأكل مع الضم؛ لأنَّه أفحش من الأكل مع الإختيار أفحش منه حالة الإضطرار (٢٠).

ويرد عليه أنّه قد يستغني عن ذكره حينئذٍ للإطَّلاع على حرمته بـطريق الأولويَّة، إلَّا أن يقال إنِّما ذكر توبيخاً لهم على فعلهم؛ لأنَّهم كانوا متلبِّسين بـــه فنزلت على الوصف الذي كانوا عليه توبيخاً لهم لكونه أدخل في الردع.

> وَٱبْتَلُواٱلْيَتَعَىٰحَتَّى إِذَابَلَغُواٱلنِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسَتُم مِنْهُمْ رُشْدًا فَأَدْ فَعُوٓ اللَّهِمْ أَمْوَ هُمُ أُولَا تُأْكُلُوهَا إِسْرَافَا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوْ أَوْمَنَ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَغْفِفْ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُ وفِ فَإِذَا دَفَعَتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَلَهُمْ فَأَشْهِدُواْ عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِٱللَّهِ حَسِيبًا (٣)

الثانية :قوله تعالىٰ : ﴿وَابْتُلُوا البِّيَّامَى﴾ أي اختبروا عقولهم معاشاً ومعاداً بيان آية «وابتلوا في معرفة ما ينبغي لهم أن يعرفوه والعمل به، فإنّ من لايعمل بعلمه ومعرفته فهو والجاهل سواء ﴿ حَتَّى إِذَا بَلِغُو النَّكَاحِ ﴾ أي اختبروهم إلى وقت بلوغ حدّ النكاح، وحاصله الأمر باختبارهم مرّةً بعد أخرى إلى أن ينتهوا إلى حدّ البلوغ.

> وهو حاصل بأحد أمور ثلاثة: الإنزال يقظةً أو نـوماً، والإنـبات، وبـلوغ خمس عشرة سنة للذكر، وللأنثى تسع.

وقد اختلف في البلوغ بالزمان هل يجب إتمام السنة أم يكفي الشروع فيها

۱ _ تفسير الفرطبي: ج ٥، ص ٩.

٢_ تفسير الكشّاف: ج ١، ص ٢٦٤.

٣_ النساء ١:٥.

﴿ فَإِنْ ءانستُم مِنْهُم ﴾ أي إن فهمتم من اليتامي فيما اختبر تموهم فيه ﴿ رُشُداً ﴾ أي اهتداءً إلى سلوك طريق الإستقامة.

فُسّر الإيناس بالفهم؛ لأنّه المرادمنه فقد استعير له، فإنّ الإيناس الاستيضاح، والاستيضاح طلب الوضوح، والمراد بهذا الطلب والدرك والفهم التام.

قال في الأساس: استوضحته وضعت يدي على عيني أطلب أن يتّضح لي، واستوضحت الشمس، وهو علم الشيّ بيّناً (١١)، أعني الفهم.

والإستعارة إستعارة محسوس لمعقول؛ لأنّ الرشد ممّا يعقل لاممّا يبصر، أو إستعارة معقول لمعقول إن لم يرد بالإستئناس تلك الحالة المبصرة في أمور معادهم ومعاشهم من أمور دينهم ودنياهم، بأن لايقع منهم تبذير وإسراف في إنفاقهم، ولاتضييع وغبن فاحش في معاملاتهم، ولافسق و [لا](آفجور في أمور دينهم، فإنّ الفسق مضيّعة للمال ﴿فَانَعَعُوا النّيمِم أموالهُم ﴾ على الفور من غير تراخٍ، و«حتّى» معه إنّها حتّى تكون للعطف، كقولهم: أكلت السمكة حتّى رأسها، بنصب «رأسها» على أنّه معطوف على السمكة، فيكون «رأسها» مأكولاً أيضاً.

وتكون حرف جر كقولهم: أكلت السمكة حتّى رأسِها بجر «رأسها»، و«حتّى» حينئذ بمعنى «إلى» للإنتهاء.

وقد تكون مابعدها جملة ابتدائيّة أي استثنى فيه كقولهم: أكلت السمكة حتّى رأسها، برفع «رأسها» على تقدير أن يكون «رأسها» مبتدأ، وخبره مقدّر أي مأكول، فهذا الوجه كالأوّل لايفيد الإنتهاء.

و«حتّى» هاهنا أي في الآية ابتدائيّة داخلة عـلى الجـملة، وقـد أفـادت

١ ـ لسان العرب: ج ٢، ص ٦٣٥.

٢_مابين المعفوفتين أضفناها لسياق الكلام.

الإنتهاء، فهي على خلاف ما عرفته في أكلت السمكة حتّى رأسها، فلمّاكان ذلك مخالفاً للمشهور. قال و «حتّى» مع أنّها ابتدائيّة تدخل الجملة فتفيد معنى الإنتهاء، ومثّل بذلك البيت استئنافياً للاستغراب.

ومج الماء فيه دفع، يقال: مج الماء من الفم دفعةً، فيه دلالة على قوّة جريان الدم من عروق (١) المذابح، والشكلة بفتح الشين حمرة الرائي أنّه بياض ممتزج كأنّه يشكل على الرائي أنّه بياض أو حمرة. (١)

ومنه عين شكلاء أي مختلط بياضها بحمرة، وابتدائية تدخل الجملة كقوله: فما زالت القـــتلىٰ تمـج دمـاءها بدِجلة حَتَّىٰ ماءُ دِجلةَ أَشكلُ^{٣)} تفيد معنى الإنتهاء.

و «إذا» ظرفية متضميّة معنى الشرط، وشرطها «بلغوا النكاح»، وجزاءها هي الجملة المركبّة من الشرط والجزاء، أعني «فإن أنستم منهم رشداً فادفعو اللهم أمو الهم»، «وبلغو االنكاح» كناية عن حدّ البلوغ.

فإن قلت: كيف جعلت الجملة الشرطية غاية، وغاية الشيّ ما ينتهي المغيّىٰ عند وجوده، ووجود الشرطية بصدقها لابوجود الشرط والجزاء، فإنّه لايتوقّف على وجود الشرط والجزاء، وأيضاً ما الفائدة في جعل جواب الشرط الشرطية؟ قلت: المراد بكون الجملة الشرطية غاية أنّ المغيّىٰ ينتهى.

حاصل الجواب أنّ الجملة الشرطية لها اعتباران صدق، ووجود بصدقها باعتبار الوجود الذهني، والموجود باعتبار الوجود الخارجي، وكونها غاية باعتبار الوجود لاالصدق بوجودها الخارجي، ووجودها الخارجي أن يوجد

١ ـ في جميع النسخ «العروق» والصحيح ما أثبتناه.

۲_لسان العرب: ج ۱۱، ص ۳۵۷، مادة «شكل».

٣_تفسير الكشَّاف: ج ١، ص ٤٧٤.

جزاءها في الخارج مرتّباً على شرطها.

وأمّا صدقها فهو ليس بوجود خارجي، وإنِّما هو بوجود ذهني.

وأمّا الفائدة في جعل الجملة الشرطية جزاء الشرط الإشارة إلى أنّ المقصودبالحكم الجزاء، أعنى الدفع.

وهذا مبنيّ على أنّ الشرط المعترض للشرط يعتبر مقدّماً في الحكم على ما بيّن في الأصول، لكنّه مشروط بالإستئناس و «إذا» الشرطية قيدله بمنزلة الظرف، فكأنّه قيل: وابتلوا اليتامي إلى وقت بلوغهم.

فإنّ استحقاقهم دفع أموالهم إليهم مشروط بـلمِستئناس الرشـد مـنهم وقت البلوغ.

وقرأ ابن مسعود: «فإن أحسيتم»(١)، وأصله «أحسستم» نُقلت حركة السين الى ما قبلها ثمّ حذفت.

ومنه قول أبي زبيد:

خلا أن العناق من المطايا أحسن به فهن إليه شوس^(۲) ما قبله.

فباتوا يدلجون وبات يسدي بصير بالدجى هاد عموس إلى أن عرسوا وانحت منهم قريباً ما يمس له مسيس^(٣) خلا أنّ المطايا البيت، يصف قوماً يسيرون بالليل والأسد يسير طالباً

حلا أن المطايا البيب، يصف قوما يسيرون بالليل والانسند يسمير طالبا فريسته منهم، والمراد بالبصير الهادي العموس الأسد.

والغموس بالغين المعجمة القوي، وهو في الأصل الأمر الشديد، ويجوز أن

١ ـ تفسير الكشَّاف: ج ١، ص ٤٧٤.

٢_ تفسير الكشّاف: ج ١، ص ٤٧٤.

٣_تفسير الكشَّاف: ج ١، ص ٤٧٤.

يراد كثرة غمسه في الظلام أو في الدم.

وأدلج القوم أي ساروا في أوّل الليل، والاسم الدلج والدلجة بالضم والفتح، والتعريس النزول في آخر الليل للإستراحة والنوم، والمسيس الصوت الخفي والعناق النجائب من الابل، والشوس جمع أشوس شوساء، وهو الذي ينظر بمؤخّر عينه.

وقرئ رشداً بضمتين وفتحتين ﴿وَلاتَأْكُلُوهَا إِسْرَافَاً وَبِدَاراً﴾، هما مصدران، قيل:هما في موضع الحال أي مُسرفين مبادرين(١).

وقيل: هما منصوبان على المصدريّة (٢) أي أكل إسراف، وأكل مبادرة (٢)، وقيل: على العلّيّة أي لاتاً كلوها للإسراف والمبادرة (٤).

﴿أَنْ يَكْبِرُوا﴾، قيل: إنّه منصوب المحل(٥)، على أنّه مفعول بـه، أو بـنزع الخافض، والتقدير: بدار الكبر أو الكبر.

وقيل: مجروراً بالحرف المقدّر، أو بمضاف مقدّر أي حدّر أن يكبروا، أو قبل أن يكبروا، أو قبل أن يكبروا، ويكبر بالفتح من باب علم يعلم ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيّاً ﴾ عن أكل مال اليتيم غير مضطرّ إليه ﴿ لَيُسْتَعْفَفْ ﴾ عن الأكل، وفي لفظ الإستعفاف مبالغة في العفّة ﴿ وَمَن كَان فقيراً ﴾ مضطرّاً إلى أكله ﴿ فَلْيَأْكُل بِللْعُروفِ ﴾ أي مقدار ما يضطر اليه.

وقيل: مقدار ما هو حقّ عمله فيمحافظة مال اليتيم ١٦١، وإنِّما أنَّه على وجه

١ _ جوامع الجامع: ج ١، ص ٢٣٧.

۲_کنز العرفان: ج ۲. ص ۱۰۱.

٣_كنز العرفان: ج ٢. ص ١٠١.

^{\$} ــ تفسير الكشّاف: ج ١، ص ٤٧٤. ٥ ــ تفسير الفرطبي: ج ٥، ص ٢٨.

٦ ـ تفسير الطبري: ج ٣. ص ٢٠٢.

الإقتراض من غير إسراف، فإن أيسر أعاد ما تصرّف فيه إليه.

وقيل: هوكالميتة لايتناول إلّا عند الضرورة (١١، وفي لفظ الأكل بالمعروف والإستعفاف دلالة على أنّ للوصى حقّاً لقيامه عليها.

روي أنّ رجلاً قال للنبّيّ الله قي حجري يتيماً فآكل من ماله قال: «ماكنت ضارباً «ماكنت ضارباً منه ولدك» (٢).

وعن ابن عبّاش في أنّ وليّ اليتيم قال له: أفأشرب من لبن إبله؟ قال: إن كنت تبغى ضالّتها، وتلوط حوضها، وتسقيها يوم وِردها، وتهنأ جرباها، غير مُضرّ بنسل، ولاناهكِ في الحلب(٣)، وقيل: يستحبّ بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أُموال اليّتامي ظُلُماً ﴾ (٤)، لكن التقييدِ «بظُلُماً » يُشعر بعدم النسخ.

وعن ابن عبّاس: المعنى فليأكل من مال نفسه بالمعروف حتّى لا يحوجه إلى أكل مال اليتيم (٥) ﴿ فَإِذَا نَفَعُتُم النّهِم أَمُو الْمَم فَاشْهِدُو اعَلَيْهِم وَكَنَىٰ بِاللهِ حَسيباً ﴾ الحسيب فعيل، بمعنى حاسب من الحسب، بمعنى الكفاية كقولك حسبك زيد أي كفاك، أو من المحاسبة.

«وكفىٰ» يتعدّى إلى مفعولين بدلالة قوله تعالىٰ: *وكَفَى الله المؤمِنينَ الله المؤمِنينَ الله المؤمِنينَ القتال (١٠)، وفاعله هنا إمّا «بالله» على تقدير زيادة الباء، ومفعوله الأوّل والثاني محذوفاً، و «حسيباً» حال أو تمييز، أو مفعول مطلق، وإمّامضمر أي كفى الإكتفاء،

۱ _ تفسير الطبري: ج ٣، ص ٥٩٨، ح ٨٦١٣

٢_ تفسير الفرطبي: ج ٥، ص ٣١.

٣_ تفسير الطبري: ج ٥، ص ٥٠٠، ح ٨٦٣٤

٤ ـ تفسير الفرطبي: ج ٥، ص ٢٩.، النساء ١٠٠٤.

٥ ـ تفسير الفرطبي: ج ٥، ص ٢٩ ـ ٣٠.

٦_الأحزاب ٢٥:٣٣.

و «بالله» أحدالمفعولين والآخر مقدّر، أي كفيٰ الإكتفاء الأولياء بالله.

وردٌ بأنٌ فيه حذف للموصول وهو المصدر وتبعته الصلة، وعدم مرجع الضمير وخفاء المعنى، والدليل على صحّة القول الأوّل قول الشاعر:

*كنى الشيب و الإسلام للمرء ناهياً **(١)

وحاصله: وكفى بالله كافياً في الشهادة عليكم بالدفع والقبض، أومحاسباً يوم القيامة، فاتقوا الله أن تخونوا وتتصرّفوا في مال الأيتام بغير وجــه شــرعي، معتمدين على أنّ القول قول الأولياء، لأنّهم امناء.

والقول الأمين في حكم الدنيا، وهذا وعيد عتيد وزجر شديد، وقيل: هذا يتعلّق بقوله ف«ليأكل بالمعروف» ولايسرف.

قيل: كانت الجاهليّة لاتورّث إلّا من ركب الصافنات، وضرب بالمرهفات، وطعن بالردّ ينيَّات وحمى الديار، وحاز الغنيمة، وتمكّن من أخذ الثار، ولاتورّث النساء ولاالصبيان، فلمّا مات أوس بن ثابت فنزلت. (٢)

وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْتَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِ مِ ذُرِيَّةَ ضِعَفًا خَافُوا عَلَيْهِ فَلْيَ تَقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلاً سَدِيدًا ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَلَ الْيَتَعَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِ مَا رَأَوْسَيَضَلَوْ كَسَعِيرًا (")

الثالثة:قوله تعالى : ﴿وَلِيحْشِ الذّين لو تركوا من خلفهم ذريّـة ضعافاً ﴾، يان آبة «وليخش الذيـــن «النيـــن «الضعاف»، جمع «ضعيف»، ككرام وكريم، وظراف وظريف، وقرئ من طريق لوتركوا... «والأحكام السغادة منها

۱ _ لسان العرب: ج ۱۵، ص ۲۲٦.

٢_تفسير الكشَّاف: ج ١، ص ٧٦.

٣_ النساء ٤: ٩ _ ١٠ .

الشواذضعفاء ككرماء، وضعافي كسكارى، وقرئ بإمالة الكسرة في أوّل فعله وإن كان في أوّله حرف استعلاء؛ لأنّه لمّا صعد بالحرف المعلّى وانحدر بالكسر استحبّ أن لا يصعد بالتفخيم بعد الانحدار بالكسر، ليكون الصوت على طريقة و احدة.

وأمّا من فتح فقد ذهب على التفخيم الذي هو الأصل، وأمّا من أمال في «خافوا» مع كون الخاء حرفاً مستعلياً، فقد طلب بالإمالة الكسرة التي في «خفت» فتأمّل.

وحرف الشرط أعني «لو» مع ما في خبره من الظرف والصفة والموصوف، ومن الجزاء أعنى «خافوا عَلَيْهم» صلة الموصول.

والخطاب قيل: للأوصياء (١) والمعنى أمر لهم بأن يخافوا الله ويحذروه فيعطفوا على من في حجورهم وبرأ نوائبهم كرأفتهم على أولادهم وذريّتهم، ورأفتهم بهم أوان الإشراف على الهلاك، وانفصام عُرى القيام بأمورهم من بين أيديهم، وتصوير لتلك الحالة المخيفة الهائلة التي من شأنها أنّ من تصوّرها وخطرت بباله أحجم من أن يقدم على ما يتوهّم أن يكون سبباً للرهوق بمثلها.

وقيل: هو خطاب لمن يحضر المريض ويحثّه على إنفاق ما في يده في طرق البرّ، واستغراق وصيّته متروكاته بأن يقول: إنّ ذريّتك لا يغنون عنك من الله شيئاً وأن لهم ربّاً يربّيهم كما ربّاك، فأمر أن يخشى الله من هذا القول، ويشفق على أولاده وذراريه في حال وفاته، وانقطاع تصرّفاته (٢).

وقيل: لمن يحضره ويمنعه عن أن يوصي بثلث ماله فيما عليه من حقّ الله، كحج وصلاة وزكاة وردّ مظلمة، بأن يقول له: اتق الله ولاتفعل ذلك، فإنّ وراءك

۱ ـ تفسير الكشّاف: ج ۱، ص ۶۷۸. ۲ ـ تفسير الرازي: ج ۹، ص ۱٦۱.

عيلةً ضعافاً لاطاقة لهم على الكسب، وليس لهم من رفد(١).

وعلى هذا القول لابدٌ من تحميل في توجيه ظاهر الآية، بأن يقال: إنّ المعنى وليخش الذين يخافون على أولاد الموصى وذريّته، ويجعلون ذلك الخوف عليهم ذريعة إلى منعه من الأداء لذراريهم، وجعلهم حاجزاً لهم من أن يقدموا على شيء من فعل المبرّات.

وقيل: للورثة بالشفقة على من حضر القسمة من ضعفاء الأقارب واليتامى والمساكين متصوّرين أنهم لوكانوا أولادهم بقوا خلفهم ضعافاً مثلهم هل يجوّزون حرمانهم (٢) ﴿فَلْيَتُقُوا الله ﴾ أمروا بالتقوى التي هي غاية الخشية تأكيداً ومبالغة، وختم بهاكما ابتدأ إشارة إلى أنّه يجب عليه أن لا يخلّ بها في حال من الأحوال.

فإنّ الأوّل والآخر مستوعب للجميع، ﴿وليـقولواقـولاً سـديداً﴾ القـول السديد على القول الأوّل: هو أن يتلطّفوا في القول مع اليتامى تلطّفاً تقتضيه رأفة الأُبوّة، وأن لايقولوا لهم قولاً لاير تضونه أن يقال مثله لأولادهم.

وعلى القول الثاني أن يقول الحاضرون كما قال رسول الله والمسعد: «إنّك إن تترك أو لادك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس»(٣).

وعلى الثالث أن يقولوا: وحقّ الله عليك من ثلث مالك الذي جعله الله لك، فإنّ الله تعالى كما لطف بكسيلطف بعيا لك، فإنّه ربّهم كما هو ربّك.

وعلى الرابع أن تُلطّفوا القول وتجمّلوه للحاضرين، ولاتـقولوا لهـم مـا لم يرضوه أن يقال لأولادهم من بعدهم ولوكانوا فقراء ضعفاء حاضري قسمة ميراث قومهم ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أموال اليّامي ظُلُها ﴾ (٤)، أي يتصرّفون في أموالهم سواء

۱ ـ تفسير الرازي: ج ۹، ص ١٦١.

۲ ـ تفسير البيضاوي: ج ۱، ص ۲۰۲ ـ ۲۰۳.

٣_تفسير الكشّاف: ج ١٠، ص ٤٧٨.

٤ _ النساء ٤: ١٠.

كان بالأكل الحقيقي، أو غيره على غير وجه شرعي ظالمين كحكّام السوء وقضاتهم ﴿ إِنِّمَا يَأْكُلُونَ في بُطُونِهمْ ناراً ﴾.

فإن قلت: إنّ الأكل إنّما يكون في البطن، فما فائدة قوله: ﴿ في بطونهم ﴾؟ قلت: الإشارة إلى أنّ النارستملاً بطونهم وتتمكّن منها تمكّن المظروف من الظرف على وجه لا يفصل شيء من الظرف عن المظروف، ولدفع توهّم التجوّز في الأكل.

والمرادمن النارما يجر إلى النار ويؤول إليها.

روي عن النبِّيِّ بَهِ قَالَ: «يبعث الله قوماً من قبورهم تتأجَّج أفواههم ناراً» فقيل: من هم؟ فقال بَهِ فَقَالَ اللهُ عَمَّدُ أَنَّ الله يقول ﴿ إِنَّ اللهُ يَعْلَى الْمُعْلَلُ اللهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّا عَلَى اللّهُ عَلَّا عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُولُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّا عَلَّا عَلَّا عَلَى ع

قرئ مبنيّاً للفاعل مخفّفاً من صلي فلان النار بالكسر أي احترق بها، ومبنيّاً للمفعول مخفّفاً ومشدّداً من صليت فلاناً صليته إذا حرقته.

قال الجوهري: صَلَيتَ الرجل ناراً إذا أدخلته فيهاكاً نّـه (٣) يـصلاها؛ فـإن القيته فيها القاءًكا نّك تريد إحراقه (٤).

قلت: أصليته بالألف، وصلّيته بالتشديد.

فالأوّل موافق لقوله تعالى: ﴿اصلوها اليوم ﴾(٥)، ولقوله: ﴿لايصليها إلّا الشَّق ﴾(١) ولقوله: ﴿إلّا من هو صال الجحيم ﴾(١).

١ ـ النساء ١٠٠٤.

٢_ مجمع البيان: ج ٢، ص ١٣.

٣_في المصدر : «جعلته».

٤_ الصحاح: ج ٦، ص ٢٤٠٣.

ه _ یس ۲۶:۳۳.

٦ ـ الليل ٩٢:٥١٠.

٧_ الصافًات ١٦٣:٣٧.

والثاني موافق لقوله: ﴿سوف نصليهم ناراً ﴾ (١) والسعير: فعيل بمعنى المفعول من سعرت النار بمعنى ألهبتها، وهي صفة قامت مقام الموصوف.

وحاصله: أنّهم سوف يُلقون في نار مسعّرة ملتهبة، قد اشتدّ التهابها حـتّى كأنّها نفس التسعير والإلتهاب.

> وَلَاتُؤْتُواْ السَّفَهَآءَ أَمَوا لَكُمُ الِّي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِينِمَا وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَأَكْسُوهُمْ وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلَامَغُرُ وَفَا (٢٠

الرابعة: قوله تعالى: ﴿ وَلا تَوْتُوا السفهاء أَمْوَالَكُم الَّتِي جعل الله لكم قِيَاماً ﴾ السفهاء هاهنا هم الذين لارَأيَ لهم صائباً في محافظة الأموال، قيل: أريد بهم الأولاد المبذّرون والخطاب للآباء (٣)، وقيل: النساء والصبيان والمحجور عليهم (٤).

والخطاب للأولياء بدلالة المتقدّم والمتأخّر، وإضافة الأموال إليهم لكونها من جنس أموالهم، لجواز تصرّفهم فيها، وإن كانت من أموال اليتاميٰ.

والظاهر الحمل على العموم، فهو نهي لكلّ أحد أن يؤتي أمواله من لارشدله فيضيّعها، وفي هذا حثّ على محافظة الأموال، ونهي أن يضعوها مواضع مظنّة الإضاعة.

وعن بعض السلف المال سلاح المؤمن، وعن بعضهم لأن أترك مالاً يحاسبني الله عليه، أحبّ إلىّ من أن أحتاج إلى الناس.

وعن سفيان الثوري: وكانت له بضاعة يقلّبها لولاها لتمنّدل بي بنو العبّاس

١ ـ السناء ١:٥٥.

بــــــان آيــــة «ولاتــــــؤتوا التـــــــفهاء أموالكم...» والأحكام المستغادة منها

٢ ـ النساء ٤:٥.

٣_تفسير الرازي: ج ٩، ص ١٥١.

٤ ـ تفسير الرازي: ج ٣. ص ٥٨٧ ـ ٥٨٩.

وقيل له: إنها المنديل لتدنيك فقال: لئن أدنتني من الدنيا(١) نقل صاحب الكشف: أنّ الفصيح ندل لأنّ الميم زائدة في المنديل، وهو من الندل، وهو النقل بسرعة؛ لأنّه يتقبّل الوسخ، أو تنقله الأيدي إليه للمسح به، فلقد صانتني عنها، وكانوا يقولون: اتجروا فإنّكم في زمان إذا احتاج أحدكم كان أوّل ما يأكل دينه، ولربّما رأوا رجلاً في جنازة فقالوا اذهب إلى دكانك(١).

وحكى إليَّ والدَّي عَنَّ أنَّ السيد الشريف رأى اسكندر الإستر آبادي في دمشق وكان عالماً متبحّراً، قد صبغ بياض لحيته بلون النيل لارتفاع غبار عند بيعه إليها، فلامه على ذلك فقال له: هذا أحبّ إليّ من أن يعلوها تراب أبواب الملوك معتكفاً عليها طمعاً في صلاتهم لتصانيف صرفت فيها عمري، ولربّما أعاتب عليها بل أعاقب.

ويؤيد القول بالعموم قوله تعالىٰ: ﴿التي جعلها الله لكم قياما ﴾، أي تقومون وتنتعشون بها وتكون سبباً لنظام أحوالكم، وعلّة لانتعاشكم، ومعينة على طيب معاشكم، ومحسّنة لأثاثكم ورياشكم، وفي هذا الوصف تعليل للنهي عن الإيتاء. والقيام في الأصل قوام، وهو مايقام به، كملاك الأمر لما يملك به.

وقيل: إنّه لمّا قال: ﴿وءاتوااليتامي أموالهم﴾، ﴿و آتواالنساء صدقاتهن ﴾ بيّن بهذه الآيات أنّه إنّما يجب الإيتاء إذاكانوا من ولاية أخذ المال(٣).

وروي أنّ رجلاً دفع مالاً إلى إمرأته، فدفعته فيما لايرضي الله فنزلت (٤). ﴿ وَارْزُقُوهُم فيها واكسُوهُم ﴿ جيّ به «في»، ولم تؤت بالباء، أو به «من»، ليشير إلى أنّه ينبغى أن يكتسب بالأموال، فتجعل مكان الرزق والكسوة، إنّما جمع

١ ـ تفسير الكشّاف: ج ١، ص ٤٧٢.

٢ ـ تفسير الكشّاف: ج ١، ص ٤٧١ ـ ٤٧٢.

٣_تفسير الرازي: ج ٩، ص ١٤٩.

٤ _ لسان العرب: ج ٥٠، ص ٢٢٣ _ ٢٢٤.

في الكسوة بين هذه الأشياء الثلاثة نظراً إلى الغاية، فإنّ الكسوة للناس، وغايته أحد الأُمور الثلاثة.

بل ربّما يكون الناس للمجموع، والمستفيض في الكسوة كسر الكاف، والضمّ لغة، والجمع الكُسىٰ بالضمّ، ويقال كسوته إذا ألبسه ثوباً، والكاسي خلاف العاري وجمعه كساة بضمّ الكاف، ومنه قولهم: أمّا قوماً كساة وعراة.

وفي الحديث: «أنّ الكاسيات العاريات المائلات الميّلات الايدخلن الجنّة»، جمع كأسه بمثابة جزائه لهما.

والرزق ما يأكله الحيوان، والكسوة ما يستر ويسكن به عن الحرّ والبرد، ويكون له زينة بين الناس ﴿وقولوا لهم قولامعروفاً ﴾، أي عدوهم عدة حسنة بأن يقال لهم: إن صلحتم ورشد تمسلمناكم أموالكم، ويقال لهم: إنّما منعنا أموالكم عنكم حفظاً لها رأفة بكم.

وقيل: قولوا للأهل والأولاد أنّ هذه الأموال عوان وستنتقل منّا إليكم (١)، وقيل: قولوا لهم: إن ربحنا أعطيناكم وإن غنمنا في غزوتنا أحظظناكم (٢).

وقيل: هو أن يقال لمن لايجب عليه نفقته: عافانا الله وإيّاك، وبارك الله لك، فتح الله عليك، وكلّ قول تسكن عنده النفس، واطمأنّت لحسنه عقلاً وشرعاً، فهو قول معروف (٣).

وأنت خبير بأنّ ما ذكرناه من الأقاويل بعض منها ناظر إلى التفسير الأوّل، أعنى كون الخطاب في ﴿ولاتؤتواالسفهاء ﴾ للأولياء.

وبعض إلى الثاني، والأمر أعني قوله: ﴿وارزقوهم﴾ على الأوّل للوجوب،

١ ـ تفسير الفرطبي: ج ٥، ص ٢٤.

٢ ـ تفسير الكشَّاف: آج ١، ص ٤٧٢.

٣_تفسير الكشّاف: ج ١، ص ٤٧٢.

والثاني للمندوب.

وقرئ في «السفهاء أموالكم» بهمزتين، أعني حمل الخطاب على العموم، في «السفهاء أموالكم» بهمزتين، أعني حمل الخطاب على العموم، فيكون تفسير القول المعروف بأن يقال لهم: إن رشدتم وأصلحتم سلمنا إليكم أموالكم، فإنمامنعنا أموالكم عنكم حفظاً لها ناظراً إلى المأمور بهذا القول الأولياء، والمقول لهم اليتامئ أو النساء.

وتفسيره بأنّ هذه الأموال عوان وستنقل منّا الِيكم، ناظراً إلى أنّ المخاطب به المورثون، والقول لهم الوارثون.

وتفسيره بإن ربحنا أعطيناكم، وإن غنمنا أحظظناكم، ناظراً إلى أن يكون المخاطب المأمور بالقول أهل الثروة والغزاة، والمقول لهم الفقراء.

وتفسيره بقول عافانا الله وإيّاكم وماأشبه ذلك، ناظراً إلى أن يكون المقول له ممّن لايستحقّ العطيّة، والخطاب بعبارة النص ودلالتها يشمل الجميع.

وقرأ بعض بإثبات الهمزة الأولى، وتليين الثانية، وبعض بالعكس.

وفي «قياماً» قيّماً، لعوذاً بمعنى عياذاً، والقلب في قيّماً على الشذوذ؛ لأنّ قلب الواو ياء في قياماً لإنكسار ما قبل الواو، واعتلالها في الفعل، ووقوعها قبل ألف زائدة، وقربها عن الظرف، فإذا سقط شيء من هذه الأمور فاعتلالها يكون على الشذوذ.

وقرأ بن عمر: «قواماً»(١) على الأصل.

فإن قلت: مع اشتراك الآيات المذكورة في الأحكام المتعلّقة باليتامي هل تجدلكلّ واحدة من الآيات اختصاصاً بحكم من الأحكام.

قلت: نعم أمّا الأولى أعني قوله ﴿وءاتوااليتامي ﴾ إلى آخر الآية، فإنّ فيها دلالة صريحة على وجوب إيتاء الأيتام أموالهم نقيرها وقطميرها، وحرمة

أحكام اليتامي

التصرّف فيها بغير وجه شرعي، بل يجب على من كان في يده شيء منها أن يردّه إليهم بعينه، ولا يجوز له أن يبدّله بمثله من ماله ولو كان مساوياً له كميّةً وكيفيةً وقيمةً.

فلوفعل ذلك أثم، وترتّب على فعله من كونه مر تكباً ذنباً عظيماً يستحقّ به دخول جهنّم، ولن تبرأ ذمّته من تلك التبعة، إلّا أن يبرأهاربّ المال في حالة البلوغ والعقل والرشد.

وأمّا الثانية أعني قوله: ﴿وابتلوا اليتامى ﴾ إلى آخره، فإنّ فيها دلالة على وجوب اختبارهم على الأولياء والأوصياء، قبل الإعطاء، فلو أعطوهم الأموال قبل الإختبار أثموا بتركهم المأمور به، ولوأ تلفوا أموالهم بجهالة وعدم رُشد ضمنها من سلّمها إليهم، لإيقاعها إيّاها في معرض التلف و تفريطه في محافظة أمانته، وعلى وجوب الإيتاء بعد الإختبار وفهم الرشد منهم.

فلو أمسكوها غب ذلك لكانوا عاصين في ذلك، فلم تصحّ منهم الصلاة إلّا في آخر الوقت بعد طلب الأرباب.

ولو تلفت في أيديهم وجب عليهم ردّ المثل في المثلي والقيمة في غيره، وفيها أيضاً دلالة على إلحة الأكل منها للأولياء والأوصياء بقدر الحاجة على مقدار العمل فيها بما يحفظ المال، وينمّيه، وقيل: استحباب الإشهاد عليهم عند اعطائهم الأموال(١).

وأمّا الثالثة أعني قوله تعالى: ﴿وليخش الذين ﴾ إلى آخر الآية، ففيها دلالة على حرمة ترغيب المورّث على التصرّف في ماله بما يتجاوز الثلث أن يحيف على الورثة.

وفيها أيضاً زيادة ترهيب من التصرّف في أموالهم بتلف على ما في الآية

۱ ـ تفسير الفرطبي: ج ٥، ص ٣٠.

الثانية، يظهر ذلك للمتيقظ بأدنى تأمّل.

وأمّا الآية الرابعة أعني: ﴿ولاتؤتوا السفهاء أموالكم ﴾ ففيها دلالة على المنع من إعطاء الرجل مال نفسه لمن اطّلع على سفهه بدلالة النص.

فإن قلت: ما الفرق بين عبارة النص و دلالتها؟

قلت: قدسبق بيانه في المقدّمة عند تقسيم اللفظ بإعتبار الدلالة إلى العبارة والإشارة، والدلالة والإقتضاء، فتذكّر له.

ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلَاعَبْدًا مََنْلُوكَا لَاَيَقْدِرُ عَكَ شَيْءٍ وَمَن رَّ زَقْنَهُ مِنَّارِ زَقًا حَسَنَا فَهُوَيُ نَفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَفَرًّا هَلْ يَسْتَوُ، كَأَ الْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْتَرُهُمْ لَاَيْعَلَمُونَ (١)

> بيان أية «ضرب الله مسئلاً...» والأحكسسام المستفادة منها

الخامسة: قوله تعالى : ﴿ ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً ﴾ قال المبرّد: المثل قول سائر يشبّه به حال الثاني بالأوّل، والأصل فيه التشبيه، فقوله: مَثُلَ بين يديه إذا انتصب، معناه أشبه الصورة المنتصبة، فحقيقة المثل ما جعل كالعلم للتشبيه بحال الأوّل،

كقول كعب بن زهير:

كانت مواعيد عرقوب لنا مثلاً وما مواعيده إلّا أباطيل فمواعيد.

وقال ابن السكّيت: المثل لفظ يخالف المضروب له ويوافق معناه معنى ذلك اللفظ، شبّهوه بالمال الذي يعمل عليه غيره.

وقال غير هسميّت الحكم القائم صدقها في المعقول مثالاً لانتصاب صورها في العقول، مشتقّة من المثول الذي هو الإنتصاب.

۱ ـ النحل ۱۹:۵۷.

وقال إبراهيم النظام: يجتمع في المثل أربع لايجتمع في غيره من الكلام إيجاز اللفظ، وإصابة المعنيٰ، وحسن التشبيه، وجودة الكناية.

وقد يطلق على الصفة فيقال مثلك ومثل فلان، أي صفتك وصفته، ومنه قوله تعالى: ﴿مثل الجنّة الّق وعد المتقون ﴾ (١)، أي صفتها، ولمّاكان المثل مشتملاً على التشبيه قال تعالى: ﴿فلاتضربوا لله الأمثال ﴾ (١)، أي فلاتشبهوا الله بشيء، مع ظهور المغايرة الكليّة بينه وبين جميع ما عداه، فإنّه إذا ظهرت المغايرة بينه وبين ما تخذتموه شريكاً له من أولي العلم بين ﴿والله يعلم وأنتم لاتعلمون ﴾ (١) ﴿فلاتضربوا لله الأمثال ﴾، فإنّ ضربها موقوف على العلم بين المثل والمضروب له، فلمّا انتفى عنهم مطلق العلم بضرب المثل، ولمّا نفى عنهم صحّة ضرب المثل لعدم العلم به قال ﴿ضرب الله مثلا ﴾ (١) تعليماً لهم و تبييناً لكونهم لايستطيعونه، فإنّهم قد ساووا فيه بين من قد تباينا بينونة بيّنة ﴿عَبْداً مُلُوكاً لايقدِرُ على شيء ﴾ الظاهر أنّ «عبداً» بدل من «مثلاً»، وقيل: إنّه مفعول أوّل «لضرب» و «مثلا» مفعول ثان، على تضمين الفعل معنى الجعل.

ووصف العبد بكونه مملوكاً؛ لأنّه قد يطلق على الحرّ أيضاً فاحترز به عنه، ووصفه بعدم القدرة على شيء أصلاً احترازاً عن المكاتب والمدبّر.

والظاهر أنّه إحترازاً أيضاً عن العبد الحري الكيّس الحاذق الجيّد الخدمة القادر على أصناف من أنواع الخدمة والمعونة لمولاه، فإنّ القن قد يكون متّصفاً بهذه الأوصاف.

﴿ وَمَنْ رِزِقْنَاهُ مَنَّا رِزِقاً حَسنا فَهُوَ يَنفق مِنْهُ سرّاً وجَهْراً ﴾ المـوصول فــي

١ ـ الرعد ١٣:٥٣.

٢_التحل ١٦:٧٤.

٣_ آل عمران ٦٦:٣.

٤ ـ النحل ٢١:٥٧.

محل النصب عطفاً على «عبداً» أي ضرب الله مثلاً عبداً موصوفاً بما عرفت، وحرّ غني كريم قد رزق رزقاً طيباً وافراً تميّزاً وهو ينتفع منه وينفع به ﴿ هَلْ يَسْتَوُون ﴾ ، أي جماعة العبيد المحجورين عن التصرّف فيما ينتفع به العاجزين عن النفع لأنفسهم فضلاً عن أن ينفعوا غيرهم، وجماعة الأحرار الأغنياء الكرام ذوي النفع والعطاء، فلمّا استفهم عن المساواة بينهما، ومن المعلوم القطعي، فكا نّه قد أجيب بعدم الاستواء فقال ﴿ الحمدُ اللهِ ﴾ ، أي حيث أنّ جميع المحامد راجعة إليه ﴿ بَلْ أَك تَرهُم لايعُلْمُونَ ﴾ أنّ جميع المحامد راجعة إليه ﴿ بَلْ أَك تَرهُم لايعُلْمُونَ ﴾ أنّ جميع المحامد راجعة اليه وبل أكترهم لايعُلْمُونَ ﴾ أنّ جميع المحامد راجعة الله وبل أكترهم لايمئلك لنفسه ضرّاً ولانفعاً فضلاً أن ينفع غيره ويضرّه.

ضَرَبَ لَكُم مَّثَلَا مِنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُم مِن شُركَآءَ فِي مَارَ زَفْتَكُمْ فَأَتُهُ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْأَيْتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُوكَ (١)

السادسة: قوله تعالى: ﴿ ضَرَبَ لَكُمْ مثلاً من أَنفُسِكُمْ ﴾، أي أورد لكم مثلاً بأشياء من أقرب الأشياء إليكم، وهي الأحوال المختصة بأنفسكم، الذي من شأنه أن لا يخفى على أحد منكم، لقربه من كلّ أحد منكم على السواء، لا يختص ببعض دو نبعض وهو ﴿ هَلَ لَكُم مِن ماملكت أَعانُكم مِن شُرَكاء ﴾ الإستفهام للتقرير، أي ليس لكم فيما تملكونه شركاء البتّة و «من شركاء» في محلّ الرفع بالظرف، أعني لكم و «من» في «شركاء» زائدة، وفي «ما ملكت أيمانكم» تبعيضيّة، والجملة حال

بيان آية «ضرب لكم مثلاً من أنـــفسكم...» والأحكــــام المستفادة منها

۱ ـ الروم ۲۸:۳۰.

من «شركاء» كانت قبل التقديم وصفاً له ﴿ فِي مَا رِزقنَاكُم ﴾ متعلّق بدهركاء» ﴿ فَأَنْتُم اللّهِ سَوَاء الله عَلَق بده وسواء الله عَلَق بده ودفيه الله متعلّق بدسواء الله أي ذوواسوية فيه.

والجملة الإسميّة واقعة موقع الفعليّة جواباً للإستفهام أي فتستووا فيه. فإن قلت: لِمَ عدلَ عن الفعليّة إلى الإسميّة.

قلت: للدلالة على الثبوت أي تكون تلك المساواة ثابتة متحققة فيه واقعة موقعها، وذلك لأنّه قد تحدث المساواة لعلّة أجنبيّة، فتقع تلك المساواة في غير موقعها، وذلك قد تكون من أشراط الساعة.

واليه الإشارة بقوَّله ﷺ حين قال له السائل فأخبرني عن أماراتها: «إذا ولدت الأُمّة ربتها»(١).

ومنها «أن ترى الحفاة العراة رعاة الشاء يتطاولون في البنيان» (٢) و «تخافونهم » حالاً من واو فيستووا المقدّرة، ويجوز أن يكون حالاً من واو مستوون المقدّر؛ لأنّ قوله: «فأنتم فيه سواء» في معنى ذوو سواء أي مستوون.

والحاصل: أنّه كما لاتجدون من أنفسكم الرضا بكون عبيدكم ومواليكم شركاء لكم فيما أوتيتم من الرزق، وخوّلتم فيه من الأموال، فلا يكون للمولى فضل على العبد فيه، وتأبى أنفسكم ذلك وتعدّونه ظلماً فاحشاً، مع أنّكم مستوون معهم في العبوديّة لمالك الملك فبالحري أن لايرضى الملك المالك الذي بيده الملك، وجميع من عداه من المكوّنات ملك له أن يكون شيء منها شريك له، ولاينبغي لأحدمنكم أن يعتقد ذلك بقلبه.

ويجب عليه أن يدفعه بيده ولسانه لظهور أن لاظلم أفحش منه، وإزالة الظلم

۱ _ كنز العمال: ج ۱۶، ص ۲۳۷، ح ۳۸۵۹۲، ۳۸۳۹۶.

۲_کنز العمال: ج ۱۶، ص ۲۶۰، ح ۳۸۵۵۳.

على من يستطيع تلك الإزالة واجبة عقلاً وشرعاً ﴿كَذَٰلِكَ ﴾، أي تمثيلاً مثل ذلك التمثيل، أو تفصيلاً مثل هذا التفصيل ﴿نُفَصَّلُ الأَياتِ ﴾ نبيّن الحجج والدلائل، فإنّ في التفصيل توضيح لما أبهم وأجمل ﴿لقوم يَعْلَمُونَ ﴾، أي يستعملون عقولهم فيما خُلقت لأجله من الإستدلال على النظر القاطع على وجوب وجود الصانع وحدائيته، وصفات جماله وجلاله.

فإن قلت: ما وجهمناسبة هذين الآيتين لهذا الباب؟

قلت: ما المسئوول عنه أعلم من السائل، ولكنّي بعد اجالتي مكتب الفكر ولرؤية في ميدان التدبّر والتأمّل ألقي في روعي أنّ منطوقها يدلّ بعبارة النص على عدم المساواة بين المالك والمملوك.

فإنّ هذا الحكم أعني عدم المساواة مستفاد من نظم الآيتين، وهما مستوفيان له، ويدلّ بالإشارة على حرمة تصرّف المملوك في مال المالك لعمدم المالكيّة.

فإن منطوقها يدل على تلك الحرمة بالإلتزام، والآيتان ليستا مسوقتين للدلالة على تلك الحرمة، ولامعنى بدلالة الإشارة إلا أن يكون الحكم ثابتاً بنفس النطم، والنظم غير مسوق له، وإذا دلّتا على حرمة تصرّف غير المالك في ماله دلّتا على حرمة تصرّف الأوصياء والأولياء بدلالة النص.

وذلك لأنّه علّة حرمة تصرّف غير المالك انتفاء المالكيّة، فأنا وجدت تلك العلّة تحقّق الحكم أعني الحرمة، وهي موجودة في مال اليتيم بالنسبة إلى الأولياء والأوصياء، فتدلّ الآيتان بدلالة النص على حرمة تصرّفهم في مال اليتيم؛ إذ لأعني بدلالة النص إلّا دلالة اللفظ على الحكم في شيء يوجد فيه معنى يفهم كلّ من يعرف اللغة، أنّ الحكم بالحرمة في المنطوق لأجل ذلك المعنى، نحو "فلاتقل

لهم أُفَّ ﴾ (١)، فإنّه يدلّ على حرمة الضرب، فالضرب شيء يوجد فيه الأذى، والأذى هو معنى يفهم كلّ من يعرف اللغة أنّ الحكم بالحرمة في المنطوق وهو التأفيف لأجله.

هذا قصارى ما أدّى إليه فكري القاصر، وفكري الفاتر، وأنّي لاأعتذر إلى من وقف على خلل الزلل أن يقبل من وقف على خلل الزلل أن يقبل الإعتذار، فإنّي في عَشر قدضعفت فيها القوى، وعصر قد استولى فيه الجهل على الحُجى.

ولقد أحسست من حسّي خمود شرارات سقط زَند الذهن الوقّاد، وأوجست من حدسي جمودنفاهات سقط زند صراف الطبع النفاد، فأنكرت نفسي حيث وجدتها تعرّت من لباس الحذاقة والذلاقة، وتجلببت بجلباب العتاوة والفهاهة، فكأنّى المخاطب بقول الشاعر:

وقدكان من حقها أن تهن فلاهي أنت والأأنت هي فها تشتهي غير أن تشتهي وهنت عزائمك عند المشيب وأنكرت نفسك لمّاكبرت وأن ذكرت شهوات النفس

* * *

١ _ الإسراء ٢٣:١٧.







المعطايا

عَ فِيهُ ثَلَاثُ إِيَّاتُ







لِسُ مِاللَّهِ الزَّهُ إِلزَّهُ إِلزَّهُ إِلزَّهُ إِلَّا إِنَّ الزَّهُ إِلَا الزَّهُ إِلَّا الزَّهُ الزَّهُ ال

لَن تَنَالُوااَلْبِـرَّحَتَّىٰ تُنْفِقُواْمِمَّاتُحِبُّو ﷺ وَمَاتُنْفِقُواْمِن شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِـعَلِيمٌ (١)

الأولى: قوله تعالى: ﴿لن تنالوا البرّ ﴾ ، إمّا للحقيقة أي تنالوا حقيقة البرّ ، بيان آية «لن تسلوا البرّ ...» والعهد الذهني أي البرّ المعهود، وهو الذي يكون بمكانةٍ من الله ، والذي هذا الوجه والأحكام أيضاً على تقدير أن يكون اللام للعهد.

والوجه الأوّل أخصّ، فإنّ ما يصير به المنفق بارّاً لابدّ أن يكون له مكانة من الله ، أي يكون مقبو لاً عنده تعالى ، وليس كلّ ماكان مقبو لاً عند الله يصير به المنفق من الأبرار أي لن يكونوا أبراراً.

وقد يقال للإستغراق أي لن تحوزوا البرّ بحذافيره، أي تدركوا جميع أقسام البرّ، ولن تلحقوها ، بمعنى أنّه قد يلحق شيً من البرّ ببعض الأعمال الذي هو غير انفاق المحبوب.

وأمّا نيل جميع أفراد البرّ وحوزها إنّما يتغيّر بإنفاق المحبوب، وإنّما عبّر عن الإدراك واللحوق بالنيل ليشير إلى علق البرّ وارتفاع مكانه وسموّ شأنه، قيل:

۱ _ آل عمران ۲:۹۲.

المراد بالبرّ الخير (١)، وهذا الوجه أعم من الثاني والثالث، وبين الشالث والرابع تباين؛ لأنّ كلّ منها إنّما يحصل في الدنيا والرابع إنّما يحصل في الآخرة. وقيل: الطاعة (١)، وقيل: التقوى (٢)، وقيل: الجنّة (١).

وهذا تنبيه على سلب التوفيق عمّن يتحرّى الكذب، فإنّه لايوفّق للـتوبة، قيل: قال بعض الناصحين لبعض الكاذبين هلّا تبت عن الكذب؟ قال: لو تحنّكت به لم تنس حلاوته.

﴿ حَتّى تنفقوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ ، أي المحبوب الذي من أمو الكم أو بعض الذي أحببتموه من أمو الكم ، ف «من» إمّا بيانيّة ، أو تبعيضيّة.

قال القشيري: فمن أراد البرّ فلينفق بعض ما يحبّه، ومن أراد البارّ فلينفق جميع ما يحبّه، وقيل: إذا لم تُقبل إلى البرّ إلاّ بإنفاق محبوبك، فمتى تصل إلى البارّ إذا كان محبوبك، وأنت تؤثر عليه شيئاً من حظوظك، فمن أنفق محبوبه في الدنيا وجد مطلوبه من المولى، ومن كان مربوطاً بشيء من حظوظ نفسه لم يلحق السابقين المقرّبين عند ربّه، ولم يشق غبار (١) المفردين في ميدان قربه.

۱ ـ تفسير الرازي: ج ۸، ص ۱۱۸.

٢_ تفسير الفرطبي: ج ٤، ص ٨٦.

۳۔ تفسیر الفرطبی: ج ٤، ص ٨٦.

٤ ـ تفسير الفرطبي: ج ٣، ص ٣٤٥.

٥ _ مشكاة المصابيح: ج ٣، ص ٢٤، ح ٤٨٢٤.

٦ ـ في نسخة «ج» عناء.

كتاب العطايا كتاب العطايا

قيل: إنّ أبا طلحة الأنصار سي الله عند الأنصار مالاً، فجاء إلى رسول الله الله عند نزول الآية وقال: يا رسول الله إنّ أحبّ أموالي بئرحاء فضعها يا رسول الله حيث أراد الله وأنها صدقة الله أرجوا برّها وذخرها عند الله، فقال: «بخ بخ ذاك مال رابح أو رائح» (١) بئرحاء (٢) اسم أرض كانت له، وكأنها فيعل من البراح وهي الأرض المنكشفة الظاهرة. (٣)

وقيل: شيوخ مكّة يروونها بيرحا، فإن صحّ فهي مضافة إلى حاء و حاء قبيلة (٤).

وفي المغرب: بستان لأبي طلحة بالمدينة مستقبل مسجد النبي المنتى وكان يدخله الله ويشرب من مائم الله ويقول: «بخ بخ ذاك مال رابح أو مال رائح فإني أرى أن تضعها في الأقربين»، فقال أبو طلحة: إفعل يا رسول الله فقسمها في أقاربه (٥).

ونزل بأبي ذر ضيف فقال للراعى ائتني بخير إبلي فجاءه بناقة مهزولة ، فقال خنتني فقال: وجدت خير الإبل فحلها ، فذكرت يوم حاجتكم إليه ، فقال: إنّ يوم حاجتي إليه ليوم أوضع في حفرتي (١).

وعن ابن عبّائش ﷺ: المراد به مال الزكاة ، وعن مجاهد والكلبي: هذه الآية

_

١ ـ تفسير البيضاوي: ج ١، ص ١٧٠.

٢ ـ بترحاء: بالحاء المهملة، ويفال بيرحا، بفتح الباء بغير همزة، وبيرحاء بالمد، وبيرَحا بفتح الباء، والراء، والماء، والموسد، وبريحا بفتح الباء، وكسر الراء، وياء ساكنة، وحاء مفصورة اكل ذلك قد روي في لسم هـذا الموضع: وهو أرض كانت لأبي طلحة بالمدينة قرب المسجد ويعر ف بفصر بني جديلة: معجم البلدان: ج١، ص ٢٩٩.

٣_لسان العرب: ج ٢، ص ٤٠٩ و ٤١٢.

٤_ لاحظ معجم البلدان: ج ١، ص ٢٩٩ و ٥٢٤.

٥ _ لايوجد لدنيا كتابه: لاحظ تفسير بن كثير: ج ٢، ص ٥٩٧.

٦ ـ تفسير الكشاف، ج ١، ص ٣٨٥.

منسوخة بآية الزكاة(١).

وعن الحسن: كلّ إنفاق يبتغي فيه المسلم وجه الله حتّى التمرة ينال بها هذا البرّ (۲)، عن عطا المعنى: لن تنالوا شرف الدين والتقوى حتّى تتصدّقوا وأنتم أصحّاء أشحّاء (۲) ﴿ وَمَا تُنفقوا من شيءٍ فإنّ الله به علم ﴾ يعلم كمّيته وكيفيّة إخراجه، فيجازيكم على مقدار لفاقكم، وعلى ما تنويه في ذلك الإنفاق.

وفي هذه الآية دلالة على اعتناء الشارع بشأن الصدقة، وعلى استحبابها، وأنّها عندالله بمنزلة، وأنّه ينبغي أن يتحرّى المتصدّق في صدقته ماكانت النفس إلى اقتنائه أميل، وأنّ الصدقة في حال الحياة يربو فضلها عليها بعد مماته إذا أوصى بإخراجها من ماله بعد وفاته كما نصّ عليه الحسن.

ولعلّه اقتبس ذلك من الخطاب في قوله «تنفقوا وتحبّون»، ويعلم من أمر رسول الله على أباطلحة وقسمته إيّاها على أقاربه، فضل وقوعها في الأقارب، ويؤيّد ذلك قوله تعالى ﴿والاقربين بالمعروف.﴾ (٤).

> وَأَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا الزَّكَوٰةَ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرَضًا حَسَنَاْ وَمَا تُقَدِّمُوا لِإِنْفُسِكُم مِّنْ خَيْرَ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَخَنْرًا وَأَعْظَمَ أَجَرَأُ وَاسْتَغْفِرُ وا اللَّهِ ۖ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (٥)

بيان آيسة والميواالطلاة...» الثانية : قوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاوِةَ ﴾ المفروضة ﴿ وَءَاتُوا الزكاوة ﴾ والأحكساء الواجبة، وقيل: المرادصدقة الفطر (١٠).

المستفادة منها

۱_تفسير الفرطبي: ج ٤، ص ٨٦

۲ ـ تفسير الرازي: ج ۸، ص ۱۱۸. ۳ ـ تفسير الفرطبي: ج ۶، ص ۸۹.

٥ ـ المزمل ٢٠:٧٣.

٦ ـ تفسير الفرطبي: ج ١٩، ص ٣٩.

كتاب العطايا ٣٠٤

وعن ابن عبّاس: الطاعة والإخلاص لله في العمل (۱)، ﴿ وَأَقْرَضُوا الله قَرْضًا لله قَرْضًا فَيها مِناً ﴾ أمر بالصدقة المستحبّة، وسمّيت قرضاً إيماء إلى تحقق جزائها حمّاً وترغيباً فيها، وقيل: هوشامل لجميع الطاعات (۱)، والمراد بالحسن الخالص لوجه الله ﴿ وَمَا تُقَدِّمُوا لاَ فُسُرِكُم ﴾ ، أي لأجل من أنفسكم ﴿ مِن خَيْرٍ ﴾ ، أي من صدقة وبرّ وإحسان، وقيل: من عمل صالح (۱) ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ الله ﴾ خبر للمبتدا أعني «وما تقدّموا » ﴿ هُو خيراً وأعظم أَجْراً ﴾ الضمير للفصل «وخيراً » منصوب على أنّه مفعول ثان لا «تجدوه» ﴿ واستغفروا الله ﴾ بعد أعمالكم الصالحة معترفين بعد إصدارها بالتقصير لئلايلحقكم تشبيهاً شيء من العجب ﴿ إِنّ الله غفورٌ ﴾ لمن استغفر.

عن النَبِّيِّ ﷺ أنّه قال: «قال الله تعالى يا ابنَ آدم: إنّك ما دعو تني ورجو تني غفرت لك على ما فيك و لا أبالي ، يابنَ آدم لو أتيتني بـقُراب الأرض خـطايا ، ثمَّ لقية في لاتشرك بي شيئاً لأتيتك بقُر إجها مغفرة » (٤).

وعَنه ﷺ : « من لزم الاستغفار جعل الله له من كلّ ضيق مخرجاً ، ومن كلّ هم فرجاً ومن كلّ هم فرجاً ومن كلّ هم فرجاً

وعَنه ﷺ: «ما أصرٌ من استغفر ذنباً وإن عاد في اليوم سبعين مرّ ةُو استغفر غفر اللهُ له»(١) ﴿ رَحيمُ ﴾ لمن استرحم.

عن عامر الرامي قال: بينانحن عند رسول الله و إذا قبل رجل عليه كساء وفي يده شيء قد التفّ عليه، فقال: يا رسول الله إنّي مررت بغيضة شجر، فسمعت فيها أصوات فراخ طائر، فوضعتهن في كسائي، فَهُنّ أولاء معي، فقال المنتقات:

_

١ ـ تفسير الفرطبي: ج ١٩، ص ٣٩.

٢ ـ تفسير الماوردي، ج ٦، ص ١٣٤.

٣_تفسير الطبري، ج ١٢، ص ٢٩٥.

٤ ـ مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٧٢٣، ح ٢٣٣٦.

٥ _ مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٧٢٣، ح ٢٣٣٩.

٦ ـ مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٧٢٣، ح ٢٣٤٠.

«ضعهُنّ»، فأبت أمّهنّ إلاّ لزومهنّ، فقال على المُعجبون لرحم أمّ الأقراخ فراخها فوالذي بعثني بالحقّ لله أرحم من أم الأقراخ بفراخها. إرجع بهنّ حتى تضعهنّ من حيث أخذتهنّ وأمّهنّ معهنّ» فرجع بهنّ (١).

وعد الله الله الله الخلق كتب كتاباً ، فهو عنده فوق العرش إنّ رحمتي سبقت غضبي (۱).

لَيْسَ الْسِرَّأَن تُوَلُّواْ وُجُوهُكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ
وَلْكِنَ الْسِرَّمَنْ اَمْنَ اِللَّهِ وَالْيَوْمِ الْلَّخِرِ وَالْمَلَٰكِكَةِ
وَالْكِتَبِ وَالنَّبِيِّنَ وَ الْمَالَ عَلَىٰ حُبِهِ ذَوِى الْقُرْبَ
وَالْكِتَبِ وَالْسَكِينَ وَانِي الْمَالَ عَلَىٰ حُبِهِ ذَوِى الْقُرْبَ
وَالْيَتَعَىٰ وَالْسَكِينَ وَانِنَ السَّبِيلِ وَالسَّلِيلِينَ وَفِي
الْوَقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَوْةَ وَ الْقَ الزَّكُوةَ وَالْسَكِيلِينَ وَفِي
إِذَا عَهَدُ واْوَأَلْصَنبِرِينَ فِي الْبَأْسَآءِ وَالضَّرَّآءِ وَحِينَ الْبَأْسِ الْوَلَيْكِ هُمُ الْمُتَقُونَ (٣)

الثالثة : قوله تعالى : ﴿ليس البرّ أن تولّوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ﴾ إلى آخره وقد مرّ تفسيرها.

أللهم اجعل الحمدللة وحده فاتحة أقوالنا والصلاة والسلام على من لانبي بعده خاتمة أحوالنا وقد فرغ من تزبير المجلّد الأوّل من تفسير آيات الأحكام الفقير الحقير المحتاج إلى رحمة الله الملك الصمد اسحاق بن محمّد في أوّل عشر الآخر من شهر رمضان المبارك سنة ثلاثين بعد الألف.

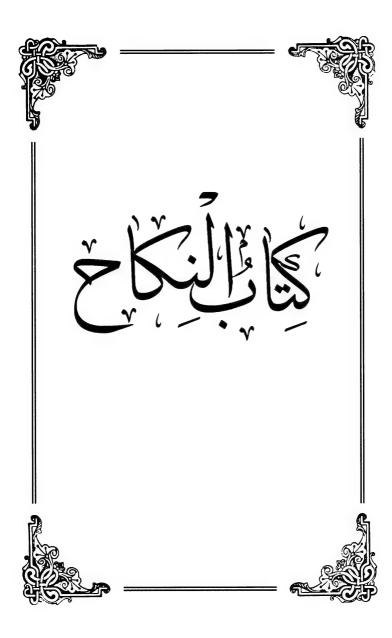
بيان أية «ليس البرّ أن تولّوا...»

والأحكـــــام المستفادة منها

١_ مشكاة المصابيح: ج ٢. ص ٢٣٤٠. ح ٢٣٧٧.

٢_ مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٧٣١، ح ٢٣٦٤.

٣_ البفرة ٢:١٧٧.





بِسِمِ اللَّهِ الزَّهُ فِي الزَّهِ لِيَ

وبه نستعين أن أزين ما زُينت به صدور الطروس وأبيّن ما كشف به غيهب(۱) الدين عن خدور النفوس، حمد حكيم أحكم أحكام الشريعة بالدلائل المستنبطة من السنّة والكتاب، وشكر كريم علّم العلماء الحكمة، و آتاهم فصل الخطاب فزينوا بياض صفحات وجنّات القراطيس بسواد مداد الأقلام، وبيتوا بيتات النواميس(۲) على حافات سافات الكراريس على أحسن وجه وأبين نظام.

وأحسن ما قرطت (٣) به آذان الأفهام، وأسقى ما أثنى بـه كـلام صلوات تقرئ، وتسليمات تترى على روضة مرقد البدر التام وسيّد الأنام ونور الظـلام محمّد بن عبد الله عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأكمل السلام من يومنا هذا إلى يوم القيام.

كتابالنكاح

لفظه في الشرع دائر بين أن يكون حقيقة في العقد مجازاً في الوطء، أو بالعكس، أو يكون مشتركاً بينهما.

واختار الشيخ فخرالدَّيْن ﷺ الأوّل (٤) وقال: هو عقد لفظي مملّك للـوطء بـــيان الاقــوال

بسيان الأقسوال الواردة في معنىٰ النكاح

١ _ الصحيفة التي محيت ثمّ كتبت. راجع: لسان العرب: ج ٦، ص ١٢١.

٢ _ ناموس الرجل صاحب سرّ ه، لسان العرب: ج ٦ ، ص ٢٤٤.

٣_ الفرط الذي يعلق في نسخة الاذن، لسان العرب: ج ٧، ص ٣٧٥.

٤ ـ المراد بالأوَّل هاهنا أن يكون حفيفة في العفد وفي الوطء.

ابتداءً لقوله تعالىٰ: ﴿ يَا أَتُّهَا الذِينَ ءامَنُوا إِذَانكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طُلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسِّوهُنَّ ﴾ (١) الآية.

واستدلّ بعضهم على ذلك بكثرة وقوعه في كتاب الله بمعنى العقد، وأنّه لم يرد فيه بمعنى الوطء إلّا في موضع واحد في قوله تعالىٰ: ﴿حتّى تسنكحَ زوجاً غيرهُ ﴾ (٢).

واختار القاضي البيضاوي الثاني (٣)، وقال: لمّا عرفت في الأصول أنّ احتمال المجاز أولى، ولأنّه يفيد مع القرينة ودونها، بخلاف الإشتراك فإنّه لايفيد عند العراء عن القرنية.

وفي دليليه نظر ، أمّا الأوّل فلأنّ احتمال المجاز عندهم أولى من الإشتراك لامن الحقيقة ، وأمّا الثاني فلعدم تسليم الإفادة في المجاز عند العراء عن القرنية. واحتجّ بعضهم عليه بأنّه حقيقة لغويّة ، والأصل عدم النقل.

قال الجوهري: النكاح: الوطء (٤)، وقال المطرّزي: النكاح: الوطاء، ومنه قول النجاشي: «الناكحين لفظي دخله البقر» (٥)، وقول الاعشىٰ:

وَلُخْرَى يَقَالَ لَهَا فَادْهَا (٦)

ومنكوحة غيير ممهورة

يعني المسبية الموطؤة.

وقول المتنبّي:

أو طأتُ صمّ حصاها خفٌّ يعملة تعشمرت بي إليك السهل والجبلا(٧)

١ _ الأحزاب ٣٣: ٤٩، إيضاح الفوائد: ج ٣، ص ٢.

٢_ الفرة ٢: ٢٣٠.

٣_ المراد بالثاني هاهنا أنَّه حقيقة في الوطء، مجازاً في العقد وهذا مقابل للإشتراك.

٤ ـ الصحاح: ج ١ ، ص ١٣٤.

٥ ـ يلا حظَّ قولُ النجاشي لأنَّه في نسختي و الناكحين لشطي دجله البفر وأُخرى لشطي.

٦_ديوان الاعشى: ص ٦١.

٧_ديوان المتنبّى: ص ١٨.

ثمّ قيل: للتزوّج نكاح مجازاً لأنّه سبب للوطىء المباح.

قال الاعشىٰ: «فانكحن أو تأبّدا»(١)، أي فتزوّج أو توحّش أو تعفّف.

وعليه قوله على الرّجاج في وعليه قوله على الرّجاج في الرّجاج في قوله تعالى : ﴿الزاني لاينكحُ إلّا زانيةً ﴾ ، أي لايتزوّج (٣) وقيل: لايط و (٤) ، وقال: وهذا يبعد لأنّه لايعرف شيء من ذكر النكاح في كتاب الله تعالى إلّا على التزوّج (٥)

وقولهم النكاح الضم مجاز أيضاً إلّا أنّ هذا من تسمية المسبّب باسم السبب، والأوّل على العكس، ويقال: نكحت المرأة ونكح الرجل من باب ضرب، وانكحها وليها.

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَانْكَحُوا الأيامىٰ منكم وَالصالحينَ مِن عِبادِكم وَالصالحينَ مِن عِبادِكم وَالمثل «انكحنا الفرى فسترى».

١ ـ لسان العرب: ج ٢، ص ٦٢٥، وفيه:

عليك حرام، فانكحن أو تأبّداً

ولاتــفربنَّ جـــارُةً، إنَّ سـرَّها

٢_المغنى لابن قدامة: ج ٩، ص ١٣٥.

٣_النور ٤٢:٢؛ تفسير القرطبي: ج ١٢، ص ١١٣.

أ ـ قلت: إن أراد الحكم فغير متجه على المذهب الحق، فإنّه لايمنع المتعفف من وطء أمته الزانية ولا من المقد على الزانية أيضاً، ولابالمكس، وإن أريد الأخبار فكذلك لأنّه خلاف الواقع والمذهب أيضاً كما عرفت هذا، وقد ذكر الفوم أشياء لاترضى بها الطباع السليمة والأفهام المستقيمة فإنّهم تارة يفولون المراد الأخبار وقد خرج مخرج الأغلب، وتارة يفولون المراد النهي ويحمل على الكراهة وأمشال ذلك، وقد يخطر ببالي البالي حيال غيرهما أجمله أنّ المراد والله أعلم الأخبار، وبالنكاح الوطء، والمعنى أنّ الزاني يخطر ببالي البالي حيال غيرهما أجمله أنّ المراد والله أعلم الأخبار، وبالنكاح الوطء، والمعنى أنّ الزاني من حيث كونه زانياً أي مادام كذلك مصراً على الزنا لايطاً إلّا زانية، لأنّه لو وطء غيرها لم يكن حينتذ زلياً، ومثله الزانية. وبالجملة فالكلام مع تحقّق الوصف وبقائه حال الفعل أنّ متن المعنى صحيح لكن ما الفائدة، قلت: فائدته بيان أنّ مجرّد الزنا لايحرم فيجوز للزلي لامن حيث كونه زانياً أن يطأ الزانية كأمته، وان يعقد عفداً صحيحاً على من يشاء، وكذا الزانية فنديرً ه.

٥ ــ لسان العرب: ج ٢. ص ٦٢٥. وفيه: «الأزهري بدل الرَّجّاج» فلاحظ، تفسير الطبري: ج ٩. ص ٢٦٣. ح ٢٥٧٦.

٦_ النور ۲:۲٤٪

وفي الحديث «لاينكح المحرم ولاينكح» (١) وامرأة ناكح أي ذات زوج. وفي هذا الكتاب أبواب.

١_مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٨٢٢، ح ٢٦٨١.





قَفِيلِ أَبِي الْجَابِ الْأَقَّالِ الْمَابِ الْأَقَّالِ الْمَابِ الْأَقَّالِ الْمَابِ الْأَقَّالِ الْمَابِ الْأَقَّالِ الْمَابِ الْمُقَالِ

فِي شَرُوعِيَّته وَأَقسامِه بَجِسْ لِلْأَحْكَامِ

<u></u> وَفِيرِسِتَ آيَات







وَإِن خِفْتُمْ أَلَّاتُقْسِطُواْفِ الْيَتَنَمَىٰ فَانصِحُواْ مَاطَابَ لَكُم مِنَ النِّسَآءِ مَثْنَى وَتُلَثَ وَرُبَعَ ۖ فَإِن خِفْتُمْ أَلَّاتَعُدِلُواْ فَوَحِدَةً اْوْمَامَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ ذَٰلِكَ أَذْنَى ٱلْآتَعُولُواْ (١)

بيان آية «وإن خفتم ألا تُقسطوا في اليتامل...» والآ حكسام المستفادة منها

الأولى: قوله تعالى: ﴿وإن خِفْتِم ألّا تُقسِطوا في اليتامى ﴾ قرئ بالضم على الله ولا الله و المور أي إن خفتم أنّ الهمزة للسلب من «أقسط» أي سلب القسط بالفتح، وهو الجور أي إن خفتم الرك الجور.

وقيل: «أقسط» بمعنى دخل في القسط بالكسر وهو العدل (٢)، والمعنى حينئذ: إن خفتم ترك الدخول في العدل، إنّما قيل هكذا؛ لأنّه قد قيل: إنّ «قَسَطَ يقسِطُ قسوطاً» بمعنى جار (٦)، وقرأ النخعي بفتح التاء (٤) من «قسط يقسط قسوطاً» بمعنى «جاء»، فتكون «لا» حينئذ زائدة ، كقوله تعالى: ﴿لئلّا يعلم أهل الكتاب ﴾ (٥).

والمعنى حينئذٍ: إن خفتم أن تجوروا في اليتامي ﴿فانكحواما طابّ لكم من النساءِ ﴾ (٢) «ما» بمعنى «مَنْ» ، وإنّ ما استعملت موضعها للدّ لالة على انحطاط مرتبة

۱ _ النساء ۲:۶.

^{۔۔۔۔۔۔} ۲ ـ تفسیر الفرطبی: ج ٥ ، ص ١٠.

٣- ومنه قوله تمالئ: «وأمّا القاسطون فكانوا لجهنّم حطباً» وقول الساّقق الله على الله عادلان قاسطان كانا المعلى المعلى على الحق وقاما عليه فرحمة الله عليها». واقسط بمعنى عدل. ومنه قوله تعالى: «إنّ الله يحب المقسطين» على الحق وقام المعلى المعل

ولا يخفيٰ عليك أنَّ هذا لاينافي القول الأوَّل.

٤ ـ تفسير الكشَّاف: ج ١ ، ص ٧٦٤.

٥ _ الحديد ٢٩:٥٧.

٦ ـ النساء ٤:٤.

الإناث عن الذكور ، فكأ نّهنّ بالنسبة إليهم في مرتبة ما لا يعقل لقلّة عقولهنّ كقوله تعالى: ﴿ أُو ماملكت أيمانكم ﴾ (١).

وقيل: هي مصدريّة (٢)، والمعنى فانكحوا النكاح الطيّب من النساء.

وأورد عليه أنّ «طاب» حينئذٍ يبقى بلا فاعل، إذ ليس مسنداً إلى ظاهر، وإذا كانت «ما» مصدريّة والمصدريّة لاتحتاج إلى عائد، فلا تكون مسندة إلى ضمير أيضاً فتخلوا عن الفاعل.

وأجيب بأنّه لايلزم من عدم وجوب الإضمار امتناعه فتأمّل (٣).

والحقّ أنّ اختصاص «من» بذوي العلم، و«ما» بمن عداهم إنّما هو في الذوات، أمّا إذا أريد الوصف كما تقول في الإستفهام ما زيداً فاضل أم غير فاضل، وفي الموصولة إذا أريد بها الوصف كقولك: أكرم ماشئت من هؤلاء، أي القائم أو القاعد أو نحو ذلك.

فالتعبير عنه بكلمة «ما» دون «من» بحكم وضعيّ، ذكر ذلك عـدّة مـن مشايخ أهل العربيّة وإن منعه بعض منهم.

وهاهنا المراد الصفة أي أنكحوا الموصوفة بأيّ صفة أردتم من البكارة والجمال والنسب وأضدادها وماناسب ذلك من الأوصاف.

۱ _ النساء ٤:٣.

۲_ تفسير الفرطبي: ج ٥ ، ص ١٠.

٣ـ وجه التأمَّل أنَّه إذا لم يجب يكون تقدير ولغواً لافائدة فيه، وتقدير بلاحاجة إليه ولافائدة فيه لا يحسن في الكلام البليغ خصوص ما في كلام ربّ العرَّة.

وأيضاً على تفدير المصدرية لاتكون «من» بيانية فتحتاج إلى محلّ وجه لها.

وأيضاً إذا أريدبما طاب الطيب وهو يصدق على العاقل وغير وفيحتاج حينتذ إلى بيان وجه إبثار «ما» على «من» بوجه من الوجوه المذكورة، فعلى تقدير كونها مصدرية لاينافي ما قيل: من أنَّ الايثار للدلالة على العطاط مرتبة الإناث عن الذكور في العفل والعلم حاصل وجه هذا إنّما يصح أنَّ لو كانت مصدرية كـ «من» وهذا لم يقل به أحد.

والأحسن (١) أن يقال: إنّ المعنى أنكحوا الموصوفة بالحلّية ، والمنعوتة بعدم التحرّج والتضيّق في التزوّج ، والطيب بمعنى الحل ، أي فانكحوا ما حلّ لكم من النساء.

وما قيل: من أنّ الأمر للإباحة فيكون حاصل الكلام حينئذ أبيح المباح (٢) وهو عارٍ عن الفائدة، وأيضاً يلزم الإجمال إذ لم يعلم المباح من الآية، مجاب بأنّ آية التحريم أعني: ﴿حرّمت عليكم أُمّهاتكم ﴾ (٣) إلخ في الأصحّ أنّها مقدّمة في النزول على هذه الآية، والمعنى: أنكحوا ما بيّن لكم حلّها لكن مقيّداً بالعدد المذكور، فليس عارياً عن الفائدة وإن كان في قوّة أبيح المباح، لإفادة الزيادة وهو العدد المخصوص ولاإجمال لما تبيّن. (٤)

وقال المعترض (°): إنّ الأولى أن يفسّر بأتكحو ا ما استطابته أنفسكم ومالت إليه، نظراً إلى ورود الإيراد، وقد أُجيب بما عرفت. (٦)

و أعترض على هذه الأولويّة بأنّه على هذا يلزم العموم، فعلى تقدير تأخّر آية التحريم في النزول يلزم التخصيص، مع عدم المقارنة بالمخصّص، والإجمال

١ ـ وجه الأحسنية أنّ ذاك الوجه لايصح على العموم، والمخصّص إن لم يقارن العام كان ناسخاً، والأصل
 عدم النسخ.

وأمَّا فِي حمله عِلى المنعوتة بعد التحرَّج فلوقوعه في مفابلة المتحرَّج منه من البتامي.

٢_«فلايكون عارياً عن الفائدة وإنكان في قوة قولهم أبيح المباح».

٣_ النساء ١:٣٣.

٤ ـ من أنّ المعنىٰ أنكحوا ما بيّن لكم حلّها، والحاصل أنّ الموصول في قوّة المُعرف بـ «أل» وحمل المُعرف باللام علىٰ العهد هو الوجه فلاإجمال».

٥ ـ وهو فخرالدّين الرازي فإنّه قد اعتر ض على الوجه المذكور بالاعتراضين المذكورين ، لاحــظ تـفسير ه ، ج ٩ ، ص ١٤١.

 ^{- «}الحاصل أنّ الرازي اعترض على من فسر «ما طاب لكم» بهما حلّ لكم من الإيرادين المذكورين، وقال:
 الأولى أن يُفسر بهما استطابته أنفسكم وركقوله بأنّ قوله تعالى: «حرّمت عليكم» إلى آخر ، إن كان مقدم النزول فلاورود لشيء من الأمرين لما عرفت، وإن كان مؤحّر فالإجمال المؤحّر بيانه أولى من التخصيص بغير المقارن؛ لأنّ تأخير البيان المجمل جائز عند الفريفين وتأخير بيان التخصيص غير جائر عند أكثر الحنفية».

المؤخّر البيان أولى من التخصيص بغير المقارن، لأنّ تأخر بيان المجمل جائز عند الفريقين، وتأخّر بيان التخصيص غير جائز عند أكثر الحنفيّة، فيكون الحمل على الأوّل(١) أولى.

﴿ مَثنى وثُلاث ورُباع ﴾ منصوبة المحلّ على الحاليّة من «ما طاب»، أي أكحوا الطيّبات معدودات (٢) هذا العدد ثنتين ثنتين، وثلاثاً ثلاثاً، وأربعاً أربعاً. (٣) وأورد عليه أنّ الذي أجيز للناكح في الجمع أن يجمع بين ثنتين أو ثلاث أو أربع، فما معنى التكرير.

وأجيب عنه بأنّ الخطاب للجميع، فوجب التكرير ليصيب كلّ ناكح من الجمع ما أراد من العدد الذي أطلق (٤) له، كما يقال اقتسموا هذا المال درهمين درهمين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة ولو أفردت لما أصبت.

وأورد عليه أنّه لو صحّ لما صحّ أن يقال لزيد: «انكح مـن النسـاء مـثنى وثلاث ورباع»،لكنّه يصح.

وقد يجاب عنه: بأنّ هذا القول إن كان على سبيل الحكاية للتذكير لما في الآية فلا يردما قيل، وإلّا فلايصحّ.

وقد أُجيب عنه بوجه آخر ، وهو أنّه أريد بالتكرار أنّ الناكح كلّما طلق ما

الحاصل أنَّ على تفدير تقدّم النزول الإلجمال في الوجه الأوّل والاعموم في الثاني فيتساويان وعلى تقدير التأخير بازم بيان المجمل على الوجه الأوّل وتأخر بيان تخصيص العام على الوجه الثاني، وتأخر بيان المجمل متّقق عليه بخلاف تأخير بيان المخصّص، فيكون الحمل على الوجه الأوّل أولى.

٢ ـ هكذا ورد و لا يخفئ عليك أنّ الحال حينئذٍ هو معدودات ثنتين ثنتين بدل من معمول الحال كاطلاق الحال عليها مجاز.

٣- لابين ثنتين ثنتين والسائل نظر إلى أنَّ الحكم متعلَّق بكلَّ واحد من الأفراد ومدار الجواب على أنَّ الحكم وإن كان متعلَّفاً بالأفراد لكنَّ الخطاب متعلَّق بالمجموع.

٤ ـ «فإنّ المعنىٰ على الحصر في تفسيم من العدل له وهو هاهنا المال على عدد اشتق منه العدل درهـ مين
 درهـمين وثلاثة ثلاثة فلو أفر دت رقت اقتسموا هذا المال درهماً أو ثلاثة ولم يكن به معنى ، ولم يصحّ جعل
 درهـماً حالاً لأنّ القصد فيه إلى الوصف والتفظيل في حكم الاقتسام وكذا الطيّبات في حكم النكاح».

جمع في نكاحه كان له أن ينكح من الأعداد المذكورة، وجيَّ بالواو موضع «أو»(١) ليدلٌ على الإطلاق في طريق الجمع، أي إن شاؤا مختلفين في تلك الأعداد، وإن شاؤا متّفقين، ولكن غير متجاوزين هذه الأعداد.

و «مَثنى» وأخواته غير منصرفة للعدل والوصفيّة، ومنعه الزمخشري (٢) بناءً على امتناع اعتبارها في المعدول عنه لصرف «أربع» في «مررت بنسوة أربع»، والوصف إنّما يعتبر في منع الصرف إذاكان أصليّاً.

وأجيب عنه أنّ عروضه في المعدول عنه لاينافي أصالته في المعدول، وجعل منع الصرف فيهاللعدلين، أعني خروج الصيغة عن وزنها الأصلي إلى وزن آخر، وعن تكرّرها إلى الوحدة.

وأُورد عليه أنّ العدول عن التكرّر لاتغيّر فيه، وهــو المـعتبر فــي تــحقّق العدول.

وقد يجاب عنه أنّ فيها تغيّراً نظراً إلى المجموع، والإعتراض بأنّ العدول عن الصيغة الأصليّة إنّما هو للتكرار إنّما يرد لو اعتبر العدل المعنوي كما نقل عن ابن السراج.(٣)

. -

١ علم: أنَّ «أو» لأحد الأمرين أو لأمور لاغير، وأمَّا الإياحة وجواز الجمع في مثل جالس الحسن أو ابن سيرين فإنَّما يستفاد من قرينة خارجية ككون مجالستهما خيراً وزيادة، فيكون الجمع والجواز مستفاداً بالأولويّة، فإذا كانت «أو» لأحد الأمرين لاشك أنَّ الحال خيراً وزيادة لبيان كيفيّة الفعل، والفيد في الكلام يكون نصاً لما يقابله.

فلو قبل حينتذ انكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى أو ثلاث أو رباع لدلّ الكلام على أنّه لايجوز للناكحين الذين يريدون الجمع إلّا أحد هذه الأقسام إمّا اثنين اثنين وإمّا ثلاثة ثلاثة وإمّا أربعة أربعة، فلو اختاروا الإثنين لما جاز لهم ما عداها من الأنواع، فجيء «بالواو» على أنّهم مطلفون في هذا الفيد، واختيار أحدهم أحد الأنواع لايمنع من جواز الآخر ما يفايله فافهم فإنّ المعنى دقيق ومن الله التوفيق.

٢_الكشَّاف: ج ١، صَّ ٤٦٧_ ٢٨٤.

٣_فهِّله قال: فيها عدلان لفظي ومعنو ي ، لأنَّ مثنىٰ معدول عن لفظ اثنين اثنين عن معناه الاثنتين اثنتين واحداً لامعنىٰ اثنين اثنين.

وأمّا على ما قرّرناه بأنّ المراد بالعدل الثاني هو الخروج عن التكرّر إلى الوحدة لفظاً، فلايصيّره في اعتبار العدل وجود التكرّر في المعدول معنى كما لا يخفى.

ولمّاكان في ارتباط الجزاء بالشرط نوع خفاء مسّت الحاجة إلى التعرّض لما يكشف القناع عن وجهه، وقد قيل في ذلك وجوه.

أحدها: أنّ في الكلام مضافاً، والتقدير: وإن خفتم أن لاتقسطوا في نكاح اليتامى، فإنّ الأولياء منهم كانوا يتزوجوهن حرصاً على مالهنّ وجمالهنّ، فكان الرجل منهم تجتمع تحته منهنّ عشر وما دونها وما فوقها، ولربّما خاف عليهنّ ،لكثر تهنّ وضعفهنّ وقلّة ناصرهنّ، فأمروا أن يتعوّضوا عن نكاحهنّ بنكاح غيرهنّ.

فإن قلت: ما القرينة الدالّة على المضاف وتقييد النساء بغير اليتامى؟

قلت: سبب النزول ومناسبة الجزاء (١) دليلان جليّان على تعيين المضاف، ولفظ «النساء»، وفحوي الكلام يدلّان على التقييد.

وثانيها: أنّ الجزاء محذوف، وقوله: «فانكحوا ما طاب لكم من النساء» واقع موقعه، وحاصل المعنى: إن خفتم الجور في حقّ اليتامى، فخافوا الجور في حقّ النساء، ولاتر تكبوا ما يفضي إليه الذي هو التكثير، واركنوا إلى العدد القليل منهنّ الذي هو جنّة من ارتكاب الجور في حقّهنّ، وذلك بأن لا يتجاوزوا عدد الأربع.

فإن قلت: هذا تكثير وسعة لاتضييق ولاتقليل.

قلت: هو بالنسبة إضما كانوا عليه من العلا◙ة وال إن والست تقليل و تضيّق.

١ ـ أي مناسبة الجزاء المفدّر فإنّ المضاف المفدّر هو النكاح والجزاء هو الأمر به.

قيل: لمّا نزلت الآية في اليتامى وما في أكل أموالهم من الخوف العظيم فرّق الأولياء وطفقوا يتحرّزون من ولايتهم، حذراً من عدم التمكّن من التحرّز عن الوقوع فيما يوجب الإثم العظيم، فقيل لهم إن احترزتم عن ذلك فاحترزوا عن هذا أيضاً. فإسّ أيتعادلان ص التقرّب إضشفا حفرة من الوقوع فا بر إضالنار.

وقيل: كانوا يتحرّزون عن الولاية، ولايتحرّزون عن الزنا فقيل: إن خفتم الجور في حتى اليتامي فخافوا الزنا وانكحوا ما حلّ لكم من النساء ولاتحوموا حول المحرّمات.(١)

فإن قلت: ما وجه التخصيص بالنهي عن هذين الأمرين مع غزارة ماكانوا عليه من المآثم؟

قلت: شدّة توغّلهم في هذين الأمرين مع فظاعة لمرهما، وشدّة نكايتهما، ولما بينهما من شدّة الملابسة جعل الخوف من أحدهما علّة للخوف من الآخر، وهذا كقولك لمن يرتكب من المناهي مع ترك الزكاة غيرة ويأتي بالصلاة: «إن خفت ترك الصلاة فخف ترك الزكاة، وقلّل من تحصيل المال فإنّك لاتستطيع مع كثر ته من أداء الزكاة».

وإنّما جعل مخافة ترك الصلاة علّة للخوف من ترك الزكاة لما بينهما من شدّة الملابسة فكذا هاهنا.

وقرئ في «طاب» بالإمالة، وقرأ ابراهيم «وثلث وربع» بحذف الألف من «ثلاث ورباع»(٢).

*فإن خِفتم ألاتعدلو افواحدة *، أي فإن خفتم أن لاتتمكّنوا من العدل من هذه الأعداد أيضاً فواحدة ، أي فالزموا إذا نكحوا ، أو خذوا واحدة إن قرئ

۱ ـ تفسير التبيان: ج ۳، ص ۱۰۳ ـ ۱۰۶.

٢_تفسير الكشّاف: ج ١، ص ٤٦٨.

بالنصب، وإن قرئ بالرفع فالتقدير: فالمقنّع (١) واحدة، أو كفت واحدة، أو فحسبكم واحدة، ويجوز أن يكون التقدير (٢): فأ دنى ما يكفي واحدة ﴿أو ماملكت أيمانكم ﴾ عطف على «واحدة» إن لم يقدّر العامل فيها «فانكحوا» فهو حينئذ إمّا منصوب المحلّ، أو مرفوعه، وإن قدّر «فانكحوا واحدة» فالايجوز العطف، فلابدّ حينئذٍ من تقدير عامل فيكون من عطف الجملة على الجملة، أي انكحوا واحدة أو قصدوا ما ملكت أيمانكم، وسوّى بين الواحدة من المهائر، والمتعدّد من السرائر لقلّة مؤنتهن (٣)، وانتفاء فريضة القسم بينهنّ.

وقرأ ابن أبي عبلة «من ملكت»(٤).

﴿ ذَلَكَ أَدَى أَلَا تعولوا ﴾ يعني نكاح الواحدة والتسرّي بما شئتم أقرب من أن لا تميلوا، من قولهم: عال الميزان أي مال، وعال الحاكم أي جار في حكمه، وميزان عائل أي مائل.

١ يقال شاهد مفنع بفتح الميم وسكون القاف وفتح النون أي عدل أو ما فيه الفناعة فيكون مصدراً اسمياً.
 و يجوز فيه كسر الميم بأن يكون اسم آلة.

قال في الأساس: لنا مفنع رضي أي ما يفنع به و يجوز ضم الميم مع كسر النون على أنَّه اسم فاعل من الاقناع.

٢ ـ المفكّر لابدً له من قرينة فإن نظرنا إلى الفظكان تفدير «انكحوا» أحسن لأنَّ المذكور فيما تفدم «انكحوا» وان نظرنا إلى المعنى كان تفدير الزموا وخذوا أوقع، لأنَّ في الأمر باللزوم والأخذ إشارة إلى الأمر بترك ماعداها من سائر الأثواع المذكورة، والمعنى حينئذٍ إن خفتم من نكاح الأعداد المذكورة فالزمو االواحدة أو خذوها واتركو اماعداها.

واعلم أنّ الأمر في الأوّل أعني الزمو الواحدة للاباحة، والثاني واتركوا ماعداها المدلول عليه باشارة النص أو بدلالتها للوجوب فتأمّل وجهه أنّ الصيغة الواحدة كيف تدلّ على حكمين مختلفين أعني الابساحة والوجوب، وجوابه أنّ الصيغة الواحدة إذا اتخذت دلالتها امتنع فيها مثل الإختلاف المذكور وأمّا إذا اختلفت الدلالة كما في المثال المذكور فأنها تدلّ بعبارة النص على الإياحة، وبإشارة النص أو دلالتم على الوجوب فلاامتناع.

٣_فإنَّ في قلَّة المؤنة وانتفاء الفرضية سهولة وتيسير يفاومان بهاكثرة التعدُّد.

وإنّما لم يعترض لجواز العزل مع أنّ فيه أيضاً تسهيل وتيسير لتحرّز به عن التوالد والتناسل المقتضيين لصعوبة المعاش وبكد العيش للمساواة فيه بين الحرائر ، وإن جاز في الإماء بدون شرط، ولكن كر ه في الحرائر وشرط فيه الإذن، «نقل من خط المصّتُف ﷺ هكذا في النسخ».

٤_ تفسير الكشّاف: ج ١، ص ٤٦٨.

قال أبوطالب:

بمسيزان صدق لايُعل شعيرة ووزان صدق ووزنه غير عائل(١)

وأصل العول الخروج عن الحدّ، ومنه العول في الفرائض وهو الخروج عن حدّ السهام المسمّاة والعويل وهو الخروج عن حدّ البكاء المعتاد، والتعويل وهو الخروج عن حدّ البكاء المعتاد، والتعويل وهو الخروج عن حدّ البكاء المعتاد، والتعويل وهو

وعن الشافعي ذلك أدنى من أن لاتكثر عيالكم. (٢)

وأُعترض عليه (٣) أنّه فسّر «تعولوا» بما هو معنى «تعيلوا».

وأجيب عنه بناءً على حسن الظنّ به، وأنّه أعلى كعباً من أن يغلط في اللغة، بأنّه يمكن أنّه قد جاء «عال» بمعنى «أعال» ولم يطّلع عليه أحدسواه.

وأظنّ به أنّه لايرضي بمثل هذا الجواب فالأنسب أن يقال: إنّه قد ارتكب في هذا التفسير طريق الكناية ، فإنّه ذكر اللازم وأراد الملزوم.

بيان ذلك: أنّ من كثر عياله لزمه أن يعولهم من قولك عال الرجل يعولهم، كقولك: مانهم يمونهم، فكثرة المؤونة من لوازم كثرة العيال فذكر اللازم وأراد الملزوم فتأمّل.(٤)

على أنَّ هذا التفسير منقول عن زيد بن أسلم (٥) وهو تابعي، و «عال» بمعنى كثر عياله (٢) منقول عن الكسائي والأصمعي (٧)، ونقل أنَّها لغة حمير .(^)

۱ ـ تفسير القرطبي: ج ٥، ص ١٥، وفيه:

بميزان صدق لا يُخلَّ شعيرة له شاهدٌ من نفسه غير عائل. ٢ ـ تفسير القرطبي: ج ٥ . ص ١٦.

٣- اعترض صاحب أيجاز البيان على الشافعي في هذا التفسير ، ونسبه إلى الجهالة في اللغة و الفقه ، فإنّه لم
 يفرّق بين عال وأعال «نقل من خطّ المصنّف في هذا ورد في النسخ».

وجهه أن يفال: إنّ «عال» وإن جاء بمعنى العول، ولكن لم يجىء بمعنى كثرة العيال، وأنت جعلت كثرة المؤنة أعنى كثرة الإنفاق كناية عن كثرة العيال.

٥ ـ تفسير الفرطبي: ج ٥ ، ص ١٦.

٦ ـ أعنى العول بمعنى الإنفاق وأريد اللزوم «أعنى كثرة العيال التي يعبر عنها بالأعاله».

وقراءة طاووس أن لاتعيلوا(١)، يؤيّد هذا التفسير من حيث المعنى، وإنّما قلّ عيال المتسرّي بالنسبة إلى المتزوّج؛ لأنّ المقصود من التزوّج التوالدوالتناسل بخلاف التسرّي، فإنّ الغالب فيه قصد التمتّع وإطفاء نائرة الشبق، ولهذا جاز العزل فيه من غير إذن الأمّة، فهو مع تعدّد السراري بمنزلة التزوّج بواحدة.

فإن قلت:قوله تعالى : ﴿ وإن خفتم ألَّا تقسطوا في اليتامي فانكحوا ما طاب لكم من النساء ﴾ (١٠) يترأى من ظاهره أنّ إباحة نكاح النساء من غير الأيتام موقوف على الخوف من الوقوع في الإثم من نكاح اليتامي، ويـثبت بـالمفهوم المخالف انتفاء الإباحة عند الأمن من الوقوع في الإثم من نكاح اليتامي، فإنّ الأمر المشروط بشرط يعدم بعدمه قضاءً لحقّ الشرطيّة؛ فإنّ الشرط ما ينتفي الحكم بإتفائه لعدم الإستلزام وجوداً ، فلولا التلازم عدماً لكان كلِّ شيء شـرطاً بغيره، ولأنَّه مفهوم منه، ولذلك سأل يعلى بن أُميَّة، قال: قلت لعمر بن الخطاب عمر عن سبب القصر مع الأمن، فقال: عجبت ممّا عجبت فسألت رسول الله عليه فقال: «صدقة تصدّق الله جاعليكم، فاقبلو اصدقته» (۱۱۱)، فلولم يتبادر إلى فهمهما أنّ المعلِّق على الشيء ذلك الشيء لما كان لتعجّبهما معنى ، ولما أقرّهم الله على ما فهماه وهذاكقوله تعالى : ﴿ وَمَن لم يستَطِع طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن مَّا ملكت أيانكم من فتياتكم المؤمنات ﴾(١٠)؛ فإنَّه علَّق جواز نكاح الأمة بعدم القدرة على نكاح الحرّة، فلا يصحّ نكاح الأمة مع القدرة على نكاح الحرّة، وكما في قولك: «إن جئتني أكرمتك»، فإنّه يفهم منه انتفاء الإكرام عند انتفاء المجيّ.

٧_لسان العرب: ج ١١، ص ٤٨٢ و ٤٨٤.

٨_ تفسير الفرطبي: ج ٥، ص ١٦.

٩_تفسير الكشّاف: ج ١، ص ٤٦٩.

١٠_ النساء ٢:٥.

١١ _ مشكاة المصابيح: ج ١، ص ٢١١، ح ١٣٣٥.

١٢ _ النساء ١٤٥٢.

قلت: أمّا المفهوم المخالف ففي اعتباره خلاف، ومن اعتبره اشترط لإعتباره شروط:

منها: أن لا يكون المنطوق الذي هو المفهوم الموافق ناشئاً عن سؤال أو حادثة كما في تقييد وجوب الزكاة في الإبل بالسوم، فإنّه لايدلّ على انتفاء الوجوب عند انتفاء هذا الوصف الذي هو السوم، لوقوع هذا الكلام جواباً للسؤال عن الإبل السائمة، وبناء على وقوع الحادثة فكذا هاهنا؛ فإنّه لمّا كان منشأ ورود الآية السؤال عن تزوّج اليتامى، وحدوث حادثة الحيف عليهم، ونزول آية الوعيد في ذلك الحيف وخوف الأولياء من عدم التمكّن من الإحتراز عنه وجب أن لا يلتفت إلى اعتبار المفهوم المخالف، ومع اعتباره فإنتفاء الحكم بانتفاء الشرط قد اختلاف فيه اختلاف فيه تفسير الشرط.

فقال بعض لانسلّم أنّ الشرط ما يتوقّف عليه الشيّ بل ما علّق عليه كقولهم إن دخلت الدار فأنت حرّ؛ فإنّه لايلزم من انتفاء الدخول انتفاء الحريّة، لإمكان حصولها بوجه آخر غير الدخول كالعتق وما أشبهه، وإن كان في العرف العام ما يتوقّف عليه وجود الشيّ، وفي اصطلاح المتكلّمين ما يتوقّف عليه الشيء ولايكون داخلاً في الشيء ولامؤثّراً فيه، وفي اصطلاح النحاة ما دخل عليه شيء من الأدوات المخصوصة الدالة على سببيّة الأوّل ومسبّبيّة الثاني وهناً أو خارجاً، سواء كان علّة للجزاء مثل: «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»، أو معلولاً له مثل: «إن كان النهار موجوداً فالشمس طالعة»، أو غير ذلك مثل: «إن دخلت الدار فلك علّي ألف»، على أنّ هذه الشبهة إنّما ترد بعد تسليم المقدّمات الواهنات، ومنع المقدّمات المحكمات على قول من جعل الأمر في قوله: «فانكحوا» للإباحة، وأمّا من ذهب إلى أنّ الأمر إمّا للوجوب أو الندب كما هو الراجح عند الأصوليين، والإباحة بمّا تفهم من قرينة خارجة، فله أن يقول: إنّ المعلّق بالشرط الأصوليين، والإباحة بمّا تفهم من قرينة خارجة، فله أن يقول: إنّ المعلّق بالشرط

في ظاهر الآية إنّما هو الأمر بالنكاح، فانتفاء الشرط يستلزم انتفاء الأمر، ونفي الأمر أعم من التحريم؛ لأنّ الأمر إمّا للوجوب أو الندب على اختلاف القولين، والوجوب والندب أخصّ من مطلق جواز الفعل مطلقاً، فانتفائهما أعم من انتفاء الجواز، وهو التحريم مطلقاً والعام لادلالة له على الخاص فنفي الأمر لايدلّ على التحريم.

فإن قلت: أنّ الأمر هاهنا للإباحة قطعاً.

قلت: لانسلّم بل الحقّ أنّه مشترك بين المعاني الثلاثة أعني الوجوب والندب والإباحة، ولادلالة له على أحدها بدون قرينة مخصّصة، على أنّ الآية مسوقة لبيان تحريم نكاح اليتامى عند خوف الجور وعدم التمكّن من مراعاة الإبصاف، وجزاء الشرط مقدّر، والتقدير: وإن خفتم أن لاتقسطوا في اليتامى فلا تنكحوهنّ، وكذلك القول في قوله: ﴿فَإِن خَفتم ألّا تعدلوا فواحدة ﴾، أي إن خفتم أن لاتعدلوا في نكاح الإثنين أو الثلاث أو الأربع فلا تتعرضوا لنكاح شيء من الأعداد المذكورة، واقتصروا على نكاح الواحدة، أو على ما ملكتم من السرائر، وما وقع بعد الفاء في الموضعين واقع موقع الجزاء لترتبه عليه.

هذا وقد حمله الشيخ فخرالدين على الوجوب، فإنّه قال في الإشكالات: النكاح قد يجب إذا خشي من تركه الوقوع في الزنا(١) لقوله تعالىٰ: ﴿مَا طَابِلُكُم مِن النساء ﴾ إلى قوله: ﴿ذَلَكُ لَمْ خَشَى العنت منكم ﴾.

وقالوا أمر استحباب لقوله تعالىٰ: ﴿مَـثنى وثـلاث وربـاع﴾ وذلك ليس بواجب إجماعاً، والواحدة مثلهنّ.

قلنا ممنوع، بل هو بيان أفراد الكلّي حصره فيها، والأمر بالكلّي تخيير بين الجزئيّات وبيان للعدد الجائز الذي هو موضوع للنكاح الكلّي المأمور به، وإنّما

١ ـ إيضاح الفوائد: ج ٣، ص ٣.

يجوز في عدد معيّن، وتوهّم بعض المنافات بين قوله الأمر بالكلّي تـخيير بـين الجزئيّات، وبيان للعدد الجائز، وبين القول بالوجوب، وقد يدفع هذا الوهم بأنّه لامنافات بين الوجوب في الكلّي والتخيير في الأفراد.

وأَنكِحُواْ الْأَيْمَى مِنكُمْ وَالصَّلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَّا بِكُمْ إِن يَكُونُواْ فَقَرَآءَ يُغْنِهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهُ وَاللَّهُ وَسِعُ عَلِيمٌ ﴿ وَلَيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَاتَجِدُ و نَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيهُمُ اللَّهُ مِن فَضَلِهِ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْحِتَنبَ مِنًا مَلَكَتْ أَيْنُكُمْ فَصَاتِهُوهُمْ إِن عَلِينَمُ فِيهِ خَيْرًا وَءَاتُوهُم مِن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَنكُمْ وَلَاتُكِوهُواْ فَتَيْنِتِكُمْ عَلَى الْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ مَتَحَمُّنَا لِتَنتَعُواْ عَضَ الْحَيَوةِ الدُّنيَا ومَن يُحْرِهِ هُنَ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِنْ يَرْهِ هِنَ عَفُورٌ رَحِيمٌ (١)

بسيان آيسة «واتكسحوا الأيسامي منكم والقسالحين...» والأحكسام المستفادة منها

الثانية: قوله تعالى: ﴿وَأَنكحوا الأيامى منكم والصّالحين من عبادكم ولمائكم ﴾ «الأيامى» على وزن «فعالى» جمع «أيم»، وهو من لازوج له ذكراً كان أو أنثى، سواء كان ذازوج ووقعت الفرقة بينهما بموت أو طلاق أو لم يكن، وسواء كانت المرأة بكراً أوثيباً، وأصله «أيايم» على وزن «فياعل»، فنقلت الميم إلى موضع الياء، والياء إلى موضع الميم، وقلبت الياء ألفاً وأبدلت الكسرة فتحة وقيل: «أيامي»، ﴿والصالحين ﴾ عطف على «الأيامى»، أي وأنكحوا الصالحين من عبادكم وإمائكم، بيان للصالحين، والحاصل أمر الأولياء بتزويج من لازوج له من الأحرار، و تزويج الصلحاء من العبيد والإماء إذا طلب الزوج، وهذا الأمر

١ _ النور ٢٤: ٢٢ _ ٣٣.

للندب؛ لأنّ امتثال طلب الأمر المندوب مندوب؛ لأنّ النكاحسنة.

فإن قلت : قد يكون واجباً كما إذا خيفت الفتنة وحصلت الإستطاعة.

متنى يكون النكاح واجباً؟

قلت: فحينئذ يكون الإمتثال على الولي واجباً، والوجوب والندب مستفادان من القرينة لصلاحيّة صيغة الأمر لكلّ منهما، على أنّه قد قلَّ وجود الإستطاعة في زماننا هذا من وجه حلال خال عن شوب الشبهة، فللأظنّ أنّ النكاح يجب فيه إلّا نادراً، فلا يكون الأمر فيه على العموم للوجوب.

عن النبي على أمنى مائة وثمانون سنة فقد حلّت لهم العزوبة والعزلة و الترهب على رؤوس الجبال»(١٠، وعنه الله الناس زمان لاتنال فيه المعيشة إلّا بالمعصية ، فإذا كان ذلك الزمان حلّت العزوبة».(١)

إذا عرفت ذلك فاعلم: أنّه قد يجب عند الخوف في الوقوع في فتنة الزنا، وجدت استطاعة المهر، أو وجد مجّاناً بلسقاط المرأة مهرها، وأمّا التمكّن من النفقة فليس بشرط لقوله تعالى: ﴿إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله ﴾، وقد يستحبّ إذا تاقت إليه النفس مع الإستطاعة، وعدم الخوف.

ومع عدم التوق فقد اختلف فيه فذهب العلامة وكثير من العلماء إلى البقاء على الإستحباب (٣) لعموم قوالم المناكحوا تكثروا» (٤) ، وإلا يقال قد خصص بالحديثين اللَذينِ أور دناهما سالفاً في حلية العزوبة ، وإباحة ترك التروّج؛ لأنّ موضع هذه المسألة المستطيع.

وذهب الشيخ في المبسوط إلى استحباب الترك^(ه) لقولة تعالىٰ : ﴿وس**يّدا**ً

١ _كنز العمَّال: ج ١١، ص ١٤٥، ح ٢٠٩٧٠ الكشَّاف: ج ٣، ص ٢٣٥.

٢ _ كنز العمّال: ج ١١، ص ١٥٤، ح ٢٠٠٨ الكشّاف: ج ٣، ص ٢٣٥.

٣_قواعد الأحكّام: ج ٣، ص ٥.

٤_كنز العمّال: ج ١٦، ص ٢٧٦، ح ٤٤٤٤٢.

٥ _ المبسوط: ج ٤، ص ١٦٠.

وحصوراً ﴾ (١)؛ فإنّه مدح على الترك، وكلّ ممدوح عليه راجح.

وقد يجاب عنه بأنّ استحبابه في تلك الشريعة لايدلّ على استحبابه في شريعتنا، وقد يرد بأنّ المدح واقع في كتابنا ولولم يكن مستحبًا في شريعتنا لم يمدح في كتابنا، وقد يقال: إنّ المدح في كتابنا حكاية للاستحباب في تلك الشريعة، وعلى تقدير الاستحباب مع عدم التوق قد اختلف في الأفضليّه بينه وبين التخلّى للعبادة، إذ لاقائل بالمساواة.

فذهب العكرمة إلى تفضيله (١) لعموم الآية أعني: ﴿وانكحوا﴾ ، وعموم الخبرين: ﴿وانكحوا﴾ ، وعموم الخبرين: ﴿أعني تناكحوا تكثروا» (٣) ، و(تناكحوا تناسلوا فإني أباهي بكم الأمم يوم القيامة ولو بالسقط» (٤) ، ولقول الصافق ﴿ : «ركعتان يصليها المتزوّج أفضل من سبعين ركعة يصليها أعزب (٥) ، ولما رواه عن النبيّ ﴿ الله الله قال ما استفاد امر عفائدة بعد الإسلام أفضل من زوجة مسلمة تسرّه إذا نظر إليها ، وتطيعه إذا أمرها ، وتحفظه إذا غاب عنها في نفسها وماله (١) ، ولقوّله ﴿ الله الله عنها في نفسها وماله (١) ، ولقوّله ﴿ الله عنها في نفسها وماله (١) على أنّه عبادة ، وهو مشتمل العزاب (١) ، وفي رواية : ﴿ أراذل موتكم العزاب (١) على أنّه عبادة ، وهو مشتمل على أصل العبادة التي هي بقاء النوع ، وربّما يقال إنّ هاهنا تفصيل ، وهو أنّه إن اقتضى ترك شيء من الواجبات ، وارتكاب شيّ من المحظورات ولو قليلاً نادراً ، واضراراً به أو بها أو بمن يعول حرم ، وان اقتضى النقصان في العبادات المستحبّة أو ترك شيء ممّا تقتضيه المرؤة فلا بأس به .

۱ _ آل عمران ۳۹:۳.

٢_قو اعد الأحكام: ج ٣، ص ٥.

٣_كنز العمّال: ج ٦٦، ص ٢٧٦، ح ٤٤٤٤٢.

٤ ـ مستدرك الوسائل: ج ١٤، ص ١٥٣، ح ١٦٣٤٦.

۵ ــ الوسائل: ج ۱۶، ص ٦، الباب ٢ من أبواب مقدّماته، ح ١.

٦ _ كنز العمّال: ج ١٦، ص ٢٧٢، ح ٤٤٤١٠، مع احتلاف في التعبير.

۷_كنز العمّال: ج ١٦، ص ٢٧٧، ح ٤٤٤٤٧، وفيه: «شراركم عزابكم».

٨_كنز العمّال: ج ١٦، ص ٢٧٧، ح ٤٤٤٤٩.

وقال ابن حمزة: إذا اجتمعت القدرة على النكاح والميل إليه للرجل والمرأة استحبّ، وكلّما فقد معاً كره وإن افترقا لم يكره ولم يستحبّ (۱۱)، وقيد العبيد والإماء بالصلاح؛ لأنهم مالم يتصفو ابه لم يكونو اأهلاً للشفقة، والأغنياء بإيصالهم إلى ما يتمنونه، بل إنّما يكونون أهلاً للتأديب والمؤاخذة؛ فإنّ إرفاد المجرم واسعاده موجب لعتوّه و تمرّده، ومقتض لزيادة جرمه واساءته.

وما أصدق ما قاله أبو الطيب:

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته وإنْ أنت أكرمت اللئيم تمردا ووضع الندى في موضع السيف بالعلى مضر كوضع السيف في موضع الندى (٢) ووضع الندى في موضع السيف بالعلى مضر كوضع السيف في موضع الندى (٢) وين يكونو افقراء يغنهم الله من فضله *، هذا متعلّق بمقدّر، كأن قائلاً قال حين قيل أنكحوا الرجال الأيامى، والعبيد الصلحاء إن يخاف عليهم ضنك العيش مما هم فيه من الفقر، فقيل: إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله، عن النبي التحليل «التمسوا الرزق بالنكاح»(٣) وروي أنّ رجلاً شكا إليه الحاجة فقال المنت «عليك بالباه»(٤) وقيل: إنّ هذا مخصوص بالأيامى الأحرار، فإنّ العبيد لا يوصفون بالفقر، كما لا يوصفون بالغناء (٥). وقيل: إن يكونوا فقراء من قوّة الجماع يغنهم الله بحوله وقوّته. وقيل: يغنهم الله عن الحرام بالحلال (٢). وقيل: بقناعة الصالحين (٧) ﴿وَاللهُ واسعٌ عليمٌ * فيوسع رزقه على من علم فقره منهم.

وفي هذا تشجيع على الإقدام على هذا الأمر ، لعلمه تعالى بصعوبة هذا

١ _ الوسيلة: ص ٢٨٩.

٢_ديوان المتنبى: ص ٢٩٢.

٣ كنز العمّال: ج ١٦، ص ٢٧٦، ح ٤٤٤٣٦.

٤ ـ الكشّاف: ج ٣، ص ٢٣٧.

٥ _ التبيان: ج ٧، ص ٤٣٢.

٦ ـ التّبيان: ج ٧، ص ٢٣٤.

٧_ تفسير الماوردي: ج ٤، ص ٩٨.

الأمر، وشدّة التكاليف فيه ﴿وليستعفف الذين الايجدون نكاحاً ﴾، أي وليجتهد من لم يستطع لسباب النكاح من المهر والكسوة ، والنفقة ، والمنزل في كف النفس عن طلبه، أو فليجتهد في العفة و زجر النفس عن الميل إلى النكاح، فقوله: «نكاحاً» إمّا على تقدير مضاف أي لايجدون أسباب النكاح، أو أن يراد بالنكاح ما ينكح *حتى يغنيهم اللهُ من فضله * أي يو تيهم الله من فضله ما يتمكّنون به من النكاح.

وهذا بيان لغاية الإستعفاف، وفي هذه الآية دلالة على تحريم النكاح عند فقدان الإستطاعة، فقد علم جريان الأحكام الخمسة في النكاح، ومن هاهنا علم أنَّ العموم المفهوم من صيغ الأمر في الآيات المتعلَّقه به غير باقية على عمومها.

> وَٱلَّذِينَهُمْ لِفُرُ وجِهِمْ حَفِظُورَ ﴿ إِلَّا عَلَىٓ أَزْ وَجِهِمْ أَوْمَامَلَكَتْ أَيْمَنُّهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُمُلُومِينَ (١)

الثالثة :قوله تعالىٰ : ﴿وَالَّذِينَ هُمُلْفُرُوجِهُمُ حَافِظُونَ ﴾ ، أيّ لايبدلونها ﴿إِلَّا على أزواجهم أو ماملكت أيمانهم * ، أي سراريهم ، فالجار والمجرور حينئذ متعلَّق بـ «حافظون». المستفادة منها

فإن قلت: كيف فسرت «حافظون» بر «لايبدلون»؟

قلت: جعلته مأخوذاً من حفظت على الصبي ماله ، أي جعلته مقصوراً عليه لا يتعدّاه إلى غيره، فمعنى حافظون فروجهم قاصروها على أزواجهم، ومانعوها أن تتعدّىٰ عنهنّ إلى غير هنّ، والمنع عدم البذل، وقال صاحب الكشّاف: هو متعدَّق ب «حافظون» ، وهو من قبيل قولك: «احفظ عليَّ عنان فرسي» على تضمينه معنى النفي(١)، والحاصل ﴿ والَّذِين هم لفروجهم ﴾ غير حافظين إلاَّ على أزواجهم ،

بيان آية «والَّذين مسم لفسروجهم مـــافظو ن....» والأحكىام

١ _ المؤمنون ٢٣:٥ _ ٦.

۲_الکشّاف: ج ۳، ص ۱۷۷.

ونقل عنه في بعض الحواشي أنّ معنى «احفظ عليّ عنان فرسي» أطلقه وأرسله عليّ. وقال صاحب الكشف: أنّ الحفظ لايكون بمعنى الإرسال إلّا على التضمين، فيكون المعنى حينئذ أرسله حافظاً، وإذا جعلت الآية من هذا القبيل لاتكون على أزواجهم صلة «لحافظين» هذا محصّل كلام الشيخين.

وأنا أقول: معنى احفظ عليّ عنان فرسي أمسكه عنّي، وحروف الجرّيقوم بعضها مقام بعض، فإن أباالشيخ، الزم بقوله أرسله عليّ فإنّ الإرسال إنّما يستعمل ب«إلى»كما لايخفى وإن استعمل في بعض المواضع به «على»، فعلى تضمينه معنى الإنزال، واستعمال الحفظ بمعنى الإمساك لايحتاج إلى تضمين، فإنّ حفظ المال مسكه عن أن يخرج، ولئن سلّم أنّه بمعنى الإرسال والإطلاق والحفظ لايكون بمعناها إلّا على التضمين، والمعنى حينئذ أطلق عنان فرسي حافظاً لانسلّم أنّه ينافي جعل على أزواجهم في الآية صلة لحافظين؛ لأنّه صلة له باعتبار ماضمن؛ إذ المعنى حينئذ والذين هم غير مرسلين لفروجهم حافظين لها إلّا على أزواجهم وغير مطلقين لها إلّا على أزواجهم، فهو متعلّق بمرسلين ومطلقين، لابحافظ الذي وقع حالاً فقد تعلّق بحافظون على سبيل التضمين.

هذا لكن ما قررناه آنفاً ألصق بالمقام لاشتماله على التأكيد، وذلك لأنّ معنى «والّذين هم لفروجهم حافظون» على ما قرّرناه الذين هم ماسكون فرجهم غير باذليها، ويفهم منه قصرهم إيّاها ومسكهم لها، فلمّا قيل إلاّ على أزواجهم يعني أنّهم قاصروها عليهنّ، جاء للتأكيد؛ لأنّ المعنى الأوّل المستفاد من قوله والذين هم لفروجهم حافظون *هو قاصرون ضابطون لها، فإذاً جيّ بالقول الثاني المشتمل على النفي والإثبات، وقيل: غير حافظين إلاّ على أزواجهم أفاد تأكيد على تأكيد، وفي تفسير الحفظ بعدم البذل إيماء إلى تشبيه الفروج بالأموال التي يقع فيها البذل والإمساك، ولذلك استعير عدم البذل الذي هو الإمساك الحفظ.

كتاب النكاح ٢٣١

فإن قلت: من أين يستفاد النفي؟

قلت: من سياق الكلام واستدعاء التفريع إيّاه على أنّه يجوز أن يستفاد من معنى الحفظ الدالٌ على معنى المنع والإمساك، وهذا لاينافي حروف الإستعلاء كما عرفت، ويجوز أن يجعل متعلقاً بمقدّر يدلّ عليه قوله: ﴿غير ملومين ﴾، أي يلامون على كلّ مباشرة إلّا على أزواجهم، أو ما ملكت أيمانهم، ف إنّهم غير ملومين.

هذا وقد قيل: إنّ الجار والمجرور في محلّ النصب على الحال بمعنى الأوّلين على أزواجهم، وتوهم بعض أنّ في الآية دلالة على حرمة المتعة وهو وهم محض، وكيف والمتمتّع بها داخلة تحت الأزواج، إذ لا يعني بالزوجة إلّا من استحلّ فرجها بإيجاب وقبول، مشتملين على الشرائط المذكورة في موضعها، وليس الدوام والإنقطاع داخلين فيها، فمن ابتغى وراء ذلك، أي كلّ من طلب لقضاء وطر الشهوة طريق غير داخل في الطريق المذكورة اللتي أحلّ بها مالك العبيد والإماء فروج إمائه فأولئك أي الباغون هم ﴿العادون ﴾ المعتدون، أي الذين تجاوزوا حدود الله أتى بما يدلّ على حصر العدوان فيهم تغليظاً عليهم كأن ليس وراء ذلك عدوان.

وَالْمُحْصَنَتُ مِنَ النِسَاءِ إِلَّاهَا مَلَكَ تَا يَتَنَكُّمْ كِتَبَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَ لَكُم مَنَا وَرَآءَ ذَلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَلِكُمْ خُصِنِينَ غَيْرُمُسَفِحِينَ فَاالْسَتَمْتَغَمُّ بِهِ مِنْهُنَّ فَنَا تُوهُنَّ أُجُورَهُنَ فَرِيضَةً وَلَاجُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرْضَيْتُم بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا (1)

١ _ النساء ٤:٤ ٢.

بيان أية «وأُحلَّ لكم ما وراء ذلكممم...» والأحكما المستفادة منها

الرابعة:قوله تعالى: ﴿ وَأُحلِّ لكم ما وراء ذلكم ﴾ ، «أحلِّ لكم» مبنيًا للفاعل والمفعول ، فعلى الأوّل معطوف على الفعل المقدّر أي كتب الله عليكم ، وأحلُّ لكم ، وعلى الثاني معطوف على «حرّمت» ، ويؤيّد القراءة الأولى ما روي عن اليماني: أنّه قرأ كتب الله عليكم وأحلٌ لكم ، وروي عنه أيضاً أنّه: قرأ كتب الله على الجمع والرفعة والإضافة (١) ، أي هذه كتب الله عليكم أي فرائضه التي فرضها عليكم ، ومعنى «ما وراء ذلكم» أي ما سوى ذلك من المحرّمات.

وما أورد من أنّه قد حرّم في الشرع ما وراء المذكوراتكالمطلقة ثــلاثاً. ومعتدة الغير، والتزوّج على الأربع.

مجاب بأنَّ هذا الكلام وإن كان عامًا ؛ فإنَّه قد خصَّص كلِّ من المذكورات بما استدلّ به عليه من الآية والحديث، ﴿ أَن تبتغو ابأمو الكم ﴾ أنّ مع ما في حيزُها يجوز أن تكون منصوبة المحلّ على البدل من «ما وراء ذلكم» على قراءة «أحلّ» معلوماً. أي أحلّ لكم ابتغاءكم النساء، أو إخراجكم أموالكم فيحالة العفّة، أو على أنّه مفعول له، أو بيّن لكم ما يحلّ ممّا يحرم إرادة أن تطلبوا بأموالكم النساء متعفَّفين، ويجوز أن تكون مرفوعة المحلّ، إذا كانت بدلاً من «ما» على قراءة «أُحلُّ» مبنيّاً للمفعول، ويجوز أن تكون مجرورة المحلِّ بـتقدير اللام، ومـفعول «تبتغوا» يجوز أن يكون مقدّراً أي تبتغوا النساء بأموالكم، والأجود أن يـقدّروا المعنى إرادة أن تخرجوا أموالكم ﴿محصنين ﴾ أي في حالة الإحصان وهي العفّة. وحفظ النفس من الوقوع في الحرام ﴿غير مسافحين ﴾ حال مؤكّدة ، والسفاح الزنا وأصله السفح، وهو الصب وإنّماسمّي الزاني به؛ لأنّ غاية مطمح نظر هسفح المني، وكان الرجل يقول للمرأة الفاجرة عند إرادة ذلك الفعل سافحيني، وما ذيني مـن المذى ﴿ فَالستمتعتم به منهن ﴾ الضمير في «به» و «اتوهن عائد إلى ما في

١ ـ معجم الفراءات الفرآنيّة: ج ٢، ص ١٢٣.

«ما استمتعتم»، وفي «منهن» إلى ما في «ما وراء ذلكم» والإفراد باعتبار اللفظ، والجمع باعتبار المعنى، و «من» بيانية، أو تبعيضية، والظرف الأوّل لغو، والثاني حال أي فالتي استمتعتم بها من النساء ﴿فَأْتُوهِنّ أُجُورِهِنّ فريضة ﴾، «فريضة» منصوبة على الحال من الأُجور أو صفة مصدر محذوف، أي إيتاءً مفروضاً، أو مصدر مؤكّد.

والآية نزلت في متعة النساء، وهو النكاح المنعقد بمهر معين إلى وقت معين، على ما روي عن ابن عبّاس وابن مسعود وابن جبير وجماعة من التابعين، وهو المذهب المنقول عن أهل البيت الله ، والمعنى النساء اللواتي عقدتم عليهن هذا العقد من جملة النساء فاعطوهن أجورهن فأوجب المهر بمجرد العقد، ولا يجب كمال المهر بمجرد العقد إلا هاهنا.

وصرف المجرمون الآية عن ظاهرها وعمّا وردت به الروايات الصحيحة ، والدلالات الصريحة عن الثقات ممّا روي عنه الله وعنهم الله إلى أنّ المعنى «فما استمتعتم به» من المنكوحات بالعقد الدائم ، من جماع ، أو خلوة ، أو عقد فأ توهن أجورهن عليه ف «ما» على الأوّل تكون بمعنى الذات ، فالكلام حينئذ من قبيل قولهم: تمتّع بالحبيب ، ومنه قول الشاعر:

غتّع بها ما ساعفتك ولاتكن جزوعاً إذا بانت فسوف تبين وعلى الثاني بمعنى الوصف، فهو من قبيل تمتّع من الحبيب بالمشاهدة، ويترجّح الأوّل على الثاني بصحّة النقل، واحتياج الثاني إلى الإضمار دون الأوّل، وكون الثاني تأكيداً والأوّل تأسّياً، وفوات النكتة التي هي الإشارة إلى قلّة عقولهن من العدول عن «من» إلى «ما»، وبقراءة ابن عبّاس: فما استمتعتم به إلى أجل مسمّد (١).

۱ _ الكشّاف: ج ۱، ص ۶۹۸.

وقوله هي محكمة لم تنسخ، والقول بالرجوع مظنون لا يعارض القطعي، وما نقل ممّا يدلّ على تحريمها غير ثبت، على أنّ الحديث لا ينسخ الآية، وممّا يدلّ على استمرار الحكم قول عمر: متعتان كانتا على دين محمّد وأنا محرّمهما ومعاقب عليهما(١) روي مفتوحاً ومكسوراً، وعلى كلا التقديرين لا يخفى عليك دلالته على استمرار الحكم، وعدم النسخ والتغيير في دين محقد المنت فالحقّ أحق أن يتبع، ﴿ولاجناح عليكم فيا تراضيتم به من بعد الفريضة ﴾(١)، «من» لإستئناف عقد آخر بعد انقضاء مدّة العقد المتقدّم، أو أن تهبكم بعض المسمّى أو كلّه، أو أن تهبوها بعض المسمّى أو كلّه، أو أن تهبوها بعض المدّة، ولم تنقصوها من المسمّى شيئاً ﴿إنّ الله كان علياً حكياً ﴾ يعلم أنّ منكم من لم يستطع العقد الدائم فاقتضت حكمته تسويغ العقد المنقطع تسهيلاً عليكم لئلا تقعوا في العنت.

وَمَن أَرْسَتَطِغ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنصِحُ الْمُحْصَنَتِ
الْمُوْمِنَتِ فَي َن َامَلَكَ أَيْتُكُمْ مِن فَتَيَتِكُمُ الْمُوْمِنَتِ
وَاللّهُ أَعَلُم بِإِيمَنِكُمْ بَعْضُكُم مِن بَعضْ فَانكِوهُ وَاللّهُ أَعَلُم بِإِذِنِ أَهْلِهِنَ وَءَا تُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعَمُ وَفِ مُحْصَنَتٍ
عَيْرُمُسَفِحَتٍ وَلَامُتَخِذَتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُخْصِنَ فإِن
فَيرُمُسَفِحَتٍ وَلَامُتَخِذَتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُخْصِنَ فإِن
فَيرُمُسَفِحَتٍ وَلَامُتَخِذَتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُخْصِنَ فإِن
فَيرُمُسَفِحَتٍ وَلَامُتَخِذَتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُخْصَنَتِ
فَيرُمُسَفِحَتُ بِفَحْمَةِ فَعَلَيْنَ نِضِفُ مَاعَلَى الْمُحْصَنَتِ
مِن الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَن خَثِي الْعَنتَ مِنصَمُ وَأَن

۱ ـ السنن البيهقي: ج ۷، ص ۲۰۱.

٢_ النساء ٤:٤٢.

٣_ النساء ٥:٥ ٢.

بيان أية «ومن لم يستطع منكم طـــولأ...» والأحكــام الستفادة منها

الخامسة :قوله تعالى : ﴿ وَمَن لَم يستطع منكم طولاً ﴾ ، أي زيادةً وأنعاماً ، ومنه الطول بالضم ، وهو الزيادة في أحد أقطار الجسم ، أو في آناء الزمان قال الشاعر:

ليلى وليلي ني يمومي اختلافهها بالطول والطول يا طوبي لو اعتدلا يجود بالطول الليلي كلّم نحلّا الخلّت بالطول ليلي وإن جاءت به بخلا

و «طولاً» منصوب بمفعولية «يستطيع» و «أن ينكح» منصوب محلاً على البدلية ، أو متعلّق بمقدر ، والمعنى: فمن لم يستطع منكم نكاح المحصنات ، أو مجرور بإضمار حرف الجرّ ، وهو «على» ، أو «إلى» أي فمن لم يستطع منكم طولاً أي زيادة وسعة في المال يستعين بهما أو يبلغ بهما إلى ﴿أن يمنكح المحصنات المؤمنات ﴾ ، أي الحرائر العفائف المتزينات بزينة الإيمان المطهّرات من درن السرك ﴿فن ماملكت أيمانكم ﴾ ، أي فلتنكحوا ممّا ملكت أيمانكم ، يعني لا يجوز لكم أن تنكحوا أمّة إلا ما ملكت أيمانكم أيها المؤمنون ، لامن مملوكات غيركم من المؤمنين أو من المشركين مع اشراكها ، ولا بدونه قطعاً ولا مملوكات غيركم من المؤمنين أو المؤمنات إلا بالإذن ، وقيل : الطول بمعنى القدرة ، أو بمعنى الغلبة من طال على الأمر ، أي غلبه و تمكّن منه ، وهما متعدّيان به «على» أي من لم يقدر ، أو يغلب ويعل على نكاح الحرائر فلينكح أمة من فتياتكم المؤمنات ، أي من مملوكاتكم أيها المسلمون .

واختلف في معنى النكاح، فذهب بعضهم إلى أنّه بمعنى العقد، وبعض إلى أنّه بمعنى العقد، وبعض إلى أنّه بمعنى الوطء، وفي اشتراط صحة نكاح الإماء بعدم استطاعة الحرائر أقوال، قال العلّامة في القواعد: وفي اشتراط عدم الطول، وخوف العنت خلاف (۱)، ذهب الشافعي: إلى أنّ المراد بالنكاح العقد فيحرم العقد على الأمة مع استطاعة العقد على الحرّة (۱)، وهو الظاهر فإنّ «من» شرطية و «الفاء» جزائية، ويمتنع تحقّق على الحرّة (۱)،

۱ ـ جامع المفاصد [في شرح الفواعد]: ج ۱۳، ص ۵5. ۲ ـ الكشّاف: ج ۱، ص ۹۹؟.

الجزاء بدون تحقّق الشرط فلايصحّ نكاح الإماء بدون عدم تحقّق الطول فلايصحّ نكاحهن على تقدير تحقّق الطول، والظاهر في الطول الفضل والزيادة في النكاح في اطلاق الشرع العقد، وحمل الطول على القدرة والنكاح على الوطء خلاف الظاهر، ويؤيّد هذا المذهب ما روي عن ابن عبّاش في عن ملك ثلاثمائة درهم فقد وجب عليه الحبّم، وحرم عليه نكاح الأمة (۱). وذهب أبوحنيفة إلى أنّ الغني والفقير سواء في جواز نكاح الأمة وحمل النكاح على الوطء (۱)، والمعنى حينئذ أنّ من لم يملك فراش الحرّة قبل الأمة بالعقد في له أن ينكح الأمة، ومفهومه المخالف أنّ من ملك فراش الحرّة بالعقد لم يصحّ منه نكاح الأمة.

قال صاحب الكشّاف: الفراش نفسه يكنّى به عن المرأة (٣)، فالإضافة بمعنى «من»، ويؤيّد هذا القول قوّله ﴿ الله الله الله الله الله العاهر للحجر ﴾ (٤)، وعدم ملك فراشها يكنّى به عن عدم القدرة عليها، وهذا مقو لمذهب الشافعي، والظاهر أنّ مذهب أبي حنيفة تحريم نكاح الأمة مشروط بتقدّم نكاح الحرّة، فلا يصح نكاح الأمة لمن في حبالته أمة أن ينكح حرّة إن كان متمكّناً من نكاح الحرّة (٥)، وهذا مخالف للمتبادر من ظاهر الآية.

إذا تقرّر ذلك فنقول: من كان في حبالته حرّة وعقد على أمة هل العقد باطل أم موقوف؟ ذهب ابن أبي عقيل (١) وابن الجنيد (١) وابن إدريس (١) إلى الأوّل، وذهب الشيخان (١) وابن البرّاج (١٠) وسلّر (١١) وابن حمزه (١)، إلى الثاني، احتجّ

١ ـ الكشَّاف: ج ١، ص ٩٩٤.

٢_الكشّاف: ج ١، ص ٩٩٤ و ٥٠٠.

٣_الكشَّاف: ج ٣، ص ١٧٦.

٤ ـ كنز العمّال: ج ٦، ص ١٩٠، ح ١٩٩٥.

٥ _ المغنى لابن قدامة: ج ٩، ص ٣٧٨.

٣ _ المهذَّب البارع: ج ٣، ص ٢٧٩.

٧_ المهذّب البارع: ج ٣، ص ٢٧٩.

٨_السرائر: ج ٢، ص ٥٤٥.

٩ _ الخلاف: ج ٤، ص ٥ ٣١، المسألة ١٨٧ المقنعة: ص ٧٧ _ ٧٨.

١٠ ـ المهذَّب البارع: ج ٢، ص ١٨٨.

الأوّلون بما رواه الحلبي في الحسن عن الصادّق ﴿ أَنَّه قال: «تزوّج الحرّة على الأمة ، ولاتزوّج الأمه على الحرة ، ومن تزوّج أمة على حرّة فنكاحه باطل» (٣٠٠).

واحتج الآخرون بما رواه سماعه عَنه ﴿ فِي رَجِلَ تَزُوَّجِ أَمَةَ عَلَى حَـرٌ ةَ فَقَالَ: «إِنْ شَاءَتَ لَهُرَة أَنْ تَقِيمُ مَعَ الأَمَةَ أَقَامَتَ وإنْ شَاءَتَ ذَهِبَتَ إِلَى أَهْلُهَا »(١٠٤).

وسند الحديث الأوّل أقوى، على أنّ في دلالة الثاني على المقصود، أعني كون العقد موقو فأ مناقشة ظاهرة، ولمّا قيّدصحة نكاح الأمة بالإيمان، وكان أمراً مبطناً لايطلع على حقيقته إلاّ علّام الغيوب بيّن أنّ ظاهر الإيمان كافٍ في الصحّة، ولا يحتاج إلى أن يبالغ في اختيارهنّ غاية الإختيار بقوله «والله أعلم بإيمانكم»، ولمّا ظهر تنزّل نكاح الأمة عن درجة نكاح الحرّة، وكان في ذلك مظنة استنكاف من نكاهن أورد ما يدفع من ذلك الاستنكاف، وهو قوله «بعضكم من بعض» أي بعضكم متّصل ببعض، أو بعضكم ناشٍ من بعض؛ لكونكم جميعاً من أولاد آدم وحوّاء، وليس لأحد فضل على الآخر إلا بالإيمان، والله أعلم بحقيقته، فإذا وجد ظاهراً فلاينبغي الاستنكاف، ولا المبالغة في اختيار الإيمان.

﴿ فَانَكُمُوهِنَّ بِإِذِنَ أَهِلَهِنَ ﴾ (١٠) أي بإذن مو اليهنّ ، ويظهر من هذا صحّة عقد الأمة على نفسه ، بل إذنه ، وأنّ الشرط في الصحّة إنّما هو في أمة الغير لافي وطء الرجل أمة نفسه ، ولا يشترط اذن الحرّة في وطء ذات اليمين وان اشترط في العقد على مملوكة الغير.

هذا وأنت خبير بأنّ قوله تعالى: ﴿والله أعلم بإيمانِكُم بعَضُكُم من بَعض ﴾ يدلّ على أنّ اشتراط عدم الطول إنّما هو في الفضل والأولويّة لافي أصل الصحّة؛ لأنّ المعنى أنّ الله عالم بتفاصيل أيمانكم، وإيمان الحرائر والإماء منكم، فربّما

١١ ـ المراسم: ص ١٥٠.

١٢ ـ الوسيلة: ص ٢٩٤.

۱۳ ـ التهذيب: ج ۷، ص ۳۹۹، ح ۳٦٥.

۱۵_ التهذيب: ج ۷، ص ۵۰۰، ح ۳٦٩.

٥١ _ النساء ٢٤:٤ ٢.

رجّح إيمان الأمة على إيمان الحرّة فيترجّح حينئذ نكاح الأمة على نكاح الحرّة لقوله تعالى : ﴿ولأمةُ مؤمنةٌ خيرٌ من مشركةٍ ولو أعجبتكم ﴾(١) وإذا كانت الأمة المؤمنة خير من الحرّة المشركة كانت الأمة القويّة الإيمان خيراً من الحرّة الضعيفة الإيمان، فلا يتوقّف صحّة نكاح هذه على عدم التمكّن من نكاح تلك، وهذا المعنى ليس إلّا للترغيب في نكاح الإماء، فلو لم يصح لم يرغّب فيه.

﴿فَاتُوهِنَّ أَجُورِهِنَّ ﴾ ، أي مهورهنّ بالمعروف أي من غير نقص ولامطل، فإنَّه حتَّى مواليهنَّ فلا يصحَّ فيه تنقيص، سواء كان برضاهنَّ أو بغيره؛ لأنَّـه حـقَّ الغير، والأمر بإيصال المهور إليهنّ إمّا لأنّ إعطاهنّ إعطاء الموالى؛ لأنّ العبد وما في يده لمولاه، أو على تقدير مضاف أي فأتوا مواليهن، ﴿محصناتِ غير مسافحاتٍ * منصوبان على الحال من الضمير المنصوب في «انكحوهنّ» من حال كونهن عفائف لايتظاهرن بالفجور ﴿ولامتَّخذات أخدانِ ﴾ ، أي أخلاء في الخفيّة، فإنّ نساء العرب كنّ على ثلاثة أحوال، بعضهنّ من يظهّر الفجور، وبعضهنّ من يخفيه، وبعضهنّ العفائف اللـوّاتـي لم يـتلوثن بـقاذورات الفـاجرات لاظـاهراً ولاخفيةً، فأمروا بنكاح هذا الصنف، ونهوا عن نكاح هاتين الصنفين، وقيل: المراد بالمسافحات الزانيات، وبذوات الأخدان المسافحات ﴿ فَإِذَا أَصِمِنَّ ﴾ قرئ: مبنيّاً للمفعول، ومبنيّاً للفاعل أي إذا أحصنّ بالتزويج، أو أحصنٌ أنفسهنّ به ﴿ فَإِن أَتِينَ بِفَاحِشَةٍ ﴾ أي إن زنين ﴿ فعليهنَّ ﴾ أي فيقع عليهنَّ، أو يجب عليهنَّ، وحاصل المعنى أنّه يجب عليكم أن تقيموا عليهنّ الحد، ويجب عليهنّ أن يقبلنّه وأن لايقبل مواليهنّ بإيقاعه عليهنّ ﴿نصف ما على الحصنات ﴾ أي الحرائر ﴿من العذاب؛ أي من الحدّ، ولارجم عليهنّ؛ لأنّ الرجم لاينصف ﴿ذلك ﴾ أي نكاح الإماء أبيح وشرّع تسهيلاً ﴿ لمن خشى العنت منكم ﴾ أي الأمر الذي يؤدّي إليه غلبة سلطان الشهوة وهو الإثم، وقيل: الحدبسبب ارتكاب الزنا(٢). فإنّه إذا عشقها

١ ـ البفرة ٢:١ ٢٢.

۲_الکشّاف: ج ۱، ص ۵۰۰.

تاقت نفسه إلى مواقعتها فيخاف عقوبة الحدّ فيتزوّجها.

و «العنت» في الأصل انكسار العظم بعد انجباره ، فاستعير لكلِّ مشقّة وضرر ما معني العند؟ عظيم، ولا أشدّ مضرّة ولاأشقّ على نفس الحز من ارتكاب الزنا الذي فيه العار في الدنيا، والنار في الآخرة، ولامن الحد عليه فإنّه يتضمّن ألم الجسم وثلم الأسم، وليس المراد أنَّ اساغة نكاح الإماءمخصوصة لمن خشى الزنا وَحَدَّه وَحدة ، بل المرادأنّه إنّما جعل تيسّراً وتسهيلاً لأمر هؤلاء ﴿ وأن تصبروا ﴾ عن النكاح عند عدم الوجدان، وتصابر وا النفس عند طغيان الماء عن أن تحملوها على الجارية، ﴿ خير لكم ﴾ لما فيه من وهم كسر عظم العرض الذي هو أَشدٌ من كسر العظم، فإنّه متضمّن الإراقة ماء وجه الحسب، ومفصّم الاتّصال سلسلة النسب، فإنّ أكثر هن لايبالين من ارتكاب العار ولايكتر ثن بحفظ الذمار، ولايعبئن بمحافظة المنازل وعمارة الديار، عنه عَلَيْ «الحرائر صلاح البيت و الإماء هلاك البسيت»(١). ورسما سرى خلقهن السيء إلى أولادهنّ ولحقهم من رذالة الأصل ما يفضي إلى وخيم الفعال، ولذلك قيل: اتَّقوا اليهود والهنود ولو سبعين بطناً، ﴿والله غَفُورٌ ﴾ لغشَّكم أنفسكم بترككم ما هو الأصلح لها ﴿رحيمُ ﴾ بكم إن قهركم سلطان الشهوة واستعلى عليكم قهرمان الهوي، ولم تستطيعوا أن تصبروا إلى ما هو خير لكم ولاأن تصبروا عمّا يليق بكم ﴿ فَإِنَّ الله غَفُورُ رحيمٌ ﴾ ، حيث أحلَّ لكم نكاح

جواز نكاح الأمة بالعقد الدائم تنبيه: اتفق علماء الإسلام على إباحة نكاح الأمة بالعقد الدائم مع تحقق الشرطين، أعني عدم الطول وخوف العنت، وعلى أنّ الصبر عنه أفضل لقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَصِيرُوا خَيرٌ لكم ﴾ وأمّا مع عدم أحدهما، أو عدمهما فذهب الشيخ في الخلاف (٢)، والمفيد (٣)، وابن أبي عقيل (٤)، وابن الجنيد (٥)، وابن البرّاج (٢) إلى

۱ ـ الكشَّاف: ج ۱ ، ص ۵۰۱.

٢ ـ الخلاف: ج ٣، ص ٣١٣، المسألة ٨٦

٣_ المفنعة: ص ٧٧.

[£]_المختلف: ج ٧، ص ٥٥ ٢.

التحريم، والشيخ في النهاية (٧)، والعلّامة في المختلف (١) إلى الكراهة، احتج بقوله تعالى: ﴿ومن لم يستطع منكم طولاً ﴾، أن ينكح المحصنات المؤمنات الآية، فشرط أوّلاً أحد الشرطين المذكورين؛ لأنّ «من» فيها معنى الشرط، وثانياً بقوله: ﴿ذَلْكُ لَمْن خَشَى العنت منكم ﴾، فإنّ اللام تدلّ على الإختصاص، ولما رواه محمّد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر ﴿ عن الرجل يتزوّج المملوكة قال: ﴿إِذَا اصْطرّ إليها فلا بأس (١) و ﴿إِذَا الشرط، والإضطرار قد فسر في الآية.

واحتج الآخرون بعموم قوله: ﴿وانكحوا الأَيّامي منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم ﴾ (١٠) وقوله: ﴿ولأمة مؤمنة خيرٌ من مشركةٍ ﴾ (١١)، وقال فخر الإسلام ﴿ والأصحّ عندي الكراهة (١١)، وهو اختيار والذّي ﴿ في المختلف (١١)،

وأجاب عن حجّة الأوّلين بأنّ المعلّق بالشرط الأمر بالنكاح، وهو إسّا للوجوب، أو الندب على أقوى الأقوال، ونفيها لايستلزم نفي الجواز؛ لأنّ اقتضاء الخاص أعم من اقتضاء العام مطلقاً، وقد أوضحنا هذا الكلام في تفسير الآية السابقة فتذكر له.

٥ ـ نقله عنه في المختلف: ج ٧، ص ٥٤ ٢.

٦ _ المهذب: ج ٢، ص ٢١٥.

٧_ النهاية: ص ٧٦٤.

٨_ المهذب البارع: ج ٣، ص ٢٧٦.

٩_التهذيب: ج ٧، ص ٣٨٩، ح ٣٢٨_ ٢.

١٠_النور ٢٤:٢٤.

١١ ـ البفرة ٢:١٢٢.

١٢ ـ إيضاح الفوائد: ج ٣، ص ١٣٦.

١٣ ـ مختلف الشيعة: ج ٧، ص ٥٥ ٢.





البَابِ إِللَّا فِي

في المحرَّمَات

وَفِيهُ أَرْبَعَ آيَاتُ







في المحرمات التحريم

إِمَّا مؤبِّداً ، وغير مؤبِّد ، والمؤبِّد ، إمَّا بنسب ، أو سبب وفيه أربع آيات:

وَلَاَتَكِحُواْمَانَكَتَعَ اَبَآ فَكُمِّ النِّسَاءِ إِلَّامَاقَدَ سَلَفَ اِنَّهُ كَانَ فَحِشَةُ وَمَقْتَا وَسَآ عَسَبيلًا (١)

الأولى: قوله تعالى: ﴿ولاتنكحوا ما نكح آباءكم من النساء ﴾، أي بيان آبة «ولاتنكعوا ما لاتتزوّجوا أزواج آبائكم ﴿ومن النساء ﴾ بيان الاساء ﴾ إلّا ما قد سلف ﴾ إلّا نكح آباءكم من التتزوّجوا أزواج آبائكم ﴿ومن النساء ﴾ بيان الاستثناء مبالغة في التحريم وسد النساء... والأحكام طريق رجاء الحليّة وتعليق بالمحال كقوله تعالى: ﴿لايـذوقون فيها المـوت إلّا السفادة منها الموتة الأولى ﴾ (٢)، وقول الشاعر:

لاعيب فيهم سوى أن النزيل بهم يسلو عن الأهل والأوطان والحشم (") يعني إن أمكنكم أن تنكحوا ما قد سلف فانكحوا فإنّه لايحلّ لكم من هذا النوع غيره، وهذا غير ممكن فلا يحلّ لكم شيء من هذا النوع أصلاً، وهذا كقولك: لن تبلغه حتّى يبيض القير، وقوله تعالى: ﴿لايدخلون الجنّة حتّى يلج الجمل في سمّ الخياط ﴾ (٤)، وقيل: إنّ المعنى ما مضى من صنيعكم ذلك في الجاهليّة فهو مغفور لكم، فلا تعودوا لمثله في الإسلام ﴿ إنّه كان فاحشةً ﴾ في الشرع ﴿ ومقتاً ﴾ في

١ _ النساء ٤: ٢٢.

۱ ـ الساء ١:١٠. ۲ ـ الدخان ٢:٤٤٥.

٣_ ورد البيت في جوامع الجامع: ج ١، ص ٢٤٦، وفي موضع محل الشاهد كالأتي:
 ولاعيب فيهم غير أن سيوفهم

٤ ـ الأعراف ٧:٠٤.

المروة والعرف، قيل: كان بعض منهم ينكح الرّوابّ من أزواج الآباء، وكان أرباب المروات منهم يستقبحونه ويمقتون فاعله، ويسمّون الأولاد الحاصلة منه أولاد المقت، ويقال لهم المقيتون، فجمع في الآية بين الفاحشة والمقت تحذيراً منه وتقبيحاً له، وحاصله أنّه صنيع شنيع من آتاه فقد جاوز حدّ العفّة شرعاً وعرفاً، وسلك طريقاً سؤاً لا يصل منه إلّا إلى العار والنار، ولم يصادف في ذلك الطريق إلّا غضب الجبّار.

وحرّم أبوحنيفة من مزنية الأب على الإبن (١)؛ نظراً إلى أنّ النكاح حقيقة في الوطء، مجازاً في العقد والحمل على الحقيقة إذا لم يمتنع أولى.

والشافعي حمله على المعنى المجازي الذي هو العقد (٢)؛ لكثرة دورانه في القرآن المجيدكما أشرنا إليه سابقاً ولاحقاً، وحيث لم يتحقّق في الزنا لم يحرّمها على الإبن، بل لم يحرّم البنت المتولّدة من الزنا على أبيها.

حُرِمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَ تُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوْتُكُمُ وَعَنَتُكُمُ الَّتِى وحَنَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَجْ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَ تُكُمُ الَّتِى أَرْضَغَنَكُمْ وَأَخَوَتُكُمْ مِنَ الرَّضَعَةِ وَأُمَّهَتُ نِسَا بِكُمُ الَّتِي دَخَلَتُم وَرَبَيْبُكُمُ الَّتِي فِحُجُورِكُمْن نِسَا بِكُمُ الَّتِي دَخَلَتُم بِهِنَّ فَإِن لَمْ تَكُونُواْ دَخَلَتُم بِهِنَ فَلَاجْتَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَيْمِلُ أَبْنَا بِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَاجُتَاحَ عَلَيْكُمْ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ إِلَّمَا قَدْسَلَفَ أَإِنَّ اللَّهُ كَانَ عَفُوزًا رَّحِيمًا "اللَّهُ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا"

الثانية : قوله تعالى : ﴿حرِّمت عليكم أُمَّهاتكم ﴾ ، أي نكاح أمّهاتكم للعلم

بيان آية «حرّمت وعــــليكم أمـــهاتكم...» والأحكــــام أ المستفادة منها

۱ ـ تفسير ابن كثير: ج ۲، ص ۷۳۹.

۲ ـ تفسير ابن کثير: ج ۲، ص ۷۳۹، ۳۳۳.

٣_ النساء ٤: ٢٣.

الضروري بأنّ المحرّم ليس هو نفس الأمّهات، فلابدّ من تقدير في الكلام؛ لتصحيح المعنى، والمناسب هاهنا تقدير النكاح؛ لأنّه لمّا صرّح في الآية السابقة بتحريم نكاح منكوحات الأبناسب هاهنا أن تتعلّق الحرمة بنكاح من هو مذكور في سياقها، أعني الأمّهات والأخوات إلى آخر الآية؛ ليكون حكم التحريم مسوقاً على أسلوب واحد؛ ولأنّ المعلوم أنّ المحرّم من كلّ شيء ما يناسبه، كما يعلم من تحريم الخمر، ولحم الخنزير ليس نفسهما، بل شرب أحدهما وأكل الآخر.

فإن قلت: المناسب هاهنا ليس مخصوصاً بالنكاح، فإنّه يناسب أن يـقدّر الوطء، فلم قدّر النكاح الذي يعمّ الوطء والعقد حقيقةً ومجازاً؟(١)

قلت: لأنّ حرمة الوطء ليست مخصوصة بالمذكورات؛ ولأنّ تقدير الوطء قد يوهم عدم حرمة النكاح بمعنى العقد، لكن بقي هاهنا شيء وهو أنّ تقدير النكاح قد يوهم عدم حرمة الإستمتاع بالملك، فإنّ الإستمتاع بالملك وإن لم يتصوّر في الأصول والفروع، فإنّه يتصوّر في البواقي، والأولى أن يكون التقدير: حرّمت عليكم المذكورات من حيث الإستمتاع نكاحاً وملكاً فتأمّل (٢).

ع بسيان عسده المحرّمات نسباً

عن ابن عبّاش الله: حرّم عليكم سبع بالنسب، وسبع بالسبب (الله والسبع السبع)، والسبع السبع:

أُولاهن : الأُمّهات، ويدخل تحتهن الجدّات من جهة الأب والأمّ، أو من حدهما.

١ ـ أي أنّ حرمتهنّ كما يجوز أن يتعلّق بنكاحهنّ، يجوز ان يتعلّق بوطنهنّ، فلم خصّ تفدير المـضاف مـن
 النكاح الأعم، ولم يفدّر من الوطء الأخصّ منه؟

حوجه التأمّل أنه قد يفال: إنّ المفكر لابدًله من قرينة تدلّ عليه، وتفدير النكاح سياق الكلام قد تدلّ عليه
 بخلاف ما ذكرت فإنّه لاقرينة تدلّ عليه منه.

٣_ مجمع البيان: ج ٣، ص ٢٨.

وثانيها :قوله : ﴿وبناتكم ﴾ ، ويدخل تحتهنّ بنات الإبن ، وبنات البنت وإن سفلن، وفي الحاق الوطء بالشبهة أو الزنا بالصحيح قولان، فذهب الشيخ في النهاية: إلى تحريم أمّهات الموطؤة بالشبهة وإن علون، وبناتها وإن نزلن، وتحريم منكوحة الإبن على الأب وبالعكس(١). وذهب ابن إدريس إلى الجواز، وكذلك في الوطء بالزنا(٢) فذهب الشيخ(٣)، وأبو الصلاح(٤)، وابن البرّاج(٥)، وابن زهرة (٢٠) ، وابن حمزة (٧) إلى التحريم. وعلم الهدى (٨) ، والمفيد (٩) ، وابن إدريس (١٠٠ إلى عدمه، فتحلُّ أمَّ الموطؤة بالزنا وبنتها على الزاني بالعقد. وقال الشيخ فـخر الدين في الإشكالات ١١٠١؛ في الصورتين الأقوى وهو مختار والده في المختلف(١٢) واستدلُّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَأُمُّهَاتَ نَسَائُكُم ﴾؛ فإنَّ الإضافة تصدق بأدني ملابسة وملامسة ، وبما رواه محمّد بن مسلم في الصحيح عن أحدهما على الله الله عن الرجل يفجر بالمرأة أيتزوّج ابنتها؟ قال: «الولكن إن كانت عنده إمرأة ثمّ فجر بابنتها أو أُختها لم تحرم عليه التي عنده»(١٣)؛ والأنه كلّما حرم زنا الأمّ الرضاعيّة حرمت الأمّ النسبيّة ، والمقدّم حقّ فالثاني مثله.

١ ـ النهاية: ص ٥١ و ٤٩٦.

٢_السرائر: ج ٢، ص ٥٢٤.

٣_النهاية: ص ٤٥٢.

٤ ـ الكافي في الفقه: ص ٢٨٦.

٥ _ المهدَّب: ج ٢، ص ١٨٢.

٦ ـ الغنية (الينابيع الففهية): ج ١٨، ص ٢٧٠.

٧ ـ الوسيلة: ص ٢٩٢.

٨ ـ المسائل الناصريّة (الجوامع الفقهية): ص ٧٤٥.

٩ ـ المفنعة: ص ٥٠٤.

١٠ ـ السرائر: ج ٢، ص ٥٢٣.

١١ ـ إيضاح الفوائد: ج ٣. ص ٦٣.

١٢_ المحتلف: ح ٧، ص ٥٣.

۱۳ _ الاستبصار: ّ ج ۲، ص ۱٦٥ و ۱٦٦، ح ٦٠٣.

بيان الملازمة أنّه إنّما حرم الرضاع بتبعيّة النسب، وكلّما وجد تابع من حيث أنّه تابع وجد المتبوع بالأولويّة، وأمّا حقيّة المقدّم، فلما رواه محمّد بن مسلم في الصحيح عن أحده الما على قال: سألته عن رجل فجر بإمرأة أيتزوّج بأمّها من الرضاعة؛ قال: «لا»(١).

احتج الآخرون بقوله تعالى: ﴿وأُحلَّ لكم ما وراء ذلكم ﴾ و قوله تعالى: ﴿ وَأَحلَّ لكم ما وراء ذلكم ﴾ و قوله تعالى: ﴿ وَانكحوا ما طاب لكم من النساء ﴾ (٢).

وأجيب عن الآية الأولى بأنّ المتنازع فيه عندنا داخل في المنصوص على تحريمه قبل ذلك، وعن الثانية بأنّ الإباحة تناولت ما طاب أي ما أبيح إلّا ما توهّمه ابن إدريس من الشهوة الحيوانيّة، لكن نفي هاهنا شيء وهو أنّ بعض أحكام الوطء الصحيح قد تجري في الوطء بالشبهة، وبعضها لم تجر فيه.

فاحتج الأؤلون بجريانها من لحوق النسب ووجوب المهر، فيحصل التحريم به، إذ وجوب أحد المعلولين استلزم وجود الآخر.

واحتج الآخرون بعدم جريان ذلك البعض مثل عدم وجدان المحرمية بوطء الشبهة ، وهي من أحكام الصحيح.

و أُجيب عنه بأنّه مع التعارض بين التحليل والتحريم يُغلب التحريم؛ لأنّ فيه احتراز عن الضرر المظنون، ولاتّها متعلّقة بكمال حليّة الوطء، وهو كون الواطىء مالكاً للوطء في نفس الأمر مستقرّاً مادام السبب لامشر وطاً بعدم العلم.

وثالثها: قوله تعالىٰ: ﴿وأخواتكم ﴾ ويدخل تحتهنّ من هومن جهة الأب والأمّ، ومن هي من جهة أحدهما.

۱ _ الاستبصار: ج ۳. ص ۱۹۷. ح ۲۱۱.

٢_ النساء ٤:٣.

المحرّمات سبباً

ورابعها:قوله تعالى: ﴿وعهّاتكم﴾، ويدخل تحتهن كلّ أخت لذكر يرجع الله النسب بالولادة من قبل الأبكان أو من قبل الأمّ.

وخامسها: قوله تعالى: ﴿وخالاتكم ﴾، ويدخل تحتهاكل أخت لأنشى يرجع إليها النسب بالولادة من قبل الأبكان أو من قبل الأم قربن أو بعدن. وسادسها:قوله تعالى: ﴿وبنات الأخ ﴾ من الأوجه الثلاثة.

وسابعها : قوله تعالىٰ : ﴿وبنات الأُخت ﴾ من الأوجه الثلاثة ، وقرئ وبنات الأُخت بتخفيف الهمزة.

والسبع السببيّة، أوّلها وثانيها قوله تعالى: ﴿وأسهاتكم اللّاتى أرضعنكم وأخواتكم من الرّضاعة ﴾ نزّلت الرضاعة منزلة النسب حتّى سمّيت المرضعة أمّاً للرضيع، والمراضعة أختاً، فإذن أمّ المرضعة جدّته، وأختها خالته، وزوج المرضعة اختلف فيه، فعند جمهور العلماء أنّه يتعلّق به التحريم لقوّله ﴿﴿ «يحرم من النسب» (١)، فإذن زوج المرضعة أبوه، وأبواه جدّاه، وأخته عمّته، وكلّ من ولد له من المرضعة قبل الرضاعة وبعدها فهم إخوته، وأخواته لأمّه، وفي أحد وأخواته لأمّه، وفي أحد قولي الشافعي لا يتعلّق به الحرمة؛ لأنّها لشبهة البعضية، واللبن بعضها لا بعضه (١).

وردّ بأنّ الحرمة بالنسب من الجانبين، فكذا من الرضاع، وروي أنّه ولانته اللبن قال لعائشة: «ليلج عليك أفلح فإنّه عمّك من الرضاعة» (٣)، ولائه سبب لنزول اللبن في موضع آية الحرمة احتياطاً. وقيل: تحريم الرضاع كتحريم النسب إلاّ في موضعين: أحدهما أنّه محرّم على الرجل أخت ابنه من النسب، ولا تحرم

۱ _ الاستبصار: ج ٤، ص ١٧، ح ٥٥، و ص ١٨، ح ٥٦.

٢ ـ المغنى لابن قدامة: ج ٩، ص ٣٤٧.

٣_مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٩٤٥، ح ٣١٦٢.

عليه من الرضاع؛ لأنّ المانع في النسب وطؤه أمّها، وفي الرضاع هذا المانع غير موجود وثانيها: أنّها يحرم عليه أن يتزوّج أمّ أخته من النسب، ولاتحرم عليه من الرضاع؛ لأنّ المانع في النسب وطء الأب إيّاها، وهذا المعنى غير موجود في الرضاع(١)هكذا قيل: وفيه نظر.

وثالثها: قوله تعالى: ﴿والمّهات نسائكم﴾، وهذا يشمل أمّهات الزوجات وجدّاتهنّ قربن أم بعدن نسباً ورضاعاً والحرمة تثبت بنفس العقد.

ورابعها: قوله تعالى: ﴿وربائبكم﴾، جمع ربية فعيل بمعنى مفعول دخلته التاء؛ لأنّه اسم لاوصف، وأريد بها بنات الزوجة وإن لم يربهنّ الزوج اعتباراً للأمر الغالب ﴿اللّاتي في حجوركم ﴾ جمع حجر بالفتح والكسر، وهو الحضن وهو ما دون الإبط إلى الكشح، ومنه قول المرأة ابني هذا كان له حجري هواء، والمراد هاهنا بهذا الوصف التربيّة والحضانة؛ لأنّها أكثر ما يكون في الحضن، والمعنى الربائب اللواتي ربيتموهن كتربيتكم أولادكم.

وفي هذا الوصف تأكيد للحرمة وإن لم يشترط التربية فيها ﴿من نسائكم﴾، من ابتدائية كقولك: بنات النبّي والله من خديجة ﴿اللّاقى دخلتم بهن ﴾ صفة نسائكم، و «من نسائكم» متعلّق به «ربائبكم»، و لا يجوز أن يتعلّق بأمّهات نسائكم؛ لانّه إن تعلّق بها إمّا أن يتعلّق بها فقط ، أو بها وبربائبكم ، لا سبيل إلى الأوّل؛ لأنّ ما يليه هو الأحقّ بالتعليق ما لم يفرض لم يرد، و لا إلى الثاني؛ لأنّ معنى «من» على أحد التعلقين خلاف معناه على التعلّق الآخر ، فإنّك إذا قلت: وأمّهات نسائكم اللّاتي دخلتم بهن فقد جعلت «من» لبيان النساء، ولتميّز المدخول بهن من غير المدخول بهن من غير المدخول بهن فقد جعلت

١ ـ الكشَّاف: ج ١، ص ٤٩٤.

«من» لابتداء الغاية، ولايجوز أن يُقصد بكلمة واحدة في خطاب واحد معنيان مختلفان.

فإنقلت: قد قيل أنّ جميع معاني «من» راجعة إلى الإبتداء؟

قلت: هذا على ضرب من التأويل والتشبيه، وليس يلزم منه أن يكون الإبتداء معنى كلّياً صادقاً على الكلّ بالحقيقة. نعم قد يستعمل في معنى اتّصال الشيء بالشيء كقوله تعالى: ﴿ المنافقون و المنافقات بعضهم من بعض ﴿ () ، وقول النبّي ﴿ من أنا من دد و لاالدد منّي ﴾ () ، وهو يتناول اتّصال الأمّهات بالنساء بكونهن والدات لهنّ ، والربائب بكونهنّ مولودات منهنّ ، فحينئذ يصحّ جعل «من نسائكم »متعلقاً بهما، لكن إجماع أكثر العلماء على حرمة أمّهات النساء يأبي هذا التوجيه ، والدخول كناية عن الجماع كما يقال: بنى عليها وضرب عليها الحجاب، و«الباء» للتعدية أي أدخلتموهنّ الشر ، وفي الخلوة الصحيحة وما يترتّب عليها من اللمس بما يحرم على غير المالك () ، والقبلة خلاف كما في اشتراط صحة من اللمس بما يحرم على غير المالك () ، والقبلة خلاف كما في اشتراط صحة

١ ـ التوبة ٢٠٧٩.

٢ ـ الكُشّاف: ج ١، ص ٤٩٤.

٣- «إذا ملك الرجل جارية ونظر إلى ما لايصح لغير المالك أن ينظر إليه أو لمس منها ما يحرم على غير ولمسه هل يحرم على أبيه وابنه واختلف علماؤنا في هذا المسألة على أقوال ثلاثة:

[ُ] الأوَّلُ عدَّم التحريم وهو مختار العلَّامة في الفواعد ولِن أُدريس لأصل الإباحة، ولفوله تعالى: ﴿ما وراء ذلكم﴾ . وقوله: ﴿ما طاب لكم من النساء أو ماملكت أعانكم﴾ .

الثاني التحريم بهما كالوطيء وهو اختيار الشيخ في النهاية وابن السراج وابن حمزة واستدلّو ابقوله:

﴿ وحلائل أبنائكم ﴾ فإنّه قد خرج الملك المجرّد عن الوطيء واللمس والنظر اجماعاً فيفي الباقي على
لمعوم، ولما رواه محمّدين إسماعيل في الصحيح عن أبي الحشّن ﴿ فَيْ وقد سألته عن الرجل يكون له
الجارية فيُقبلُها هل تحلّ لولده، «فعال: لولده؟ قلت: نعم قال: فهل ترك شبئاً إذا قبلها بشهوة ثم قال ابتداء
منه أن جرّدها ونظر إليها بشهوة حرمت على أبيه وابنه قلت: إذا نظر إلى جسدها وفرجها حرمت عليه » (١)
وذكر الشيخ فخرالدين أنّ والآذي ﴿ فَيَ المختلف وتذكرة الفقهاء هذا الفول وباحثته على ذلك لما
قرأت عليه التهذيب بأنّ هذا خبر واحد يخصّ الكتاب، وأجاب عن أدلّة بن إدريس بأنّ الأصل حجة مع
عدم النص الناقل وأدلّة التحريم نفلت تُقتمهُ الأوّل: أنّ النظر بشهوة يحرم على بن الناظر دو أبيه وهو

كتاب النكاح ٢٥١

العقد(١)ودوامه ولزومه.

وخامسها: قوله تعالى: ﴿وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم ﴾، قوله ﴿من أصلابكم ﴾ ليس لإحلال حليلة الإبن من الرضاعة، وإنّه ما هو لإحلال حلائل من تبنى فقط، واللفظ وإن كان مبهماً عامّاً لكن تزوّج رسول الله الله الله علية زيد بن حارثه، زينب بنت جحش بعد ما طلّقها زيد.

وقوله تعالى: ﴿لكيلا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم ﴾ وقوله يخرم من الرضاع ما يحرم من النسب (٢) موضّح ومخصّص له. والمراد بالحلائل ما يحلّ للإبن وطؤها بالعقد سواء وطاءها أم لم يطأها، وماوطاءها بالملك. وفي الموطؤة بالشبهة والزنا ما عرفت من الخلاف، والمراد بالأبناء الأبناء الأبناء الأبناء وإن نزلوا.

وسادسها: قوله تعالى: ﴿وأن تجمعوا بين الأُختين ﴾ ، وهو في محلّ الرفع أي وحرّم عليكم الجمع بين الأُختين في النكاح والوطء بملك اليمين إلّا الجمع

اختيار المُقيد وله نقل من خط المصنّف.

⁽١) وسائل الشيعة: ج ١٤، ص ٣١٧، البات ٣ من أبوات ما يحرم بالمصاهرة ونحوها، ح ١.

١ ـ رقال لمن العكائمة خلائة : هل يُشترط في تحريم العود عليها أو بنتها في غير دخول لزوم العقد من الطرفين أو من طرف الزوج أو لايشترط مطلقاً. يحتمل الاكل لأن عموم آية الإباحة أخرج المعقود عليها عقد لازم من الطرفين فيفي الباقي على الأصل، ولان معنى اللزوم هو وجوب تربّب الأثر على العقد وعدمه عدم ذلك. والتحريم إن لم يجب لموضوعه أن تجب لموضوعه وهو من آثار العقد، ولأنّ عدم اللزوم مع ثبوت الصحة. ومعناه التأثير بالإمكان وهو لا يستلزم العمل وإلاّ تقدم المعلول بالقعل على ثبوت العلّة.

و يحتمل الثاني لأنَّ اللزوم في طرفه يفتضي في وجوب ترتَّب أثره عليه في ظرفه والتحريم من أثره فيثبت. في حقّه وإلَّا لزم تخلف المعلول عن عليته هذا خلف.

ويحتمل النالث لقوله تعالى: ﴿ وَأَمُهات نسائكم ﴾ والإضافة تصدق بأدنى مناسبة وملابسة، لأنّ الاحتياط يفتضي التحريم، الحقّ الأوّل لأنّ الأمر كان لايستازم الفعل، ولهذا قال العلّامة: فلو عفد الفضولي على الصغيره ففي تحريم الأم قبل الإجازة وبعد فسخها مع البلوغ نظر»، (من خط المصنّف ﴿ فَهُنّ).

۲_الاستبصار: ج ٤، ص ١٧، ح ٥٥ و ص ١٨، ح ٥٦.

في الملك ﴿ إِلَّا ما قد سلف ﴾ ممّا قد تلبّستم به ممّا حرّم عليكم، فإنّ الماضي من ذلك الصنيع مغفور أرحيماً ﴾.

وَٱلْمُحْصَنَتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّامَامَلَكَتْ أَيْنَثُمُّ كِتَبَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَ لَكُم مَنَا وَرَآءَ ذَلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَ لِكُمُ تُحْصِنِينَ غَيْرُمُسَنِحِينَ فَاانسَتَمْتَغَمُّرِيهِ مِنهُنَّ فَاتُوهُنَّ أُجُورَهُ كَفَرِيضَةً وَلَاجُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرْضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ ٱلْفَرِيضَةً إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا (١)

بيان آية «والمحنات من السياد» «والمحنات من والمحنات من والأحكام والأحكام والمستفادة منها

الثالثة: قوله تعالى: ﴿والمحصنات من النساء ﴾ قرئ بكسر (٢) الصاد، وفتحه هو القراءة المستفيضة، فالمحصنات مفعلات، أو مفعلات من الإحصان كأن العفاف أحصنهن ، أو الأزواج أحصنوهن ، أو أنهن أحصن أنفسهن بهما أو بأحدهما، وأصل الإحصان المنع ، ومنه الحصن لمنعه من فيه ، والحصان من الخيل لمنعه راكبه ، والتزوّج والتعقّف والحريّة والإسلام إحصان وتحصين للمنع والإمتناع ، واختلف في معناها، فذهب جماعة من المفسّرين إلى أنّ المراد بهن ذوات الأزواج ، وبالمستثنى ذوات الأزواج من السبايا ، ومنه قول الفرزدق:

وذات حليل أنكحتها رماحُنا حلال لمن يبنى بها لم تطلّق (٣)

واحتجّوا بما روي عن أبي سعيد الخدري أنّه أصاب المسلمون سبايا يوم أوطاس ولهنّ أزواج فكرهوا أن يقعوا عليهنّ ، فسألوا النبّيّ ﷺ فنزلت هذه الآية

١ _ النساء ٤:٤٢.

٢ ـ «قراءة الكسر ليست من السبعة ولامن العشرة وقد رويت عن طلحة بن معروف، وقيل: إنَّ ما كان علىٰ
 مفعل بنعته على مفعل يكسر إلا ثلاثة أحرف أسهب مسهب وانفح فهو منفح وأحصن فهو محصن وقـال
 صاحب النفح فهو منفح بالكسر لاغير » «منه».

٣_ديوان الفرزدق، ص ٣٩٨.

كتاب النكاح ٢٥٥

في تحليلهن (۱)، فيكون المعنى حرّم عليكم ذوات الأزواج ﴿ إِلاَ ما ملكت أَيَانَكُم ﴾ (۲) بالسبي فإنهن حلال لكم بعد الإستبراء وإن لم يُطلَقن وقيل: المحصنات ذوات الأزواج، وإلاّ ما ملكت أيمانكم ما دخل تحت الملك بالبيع، وهذا على قول من جعل بيعها طلاقها (۳). وقيل (١) «المحصنات» العفائف، وما ملكت أيمانكم بالنكاح أو ملك اليمين (٥).

وعلى هذين القولين تكون المحصنات القسم السابع من المحرّمات السببيّة، وعن ابن عبّاس أنّه قال بعد أن سئل عنها: لاأدري من المعنى بها(۱)، وجعل السابعة ﴿ولاتنكحوا ما نكح آبائكم من النساء ﴾(۱)، وعن مجاهد لو وجدت من يعرفها لضربت إليه أكباد الإبل(۱۸)، فكأنّه لم يعرف من يعرفها، ويعرف من هذا أنّه لم يعرف إمام زمانه، وفي «ما ملكت أيمانكم»، قيل: هي بمعنى من أي ذوات أيمانكم، ولا يبعد أن تكون بمعنى «الذي»، باعتبار أن يراد بها الشخص، أو بمعنى «التي»، ويراد بها الجنس كقول المتنبى:

* و أَشْتَقَى بِلاد الله ما الروم أهلُها *^(٩)

أي التي ملكتها الروم *كتاب الله عليكم * «كتاب» مصدر مؤكّد أي كتب

١ _ التبيان: ج ٣، ص ١٦٢.

۲ _ النساء ٤:٤ ٢.

٣ مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٩٤٦، ح ٢١٧٠.

٤ - «وهذا الفول لا يحلوا من ضعف أمًا أوّلاً فلائ العقة ليست وصفاً مفتضياً للحرمة كالتزوّج وأمّا ثانياً فلائه
 توهم عليّة البغاء وأمّا ثالثاً فلإفضائه إلى اعتبار الحفيفة والمجاز في لفظ واحد فإنّ ما ملكت أيمانكم في
 الحرائر اللواتي تُملِكت منفعتهنّ بالعفد والمهر مجاز وفي ملك اليمين حفيفة» «منه».

٥ ـ التبيان: ج ٣، ص ١٦٣.

٦ _ مجمع البيان: ج ٢، ص ٢٨.

٧_ النسآء ٤: ٢٢. `

٨ ـ تفسير الفرطبي: ج ٥ ، ص ٨١.٩ ـ ديوان المتنبي: ص ٢٥٢.

الله عليكم كتاباً ، وصدر الكلام (١١) يدلُ على العامل؛ لأنّ معنى «حرّمت عليكم» كتب الله عليكم حرمتهنّ كقول الشاعر:

ما إن يمسّ الأرضَ إلاّ جانب منه وحرف الساق طبيّ المحمل (٢) لأنّ معنى ما إن يمسّ الأرض منها منكب يدلّ على أنّه قد طوى، فكأنّه قد قال طوى المحمل، وقيل: إنّه منصوب على الاغراء ب«عليكم»(٣)، وأورد عليه أنّ «عليكم» غير متصرّف فلا يعمل متأخّر ، أللّهمّ إلاّ أن يجعل مفسّراً للعامل.

> وَلَاتَنكِحُوااَ لُمُشْرِكَتِ حَتَّى يُؤْمِنَ ۚ وَلَأَمَةُ مُؤْمِنَةُ خَيْرٌ مِن مُّشْرِكَةِ وَلَوْأَعْجَبَتْكُمْ وَٱلاَّنْكِحُواْالْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُوْمِنُواْوَلَعَبْدٌ مُّوْمِنُ خَيْرٌمَن مُشْرِكِ وَلَوْأَعْجَبَكُمْ أُوْلَتِهِكَ يَدْعُوكِ إِلَى النَّارُّ وَاللَّهُ يَدْعُوْ إِلِّي الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ مِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ ءَايَتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُ يُتَلَكُّرُونَ (٤)

الرابعة : قبوله تبعالى : ﴿ولاتنكحوا المشركات﴾ ، أي من أنكر نبوّة محقد النساء، قرئ بفتح التاء من النكاح، وبضمها من الإكاح أي والأحكىا الاتتزوّجوا النساء المشركات، أو لاتزوّجوهنّ من رجالكم ﴿حتّى يؤمّن ﴾ بيان لغاية الحرمة أي إلى أن يؤمن ﴿ولأمة مؤمنة خيرٌ من مشركة ﴾ تعليل لحرمتهن، واللام جواب لقسم مقدّر، أي والله لمملوكة مؤمنة خير من حرّة مشركة ﴿ولو أعجبتكم ﴾ أي وإن مالت إليها قلوبكم لجهة دنيويّة من حسن وجمال وكثرة مال

بسيان أيسة «و لاتـــنكحوا المشر كات...» المستفادة منها

١ _ جواب سؤال مفدّر وهو أنّ المفدّر لابدً له من قرينه تدلّ عليه فأجاب عنه بفوله: و صدر الكلام إلى آخر ٥٠ منه رحمته الله تعالى،

۲_مجمع البيان: ج ۲، ص ۳۱.

٣_تفسير الفرطبي: ج ٥، ص ٨٢

٤_ الفرة ٢٢١٢.

كتاب النكاح ٥٥٤

وتبع وما أشبه ذلك ﴿ولو﴾ هاهنا بمعنى أن الوصليّة، وكذلك في كلّ معنى يليها الفعل الماضي لفظاً أو تقديراً، ويتقدّمها جوابها كقول الشاعر:

وما أحد عن ألسن الناس سالماً ولو أنَّـه ذاك النَّـبيّ المَـطهَر وقول الآخر:

يصد عن الدنيا إذا عنّ سودد ولو برزت في زي عذراء ناهد ولا تنكحوا المشركين ، أي لاتزوّجوا نسائكم أيّها المؤمنون أحداً من المشركين ﴿حتى يؤمنواولعبدُ مؤمنٌ خيرٌ من مشرك ولو أعجبكم ﴾ جماله، أو ماله، أو غير ذلك ﴿أُولئك ﴾ ، أي المشركون والمشركات ﴿يدعون إلى النار ﴾ ، أي إلى الكفر الذي هو سبب النار؛ لأنّهم من أهله وأهلها ﴿والله يدعوا إلى الجنّة ﴾ أي ما يوصل إلى الجنّة وهو الإيمان فلا يليق بأهل الله الذين دعاهم الله إلى مأدبته ليدخلهم دار جنّته أن يقاربوا أعداءه ، بل الأنسب بحالهم أن لا يكون بينهم وبين أعداء الله إلاّ المشاجرة والبغضاء ، فإنّ مصادقة العدوّ ومؤ الفته منافية للموالاة والطاعة والإنقياد ، كما أنّ موادة الأصدقاء مؤكّدة للمحبّة والوداد.

﴿ والمغفرة بإذنه ﴾ ، قرئت بالرفع على الإبتداء ، و «بإذنه » خبرها ، و الجملة في محلّ النصب على الحاليّة ، و بالجرّ عطف على الجنّة ، و «بإذنه » حينئذ يتعلّق ب «يدعوا » ، أي يدعوا إليهما بتوفيقه وهو بيان لدعائه إليهما ، وقد تكون الباء سببيّة ، أي بسبب توفيقه ﴿ ويبيّن آياته ﴾ التي من جملتها بيان تحريم المشركة على المؤمن ، والمؤمنة على الكافر ، و ترجيح المؤمن والمؤمنة مع شدّة الميل من المؤمن إلى المشركة ، ومن المؤمنة إلى المشرك؛ لكون المشرك والمشركة يدعوان الي الكفر ، والله يدعوا إلى الإيمان والجنّة والمغفرة ﴿ للنّاس لعلّهم يتذكّرون ﴾ ولا يغفلون عمّا هو الأصلح بحالهم والأنسب بشأنهم ، وفي ذلك إشارة إلى أنّ هذه الأحكام المذكورة و تحسين ما حسن و تقبيح ما قبح منها مر تكز في الطبيعة

البشريّة بسبب القدرة الإلهيّة؛ لإلهامه كلّ نفس ما يصلحها وما لايصلحاكما بيّه بقوله: ﴿فَأَهْمها فَجُورِها وتقويها ﴾ (١)، وذكر ههاهنا تذكير و تنبيه لئلّا ينسى المؤمن نسيان الكافر.

أقسام الكفر

تقسيم: الكفر وإن كان قد قيل أنه ملّة واحدة؛ لكنّه قد ينقسم بإعتبار الأحكام المتعلّقة به إلى أقسام ثلاثة؛ لأنّ أهله إمّا أن يكون لهم كتاب أو لا، والثاني إمّا أن ينتموا إلى أهل الكتاب أو لا. الفرقة الأولى: هم اليهود والنصارى، والثانية: السامرة فإنّهم ينتمون إلى اليهود، والصابئة فإنّهم ينتمون إلى النصارى.

والحق أنهم إن خالفوا الفريقين في الأصول فليسوا منهم بل لهم حكم الملاحدة والحربيين، وإن لم يخالفوهما في الأصول فهم منهم، وإن خالفوهم في الفروع. والمجوس وهم الذين لهم شبهة كتاب داخلون في الفرقة الثانية، وبعضهم من جعلهم فرقة منفردة، والثالثة: الحربيّون، ويدخل فيما بينهم في الأحكام الملاحدة، والمرتد الفطري، ومن انتقل من أهل الكتاب بعد بعثة نبيّنا المسلاحة دين غير دين الإسلام، وإن كان ما انتقل منه وإليه ممّا اقرؤا عليه، وقيل منهم فيه الجزية، وما عدا التوراة والإبجيل من الكتب السماويّة، كصحف إبراهيم وزبور داود على للمن أهل الكتابين؛ لخلّوها عن الأحكام، وكونها مواعظ ومعارف لاغير، وحيث عرفت أنّ الكفر ثلاثة أقسام، والنكاح أيضاً ثلاثة دائم، ومنقطع، وملك يمين.

هل يصع نكاح الكتابيات؟

فنقول: النصّ وارد والإجماع من أصحابنا _ رضوان الله عليه أجمين منعقد على تحريم من عدا الكتابيات، وأمّا الكتابيات من اليهود والنصارى فللأصحاب فيهنّ أقوال ستة، ذهب المرتضى (٢)، والشيخ في الخلاف والمبسوط (٣) إلى تحريم

۱ ـ الشمس ۱ ۹:۸.

٢_ الانتصار: ص ٢٧٩.

٣_ الخلاف: ج ٤، ص ٣١١، المسألة ١٨٤ المبسوط: ج ٤، ص ٢٠٩.

كتاب النكاح ٧٥ ٤

نكاحهن مطلقاً ، أي بجميع أنواع النكاح ، وهذا هو الذي استقر عليه رأى العلامة وابنه (١)

وذهب الشيخ في النهاية (٢)، وابن حمزة (٣)، وابن البرّاج (١) إلى إباحة المتعة اختياراً، والدوام اضطراراً، وإلى حرمته اختياراً.

وذهب المفيد في أحد قوليه إلى جوازه في ملك اليمين، وحرمته في ما عداه دواماً وانقطاعاً (٥).

وذهب أبو الصلاح^(١)، وسلّار^(٧) إلى حليّة المتعة، وملك اليمين، والحرمة في الدوام.

وذهب ابن الجنيد إلى حرمة نكاحهنّ اختياراً مطلقاً ، وإلى احته اضطراراً مطلقاً (^).

وذهب ابنا بابويه (٩) وابن أبي عقيل (١٠) إلى إباحته مطلقاً.

استدلّ على المذهب الأوّل بوجوه أربعة:

الأوّل: صدق المشركات عليهنّ ، وشمول الحرمة لجميع المشركات.

أمّا الصغرى فلقوله تعالى ﴿وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿عمّا يشركون ﴾ (١١) فقد جعل قولهما شركاً ، ومن

١ ـ مختلف الشيعة: ج ٧، ص ١٩٣ إيضاح الفوائد: ج ٣، ص ٩٨.

٢_النهاية: ص ٥٧ ٤.

٣_ الوسيلة: ص ٢٩٠.

٤ ـ المهذّب: ج ٢، ص ١٨٧.

٥ ــ المفنعة: ص ٥٠٨.

٦ ـ الكافي في الفقه: ص ٢٩٩.

٧_ المراسم: ص ١٤٨.

٨ ـ مختلف الشيعة: ج ٧، ص ٩١.

٩ ــ المفنع: ص ٣٠٨.

١٠ ـ مختلف الشيعة: ج ٧، ص ٩١.

١١ ـ التوبة ٢١:٩.

نسب إليه تعالى الشرك فهو مشرك لامحالة.

ولقوله تعالى أيضاً: ﴿ اتَّخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله ﴾ (١).

وأمّا الكبرى فلقوله تعالى: ﴿ولاتنكحوا المشركات حتى يـؤمّن ﴾ (٢) فـإنّ اللام لام الاستغراق، وهو يفيد العموم، فيشتمل جميع الأفراد منهنّ.

الثاني: إنّ النكاح يقتضي تمسّك كلّ من الزوجين بعصمة الآخر ، وكلّ تمسّك لكلّ واحدٍ واحد من عصم الكوافر حرام لقوله تعالى: ﴿ولاتمسكوا بعصم الكوافر ﴾(٣) والجمع المضاف يفيد العموم.

الثالث: إنّ النكاح يقتضي الإستواء بين المتناكحين، ولااستواء بين المشركة والمؤمن، أمّا الأولى فلوجوب رعاية الكفائة بينهما، وأمّا الثانية فلقوله تعالىٰ: ﴿لايستوى أصحاب النار وأصحاب الجنّة ﴾ (٤) الإستواء كلّي شامل للإستواء من كلّ الوجوه، ونفي الكلّي إنّما يصدق بنفي كلّ جزئياته ومن جملتها الإستواء في الكفائة.

الرابعة : وجوب المودّة بين المتناكحين، وحرمتها بين المشركة والمؤمن. أمّا الأولى فلقوله تعالى : ﴿ وجعل بينكم مودّة ورحمة ﴾ (٥).

وأمّا الثانية فلقوله تعالى: ﴿ لاتجد قوماً يؤمنون بالله و اليوم الآخر يوادّون من حادّ الله ورسوله ﴾ (١) والحكم في قوله تعالى: ﴿ لايسنهكم الله عسن الذيس لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من ديساركم أن تسبرّوهم وتسقسطوا إليهسم ﴾ (١) منسوخ فلايقدح في كلّية الكبرى.

١ ـ التوبة ٩:٣١.

٢_ البفرة ٢:١١٢.

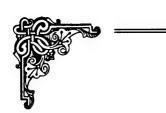
٣_الممتحنة ٢٠:٦٠.

٤_الحشر ٢٠:٥٩.

٥ _ الروم ٢١:٣٠.

٦ ـ المجادلة ٢٢:٥٨.

٧_ الممتحنة ٢٠.٨.





الب المالية المالية

فِي ٱلْمَهْرِوَ ٱلْنَفَقَةُ

<u></u> وَٱلْآيَاتِ ٱلْمُتِعَلِّقَةَ بِهِمَا عَشَر







وَءَ اتُواْ النِّسَاءَ صَدُقَتِهِ كَغِلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىٰءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيَتًا مِّيَّا (١)

بيان آية «و أتبوا النساء صدقاتهن نــــحلةً...» والأحكــــام المستفادة منها

الأولى: قوله تعالى: ﴿وءاتوا النساء صدقاتهن تحلة ﴾ ، أي أعطوا النساء اللاّتي تتزوّجوهن مهورهن عن طيب خاطر ،وسماحة نفس ، والخطاب للأزواج وقيل: للأولياء؛ فإنّهم كانوا يأخذون مهور النساء ويتصرّفون فيه تصرّف المالك في ملكه ، وكانوا يقولون لمن تولد له بنت هنيئاً لك النافجة يعنون أنّك تأخذ مهرها فتنفج مالك أي تعظمه (٢)؛ وأنشد الجاحظ:

وليس تلادى من وراثة والدي ولاشأن مالى مستفاد النوافج

والقراءة المستفيضة «صدقاتهنّ» بفتح الصاد وضمّ الدال. وقرأ بعضهم «صدقاتهنّ» بفتح الصاد وسكون الدال تخفيفاً، وبعضهم «صدقاتهنّ» بضم الصاد والدال. وصدقاتهنّ بضم الصاد، وسكون الدال جمع صدقة كفرقة، وبعضهم صدقتهنّ بضم الصاد والدال وحذف الألف، قال الزمخشري: على التوحيد وهو تثقيل (٣) صدقه كقوله: ظلمة ظلمة (٤). وقال المطرّزي في المغرب: صداق المرأة مهرها(٥). والكسر أفصح، وجمعه صُدقةً.

والنحلة العطيّة من نحله كذا أي عطاه إيّاه عن طيّبة نفس، ومنه ما روي عن

١ ـ النساء ٤:٤.

۲_الکشّاف: ج ۱، ص ۶۷۰.

 [«]التثفيل كمّا يفال إنّه مفابل للتخفيف كما يقال صدقاتهنّ بسكون الدال، تخفيف صدقاتهنّ بضمّها، صمّقة.
 بضمّ الدال يستعمل صدقة بسكونها».

٤ ـ الكشّاف: ج ١ ، ص ٢٦٤.

٥ _ الكشّاف: ج ١ ، ص ٢٩٤.

أبي بكر: إنّي كنت نحلتك (١) حدّاد عشرين وسقاً بالعالية (٢). ونصبها على المصدر؛ لأنّ معنى ﴿وءاتو النساء ﴾ انحلوهنّ، وقيل: حال عن الواو في «واتوهنّ»، أي أعطوهنّ مهورهنّ ناحلين طيّبي الأنفس (٢)، وقيل: من الصدقات، أي أعطوا الصدقات منحولة معطاة عن طيب نفس، وقيل: المعنى نحلة من الله أي عطيّة منه تعالى تفضّل بها عليهن (١)، وقيل: إنّها منصوبة على العطيّة (١) أي أعطوهنّ مهورهنّ ديانة؛ لأنّ النحلة الدين والملّة، يقال: فلان ينتحل بكذا أي يدين به، ويجوز على هذا أن تكون منصوبة على الحال من الصدقات (١)، أي ديناً من الله شرّعه وفرضه وقيل: معناها فريضة، وعن جرير: عطيّة واجبة فريضة لازمة (١) ﴿فإن طبن لكم

١ - «الخطاب لعائشه قاله لها في مرض موته وحداد عشرين على معنى محدودها والجذاذ مصدر جدً بمعنى قطع جاء بالفتح والكسر والوسق ستون صاعاً والعالية أرض بأعالي المدينه، وروي جاء عشرين مستكوك راضيه، وفي الجامع عن مالك في الموطأ قالت نحلني أبوبكر جاد عشرين وسفاً من مال الغابه والغابه أيضاً من غاية الأسد». «منه رحمه الله».

٢_ الكشّاف: ج ١، ص ٢٦٤.

٣_الكشّاف: ج ١، ص ٤٧٠.

٤ ـ الكشَّاف: ج ١، ص ٤٧٠.

٥ _ الكشّاف: ج ١ ، ص ٤٧٠.

٣ ــ «يعني هي مستعملة في معناه وهذه العبارات أشدٌ من عبارة الزمخشر ي حيث قال أو يرجع إلى ما هي في معنىٰ الصدقات قوله فهو كقوله يعني ان يدكر ».

٧- «يعني إنّ تذكير الضمير هاهنا لكون الصدقات بمعنىٰ الصداق مثل جيزم المعطوف يعني أكين لكون المعطوف عليه و لقعاً موقع المجزوم لكونه جواب النهي المستفاد من التخصيص في المباضي أعني لو لا أخر تني إلى أجل قريب، وأورد عليه أنّ هذا قياس مع الفارق إذ المعدوم الذي اعتبر موجوداً هو الأصل في المفيس عليه، إذ الأصل في جواب اليمين المستفاد من التخصيص في الماضي الجزم، بخلاف المقيس إذ الأصل فيه التأثيث فلا يصح الفياس إذ لا يصح في مثل هذا إلا أن يكون المعدوم الذي اعتبر هو الأصل كما إن صدق أو الكثير في الاستعمال كما في قوله بدالي لستٌ مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جاءيا. وأنهما قلنا إن التأثيث هو الأصل لانً الجمع فإن لكلً واحدة من النساء صداقاً.

وقال الفاضل التفتاؤاني عُنْهُ الأولَى منع لزوم الأصالة أو الكثيرة والاقتصاد على مجرّد لستفامة المعنى كما أشار إليه صاحب الكشّاف لانّك لو قلت: و أتو النساء صداقهنّ لم يخل بالمعنى، وفي هذا بحث فإنّ مجرّد صحّة وقوع المفرد موقع الجمع في الرجع لم يعهد كونه مصحّحاً لإفراد الضمير أو يلزم منه أن يكون عائد الى غير المذكور، بل على صحّة وقوع أحدهما موقع الآخر لابدّ لإيثار أحدهما على الآخر من مرجع ولابدً المنال الختيار الواد الضمير مع اختيار الجمع في المرجع من نكتة لاسيّما في الكلام الذي هو في مرتبة

كتاب النكاح ٢٦٣

عن شيّ منه نفساً ﴾ تذكير (١) الضمير ، إمّا لأنّ الصدقات بمعنى الصداق ، كأنّه قيل: و اتوا النساء صداقهن فهو كقوله «فأصدق وأكن» (١) كأنّه قيل أصدّق ، أو لإجراء الضمير مجرى اسم الإشارة كقول رؤبة:

* كأنّه فى الجلد توليع البهق *(")

فإنّه سئل عن ذلك فقال: أردت ذلك أي المذكور، وكقوله تعالىٰ: ﴿قَـلُ أُبُسُّكُم بخيرٍ من ذلكم ﴾(٤) بعد ذكر الشهوات.

فإن قلت: لِمَ لم يؤل رجوع الضمير (٥) إلى المذكور بدون توسّيط اجرائه مجرى اسم الإشارة؟

قلت: رعاية للإستعمال؛ فإنّ البلغاء قد صدر منهم ذلك اسم الاشارة ولم يعهد ذلك منهم في الضمير ، وظنّي ذلك؛ لأنّ الضمير عبارة عن نفس مرجعه ، واسم الإشارة بإعتبار كونه مشار إليه فكان بتقدير المذكور أليق.

واللام في «لكم» أجلى، والخطاب للأزواج، و«نفساً» نصب على التمييز، و«من» بيان لشئ أو تبعيضيّة، والمعنى فإن سمحن لكم أيّها الأزواج بشئ هو الصداق، أو بشئ قلّ أو كثر من صداقهنّ عن طيب نفس من غير إكراه ناء عن سوء المعاشرة و تضييق في المعيشة ﴿فكلوه﴾ من المال، أي ف تصرّ فوا ف يه تصرّ ف

⁻→

__

البلاغة خارج عن طوق البشر.

إذا عرفت ذلك فاعلم إنّ الأصل أن يفال: آتواكلّ واحدة من النّساء صداقها، إذ المأمور به ليس هو إبتاء مجموع النساء مجموع الصدقات بل إبتاء كلّ واحدة منها صداقها المخصوص بها ولّهما أوثر الجـمع المحلّى باللام على كلّ الأفراد يشير إلى تساوى اقدامهنّ في هذا الحكم وإلى وإلى بالضمير المفرد إعتباراً للأصل وإشارة إليه وإذا تأكلت ما تلوته عليك عرفت أنّ عبارتناء اسند وقصنا أصوب». «منه رحمه ألله».

١ ـ تفسير الفرطبي: ج ٥ ، ص ١٨.

٢ ـ جواب سؤال مفدّر تفدير ه: إنّ الضمير راجع إلى الصنقات وهي مؤنثه فما وجه التذكير؟».

٣_الكشّاف: ج ١، ص ٤٧٠.

٤ ـ المنافقون ٦٣:٦٣.

۵ ـ الكشّاف: ج ۱ ، ص ٤٧٠.

الملاك (١)، وعبر عنه بالأكل لأنه أشد المنافع المتصورة بهنيئاً مريئاً به صفتان عن هناء الطعام يهنؤ هناء وهناءة، ومن يمرؤ مروة ومرائة بضم العين فيهما في الماضي والمستقبل وجاء بالكسر فيهما، قال الأخفش: هما نظير قُفَةَ ونَقِهَ، وقيل: هما صفتان أقيما مقام المصدرين، وكأنّه قيل هناء مراء (١)، وعلى هذا وقف القراء على «فكلوه»، وابتدؤا بهنيئاً مريئاً على الدعاء، كقول كثير: هنيئاً مريئاً غير داء مُخامر لعزّة من أعراضنا ما استحلت (١).

وقد جاء فيهما لغات يقال: هناة الطعام يهنه (٤) ويهنوه ويهنأه، وهنه يهناه وهنؤا وهناء، ومراءة الطعام مراء أي ساغ له وقيل: لمدخل الطعام من الحلقوم إلى فم المعدة المريّ لمرء الطعام فيه (٥) وقد يطلق الهنأ على ما يهنأ به. قالت الخنساء:

مبتذلاً تبدو محاسنه تضع الهناء مواضع النقب(١)

ونصبهما إمّا على المصدر أي أكلاً هنيئاً مريئاً ، وإمّا على الحال من الضمير أي كلوه وهو هنئ مري.

وفي تفسيرهما أقوال قيل: هنيئاً لاإثم فيه مريئاً لاداء فيه (٧) وقيل: الهني: ما يلذّه الأكل والمريّ ما يحمد عاقبته (٨)، وعن ابن عبّاس: أنّ رسول الله الله الله الله عن هذه الآية فقال: «إذا جادت لزوجها بالعطية طائعة غير مكرهة لا يقضى بـــه

١ _ جعل «صدقاتهنّ» بمعنى «صداقهنّ» لصحّة المعنى بذكر موضعه كما جعل «صدق» بمنزلة «أصدّق» بدلالة قوله: «وأكن» عطفاً عليه ومثل قول التساعر:

يا أيّها الراكب المرضى مطيته سائل بني أسدٍ ما هذه الصوب

جعل الصوب بمنزلة الصبيحه وارشار إليه بهذه» «منه رحمه الله».

٢_الكشَّاف: ج ١ ، ص ٧١٤.

٣ ـ تفسير الفرطبي: ج ٥ ، ص ١٩.

٤ ـ «بالفتح في الماضي والكسر في المستفيل».

٥ ـ الكشّاف: ج ١ ، ص ٤٧١.

٦_جوامع الشاهد: ج ٣، ص ٧.

٧_ تفسير الفرطبي: ج ٥، ص ١٩.

٨_ الكشَّاف: ج ١ ، ص ٧١.

كتاب النكاح ٢٦٥

عليكم سلطان و لايؤ اخذكم الله به» (۱)، وهذا يشبه أن يراد به هنيئاً في الدنيا مريئاً في الآخرة، وهذا قريب من التفسير الأوّل. وعن عليّ الله الله الله المرأته ثلاثة دراهم من صداقها، ثمّ ليشتر بها عسلاً فيشربه بماء السماء، فيجمع الله تعالى هنيئاً مريئاً وشفاءً ومباركاً» (۱)، وفي رواية: فإذا اجتمع له الهنيً والمريّ والعبارك والطهور والشفاء حصلت العافية وزال الداء (۱). وروي: أنّ أناساً كانو الايستحلّون شيئاً من هبات نسائهم ممّا ساقوه إليهم فنزلت (١).

فإن قلت : لِمَ عبّر عن الإعطاء والإيتاء بطيب النفس ، ولِمَ أَبهم المعطى ثمّ فسّر ، ولِمَ جيّ بالضمير المذكّر موضع المؤنّث حتّى احتيج التأويل؟

قلت: إنّما عبر عن الإعطاء به ليعلم أنّ المعتبر في الحليّة إنّما هو الإعطاء عن الرغبة التامّة تحذيراً من أن يكون على وجه الإلجاء والإكراه، وإنّما أبهم المعطى وفسر ليشتمل ما كثر من الصداق وما قلّ وما حقر وما جلّ، والتذكير لتأكيد هذا المعنى؛ فإنّه على تقدير التذكير، الضمير راجع إلى الصداق الذي وضعت الصدقات موضعه، وهو جنس، فكان المعنى: فإن طبن لكم عن شيّ هو من جنس الصداق كائناً ما كان فكلوه، ولو جيّ بالمؤنّث لعاد إلى الصدقات التي هي الأفراد وحيئئذٍ قد يتوهّم أنّ «من» تبعيضيّة، ويكون المعنى: فإن طبن لكم عن شيء من بعض أفراد الصداق فكلوه، فيتوهّم أنّ لو وهبت كلّ الصداق لم يحل أكله كما ذهب إليه بعض، ويرد عليه أنّه على تقدير العود إلى الأفراد، وكون «من» تبعيضية يكون المشار إليه بالضمير بعض أفراد الصداقات، وهو الصداق لا بعض فرد حتّى يلزم أن يكون الموهوب الذي يحلّ أكله لابدّ أن يكون بعضاً من

١ ـ الكشّاف: ج ١، ص ٤٧١.

٢ ـ تفسير العيّاشي: ج ١، ص ٢٤٥، ح ١٨.

٣_تفسير العيّاشي: ج ١، ص ٢٤٥.

٤ ـ الكشّاف: ج ١، ص ٤٧١، مع: اختلاف يسير.

بسیان آیــة «وإن أردتم استبدال

زوج مكــــان

المستفادة منها

الصداق، فيحتاج أن يقال إنّه على هذا التقدير يوهم أنّها لو وهبت بعض المهر لم يحلِّ أكله؛ لأنَّ بعض أفراد الصدقات لا يكون إلَّا مهراً كاملاً، وهذا عكس ما قيل أَوِّلاً، وربِّما يقال تصحيحاً للقول الأوِّل أنّ المهر قد يكون معجِّلاً ومؤجِّلاً، وكلِّ منهما قد يكون أنواعاً من ذهب وفضّة وغير ذلك، فعلى هذا لو كانت من تبعيضيّه لتوهّم أنّها لو وهبت كلّ الصداق لم يحلّ أكله.

> وَإِنْ أَرَدتُمُ اسْتِبْدَ الَّ زَوْجِ مَّكَانِ زَوْجٍ وَءَ اتَّنِيُّتُمْ إِخدَىٰهُ وَ قِنَطَارَافَلَاتَأَخُذُ واْمِنْهُ شَيْئَآ أَتَاخُذُونَهُ بهْتَنَاوَإِثْمَامُبِينَا ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضِ وَأَخَذْ كَ مِنْكُمْ مِيثَقَّا عَلِيظًا (١)

الثانية : قوله تعالىٰ : ﴿وإن أردتم استبدال زوجٍ مكان زوجٍ ﴾ ، أي وضع واحدة من الزوجات موضع أخرى أي إن أردتم تطلَّيق واحدة وَّتزوَّج أُخـرى زُوجٌ ... والأحكام ﴿ وَ آتِيتُم إِحد يُهِنَّ ﴾ ، أي إحدى الزوجات وضع الزوج موضعها؛ لأنَّه لم يرد بـــه زوج معيّن ﴿قنطاراً ﴾ ، أي مالاً عظيماً ، وفي هذا دلالة على جواز التغالي في المهور، روي أنّ عمر قام خطيباً فقال: أيّها الناس لاتغالوا في المهور فلو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله لكان أولاكم بها رسول الله عليه اصدق امرأة من نسائه أكثر من اثني عشر أوقية ، فقامت إليه امرأة فقالت: لِمَ تمنعنا حقًّا جعله الله لنا والله يقول: ﴿و آتيتم إحديهنّ قنطاراً ﴾، فقال عمر: كلُّ أحد إ أعلم من عمر ، وفي رواية كلُّ أفقه من عمر حتَّى المخدرات في البيوت، ثمَّ قال لأصحابه: تسمعونني أقول مثل هذا فلا تنكرونه علىّ حتّى تردّه علىّ امرأة ليستُ من أعلم

١ _ النساء ١٠٠٤ _ ٢١.

الناس (۱) ﴿ فلا تأخذو امنه شيئاً ﴾ كان بعض العرب إذا رغبت نفسه في امرأة، ورغبت عن أخرى أساء العشرة مع التي تحته لتخلع نفسها ويستعيدما أعطاها فيستعين به على نكاح المرغوبة فزجرهم الله سبحانه و تعالى عن هذا الفعل الشنيع بإنزال هذه الآية ﴿ أَتأخذونه بهتاناً و إثماً مبيناً ﴾ الإستفهام إنكاري توبيخي، و «بهتاناً و اثماً منصوبان على الحال، أي باهتين آثمين، أو على أنّه مفعول له وإن لم يكن غرضاً كقول القائل: قعدت عن الحرب جبناً، فإنّ الأخذ ليس لحصول البهتان، بل هو حاصل قبله باعث عليه.

*وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض *، أي وصل بعضكم إلى بعض بالملامسة والمخالطة الشديدة التي لايتصوّر مُخالطة أشدّ منها، وأصله من الفضاء يقال: فضا يفضوا فضاء إذا اتسع، وجعل كناية عن الجماع، وقيل: عن الخلوة الصحيحة (١٠)؛ لأنّها تفضي إليه غالباً ، كانّ أحدهما صار في فضاء الآخر، والإستفهام لانكار حال الأخذ، وبيان أنّ مثله لايصلح أن يصدر عن مثل المخاطبين، والتقييد بالجملتين الحاليتين أعني قوله: *وقد أفضى بعضكم إلى بعض *.

﴿ وَأَخَذَنَ مِنْكُمُ مِيثَاقاً عَلَيْظاً ﴾ بيان لعلّة قبح الأخذ، والميثاق الغليظ ما يقع بين الزوجين بعد المصاحبة والمضاجعة من انعقاد المحبّة والمودّة، وما يظهره أحدهما للآخر من استيلاء سلطان الهوى. وقيل: هو قول الولي: «أَنكحتك فلانة على كتاب الله، وسنّة نبيّه »، أو قوله: «أَنكحتك نفسي كذلك »، ولوقل ما في الكتاب من شرائط حسن المعاشرة من قوله: ﴿ فَإِمساكُ بمعروف أو تسريح بإحسان ﴾ (")، وقول النبّي الشيّة: «استوصو ابالنساء خيراً، فإنّهنّ عوان في أيديكم

١ _ الكشّاف: ج ١، ص ٤٩١.

۲_ مجمع البيان: ج ۲، ص ۲۵.

٣_الكشَّاف: ج ١ ، ص ٤٩٢ ، البفرة ٢٢٩:٠

أخذتموهن بأمانة الله ،واستحللتم فروجهن بكلمة الله »(۱)، وفي هذه الآية تصريح بالحكم الذي فهم ضمناً من الآية الأولى أعني: ﴿فإن طبن لكم عن شيّ منه نفساً ﴾(۱)، وهو حرمة ما يؤخذ منهن كرها ، وفي قوله: ﴿وآتيتم إحديه تنطاراً ... ﴿وقوله: (٣) ﴿فلاتأخذوا منه شيئاً ﴾ وفي الإستفهامين مبالغة شديدة في تحريم ذلك الأخذ، ونهي عظيم عن أن يبتغوا فيه شح أن فسهم ، ويمثلوا فيه لتسويلات شياطينهم ،لعلمه تعالى بارتكاب بعض من الاشحاء ذوي الهمم الدنيئة لمثل هذا الظلم الشنيع الذي تشمئز منه نفوس ذوى المروات ، وتنو عنه أرباب الهمم العاليات.

لَاجُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَقَمُّ النِّكَآء مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَ أَوْتَفْرِضُواْ لَمُنَّ فِرِيضَةً وَمَتِعُوهُنَ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُفْتِ قِدَرُهُ مَتَعَاٰبِا لَمَعْرُ وفِّ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ هُ وَإِسْطَلَقْتُمُوهُنَ مِن قَبْلِ أَن تَسُّوهُنَ وَقَدْ فَرَضْتُمْ هُنَ فَرِيضَةً فَيْضَفُ مَافَرَضْتُمْ إِلَّا آن يَعْفُونَ أُويَعْفُوا الَّذِي بِيدِهِ عُقْدَةُ النِّكَ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْفُواْ أَقْرَبُ لِلتَقْوَيْ وَلاَتَنسَوْاالْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَاتَعْمَلُونَ بَصِيدُ (٤)

الثالثة: قوله تعالى: ﴿لاجناح عليكم ﴾، أي لا تبعة عليكم من إيجاب مهر ﴿ إِن طلّقتم النساء ما لم تمسّوهن ﴾، «ما» مصدرية، والزمان محذوف، والتقدير: لاجناح عليكم في زمن ترك مسهن أي مجامعتهن إن طلقتموهن، ويجوز أن

بيان آية «لاجناح عليكم إن طلقتم السساء ...» والأحكسام المستفادة منها

۱_الکشّاف: ج ۱، ص ٤٩٢.

٢_ النساء ٤:٤.

٣_«وقوله» جاء هكذا في النسخ والآيه واحده.

٤ ــ البفرة ٢:٦٣٦ ــ ٢٣٧.

كتاب النكاح ٢٦٩

تكون شرطيّة، وقرئ «تماسوهنّ»، وذلك لأنّ فعل وفاعل يتعارضان، ويـوضع كلّ واحدٍمنهما موضع الآخر نحو طابقت النعل بالنعل وعاقبت اللص.

﴿أُو تَـفرضوا لهِنّ فيريضةً ﴾ ، «أو» يجوز أن تكون عاطفة ، ويكون «تفرضوا»مجزوماً ، والمعنى حينئذٍ أنّ التبعة التي هي المهر منتفية ما لم يكن المسيس، ولافرض المهر لما تقرّر من «أو» في سياق النفي تفييد العموم لأحد الأمرين، وما قيل: إنَّ العطف يوهم تقدير حرف النفي فيفيد أنَّ شرط عدم وجوب المهر أحد النفيين لانفي أحد الأمرين، أعنى نفي كلُّ مجاب بأنَّ محلَّ الوهم هو لفظ «أو» سواء جعلتها ناصبة أو عاطفة ، وكما لاوهم في تـقدير كـونها نـاصبة ، لاوهم في تقدير كونها عاطفة على النفي المجزوم بـ«لم».هكذا قيل وأنت خبير بأنّ العطف على النفي لايساوي غيره في توهّم أنّ الشرط أحد النفيين لانفي أحد الأمرين، فالأولى أن تجعل ناصبة بمعنى «إلى أن »، أو بمعنى «إلّا أن». والمعنى أنّ إيجاب المهر منتف مدّة عدم المجامعة إلّا أن يسمّوا المهر ، أو إلى أن يسمّوا المهر فحينئذٍ يجب، فيصحّ على هذامعني الإستثناء أو الغاية، فقد أخبر عظم شأنه ، وجلّ سلطانه في الآية بأنَّ العقد بغير ذكر مهر جائز ، وأنَّه لاإثم على من طلَّق في هذا النكاح، كما لاإثم على من طلِّق في النكاح بالمهر المسمّى، أو بعد المساس، وأنَّه لايجب المهر على المطلق أو يسمّى لها مهراً.

﴿ ومتّعوهن ﴾ أي أعطو المطلقات التي لم تمسّوهن أو تفرضوا لهن فريضة ما يتمتّعن به ﴿ على الموسع ﴾ ، أي الغني الذي هو في سعة المال ﴿ قدره ﴾ قرئ بالسكون والفتح ، وهما لغتان بمعنى المقدار ﴿ وعلى المقتر ﴾ أي الفقير الذي لا يجد سعة في العيش ﴿ قدره ﴾ ، أي يمتعن كلّ من الفريقين على قدر حاله ، وما يليق به شرعاً وعرفا ﴿ متاعاً ﴾ تأكيد لمتّعوهن ، أي تمتيعاً ﴿ بالعروف ﴾ _ أي متلبّساً بالوجه الذي يحسن في الشرع والمروة ، على أنّه نعت لمتاعاً ، وقيل : حال من

قدره (۱)؛ لأنّه معرفة والعامل فيه الظرف أعني «علي» وتقديره ثبت على الموسع قدره متلبّساً بالمعروف في حال التمتّع به، و «حقّاً» صفة «لمتاعاً» أمّا مفردة أي متاعاً واجباً، وأمّا في تقدير الجملة فمتاع حقّ ذلك المتاع حقّاً، ويجوز أن يكون تأكيداً لمعنى الجمله كأنّه قيل: أخبركم به حقّاً، أو أحقّه حقّاً، أو أوجبه إسجاباً. وقيل: إنّه حال والعامل فيه المعنى أي متاعاً بالذي عُرف (۱).

*حقّاً على المحسنين *، أي الذين يحسنون إلى المطلقات بالتمتيع ، وسمّاهم قبل الإحسان محسنين تشجيعاً لهم على الإقدام على هذا الفعل للإهتمام بصدوره منهم وقوله تعالى: *وإن طلقتموهن من قبل أن تمسّوهن وقد فرضتم لهن فريضة *، أي فالواجب عليكم نصف ما سمّيتم، أي سمّيتم لهن مهراً *فنصف ما فرضتم *، أي فالواجب عليكم نصف ما سمّيتم، وهذا على أنّ المرادب «الجناح» في الآية المتقدّمة تبعة المهر؛ لأنّ قوله *فنصف ما فرضتم * اثبات للجناح المنفي هناك. وفيه دلالة أيضاً على أنّ «أو» في الآية السابقة ناصبة بمعنى «إلا أن يوجد»، أو «إلى أن يوجد» تسمية المهر فتدبر.

* إلا أن يعفون ﴾ ، أي النساء المطلقات ف «يعفون » في محل النصب ب «أن » والنون ضمير جمع المؤنّث فلا تسقط؛ لأنّها ليست علامة للرفع ، والواو لام الفعل ، ووزنه يفعلن بخلاف قولك في جماعة المذكّر الرجال يعفون ، فإنّ الواو ضمير والنون علامة الرفع فيقال في نصبه لن يعفوا.

*أو يعفوا ﴾ عطف على «يعفون» وقرئ بسكون الواو تشبيهاً بالألف، فإنّ الواو والياء أختان له *الذي بيده عقدة النكاح ﴾ هو الولي، وحمله على الزوج غير جائز لفظاً ومعنىً. أمّا لفظاً؛ فلأنّ تسمية الزيادة على المهر عفواً غير معهود، والقول بأنّه أن أعطاها الجميع فترك الرجوع في النصف عفواً، وأنّه قد ارتكب فيه

۱ ـ التبيان: ج ۲، ص ۲۷۰.

۲_التبيان: ج ۲، ص ۲۷۰.

طريق المشاكلة لايخلو عن تكلّفسمج لااحتياج إليه.

وأمّا معنى؛ فلأنّ عقدة النكاح إنّما هو بيد الولي لابيد الزوج، على أنّ الاستثناء حينئذٍ غير جائز؛ لأنّ التقدير حينئذٍ فالواجب على الزوج نصف المهر إلّا أن يعفوا. فالواجب عليهم الجميع، ففساد هذا القول ظاهر لا يخفى.

فإن قلت : عقدة النكاح بعد العقد وقبل الطلاق بيد الزوج فلا يلزم فساد المعنى ؟

قلت: الذي هو بيد الزوج قبل الطلاق وبعد العقد إنّما هو النكاح لاعقدته، وبعد العقد لامعنى لأن يقال عقدة النكاح في يد الزوج، أللهم إلا أن يقال: حلّ تلك العقدة الذي هو الطلاق بيده، فقبل الطلاق يجوز أن يقال إنّ عقدة النكاح بيده بأنّ له ولاية حلّها لابمعنى أنّ له إيقاعها.

فإن قلت : كما أنّه لامعنى لأن يقال للزوج بعد العقد الذي بيده عقدة النكاح كذلك لامعنى له بالنسبة إلى الولى ؟

قلت: التقدير الذي كان بيده عقدة النكاح وذلك صحيح بالنسبة إلى الولي، وأمّا بالنسبة إلى الزوج فهو غير صحيح ﴿وأن تعفوا أقرب للتّقوى ﴾، قرئ بالتاء على الخطاب، وبالياء على الغيبة، فالخطاب للرجال والنساء على ما روي عن ابن عبّا تشريح التذكير للتغليب، وعن الشعبي: أنّه مخصوص بالرجال (٢)، ولعلّه ذهب إخ أنّ الراد بدالذي ييده عقدة النكاح» الأزواج، واللام عي للتقوى ، أجليّة، أي العفو أقرب من أجل التقوى ، وحاصله أنّ العفو أدعى إلى اتقاء معاصى الله.

*و لاتنسو الفضل بينكم * قرئ بضم الواو وكسرها؛ لأنّ الساكن إذا حرّك حرّك بالكسر و «بينكم» منصوب على الظرفيّة، والفضل بمعنى الإفضال،

-

١ ـ تنوير المقباس من تفسير لبن عبّاس: ص ٣٣.

٢_ تفسير الماوردي: ج ١، ص ٣٠٧.

والتفضيل وهو الإتيان بما لايجب من الإحسان، وحاصله الوصية بإحسانٍ كلَّ إلى صاحبه، أي لاتتركوا الإحسان فيما بينكم راكنين إلى ما أوجبه الله عليكم، ومآل هذا النهي إلى الأمر بعدم الإقتصار على الإتيان بالواجب على كلَّ من المتصاحبين على الآخر، وهذا الأمر للإستحباب "إنَّ الله بما تعملون بصيرً * فيجاز يكم على أجر صنيعكم، أنَّه لايضيع أجر المحسنين.

تنبيه

ربّما يقال: إنّ في قوله: ﴿ولاتنسوا الفضل بينكم﴾ حيث أنّه وصيّة للزوج والزوجة، والخطاب متوجّه إليهما إيماء إلى أنّ المراد بر «الذي بيده عقدة النكاح» إنّما هو الزوج لاالولي، ولا يخفى عليك وجه دلالة الآية السابقة على مشروعيّة المتعة ، وأنّ المستحقّ لها المطلّقة التي لم يفرض لها مهر ولم يدخل بها ، فلاتستحقّ المتعة بمجرّد العقد، فلو مات أحدهما قبل الدخول والطلاق والفرض فلاشيء، وبعد الدخول فمهر المثل ، وبعد الفرض المفروض ، ولو لم ترض بما فرضه الزوج بطل الفرض ، فإن طلقها قبل الدخول فالمتعة لانصف المفروض؛ لأنّها لم ترضه ، ووجه دلالة اللاحقة تنصيف المهر والعفو.

وذهب الأكثرون إلى أنّ العقد يوجب الجميع، فالطلاق أو الفسخ في بعض المواضع ينصّفه، خلافاً لإبن الجنيد، فإنّه ذهب إلى أنّها تمك النصف بالعقد والآخر بالوطء أو ما يقوم مقامه (١)، وتظهر ثمرة الخلاف في النماء والزيادة، فعلى تقدير تملّكها الجميع بنفس العقد فجميع الزيادة والنماء لهاء سواء طلّقها قبل الدخول أو بعده، وعلى قول ابن الجنيد لها النصف.

وفي قيام الخلوة مقام الوطء خلاف، قال الشيخ في النهاية: ومتى خلا

١ ـ نفله عنه مختلف الشيعة: ج ٧، ص ١٥٦.

الرجل بإمرأته وارخى الستر ثمّ طلّقها وجب عليه المهر على ظاهر الحال(١). وقال العلّامة في القواعد: ولايجب بالخلوة وإن كانت تامّة على رأي (٢). وأشار بقوله على رأي إلى قول الشيخ.

الرِّجَاكُ قَوَّمُونَ عَلَى النِّكَ أَدِيمَا فَضَكَ اللَّهُ بَعضَهُمْ عَلَى بَعْضِ وَمِمَا أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَهِمْ فَالصَّلِحَتُ قَنِتَتُ عَلَى بَعْضِ وَمِمَا أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَهِمْ فَالصَّلِحَتُ قَنِتَتُ حَفِظَ اللَّهُ وَّالَّتِي تَخَافُونَ فُكُورَهُنَّ فَعِظُوهُ وَهُنَ فِي الْمَصَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُ وَهُنَ فَي الْمَصَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُ وَهُنَ فَي الْمَصَابِيلًا أَإِنَّ اللَّهُ كَانَ عَلَيْهُ وَسَابِيلًا أَإِنَّ اللَّهُ كَانَ عَلَيْهِ وَالْمَالِيلُهُ إِنَّا اللَّهُ كَانَ عَلَيْهُ وَالْمَالِيلُهُ إِلَى اللَّهُ كَانَ اللَّهُ كَانَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمَلْمُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ الْ

بيان آية «الرّجال قــوّاصون عـلى النّساء بـما...» والأحكــــام المستفادة منها الخامسة: قوله تعالى: ﴿الرّجال قوّامون على النّساء بمافضّل الله بعضهم على بعض ﴾ ، «قوّامون» (٤) جمع «قوّام) صيغة المبالغة من القيام ، أُطلق على من يتولّي أمر غيره؛ لأنّ أعمال الخدمة قلّ ما يتلبّس بها الإنسان قاعداً أو نائماً ، فعبّر به عن القيام بأمر غيره ، ومنه القيّم لمن يقوم بأمر الصغير والمجنون والسفيه ، ولمن يقوم بخدمة المساجد والمشاهد ، والمراد به هاهنا القيام بأمر النساء من التأديب والتقويم والأمر بطاعة الله ، والزجر عن المناهي ، ولذلك سمّوا جماعة الرجال قوماً (٥) دون النساء قال تعالى: ﴿لايسخر قومٌ من قومٍ عسى أن يكونوا خيراً منهم قوماً (٥)

....

١ ـ النهاية: ص ٧١.

٢_قواعد الأحكام: ج ٣، ص ٥٧، وفيه: «لابالخلوة على الأقوى».

٣_ النساء 2:3٣.

٤ ـ «ومنه الفيوم وهو الذي قوام كلّ شيء به ويجب على كلّ أحد الفيام بعبو ديته» «منه».

ه أي الفيامهم بأمر النساء، سكيت الجماعة منهم قوماً دون جماعة النساء فإنهم لا يسمّون قوماً ، وقوله: قال
 الله تعالى جملة استثنافية كأن قال: من أين يعلم ذلك؟ فقال في قوله تعالى: "لا لا يسخرون قوماً من قوم الله

والانساء من نساء عسى أن يكنّ خيراً منهن ﴾ (١).

والضمير في «بعضهم» للرجال والنساء أي بما فضّل الله البعض الذين هم الرجال على البعض اللواتي هنّ النساء فتأمّل. و«ما»مصدريّة أو موصولة.

وجهات التفضيل، جهة منها: العقل (٢)، والحزم، والجهاد، والخطبة، والآذان، وتعدّد الأزواج، والطلاق، والقوّة، والكناية، والفروسية والرمي، والعلم غالباً (٣) والنبوّة، والإمامة الكبرى والصغرى، والشهادة في الحدود، وزيادة النصيب في الميراث، والنسبة إليهم وكونهم أصحاب اللحى والعمائم، وأرباب المخاطب والمجالس إلى غير ذلك.

ومن ثَمّ يعلم أنّ الولاية إنّما تستحقّ بالفضل لابالتغلّب والتسلّط والقهر. ﴿ وَمِا أَنفقوا مِن أَمو الْهُم ﴾ عطف على «ما فضّل الله» أي قوّامون عليهم بسبب
الفضل (٤)، وبسبب إنفاقهم عليهنّ من أموالهم وهو المهر والنفقه عليهم.

علّل ولاية الرجال على النساء وتسلّطهم، وحكومتهم عليهنّ، ووجـوب امتثال أمرهم، بشيئين الفضل والإنفاق.

 ٢ - «العقل قوة يكون آلة لانتظام أمور المعاش والمعاد وهو ما يفرق به بين الحسن والقبيح ممًا بضر وينفع بحسب الديني والدنيا والجزم هو كمال النقطة والتنبيه للأمرين المذكورين» «منه».

١ ـ الحجرات ١١:٤٩.

٣_قوله: «غالباً» متعلَّق بالكتابة ومابعدها فإنهنَّ قد يكتبن ويطارون ويرمين ويتعلمن ويعلمن كما لايحصىٰ» «منه».

^{\$} ــ قوله: «بسبب الفضل» فيه إيماء إلى أنّ الياء في الموصفين سببّية وما مصدريّة فيهما ويــجوز أن تكــون موصولة والأوّل أولىٰ لأنّ الأصل عدم الحذف والتفدير» «منه».

قوله: «أفرشته» أي جعلت كريمتي فراشاً له، وهذا كناية عن النكاح والعرب تطلق الكريمة على البنت ففعيل هاهنا بمعنى اسم المفعول ويجوز أن يكون صفة متبهة».

منه»، فنزلت فقال رسول الله: «أردنا وأراد الله أمراً والذي أراد الله خير»، ورفع القصاص (۱) عمّا دون النفس والأطراف والشجاج، وقيل: في الشجاج الدية فالصالحات قانتات (۱) ، أي مطيعات لله قائمات بما فرض الله عليهن للأزواج. «حافظات للغيب بما حفظ الله اللام يجوز أن تكون صلة، سواء كان بتقدير مضاف أي حافظات مواجب الغيب، أو لم يكن أي حافظات الغيب، وحفظ الغيب مجاز عمّا يجب حفظه (۱) في الغيب، ويجوز أن يكون تأكيد اللإضافة بتقدير مضاف أي مواجب للغيب، فيكون من قبيل لاغلامي له، وأن يكون بمعنى «في» أي حافظات حقوق الأزواج في الغيب وهو ضدّ الشهادة، يكون بمعنى «في» أي حافظات حقوق الأزواج في الغيب وهو ضدّ الشهادة، والمراد به محافظة ما في تصرّفهن من حقوق الزوج عند غيبته من الفروج (١)، والتستّر، وعدم التبرّج، والبروز لغير المحرم والمحاكات له، ومحافظة البيوت وما فيها من الأموال، وغير ذلك بما حفظ الله.

قرئ «الله» مرفوعاً والباءسببية، أوللمقابلة، و«ما»مصدرية، والحفظ إمّا مجاز عن سببه أو حقيقة، أو مسنداً إلى السبب الآمر، فالمعنى إن كان بما حَفظَهنّ

ا - «لاقصاص في الضرب الذي لا يخرج مطلفاً، سواء كان بين الزوج والزوجة أو غيرهما وأنهما يثبت في
النفس والأطراف والجراح وتعين التساوي فها بالمساحة طولاً وعرضاً ولاعمفاً بل يراعى اسم الشجة
لاختلاف الاعضاء بالسمن وغيره ولاقصاص فيما فيه تفرير بالنفس كالمأموقه والجائفه والهاشمه
و المنفلة وكسر العظام» «منه».

٢ ـ «الفنوت» الدعاء والطاعة والقيام وإيّاها غَتَىٰ ﷺ في قوله: أفضل الصلوات القنوت. والإضافه فـي
 قولهم: دعاء الفنوت، بيلنية.

فإن قلت: من استعماله فيها الجمع بين الحقيقة والمجاز بين معنيين في لفظ مشترك.

قلت: استعمل في مطلق الطاعة لآغير والفيام بهما عليهنّ للأزواج قسم من الطاعة ولانعني به الفيام الذي هو إحدى المعلني المشتركة» «منه رحمهالله».

٣_ «زائدة للتأكيد، وذلك إذا كان مستعملاً في معناه الحقيقي فإنّ الحفظ متعدّ بنفسه فتعديته باللام للتأكيد و المبالغة» «منه».

٤ ـ فإنّ فرج الزوجة من حتى الزوج قد يملك منفعته بالعقد والمهر ومحافظتها أراد أن لاتجوز فسيه بالزنا»
 «منه».

الله وعَصَمَهن ووَقَقهن لحفظ الغيب، والباءسببية و«ما» مصدرية والحفظ حقيقة، وإن كان بما حفظهن حين وعدهن الثواب العظيم على حفظ الغيب، وأوعدهن العذاب الأليم على الخيانة، «فالباء»سببية و«ما» مصدرية والحفظ مجاز عن سببية (۱)، وإن كان بما حفظهن حين أوصى بهن الأزواج في كتابه، وأمر رسوله أن يوصي بالنساء خيراً فقال المنتقل الأرواج في كتابه، وأمر رسوله أن يوصي بالنساء خيراً فقال المنتقل المنتوصو ابالنساء خير» (۱)، فالباء للمقابل و«ما» مصدرية والحفظ مسنداً إلى السبب الآمر، ومجاز عن سببية الذي هو الإيصاء والأمر، ومنصوباً والباء حينئذ للإستعانة، و«ما» موصولة والحفظ حقيقة، ولابد حينئذ من تقدير مضاف أي حافظات مستعينات بالأمر الذي يحفظ حتى الله، وأمانته، وهو حفظ الفروج والبيوت والشفقة على الرجال.

عن رسول الله ﷺ «خير النساء لهرأة إن نظرت إليها سرتك ، وإن أمرتها أطاعتك ، وإن غبت عنها حفظتك في مالها ونفسها» وقرأ الآية. (٣)

وقرأ ابن مسعود: «فالصوالح قوانت حوافظ للغيب بما حفظ الله فأصلحوا يهنّ»(٤)

﴿واللَّاتِي تَحَافُون نشوزهنَّ﴾ «النشوز»(٥) العصيان يقال: نشرت المرأة على زوجها إذا عصته، ولم تطمئنّ إليه، ونشز بعلها عليها إذا ضربها وجفاها.

وأصل النشوز الإعتلاء والترفّع، والمعنى(٦) اللّاتي يظهر عليهنّ مخائل

١ ـ «أعنى الوعد والوعيد أو عن اللطف الذي تضمنه الوعد والوعيد» «منه».

٢_مشكأة المصابيح: ج ٢، ص ٩٦٧، ح ٣٢٣٨.

٣_كنز العمّال: ج ١٦، ص ٢٨٢، ح ٧٤٤٤٠.

٤ ـ الكشّاف: ج ١، ص ٥٠٦.

ه - «النشز بالحركة و السكون المكان المرتفع، والجمع نشوز وانشاز، وفيه قوله: رأى قبور اميمة ناشزة عن
الأرض أو مرتفعة عليها، ومنه نشزت المرأة على زوجها فهي ناشزة إذا استعصت عليه، وعن الزجاج:
النشوز يكون من الزوجين وهو كراهة كل واحد منهما صاحبه» «منه».

٦ ـ قال صاحب الكتبّاف: وقيل: معناه أكرهوهنّ على الجماع ورابطوهنّ من هجر البعير إذا شدّه بالهجا، وهذا في تفسير البلغاء» «منه».

الخلاف والشقاق (١)، ويعلم منه حال النشوز بالأولويّة ﴿فعظوهنّ ﴾ أوّلاً بالقول الحسن والنصيحة المنجعة ﴿واهجروهنّ ﴾ ثانياً ﴿في المضاجع ﴾ والمراقد، وهو كناية عن ترك مجامعتهنّ ، وقيل: هو أن يولّيها في الفراش ظهر ه (١) ، وقيل: هو أن لايدخل معها تحت اللحاف (١) ، وقيل: أن لا يدخل بيتها.

و «الهجر» أصله «الترك»(؛) وقيل: هو من الهجر بضمّ الهاء، وهو السخف من القول(ه)، وقيل: من الهجار وهو الحبل الذي تشدّبه رجل البعير(٢) أي أحبسوهنّ في بيو تهنّ واستهجنه بعض.

﴿ واضربوهن ﴾ إن لم ينجع فيهن الوعظ، والهجر ضرباً غير مبرّح لا يقطع لحماً ، ولا يهشم عظماً ، عن الباقر على: «إنّ الضرب بالسواك» (٧٠) ﴿ فإن أطعنكم ﴾ بعد النشوز ﴿ فلا تبغوا عليهن سبيلاً ﴾ أي لا تسلكوا في معاشر تهن طريق إيذائهن ، والجفاء عليهن واقبلوا معذر تهن إذا آبوا إلى الطاعة ، وتخافوا عن المعصية ، وقيل: لا تكلفوهن محبّة القلب بعد الطاعة ؛ فإنّ ذلك أمر غير اختياري (٨) ﴿ إنّ الله كان علياً كبيراً ﴾ فهو معتل عليكم فوق اعتلائكم عليهن بمراتب لا تحصى ، وهو مع ذلك يقبل توبتكم بعد المعصية ، فأنتم أحق أن تقبلوها منهن ، أو

١ - سبأن تقطب وجهها في وجهه وتبتر م بحوائجه أو تتثاقل إذا دعاها أو تغير عادتها في آدابها، فإذا ظهر منها
شيء من ذلك وعظها فإن رجعت والآهجرها في المضجع بأن يوليها ظهر ه ويصرف عنها وجهه في الفراش
وقيل: أن يترك فراشها، ولا يجوز له أن يضربها حينئذ فإن تحقّق النشوز جازله ضربها بأوّل مرة، ويجب
عليه أن يقتصر على ما يرجوا الصلاح ولامرح ولامدحي، ولو أتلف بالضرب شيئاً ضمنه» «منه».

۲_کنز العرفان: ج ۲، ص ۲۱۲.

٣ ـ تفسير البيضاوي: ج ١، ص ٢١٣.

٤_ تفسير الماوردي: ج ١، ص ٤٨٣.

٥ ـ تفسير الماوردي: بج ١ ، ص ٤٨٣.

٦_ تفسير الماوردي: ج ١، ص ٤٨٢.

۷_ مجمع البيان: ج ۲، ص 5٤.

٨ ـ تفسير الماوردي: ج ١، ص ١٤٨٣ تفسير الفرطبي: ج ٥، ص ١١٣.

إن اعتليتم فلاتعتدوا عليهن بعدم قبولكم توبتهن والتعنّت عليهن ، فإن فوقكم من هو أعلى منكم فاحذروه ، روي أنّه الله رأى أبا مسعود الأتصاري يرفع سوطه ليضرب غلامه فصاح به «أبا مسعود» لله أقدر عليك منه عليه فرمى بالسوط واعتق الغلام (۱۱) ، وقيل المعنى إنّ الله تعالى مع علوّ شأنه وكبريا عسلطانه لايكلّفكم ما ليس في وسعكم ، فلا تكلّفوهن ما ليس في وسعهن (۱۲).

وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِمِمَافَابَعَثُواْ حَكَمَامِن أَهْلِهِ وَحَكَمَامِنْ أَهْلِهَآإِن يُرِيدَآإِضلَخَايُوفَقِ اللَّهُ بَيْنَهُمُّآ إِنَ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا (٣)

> بيان آية «وإن خــــغتم شــقاق بينهما...» الم والأحكـــــام الم السمتفادة منها

السادسة : قوله تعالى : ﴿ و إِن خفتم شقاق بينهما ﴾ ، «الشقاق » المشاقة ، وهي المخالفة والمعاداة ، أُخذ من «الشَقّ » بالفتح ، وهو العرى والقطع ؛ لأنّ كلاً من المتعادين يطلب قطع عرى الإتّصال ، وهتك ستر المجاملة ، أو من «الشِقّ » بالكسر ، وهو الطرف والناحية ؛ لأنّ كلاً منهما يكون في ناحية وشقاق بينهما ، أصله منوّن حذف التنوين و أضيف إلى الطرف على الإتّساع كقوله تعالى : ﴿ بل مكر الليل والنهار ﴾ (٤) من إضافة المصدر إلى المشبّه بالمفعول ؛ فإنّ أصله مكر في الليل ومكر في النهار ، فيجوز فيه إلى مكر لليل ومكر للنهار ، ثمّ إلى مكر الليل والنهار ، أو على أن جعل الليل ميثاقاً ، والليل والنهار ماكر يُن، فهو على هذا من ، اضافة المصدر إلى المشبّه بالفاعل كقوله نهار صائم.

﴿فابعثوا﴾ الضمير للولاة ﴿حكماً من أهله﴾ . أي من أهل الزوج ﴿وحكماً

١ ـ الكشَّاف: ج ١، ص ٥٠٧.

٢ ـ مجمع البيان: ج ٢، ص ٤٤.

٣_ النساء 2:0%.

٤_سبأ ٣٣:٣٤.

من أهلها ﴾ ، أي من أهل الزوجة ، وإنِّما اختير الحكمان من أهليهما؛ لأنَّ أهل كلِّ واحدٍمنهما أعلم بسرائر أحوال صاحبه ، ولشفق عليه من الأجانب.

فإن قلت: إنّ الشفقة قد تقتضي إخفاء معايب صاحبهم، فلايظهر جهة الإيثار، بل لايترتب المقصود الذي هو الإطلاع على حقيقة الظالم والمظلوم منهما.

قلت: إنّ الشفقة تقتضي أن يُرد الظالم عن ظلمه، ويمنع الباغي عن بغيه، ولذلك قيل في توجيه: «أعن أخاك ظالماً أو مظلوماً »، أنّ إعانته كونه ظالماً أن يمنعه عن ظلمه، ويعلم أنّ وخامة الظلم وشامة البغي سيعودان على الظالم والباغي والشفقة على الظالم والباغي أن يمنع عمّا يرجع عليه من الظلم والبغي.

﴿إِن يريدا﴾ ، أي الحكمان وقيل: الزوجان (١) ﴿إِصلاحاً ﴾ لحال الزوجين على الأوّل ، ولحال أنفسهما على الثاني ﴿يوفّق الله بينهما﴾ ، أي يجمعهما على الحقّ على الأوّل ، ويلقي بينهما المودّة والمحبّة على الثاني. وقيل: الضمير في «يريدا» للحكمين وفي «بينهما» للزوجين (١) ، والمعنى حينئذ: أنّ قصد الحكمان إصلاح ذات البين بنيّة صادقة، صافية عن شوائب كدورات الأغراض النفسانيّة أوقع الله بيئن بركة صدقهما وخلاصهما بين الزوج والزوجة المحبّة والألفة، وقيل: ضميران للزوجين (١) ، أي إن يريدا إصلاح ما بينهما من الكدورات ويطلبا سلوك طريق المبرّات يؤلف الله بين قلبيهما ، ببركة صدقهما وصلاحهما المودّة والمحبّة.

﴿ إِنَّ الله كان عليماً خبيراً ﴾ ، فيعامل كلاً من الزوجين والحكمين بما يعلمه منهما من إرادة الإصلاح وعدمها ، و «الخبرة» جودة العلم أي يعلم البواطن والظواهر ، وهو عالم بتوافقهما وتخالفهما ، فيعلم كيف ينبغي أن يرفع الشقاق

١ ـ كنز العرفان: ج ٢، ص ٢١٥.

٢_تفسير البيضاوي: ج ١، ص ٢١٤.

٣_ تفسير البيضاوي: ج ١، ص ٢١٤.

ويوقع الوفاق. قيل: ليس للحكمين ولاية الجمع ولاالتفريق(١)، وقيل: لهما ولاية كليهما(١)، والحقّ أنّ لهما ولاية الجمع إن رآيا ذلك صلاحاً وليس لهما ولايـة التفريق.

> أَسَكِتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَتْتُم مِن وُجْدِكُرُ وَلَاتُصَاّرُ وهُنَّ لِتُصَيِّقُواْ عَلَيْهِنَّ وَإِن كُنَ أُوْلَتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَقَّ يَضَعْنَ حَلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لُكُمْ فَعَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَ ۖ وَأَثَمِرُواْ بَيْنَكُم بِعَمْ وفِ وَإِن تَعَاسَرَ ثُمْ فَسَتْرْضِعُ لَدُأُخْرَىٰ (٣)

> > بيان أيية «أكنوهن من لا حيث كنتم من لا وجددكم...» والأحكام

السابعة : قوله تعالى : ﴿أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ﴾ ، هذا بيان لإسكان المعتدات على الوجه الذي أمر به الأزواج في ارتكاب طريق التقوى ، والمعنى أنزلوهن في بعض من مساكنكم ، و ﴿من وجدكم ﴾ بيان لقوله: ﴿مِن حيث سكنتم ﴾ ، و «الوجد» الوسع والطاقة ، وحاصله: أسكنوهن مكاناً من مساكنكم ممّا تطيقونه ، وذهب بعض إلى أنّه بيان للإنفاق عليهن ، فإنّ بيان إسكانهن قد مر فيما سبق ، والمعنى: أشركوهن فيما وجدتم من المال ، ولا يخفى ما فيه من التمحل.

﴿ولاتضارّوهن ﴾ في السكنى والنفقه ﴿لتضيّقوا عليهن ﴾ أمر معاشهنّ فيضطررن إلى الخروج، وقيل: من المضارة أن تراجعها إذا بقي من عدّتها مدّة قليلة كيوم أو يومين(٤)، ثمّ يطلقها رجعيّة.

والسكنى والنفقة واجبان للمطلّقة طلاقاً رجعيّاً بلاخلاف، وأمّا المبتوتة فقد اختلف في وجوب، لسكانها ونفقتها، والحقّ أنّه لاسكنى ولانفقة لها، روي أنّ

١ ـ مجمع البيان: ج ٢، ص ٤٤.

٢_ مجمع البيان: ج ٢. ص ٤٤. ٣_ الطلاق ٦:٦٥.

٤_الكشَّاف: ج ٤، ص ٥٥٨.

﴿ وإن كنّ ﴾ ، أي المطلّقات ﴿ أولات حمل ﴾ ، أي ذوات حمل ﴿ فأنفقوا عليهنّ ﴾ سواء كنّ رواجع أو مبتوتات ﴿ حتّى يضُعن حملهنّ ﴾ بيان لنهاية وجوب الإسكان والنفقة ﴿ فإن أرضعن ﴾ هؤلاء المطلّقات ﴿ لكم ﴾ ولداً ، سواء كان منهنّ أو من غيرهن ﴿ فآتوهنَ ﴾ أيّها الأزواج المرضعات ﴿ أُجورهنّ ﴾ فإنّهنّ لايجب عليهنّ الإرضاع.

﴿ وأتمروا إذا أمر بعضهم بعضاً ، و «المعروف» الجميل ، وقيل: هاهنا هو أن القوم وتأمروا إذا أمر بعضهم بعضاً ، و «المعروف» الجميل ، وقيل: هاهنا هو أن لا يضرّ الرجل المرأة ، ولاالمرأة الرجل في الإرضاع ﴿ وإن تعاسرتم ﴾ ولم تأمروا بالمعروف بأن يأبى الأبوين من أن ترضعه أمّه وإن تضايقتم في مقدار الآخر فسترضع له أخرى ﴾ (١) ، أي لأجل الأب إمرأة غير زوجته ، فلا تجبر الأمّ على إرضاعه ، أللهم إلّا أن لا يقبل غير ثدي أمّه فتجبر على إرضاعه بأجرة المثل ويجبر الأب على إعطائها الأجرة إن تمكّن منها وإلّا من بيت المال.

لِيُنفِق ذُوسَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَّوَمَن قُدِرَعَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنفِق مِئَآءَاتَىٰهُ اَللَّهُ لَٰايُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّامَآءَاتَنهَاْ سَيَغِعَلُ اللَّهُ بَعْدَعُسْ رِيْسَـرًا (*)

الثامنة :قوله تعالى: ﴿لينفقق ذوسعةٍ ﴾ ، أي الموسر ذو الثروة ﴿منسعته ﴾

بيان آية «لينفق ذو سعة من سعته...» والأحكام المستفادة منها

۱ _ الكشّاف: ج ٤ ، ص ٥٥٨.

٢_الطلاق ٥٦٠٦٠

٣_ الطلاق ٥٦:٧.

أي إنفاقاً ناشئاً من السعة التي هي اليسر، والغناء، والمراد به إنفاقاً مناسباً لغناه، ويجوز أن تحمل «من» على التبعيض، أي من بعض ما آتاه الله تعالى ووسع عليه من رزقه، قومن قدر أي ضيّق الله عليه رزقه قطينفق ممّا آتاه الله ومن قدر حيث قابل ذا السعة، فليحمل على من لم يوسّع عليه رزقه، وهو المسكين المتوسّط، وهو الذي لايجد إلّا ما يسدخلته، وحَكَم الله هاهنا في الإنفاق أن ينفق كلّ منهما على قدره، وهذا مثل قوله: قومتّعوهن على الموسع قدره وعلى المقتّر على المقتر على المقتر عليه رزقه في قدره أن الله الله الله الله الله الله المقتر عليه رزقه في الإنفاق ما كلّف به الموسر قسيجعل الله بعد عسر يسراً في هذا عدة للفقراء من المؤمنين، ولا يبعد أن يحمل التنوين في «عسر» على التقليل، وفي «يسر» على التكثير.

تذييل

خلاصة ما أفساده المسطنّف فسي الآيات الأربع

إعلم أنَّ هذه الآيات الأربع وإن اُوردت للـدلالة عـلى وجـوب النـفقة للزوجات على الأزواج، لكن كلّ منها يمتاز على الآخر باشتمالها على أحكام لايشتمل عليه الآخر.

أمّا الآية الأولى من الأربعة أعني: ﴿الرجال قوّامون على النساء ﴾ (٢)، فإنّ فيها دلالة على كون الرجال ولاة على النساء، يجب عليهم لهنّ ما يجب على الحاكم للمحكوم عليه، فيجب على الرجال سياستهنّ والقيام بما فيه صلاح أمور دينهنّ ودنياهنّ، فإن أخلّو ابشيءٍ من ذلك عوقبو اعليه في العقبى، وذمّوا عليه في الدنيا، وإذا رفعت الزوجة تقصيرهم في ذلك إلى الولاة وجب عليهم ردعهم عليه بما يقتضى الانزجار والارتداع.

١ ـ البفرة ٢:٦٣٦.

٢_ النساء 2: ٢٤.

وفيها أيضاً دلالة على وجوب أفضليّة الحاكم على المحكوم، وليس للمفضول ولاية على الفاضل.

وعلى وجوب الامتثال على النساء بما يأمرونهنّ به بما فيه صلاح أمور دينهنّ و دنياهنّ، فإن أبين شيئاً من ذلك أثمنَ وعوقبن عليه في الآخرة، وعوتبن عليه في الدنيا، وإذا رفعت الأزواج ذلك الإباء والتقصير إلى الحكّام وجب عليهم زجرهنّ وردعهنّ بما يقتضي الانزجار والارتداع، وليس لما عدا هذه الآية من الآيات الأربع دلالة على شيء من هذه الأحكام فامتازت هذه الآية عن أخواتها بهذه الدلالة.

فإنقلت : ليس في الآية أمر ولانهي يدلّ على الوجوب والحرمة فمن أين استفيد ذلك هذا الحكم؟

قلت : قوله تعالى : ﴿ الرجال قوّامون على النساء ﴾ (١) وإن كان إخباراً لكن دلالته على طلب الحكم آكد وأبلغ، وذلك فإنّ الحاكم إذا أخبر عن وقوع حكم لا يتصوّر وقوعه إلاّ بأمر هكان ذلك الأمر مستفاداً من ذلك الإخبار البتة، وكذلك قوله: ﴿ فالصلحات قانتاتٌ حافظاتُ ﴾ إلى آخره...، فإنّ مدحهنّ على الإنّصاف بالقنوت الذي هو طاعة الأزواج، وبحفظ الغيب يدلّ على وجوبهما على أبلغ وجه وآكده كما لا يخفى على من له درية بأساليب كلام البلغاء.

ومن هاهنا علم وجه دلالة الآية على وجوب النفقة، ف إنّه تعالى أخبر بإنفاقهم، وعلّل وجوب ولايتهم على الزوجات، ووجوب امتثال الزوجات على الإنفاق علم وجوبه.

وفيها دلالة أيضاً على أنّ ظهور قرائن وقوع أمر قد يكونسبباً لتنزيل ذلك

١ _ النساء ٤: ٤٣.

الأمر قبل الوقوع منزلة الواقع، فإنّه قد نزّل فيها النشوز بالإمكان، منزلة النشوز بالفعل؛ لظهور قرائنه، وذلك كتنزيلهم في علم البيان غير المنكر منزلة المنكر، وإلقاء الخبر إليه مؤكّداً لظهور مخائل الإنكار عليه، كقوله:

جاء شقيق عارضاً رمحة أنّ بنى عمّك فيهم رماح(١١)

ويعلم منه حكم الناشزة بالفعل بطريق الأولوية، وكذلك يعلم سقوط وجوب النفقة عن الأزواج بسبب النشوز بطريق الأولوية، فإنّه إذا جاز له هجر المضاجع والضرب الذّين كانا حرامين عليه قبل النشوز، وهما في الإضرار فوق منعها النفقة، جاز له ذلك المنع بالطريق الأولى، ومنهم من لم يعتبر هذه الدلالة وحصرها في السنّة والإجماع.

فروع:

فروع فـي بـعض أحكام النشوز الم

الأوّل: لو اختلفا في النشوز كانت البيّة عليه؛ لأنّه هو المدّعي له وهي المنكرة، والبيّنة على المدّعي واليمين على من أنكر، ولو اختلفا في التمكين فالبيّنة عليها؛ لأنّها هي المدّعية وهو المنكر.

الثاني: أنّ الإرتداد داخل في حكم النشوز؛ لكونه مانعاً من الإستمتاع فتسقط به النفقة كسقوطها به.

الثالث: لو رجعت عن الإرتداد وعن النشوز، وكان غائباً وجب عليها أو على وليّها إعلامه، ولا تجب عليه النفقة ما لم يعلم، فإن أرسلوا إليه من يعلمه سقطت عنه حتّى يصل الرسول إليه، هذا بعد الدخول، وإن كان قبل الدخول ففيه تردّد ينشأ من التردّد في كون شرط وجوب النفقة بمجرّد العقدهل هو عدم النشوز أو التمكين؟ فمن اشترط عدم النشوز أوجب النفقة عليه عند العلم لإرتفاع المانع،

١ ـ جامع الشواهد: ج ١ ، ص ٣٧٧.

کتاب النکاح کتاب النکاح

ومن اشترط التمكين لم يوجبها؛ لعدم تحقّق الشرط.

إذا عرفت ذلك فاعلم: أنّ مجرّد العقد لا يوجب النفقة؛ لأنّ الناشزة لا نفقة لها إجماعاً، فإذن وجوبها مشروط بشرط، فهل ذلك الشرط انتفاء النشوز أم وجود التمكين؟ يحتمل الأوّل؛ لعموم النصوص الدالّة على وجوب النفقة وسقوطها بسبب النشوز إجماعاً، وهذا يدلّ على اشتراط عدم النشوز لاعلى كون التمكين شرطاً، فإنّ عدم النشوز أعمّ من وجود التمكين لثبوت الواسطة، واشتراط الأعمّ لا يقتضي اشتراط الأخص، بل الأمر بالعكس، ويحتمل الثاني؛ لأنّ الأصل برائة الذمّة من وجوب النفقة، وخرج منه وجوب النفقة بالتمكين بالإجماع، فيبقى الباقي على الأصل، فيكون الشرط حينئذٍ وجود التمكين لا انتفاء النشوز.

وأورد عليه أنّ أصل البراءة إنّما يكون حجّة إذا لم يكن ثمة دليل ينقل عنه، لكن عموم النصوص المذكورة كما عرفت من الآيات الواردة ينقل البراءة عن أصلها، فإنّها تدلّ على وجوب النفقة على مطلق الأزواج، والتخصيص خلاف الأصل فالأولى أن يتمسّك في هذا الإحتمال بما روي: أنّ النبيّي عقد ولم يدخل إلا بعد سنتين، ولم ينفق في مدّة عدم الدخول، ولم يكن ثمة نشوز بل عدم تمكين، ولقوّله عن «اتقوا الله في النساء فإنّهن عوار عندكم اتخذةوهن بأمانة ، واستحللتم فر وجهن بكلمة ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف أوجب لهن ذلك إذا كنّ عند الرجال» (()، وهذا يدلّ على التمكين، وقد يقال عليه أيضاً أنّ كونهن عندهم لايدلّ على التمكين.

وأمّا الآية الثانية: أعني قوله: ﴿ فإن خفتم شقاق بينهما ﴾ (٢)؛ فإنّه لادلالة لها على وجوب النفقة، ولاعلى سقوطها، بل إنّما تدلّ على وجوب إرسال الحَكَمَيْن

١ _مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٧٨٥، ح ٢٥٥٥.

۲_النساء ٤:٤٣.

عند خوف الشقاق والمخالفة بينهما على الحكّام، ويعلم الوجوب عند وقوعهما بالأولويّة، فالظاهر أنّ الآية دخيلة في الباب، وبهذا تمتاز عن سائر أخواتها.

ويشترط في الحكمين العقل، والذكورة، والحريّة، والعدالة، وإذا اجتمعت الشرائط جاز لرسالهما وإن لم يكونا من أهليهما، أللهمّ إلّا أن تر تفع المحرميّة بين المرسَل إلى الزوجة وبينهما، ويحتاج في الاختيار إلى الإختلاط، وينبغي أن تحمل الأهليّة على الإتّحاد، فلا يجعل الحكم بين المسلم والمسلمة غير مسلمين؛ لأنّ الحكم لهسبيل عليهما ﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ﴾(١)، فإن اتفقا على الصلح نبّاً على أنّه الأصلح بحالها فعلاه، ولم يك موقوفاً على رضاهما، وإن اتّفقا على التفريق استأذنا الزوج في الطلاق، والمرأة في البذل إن كان خلعاً.

وأمّا الثالثة: أعني ﴿ لَسكنوهنّ ﴾ (٢) إلى آخره، والرابعة: أعني ﴿ ولينفق فوسعة ﴾ (٣) إلى آخره؛ فإنّهما وإن اشتركا في الدلالة على وجوب الإنفاق على المعتدّات؛ لدلالة ما قبلهما على اختصاص الحكم فيهما بهنّ، وبهذا امتازتا عن أخواتهما، امتازت الثالثة عن الرابعة بأنّ الثالثة تدلّ على وجوب لسكانهن و تحريم إخراجهنّ من بيوتهنّ، وتدلّ بالأولويّة على وجوب الإسكان قبل الطلاق.

وفيها أيضاً دلالة على التفاوت في المنازل التي يجب عليهم لسكانهنّ فيها بإعتبار اختلاف أحوال الأزواج، وقد يختلف أيضاً بإعتبار أحوال الزوجات.

وفيها أيضاً دلالة على تحريم سلوك طريق المضارّة في السكنى والنفقة، بحيث تضطرّ المرأة المعتدّة إلى الخروج من بيتها، ويعلم منه تحريم الإضرار بهنّ فيهما، بحيث يلجئهم ذلك الإضرار إلى بذل شيء من حقوقهنّ ليخلصوا به من سوء

١ _ النساء ١:١٤١.

٢ ـ الطلاق ٦:٦٥.

٣_ الطلاق ٥٦:٧.

معاشر تهم، وأنّ ما يبذلوهنّ لهم بهذه الجهة محرّم عليهم.

وفيها أيضاً دلالة على وجوب الإنفاق على الحاملات إلى حين وضع الحمل، ويعلم منه وجوب الإسكان إلى ذلك الحين.

وفيها دلالة على أنَّ كفالة المولود ومؤنته واجبة على أبيه، وأنَّه بمعزل عن ذلك، وإلَّا في الرضعة الأُولي التي تسمَّى رضعة اللباء؛ فإنَّها تجبر عليها إن أبت، لكن يجب لها الأجر إن طلبته، فإن كان للولد مال فمنه، وإلَّا تعيِّن على الأب.

ويعلم من قوله تعالى: ﴿وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى ﴾ تحريم إجبار الأُمّ على الإرضاع، أللّهمّ إلّا أن تكون مملوكة لأبيه، وأمّه أحقّ بإرضاعه ما لم تطلب الزيادة، ومالم توجد متبرّعة، فإن تبرّعت إمرأة أجنبيّة وطلبت الأمّ الأجرة فالأجنبيّة أولى ، أللّهم إلّا أن تقبله الأمّ كالأجنبيّة تبرّعاً فهي حينئذٍ أولى به منها.

وتمتاز الرابعة بإشتمالها على بيان التفاوت في النفقة بإعتبار أحوال الزوج بالنسبة إلى نفقات المعتدّات، ويعلم منه ضمناً التفاوت في نفقات غير هنّ باعتبار تلك الأحوال.

> وَإِنِ ٱصْرَأَةُ حَافَتُ مِنْ بَعْلِهَانُشُوزًاأُوْإِعْرَاضًافَلا جُنَاحَ عَلَيٰهِمَ ٓ أَن يُصْلِحَ ابْيَنُهُمَا صُلْحًا ۚ وَالصُّلْحُ خَيْرُ ۗ وَأُخضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ الشُّحَّ وَإِن تُحْسِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا (١)

التاسعة: قوله تعالى: ﴿ وإن امرأة خافت من بعلها نشوراً أو إعراضاً ﴾ بسیان آسة «وان «إمرأة» مرفوعة بفعل تفسيره هذا المذكور، يجب تقديره وحذفه، أمّـا وجـوب التقدير فلئلّايدخل حرف الشرط على اسم، وأمّا حذفه فلئلّا يلزم اجتماع المفسّر

امرأة خلفت من بعلها نشوزأ أو إعسر اضاً...» والأحكسام المستفادة منها

والمفسَّر، وارتكاب هذا الطريق^(۱) إيماء إلى بناء الحكم على شدّة الخوف، وخافت نشوزاً معناه خافت وقوع نشوز أو إعراض، وتفسير الخوف^(۲) بالتوقّع ليس واقعاً في موقعه؛ لأنّه لايستعمل إلّا فيما هو مرغوب للنفس، والنشوز منه هو أن يمنعها نفسه أو نفقته وما يجب عليه من المودّة والرحمة، و ترك الإيذاء بالسبب والضرب والدمدمة.

و «الإعراض» هو أن يقل الإقبال عليها بما هو متعارف بين الزوجين من المجالسة والمآنسة والمحادثة والإنبساط والبشاشة وأمثال ذلك، سواء كان بسبب أو بغير سبب، والمعنى إذا ظهرت عليه مخائل هذين الأمرين وخشيت من وقوعهما «فلاجناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً » «يصلحا» أصله «يتصالحا» أدغمت التاء في الصاد، وقيل: «يصالحا»، والمعني أنّه إن أحست الزوجة من بعلها أحد هذين الأمرين المذكورين فلا بأس عليهما أن يوقعا بينهما صلحاً، وهو أن تسقط عنه شيء منا هو عنه مناه أن لايقع منه شيء مناه وعازم عليه، هذا من جانبها.

وأمّا من جانبه فهو أن يزيل ماكان يظهر منه من تلك الأمارات، وقـرئ: «يُصُلِحًا» من الإصلاح بين المتنازعين، و «صلحاً» على هذا يـجوز أن يكـون مفعولاً به، ويجوز أن يكون منصوباً على المصدر كالوجه(٣) الأوّل، وقـرئ مـن

١ ـ قوله: «وارتكاب هذا الطريق» جواب سؤال مفدّر تفديره لم أثر هذا الطريق أعني حذف الفعل وتفسيره
 حتى وجب الأمران وهلا قيل «وإن خافت امراة» فأجاب عنه قد أمىء به إلى أنّه لا يجوز لمجرّد توهّم الزوجات ذلك بل إنّما يكون ذلك بعد وضوح مخائل خوف النشوز أو الإعراض «منه».

٢_قوله: «وتفسير الخوف» هذا تعريض بالزمخشري وإيماء إلى أنّ قول التفتازاني استعمال الخوف في معنى التوقع شائع في كلام العرب ليس واقعاً موقعه، فإنّ في مجرّد الاستعمال مناقشة فضلاً عن الشيوع والكلام إنّما هو في استعمال البلغاء، فإنّ استعمالات غيرهم مجديه «منه».

٣_ أي كالوجه في الفراءة الأولى أعني تصالحا فإنّ التصالح لازم، فلايجوز في «صلحا» ما جاز فـيه عـلى

كتاب النكاح ٨٩

الشواذ «يُصُلِحًا» من «أصلح» بمعنى «اصطلح» ونحوه «اصبر» بمعنى «اصطبر».

* والصلح خير * «خير» يجوز أن يكون للتفضيل، والمعنى الصلح خير من الخصومة من كلّ وجه، أو من الفرقة، أو من سوء العشرة وأن لاتكون، والمعنى حينئذٍ أنّه خير من الخيور، أي خير في نفسه، لا يتطرق إليه من حيث إنّه صلح شر أصلاً، كما أنّ الخصومة شرّ في نفسها لا يتطرق إليها خير من حيث إنّها خصومة.

* وأُحضرت الانفس الشع * «أحضرت» من الإحضار بمعنى جعل الشيء حاضراً، ومنه قولهم: أحضرت فلاناً للقاضي، أي جعلته حاضراً عنده، والمعنى حينئذٍ جعلت الأنفس حاضرة للشح غير غائبة عنه، أي منطبعة عليه مائلة إليه لا تكاد تنفك عنه ولا يمكن أن يفارقها.

والجملتان معترضتان الأولى للترغيب في المصالحة، والثانية تمهيد للعذر في المماكسة والمساحة، والمعنى أنّ أنفس العباد منجبلة على المشاحة والمماكسة في الحقوق لاتكاد أن تسمح نفس بترك حقها، وتجور على خصمها بما يجب لها عليه ﴿وإن تحسنوا ﴾ بأن تتركوا ما لكم من الحقوق ﴿وتتّقوا ﴾ عن تجوروا وأن تتركوا ما يجب عليكم من الحقوق، أو أن تطلبوا ما ليس لكم منها ﴿فإنّ الله كان بما تعملون خبيراً ﴾ شديد الخبرة والعلم، فيجازيكم على أعمالكم بما تقتضيه خبرته، وضع الخبرة والعلم بالعمل موضع الجزاء على العمل، فإنّ الكناية والمجاز أبلغا من الحقيقة، قيل: كان عمران بن حطان الخارجي من أقبح الناس خَلقاً وخُلقاً وكانت إمرأته في غاية عمران بن حطان الخارجي من أقبح الناس خَلقاً وخُلقاً وكانت إمرأته في غاية

الفراءة الأخرى أعني تصالحا من الاصلاح من كونه مفعولاً به فإنّ الإصلاح متعدّ مجاز أن يكون مفعولاً به والحمل على المصدريّة في الوجهين من قبيل: ﴿والله أنبتكم من الأرض نسبتاً ﴾ فعلى الأوّل الصالح الاصطلاح وعلى الثاني بمعنى الاصلاح، ويجوز أن يفال: إنّ أصلح واصطلاح بمعنى صلح «منه».

_,

الجمال، فحدّقت النظر إليه يوماً وحمدت الله، فسألها عن ذلك فقالت: لأنّي وإيّاك من أهل الجنّة؛ لأنّك رزقتَ مثلي فشكرتَ، ورزقتُ مثلك فصبرتُ، وقد وعد الله عباده الصابرين والشاكرين الجنّة (١).

وَلَن تَسَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنِ النِّسَاءِ وَلَوْحَرَضَتُمَّ فَلاَتَمِيلُواْ كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُ وهَا كَالْمُعَلَّقَةٍ وَإِن تُصْلِحُواْ وَتَتَقُواْ فَإِنَ اللَّهَ كَالرَّيْن سَعَتِيْ وَكَانَ اللَّهُ وَسِعًا حَكِيمًا وَ وَإِن يَتَفَرَقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلَاتِين سَعَتِيْ وَكَانَ اللَّهُ وَسِعًا حَكِيمًا (٢)

بيان آية «ولن العاشرة: قُولُه تعالى: ﴿ولن تستطيعوا أَن تعدلوا بَين النساء ﴾ ، أي لن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ﴾ ، أي لن تستطيعوا أن تستطيعوا العدل بين نسائكم (٣) ﴿ولو حرصتم ﴾ ، أي ولو رغبتم (٤) أشدّ الرغبة في النسساء... والأ حكام العدل بينهنّ ، وحرصتم على ذلك كلّ الحرص؛ لأنّ العدل هو رعاية العدالة المستفادة منها فيما بينهنّ بحيث لايقع منه جور بالنسبة إلى واحدة منهنّ ، وذلك متعسّر على البشر ، بل قد يتعذّر بالنسبة إلى بعض إلّا من أيّده الله بالعصمة.

وعن النبّي ﷺ؛ أنّه كان يقسم بين نسائه ويعدل ويقول: «هذه قسمتي فيا أملك فلا تؤاخذني بما تملك و لاأملك» يعني المحبّة والميل القلبي.

وعن علْتِيِّ إللهِ: أنَّه كان له إمرأتان وكان إذاكان في بيت واحدة لايتوضَّا في

۱_الکشّاف: ج ۱، ص ۷۱، و ۷۲.

٢_النساء ١٤٩٤ _ ١٣٠.

٣- إنّما فسرّ «النساء» بنسائكم نظراً إلى المفام في مورد الآية فإنّها وردت لبيان ما يجب للـزوجات عـلى الأزواج وما لايجب، لالبيان ما يجب المُطلق النساء على مطلق الذكور، ويعلم أنّ اللام قام قائم المضاف إليه وأنّ رعاية العدل الحفيفي أعني التسوية من جمع الوجه لأنّه خارج عن وسع البشر ﴿ ولن يكلّف الله نفساً إلّا وسعها﴾ «منه رحمة الله».

 ⁴ فسر الحرص بالرغبه ثمّ عطف عليها الحرص تفسيراً لها لأنّ الحرص اصطلاحاً زيادة الرغبة في تحصيل
 معدوم ترغب النفس في تحصيله فهو عبارة عن الزيادة في الرغبة لامجرّدها، وهو مشتق من حرص الحصر
 به الوب إذا شمّه بالرق، ومنه الحارضة في الشجاج وهي التي تحرص الجلد وتشمّه «منه رحمة الله».

بيت أخرى.

﴿ فلا تميلوا كلّ الميل ﴾ الفاء للتفريع ، أي إذا لم تقدروا على العدل والتسوية من جميع الوجوه لتعسّرها أو لتعذّرها ، فإنّ رعاية التسوية وإن أمكن في القسم والنفقة والتعهد والموانسة ، فإنّه غير ممكن في المحبّة والمودّة وميل القلب والنظر ، فلا تجوروا على المرغوب عنها كلّ الجور فتمنعوها نوبتها في القسم أو النفقة ﴿ فتذروها كالمعلّقة (١) ﴾ هي التي ليست مطلقة ولاذات بعل ، عن النبّي المعلّقة (١) .

﴿ وإن تصلحوا ﴾ ما أفسدتم من أحوالكم بسبب الجور، فترك العدل في المقدار الذي كلفتم بالقيام به في حقوقهن ، وقيل: أن تصلحوا ذات (٣) بينكم ﴿ وتتقوا ﴾ الله في أمر النساء (٤) ﴿ فإنّ الله غفوراً رحيماً ﴾ يغفر لكم ما وقع منكم من الميل ، ويرحمكم بترك المؤاخذة عليه ، وقيل: المعنى وإن تصلحوا فيما بينكم وبين الحق ، يغفر لكم ماسلف من التقصير فيهما. ﴿ وإن يتفرقا ﴾ قرئ: من طريق الشواذ وإن يتفارقا أي يفارق كلُّ صاحبه ﴿

ا عنير المعلّقة بهذا التفسير لا يخلو من شيء؛ لأنّه يصدق على المرأة التي لم تدخل تحت نكاح أصلاً والتي
 مات عنها زوجها أنهما ليسا مطلقين ولاذاتا بعلين مع أنهما لا يصدق على إحداهما أنها معلّقة فالأولى أن
 يراد بالمعلقة المعنى اللغوي و يحمل الكلام على التشبيه و الاستعارة «منه رحمة الله».

٢_ مجمع البيان: ج ٢، ص ١٢١.

٣ ـ هذا بيان للجزآء الذي وقع قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ اللهُ كَانَ غَفُوراً رحماً ﴾ موقعه مبالغة في تحقّق وقوعه «منه».

\$ ـ لهذا الفيد أعم من ذلك الفوله لأنَّ إصلاح ذات البين من أن يكون بـالنسبة إلى الزوجـات أو غيرهنّ،
و«ذات» هذه يجوز أن تكون مؤنث ذي الطائيه فإنَّ فيهم أن يقول في المؤنث «ذات» مضمومة ومنهم من لم
يقر ق بينهما كما في قوله: وبئر ذو حفرت و ذو طويت. وأن يكون مؤنث ذي بمعنىٰ الصاحب قال صاحب
المضرب ذو بمعنىٰ الصاحب تفتضي شيئين موصوف ومضاف إليه تقول جأني رجل ذو مال وتقول في
المؤنث امرأة ذامال ومرأتان ذوامال ونساء ذوات أمو ال، هذا أصل الكلمة لالكن قد يقطع عنها مفتضاها
المؤنث امرأة ذامال ومرأتان ذوامال ونساء ذوات أمو ال، هذا أصل الكلمة وقالوا هذه صفات ذاتيّة وقد
و يجري مجرى الأسماء التامة، فيفال: ذات مميّزة وذات قديمة أو حادثة، وقالوا هذه صفات ذاتيّة وقد
المتعملوها استعمال الشيء والنفس، وعن أبي سعيد كلّ شيء ذات وكلّ ذات شيء وأمّاقوله: ﴿ علم بذات
الصدور ﴾ وقولهم قليل ذات اليدوقلت يده فمن الأوّل وكذاقولهم؛ أصلح ذات بينهم. «منه رحمة أله».

على وجه مشروع *يغن الله كلاً *، أي كلّ واحدٍ من الزوجين عن الآخر بزوّج خير منه، وعيش أهنأ من ذلك العيش الذي كان فيه في زمن عدم التفرق، قيل: نزلت في رافع بن حديج وقد تزوّج شابة على زوجة له مسنّة فمال عنها إليها. *من سعته *، أي من غناه وقدر ته(١) *وكان الله واسعاً * ذامقدرة *حكيماً * يضع كلّ شيء في موضعه على الاتقان والإحكام.

تنبيه:

إعلم أنّ دخول ها تين الآيتين في عنوان هذا الباب أعني المهر والنفقة غير ظاهر ، فنقول، لمّا كانت الآية التاسعة أعني ﴿و إن امرأ ة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً ﴾ (٢) متضمّنة لإباحة الصلح وكان الصلح متضمّناً لصحّة إسقاط شيء من حقّ المرأة وكان حقّها المتعلّق بذمّة الزوج القابل لاسقاط المهر والنفقة أو شيء منهما، فبهذا الإعتبار دخلت في هذا الباب.

وأمّا الآية العاشرة أعني ﴿ولن تستطيعوا﴾ (٣) لمّا كانت مرخّصة للإخلال بشيء من جهات المساواة بين الزوجات، وعلم من هذا إباحة تفضيل بعضهنّ على بعض في المهر والنفقة، إذا لم يقتضُ ذلك التفضيل الحيف على البعض الآخر دخلت هذه الآية في عنوان الباب، والله أعلم بالصواب.

١- إنما فشرنا السعة بالفناء والقدرة الواسعة بالمعنى ذي المقدرة الأنّ جعلها مبدأ للأغنا يدلّ على ذلك فإنّ للمعنى بالحري أن يكون غنياً ولأغناء لا يتحقّق بدون المقدرة قال بعض العارفين من عموم أحكام اسم المسعى بالحري أن يكون غنياً ولأغناء لا يتحقّق بدون المقدرة قال بعض العارفين من عموم أحكام اسم الواسع اتساع العطايا وأوّل ذلك قطع الوجود ثمّ ما يستحقه الموجود بما به بفاؤه وصلاحه سواء سرّه به أو غم وان كان السرور وهو المطلق يكن قد يجيء بعد سوء بحسب مزاج التركيب وقبول المحلّ للموارض فإنّ الحكم قد تتخلف آثاره بحسب اختلاف امزجة الأشخاص كمن تقلب الصفراء على حاسة مناقه فيجد المسل مراً فإن قال العسل صدقا في ذوقه ووجدانه وكذب في اضافة المراره إلى العسل فكم من مزاج يلتذ بما بتأم به مزاج اخر وبالعكس بل الشخص الواحد ربّما يتشرّر بما فيه ينتفع كمن يتآذئ بالحرّ والبرد و يعام أنهما ممّا تفتضيه الفصول سبباً للإرزاق فيضر في المال بما ينتفع به في المال فالضرر عين النفع وأنت خبير بأن ما قرّر لا يتفرّر بدون الغني و الفدرة ولذلك فشرنا السعة بما هو من لوازمها أعني الغني و الفدرة ولزم من ذلك تفسير الواسع بالغني ذي المفدّرة. «منه».

٢_النساء ١٢٨:٤.

٣_ النساء ٤: ١٢٩.

كتاب النكاح ٣

الحاق:

لمّا اقتضت الحكمة الإلهيّة، والعناية الأزليّة الحُكم على عباده المدلول عليه من تجب النقة؟ بقوله: «الله لطيف بعباده» بالتعاون والتساعد ليتمّ نظام العالم، أوجب على الأولياء والأغنياء إعانة الضعفاء والفقراء، فأوجب في أموال الأغنياء بعد حصول الشرائط، الزكاة الفقراء، كما علم آنفاً ممّا قرّرناه في كتاب الزكاة، وأوجب على الأولياء النفقة للأقارب وسبب الإيجاب إمّا نسب أوسبب، والسبب إمّا زوجيّة أو ملك بمن.

فانحصر وجوب النفقة في أنواع ثلاثة: قرابة، وزوجيّة، وملك يمين؛ لكن هذا الباب منعقد لبيان نفقة الزوجات، وقد علمت وجوبه من الآيات المذكورة في الكتاب، ويؤيّد ذلك الإستدلال السنّة، والإجماع، وظهورهما يغني عن التعرّض لهما.

وحيث كانت النفقة عوض الإستمتاع فسقط بإمتناعها منه اختياراً، فلا تسقط بالسفر الواجب كالسفر للحجّ الواجب، ولابالمندوب مع الإذن، ولابالصلاة الواجب ولابالمندوب مع الإذن، ولابالصلاة الواجبة في أيّ وقت أوقعتها، فطلب منها المواقعة فيه، فامتنعت عنه بسببها، ولو لم يكن في الوقت المضيّق، ولابالمرض إذا كانت المواقعة تضربها، ولاإذا كان المانع من جهته كسفره ومرضه وصومه وما أشبه ذلك.

وفي صغره مع كبرها قولان: قال الشيخ في المبسوط (١)، وابن البرّاج (٢): بسقوطها: لأنّ الصبي ليس أهلاًللاستمتاع، فلا أثر للتمكين في حقّه، فإنّ التمكين شرطه الإمكان، ولأنّ الإمتناع من جهة القابل أضعف منه من جهة الفاعل وإذا منع

١ _ المبسوط: ج ٦ ، ص ١٢ .

۲_المهذّب: ج ۲، ص ۳٤۷.

أقسام النفقة

الأضعف فمنع الأقوى أقوى ، ولا يخفى عليك ما في هذا الاستدلال من الضعف. وذهب ابن الجنيد (١١) ، والعلّامه (٢) ، وابنه (١٦) إلى عدم السقوط؛ لأنّ التمكين من طرفها متحقّق والتعذّر من جهته فلاتؤ اخذ به؛ لأنّ الشرط إمّا التمكين أو عدم

من طرفها متحقق والتعدر من جهته فلا تؤاحد به! لان الشرط إما التمكين او عدم النشوز وكلاهما متحقق، وكون الإمكان شرطاً للتمكين غير مسلّم كما لو غاب عنها.

ومن حيث إحتياجها بحسب العادة إلى ثمانية أشياء انقسمت النفقة إلى ثمانية أقسام:

الأوّل: الطعام ولاتقدير فيه ولاتغيير، بل مايسد الجوعة، وقال الشيخ في المبسوط: إنّه مقدّر بحال البعل فإن كان موسراً فمدّان، وإن كان متوسطاً فمدّونصف، وإلّا فما يستطيع ممّا يسدّ الخلّة (٤)، وأمّا تعيين الجنس فباعتبار الأغلب في بلد الإقامة.

الثاني: الأدم والإعتبار في كميّة وكيفية معاش أهل البلد، وقد يـقع فـيه التفاوت بإعتبار عادتها في بيت أبيها.

الثالث: الخادمة إن كانت من أهلها.

الرابع: الكسوة وهي ما تستتر ما يجب ستره، ويمنع من أذيّة البرد والحرّ، ويختلف جنساً وكميّة بإعتبار حالها بالنسبة إلى أمثالها، ويجب لها الزيادة على ثياب المهنة ما تتجمّل به بين أقرانها إن كانت من أهله.

وقد أُختلف في وجوب التمليك، فذهب العلَّامة إلى الوجـوب(٥)؛ لقـوله

١ ـ عنه مختلف الشيعة: ج ٧، ص ٣٢٠.

٢_مختلف الشيعة: ج ٧، ص ٣٢٠.

٣_ إيضاح الفوائد: ج ٣، ص ٢٦٩.

٤ ــ المبسوط: ج ٦ ، ص ٦ و ٧.

٥ _قواعد الأحكام: ج ٣، ص ١٠٧.

تعالى: ﴿ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن ﴾ (١) لاشتراك المعطوف والمعطوف عليه أعني ﴿ رزقهن ﴾ التمليك، فكذلك عليه أن يكون في المعطوف؛ ولقوّله ﴿ وأنّ عليكم رزقهن وكسوتهن »(١٠)؛ فإنّ الإضافة لاميّة، والأصل في اللام التمليك.

ويتفرّع على هذا الخلاف خلاف في الأحكام، فعلى تقدير التمليك لايجب عليه الإبدال لو تلفت في أثناء المدّة التي جرت العادة ببقائها في تلك المدّة، وعلى القول بالامتناع يجب عليه الإبدال، ولو أتلفتها عمداً لم يجب عليه الإبدال على تقدير الامتناع، ولو بقيت الثياب بعد انقضاء المدّة سواء لبست غيرها أو لم تلبس كان لها طلب مثلها في زمان المستقبل على تقدير التمليك لاعلى تقدير الإمتناع، ولو وقع الموت أو الطلاق قبل انقضاء المدّة المضروبة للكسوة وكانت الثياب باقية جاز له الإسترداد على تقدير الإمتناع لاعلى تقدير التمليك.

الخامس: الفراش ويراعى فيه العادة والإحتياج وترجع في ذلك إلى عادة أمثالها.

السادس: الآلات التي تحتاج إليها في الأكل والشرب والطهارة كالقدر، والطبق، والكوز، والإبريق وما أشبه ذلك، ولايجب فيها التمليك قطعاً فلو استعار ما يحتاج إليه أجزأ.

السابع: آلة التنظيف كالمشط والمدهن والدهن، والمكحلة والكحل، والمطيبة والطيب، والقول في آلة التنظيف كالقول في آلة الطبخ، وأمّا الدهن والكحل والطيب فالقول فيه كالقول في المأكول.

٢_مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٧٨٥، ح ٥٥٥ ٢.

__

١ ـ البفرة ٢:٢٣٣.

الثامن: المسكن وهو ما تسكن فيه من البيوت بحسب العادة في المدن، والقرى الدور المتّخذة من المدر والحجر والصحاري القباب سواء كانت من شعر أو قطن أو أديم سواء كانت ملكاً له أو مستعارة.





البيخاب الرابغ

فِي قُورًا بِعِ ٱلنِّكَاحَ

وَفِيرِعَشَرَ آيَاتُ







قُل لِلْمُؤْمِنِينِ يَغُضُّواْمِنْ أَنِصَـٰرِهِمْ وَيَحْفَظُواْفُرُ وجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَىٰ هُمُمْ إِنَ اللَّهَ خَبِيرٌ يَمَايَضَنَعُونَ (١)

بيان آية «قل للمؤمنين يغضّوا من أبصارهم...» والأحكسام المستفادة منها

الأولى: قوله تعالى: ﴿قللمؤمنين يغضّوا من أبصارهم ﴾ غض البصر مداناة الجفنين من غير إطباق، والمراد منه هاهنا كفّ النظر عمّا لايجوز النظر إليه شرعاً، وإنّما عبر عنه بالغضّ؛ لأنّه لايجب فيه الاطباق، بل المقصود منه كفّ النظر عن الإبصار على أيّ طريقة أمكن، ولذلك أفخم «مِنْ» لئلًا يتوهّم وجوب الاغماض.

﴿ ويحفظو افروجهم ﴾ قبلاً ودبراً، وعبّر عن سترها بالحفظ مبالغة في طلب الستر ، فكأنّ من أبدى فرجه ولم يستره قد أضاعه ، وعن أبي زيد: كلّ ما في القرآن من حفظ الفرج فهو كناية عن الزنا إلّا هذا، فإنّه أراد به الإستتار (٢) ، وروي عن أبي العالية (٣) أيضاً مثل ذلك ، وهو إحدى العور تين قبلاً ودبراً ﴿ ذلك ﴾ ، أي الغضّ والحفظ ﴿ أَزكى هُم ﴾ ، أي أطهر لنفوسهم من درن المعصية أو لفروجهم من أن يتدنسوا بلوث الزنا ﴿ إِنّ الله خبيرٌ بما يصنعون ﴾ بصنيعهم من الخير والشرّ، فيعلم الغضّ والحفظ منهم وعدمهما فيجازيهم بحسب ما يعلمه منهم.

١ _ النور ٢٤: ٣٠.

٢_مجمع البيان: ج ٤، ص ١٣٧_ ١٣٨.

٣_ تفسير الماوردي: ج ٤، ص ٩٠.

وَقُلُ لِلْمُوْمِنَتِ يَغْضُضْ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ وَيَحْفَظٰ فَلَا الْمُعْوِمِنَ وَيَحْفَظٰ فَلَا الْمُعْرَفِهُ وَكَلَيْدِينَ وَيَنَكُنَّ إِلَّامَاظُهُمَ مِنْهَا وَلْيَضْرِنِنَ فَرُوجَهُنَّ وَلَايُندِينَ وَيَنَكُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَ الْوَابَاءِ بُعُولَتِهِنَ اَوْأَبْنَا بِهِنَّ اَوْأَبْنَا بِهُولَتِهِنَ اَوْأَبْنَا بِهِنَ اَوْأَبْنَا بِهُولَتِهِنَ اَوْإَبْنَ اَوْبُونَ اَوْرَا اللَّهِ عُولَتِهِنَ اَوْرَيْقَ الْمُولِيقِينَ الْوَيْفِينَ الْمُولِيقِينَ الْمُؤْمِنُ الْوَيْفِينَ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَمُ مَا يُخْفِينَ مِن وَيَتَهِنَ وَتُوبُونَ اللَّهِ مَلِيعَا أَيْهُ المُؤْمِنُونَ لَعَلَمُ مَا يُخْفِينَ مِن وَيَتَهِنَّ وَتُوبُونَ اللَّهِ مَلِيعَا أَيْهُ المُؤْمِنُونَ لَعَلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن وَيَتِهِنَ وَتُوبُونَ اللَّهِ مَلِيعَا أَيْهُ المُؤْمِنُونَ لَعَلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن وَيَتِهِنَا أَيْهُ اللَّهُ مِن اللَّهِ مَعِيعًا أَيْهُ المُؤْمِنُونَ لَعَلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن وَيَتِهِنَا أَيْهُ اللَّهُ مِنْ وَتُوبُونَ الْعَلْمُ مَا يُخْفِينَ مِن وَيَتَهِنَا أَيْهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَمُ مَا يُخْفِينَ مِن وَيَتَهِنَا وَيُوبُونَا اللَّهُ مَعِيعًا أَيْهُ المُؤْمِنُونَ لَعَلَمُ مَا يُغْفِينَ مِن وَيَتَهِنَا وَيُعَلِي وَلَيْفَالِ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَمُ مَا عُنْفِينَا مُنْ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَمُ مَا عُنْهِمُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهِ مَي عَالَيْهُ مَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَمَ مَا عُنْهِمَا مُنْ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَمِينَا أَيْهِ اللَّهِ مَنْ اللَّهُ مَا عُنْهِمَا أَيْهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهِ مُنْ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ مُنْ الْعُلْمُ اللَّهُ مُنْ الْعُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَمُ الْمُؤْمِنُونَ الْعَلْمُ الْمُؤْمِنُونَ الْعَلْمُ الْمُؤْمِنُونَ الْمُؤْمِنُونَ الْعَلْمُ الْمُؤْمِنُونَ الْعَلْمُ الْمُؤْمِنُونَ الْعَلْمُ الْمُؤْمِنُونَ الْعَلْمُ الْمُؤْمِنُونَ الْعَلْمُ الْمُؤْمِنَا اللَّهُ مُنْ الْمُؤْمِنَا اللَّهُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِلِي الْمُؤْمِنُونَ الْعَلْمُ الْمُؤْمِنَا اللَّهُ الْمُؤْمِنُونَ الْعَلْمُ الْمُؤْمِنَا اللْعُلْمُ الْمُؤْمِنَا الْعُلْمُ الْمُؤْمِنَا الْعُلْمُ الْمُؤْمِلُونَا الْمُؤْمِلُكُ الْمُؤْمِلُونَا الْعَلَمُ الْعُلْمُ الْمُؤْمِلُونَ الْمُؤْمِلُونَ الْمُؤْمِلُونَ ا

بيان آية «وقبل للمسمؤمنات يسغطن من أبسطارهنّ...» والأحكسام المستفادة منها

الثانية: في سورة النور ﴿وقل للمؤمنت يغضُضْن من أبصارهنّ ﴾ ، ف إنّه كما أنّه لا يجوز للرجل أن ينظر إلى المرأة الأجنبيّة ، كذلك لا يجوز للمرأة أن تنظر إلى الرجل الأجنبيّ ، روي عن أمّ سلمة _رخيالله عنها ـ أنّها قالت: كنت عند رسول الله الرجل الأجنبيّ وعنده ميمونة فأقبل ابن أمّ مكتوم، وذلك بعد أن أمرنا بالحجاب، فدخل علينا، فقال رسول الله يهينيّ : إحتجِبا قلنا: يا رسول الله أليس هو أعمى ولا يبصرنا فقال الله النها السما تبصرانه» (١٠).

﴿ ويحفظن فروجهن ﴾ عن أن يقع عليها نظر أحد وإن كان محرّماً أو عن الزنا، وتقديم الغض على الحفظ؛ لأنّ النظر مقدّم على الزناطبعاً، فقدّم متعلّقه وضعاً ليوافق الوضع الطبع، وذلك فإنّ الزنا لايقع من البصير إلّا بعد النظر، ولأنّ

١ ـ النور ١:٢٤.

٢_مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٩٣٤، ح ٣١١٦.

الإبتلاء به أكثر، وعدم المبالاة به أغزر، فإنّ بذل الفروج نادر بالنسبة إلى طمح النظر، فكان تقديم التحذير عنه بالتقديم أجدر.

﴿ ولايبدين زينتهنّ ﴾ كالحلّي والثياب التي تلبس للزينة فضلاً عن محالها عمّن لايحلّ له النظر إليهنّ شرعاً ﴿ إلاّ ماظهر منها ﴾ استثنى ما يتعسّر إخفاؤه عند مزاولة الأشياء، وقيل: إنّ المراد بالزينة مواضعها أو ما هو أعم من المحاسن الخلقيّة والتزينيّة (۱)، وقيل: إنّ هذا الإستثناء مختصّ بحالة الصلاة بالنسبة إلى من يجوز النظر إليهنّ في غير حالتها، وإلافبالنسبة إلى غير المحرم (۱) بدن المرأة كلّه عورة.

"وليضربن بخمرهن على جيوبهن الخُمر جمع خِمار، وهو ممّا تستر به المرأة وجهها، والاجيوب» جمع «جيب» وهو الفرجة العليا من الثوب التي يدخل بها اللابس رأسه في الثوب ويخرجه، كنّ يلقين ما فضل من خمرهن على ظهورهن ويتركن أعناقهن ومواقع العقود من نحورهن وصدورهن منكشفة، فأمرن بإلقاء الخُمر على الجيوب ستراً للأعناق والنحور والصدور، والغرض ستر هذه المحال لاالإلقاء الخاص، إذ لوحصل الستر والإخفاء بدون هذا الإلقاء لكفى ولولم يحصل بالإلقاء لوجب عليهن الإتيان بما يحصل به الستر مع الإلقاء.

﴿ ولايبدين زينتهن ﴾ كرّر النهي بياناً لمن يحلّ لهنّ الإبداء بالنسبة إليه ومن لا يحلّ ﴿ إِلّا لبعولتهن ﴾ فإنّهم المقصودون بالزينة ﴿ أَو آبائهن ﴾ لعدم الميل الجنسي إليهن ﴿ أَو آباء بعولتهن ﴾ فإنّهم بمثابة الآباء، ويدخل تحت الآباء آباء الآباء في الصورتين وإن علوا ﴿ أَو أَبنائهن ﴾ لما قلنا في الآباء ﴿ أَو أَبناء بعولتهن ﴾ بعولتهن ﴾ فإنّهم بمثابة الأبناء أو إخوانه؛ لأنّ النفس السليمة والطبع المستقيم من

١ ـ تفسير البيضاوي: ج ٢، ص ١٢١.

٢ ـ تفسير البيضاوي: ج ٢، ص ١٢١.

الإخوان يمنعانهم عن الرغبة فيما تميل إليه الذكور إلى الأناث ﴿أُوبِني إِخُوانِهِنَّ ﴾ لأنهم بمنزلة الإبناء، ويدخل تحت الأبهاء أبناء الأبناء وإن سفلوا، ويعلم من عدم ذكر الأعمام والأخوال أنّ التستر عنهم في حالة الزينة واجب، ولعلّ ذلك لإمكان نعتهن لأبنائهم.

﴿أو نسائهن ﴾ أي اللواتي يؤمن مكرهن وإغوائهن ، وقيل: المؤمنات(١) ، فإنّ المشركات أجنبيّات إنازلة إبمنزلة الرجال الأجانب، وقيل: هن على عمومهن ، وإضافة النساء إلى النساء لأدنى ملابسة، ويمكن أن يستدلّ بهذه الإضافة أنّ المراد بالنساء أخوات المؤمنات في الإيمان ، ويخرج عن هذا الحكم بهذا الإعتبار المشركات فإنّهن أجانب ، ولربما نعتوهن للمشركين.

﴿ أو ماملكت أيمانهن ﴾ من الإماء أو العبيد الذين لم يبلغوا الحلم، وقيل: سن التمييز (٢)، وأمّا العبيد الذين بلغوا الحلم فهم أجانب، يجب على مالكاتهم الإحتجاب عنهم سواءكن في حالة الزينة أو لم يكن، وسواءكان ذلك العبد خصياً أو فحلاً، وروي أنّ معاوية دخل على ميسون الكلابية ومعه خصي، فتقنعت منه فقال: هو خصي فقالت: يا معاوية أترى أنّ المثلة به يحلّ ما حرّم الله (٢)؟

وحرّم أبوحنيفة إمساك الخصي واستخدامه وبيعه وشرائه (٤).

وأنت خبير بأنّ المثلة كما نقلت الكلابية أنّها لاتحلّل ما حرّم الله ، ولاتحرّم ما حلّل الله حيث كان لمساكه واستخدامه قبل الإخصاء مباحاً فكذلك بعده ، والفحل من العبيد والخصي متساويان في وجوب التستّر عنهم بعد بلوغ سن الحلم.

۱ _ الكشّاف: ج ٣، ص ٢٣١.

۲_ تفسير الماوردي: ج ٤، ص ٩٤.

٣_ الكشَّاف: ج ٣، ص ٢٣٢، ذكر في حاشبته انه نفله المسعودي في مروج الذهب بغير اسناد.

٤ ـ الكشّاف: ج ٣، ص ٢٣٢.

كتاب النكاح ٣٠٥

وحمل الشافعيّ ملك اليمين على العموم ذكراً كان أو انثى (١)، وأيد ذلك بما روي في سنن أبي داود أنّ النبّيّ عليها أتى فاطقة على بعبد وهبها إيّاها، وعليها ثوب إذ أقنعت به رأسها لم يبلغ رجليها، وإذا غطت به رجليها لم يبلغ رأسها فقال على عليك بأس إغّاهو أبوك وغلامك» (١).

وأنا أقول: أمّا الآية فعطف ﴿ماملكت أيمانهنّ ﴾ على ﴿نسائهنّ ﴾ وعطف ﴿التابعين غير أولى الإربة من الرجال ﴾ عليه قرينة شاهدة على أنّ المراد من ما ملكت يمينهنّ النساء.

وأمّا الحديث فموقوف، وكيف تسلّم صحّته مع منافاته لما ورد عنهم الله عنه ما حقّقناه في موضعه، وعن سعيد بن المسيّب أنّه قال: أوّلاً بالعموم ثمّ رجع عنه وقال: «لاتغرّنكم آية النور، فإنّ المرادبها الإماء» (٣).

وأمّا تسليم صحّة الحديث والتمسّك بأنّه ليس فيه ما يدلّ على أنّ العبدكان بالغاً أو مميّزاً ليس بشيء؛ لأنّ التعليل بكونه غلاماً لها يدلّ على أنّ علّة الإباحة إنّما هو العبديّة ، كما أنّه بالنسبة إليه صلّى الله عليه لم يكن إلّا الأبوّة، ولو كانت العلّة عدم التمييز ، أو عدم بلوغ الحلم لم يكن للتعليل بكونه غلاماً لها موقع ، ولوجب أن تعلّل بالصغر.

﴿أو التّابعين غير أولى الإربة ﴾ ، أي الحاجة وعني بها الميل إلى النساء وإلى مواقعتهن ﴿من الرجال ﴾ بيان للتابعين ، والمراد بهم من يبلغ سنّ الحلم من الذكور، وعبّر عنهم بالتابعين؛ لأنّهم غير مستقلّين في أمور معاشهم ، فإنّ الصغير محجور عن التصرّف فهو تابع لوليّه ، سواء كان أباه أو غيره ، وقيل: المراد بهم

١ _كنز العرفان: ج ٢. ص ٢٢٣.

۲_سنن أبي داود: ج ٤، ص ٦٢، ح ٢٠١٦.

٣_الكشَّاف: ج ٣، ص ٢٣٢.

الذين يتبعون الناس لفضل طعامهم (١١) ، وغاية قصارى همّتهم، إملاء بطونهم طعاماً ، فلا يعبأ ون بأمر آخر من المآرب وقيل: الشيوخ (١٦) . وقيل: المجوبون (١٤) ، والحقّ ما حقّقناه أوّلاً .

والقراءة المستفيضة في غير الخفض على النعت وقرأ ابن عامر ، وأبـوبكر بالنصب على الحال(١٠) أو على الإستثناء بجعل «غير» بمعنى إلّا.

فإن قلت :كيف جاز الخفض على النعت مع أنّ «غير» متوغّل في التنكير لايقبل التعريف؟

قلت: عدم قبوله التعريف ليس على عمومه، فإنّه قد يـقبل التـعريف فـي مواضع كقولك: عليك بالحركة غير السكون، وهاهنا لمّاكان التـابعون ضربين لاغير، ذي إربة، وغير ذي إربة، فاختصّ بهذا القسم، وخرج عن حيّز النكرات.

والتحقّ بقوله: «غير المغضوب عليهم»، على أنّه ليس المراد بالتابعين قوماً مخصوصين بأعيانهم، فلمّا قيّد بقوله: ﴿غير أُولَى الإربة ﴾ صار مخصوصاً بشيء بعينه لما عرفت من الإنحصار في القسمين، ومحلّ «من الرجال» النصب على الحال.

﴿أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ﴾ لمّاكان الطفل اسم جنس وضع موضع الجمع، فوصف ب«الذين»، والمراد بالظهور الإطلاع، أي الأطفال الذين لايفرقون ولا يميزون بين العورة من النساء وغيرها ولم يعلموا أنّ العورة محلّ للوطء.

١ _ الكشّاف: ج ٣، ص ٢٣٢.

۲_التّبيان: ج ۷، ص ۴۳۰.

٣_التّبيان: ج ٧، ص ٤٣٠.

٤ ـ التّبيان: ج ٧، ص ٢٠٠.

٥ _ تفسير البيضاوي: ج ٢، ص ١٢٢.

فإنقلت : هذا مغنٍ عن حمل «التابعين» على من يبلغ الحلم، فيلزم التكرار بدون فائدة؟

> قلت: ليس الأمر كذلك، بل لماكان من لم يبلغ الحلم على مرّتين. إحداهما من لم يظهر على عورات النساء.

وثانيتهما من ظهر ولم يكن من أهل الإربة، تعرّض لكلٍّ منهما على حدّة اهتماماً بشأن تمكّن هذا الحكم في الأذهان، وإيضاحه غاية الإيضاح.

﴿ وَلا يضربن ﴾ عطف على «لايبدين» أو على «ليِضْربن» ﴿ بَأرجلهنّ ليعلم ما يخفين من زينتهنّ ﴾ كانت المرأة من الجاهليّة من شدّه شغفها على البغاء تضرب برجلها على الأرض ليتقعقع خلخالها تهيّجاً لميل الرجال، وقد تضرب برجلها على الأخرى ليعلم أنّ في كلّ رجل لها خلخال فنهين عن ذلك الضرب، وهذا أبلغ في طلب التستّر من النهي عن إبداء الزينة، ويعلم منه تحريم رفع الصوت بطريق الأولويّة ﴿ وتوبوا إلى الله جميعاً أيّها المؤمنون لعلّكم تفلحون ﴾ ، أي لكي تفوزوا بالفلاح.

فإن قلت : كان المناسب أن يقال أيّها المؤمنات؟

قلت: لمّاكان الإبتلاء بالنظر إليهنّ كثير الوقوع، وكان الميل إليهنّ جبليّاً يكاد البر التقي أن يغلب عنه، فضلاً عن الشاب الخليع المنهمك في بحر الشهوات، ذيل نهيهنّ عن إبداء الزينة بالأمر بالتوبة على سبيل العموم بما يعمّ الرجال والنساء، كما يفصح عنه تقديم «جميعاً»، وغلّب الذكور على الإناث كما هو مقتضى التغليب، وقيل: المراد بالتوبة هاهنا تجديدها كلّما خطرن وإظهار الندامة على ما فات، وقرأ بعضهم: أيّة، ووجهه (١) أنّه جعل حرف التنبيه بمنزلة جنء

_

١ ـ تفسير الفرطبي: ج ١٢، ص ١٥٨.

الكلمة: فحذفت الهمزة التي هي بعد الهاء ، حذفها من علم أنَّ إذا صلُّها هالم ، وضمّ الهاء؛ لأنَّه صار آخراً ، وضمّ الياء قبلها على الإتَّباع.

> يَّتَأَيُّهَاالَّذِينَ ءَامَنُوالِيَسْتَنْذِنكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْنَكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَلُغُواا لَحُلُمِ مِنكُمْ مَلَاثَ مَرَّتَّ مِن قَبْل صَلَوْة ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِنَ ٱلظَّهِرَة وَمِنْ بَغِدِ صَلَوَةَ الْعِشَاءِ ثَلَثُ عَوْزَتِ لَّكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَاعَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَ هُنَّ طَوَّفُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضُ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْأَيْتِ وَاللَّهُ عَلِيمُ حَكِيمٌ ()

> > بيان آية «يا أيّها مـــــلکت أيـــمالکم...» والأحكسام المستفادة منها

الثالثة :قوله تعالى في سور ة النور : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمنو اليستئذنكُمُ الَّذِينَ السدين أمنوا ليستذنكم الذين ملكت أيمانكُم ﴾ من العبيد والإماء غلّب الذكور على الإناث في استعمال اسم الموصول ﴿والذين لم يبلغوا الحلم منكم ﴾ ، أي والصبيان والصبيّات من الأحرار «والذين لم يبلغوا» سن الإحتلام، وأراد به الوقت الذي يبلغ فيه الطفل، أو أنّ الحلم هو الوقت الذي حكم عليهم الشارع فيه بالأحكام الشرعيّة ، وأجرى عليهم قلم التكليف فيه.

وعلامته إحدى أُمور ثلاثة، إمّا الإنزال، أو الإنبات، أو بلوغ خمس عشر سنة ﴿ثلاث مرَّات ﴾ ظرف، والعامل فيه «يستأذنكم»، أي ينبغي الإستئذان إذا أرادوا الدخول عليكم في أحدهذه الأوقات الثلاثة كلّ وقت مرّة ﴿من قبل صلاة الفجر ﴾، أي مرّة قبل صلاة الفجر؛ لأنّه وقت القيام من المضاجع، وطرح ثياب النوم ولبس ثياب اليقظة، والجار والمجرور في محلّ النصب بدل من «ثـلاث

١ _ النور ١٤:٨٥.

كتاب النكاح كتاب النكاح

مرّات»، بدل البعض من الكلّ ، أو الرفع خبر لمبتداً محذوف، أي هي من قـبل صلاة الفجر ﴿وحين تضعون ثيابكم ﴾ ، أي مرّة أخرى وقت وضع ثيابكم للقيلولة *من الظهيرة * بيان الاحين * ومن بعد صلاة العشاء * ، أي مرّة ثالثة بعد صلاة العشاء؛ لأنَّه وقت التعرّي من لباس اليقطة للإلتحاف بلباس الإستراحة ﴿ ثلاث عوراتٍ لكم * القراءة المستفيضة «ثلاث» بالرفع خبر مبتدأ محذوف، ويجوز أن يكون مبتدأ وخبر ، أو الجملة استئنافية تعليل للأمر بالإستئذان، وقرأ حمزة والكسائى: بالنصب(١) بدلاً من «ثلاث عورات» ، أي أوقات ثلاث عورات، وسمّى كلِّ واحدة من هذه الأحوال عورة؛ لأنَّ اللباس يخل بسترهم ويحفظهم فيها؛ لأنَّ من عادة العرب وهجيراهم استبدال الثياب في هذه الأوقات تهيّأ للتمتُّع، وهو مستلزم لكشف العورة، ولربّما تعرّي الزوج والزوجة من الثياب مطلقاً. والتحف كلّ منهمابصاحبه، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿ هِنَّ لِباسٌ لَكُمُو أَنْتُمُ لِبَاسٌ لْهُنَّ ﴾(٢) القراءة المستفيضة «عورات» بسكون الواو؛ لأنَّ «فعلة» إذا جمعت على «فعلات» وكانت عينها حرف علَّة لا تحرّ ك لثلّاتقع في معرض القلب، وقرئ: بفتح الواو على لغة هذيل مثل قوله: آخر يُصاتٍ رايح متأدّب.

﴿لِيس عليكم و لاعليهم جناحٌ بعدهن ﴾ ، أي بعد الثلاث ، وهذه الجملة بيان لاختصاص الرخصة بالمماليك والأطفال من الأحرار ، وأنّهم بعد الإستئذان في هذه الأوقات الثلاثة قد رخّص لهم الدخول بلا إذن ، عدا من عدّاهم؛ فإنّهم مكلّفون بالإستئذان في جميع الأوقات ، فهي جملة بيانيّة منقطعة عمّا قبلها ، وجعلها صاحب الكشّاف صفة لا شلاث عورات لكم » على تقدير الرفع (٣) ، أي هنّ

۱ ـ تفسير البيضاوي: ج ۲، ص ۱۳۰.

٢_ البفرة ٢:١٨٧.

٣_الكشّاف: ج ٣، ص ٢٥٣.

ثلاث عورات مخصوصة بالإستئذان.

وفرّق بينهما بعض بأنّه على تقدير النصب لو جعلت صفة لكان التقدير ليستأ ذنكم هؤلاء في ثلاث عورات مخصوصة بالإستئذان.

ويردّ عليه وجوه من الدفع.

أحدها: وجوب تقديم تقدم على السامع بالوصف وهو منتف، إذ لم يعلم إلّا من هذا الكلام.

وثانيها: أنَّ دفع الجناح وراء الأوقات الثلاثة مقصود في نفسه قصداً أصليّاً فإذا جعل صفة للظرف صار غير مقصود.

وثالثها: أنّه لافائدة في هذا الوصف؛ لأنّ الأمر بالإستنذان في المرّات الثلاث حاصل وصفت بأن لاجناح وراءها أو لم توصف، وأمّا على تقدير الرفع فلا يردشيء من هذه الوجوه.

ولقائل أن يقول: إنّ في صدر الكلام ما يدلّ على عدم الجناح بعد الإستئذان في الأوقات الثلاثة، وإلّا لم يكن للتقيد بها فائدة، فيكون تقدّم علم السامع بالوصف حاصلاً، وعلى تقدير التسليم فالمانع مشترك الإلزام، وأمّا أنّ حكم الجملة حكم مستقلّ في نفسه مقصود قصداً أوّليّاً فقد يناقش فيه بأنّه تأكيد لما علم من صدر الآية، وأمّا أنّ الأمر بالإستئذان حاصل وصف بعدم الجناح أو لم يوصف فيضيع الوصف فممنوع، وإنّما يلزم عدم الفائدة لولم يفد التأكيد.

والحقّ أنّ الإستئناف على الوجهين حسن والوصف عليهما جائز.

﴿طُوّافُونَ عَلَيْكُم ﴾، استئناف تعليل للرخصة، أي أنّهم يـطوفون عـليكم للخدمة وقضاء الحوائج وبينكم وبينهم شدّة ملابسة، فلو فرض الإسـتئذان فـي كتاب النكاح كتاب النكاح

جميع الأوقات لزم الحرج ﴿وماجعل عليكم في الدّين من حرج ﴾ (١)، ﴿بعضكم على بعض * ، أي بعضكم طائف على بعض ، أو يطوف على بعض تعميم بعد التخصيص إيضاحاً و تأكيداً لعلّة الحكم ، فإنّه لمّا علّله بكون المماليك والأطفال طوّافين عليهم ترقّى في ذلك التعليل إلى التعميم ، فإنّه لمّا كان التطويف من طرف واحد علّة للرخصة للاستلزامه الحرج بدونها ، كان حصوله من الطرفين آكد في العليّة لاستلزامة زيادة الحرج بدونها .

فإن قلت: لم خصّص تطويف المماليك والأطفال بالذكر ثمّ أدخلهم تحت العامّ، وهلّا اقتصر على قوله بعضكم يطوف على بعض؟

قلت: لأنّ تطويفهم أزيد من تطويف الأحرار والبالغين وأدخل في لزوم الحرج، ولأنّه لمّا كان الأمر بالإستئذان في الأوقات الثلاثة لهم، والرخصة فيما عداها مختصّة بهم وجب أن يكون لهم شدّة ارتباط بعلّة الرخصة فلذلك ذكرهم مرّتين.

فإن قلت: لمّا كان المأمور بالإستئذان المماليك والأطفال فلِمَ نادى من يطلب منه الإذن ووجه الخطاب إليه؟

قلت: لما كان التكليف مشتركاً بين الفريقين، فإنّه كما أنّ المماليك والأطفال مأمورون بالإستئذان كذلك الأحرار البالغون مأمورون بأن يأمروا مماليكهم وأطفالهم أن لايدخلواعليهم في هذه الأوقات إلاّ غبّ الإستئذان، وكان الأحرار البالغون هم العمدة في التكليف بالنسبة إلى المماليك والأطفال، بل ربّما يناقش في تجويز توجيه الخطاب إلى الأطفال لعدم وجود شرط التكليف فيهم الذي هو البلوغ وجّه الخطاب إليهم.

١ ـ الحجّ ٧٨:٢٢.

فإن قلت: لِمَ قدّم ذكر المماليك على الأطفال؟

قلت: لمّاكان الكلام مسوقاً لإيجاب الإستئذان المؤذّن (١٠) بالانفصال وكان الأطفال أعرق في الإتّصال من المماليك قدّموا ليتعلّق بهم هذا الحكم أوّلاً، ثمّ ينتقل منهم على سبيل التدريج إلى الأطفال، ولأنّه لمّاكانت المماليك المذكورون مقابل الأطفال (٢) هم البالغين، وكان البلوغ شرط التكليف قدّموا عليهم قضاءً لإقتضاء مقتضى وجود الشرط الذي هو التكليف، وأيضاً لمّاكان دخولهم أكثر من دخول الأطفال لشدّة الإحتياج إليهم لأجل الخدمة، وكان من أجل ذلك أمرهم بالإستئذان، اهم قدموا.

فإنقلت: هل الأمر للوجوب أم للأولويّة؟

قلت: تعلقه بالأطفال وهم غير مكلفين يأبي الحمل على الوجوب، أللهم إلا أن يقال: إنّ الأمر إنّما هو للأحرار البالغين المكلفين بأن يأمروا مماليكهم وأطفالهم، تمريناً للأطفال ليشبّوا على ذلك، فلا يبعد حينئذ أن يكون للوجوب، وذلك لمحافظة عوراتهم وعورات نسائهم عن الإبداء والنظر إليها، فإنّ سترها عن الغير واجب عليهم، سواء كان ذلك الغير صغيراً أو كبيراً، حرّاً أو مملوكاً، ذكراً أو أنثى؛ لقوّله وقيد الأمر بالإستئذان بتك الأوقات لجريان عادتهم بالتعرّي فيها.

* كذلك * ، أي بياناً مثل هذا البيان * يبين الله لكم الآيات * المشتملة على الأحكام بعد أن بين لكم الآيات الدالة على وجوب وجود الصانع ، ووحدانيته وعلمه وقدرته وربوبيته ، ووجوب طاعته ، وتحريم مخالفته والوعد والوعيد

١ _ حاشية: أي الأحرار ان تعيّن منه.

٢ ـ الضمير للفصل والبالغين خبر كان «منه».

٣_كنز العمّال: ج ٧، ص ٣٣٨، ح ١٩١٦٢.

كتاب النكاح كتاب النكاح

عليهما ﴿والله عليمُ ﴾ يعلم كيف ينبغي أن تبيّن، أو عليم بكلّ شيّ، فيعلم أحوالكم وما يصلحها فيكلفكم بما فيه مصالحكم وانتظام أموركم ﴿حكيمُ ﴾ يضع كلّ شيً موضعه ويفعل الأفعال المحكمة المتقنة على وجه الإحكام والإتقان.

وَإِذَابَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنكُمُ الْحُلُمُ فَلْيَسْتَنْذِ نُواْكَمَا الْسَتْنَذِ نُواْكَمَا الْسَتْنَذِ رَبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَلَّالِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْسَتْنَذَ رَبَ اللَّهُ لَكُمْ اللَّهُ لَكُمْ اللَّهُ لَكُمْ اللَّهُ لَكُمْ اللَّهُ لَكُمْ اللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (١)

بيان أية «وإذا بلغ الأطفال منكم الحــــلم...» والأحكـــام المستفادة منها الرابعة : قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بِلِغُ الأَطْفَالُ مِنكُم الحُلْم ﴾ ، أي من الأحرار إحترازاً عن أطفال المماليك ﴿ فَلِيستَأْذَنُوا كَما استَأْذُنُ الذّين من قبلهم ﴾ ، أي الأحرار البالغون ، و ﴿ من قبلهم ﴾ متعلّق بمقدّر ، أي الذين بلغوا من قبلهم ، ويجوز أن يكون متعلّقاً بالمذكور ، أعني «استأذن» ، وحكمهم الإستئذان في جميع الأوقات ، وعلى تقدير تعلّقه بالمذكور يكون المعنى يجب على الأطفال الذين طرى عليهم البلوغ أن يستأذنوا في حالة الدخول ، كما وجب على الذين ذكر حكمهم في الآية السابقة أعني ﴿ يَا أَيّها الذين آمنوا الاتدخلوابيوتاً غيربيوتكم حيّ تستأنسواو تسلموا على أهلها ﴾ (٢) .

فإن قلت: إذا بلغواكانوا رجالاً، وقد عُلم حكمهم صريحاً كما دلَّ عليه منطوق ﴿ يا أيّها الذين آمنوا لاتدخلوابيوتاً غيربيوتكم ﴾، وضمناً كما يدلَّ عليه مفهوم ﴿ يا أيّها الذين آمنو اليستأذنكم ﴾ (٣) الآية، فما الفائدة في التكرّار؟

قلت: لما أبيح لهم الدخول في غير الأوقات الثلاثة بغير استئذان وتمرّنوا على ذلك، وكان قمعهم وردعهم عن ذلك لايخلو عنصعوبة، وكان امتثالهم لذلك

١ ـ النور ٢٤: ٥٩.

٢_ النور ٢:٧٢.

٣_النور ٢٤:٨٥.

لايخلو عن كلفة لما ارتكز في طبائعهم ممّا اعتادوا عليه، فاقتضى المقام التأكيد والمبالغة بالتكرار.

﴿ وَالله عليمٌ حكيمٌ ﴾ كرّر هذا التذييل إشارة إلى أنّه كما كانت إباحة الدخول بغير إذن في غير الأوقات الثلاثة في حالة الطفوليّة مطابقة للعلم والحكمة ، كذلك منعهم من الدخول بدونه في سائر الأوقات بعد البلوغ ، وأمرهم بالإستئذان مطلقاً مطابق لهما (۱).

وَالْقَوَعِدُمِنَ النِّسَآءِ الَّتِي لَايَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْنَ جُنَاحُ أَن يَضَعْنَ ثِيابَهُنَّ غَيْمُتَبَرِجَتِ بِزِينَةٍ وَأَن يَسْتَغْفِفْنَ خَيْرٌ لِمُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعُ عَلِيثُم (٢)

الخامسة :قوله تعالى: ﴿ والقواعد من النساء ﴾ ، أي النساء القواعد.

فإنقلت: فعلى هذاكان يجب أن يقال والقاعدات؟

قلت: «القواعد» جمع «قاعد»، والمراد به المرأة التي قعدت عن الحيض والولادة، فهو من الصفات المختصة بالنساء، فيستغنى باختصاصه عن تاء التأنيث، وفي هذا أيضاً إشارة إلى تعليل الحكم بكونهن بمنزلة الرجال لبلوغهن ذلك السن، ومن ثَمَّ قيل إمرأة سافر، أي تسفر قناعها، وإمرأة سافرة، أي تكنس بيتها، و«قاعد» إنّما يجمع على القواعد إذا كان بمعنى القعود عن الحيض والولادة، وأمّا إذا كان بالمعنى المقابل للقيام ووقع صفة لهن فلا يجمع إلا على قاعدات و قمن النساء، أو صفة، أي الكائنات من النساء، أو صفة، أي الكائنات منهن.

فإنقلت: إذا كان من الصفات المختصّة فَلِم احتيج إلى هذا الوصف؟

بسيان آيسة «والقواعد من النساء...» والأحكسام

المستفادة منها

١ ـ أي للعلم والحكمة «منه».

٢_النور ٢٤:٦٠.

قلت: لمّا كان لفظ «القاعد» مشتركاً بين «القاعد» بمعنى الجالس، و «القاعد» بمعنى التي لاتحيض و لاتلدوهو حقيقة في الأوّل مجاز في الثاني احتيج إلى مايعين أحد المعنيين.

*اللاتي لايرجون نكاحاً * صفة مختصة لامؤكّدة، فإنّ من القواعد من لها قابليّة أن يرغب فيها، وتطمع في أن تنكح وهي خارجة عن هذا الحكم، *فليس عليهنّ جناح أن يضعن ثيابهنّ الظاهرة كالجلباب الذي فوق الخمار والمحفة *غير متبرّجات * حال من فاعل «يضعن»، *بزينة * الباء زائدة قصداً لشدّة الصاق الفعل بالمفعول، أي غير مبديات زينة، والمراد بالزينة هنا ما يزين الجسد ممّا هو خلقي كسواد الشعر، وبياض النحر والصدر والشغر، وحمرة الخدين والشفتين، وأمثال ذلك، وقيل: المراد بها الزينة العارضة التي أمرن بإخفائها(١) في قوله: *فلا يبدين زينتهنّ إلّالبعولتهنّ * ١٦٠ إلى آخر الآية، وقيل: أنّ «متبرّجات» بمعنى متزيّئات، فيكون التقدير غير متزيّئات بزينة فلاتكون الباء زائدة، والتبرّج في الأصل التكلّف في إظهار ما يخفى، من قولهم:سفينة بارجة لاغطاء عليها(١٠٠٠).

﴿ و أَن يستعففن خيرٌ لَمَنَ ﴾ ، أي وإن يستعففن عمّا رخّصوا فيه من وضع الثياب المشروط بعدم اظهار الزينة فذلك الإستعفاف خيرٌ لهنّ من ذلك الوضع؛ لأنّه أبعد من التهمة ، و أقرب إلى العفّة وأحفظ للذمار ، عقّب الجائز بالمستحبّ وعبّر عنه بالإستعفاف ترغيباً فيه ، وتحذيراً من إرتكاب المرجوح مع التمكّن من الراجح ، ﴿ والله سميعٌ عليمٌ ﴾ ، أي يسمع ما يقال فيهنّ عند وضع الثياب ، و يعلم ما يقصدن من الأسباب في وضعها ، فإن كان قصدهنّ التبرّج كما يقال فيهنّ من المنكر عوقبن عليه ، والإعذر ن وعوقب من قال فيهنّ مالايقصدنه .

١ _ تفسير البيضاوي: ج ٢، ص ١٣١.

٢_النور ٢٤:٢٤.

٣_ تفسير البيضاوي: ج ٢، ص ١٣١.

ننبيه:

خلاصة ما أفاده إعلم أنّ هذه الآيات الخمس مشتملة على بيان حرمة نظر الرجال إلى السمنة في النساء، والنساء إلى الرجال، وبيان مواضع الرخصة في ذلك. الأيات المتدمة النساء، والنساء إلى الرجال، وبيان مواضع الرخصة في ذلك.

أمّا الآية الأولى أعني: ﴿قل للمؤمنين ﴾ (١) إلى آخره، ف إنّها تدلّ على وجوب غضّ البصر على الرجال عن النساء، ويلزم منه حرمة النظر منهم إليهنّ، فإنّه لمّا كان غضّ البصر واجباً كان النظر المقتضي لترك امتثال المأمور به حراماً؛ لكون امتثال الأمر واجباً، وترك الواجب حرام.

وأمّا الآية الثانية أعني قوله: ﴿وقل للمؤمنات ﴾ (١) إلى آخر الآية ، فإنها تدلّ على أنّ نظر النساء إلى الرجال كنظرهم إليهنّ ، وفيها أيضاً دلالة على رخصة نظر بعضهم إلى بعضهم إلى بعضهم ، وهم الذين دخلوا في حيّز الإستثناء ، وهذه الرخصة إنّما هي بالنسبة إلى ما عدا العورة أعني القبل والدبر كما يدلّ عليه قوله تعالى: ﴿ويحفظو افروجهم ﴾ .

في الآية الأولى ﴿ويحفظن فروجهن ﴾ (٢) في الشانية فإنّ المراد بالأمر بالأمر بالحفظ حفظ عن الزنا بطريق الأولويّة.

وفي الآية الثانية أيضاً دلالة على وجوب غضّ الصوت، وأنّ الجهر بالقول منهنّ لغير المحرّم حرام؛ لأنّه لما دلّت على تحريم تصويت حليّهن دلّت على تحريم تصويتهنّ بطريق الأولويّة.

وأمّا الآية الثالثة: ففيها دلالة على رخصة نظر الصغار من المماليك وغيرهم الى ما عدا العورة من الرجال والنساء؛ لأنّ إيجاب الإستئذان في الأوقات الثلاثة

١ ـ النور ٢٤:٣٠.

٢_النور ۲:۲۶.۳

٣_النور ٢٤:٢٤.

التي هي أوقات استمتاع الرجال والنساء بعضهم من بعض، إنّما شرّع للإحتراز عن الدخول عليهم بغتة في زمان يتوهم حصول النظر فيه إلى ما يجب ستره عن المحارم من الصنفين.

ويعلم بطريق الإستلزام من وجوب الإستئذان في تلك الأوقات، وعدمه في غيرها جواز النظر لهم إلى ما عدا العورة.

وأمّا الآية الرابعة: فقد دلّت على تساوي الحكم بين من حلّ له النظر ، ومن لم يحلّ له بعد البلوغ.

وأمّا الآية الخامسة: فقد دلّت على جواز النظر إلى النساء اللواتي لم ترغب النفس في مواقعتهنّ، بل تشمأزٌ منه، ومنهنّ إلى الأجانب؛ فإنّ في رفع الجناح عنهنّ في وضع الثياب الساترة لظاهر بدنهنّ المستلزم لوقوع النظر إليهنّ، ومنهنّ دلالة على ذلك الجوازكما لا يخفى.

نِسَآؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأَتُواْ حَرَثَكُمْ أَنَّى شِنْتُمْ أَنَّى شِنْتُمْ وَقَدِ مُواٰ لِأَنفُوكُمْ وَاَتَّقُواْ اللَّهَ وَاَعْلَمُوۤ أَنَّكُم مُلَنقُوهُ وَيَشِرِ اَلْمُؤْمِنِينِ ()

السادسة : قوله تعالى : ﴿نساءكم حرثُ لكم ﴾ ، أي محارث ، أو ذوات بيان آية «نساؤكم حرث لكم ، و «الحرث» في اللغة إثارة الأرض للزارعة ، ومنه قوله تعالى : والأحكام ﴿أفرأيتم ما تحرثون ﴾ (٢) ، وقد يطلق على ما ينبت بالبذر والغرس والنوى تسمية السنفادة منها بالمصدر ، وهو مجاز ، ففي الآية مجازان:

أحدهما: من حيث إطلاق الحرث على موضع الحرث، أو من حيث تغيّر حكم الكلمة في الإعراب من جهة حذف المضاف كقوله تعالى: ﴿وسئل

١ ـ البفرة ٢:٢٢٣.

٢ ـ الواقعة ٥٦:٦٣.

القرية 🏄 🗥.

وثانيهها: أنّهنّ شبّهن بالمحارث أو بذوات الحرث، وما يلقى في أرحامهنّ من النطف بالبذور.

﴿ فَأَتُوا حَرِثُكُم ﴾ ، أي نسائكم، وإنّما عبر عنها بلفظ الحرث تحريضاً لهم على أنّه ينبغي أن تكون المواقعة للحرث لالطلب اللذة والإستمتاع، فإنّ ذلك من ديدن الحيوانات العُجم، ولايليق ذلك أن يكون غاية فعل ذوي النهى، ﴿ أَنّى شَتَم ﴾ من أيّ جهة شئتم، وكيف أردتم، شبّه حالة إتيانهم النساء بحالة إتيانهم المحارث في عدم الإختصاص بجهة دون جهة أخرى، ثمّ أطلق عليه اللفظ الموضوع للمشبّه به.

وفيه ردّ على اليهود حيث زعموا أنّ الاتيان في الفرج من قِبَل الدبر يورث الحَوَل في الولد، فأخبر الخبير البصير أنّ الأمر ليس على ما زعموا، بل الاتيان على أيّ هيئة تكون، ومن أيّ جهة يشاؤن إذا اتّقوا الإيقاب في الدبر، فايّه مكروه، لقول الصافق ﷺ: «لايفعله إلّا السفهاء منشيعتنا، لابأس به» (٢٠).

ولو رغب أحد في ذلك ورضي على نفسه أن ينخرط في سلك السفهاء، فليس للمرأة أن تمنعه من ذلك، ولو منعته لكانت ناشزة. قال العلامة في القواعد: فلو مكّنت قبلاً ومنعت غيره سقطت نفقتها (٣).

وعندي في هذا تردد، وإنّي لاأجتر على ردّه؛ لقول كثير من الأصحاب به، ولا أحبّ القول به لاشمئزاز الطباع السليمة منه، وانخراط فاعله في سلك السفهاء نصّاً وإجماعاً. قال الشيخ يحيى بن أحمد بن الحسن بن سعيد في جامع الشرائع: ولابأ سبجماع المرأة في دبرها وعند بعض أصحابنا يحرم (٤٠).

۱_يوسف ۲۲:۱۲

٢_لاحظ الوسائل: ج ١٤، ص ١٠٠، أبواب مفدّماته وآدابه.

٣_قواعد الأحكام: ج ٣، ص ٧٥.

٤ _ الجامع للشرائع: ص ٥٤ ٤.

*وقدّمو الأنفسكم * مفعوله محذوف، أي قدّمو الأنفسكم خيراً من فعل الطاعات، واجتناب المعاصي، قيل: المراد به التسمية أمام المجامعة (١١)، وقيل: المراد به جعله وسيلة لطلب الولد (١٦)، ولا يبعد أن يُحمل على الأمر بالإجتناب عن جميع ما يحرم فيه، بل ما يكره، وبإرتكاب ما يباح فيه، بل ما يستحبّ كما سيجى دذكر تفصيل شيء من ذلك إشاء الله.

﴿ واتقوا الله ﴾ في أن تتلبّسوا بأمر قدنها كم عنه ، أو أن تهموا بتركشي ممّا أمركم به ، ﴿ واعلموا أنكم ملاقوه ﴾ ، أي ملاقوا ثوابه وعقابه ، أو راجعون إليه ، أو أكم مستموتون وتحشرون إليه فيجازيكم على أعمالكم كما يدلّ قوله تعالى: ﴿ إِنّ الينا إيابهم * ثمّ إنّ علينا حسابهم ﴾ (٣) ، وفي رسوخ هذا العلم وثبوت هذا الإعتقاد تحقّق سعادة الدارين؛ لكونه باعثاً لمن تحلّى به أن لايتركشيئاً من أجزاء التقوى ، فلا يرى حائماً حول حمى موضع نهي عنه ولانائماً عن ناد أمر بالحضور فيه ﴿ وبشّر المؤمنين ﴾ ، أي المصدّقين الذين صدقوا بما أنزل إليك من الأحكام ، واتبعوا الأوامر واجتنبوا المناهى.

فإنقلت : هل الأوامر المذكورة داخلة في حيّز قلّ أم لا؟

قلت: أمّا الأوامر الأربعة الأوّل فلامراء في دخولها ، ويؤيّد ذلك أنّ قوله: ﴿نساءكم حرث لكم ﴾ بيان لما هو في حيّز قلّ ، أعني فأتوهنّ من حيث أمركم الله ، وأمّا قوله: ﴿وبشّر المؤمنين ﴾ فليس داخلاً فيه ، بل عطفاً عليه وتحريضاً على المتثال تلك الأوامر أي قل وبشر.

إيقاظ:

إعلم أنّ في هذه الآية دلالة على وجوب وطء الزوج للزوجة؛ لأنّ الأمر بيان ما أفاد، الصنّف في الآية

١ ـ تفسير البيضاوي: ج ١، ص ١٢٠.

٢_ تفسير البيضاوي: ج ١، ص ١٢٠.

٣_ الغاشية ٨٨ ٥٢ _ ٦٦.

في الأصل للوجوب مالم يصرفه صارف عنه، ولاصارف عنه هاهنا، ولذلك صارت العنة عيباً يقتضي جواز الفسخ، وكذلك الجبّ والخصاء والوجاء مع العجز عنه، وجواز الفسخ للمرأة بأحد هذه العيوب مشروط بتقدّمه على العقد، أو على الوطء.

وفي المتجدّد تردّد ينشأ من أنّ الأصل وجوب التمسّك بمقتضى العقد، ومن أنّه مقتضي للإضرار بها، فإنّه بعد فوات الاستمتاع والاستيلاد لامخلص لها الآبه، فلولم يصحّ منها لزم الإضرار بها، والأوّل في المجبوب هو قول ابن إدريس (۱)، وأحد قولي الشيخ في المبسوط، والأوّل أيضاً قوله فيه، فإنّه قال في موضع منه، وقال المخالف إذا حدث واحد من الأربعة: الجنون والبرص والجذام والجبّ فلها الخيار، وعندنا انّها لاخيار لها في ذلك (۱).

وفي موضع آخر منه قال: إذا تزوّج إمرأة ودخل بها ثمّ عجز عن وطئها لم يحكم بأنّه عنين، ولايضرب له مدّة بلاخلاف، فأمّا إذا كان صحيحاً ثمّ جبّكان الخيار لها عندنا وعندهم بلاخلاف (٣)، ولعلّ منشأ الفرق عنده بين العنة والجبّ إمكان زوالها دونه، وقال الشيخ فخر الديّن عَنى: والأرجح ثبوت الخيار لها لليأس منه من الوطء معه (٤)، ومن إشتراك العلّة التي هي اليأس بين الأمور المذكورة حكمنا بالمساواة فيها.

وفي عطف الأمر بتقديم الحيز على الأمر بالإتيان دلالة على أنّ الحيز المأمور بتقديمه من جنس ما يتعلّق بالوطء، وهو فعل الواجب والمستحب، وترك الحرام والمكروه.

أمّا الواجب فهو أن لايترك مجامعتها أزيد من أربعة أشهر.

١ ـ السرائر: ج ٢، ص ٦١٣.

٢ _ المبسوط: ج ٤، ص ٢٥٢.

٣_المبسوط: ج ٤، ص ٢٦٤.

٤_ إيضاح الفوآئد: ج ٣، ص ١٧٥.

وأمّا الحرام فهو تركه مجامعتها أكثر من الأربعة، ومواقعتها دبراً عند بعض وهو قول قطب الدين الراوندي، واحتجّ على ذلك بقول النبِّيّ ﷺ: «و لاتأتـوا النساء في أدبارهنّ»(١)، وقوّله عليها: «محاش النساء عليكم حرام»(٢)، ولقوله: «من كتاب «من لايحضره الفقيه»: قال النبيّي عليه «محاش النساء أمّني على رجال أمّني حرام»(٤)، وقال الشيخ في «تهذيب الأحكام»: قال النبّي سَلَيْنَ : «عاش النساء على أُمِّتي حرام»(٥)، وأنِّي لأعجب ممّن عثر على هذه الأخبار، وعـدل عـن القـول بالحرمة إلى القول بالكراهيّة، أللّهمّ إلّا أن تحمل هذه الكراهة على التحريم، وفعل ذلك بها قبل تسع سنين ، ولن تحرم عليه بعد اعابتها، فإن أفضاها حرمت عليه أبداً إجماعاً ، وعليه الضمان والنفقة إلى موت أحدهما.

وأمّا المستحبّ فما مرّ من التسمية، والدعاء، وسؤال الولد، والمجامعة في مستعبّات النكاح أوّل ليلة من شهر رمضان، وليلة الإثنين، وليلة الثلاثاء، وليلة الخميس، وليلة الجمعة بعد العشاء، وعند الزوال من يوم الخميس.

> وأمّا المكروه فالمجامعة في محاق الشهر، فإنّه قد روي أنّه يورث إسقاط الولد(١٦)، وفي أوّل كلّ شهر ، إلّا شهر رمضان ، وفي آخر كلّ شهر ، وأوسطه ، فإنّه قد روي أنّ الجذام والجنون والخبل يسرع إليها وإلى ولدها(٧)، وليلة الخسوف، ويوم الكسوف، فإنّه قد نقل أنّه يورث عمى الولد، ومن طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، فإنّ ذلك الوقت معد للعبادة، وبعد العصر إلى غروبها لذلك، وحين

١ _ مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٩٥٣، ح ٣١٩٢.

٢_الدّر المنثور: ج ١، ص ٤٧٣.

٣_ تفسير الفرآن العظيم: ج ١، ص ٤١٢.

ع من لا يحضره الفقيه: ج ٣٠ ص ٢٩٩، ح ١٤٣٠.

٥ _ تهذيب الأحكام: ج ٧، ص ٤٧٩، ح ٢٦٢.

٦ ـ تهذيب الأحكام: ج ٧، ص ٤٧٤، ح ٢٠٠.

٧_ تهديب الأحكام: ج ٧، ص ٤٧٤، ح ٦٠١.

الزلزلة وأخاويف السماء (١)، وعرياناً ، وفي السفينة ، ومستقبل القبلة ومستدبرها ، ومحتلماً حتّى يغتسل ، فإن تعذّر توضّاً ، فإنّه يورث جنون الولد (٢).

ولابأس بجماع عقيب جماع بدون غسل أو وضوء، وينبغي أن لايطأ زوجته الحامل إلا بعد وضوء حذراً على الولد من الكودنه، وبين الأذان والإقامة خوفاً على الولد من الحرص على إراقة الدماء، وليلة الأضحى ليلاً يجىء الولد ذاست أصابع، أو أربع، ولامواجها لعين الشمس خوفاً على الولد من التخنيث، ولاعلى ولا ينبغي أن يطىء الزوجة بشهوة غيرها حذراً على الولد من التخنيث، ولاعلى شقوق البنيان؛ فإنّ الولد قد يكون منافقاً مبتدعاً، ولا تحت شجرة مثمرة؛ فإنّ الولد قد يكون جلّاداً، ولافي أوّل ساعة من الليل فإنّ الولد قد يجىء ساحراً، ولافي نصف شعبان؛ فإنّه إن قضى الله لذلك الجماع ولداً فلربّما جاء على وجهه شامة، ولافي آخر درجة إذا بقي منه يومان، فإنّ الولد قد يجىء عشاراً أو عوناً للظالم يهلك على يده كثير من الناس، ويكره النظر إلى الفرج حالة الجماع، والكلام إلا بذكر الله؛ فإنّه يخاف من نظره عمى الولد، ومن كلامه خرسه.

وجميع ما ذكرنا مـن العـلوم اللـدنيّة التـي لايـطّلع عـليها إلّا الأنـبياء وأوصياءهم الذين هم خزائن أسرار العلوم الغيبيّة.

ويكره العزل في الحرّة بدون الاشتراط في العقد، وقيل: إنّه حرام (٣)، والأوّل هو المشهور بين الأصحاب واختاره الشيخ في النهاية (٤)، وابن البرّاج (٥)، وابن إدريس (٢).

١ ـ تهذيب الأحكام: ج ٧، ص ٤٧٤، ح ٥٩٩.

٢_ تهذيب الأحكام: ج ٧، ص ٤٧٤، ح ٦٠٣.

٣ ـ شرائع الإسلام: ج ٢، ص ٢١٤.

٤ ـ النهاية: ص ٤٨٢.

٥ ـ المهذّب: ج ٢، ص ٢٢٣.

٦ ـ السرائر: ج ٢، ص ٦٠٧.

والثاني قول الشيخ في الخلاف(١١)، وفي المبسوط(٢١)، ونـقل عـن الشـيخ المفيد (٢) أيضاً؛ احتجٌ من قال بالتحريم بما رواه محمّد بن مسلم في الصحيح عن أحدهما عليه الله أنه سئل عن العزل فقال: «الأمة فلابأس، وأمّا الحرّة فإنّى أكره ذلك إلا أن يشترط علها حين يتزوّجها»(٤).

وأجاب عنه ابن العلَّامة أنَّ الرواية لاتدلُّ على التحريم، بل على الكراهة بالمعني الأعمّ، والأصل انتفاء التحريم فتعيّنت الكراهه بالمعنى الأخصّ (٥).

قالوا: نهى النبِّيّ ﷺ عن العزل عن الحرّة إلّا بإذنها.

قلنا بمنع السند والدلالة(٢)، وقال ابن سعيد في جامع الشرائع: والأفضل أن لايعزل عن الحرّة إلّا برضاها(٧)، ويجوز أن يعزل عن العقيم والمسنّة والتبي لم ترضع ولدها، والامة والمجنونة والبذاءة والسليطة، والمتمتّع بها، والحمقاء، والمولودة من الزنا، ولعلُّه أراد بالجواز هاهنا عدم الكراهيّة.

١ ـ الخلاف: ج ٤، ص ٣٥٩، المسألة ١٤٣.

٢_ المبسوط: ج ٤، ص ٢٦٧.

٣_ المقنعة: ص ٥١٦.

٤_ تهذيب الأحكام: ج ٧، ص ٤٨١، ح ٦٢٨.

٥ ـ المكروه لفظ مشترك بين ثلاثة معان الأوّل التحريم الثاني، ما يستحقّ الثواب بتركه ولايستحقّ العفاب بفاعه، الثالث ما يستحقُّ الثواب بتركه ولايتعرض فيه للفعل وهذا الأخير أعم من الأوَّلين، والثاني هو المكروه بالمعنى الأخص وهو الذي يحمل عليه المكروه عند إطلاقه «منه».

٦ ـ إيضاح الفوائد: ج ٣، ص ١٢٦.

٧_ الجامع للشرائع: ص ٥٥٥.

بسيان أيسة «والوالدات يسسرضعن أولادهن ...»

او د دعن والأحكــــام المستفادة منها

السابعة قوله تعالى: ﴿ الوالدات يرضعن أو لادهن ﴾ خبر في معنى الأمر للتأكيد كما

عرفته في ﴿والمطلّقات يتربّصن﴾ ﴿حولينكاملين﴾ تأكيد لحولين لإزالة التجوّز. فإنقلت: قيل: إنّ الأعداد نصّ في مدلو لاتها لاتحتمل التجوّز.

قلت: هذا التجوّز غير ذلك التجوّز، إذ المراد بقولهم أنّها نصّ في مدلولاتها أنّه لاتطلق العشرة مثلاً على التسعة والأحد عشر، والتجوّز المحتمل الذي أزيل بالتأكيد هو أن يطلق على الأقل القريب من التمام، كما يقال: أقمت عند فلان حولين، ويكون قد أقمت عنده ثلاثة وعشرين شهراً مثلاً فلامنافاة بين القولين.

﴿ لَمْنَ أُراد أَنْ يَتِمُّ الرضاعة ﴾ بيان لمن الحكم متعلّق به ، أي رضاع الحولين الكاملين لمن أراد إتمام الرضاعة (٢) ، وفيه إشارة إلى أنّ هذه المدّة ليست توقيتاً لا يجوز إذا لم يكن في النقصان ضرر ، ويجوز أن يتعلّق بديرُ ضعن »، والمراد حينئذٍ بمن أراد الإتمام وهو المرضع له وهو الأب ، كما تقول: أرضعت فلانة لفلان ولده؛

١ ـ البفرة ٢:٣٣٣.

٢_فيكون على هذا «لمن أراد الرضاعة» خبر مبتدأ محذوف أعنى رضاع المولين «منه».

إذ الإرضاع ممّا يجب على الوالد دون الوالدة، إلّا إذا دعت إلى ذلك ضرورة كامتناع الولد من أن يرضع من غير ثدي أمّه، أو عدم الظفر بالضئر، فيجب عليها الإرضاع، ويجب على الأب الأجرة مع تمكّنه منها وفقر الولد، ويسقط الوجوب عن الوالد بتبرّع الوالدة، ويستحبّ لها ذلك، وإذا تبرّعت يجب تقديمها على متبرّعة غيرها.

"وعلى المولودله " في محلّ الرفع على الفاعليّة كلاعليهم " في "المغضوب عليهم " رزقهنّ وكسوتهنّ " لارزقهنّ مبتدأ قدّم خبره عليه ، أي رزقهن وكسوتهن على المولودله ، أي على الذي ولد الوالد لأجله ، وفي التعبير عن الوالد بهذا الموصول وصلته إشارة إلى بيان علّة وجوب أجرة الإرضاع على الولد، وهي أنّ الولد للوالد لاللوالدة ، وإذا كان الولد له كان الإرضاع عليه لاعليها ، ولمّا عجز عنه كان أجرته عليه.

هذا إذا لم يكن للمولود مال، ولاينافيه قوله تعالى فيما بعد: ﴿ولاتضارّ والده بُولاية الله استعطاف ﴿بالعروف ﴾ يجوز أن يكون متعلّقاً برعلى المولود له»، أي رزقهن وكسوتهن تجب على المولود له بالمعروف، أي بما يعرف في العرف من الأُجرة، وقيل: بما يعرف لمثلها على مثله، ويجوز أن يتعلّق بر الوالدات (١١) و (المولود له»، ويكون قوله: ﴿لاتكلّف نفسٌ إلاّ وسعها لاتضارّ والدة بولدها ولامولود له بياناً، والمعنى حينئذ لايكلّف أحدهما ماليس في وسعه، ولاينبغي أن يتضارّ، وقرئ: «لاتكلّف» بفتح التاء، على أنّه في الأصل «تتكلّف» ولا «تُكلّف» بضمّ التّاء، وقرئ: «لاتكلّف» بالرفع محتملاً في الأصل كسر الراء الأولى وفتحها، وبالفتح على النهي، والحسن؛ بالكسر عليه وهو محتمل بناء على الفاعل والمفعول، وقرأ أبوجعفر: لا يضارّ بالكسر عليه وهو محتمل بناء على الفاعل والمفعول، وقرأ أبوجعفر: لا يضارّ

_

١ ـ ليس المراد بالتعلَّق هاهنا المعنى النحوي أعني العمل بل المراد رجوع المعنى إليه «منه».

بالسكون والتشديد على نيّة الوقف (١)، وقرأ الأعرج: بالسكون والتخفيف من «ضاره» «يضره» ناوياً ما نواه أبوجعفر (٢).

وحاصله: لايضار والد والدة بسبب ولدها، بأن يجبرها على الإرضاع، أو يأمرها به ويمنعها الأجرة أو ينقص منها شيئاً، ولا تضار والدة والداً بولده، بأن تكلفه اتتخاذ الضئر مع العجز عنه، أو تطلب منه أجرة زائدة على ما تستحقه أجرة المثل، أو بما لايليق لمثلها على مثله، وإن ترتكب في طلب النفقة والكسوة طريقاً شططاً فتضره بالخروج عن الإعتدال إلى حافة التفريط أو الإفراط، أو أن يعرض عن إرضاعه إلى طلب الضئر بعد ما ألفها.

﴿ وعلى الوارث مثل ذلك ﴾ عطف على «المولود له رزقهن وكسوتهن»، وما بينهما اعتراض للتعليل، والمراد ب«الوارث» من يرث الأب، وهذا بيان لمن توجّه إليه الحكم بعد موت الأب، والحاصل أنّه يجب على وارث الأب مثل ما يجب على الأب بعدموته قيل: المراد به الصبي، أي مؤن المرضعة من مال الصبي إذا مات أبوه (٣) وخلّف له مالاً، وقيل: من بقي من الأبوين (٤)، وقيل: وارث المحرم (٥)، وقيل: عصباته (١).

﴿ فإن أرادا فصالاً عن تراض منها وتشاور فلا جناح عليها ﴾ الضمير في ﴿ أَرادا ﴾ راجع إلى ﴿ الوالدات ﴾ و ﴿ المولود له ﴾ ، و ﴿ عن تراض ﴾ صفة لا ﴿ فصالاً ؛ أي فصالاً ناشئاً عن تراض ، وحاصله : أنّهما تشاورا وأدى تشاورهما إلى فطام الولد وتراضيا على ذلك ، فلا جناح عليهما فيما تراضيا عليه ، زاد على

۱_الکشّاف: ج ۱، ص ۲۸۰.

۲_الکشّاف: ج ۱، ص ۲۸۰.

٣ ـ الكشَّاف: ج ١، ص ١٢٨٠ تفسير البيضاوي: ج ١، ص ١٢٥. (أوفق بالمتن).

الكشّاف: ج ١، ص ٢٨٠.

٥ _ الكشّاف: ج ١، ص ٢٨٠.

٦_الكشّاف: ج ١، ص ٢٨٠.

المدّة المعيّنة أم نقص، وهذا توسّع بعد التحديد، ورخصة بعد العزيمة.

﴿ وَإِن أَرِدَتُم ﴾ أيها الآباء ﴿ أَن تسترضعوا أو لادكم ﴾ ، أي أن تسترضعوا المراضع أو لادكم ، فهو متعدِّ إلى مفعولين ، حذف أحدهما حذفاً كثيراً ، فلمّا يوجد مذكوراً ، وقيل: التقدير: «وإذا أردتم أن تسترضعوا لأو لادكم» ، فحذف اللام لدلالة سياق الكلام عليه (١).

واعلم باب الاستفعال وسائر المزيدات منقولة من المجرّدات، إلا ما نحن فيه؛ فإنّه منقول من باب الإفعال؛ لأنّ المعنى هاهنا على طلب أن ترضع الأمّ الصبي، من «أرضعت المرضعة الصبي»، لاعلى طلب أن يرضع الصبي المرضعة، من «رضع الصبي الأمّ».

وحاصله: تجويز اتّخاذ المرضعات للأولاد مع وجود الأمّهات إذا امتنعوا من ارضاعه لعذر كمرض أو قلّة لبن أو حمل، أو لغيره كإرادتهنّ أن يـتزوّجنّ زوجاً آخر إذاكنّ مطلّقات، أو لإرادة الآباء أخذ الولدمنهنّ.

"فلا جناح عليكم إذا سلّمتم ما ءاتيتم *، أي ما أردتم ايتاءه، أي أعطاءه المسترضعة، كقوله: ﴿إذا قمتم إلى الصلاة *(١)، وقرئ: «ما أتيتم» بالقصر، أي ما فعلتم من أتى إليه إحساناً ، كوله تعالى: ﴿إِنّه كان وعده مائتاً *(١)، وقيل: إذا سلّمتم إلى الأمّ أجرة المثل بمقدار ما أرضعت بالمعروف (٤)، أي بمقدار ما يجب ﴿واتقوا الله ﴾ في أن تنقصوهن شيئاً من حقوقهن الواجبة عليكم، ﴿واعلموا أنّ الله بما تعملون بصير *، فيكون عالماً بما تعاملون به المرضعات.

فإن قلت: يظهر من تقييد نفي الجناح، بالتسليم أنّ الجناح حاصل عند

١ ـ تفسير البيضاوي: ج ١، ص ١٢٥.

٢_ المائدة ٥:٦.

۳_مريم ۲۱:۱۹.

٤_ جوامع الجامع: ج ١، ص ١٢٩.

انتفاء اقتران التسليم بالإسترضاع مع أنّ الأمر ليس كذلك؟

قلت: بل الأمر كذلك، فإن حاصل معنى قوله: ﴿ وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم ﴾ هو أنكم لاجناح عليكم في استئجار من يرضع أولادكم إذا أعطيتموهن ما أردتم أعطائهن إيّاه وهو الأجرة، ولاشك أنّ ذمّة المستأجر لن تبرأ من إثم حقّ الإجارة ما لم يؤدّ بدل الإجارة، وبدل الإجارة في الإسترضاع بحسب الغالب أكثر ما يكون مقسطاً يوماً فيوماً، ولاشك أنّ المرضعة إذا أرضعت الرضيع يومه يجب على المستأجر أداء قسط ذلك اليوم، حتّى لو أخّره مع القدرة على أدائه، وطلبها إيّاه منه أثم، بل قد تتضيّق عليه الصلاة ولاتصحّ منه في أوّل الوقت قبل أدائه كسائر الديون.

نعم صحّة عقد الإستئجار ليس مشروطاً باقتران التسليم، ولاالرخّصة في الاسترضاع مشروطة به، فظهر ممّا قرّرناه أنّه لاحاجة إلى التكلّف بارتكاب التعسّف في الجواب بأن يقال: إنّما هو ندب إلى الأولى، أو أن يكون بعثاً على أن يكون الشيء الذي يعطاه المرضع من أهنأ ما يكون، لتكون طيّبة النفس فيحتاج إلى بيان كيفيّة دلالة الكلام على ما ذكر، ويضطر إلى أن يقال (۱) شبه ما هو من شرائط الأولويّة بما هو شرائط الصحّة في فرط الإعتناء بشأنه، حتّى كأنّ الصحّة تتنفى بانتفائه، واستعير له العبارة الموضوعة لإفادة التعليق وتوقف الصحّة.

تذنيب:

بيان في زمان مدّة الرضاع

إعلم أنّ الظاهر من ظاهر النص أنّ مدّة الرضاع حولين كاملين ، قال العلّامة في القواعد: ونهاية الرضاع حولان ، ولايجوز نقصه عن أحد وعشرين شهراً ، ويجوز إليها ، والزيادة على الحولين بشهر واثنين ، لكن لايجب على الأب أجرة

ا ـ فإن قلت: قد ظهر أنّ فائدة تفيد الحكم بالتسليم لدلالة على أولوبته نظراً إلى أمر الدين والدنيا لاتوقفه
 عليه لكن لا يظهر وجه ذلك وكيفية مواقعه في أساليب الكلام.

قلت: وجهه أنه يشتبه ماهو من شرائط الأولويّة بما هو من شرائط الصحة في فرط الاعتبار به حتّىٰ كأنَّ الصحة تنتفي بانتفائه فاستعبر له العبارة الموضوعة لإفادة التعلّق وتوقّف الصحّة.

الزائد عن حولين (۱) ، وقال يحيى بن سعيد: إن كان حمله تسعة أشهر أرضع أحداً وعشرين شهراً ، ودونها جور عليه ، وإن كان ستة أشهر أرضع حولين (۱) ، ويعلم من قوله تعالى: ﴿ولاتضارّ والدة بولدها ﴿ تحريم إجبار الأمّ على الرضاع إلّا أن تكون أمّ ولد ، وإن طلبت أمّه أجرة ووجد متبرّعة أو راضية بدونها فله استرضاعها ، إلّا أن ترضى أمّه بمثل ذلك ، وحضانته لها بكلّ حال وإن طلقها.

وقال العلّامة: وفي سقوط الحضانة إشكال (٣)؛ منشأ وه من أنّ الحضانة حقّ لها، والرضاع ليس واجباً عليها، فبتركها ما ليس بواجب عليها لا يسقط ما هو واجب لها، ومن لزوم الحرج، وممّا رواه داود بن الحصين عن الصادّق الله في حديث طويل: «فإن وجد الأب من يرضعه بأربعة دراهم وقالت الأمّ لالرضعه إلّا بخمسة دراهم فله أن ينزعه منها» (٤)، وقال الشيخ فخرالدّين في الإيضاح: الأقوى عندي أنّ الحضانة للأمّ (٩).

بسيان صنفات المرضعه وينبغي للأب أن يسترضع إمرأة مؤمنة حرّة عاقلة عفيفة صالحة حسناء، فإن لم يجد فكتابية (٢)، ويمنعها من شرب الخمر ولحم الخنزير إن تمكّن من ذلك، فإن لم يجدها استرضع وثنية أو مجوسة، ولبن اليهو ديّة والمجوسيّة خير من ولد الزنا، وينبغي أن لايسترضع الحمقاء ولاالسليطة والمتبرّجة مع وجود غيرهنّ، ولترضعه المرضعة من الثديين ليكون أحدهما بمنزلة الطعام، والآخر بمنزلة

١ _ إيضاح الفوائد: ج ٣، ص ٢٦٣.

٢ ـ الجامع للشرائع: ص ٤٥٩.

٣_ إيضاح الفوائد: ج ٣، ص ٢٦٣.

٤_الاستبصار: ج ٣، ص ٣٢٠، ح ١١٣٨.

٥ _ إيضاح الفوائد: ج ٣، ص ٣٦٣.

٦ ـ «قال صاحب الكشف حاصل الفرق أنه اعتبر في الكناية استحصال اللفظ في غير ما وضع له وفي التعريض استعمل في التعريض استعمل في ما وضع له مع الإشاره إلى ما يوضع له من السياق و التحقيق أنّ اللفظ المستعمل فيما وضع له ففط هو الحقيقة المجرّدة القابلة للمجاز الأنّه المستعمل في غير ما وضع له ففط، والكناية اللفظ المستعمل بالأصالة فيما لم يوضع له فالموضوع له مراد تبعاً، وفي التعريض هما مقصودات الموضوع له من اللهاق، فقل من حطّ المفسّر).

الشراب، والله كريم وهاب.

وَلَاجُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَاعَ ضَمُّ بِهِ مِن خِطْبَةِ النِسَآءِ
أَوْأَكْنَنتُمْ فِ أَنفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذَكُرُ وَثَنَّ
وَلَاكِنَ لَاتُواعِدُوهُ سِرًا إِلَّآ أَن تَقُولُوا قَوْلاً مَعْرُوفًا
وَلَا تَعْرِمُوا عُقْدَةَ النِّكَ إِحَى عَنَّ يَبْلُغُ الْكِتَبُ أَجَلَةً
وَلَا تَعْرُمُوا أَكَ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنفُسِكُمْ فَا خَذَرُوهُ
وَا عَلَمُوا أَنَ اللَّهَ عَفُورُ حَلِيمٌ (١)

بيان آية الثامنة: قوله تعالى: ﴿ولاجناح عليكم فيا عرّضتم به من خطبة النساء ﴾ «ولاجناح عليكم فيا عرّضتم به من خطبة النساء ﴾ فيسماء عليكم التعريض هو الميل من عَرض الكلام، أي جانبه إلى عرض آخر، بأن يقصد شيئاً به من خطبة بذكر غيره بلفظ الحقيقي، أو المجازي، أو الكنائي معرضاً عن معنى لفظه إلى ذلك الساء ... والأحكام الشيء ، كقول المحتاج للمحتاج إليه: «جئتك لأسلم عليك»، أو «لأنفال بعزتك الستفادة منها السعيدة التي هي قبلة المآرب».

فإنقلت: ما النسبة بينه وبين الكناية؟

قلت: عموم وخصوص من وجه؛ لاجتماعهما في المثال المذكور وامتيازها عنه في مثل قولهم: «طويل النجاد» كناية عن طويل القامة، وامتيازه عنها في قولك في عرض من يوذيك مخاطباً غيره: «آذيتني؟»، فستعرف تعريضاً بتهديد المؤذّي، وقول السكّاكي في المفتاح: الكناية ترك التصريح بذكر الشيّ إلى ذكر لازمه لينتقل الذهن من اللازم المذكور إلى الملزوم المتروك (١٠كقولك: «طويل النجاد». ثم هي أي الكناية تنقسم إلى تعريض، وتلويح ورمز، وإيماء، وإشارة، فالتعريض أن تساق الكناية لأجل موصوف غير مذكور ،كما تقول في الكناية عن

١ ـ البفرة ٢:٥٣٢.

٢_شرح المختصر: ج ٢، ص ١٣٠.

زيد المؤذّي: «المؤمن من لايؤذّي».

والتلويح أن لاتكون الكناية تـعريضاً ، وبكـون الإنـتقال مـن اللازم إلى الملزوم بوسائط مثل «كثير الرماد» ، لينتقل الذهن منه إلى الجواد بوسائط.

والرمز لايكون تعريضاً، وينتقل الذهن من اللازم إلى الملزوم لابوسائط، لكن يكون فيه نوع خفاء مثل «عريض القفا» في الكناية عن الابله، وإن لم يكن فيه خفاء فهو الإيماء.

والإشارة كقول الشاعر:

أبين فما يزرن سوى كريم وحسبك أن يزرن أبا سعيد

وهذا اصطلاح جديد لايفهم من حديث من تقدّمه ولامشاحة في الإصطلاح ﴿ والخطِبة ﴾ بالكسر هي توجيه الكلام نحو طلب النكاح، وبالضمّ توجيه لطلب الإزدجار والإتعاظ على تركيب مخصوص، والتعريض بالخطبة مثل أن تقول لمن تبغي نكاحها: أنّي أبغي إمرأة جميلة، أوصالحة، أو في نفسي أن تزوّج، أو تقول لها: إنّكِ جميلة أو صالحة، أو أنت حقيقة بأن يرغب فيك، أو أن يذكر عندها شيئاً من أوصافه الحميدة لترغب فيه.

والحاصل: أنّه لاجناح عليكم أيها الرجال في تعريضكم بطلب النكاح للمعتدات قبل بلوغ أجلهنّ، روي عن الإمام أبا جعفر الله قال لخالة عبدالرحمن بنسليمان، وهي معتدّة: قدعلمت قرابتي من رسول الله، وحقّ جدّي على الأمّة، وقدمي في الإسلام فقالت: أتخطبني في العدّة وأنت يؤخذ عنك؟ فقال الله : «أو قد فعلت إنّا أخبرتك عن قرابتي من رسول الله ، وموضعي منه ومن الإسلام».

ولقد دخل رسول الله يَشِيُّ على أمّ سلقة في وكانت عند ابن عمها أبي سلمة ، فتوفّى عنها فلم يزل رسول الله يذكرها منزلته من الله وهو متحامل على يده حتى أثر الحصير في يده (١) ، فلم تك خطبة منه يعنى لم تك تصريحاً بالخطبة ، وإن

١ ـ تفسير الطبري: ج ٢، ص ٥٣٣، ح ٥١٢٦.

كان تعريضاً بها ﴿أُواْكننتم ﴾ من الأكنان بمعنى الستر وهو عطف على «عرّضتم»، أي لاجناح عليكم في هذين الأمرين التعريض والأكنان ﴿في أنفسكم علم الله أنكم ستذكر ونهنّ ﴾ تعليل لرفع الجناح، أي إنّما رخّص لكم التعريض والأكنان؛ لأنّه تعالى علم أنكم لن تقدروا على مكافحة أنفسكم وصدّها عن ذكرهن بأفواهكم، واخطارها ببالكم، فلم يكلّفكم ما لاطاقة لكم به ﴿ولنكن لاتواعدوهن سرّاً ﴾ هذا استدراك عن مقدرّ، أي فعرّضو ابخطبتهن واكننوا العزم على عقدة نكاحهن في خواطركم، إذ علم الله أنّكم ستذكر ونهن فاذكر ونهن ولكن لاتواعدوهن سرّاً ، والسركناية عن الوطء؛ لأنّه ممّا يسرّ قال الشاعر:

ويسحرم سسرّ جارتهم عليهم ويأكل جارهم أنف القصاع(١١)

ثمّ عبّر به عن النكاح بمعنى العقد؛ لأنّ النكاح بمعنى العقد سبب لحليّة النكاح بمعنى الوطء عن النكاح الذي هو حقيقة في الوطء عن النكاح الذي هو العقد إطلاقاً لإسم المسبّب على السبب.

وإنّما حملناه على ذلك لعدم العلاقة بين السرّ والعقد، ولعدم المانع (٢) من إرادة المعنى الموضوع له.

﴿ إِلَّا أَن تقولوا قولاً معروفاً ﴾ الإستثناء لا يجوز أن يكون متعلّقاً بد «سرّاً» اللّهم إلّا أن يحمل «سرّاً» على معنى الجماع، ولا ينقل منه إلى المجاز، أعني معنى العقد، فيكون المعنى حينئذ على التمييز العقد، فيكون المعنى حينئذ على التمييز

٢_ «إنّه جعل كناية أأو طي وهو لفظ «شراً» ومجازاً عن العقد، كما جعل صربح الوطي وهو لفظ النكاح مجازاً عنه وإنما لم جعل السرّ في أوّل الأمر مجازاً عن العقد لعدم العلاقة ولامجازاً عن الوطي ليكون إطلاقه على العقد من المجاز ، بل جعله من مجاز الكناية لأنّه لامانع عن إرادة الموضوع له». «نقل من خطّ المصنّف». "_ «قوله فيكون المعنى حينئذٍ أي معنى لاتو اعدوهنّ سرّاً إذا لم ينتفل منه إلى المعنى المجازي أعني معنى العقد، فيكون لاتو اعدوهنّ جماعاً فيصحّ الإستثناء» «منه رحمه ألله».

١ ـ تفسير الطبري: ج ٢، ص ٥٣٩.

 ^{4 - «}أي نصب «سرّاً» وحاصله: أنّ صحّة الرستثناء منه مشروط بشرطين إحداهما أن يكون بمعنى الجماع وثانيهما أن يكون نصبه على الحاليّة أو التمييز أو الظرفيّة، إذلو كان مجازاً عن العفد أو كان مفعولاً لم يصحّ الرستثناء» «منه رحمه الله».

أو الحال، أي إلا أن تواعدوهن مواعدة معروفة، أو إلا بطريق لافحش فيه، أو على الظرف، أي لا تواعدوهن في السرّ، على أنّ المواعدة في السرّ عبارة عن المواعدة بما يستهجن؛ لأنّ مسارتهن في الغالب إنّما تكون يستحيا أن يجهر به، فيكون على التقديرين الاستثناء منقطعاً، ويستقيم المعنى، ولايستقيم على أن يكون «سرّاً» مفعولاً به لا تواعدوهن » بلا واسطه، فيصير المعنى لا تواعدوهن إلا للتعريض، إذ التعريض طريق المواعدة، لا الموعود ونفسه، والطريق السمج الذي هو خال من وعر السماجة والتمحل أن يجعل متعلقاً بلا تواعدوهن ، ويجري الكلام على ظاهره بأن يحمل على الإستثناء المفرّغ، ويكون «أن تقولوا» منصوب المحلّ على وقوعه موقع المفعول المطلق، أي إلا مواعدة هي قول معروف، أو المحلّ على موقع المفعول به بواسطة على حذف الياء، أي لا تواعدوهن بطريق إلا بطريق المتعريض.

"و لا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله » يقال: «عزم الأمر» و «عزم عليه» بمعنى قصده وصمّم قصده عليه ، وذكر العزم مبالغة في النهي عن العقد في العدّة؛ لأنّ النهي عن مقدّمة الشيّ مستلزم النهي عنه ، ومعنى "حتى يبلغ الكتاب أجله » ، بلوغ فرض الكتاب أجله ، ويجوز أن يكون «الكتاب» بمعنى الفرض ، فيكون الفرض حتّى يبلغ الفرض أجله كقوله تعالى: "كتب عليكم الصيام » (۱۱) ، أي فرض عليكم الصيام ، والمراد بالفرض عدّة المطلّقة والمتوفّى عنها زوجها ، وقيل: هو من العزم بمعنى القطع (۱۲) ، والمعنى ولا تقطعوا عقد عقدة النكاح ، بمعنى لا تبرموه ولا تقدّموا عليه ، فيكون النهي عن أصل الفعل لاعن قصده ، ومن هاهنا يحصل الإمتياز بين المعنيين.

وخطر ببالي عندحمل العزم على القطع أن يراد بعقدة النكاح العقد السابق

١ ـ البفرة ٢:١٨٣.

٢_ الكشّاف: ج ١، ص ٢٨٤.

بين الزوجة والزوج السابق، فكأن ذلك العقد لم ينفصم بالطلاق والوفاة، بل هو باق على حاله في زمن العدة لبقاء بعض أحكامه، فنهوا عن قطعه في ذلك الزمان بإحداث عقد طارٍ في زمن العدة، وأمروابأن يصبروا حتى يبلغ الكتاب أجله، أي حتى تنقضي تلك المدة التي أجلها الله في كتابه، والله أعلم بصوابه، والله يعلم ما في أنفسكم، فيعلم ما تكنونه من العزم على العقد في العدة.

*فاحذروه *، أي فاحذروامخالفة أمره فيسحتكم بعذاب من عنده *واعلموا أنّ الله غفورٌ حليم * لايعجّل العقوبة بل يؤخّرها توقّعاً للتوبة، وطلب العفو والمغفرة بالإستغفار، ففي التذييل الأوّل وعيد لمن واعدّهنّ سرّاً، وعزم على عقدة النكاح قبل بلوغ الكتاب أجله، وفي الثاني وعد لمن قبل النهي من المعرّضين والمكنّين.

أقسام الخطبة

تقسيم:

الخطبة قد تكون مستحبّة، وذلك في غير محال التحريم والكراهة على ما سنذكره، وقد تكون مكروهة وهي خطبة الرجل بعد إجابة المرأة خطبة أخيه المسلم لامجرّد الخطبة بدون الإجابة، ولامع الإجابة لغير المسلم، والكراهة هاهنا مختار صاحب الشرائع (١٠)، وذهب بعض إلى التحريم عملاً بقوّله والمرابع «لايخطب الرجل على خطبة أخيه» (١٠)؛ ولأنّه دخول في سوم المؤمن وهي منهي عنه (١٠)، والأصل في النهي التحريم.

وأُجيب عنه بمنع صحّة السند في الحديث، وعدم تسليم كونه دخولاً في السوم؛ لأنّه مخصوص بالبيع، وعلى تقدير كونه سوماً لانسلّم كون النهي للتحريم بل للكراهة، ومناط الخلاف إذا كانت مصرّحة بالإجابة، كقولها سيكون ذلك إذا

١ _ الشرائع: ج ٢، ص ٢٤٤.

٢_مشكاة المصابيح: ج ٢، ص ٩٤٠ [٤١٢٢].

٣- الوسائل: ج ١٢، ص ٣٣٨. الباب ٤٩ من أبو اب آداب التجارة، ح ٢، مع اختلاف في التعبير.

بلغ الكتاب أجله ، وأنَّها تأذن لوليَّها في ذلك.

وأمّا إذا لم تصرّح بالإجابة للأوّل، بل عرّضت بها كقولها في جوابه ومن يرغب عنك، فقد رغب عمّا هو الأصلح له فلا حرمة، ولم يفرّق بعضهم بين التصريح والتعريض.

وقال ابن العلاقة الله والأصحّ عندي الكراهة في الكلّ (١)، وقد تكون محرّمة كخطبة ذات البعل والمعتدّة الرجعيّة والمحرّمة أبداً ،كالمطلقة تسعاً للعدّة، وكالملاعنة مطلقاً ، والمرضعة ، وبنت الزوجة إن دخل على أمّها.

يَتَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَكُمْ مِن ذَكِ وَأُنثَى وَجَعَلْنَكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآ بِلَ لِتَعَارَفُواْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَنقَنَكُمْ إِنَ اللَّهَ عَلَيُمُ خَبِيرٌ(٢)

بيان آية «يا أيّـها النّاس إنّا خلقناكم مــــن ذكــــر وأنثى...، والأحكّام المستفادة منها

التاسعة: قوله تعالى: ﴿ يا أيّها الناس إنّا خلقناكم من ذكرٍ وأدنى ﴾ ، أي من ذكرٍ هو آدم ، وأمّ هي حوّا ء ، وقيل: إنّ المعنى خلقناكلّ واحدٍ منكم من أب وأمّ ، فأنتم في هذه الصفة متساووا الإقدام لا يفضل واحد منكم الآخر فيها ﴿ وجعلناكم شعوباً وقبائل ﴾ «الشعوب» جمع «شعب» بفتح الشين وهو الطبقة الأولى من الطبقات الست التي يدور عليها النسب، فالشعب يجمع القبائل كمضر وتميم، وخزيمة تجمع كنانة والقبيلة تجمع العمائر لكنانة تجمع قرشياً ، والعمائر جمع عمارة تجمع البطون كقريش تجمع قصياً ، والبطن تجمع الأفخاذ كقصي تجمع هاشماً ، والافخاذ جمع فخذ تجمع الفصائل كهاشم تجمع أبا طالب والعباس وعقيلاً وغيرهم.

﴿لتعارفوا ﴾ اللام لتعليل الجعل، أي إنّما فضّلناكم بالشعوب والقبائل

۱ ـ إيضاح الفوائد: ج ۲، ص ۱۱.

٢_الحجرات ٤٩:٣٨.

ليحصل لكم شدّة المعرفة بالنسب لاللتفاخر بالآباء والتفاضل بالأجداد، وبعد أن نهاهم عن التفاخر بالنسب بيّن لهم ما يحصل به الفخر، ويكتسب به الشرف بقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرِمِكُم عند الله أَتقاكُم ﴾ قرئ: بالكسر على الإستئناف، كأن قائلاً قال لما قيل: إنّ تفضيلكم بالشعوب والقبائل المتعارف لاللتفاضل، قيل: لِمَ لمُ نتفاضل بالآباء والأجداد، فقيل: «إنّ أكرمكم عندالله أتـقاكـم»، أي لافخر إلا بالكرامة عندالله ولاكرامة عندالله إلا بالتقوى، فلافخر إلا بالتقوى.

عن النبَّيِّ ﷺ أنّه قال: «لينتهنّ أقوام يفتخرون بآبائهم الذين ماتوا إنّاهم فحم من جهنّم أو ليكوننّ أهون على الله من الجعل الذي يُدَهْدِهُ الجزاء بأنفه، إنّ الله قد أذهب عنكم عبية الجاهليّة وفخرها بالآباء إنّا الله مؤمن بق أو فاجر شق الناس كلّهم بنو آدم وآدم من ترب» (١)، وعن سمرة قال رسول الله عليه الحسب والمال والكرم التقوى» (١).

فإن قلت: روي عن النبّي ﷺ أنّه قال: «الفقر فخري» (٣)، وعن علي الله أنّه قال:

ما الفخر إلا لأهل العلم أنهم على الهدى لمن استهدى أدلاء (٤) قلت: لامنافاة؛ فإنّه لاتقوى إلّا بالعلم، ولاعلم إلّا بالتقوى، ولاتقوى إلّا

فلت: لامناهاه؛ فاينه لا تقوى إلا بالعلم، ولا علم إلا بالتقوى، ولا تقوى إلا بالزهد في فضول الدنيا وقطع التعلّق بها الذي هو الترك.

هذا، وقد قيل في سبب نزولها وجوه:

قيل: إنّ النبّي الله مرّ من سوق المدينة فراى غلاماً أسود يقول: من الشتراني فعلى شرط أن لايمنعني عن الصلوات الخمس خلف رسول الله الله يداه عند كلّ صلاة فافتقده يوماً، فقيل: إنّه محموم

١ ـ تفسير الفرآن العظيم: ج ٧، ص ٣٥١، ٣٥٢.

٢_الدر المنثور: ج ٦، ص ١١٠.

٣_بحار الأنوار: ج ٧٢، ص ٤٩، ح ٥٨.

٤ ـ الديو أن المنسوب لأمير المؤمنين عليه : ص ٢٤.

فعاده، ثمّ استخبر عنه فقيل هو لما به (١) فجاؤه وهو في ذمائه فتولّى غسله ودفنه فشقٌ ذلك على المهاجرين والأنصار فنزلت (٢).

> ﴿إِنَّ الله عليم خبير ﴾ فيعلم أتقاكم ويختبر أكرمكم عنده. وَثَابَكَ فَطَهَرْ(٥)

العاشرة :قوله تعالى : ﴿ وثيابك فطهر ﴾ ، وقد مرّ تفسير ها في كتاب الطهارة

١ ـقوله «لما به» أي هو متهيء للموت الذي هو لاحق به لابدً له من وذماؤه بقعه حركته.

٢_الكشَّاف: ج ٤، ص ٣٧٥.

٣_ تفسير الفرطبي: ج ١٦، ص ٢٢٢.

٤ ـ تفسير الفرطبي: ج ١٦، ص ٢٢٣.

٥ ـ المدثّر ٤٧٤. ـ

فتذكّر له.

فإنقلت: ما وجة مناسبة هاتين الآيتين بهذا الباب؟

قلت: أمّا الآية التاسعة، فإنّ فيها دلالة على أنّ التفاضل إنّما هو بالتقوى، والتقوى مختصّة بأهل الإيمان، فإنّ من لاايمان له لاتقوى له أصلاً، ويعلم منه أنّ الكفّاءة إنّما هي التقوى والإيمان، فلا يجوز أن يتزوّج المؤمن الكافرة ولاالفاجرة، ولاالمؤمنة الكافر ولاالفاجرة، ولاالمؤمنة الكافر ولاالفاجر.

وقد مرّ تحقيق هذا المعنى، وتقسيم الكفر والنكاح، وما يحلّ ويحرم ويكره، فلا علينا أن لوينا عنان اليراع هاهنا عن التعرّض له تحاشياً عن التكرار، وكذلك العاشرة أيضاً؛ فإنّ بعضهم حمل «الثياب» على الزوج، وتطهير الشياب حينئذٍ هو أن لايتزوّج المؤمن كافرة ولافاجرة، ولاالمؤمنة كافر ولافاجرحيث الخطاب متوجّه إلى النبّي المنبيّ الأنسب أن تذكر هذه الآية في الباب الذي تذكر فيه الآيات المتعلّقة به.





اَلْبُ إِنَّ إِنَّ الْجُامِسُ

فِي ٱلْآيَاتِ ٱلْمِتِعَلِّقَتَ بِنِكَاحِ ٱلنَّبِيْنِ

وَ فِيرِ سَبْعَ آيَاتُ







يَتَأَيُّهَا النَّهِ تُ قُل لِأَزْ وَجِك إِن كُمْثَ ثُوذِنَ الْحَيَوةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيٰ أُمْتِغَكُنَّ وَأُسَرِّخُكُنَّ سَرَاحًا حَمِيلًا ﴿ وَإِن كُنْتُنَّ تُرِذِ كَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْأَخِرَةَ فَإِنَ اللَّهَ أَعَدَّ الْمُحْسِنَتِ مِنكُنَ أَجْرًا عَظِيمًا (١)

الأولى: قوله تعالى: ﴿يا أَيّها النبيّ قبل لأزواجك إن كنتنّ تبردن الحياة بيان آية ﴿يا أَيُها النبيّ فَ للأزواجك النبيّ بارغد في العيش، وكثرة الأموال وكنى الحياة عنها؛ لما تقرّر في النبيّ للأزواجك أذهان أهل الدنيا؛ فإنّ ضنّك العيش والفقر يعادل الموت، بل بعضهم يعدّ شدائد والأحكام الفقر ومحن العسر أشدّ من مرارات الموت، ويجوز أن يقدّر مضاف أن يردن زهرة الحياة الدنيا ﴿وزينتها ﴾ من الحلّي والحلل والآثاث والنمارق والحدائق وما أشبه ذلك. ﴿فتعالين ﴾، أي فأقبلن بإرادتكنّ واختياركنّ على أحد الأمرين، وأصله طلب إتيان من هو في مكان منخفض إلى من هو في مكان مرتفع، وقد شاع

استعماله في مطلق طلب الإتيان ﴿ أُمتّعكنّ ﴾ اعطكنّ متعة الطلاق ﴿ واُسرّحكنّ سراحاً جميلاً ﴾ ، أي اطلقكنّ طلاقاً خالياً من الضرار والمشاجرة ﴿ وإن كنتنّ تردن الله ورسوله واليوم الآخر فإنّ الله أعدّللمحسنات منكنّ أجراً عظيماً ﴾ ، روي أنّ نساء من الحلّى والحلل ، فشق نساء من الحلّى والحلل ، فشق

ذلك على النبِّيّ ﷺ فهجر هنّ و آلي أن لا يقربهنّ شهراً، فأمره الله سبحانه وتعالى

١ ـ الأحزاب ٢٨:٣٣ ـ ٢٩.

بتخبيره إيّاهنّ أحد هذين الأمرين، فاخترن الله ورسوله ففرح رسول الله بتخبيره إيّاهنّ أحد هذين الأمرين، فاخترن الله ورسوله ففرح رسول الله بدك بذلك وشكرهنّ وأنزل الله سبحانه وتعالى ﴿لايحلّ لك النساء من بعد ﴿(١)_(٢) ووصف التسريح، وتقديم ذكر التمتّع على التسريح بكونه جميلاً تطيّب لخواطرهنّ، كما هو مقتضى مكارم الأخلاق من الرأفة بهنّ، واستجلاب قلوبهنّ. فإنقلت: لِمَ قدّم ذكر إرادة الدنيا على ذكر إرادة الآخرة ؟

قلت: لأنّ هذا الأسلوب من الكلام يقتضي تقديمه، فإنّ المقصود منه التعنيف لهنّ على ما صدر منهنّ من الميل إلى زخارف الدنيا الدنيّة، والزجر لهنّ عنه لكونه غير لائق بحالهنّ، فإنّ الطيّبات للطيّبين، فلايليق بحال من خصه الله سبحانه و تعالى بمن خلقت الدنيا والآخرة لأجله، ولم يطمح بنظره إلى شيء منهما وإن عظم، ولم يمل إلى شيء منهما إلّا إلى رضى ربّه أن يميل إلى زخارف الدنيا، وإلّا انقطعت المناسبة فلا تليق المصاحبة فضلاً عن المزاوجة.

وكان حاصل الآية أنّ الجمع بين هذين الأمرين لايتيسّر ، لكن فإن بقيتن على ما أنتنّ عليه من الميل ، فإنّكنّ ما ظفر تنّ به من الخير والشرف والمزيّة التي لم يظفر بها أحد من نساء العالمين، فانظرن فيما يليق بحالكنّ وما هو الأصلح لكن.

وأنت خبيرً بأن هذا الأسلوب من الكلام لايليق به إلا تقديم هذا القسم، ومن ثَمَّ ظهر لك أن هذا الأسلوب من هذا الكلام ليس من اقتضاء الطلاق في شيء، وليس من قبيل: «طلاقك بيدك»، وإنه ما يخير لهن بين الدنيا والآخرة، وإيقاظاً لهن بأنهن إن لم يتركن ماكن عليه من الميل، ويزكين أنفسهن بالتبري والتعري منه زالت عنهن تلك النعمة العظمى التي

١ ـ الأحزاب ٥٢:٣٣.

٢_ تفسير الخازن: ج ٣، ص ٤٦٤.

كتاب النكاح كتاب النكاح

منحهن الله بها علماً منه تعالى أنّ في هذا زجراً لهنّ، وأنّهنّ سينزجرن ويرجعن إلى ما هو الأصلح لهنّ ممّا منحهن الله به من زينة الفقر، والتحلّي بحلّية نساء الأنبياء، نعم يستفاد منها جواز تخيّرهنّ بين إرادة الطلاق وعدمها، وإذا اخترن الطلاق جاز طلاقهنّ كماكان جائزاً بدونه.

يَنِسَآءَ النَّيِ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَحِشَةٍ مَّبَيِّنَةٍ يُضعَفَ

هَاالْعَذَابُ ضِغَفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا
وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَلِحًا نُوْتِهَا

أَخْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَذَنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيًّا (')

الثانية: قوله تعالى: ﴿ يَا نساء النبيِّ مِن يأت مِنكنَّ بِفَاحِشة مِبيِّتة ﴾ «الفاحشة»

هي الخطيئة التي يظهر قبحها، وأراد بهذه الفاحشة مخالفة النبي الشيخ ولهذا والاحكر وصفها بكونها «مبيئة» أي ظاهرة مكشوفة لايشك فيها، فإنّ مخالفتهن لم المستحالة فحشاً لا يخفى على أحد، وقيل: أريد به الزنا(٢)، وهو مستبعد جدّاً لاستحالة وقوعه منهن لعصمة الله إيّاهن منهن ، لكن قد يقال: إنّه من قبيل فرض محال لافرض محال .

﴿ يضاعف لها العداب ضعفين ﴾ ، أي يجعل عدابهنّ على الذنب ضعف عذاب غيرهنّ من النساء؛ لشرفهنّ؛ فإنّ زيادة العداب ضعفين بسبب القرب من المولى، فكلّما كان العبد أقرب من المولى كان ذنبه أشدّ، وكلّما كان ذنبه أشدّ كان

السبق من يأت مسنكن بفاحشة مستبينة...» والأحكسام المستفادة منها

١ _ الأحزاب ٣٣: ٣٠ _ ٣١.

٢_الكشَّاف: ج ٣، ص ٥٣٦.

استحقاقه للعذاب أزيد، ولذلك كان ترك الأولى من الأنبياء معصية يعاتب عليها عتاب ترك الواجب وارتكاب المحظور من الغير، وإلى هذا المعنى الإشارة بقوله: «والمخلصون على خطر عظيم»، ومن هذا جعل حدّ الحرّ ضعف حدّ العبد، وقبح مخالفة المأمور وارتكاب المحظور من العلماء ما لم يقبح من غيرهم، ولذلك قيل: «زلّة العالم زلّة العالم)».

والظاهر أن مضاعفته إنما هولمضاعفة الذنب بالنسبة إلى ما هو من نوعه، فإن نشوز سائر النساء بالنسبة إلى أزواجهن ليس كنشوز هذه الجماعة من النساء بالنسبة إلى رسول الله الله الله يستوجبن تضعيفه أضعافاً مضاعفة ، لكنّه رفق بهن ولم يجعل عذابهن أزيد من ضعفين.

وذهب بعض إلى أنّ عذابهن على الذنب عليه أعدّته عذاب غيرهن ، ولابعد في ذلك من حيث اللفظ إنساعدت الرواية على ذلك ، ومن قال إنّه يلزم أن يكون الضعف مرّة ونصفاً لم يجيء بما يعتدّبه ؛ لأنّ مراد أبي عبيدة : أنّ الدرهم إذا ضعف مرّة كان درهمين ، وإذا ضعف مرّة ثانية صار ثلاثة دراهم أنّ ، وقد يقال : إنّ الدرهمين إذا ضعفا صارا أربعة دراهم فتأمّل ، والظاهر أنّ «ضعفين» للتأكيد أوكان ذلك على الله يسيراً * ، فإنّه لا يعسر عليه شيء ، فكما إنّ أصل العذاب عليه يسير كذلك تضعيفه ، وقرئ أبو عمرو «يضعّف»، وابن كثير وابن عامر : «تضعّف» على التكلّم ونصب «العذاب».

﴿ ومن يقنت منكنّ لله ورسوله ﴾ ، أي من يطع ويدم على الطاعة ﴿ وتعمل صالحاً ﴾ ، أي ويستمرّ على العمل الصالح الذي هو إطاعة الله ورسوله ﴿ نوتها أجرها مرّتين ﴾ كما حذرهنّ من المعصية بتضعيف العذاب ، رغبهنّ في الطاعة

١ ـ تفسير الماوردي: ج ٤، ص ٣٩٧.

بتضعيف الثواب، وقوله هاهنا «مرّتين» يؤذن بأنّ تضعيف العذاب أيضاً مرّتين لا أزيد، وفي التعبير في طرف العذاب بالمضاعفة وطرف الشواب بالإيتاء من إصابة المخر و تطبيق المفضل، ومطابقة مقتضى الحال ما يدركه من صبغ يده بالبلاغة من ممارسة كلام البلغاء كان فيها ذا ذوق سليم وطبع مستقيم، وسبب زيادة العذاب.

ويعلم من هذا أن مخالفتهن إيّاه في أمر الزوجيّة، وما يتعلّق بها من الحقوق غير مخرجهن من حيّز الإيمان ولامدخلهن في دائرة الكفر. وقرئ: «يقنت» و «تعمل» بالياء والتاء (۱) إمّا لأنّ ما يقوّي أمر التأنيث وهو «منكنّ» تأخّر عن «يقنت» و تقدّم على «تعمل» وإمّا نظر إلى لفظ «من» ومعناه، قرئ «يؤتها» بالياء والنون. ﴿واعتدنا لها رزقاً كريماً ﴾ هو الرزق الدائم الذي الإنقطاع له ولانفاد، بخلاف ما ملن إليه من رزق الدنيا.

يَنِسَاءَ النَّيْ لَسْتُ كَا حَدِمِنَ النِّسَاءَ إِنِ اتَّقَيْشَ فَلَا تَخْصَغِنَ النِّسَاءَ إِنِ اتَّقَيْشَ فَلَا تَخْصَغِنَ إِللَّهُ وَلَا يَمْ وَقُلْ وَقُلْ عَلَا اللَّهُ وَقَلْ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ وَقُلْ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ وَقُلْ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ وَقُلْ وَالْكَمْ وَقَالَ وَلَيْ فَيْ اللَّهُ لِيُذَا اللَّهُ لِيُذَهِبَ عَنْكُمُ الرَّجْسَ أَهْلَ البَيْتِ وَيُطَهِّرُ كُمْ اللَّهُ لِيُذَهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ البَيْتِ وَيُطَهِّرُ كُمْ تَطْهِيرًا (٢)

الثالثة : قوله تعالى : ﴿ يا نساء النبيّ لستنّ كأحدٍ من النساء ﴾ أصل «أحد»

بيان آية «يا نساء النبيّ لستنّ كأحدٍ مسسن النساء...» والأحكام الستفادة منها

۱ _ الکشّاف: ج ۳، ص ۵۳٦. ۲ _ الأحزاب ۳۲:۳۲ _ ۳۳.

«وحد» قلبت الواو همزة، واستعمل في النفي العام مستوياً فيه المذكّر والمؤنّث والقليل والكثير على الإجتماع والإنفراد، نحو «ما في الدار أحد»، أي لاواحد ولااثنان فصاعداً، وإنّما اختصّ هذا بالنفي لعدم صحّته في الإثبات؛ لأنّه يصحّ نفي المتضادّين ولايصحّ إثباتهما، فلو قيل: في الدار أحد، لكان إثبات واحد منفر دمع مافوقه مجتمعين ومتفرّقين، وهذا مستلزم لإثبات المتضادّين وهو غير صحيح، وإنّما يستعمل (۱) فيه مع العشرات ك «أحد عشر»، و «أحد وعشرين»، أو مع الإضافة مضافاً ك «أحدكم» أو مضافاً إليه ك «يوم الأحد» أو الخبريّة وهو مختصّ بالله كقوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد ﴿١)، وأمّا أصله فلا يختصّ، والمراد به هاهنا الجماعة ليطابق المشبّه، أي لستن كجماعة واحدة من النساء، يعني إذا استقرئت جماعات النساء جماعة جماعة لم يوجد جماعة تساويهنّ في الشرف، ولا يلزم تفضل كلّ واحدة منهن على كلّ واحدة من نساء العالم، فإنّ النصّ والمقام وظاهر تفضل كلّ واحدة منهنّ على كلّ واحدة من نساء العالم، فإنّ النصّ والمقام وظاهر اللفظ يأبي ذلك ﴿إن اتقيتن ﴾، أي إن اتصفتنّ بالتقوى ودمتنّ عليها.

قد علَّق التفضيل على ملازمة التقوى، فلو فرض تفويتها فهل تبقى المساواة لمن عداهن ؟ لاوكيف وقد جعل عذاب كلّ من المسيئات منهن ضعف عذاب المسيئة من غيرهن ﴿فلا تخضعن بالقول ﴾، أي اذفقتن سائر النساء وفزتن بالقدح المعلّى من الشرف والنباهة ، فلا يليق بحالكن و لا يحسن منكن ما عليه غيركن من النساء من لين الكلام و تكسيره كما تضعه ذوات القبح والذل ﴿فيطمع الذي في قلبه مرض ﴾، أي فجور وميل إلى المعصية ، وقيل : شهوة (٣) ﴿وقلن قولاً معروفاً ﴾ ، أي شديداً مستقيماً ، أو غير مشتمل على اللين والخنث ، وقرئ : «فيطمع » بالجزم

١ ـ «لايستعمل في الإثبات أو مع الإضافة أو في الخبر به وهو مختصّ به» «منه».

٢_الإخلاص ١:١١٢.

٣_ تفسير الماوردي: ج ٤، ص ٣٩٩.

كتاب النكاح

على محلَّ فعل النهي على أنَّه نهي لمريض القلب عن مرض قلبه ، عقيب النهي عن الخضوع بالقول، وقيل: أنَّ الكلام قدتمٌ عند قوله: ﴿ من النساء ﴾، ولا تعلَّق لقوله: ﴿إِن اتَّقِيتَنُّ ﴾ بما قبله، بل هو كلام مستأنف أي إن اتقيتنَّ فلا تخضعن، فـتكون الفاء جزائية.

وأنت خبيرً بأنَّه لايحسن أن يقال إنَّ اتصفتنَّ بالتقوى فلاتخضعن، فيلزم تجويز الخضوع لهنّ على تقدير عدم التقوى، بل لابدّ حينئذٍ من تـقدير أي إن أردتنّ الإتصاف بالتقوى فلا تخضعن.

ولاريب أنّ المخاطبات عند توجّه الخطاب إليهنّ كنّ متقيات، فللبدّ أن يخرج لهذا الكلام وجه وهو المبالغة في النهي، ووجهها أنَّ إرادة التقوى إذا لم تجتمع مع الخضوع فما ظنُّك بالتقوى نفسها، وفي هذا الوجه الحثُّ والتهيج على ملازمة التقوى أو سوق المعلوم مساق المجهول حقًّا وتهيّجاً على ملازمتها وهو متضمّن للمبالغة.

ولايخفي عليك أنّ تعلُّق الشرط بما قبله أليق بحسب المقام ونظراً إلى الحاق الكلام، فإنّ فيه مَخلُصاً من التقدير والتمحل الذين لابدّ منهما على هذا الوجه.

*وقرن في بيوتكن * القراءة المستفيضة «قِرن» بكسر القاف من «وقر» «يقر»، ويجوز أن يكون من القرار وأصله «أقررن»، فحذفت الراء الأُولِي لشقل التضعيف ونقلت كسرتها إلى القاف، واستغنى بتحريك القاف عـن ألف الوصـل فخذف وقيل: «قرن»، وقرأ نافع وعاصم: بفتح القاف (١)، وهي من القرار على لغة

۱ _ تفسير الماوردي: ج ٤ ، ص ٣٩٩.

من يفتح القاف في المستقبل أيضاً فيقول «قرَّ يَقرّ»، وقيل إنّه من «قارّ» إذ اجتمع.

والمعنى على كلّ تقدير المنع عن خروجهنّ من منازلهنّ فيحرم عليهنّ الخروج لغير ضرورة مطلقاً لاسيّما إذاكان الخروج لإثارة الفتنة وتحليل ما حرّم الله عليهنّ.

روي عن عائشة بعثت إلى أويس القرني في وقعة الجمل تلتمس منه الرجوع عن عسكر أمير المؤمنين فقال لها: إنّي لاعجب من هذه الحالة قد حرّم الله عليها الخروج من بيتها بقوله ﴿وقرن﴾ فخالفت وخرجت وقد أمرني الله بالخروج، فخرجت امتثالاً لأمره، وهي تأمرني بمخالفة أمر الله.

﴿ ولاتبرّجن تبرّج الجاهليّة الأولى ﴾ «البروج» الظهور، قال المؤرخ: لاتخرجن خروجاً مثل خروج الجاهليّة الأولى، وقيل: المعنى لايتجبّرن في المشي بتبخترّهن (١)، وقيل التبرّج: التزيّن (١)، ويختصّ بتزيّن النساء.

و «الجاهليّة» قوم من العرب ابتدعوا بدائع وجعلوها بينهم شريعة من غير أن يأتي بها نبّي، أو ينزل بها وحي، ووصفها بالأولى إمّا لتعيينها بالإحداث الأوّل للمبالغة، فإنّ من سنّ سيئة كان عليه وزرها ووزر من يعمل بها إلى يوم القيامة وقيل: باعتبار الزمان الأوّل وهو ما بين آدم ونوح، وهي مدّة ثماني مائة سنة (١٠)، وقيل: ما بين نوح وإدريس (١٤)، وقيل: زمن داوّد الله فإنّ المرأة كانت فيه تلبس درعاً من لؤلؤ مفرجاً من الطرفين من غير أن تلبس تحته ثوباً آخر، ثمّ تخرج

١ ـ تفسير البيضاوي: ج ٢، ص ٢٤٥.

٢_ تفسير الماوردي: ج ٤ ، ص ٣٩٩.

٣_ تفسير الماوردي: ج ٤، ص ٤٠٠.

٤ ـ تفسير الماوردي: آج ٤، ص ٤٠٠.

کتاب النکاح

روي أنّه كان في الجاهليّة الأولى أمور قبيحة:

منها: إنّ المرأة كانت تجمع بين بعل وخلم أي خدن ، فتجعل للبعل النصف الأسفل من بدنها وهو ممنوع عن الخلم ، وللخلم النصف الأعلى منه للعناق واللثمّ والضمّ والتمتّع وهو ممنوع عن الزوج ، ومنه قول بعض الأخدان لبعض الأزواج:

وقيل: إنَّ الجاهليَّة الأولى للمبالغة كما تقول الجاهليَّة الجهلاء(٦٠).

﴿وَأَقَىٰ الصلاة وءاتين الزكاة ﴾ المفروضتين ﴿وَأَطْعَنَ اللهُ ورسوله ﴾ فيما أمرتن به ونهيتن عنه ﴿إِنَّمَا يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تمسطها وأ ...

اختلف في المعني الذي يطلق عليه لفظ أهل البيت فقال بعضهم: من اجتمع من مم أمل معهم أهل معهم أعلى معهم أعلى معهم أعلى معهم أعلى معهم أعلى أو البيد؟ من ناسبه إلى جدّه الأدنى، وقيل: من اتصل به بسبب أو البيد؛ نسب.

۱ _ الكشّاف: ج ۳، ص ۵۳۷.

٢_الكشَّاف: ج ٣، ص ٥٣٧.

٣_الكشّاف: ج ٣، ص ٥٣٧.

٤ ـ الكشّاف: ج ٣، ص ٥٣٧.

٥ ـ تفسير الماوردي: ج ٤٠٠ ص ٤٠٠.

٦_ الفرطبي: ج ١٤، ص ١١٧.

واتفقت أكثر علماء الأُمّة أنّ هذه الآية نزلت في محمّد وعملي وفاطمة والحسن والحسيُّن ﷺ ، ورواه مسلم بن الحجاج عن عائشة ، وعن سعد ابن أبي وقًاص في صحيحه(١)، والترمذي عن عمرو بن سلمة، وعن أنس إلى خمسة طرق، وأبو يعلى الموصلي عن أمّسلمة، وواثلة بن الاسقع والخركوشي عن أمّ سلمة وعائشه، وشهر ابن حوشب، ورواه مسلم ابن أحمد في المعجم الكبير، وابن شاهين عن جابر بن عبدالله ، وأبي رافع ، وأبي عبدالله الجدلي ، وربعي بن خراش ، ورواه أحمد ابن حنبل عن خمسة طرق، منها عن ابن عمر، وعامر بن سعد، ورواه الثعلبي عن سعد ابن أبي وقّاص، ورواه السمعاني عن عطاء بن يسار، وعبدالله بن وهبكلاهما عن أمّسلمة، ورواه شيرويه عن ابن عبّاس وأبمي هريره، ورواه الخطيب التاريخي، وأبو النصر القشيري، وقتيبة بـن سـعيد، وسـفيان الثـوري، والأوزاعي، ومحمَّدبن لِسحاق، وعمر بن أبي سلمة، والشعبي، والسدِّي عطاء بن يسار وعطاء بن أبي رياح، والأعمش، وعمار الدهني وابن جبير، وأبو بكر ابن أبي شيبة، وحماد بنسلمة، وعطية الصوفي وأبو لسحاق السبيعي، ومحمّد بـن سيرين، وأبو برزه السلمي، وعمرو بن ميمون، ورواه أبو نعيم في حلية الأولياء في منقبة المطهّرين من اثنين وثلاثين طريقاً.

فإن قلت : قد قال الزمخشري وفي هذا دليل بيّن على أنّ نساء النبي من أهل بيته ، وهذا إنّما يدلّ إذا كانت الآية قد نزلت فيهنّ (٢).

قلت: ما ذكره الزمخشري لا يعارض ما افرغته في صماخيّك من الروايات.

١ ـ تفسير الخازن: ج ٣، ص ٤٦٤.

٢_الكشَّاف: ج ٣، ص ٥٣٨.

كتاب النكاح كتاب النكاح

فإن قلت: التخصيص بالذكر لايدل على نفي من عداه، فعسى أن يكن داخلات في أهل البيت.

قلت: قد نقل الثعلبي والواحدي في تفسير يهما عن الخدري أنّه قال: قال النبّيّ النبّيّ النبيّ الذّة في وفي على وحسن وحسين وفاطمة هذه الآية في وفي على وحسن وحسين وفاطمة هذه فيه عن عائشة أنّها قالت: لقد رأيت عليّاً وفاطمة وحسناً وحسيناً قد جمعهم رسول الله الله اللهم فاذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً قالت فقلت: يا رسول الله أنا من أهلك؟ فقال: «تنّحى فإنّك إلى خير» (٢).

وبإسناده نقل صاحب «لباب التفاسير» عن أمّسلمة أنّ النبّيّ النبيّ كان في بيتها فأتته فاطمة ببرمة فيها حريرة، فقال لها: ادّعي زوجك وأبنيك، فجاءت بهم فطعموا ثمّ ألقى عليهم كساءً خيبريّاً وقال: «هؤلاء أهل بيتي وعترتي وخاصي فاذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً». فأنزل الله سبحانه وتعالى هذه الآية فأدخلت رأسى فقلت أنا معكم يا رسول الله؟ قال «إنّك إلى خير»(٣).

وقد رواه الثمالي في تفسيره عن شهر ابن حوشب عن أمّسلمة وروي عن ثابت النباتي عن عمر الهاشمي قال: أفطر رسول الله وللفي منزله ولافي منزل نسائه شئي، فقام فتوضّأ وصلّى ركعتين ثمّ قال لعائشة: يا عائشة ادخلي المخدع فهلمي تلك المخمرة التي عليها اديم أحمر فقالت: والله ماخبزنا ولاعندنا شئ قال: بل هو في الزاوية على يمينك قالت: قد خلت فإذا بالجفنة مجمرة من

_

١ ـ تفسير الطبري: ج ١٠، ص ١٢٩٦ مجمع البيان: ج ٤، ص ٣٥٧.

٢ ـ تفسير العظيم: ج ٦، ص ١ ١٨٠ مجمع البيان: ج ٤، ص ٣٥٧.

٣- لايوجد لدينا كتابه ، لكن الرواية في مجمع البيان: ج ٤ ، ص ٣٥٧ و ٣٥٨.

وفي صحيح مسلم عن عائشة: أنّ النبيّ خرج غداةً وعليه مرط مرجّل من شعر فجاء الحسن فأ دخله، ثمّ جاء الحسين ثمّ جاء علي فدخل ثمّ جائت فدخل فاطمة فأ دخلها ثمّ قال: ﴿ إِنّا يريد الله ليذهب عنكم الرّجس أهل البيت ﴾ الآية (٢٠). وفيه عن سعد ابن أبي وقاص، وجعفر الصادق واللفظ له أنّ النبيّي سَيَّيَ المَا أَجلس عليّاً عن يمينه، وفاطمة عن يساره، وحسناً وحسيناً بين يديه ثمّ قال: «اللّهمّ إنّ لكلّ نبي أهلاً، وأنّ هؤلاء أهلي» فأنزل الله: ﴿ إِنّا يريد الله ﴾ إلى آخر الآية (٢٠).

وروى ابن شهر ابن آشوب قال: حدّثني شيرويه عن شيخه، عن الثعلبي، عن أبي بكر بن أبي شيبة بلسناده عن واثلة: أنّه دخل النبّي سيبي على فاطمة، وعندها الحسن والحسين، فأجلس كلّ واحدٍ منهما على فخذه وجنبه، ثمّ لفّ عليهما كساء ثمّ تلا: ﴿ إِنَّا يريد الله ليذهب عنكم الرّجس ﴾ إلى آخر الآية ثمّ قال: «هؤلاء أبناني وأهل بيتي» (٤).

وروى داود السبيعي وهارون بن سعد، وعبيد الله بن الحسين، كلُّهم عـن

١ _ مجمع البيان: ج ٤، ص ٣٥٧.

٢_صحيح مسلم: ج ٤، ص ١٨٨٣. ح ٢٤٢٤.

٣ _أسباب النزول الواحدي: ص ٣٦٨. رقم الباب [٣٥٦].

٤ ـ تفسير العظيم: ج ٦، ص ٧٩٩.

كتاب النكاح كتاب النكاح

أبيه، عن جدّه، كلّهم عن أبي الحمراء أنّه لمّا نزلت هذه الآية أعني قوله: ﴿وأمر أهلك بالصلاة ﴾ (١) سمعت النبّي الشيّة أربعين غدوة على باب علي وفاطمة يقول «السلام عليكم أهل البيت» ويقرأ هذه الآية (٢).

وابن شاهين، وابن المؤذن في كتابيهما في فضائل فاطنفة الله والترمذي في صحيحه، وأحمد في مسنده، والسمعاني في فضائل الصحابة، وابن بطة في «الابانة» بأحد عشر طريقاً، والثعلبي في تفسيره، والقاضي المخايلي في أماليه بأسانيدهم عن أمّسلمة، ومعقل بن يسار، وأبو الحمراء، وأنس أنّ النبّي الله يعرّ ببيت فاطمة بعد أن بني بها على ستة أشهر يقول: «الصلوة يا أهل البيت إنّا يريد الله ليذهب عنكم الرّجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً» (١٣).

وذكر بعض أهل الإشارات إشارة تقربيّة، وهي أنّ عدد قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا يَرِيد الله ليذهب عنكم الرجس ﴾ إلى آخره آلاية، بحسب الحساب الجملي موافق لقولك: «آل النّبيّ الغر المرتضى على وولده»، فإنّ عدد كلّ واحد منهما ألفان وسعمائة وسبعة وتسعون.

بيان ما أفاده المصنّف في الآية فإن قلت : احتفاف ما قبل الآية وما بعدها من الآيات بها ممّا هو مسوق في شأن الصدّيقات من أزواج النّبيّع على الله على أنّ الآية نازلة فيهنّ؟

قلت: ورود النصوص القاطعة الدالة على اختصاصها بالخمسة من أصحاب العباء، وتذكير الضمير في «عنكم» «ويطهّركم» يأبى ذلك، مع أنّ وقوعهما في هذا المحل لايدلّ على ذلك، بل إنّما هو لتقريعهنّ وتوبيخهنّ على ما صدر منهنّ من

۱_طه ۲۰:۲۳۱.

٢ _ أمالي الشيخ الطوسي: ج ١ ، ص ٢٥٦ _ ٢٥٧.

٣_كنز العمّال: ج ١٣، ص ٦٤٦، ح ٣٧٦٣٢.

الميل إلى الدنيا ممّا ململ خاطر النّبيّ، وتسليةً له، فإنّه لمّاكر ه منهنّ ما صدر من الميل إلى زخارف الدنيا الّذي هو منافٍ لعظم مراتبهنّ وإرتفاع درجاتهنّ وبشكر تلك النعمة الّتي قُرّن بها من بين نساء المسلمين وصرنَ بها أمّهات المؤمنين نبّأه ربّه بأنّ ما ترجوه تقربه ممّا عيناك ونَشرح به صدرك، ويسر به سرّك من عدم التدنّس والتلوّث بالميل إلى تلك الزخارف، إنّما تظفر به من أهل بيتك الّذين عصمهم الله وطهّرهم من آلاثام، وممّا لايليق بأهل بيت النبوة من أخلاق اللثام، فلذلك جيء بأداة الحصر.

وفي آلاية دلالة على اختصاص أهل بيته المذكورين من بين قومه في ذلك الحين بالعصمة الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم.

فإن قلت: إرادة الله التطهير من الآثام ليس مخصوصاً بأحد، بـل سـبحانه وتعالى أراده من جميع عباده المكلّفين؟

قلت: هذه الإرادة ليست الّتي توهّمتَها من الإرادة العامّة، بـل هـي إرادة مقتضية لوقوع المرادمستلزمة له غير منفكة عنه، فهو إخبار عن وقوع المراد الّذي هو الإذهاب والتطهير، وإنّما عبّر عن الوقوع بهاللـمبالغة والتأكيد في تحقّق الوقوع، وهي من قيل قوله: ﴿ إِنّما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون ﴾ (١)، وإنّما أتى بلفظ المضارع للدلالة على الاستمرار.

وممّا يؤيّد ما ذكرناه دخول اللام في الخبر، والإختصاص في الخطاب بأهل البيت والتكرير بقوله: ﴿ويطهركم ﴾ والتأكيد بقوله ﴿تطهيراً ﴾ على أنّ

۱_یس ۲۳۱۸

الإرادة في الآية متعلَّقة بالذهاب والتطهير اللُّـذين هـما فـعل الله لابالطهارة والذهاب فهي ليست كالإرادة المتعلَّقة بأفعال العباد.

فإن قلت: إذهاب الشئ فرع ثبوته، فما الرجس الكائن فيهم الذي أريد إذهابه عنهم؟

قلت: الإذهاب كما يجيء بمعنى إزالة الشئ الكائن بالفعل، قد يجيء بمعنى إزالة الشيء الكائن بالقوّة، وهم صلّى الله عليهم من حيث إنّهم في صورة البشريّة، والبشر حيث إنّه جامع لمرتبتي العقل والنفس قابل لصدور الذنوب بالإمكان القريب، ولمّا خلقهم الله سبحانه من نور مطهّر من درن الظلمة، ومن عقل مقدّس عن غيهب جهالة النفس فامتاز واعن جميع أفراد البشر بما خصّهم الله به من العصمة، صحّ إطلاق معنى الإذهاب والتطهير بهذا المعنى عليهم، وبهذا أخرجوا بحسب المعنى عن أفراد البشر وإن شاركوهم صورةً، ولاعجب في ذلك فإنّ أفراد النوع قد يترقّي في درج الكمال إلى مرتبة يخرج عنه.

ولنعم ما قال الشاعر في مدح رسول الله الله الله

فإنّ المسك بعضُ دم الغزال(١) فإن تُفق الأنام وأنت منهم

وإنِّما أطنبت في هذا المقام طلباً لإظهار الحق، وتحاشياً عن أن أتكلُّم في كلام بالرأى وإدخال ما ليس منه فيه.

فإنقلت : هل تجد بين آل الرسول وأهل البيت فرقاً؟

قلت: أمّا «أهل البيت» فقد عرفتهم، وأمّا «آل الرسول»، ففيه أقوال ثلاثة: ما الفرق بسين آل

١ ـ ديوان المتنبى: ص ٢١٣.

الرسول وأهل

أحدها: إطلاقه على المذكورين مع المعصومين من أولاد الحسين الذين وجبت عصمتهم، وهم المعنون بالصلاة في الصلوات التي لاتصح الصلاة بدونها وعليه قول بعض أهل الحقّ:

يا آل بيت رسول الله حبّكم فرض من الله في القرآن أنزله يحفيكم من عظيم الفضل أنّكم من لم يصلّي عليكم لاصلاة له (١)

يدلٌ عليه ما أورده القاضي الحسين بن مسعود البغوي في كتابه الموسوم برشرح السنّة من الأحاديث المتفق على صحّتها» يرفعه بسنده إلى عبدالرحمن بن أبي ليلى قال: لقيني ابن أبي عجر قلى فقال: ألا أهدي لك هديّة سمعتُها من النبّي المنتق فقلت: بلى أهدها قال: سألنا رسول الله المنتق فقلنا: كيف الصلاة عليكم أهل البيت قال: «قولوا للهم صلّ على محمّد و آل محمّد ، كهاصليت على إسراهيم وعلى آل لجراهيم ، إنّك حيد مجيد» (١٠)، فالنبّي المنتق فسر أحدهما بالآخر ، والمفسر والمفسر به سواء في المعنى ، فيكون آله أهل بيته ولم يخرج أحد الأثمة المعصومين من الآل ، فيكونون داخلين في الأهل أيضاً.

ويؤيّد هذا المعنى ما ثبت في اللغة أنَّ أصل «آل» «أهل» بدليل تـصغيره على «أهيل»، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها، وسئل الشافعي عن آل مـحمّد فقال: إن لم ينكر عليّ علي وفاطمة والحسن والحسين.

١ _ الصواعق المحرقة: ص ١٤٦.

۲_ تفسير الطبري: ج ۱۰ . ص ۳۲۹ ح ۲۸٦٣٤.

كتاب النكاح ٥٥

وثانيهها: أنّ آله هم الذين حرمت عليهم الزكاة، وعوضوا عنها الخمس، واستدلّ عليه بما أخرجه مسلم، وأبو داود، والنسائي يرفعه كلّ واحدٍ منهم في صحيحه إلى عبدالمطلّب بنربيعة، بن الحارث قال: سمعت رسول الله عليه يقول: «إنّ هذه الصدقات إنّا هي أوساخ الناس وأنّها لاتحلّ لحمّد و لالآل محمّد»(١).

وبما نَقَل مالك في موطئه بسنده أنّ رسول الله قال: «لاتحلّ الصدقة لآل محمّد إنّا هي أوساخ الناس»(٢).

ذكره أبو يعلى في المسند، وفي مستند أحمد: «أما علمت أنّ الصدقة لاتحلّ لآل محمّد»(٤).

وفي رواية أخرى في مسنده فقال: «كخ كخ أما علمت أنّا لانأكل الصدقة» (٥)، والذين تحرم عليهم الصدقات آل علي، وآل العبّاس.

١ _ مشكاة المصابيح: ج ١، ص ٥٧٢، ح ١٨٢٣.

٢_ المغنى لابن قدامة: ج ٣، ص ٤٨٨، ح ٤٢٨.

٣_صحيح البحاري: ج ٨، ص ٣٢، ح ١٣٩٩.

٤ ـ المسند لأحمدين حنيل: ج ١٤، ص ١٧٨، ح ٤٤٧٤.

٥ _ كنز العمّال: ج ٦، ص ٥٥٤، ح ١٦٥٢٤.

ويرد على هذا معارضة ما أوردناه من الأحاديث الدالّة على اختصاص الآل بالأهل، واختصاص الأهل بما حقّقناه آنفاً، وأيضاً لاخفاء في أنّ الصلاة على الآل في الصلاة واجبة كالصلاة على الرسول، وممّن تحرم الزكاة عليه يحرم الدعاء له، فضلاً عن وجوب الصلاة عليه، كبني العبّاس ومن حذي حذوهم ممّن اشتهر بالفسق والظلم، وقد جاء في الخبر أنّ العرش لتُحِرّك من الدعاء للظالم، فإنّه ظلم لوجوب الدعاء عليه ليريح الله المسلمين من ظلمه.

وثالثها: آل الشخص من يدين بدينه، واستدلّ عليه بقوله تعالى: ﴿ إِلاّ آلَ لوط إنّا لمنجّوهم أجمعين ﴾ (١)، فيراد بالآل حينئذِ الأُمّة.

ويرد هذا القول ما رواه جابر الأنصاري، وأبو هريرة، وأبوطلحة أنّ النبي النبي التهديم الله الملحين أقرنين موجوئين والعهدة على الراوي، فأضجع المنجي الله والله أكبر أللهم عن محمد وآل محمد، ثمّ أضجع الآخر فقال: أللهم عن محمد وامّته ممّن شهد لك بالتوحيد، وشهد لي بالإبلاغ، رواه أحمد في المسند عن أبي هريرة.

وفي رواية قتادة عن أنس أنّه قال في الأوّل: بسم الله عنّي، وعن آلي وهم أهل بيتي، وقال في الثاني: عن أزواجي وأمتّي، وكما في هذه الرواية دلالة على افتراق الأمّة، والآل، فيها أيضاً دلالة على خروج الأزواج عن الآل.

وعن أبى بكر الشيرازي يرفعه عن أنس قال: سئلت النّبيّي الشيّة من آل محمّد فقال لى: «كلّ تقي مؤمن» (٢)، وأشار إلى منزل فاطعّة الثان فترك الناس ما أفادته الإشارة من الخصوص، وحملوه على العموم.

١ ـ الحجر ١:٩٥١.

۲_کنز العمّال: ج ٣، ص ٨٩، ح ٤ ٥٦٢.

هذا وقد قيل للرصّا الله قال النَّتِي عَلَيْكَ الله الله أن: «أُخبروني هل تحرم الصدقة على الآل» فقالوا: نعم فقال: «هل تحرم على الأُمّة؟» فقالوا: لا. قال: «فهذا فرق بين الأُمّة والآل»(١).

وأمّا ما احتجّوا به من الآية ففساده ظاهر؛ إذ لايلزم من كون آل لوط أمّته أن يكون آل محمّد أمّته.

وإذ قد ظهر لك حقيقة هذه الأقوال تحققت أنّ حقيقة الآل حقيقة إنّما هم الأربعة، والمعصومون من أولاد الحسيّن الله وعددهم ثلاثة عشر، ولا يبعد دخول خديجة الله فيما بينهم، وعدم التصريح بذكرها في الأحاديث السابقة لسبق موتها على مورد هذه الأحاديث، فيكونون حينئذ أربعة عشر.

وأمّا المراد بالمعصومين الأربعة عشر فهو النَّبْيِّ عَلَيْكُ والثلاثة عشتر الله ولقد أحسن المقال من قال:

آل النّبيّ الآلي مناقبهم فواتح اللوح والكراريس آل النّبيّ الآلي محبتّهم مفتاح الخلد والفراديس

بحور علم بدور اندية غيوث محل من يموت عريس

إن درست منهم معاهدهم فيحدها الدهر غير مدروس

أيّها الأخ الشفيق والصديق إن شئت سلوك طريق التحقيق والنجاة من مهالك مسالك المضيق فعليك بثبات القدم في محبّة هؤلاء الهداة الأعلام، وإيّاك من زلّة القدم في اقتفا آثار السادة الكرام، فلعمري أنّهم سفن النجاة عند طلاطم أمواج أحوال يوم الفزع الأكبر ﴿يوم لاينفعُ مالٌ ولابنونَ ﴿ إِلّا من أَتَى الله بقلبٍ

١ _عيون الأخبار: ج ١، ص ٢٣٠ _ ٢٣١، باب ٢٣.

سليم ﴾ (١)، وهم الرقىٰ لمن لسعت حيّة الهوى كبده فهوسقيم سليم، ولقد أحسـن المرركي فيماسمحت به قريحته الوقادة، وجادت به طبيعته النقادة حيث قال:

قالت وقد رأت المشيب من الشيب بلمتي كالليل فاجاءه الصباح البادي قدم لنفسك ما تسرّ به غداً فالموت يخطر رايحاً أو غادي فاجبتها ان تزودت التقيٰ حبّ الوصى وذاك خسير الزاد مستمسّكاً مسان حبّ آل مسحمد بالعروة الوثاقي ليوم تنادي

روى الثعلبي في تفسيره بالاسناد عن حريز بن عبدالله عن رسول الله ولله قال: «من مات على حبّ آل محمّد مات شهيداً» ، «ألا ومن مات على حبّ آل محمّد مات تائباً» ، «ألا ومن مات على حبّ آل محمّد مات تائباً» ، «ألا ومن مات على حبّ آل محمّد مات تائباً» ، «ألا ومن مات على حبّ آل محمّد مات تائباً» ، «ألا ومن مات على حبّ آل محمّد يبشّره ملك الموت بالجنّة ثمّ منكر ونكير» ، «ألا ومن مات على حبّ آل محمّد يزف إلى الجنّة كما تزف العروس إلى بيت زوجها» ، «ألا ومن مات على حبّ آل محمّد يزف إلى الجنّة كما تزف العروس إلى بيت زوجها» ، «ألا ومن مات على حبّ آل محمّد حبّ آل محمّد منت على حبّ آل محمّد بعل الله زوّار قبره ملائكة الرحمة» ، «ألا ومن مات على حبّ آل محمّد مات على السنّة والجهاعة» ، «ألا ومن مات على بغض آل محمّد جاء يوم القيامة مكتوباً بين عينيه أيس من رحمة الله» ، «ألا ومن مات على بغض آل محمّد مات كافراً» «ألا ومن مات على بغض آل كافراً» «ألا ومن مات على بغض آل محمّد مات كافراً» «ألا ومن مات على بغض ألا ومن مات على بغراً بألا ومن مات على بغراً بألا ومن مات على بغراً بألا ومن مات عل

قال العبدي أقسمت لو عبدالله العباد إلى يوم الحساب، وزادوا مثل ماعبدوا

۱ ـ الشعراء ۲ ۲:۸۸ ـ ۸۹

٢_الكشّاف: ج ٤، ص ٢٢٠_ ٢٢١.

كتاب النكاح ٩٥٥

ولم يدينوا بحبّ الطاهرين إذاً لم يغنهم كلّما صاموا وماسجدوا.

ويكفيك شاهداً على ما قرطعت به أذنيك، وطوقت به عنقك، وأسعدت به ساعديك ما روي عن النَّبِيِّ الله قال: «لو اتّفق النّاس على حبّ علي ابن أبي طالتب في لم يخلق الله النار»(۱)، وإنّما أطلقتُ عنان البراع في هذا المقام، وكشفت القناع عن مخدّرات أسرار هذا المرام طلباً لتزيين كتابي هذا بذكر بعض من أوصاف من هم زينة السماء والأرض، ومحبّهما على أهليهما فرض العين بل عين الفرض، ولم أتحاش أن أوسم بما أوسم من أظهر محبّهم من الرفض ناسباً الشافعي حيث قال:

يا راكباً قف بالمحصّب (موضع فيه ماء وكلا) من مني.

سَـــحراً إذا فـاض الحــجيج إلى مـنى

فَ يُضا ك ملتطم الفرات الفايض،

قـــف تـــم نـادى أنّـنى لمــحمد

ووصييه وأبينه لست بباغض

إن كـــان رفـــفاً حبّ آل مــحمّد

ف ليشهد الشقلان أنَّ في رافضي.(٢)

١ _ أمالي الشيخ الطوسي: ص ٢٣٢، وفيه: «لو اجتمعو ا».

٢ ـ ينابيع المودّة: ج ٢، ص ١٩٨.

وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكَ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَأَتَّقَ اللَّهَ وَتَخْفِ فِي نَفْسِكَ مَااللَّهَ مُبْدِيهِ وَتَغْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُ أَن تَخْشَلْهُ ۖ فَلَمَّا قَضَىٰ زَنْدُ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّخِتَكَهَا لِكَن لَانَكُو نَعَلَى ٱلنؤمنِين حَرَثُ فِ أَزُوْجِ أَدْعِيَابِهِ مَا إِذَا قَضَوَامِنْهُ كَ وَطَرَاْوَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا (١)

> بـيان آيـة «واذ تقول للّذي أنـعم الله عــله...» المستفادة منها

الرابعة : قوله تعالى: ﴿وإذ تقول للَّذِي أنعم الله عليه ﴾ ينعم لاتدخل تحت حدُّ ولاتضبط بوصف، وعداً أعظمها الهداية إلى دين الإسلام والتوفيق إلى جعله والأحكام تحت كلائتك ﴿وأنعمت عليه ﴾ بالإعتاق والتبنّي، وهو زيد بن حارثة.

فإن قلت: لِمَ عدل عن التصريح بالعلم إلى الكناية بالموصول؟

قلت: قصد الزيارة تقرير الغرض المسوق له الكلام، وبيانه أنّ الكلام مسوق للنهي عن التكلُّف المعهود بين الناس بحسب العرف، بأن يراعي أحدهم ما تميل إليه خواطرهم، وإن كانت المراعـات عـلى خـلاف إراداتـه، ولاريب أنّ وقوعها من إنسان بالنسبة إلى من هو مغمور بإحسانه مملوّ بإنعامه أبعد، فكان التعبير عمّن قيل له هذا ، أتقول أعنى «أمسك عليك زوجك» ، بالّذي أنعم الله عليه ، وأنعمت عليه أردع من التعبير عنه بالعلم، على أنّ فيه تنزيهاً عمّا أوشك أن يرميه به المشركون من أنّه تزوّج إمرأة ابنه.

فإن قلت: لو قيل «إذ يقول لمن أعتقته»، أو «لمن تبنيته» لأفاده تلك الزيادة مع التنزيه.

١ _ الأحزاب ٣٧:٣٣.

كتاب النكاح ٢٦٥

قلت: إفادة الإعتاق والتبنّي تلك الزيادة أنّهما هو بسبب اشتمالها على الإنعام، فكان التصريح به ألصق بالمقام.

فإن قلت: كان يكفي حينئذٍ أن يقال: «للذي أنعمت عليه»، فما فائدة قوله: ﴿ أنعم الله عليه؟ ﴾.

قلت: فيه فوائد:

أحدها: تعظيم النَّبِي النَّبِي النَّبِي النَّبِي المنافقة ، وبيانه أنَّه جعل إنعام الله عليه منز لا منزلة إنعام عليه السلام في كونه علّة لرفع التكليف بالنسبة إلى المنعَم عليه ، وذلك لأنَّ الإنعام عليه إنّما هو بوساطة النَّبِي بَاللَّهُ ، سواء كانت النعمة الإسلام أو أعمّ ؛ لاَنَّه بَاللَّهُ علّة الكون.

وثانيا: ملامته لقوله: ﴿وتخشىَ الناس والله أحقّ أن تخشاه ﴾ ، فإنّ من هـو مستغرق بنعم الله لاينبغي أن ترجّح خشيته على خشية الله.

وثالثها: تربية زيادة التقرير فإنّ من غمره إنعام الله، وإنعام رسوّله على كان أبعد أن يتكلّف له رسول الله على ممّن شمله إنعام الرسول وحده، وقيل: إنّه من قبيل قولك: أعتقك الله وأعتقتك؛ ومنه قوله تعالى في الله في الله وأعتقتك ومنه قوله تعالى في الله في الله وأعتقتك في أن يرضوه (١٠).

﴿أمسك عليك زوجك ﴾ ، أي لاتطلقها ﴿وأتّق الله ﴾ في لمساكها بأن يصدر منك تقصير فيما أوجبه الله عليك من حقوقها، أو إتّق الله أن تتعرّض لطلاقها، فإنّ الطلاق وإن كان أمراً مشروعاً لكنّه لمّا كان مشتملاً على المفارقة، وقصم حبل الوصل الّذي من شأنه قصم ظهر والمروّة ونبذ العهد المستلزم لترك الوفاء جعل منافياً للتوى؛ فإنّكمالها في مراعات أحكام المروّة والفتوة بعد

١ _ الأنفال ١٠٠٨.

٢_التوبة ٢:٦٢.

أحكام الشريعة.

﴿ وَتَحْنِي فِي نَفْسَكُ مَاللهُ مَبِدِيه ﴾ لك ومطلعك عليه؛ فإنّه روي عن عليّ بن الحسيّن ﷺ أنّه قال: «أنّ الله سبحانه وتعالى أعلم نبيّه أنّها ستكون من أزواجّه»(١)، وأنّ «زيداً» سيطلقها، فيكون المعنى حينئذ وتخشى الناس فيما أخبرك الله به من تزوّجها، والله أحق أن تخشاه، فلا تكتم ما أخبرك الله به مخافة خلقه، أو وتخفي في نفسك ما الله مبديه ومظهره في أحكامه، فإنّه قد أحلّ نكاح المطلقة، أو تخفي في نفسك الميل إلى نكاحها على تقدير طلاقها وحديث النفس بذلك.

وقال قوم من المفسّرين أنّ «زينب» استشارت النّبيّ شيّ في أن تروّج معاوية، أو أبا الجهم، فقال: أمّا معاوية فصعلوك لامال له، وأمّا أبوالجهم؛ فانّه لاير فع العصاعن أهله، ولكنّي أزوّجك من زيد، فقالت: إنّي لاأرضاه وأنا أيم قريش وابنة عمّتك، فقال شيّ : لكنّي أرضاه لك ونزلت الآية فرضيت، وبعد أن تزوّجها زيد أتى النبّيّ شيّ منزل زيدلحاجة فرأى زينب في درع وخمار، فقال: «سبحان الله مقلّب القلوب» وخرج، فلمّا عاد زيد أعلمته بذلك، فعلم أنها وقعت في قلبه وقيل: إنها كرهت إليه في الحال وهم بمفارقتها وردّت زينب _رض الله عنها أنه بعد أن وقعت في قلبه شيّ هم زيد بمواقعتها ولم تمنع عليه فلم يتمكّن من ذلك، فأتى إلى النبيّ شيّ وقال له: أريد أن أطلقها، فقال له: ﴿أمسك عليك وزوجك وأتّق الله ﴾.

وفي رواية أنّه قال له: «مابالك أرىٰ بك منها شيء»، فقال: لاوالله ما رأيت منها الأخيراً، ولكنّها تتعظم علىّ بشرفها وتؤذيني، فلمّا طلّقها واعتدّت، قال له

۱ ـ تفسير الطبري: ج ۱۰، ص ۳۰۳، ح ۲۸۵۲۱.

كتاب النكاح كتاب النكاح

رسول الله على زينب، قال زيد: فانطلقت فإذا هي تخمر عجينتها، فلمّا رأيتها عظمت في صدري حتّى أنّي ما استطعت أن أنظر إليها، حيث علمت أنّ رسول الله على مال إليها، فولّيتها ظهري، وقلت: يا زينب أبشري فإنّ رسول الله على يخطبك ففرحت بذلك، وقالت: ماأنابصانعة شيئاً حتّى أومر ربّي، فقامت إلى منزلها ونزل القرآن فتزوّجها وأولم عليها مالم يولم على أحدٍ من نسائه مثله (۱).

﴿ وَتَحْشَى النَّاسَ ﴾ ، أي تراقب الناس حذراً من القدح فيك بما لم يحيطوا به خبراً ﴿ والله أحق أن تخشاه ﴾ ، أي الحقيق بأن يخشى إنّما هو لاغيره ، ولاينبغي لأحد من العامّة أن يخشى سوى الله ، فضلاً عن سيد المرسليّن على علماً منه بأنّه لا يقع شيء من الحوادث إلاّ بمشيئته وإرادته ، فلا يزداد ما أراد أن يزداد.

﴿ فلمّ قضى زيد منها وطراً ﴾ ، أي فلمّا قضى اربه منها وملها ، وخرج الميل اليها من قلبه ﴿ زَوَجْنَاكُهَا ﴾ ، أي أمرناك أن تزوّجها ، أو أحللنا لك تزوّجها ، أو جعلناها زوجةً لك من دون توسط عقد ، روي أنّ زينتُ على كانت تفتخر على سائر نساء النبّي كانت تفتخر على تولّى نكاحها ، وأنتن إنّها زوجكن آباءكن (٢).

﴿لكيلا يكون على المؤمنين حرج ﴾ ، أي إثم ، أو مؤاخذة ﴿ في أزواج ﴾ ، أي تزوّج أزواج ﴿أدعيائهم ﴾ الّذين تبنوهم ودعوهم أبناهم، وهذا تعليل للأمر بتزوّجها ، لالإحلال تزوّج زوج الدعي ، وفي هذا دلالة على أنّ حكم النّبيّ مَنْ الله في هذا الحكم حكم الآية ، ﴿وكان أمر الله مفعولاً ﴾ ، أي كان قضاؤه وقدره نافذاً

۱ _ الكشّاف: ج ۳، ص ۵۵۰ ـ ۵۵۱.

۲_ تفسير الطبري: ج ۱۰، ص ۳۰۳، ح ۲۸۵۲ و ۲۸۵۲۳.

مقطوعاً مبتوتاً لاتخلّف في وقوعه، أو كان أمره واجب الاتباع لايجوز لأحد أن يتخلّف عنه. يَتأَيُّهَا النَّعِيُ إِنَّا أَخلَ لَنَالَكَ أَزُوْجَكَ الَّتِيَّ عَالَيْنَ كَ

يَّايُهُاللَّهِ إِنَّا خَلْلنَالْكَ ازْوَجَكَ الَّتِيَّ الْسَكَ الْمُ عَلَيْكَ وَمَامَلَكَ نَيْمِينُكَ مِثَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَمَامَلَكَ مَعْتَ يَمِينُكَ مِثَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَمَاتِ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ غَلَيْكِ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ غَلِيْكَ اللَّيْ فِي اللَّهُ عَلَيْكَ اللَّهُ عَلَى وَامْرَأَةً مُوْمِئَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهُ اللَّنِي إِن أَوَادَ النَّهِ فُ أَن يَسْتَنِكُ حَهَا خَالِكَ مَن وَمَامَلَكَ فَرَادُ وَلِ النَّهُ مِنْ اللَّهُ عَلَى وَلَا اللَّهُ عَلَى وَلَا اللَّهُ عَلَى وَلَا اللَّهُ عَلَى اللْهُ اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَهُ عَلَى اللْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللْهُولِ اللْهُ اللْهُ اللْهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللْهُ الْمُ اللَّهُ اللْهُ الْمُعَلِّلِ اللْهُ الْمُلْمُ اللْهُ الْمُعَلِيلُولُ الْمُولِ الْمُعَلِيلِ الْمُعَلِيلُولُ الْمُعَلِيلُولُ الْ

بيان آية «يا أيّــها النّبيّ إنّــا أحــللنا للنّبيّ إنّـا أحــللنا لك أزواجك.... والأ حكــــــــام المستفادة منها

الخامسه: قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيّ إِنّا أَحلنا لَكَ أَزُواجِكَ الّـلاتي آتيت أُجُورهُنّ ﴾ ، أي مهورهنّ وسمّي المهر «أجراً»؛ لانّه عوض الإنتفاع بالبضع، كما سمّي الإنتفاع بالدار والدابة به ، وتقييد الإحلال بالإيتاء إيثاراً النبيّة وَ الله الأشرف الأفضل ومدحاً له عليه ، كتخصيصه بما يشبه ذلك من المزايا ، وذلك فإنّ تسمية المهر وتعجيله أفضل من عدم التسيمة ومن التأجيل وإن صبح النكاح بدونهما.

﴿ وماملكت يمينك ممّا أفاء الله عليك ﴾ عنّي بهنّ ما ملكن بالأسرا فانّهنّ أطيب من المشتريات وليقع التقابل بين من أتى أجورهنّ و بين من مَنَّ الله عليه بهنّ مجّاناً ﴿ وبنات عمك وبنات عهاتك وبنات خالك وبنات خالاتك اللّي هاجرن معك ﴾ هذا التقييد يجوز أن يكون لبيان الأقضليّة لالبيان الحلّية وأن يكون قيداً لها.

وقد استدل بعضهم على ذلك بـقول أمّ هـاني بـنت أبـي طـالب خـطبني

١ ـ الأحزاب ٥٠:٣٣.

كتاب النكاح ٥٦٥

رسول الله الله الله فعندرت إليه فعندرني ثمّ نزلت هذه الآية، فحرمت عليه؛ لأنّي لم أكن من المهاجرات، بل من الطلقاء (۱۱)، وقيل: كانت الهجرة شرطاً للحليّة وقد نسخ (۱۲)، وفي الآية دلالة على أنّه الله كان له خال وللخال بنت وقد هاجرت معه، وإلّا لخلى هذا الكلام عن الفائدة ﴿ وامراً ة مؤمنةً إن وهبت نفسها للنّبيّ القراءة المستفيضة في «إن» الكسر على أنّها شرطيّة، والجزاء محذوف، أي إن وهبت نفسها حلّت له وقيل: إنّه لابّد من تقدير المضارع؛ لأنّ المضي ينافي الشرط.

وأُجيب عنه بأنَّ معنى ﴿أُحللنا لك﴾ أعلمناك كما تقول أبحت لك أن تُكلَّم فلاناً أن سلَّم عليك فلاتنافي.

وقرئ: بفتحها فهي في محلّ النصب على العليّة، أي من أجل إن وهبت نفسها، وقيل: أن وهبت بدل من إمراءة مؤمنة (٣)، أي أحللنا لك هبتها نفسها، وهو بدل الاشتمال، ويجوز أن تكون مصدريّة، ويقدّر معها الزمان، أي أحللناها لك وقت هبتها لك نفسها، وبحذف «أن»، فالجملة حينئذٍ في محلّ النصب على النعت لارامرأة».

أن أراد النّبيّ أن يستنكحها *، هذا شرط للشرط الأوّل في تأثير الحلّية؛ فإنّ مجرّد الهبة لاتؤثّر في الحلّية ما لم تقرن منه بالقبول، أعني إرادة النكاح، و «الإستنكاح» و «الإستنكاح» بمعنى، وقيل: أنّ معنى «يستنكحها» يطلب نكاحها(٤)، فيكون ذلك بمنزلة الإيجاب منه، وهبتها نفسها بمنزلة القبول منها، والعدول عن الخطاب إلى الغيبة، وتكرار لفظ النّبيّ ثمّ العدول منه إلى الخطاب في قوله خالصة لك من دون المؤمنين * إظهاراً لجهة تخصيطه الله النبوّة التي لاشرف أعلى منها، خصوصاً إذا كانت تلك النبوّة في مرتبة شرف النبوّة التي من الأنبياء في تلك المرتبة.

۱ ـ الکشّاف: ج ۳، ص ۵۵۰.

٢_كنز العرفان: ج ٢، ص ٢٤٣.

٣_ تفسير البيضاوي: ج ٢، ص ٢٤٩.

٤_الكشّاف: ج ٣، ص ٥٥٠.

و ﴿ خالصة ﴾ مصدر كالخاصة يستوي فيها لفظ المذكر والمؤنث ك«الخاطئة» و «الكذب» و «اللغو»، أي كرالخاطئة» و «الكذب» و «اللغو»، أي خلص لك إحلالها، أو إحلال ما أحللنا لك خالصة بمعنى خلوصاً، وقرئ، مرفوعاً، أي ذلك خلوص لك وخصوص من دون المؤمنين، وقيل: أنها صفة مصدر محذوف أي هبة خالصة، وقيل: هي منصوبة بتقدير فعل أي جعلنا الواهبة أو الهبة خالصة، ويجوز أن يكون حالاً من «إمراة» لتخصيصها بالوصف، والعامل فيها حينئذ «أحللنا». ﴿ قدعلمنا مافرضنا عليهم ﴾ قيل: إنّ الضمير في ﴿ عليهم ﴾ عائد إلى النّبيّ مُنْ الله والجمع حينئذ للتعظيم، وهو ليس مختصاً بالتكلم كما زعمه بعضهم.

ويؤيد هذا المذهب قوله تعالى: ﴿ اللّذين يقيمون الصلوة ويوتون الزكاة وهم راكعون ﴿ اللّهِ على به «عليّ ابن أبي طالتُ اللهِ ماع بأنّ القطع بأنّه عنى به «عليّ ابن أبي طالتُ اللهِ ما عائد الله الله الصدقة في حالة الصلاة لم تصدر إلاّ منه، واستدلّ على كون الضمير عائد الله الله بكون ما قبل هذه الجملة أعني ﴿ خالصة لك من دون المؤمنين ﴾ ، وما بعدها أعني: ﴿ لكيلا يكون عليك حرج ﴾ متعلقاً به ، وحينئذٍ يحتاج إلى بيان نكتة العدول من الخطاب إلى الغيبة.

وربّما يقال: إنّ الجملة معترضة ملقاة إلى غيرٌ ه الشّيرٌ ، دفعاً لتسوهم أنّ ما اختصّ به من الإحلالات الأربع ممّا هو مناف لحكم المحكوم به على أمّته ليس جارياً على سنن الحكمة والصواب، فلا يكون حينلذٍ من باب الإتفات.

والأولى أن يجعل الضمير عائداً إلى ﴿ المؤمنينَ ﴾ ، والجملة المعترضة مؤكّدة لمعنى اختصاصين ناشئاً من عمنى اختصاصين ناشئاً من علمنا بكونه مطابقاً للحكمة والصواب ، والمعنى حينئذ أنّ الله أناقد علم ما يجب فرضه على المؤمنين في الأزواج والإماء ، وعلى أيّ وجه يجب أن يفرض عليهم ، ففرضه على ذلك الوجه ، وعلم المصلحة في اختصاص رسؤله ﴿ الله على أنّ «خالصة » في قوله:

١ _ المائدة ٥:٥٥.

كتاب النكاح كتاب النكاح

﴿ خالصة لك من دون المؤمنين ﴾ مصدر مؤكّد لجميع ماسلف، فلا يكون متعلّقاً بالواهبة فحسب.

فيأزواجهم من من مرائط صحة النكاح من التسمية وإيتاء الأجر، وتقييد بنات الأعمام وبنات العمّات، وبنات الخوال وبنات الخالات بالمهاجرة في حين ونسخها في آخر، وتقييد صحة الهبة بإرادة الإستنكاح، ﴿ وماملكت أيمانهم ﴿ من كونه مقيّداً بما أفاء الله على النّبِيّ عَلَيْكُ، هذا على تقدير كون الضمير عائداً إلى «النبّيّ عَلَيْكُ »، وأمّا على تقدير كونه عائداً إلى «المؤمنين» فقد عرفت المعنى ممّا قرّرناه آنفاً.

﴿لكيلا يكون عليك حرج ﴾ ، أي ضيق وخطر ، واللام متعلقة بدخ الصة » وقيل: إنها متعلقة بدحللنا » وقد حققنا ذلك في «عيون التفاسير». ﴿وكان الله غفوراً ﴾ لما يحسن التجاوز عنه ممّا لاينبغي صدوره من المكلفين من الأمّة ﴿رحياً ﴾ بهم في عدم الموأخذة لهم به ، أو بالتوسعة عليهم في مظان الضيق.

قَإِن قَلْتُ: الإحلالات الثلاثة الأوّل غير مختصّة بَدَه عَلَيْهُ؛ لأنّ الأزواج ذوات المهور حلال لأمّته كما هنّ حلالاً عليه، وكذلك لك اليمين وبنات العمّ والعمّات والخال والخالات، فكيف يصحّ جعل ﴿خالصة لك من دون المؤمنين ﴾ متعلّقاً بجميع ما قدسلف؟ فالظاهر أنّه إنّما يتعلّق بالواهبة.

بعض مخصّات التّبيم النّبيّانيّ قلت: الإختصاص يفهم من العموم والخصوص المستفادين من منطوق الآية، فإنّ ﴿أُحللنا لك أزواجك اللّاتي آتيت أُجُورهُنّ ﴾ يدلّ على تعلّق الإحلال بكلّ زوجة ممهورة من غير اختصاص بعدد معيّن، وتعيين التسع مستفاد من غير هذه الآية، وليس الحكم بالنسبة إلى الآية كذلك، بل هو مخصوص بالعدد المعيّن، أعني الأربع، وقد يستفاد الإختصاص في هذا الحكم على العكس، بأن يقال: صحّة نكاح هذا النوع بالنسبة إليه علي مشروط بتسمية المهر و تعجيله وليس شيء من هذين الأمرين شرطاً في صحّة العقد بالنسبة إلى الأمّة.

وأمّا إحلال ملك اليمين فهو مختصّ بالنسبة إليه بما اكتسبه بسيفه ورمحه، وسباه بخيله ورجله، من غير أن يشتريه بدرهمه وديـناره والمشـترية مـحرّمة

عليه ﷺ، سواء كانت مشتريته أو مشترية غيره عقداً.

وأمّا إحلال بنات الأعمام والعمّات، والأخوال والخالات فحكمها حكم ما عرفته من العموم والخصوص في المنكوحات الممهورة، فإنّ إحلالهنّ عليه ليس مخصوصاً بعدد مخصوص، بخلاف إحلالهنّ للأمّة؛ فإنّه لايتجاوز الأربعة.

وأمّا الهبة فلم يخالف في اختصاصها أحدسوى أبيحنيفة؛ فانه قال: النَّبِي عَلَيْكُ والاُمّة فيها سواء؛ لأنّ الأحكام مشتركة إلاّ ما أخرجه الدليل (١).

وفساد هذا القول ظاهر؛ فإنّ قوله: ﴿خالصة لك من دون المؤمنين ﴾ يـدلّ على الاختصاص سواء تعلّق بالمجموع أو بالواهبة ، ولفظ: ﴿أُجُورِهُنّ ﴾ لادلالة له على صحّة العقد بلفظ الإجارة لما عرفت من أنّ المراد بـ ﴿أُجورِهنّ ﴾ مهورهنّ ، خلافاً للكرخي؛ فإنّه ذهب إلى انعقاده بلفظ الإجارة استدلالاً بهذه الآية (٢).

ورد عليه أبوبكر الرازي: بأن الإجارة عقد موقّت، والنكاح مؤبّد، فهما متنافيان (٢)، وهذا أيضاً ليس بشيء، فإنّه كما لايصحّ الدائم به لايصحّ الموقّت كالعقد المنقطع.

و التحقيق: أنّ الشارع وضع لإباحة الإنتفاع بالفروج ألفاظاً معيّنة، فلايصحّ العقد بدونها، وذلك فإنّ الشارع وضع لكلّ عقد لازم لفظاً مخصوصاً عـلم ذلك بالاستقراء.

والنكاح عقد لازم فقد وضع له الشارع ألفاظاً مخصوصة، واتفّق الجميع على صحّة وقوعه بزوجتك؛ لوقوعها في القرآن قال « ﴿ فَلَمّا قضى زيد منها وطراً زوّجناكها ﴾ (٤)؛ لقوله تعالى: ﴿ وأنكحوا ما طاب لكم من النساء ﴾ (٥)، وقوله: ﴿ وأنكحوا ما عبادكم ولمائكم ﴾ (١)، وممّا يشدّ أزر هذا

۱ ـ الکشّاف: ج ۳، ص ۵۵۰.

٢_الكشّاف: ج ٣، ص ٥٥١.

٣_الكشَّاف: ج ٣، ص ٥٥١.

٤ ـ الأحزاب ٣٧:٣٣.

٥ _ النساء ٤:٣.

٦ ـ النور ۲:۲۴.

كتاب النكاح ٢٩ ه

القول قوله تعالى حكاية عن شعيب: ﴿قال أنّي أريد أن لُكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرنى ثماني حجج ﴾ (١)؛ فإنّه عبر عن المهر بالإجارة، وعن العقد بلفظ الإنكاح، فلوصح بلفظ الإيجار لكان الظاهر أن يقال: أريد أن أوجرك رعاية للمشاكلة.

واختلفوا في غير هاتين الصيغتين، فذهب الشيخ في المبسوط (٢)، وعلم الهدى (٣)، وابن الجنيد (٤)، وابن إدريس (٥)، والشيخ جمال الدين في المختلف إلى الإبحصار فيهما (٢)، وجوّز آخرون في الدائم لفظ «متعتّك» (٧)، وقال ابن حمزة: يجوز بغير العربيّة ممّا يؤدّي معنا هما وإن لم يعجز عنهما (٨).

تُرْجِى مَن تَشَاءُ مِنْهُ وَتُوْمِ إِلَيْكَ مَن تَشَاءُ وَمُونِ اَبْتَغَيْتَ مِنَ عَزَلْتَ فَلَاجُنَاحَ عَلَيْكَ ذَلِكَ أَذَنَى أَن تَقَرَّ أَغْيُنُهُ كَ وَلَا يَحَزَنَ وَيَرْضَيْن بِمَاءَ اتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ وَاللّهُ يَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَكَانِ اللّهُ عَلِيمًا حَلِيمًا (١)

السادسة: قوله تعالى: ﴿تُرجى من تشاءُ منهنَّ ﴾ قرأ حمزة والكسائي بيان آية «مُرجى من نشاءُ منهنّ وحفص بغير همزة(١٠٠)، والباقون بها.

والمعنىٰ فيها واحد وهو الاقصاء والأبعاد ﴿وتؤى اليك من تشاء ﴾، أي السنفادة منها

١ ـ القصص ٢٨:٧٨.

٢_المبسوط: ج ٤، ص ١٩٣.

٣_ المسائل الناصرية (الجوامع الفقهية): ص ٢٤٦.

[£]_المختلف: ج ٧، ص ١٠٥، مسألة ٤٣.

٥ _ السرائر: ج ٢، ص ٤٧٥.

٦ ـ الظاهر التنفيح الرائع لمختصر الشرائع: ج ٣، ص ٧.

٧_ المختصر النافع: ص ١٦٩.

٨_ الوسيلة: ص ٢٩١.

٩_الأحزاب ٥١:٣٣.٥٥.

١٠ ـ تفسير البيضاوي: ج ٢، ص ٢٥٠.

وتقرب إليك، أو تضمّ من تشاء منهنّ، وعن ابن عبّائش ﷺ: تطلق من تشاء وتمسك من تشاء (۱).

روي في سبب نزول هذه الآية أنّ نساء النّبيّ الله النّائي الله النّائي الله النّائي الله النّائي الله النازعن و آذاه بعض منهنّ احتمى له ربّه، وخيّره في إمساك من يشاء منهنّ، و تخلية سبيل من علمته ممّا وبعد أن هجر هنّ طرّاً شهراً، أمره أن يخيّر هنّ بين الدنيا والآخرة، كما علمته ممّا تلي عليك في الآية المتقدّمة، وأن يخلي سبيل من اختارت الدنيا، ويمسك من أراده الآخرة وأن يرجى منهنّ من يشاء (۱).

﴿ وتؤوى إليكَ من تشاء ﴾ قسم لهنّ أم لم يقسم فضّل بعضاً منهنّ في القسم والنفقة أم لم يفضّل، وأن يكون زمام الأمر في ذلك كلّه الله عَلَيْهُ، فرضين بـذلك، وكان عَلَيْهُ مع ذلك يسوّي في القسم بينهنّ.

وروت معاذة عن عائشة قالت:كان رسول الله ﷺ يؤوي بعد نزول هذه الآية يستئذننا إذاكان في يوم المراءة منّا.

قالت معاذة: فقلت ماكنت تقولين؟

قالت: كنتُ أقول إذا كان ذلك إليّ فأنّي لم أوثر أحداً على نفسي.

وعن عروة عن عائشة أنها قالت لرسول الله على الله على الله الآية: أنّ ربّك يسارع لك في هواك^(٣).

﴿ وَمِن ابتغيت ﴾ ، أي طلبت وأردت ﴿ مَن عـزلت ﴾ ، أي طلقت طلاقاً رجعيّاً ، و «من» في ﴿ مِن ابتغيت ﴾ عطف على «مَنْ» التي في خبر ﴿ تَوُوى ﴾ ، أي وتؤوي إليك من طلبت مراجعتها بعد طلاقها رجعيّاً ﴿ فلا جناح عليك ﴾ في شيء

١ ـ مجمع البيان: ج ٤، ص ٣٦٧.

٢_مجمع البيان: ج ٤، ص ٣٦٦.

٣_ تفسير الطبري: ج ١٠، ص ٢١٤، ح ٢٨٥٧٤.

كتاب النكاح ٧١

ممّا أحللناه لك، وقيل: أنّ «من» في ﴿من ابتغيت ﴾ مبتدأ (١)، و ﴿فلاجناح عليك ﴾ خبره، ودخول الفاء في الخبر لكون المبتدأ متضمّناً لمعنى الشرط؛ لأنّه موصول صلته فعل، وقيل: هو شرط، و ﴿فلا جناح ﴾ جزاءه.

ولوكان الحكم جارياً على أصله من كون الخيرة شسبحانه وتعالى لم يختر لهنّ إلاّ ما يميل إليه قلب رسوله؛ لأنّه الأصلح بحالهنّ وإن لم يلائم طبعهنّ وتميل إليه قلوبهنّ، فإنّه حبيب الله وهنّ حبائب اله الله الله الله الله عليه الله على الله على الله وهنّ حبائب الله الله وهن الله على الله وهن والله و

﴿أَن تقرّ أَعينهنّ ولايحزنّ ويرضين بما آتيتَهُنّ كُلّهُنّ ﴾ «أن تقرّ» متعلّق براً دنى »، أي ذلك أقرب لقرّة أعينهنّ وعدم حزنهنّ ، ولرضائهنّ بايتاءك ما تمنحهنّ به من النحلة والقسم ، فإنّهنّ إذا علمن أنّ التفاوت الواقع بالنسبة إلى بعضهنّ بحكم منّي مطابق لرضاي ليس ناشئاً من فرط ميل وشدّة محبّة منك ، هان عليهنّ الأمر في ذلك وتلقوه بالرضا والقبول. وقرئ: «تقرّ» بضم التاء من الإقرار ، ونصب «أعينهنّ» ، و «تقرّ» مبنيّاً للمفعول ، والقراءة المستفيضة في «كلّهنّ» الرفع على أنّه تأكيد لنون «يرضين» ، وقرئ: بالنصب على أنّه تأكيد لـ «هن» في

١ ـ تفسير الفرطبي: ج ١٤، ص ١٣٩.

-

«أتيتهنّ».

﴿ وَالله عِلمُ مَا فِيقُلُوبِكُم ﴾ ممّا تضمر ونه فيها، فعليكم بإحسانه ﴿ وكان اللهُ علياً ﴾ شديد العلم بكلّ معلوم، فيعلم ما في قلوبكم ﴿ حلياً ﴾ يحلم بكم، فلا يسارع بالمؤاخذة بما قدّمته أيديكم.

لَّا يَحِلُ لَكَ النِّسَآءُ مِنْ بَعدُ وَلَآ أَن تَبَدَّكَ بِهِنَّ مِن الْأَحْ لِلْآَن تَبَدَّكَ بِهِنَّ مِن أَزُوْجٍ وَلَوْأَ غَجَبَكَ حُسْنُهُ كَ إِلَّامَ امَلَكَ تَعِينُكُّ أَوْجٍ وَلَوْأَ غَجَبَكَ حُسْنُهُ كَ إِلَّامَ امَلَكَ تَعِينُكُ أَنْ وَيَبِياً (۱)

السابعة: قوله تعالى: ﴿ لا كَ لَا لَسَاء ﴾ القراءة المستفيضة بالتاء الله الساسية المنقوطة من تحت؛ لأنّ تأنيث الجمع غير حقيقى، وقرأ البصريان: بالتاء ﴿ من والأحكسام على من بعد ﴿ أي من بعد التسع؛ فإنّها نصاب المنظمات (٢) ، أو من بعد ما قُص عليك ، أو من بعد هؤلاء اللاتى عندك (٣).

فإنّه قد اختلف في تفسير هذه الآية، فذهب بعض من علماء الصحابة كعلي الله وابن عبّائل في إلى أنّها منسوخة بقوله: ﴿ترجئ من تشاءُ منهنّ وتؤوى إليك من تشاء ﴿ (1) والتقدّم إنّما هو في التلاوة لافي النزول، ويؤيد هذا النقل ما روي عن عائشة: ما مات رسول الله الله عنى أحلّ الله له النساء (٥). وعن أمّ سلمة: لم يمت رسول الله الله عن النساء من شاء إلّا ذات

١_الأحزاب ٥٢:٣٣.

٢_تفسير القرطبي: ج ١٤، ص ١٤١.

٣_تفسير الماوردي: ج ٤، ص ١٧٤.

٤_الأحزاب ١:٣٣.٥٥.

٥ ـ تفسير الطبري: ج ١٠، ص ٣٢٠، ح ٢٨٥٩٥.

كتاب النكاح ٧٣٠

محرم (۱۱) ، وعن بعض أنها محكمة ، وأنّه إنّما أحلّ له التسع والأنواع الستة المذكورة وحرم عليه من دونهنّ ، وبعض إلى أنّه قصر ه سبحانه و تعالى على التسع إلا أن يتسرى ﴿ولاأن تبدلّ بهنّ من أزواج ولو أعجبك حُسنُهُنّ ﴾ (۱۲) ، أي ولا يحلّ لك أن تستبدل بهنّ غيرهنّ من النساء ، بأن تطلّق واحدة منهنّ و تزوّج موضعها إمرأة أخرى.

ومن بدع التفاسير يحكى عن بعض: أنّ المعنى لاتبادل بواحدة من أزواجك زوجة أخرى، فإنّ العرب كانت تفعل ذلك يقوله أحدهما للآخر خذ زوجتي، وأعطني زوجتك، وفساد هذا ظاهر؛ لأنّه يلزم منه أنّ هذا الإستبدال كان حلالاً له ثمّ حرم عليه، فإنّ ﴿لاأن تبدلّ ﴾ عطف على ﴿لك النساء ﴾، فيكون في حيّز «لايحل» المقيّد بقوله: «من بعد»، فيصير المعنى: لايحلّ لك هذا الاسبتدال من بعد نزول هذه الآية، وهذا الإستبدال لم يكن حلالاً له أصلاً.

قوله: ﴿ولو أعجبك حُسنُهُنَّ ﴾ في موضع الحال من الفاعل، أي مفروضاً إعجابك، ويجوز أن يكون من المفعول، وقيل: لايجوز لتوغّله في التنكير (٣) لدخول من عليه.

وردّ بأنّ وقوعه في سياق النفي المفيد للعموم قرّبه من المعرفة فلا توغّل حينئذ ﴿ إِلاَ ماملكت عِينُكَ ﴾ استثناء متصل؛ لأنّ النساء تشمل الحرائر والإماء، وقيل: منقطع (٤) لتخصيصهنّ بحسب المقام بالحرائر ﴿ وكانَ اللهُ على كلّ شيء رقيباً ﴾، فيكون رقيباً عليك حافظاً لك بالعصمة، وبالتأديب الإلهي الأزلي أن يصدر منك ما لايليق بك ولايحلّ لك.

١ ـ تفسير العظيم: ج ٦، ص ٨٢٨

٢_الأحراب ٣٣: ٥٢.

٣_ تفسير البيضاوي: ج ٤، ص ٢٥٠.

٤ ـ تفسير البيضاوي: ج ٤، ص ٢٥٠.

المصنف في الآية

إعلم أنَّ في هذه آلاية دلالة على تحريم النساء عليه عليه العلم الله عليه المعادة خلاصة ما أفاده النصاب الّذي هو التسع، وعلى تحريم الطّلاق، وتعويض إحداهـنّ بـأخرى، وحليّة ملك اليمين، ويعلم من هذا أمران أنّ التجاوز عن التسع، وأنّ طلاق من شاء منهنّ كانا مباحين له، وحرما عليه بهذه الآية، وحيث ثبت أنّه ﷺ لم يمت إلا وقد كان أبيح له نكاح من شاء من النساء، ودلّ منطوق ﴿ترجى منهنّ من تشاء وتؤوى إليك من تشاء ﴾(١) على إباحة طلاق من شاء منهنّ، لزم كشف القناع عن وجو ه مخدّرات هذه آلاية.

فنقول: إنّ هذه آلاية كما علمت مشتملة على ثلاثة أحكام: عدم حليّة النساء، وحرمة الاستبدال، وحلَّية ملك اليمين، وقد ثبت عن التفات أنَّ قوله: ﴿ إِنَّا أحللنا لك أزواجك (٢) ناسخ للحكم الأوّل، أعنى حرمة نكاح غير التسع بعد التسع، وقوله: ﴿ترجى من تشاء ﴾ ناسخ الحكم الثاني أعنى حرمة طلاق واحدة منهنّ، فبقى الحكم الثالث أعنى حلّية ملك اليمين على حاله، وعلى تقدير كونها محكمة ربمًا يقال: إنّ اللام في «النساء» للعهد، والمعهود المحرّم إنمًا هنّ الّلآتي كن يحرمن على أزواجهنّ، ويجب عليهم طلاقهنّ إذا رغب فيهنّ، فإنّ هذا الحكم كان قد نسخ إتّفاقاً.

وأمّا حرمة الطلاق المستفاد من الآية فهي مقيّدة بكونه واقعاً للاستبدال فقط، بأن يطلُّق واحدة ليعتاض عنها أُخرى، ولا يكون لهذا الطلاق سبب آخر غير قصد التعويض، ولا يلزم من حرمة هذا الطلاق الخاصّ حرمة مطلق الطلاق فتدبّر، فإنّ المعنى دقيق والله ولى التوفيق، وبيده أزمّة التحقيق.

١ _ الأحزاب ١٣٣.٥٥.

٢_ الأحزاب ٣٣:٥٠.

كتاب النكاح ٥/

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَا مَنُوا الْاَتَدَخُلُوا أَيُوتَ النَّيِ إِلَّا أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ عَن مَنَظِرِينَ إِنَىلَهُ وَلَكِنَ إِذَا دُعِيتُمْ فَانَ خُلُوا أَوْلَا مُسْتَغْنِسِينَ لَجَدِيثٌ فَانَتُشِرُوا وَلَا مُسْتَغْنِسِينَ لَجَدِيثٌ إِلَى ذَيْكُمُ مَانَعُونُ وَاللَّهُ عَلَيْتَ خِي مِن كَمْ النَّيْ وَقَلَا اللَّهُ عَن فَلْكَ مُن وَلَا اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ اللَّهُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ الْمُ

الثامنه: قوله تعالى: ﴿وماكان لكم ﴾، أي ماكان ينبغي لكم ولايليق بيان آية «وماكان لكسم»...» لكسم ...» والمحلم ﴿أَن تَوْذُوا رسول الله ﴾ بأن تفعلوا ما يكرهه من اللبث والاستيناس والأحكام بالحديث في منزله بعد أكل ما دعيتم لأجله من الطعام، وإذا منعوا عن مثل هذا السفادة منها النوع من الإيذاء فما طنك بغيره ﴿ولاأن تنكحوا أز واجه من بعده أبداً ﴾، أي من بعدمفارقته إياهنّ، سواء كان ذلك بالطلاق أو بالموت، وسواء كانت الزوجة مدخولاً بها أم لم تكن، للعموم المستفاد من الجمع المضاف إلى الضمير الواقع في سياق النفي.

وما روى أنّ الأشعث بن قيس تزوّج في أيّام عمر جارية بني، أي دخل

١ _ الأحزاب ٣٣:٣٣ _ ٥٥.

عليها رسول الشي فهم برجمهما فأخبر أنّ رسول الله الله الله يقربها فـتركه(١٠). لم يعارض ما استفيد من الآية من معنى العموم، وهذا التحريم لإحترام حضرته عليه الكونهن بمنزلة الأمهات، وكؤنه الله الله الأب كما أشرنا إليه سابقاً، فإنّ الرجل الغيور الحامي الذمار يكره وقوع ذلك بعده، ويعدّه أمراً صعباً، -بل ربّما يتأذّيبمجرّد تخيّل وقوعه وما فيه إمكان وقوع إيذائه حيّاً وميّناً محرّم على أمَّته أبداً ﴿ إِنَّ ذلكم كان عندالله عظماً ﴾ ذيل الآية بما هو مشتمل على الوعيد العظيم تحذيراً من الإقدام عليه، وحيًّا على المحافظة له، وفي ذلك زيادة لاطمئنان قلبه، وتسكين لما يكاد أن يخطر بباله ممّا هو سبب لتململ خاطره، وتشويش نفسه وأحكم ذلك وأكَّده بقوله: ﴿ وإن تبدوا شيئاً أو تخفوه ﴾ (٧) ، أي إن تظهروا أمراً من الأمور بأن تجرّوه على ألسنتكم، أو تظهر قرائنه على جوارحكم أو تكنوه في صدوركم، وتضمروه في ضمائركم ﴿فَإِنَّ اللَّهُ كَانَ بَكُلُّ شَيَّ عَلَيْماً ﴾ فيعلم ما تظهرونه وتكنونُه من إرادة نكاحهنّ، فيجازيكم عليه أشدّ العذاب، قيل: إنّ رَجلاً من قريش تمنّى موت رسول الله ﷺ ليتزوّج عائشة فنزلت (٣٠).

١ ـ تفسير البيضاوي: ج ٢، ص ٢٥١.

٢_الأحزاب ٥٤:٣٣.

٣_ التفسير الكبير فخر الرازي: ج ٢٥، ص ١٩٤.

کتاب النکاح ۷۷۰